

سلسلة  
شُرُوحُ التَّلَاخِيصِ

①

# عَمْرُوسُ الْفَرَّاحُ

## في شَرْحِ تَلْخِيصِ الْفَتْاحِ

تأليف

الشيخ بهاء الدين أبي همام أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي  
المتوفى سنة ٧٧٣ هـ

تحقيق

الدكتور خليل إبراهيم خليل

(١-٢)

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب الشريعة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان





١

عَمْرُوسُ لَفَرَّاحُ  
فِي شَرْحِ تَلْخِصِ الْفَتْاحِ

١-٢



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية في بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

### الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦١٣٥ - ٣٧٨٤٢ (٩٦١ ١)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ بيروت، لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3291-1



9 782745 132918

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)  
[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)  
[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)

## مقدمة المحقق

الحمد لله الذى علم البيان، وأنزل التبيان، وأصلى وأسلم على خير إنسان، محمد صلى الله عليه وعلى آله ومن تبعه إلى يوم القيامة بإحسان.

وبعد، فلما كان كتاب التلخيص فى علوم البلاغة من أجمع وأوجز ما صنف فيها؛ حيث عمد مؤلفه القزوينى إلى تلخيص مفتاح العلوم للإمام السكاكى الذى أودعه خلاصة ما انتهى إليه المتقدمون فى علوم البلاغة وفنونها ومسائلها.

وترجع القيمة العظمى للكتاب إلى ما قام به من لم شعث البلاغة، وجمع ما ندد من فروعها وأغصانها فى مكان واحد.

ولا شك أن مهمة الخطيب القزوينى كانت صعبة للغاية، ويزيد من صعوبتها ما اتسم به مفتاح العلوم من الصعوبة والغرابة والإيجاز الشديد، بل الغموض والتعقيد أيضا فى مواضع ليست بالقليلة فى كتابه.

لا جرم أن هذا كله قد انطبع على تلخيص القزوينى بدرجة أشد، لاسيما أن الكتاب الأصيل ليس بحاجة إلى الإيجاز والاختصار بقدر ما هو بحاجة إلى الشرح والتحليل وعرض المزيد من الشواهد والنصوص مستوفية حفظها من التحليل والدراسة البلاغية التطبيقية التى أعوزت الكتاب فى كثير من المواضع، والتى لم تستطع تلك الشروح التى صنفت على المفتاح القيام بها على كثرتها.

ومع ثبوت هذه الحقيقة، فقد فرضت تلك الشروح التى دونت على التلخيص على الدرس البلاغى، وارتبطت به إلى يومنا هذا.

ولا يزال الدارسون يرجعون إليها طوعاً أو كرها لارتباطها بذلك التراث البلاغى الذى لا يسعنا التنكر له بحال من الأحوال.

ذلك أن الدعوة إلى إصلاح منهج الدرس البلاغى لا تكون برفض هذا القديم والتنكر له، مهما كانت الحالة التى كان عليها من جفاف ومنطقية.... إلخ.

وذلك لأن هذا التراث البلاغى قد أثر فى جوانب التراث الأخرى من تفسير لكتاب الله

العزیز، وشروح للحديث النبوی الکریم، وشروح لدواوین الشعر فی مختلف العصور السابقة لهذه الشروح، فضلا عن التأثير الواضح لذلك التراث البلاغی فی الدراسات النقدية والأدبية بعامة، بل إن تأثير ذلك التراث البلاغی قد تعدى ذلك كله لیؤثر فی جمیع العلوم المتعلقة باللسان العربی أو النص العربی من قریب أو بعيد، حیث نرى لذلك التراث البلاغی بصمات واضحة فی علوم اللغة عامة، وفی العلوم المترتبة علی المباحث اللغوية أو المنتفعة بها کعلمی أصول الفقه وعلوم القرآن اللذین کان تأثرهما بالدرس البلاغی تأثرا واضحا إلى حد کبیر.

کل ذلك یجعل من الرجوع إلى تلك الشروح والإقبال علی دراستها ضرورة ملحة لفهم التراث البلاغی بجانبیه النظری والتطبیقی، وفهم الإشارات البلاغیة فی العلوم الأخرى التی انتفعت بالدرس البلاغی سواء علی المستوى النظری أو التطبیقی.

ولما کان الرجوع إلى تلك الشروح فی صورتها التی هی علیها فی طبعاتها العتیقة من الصعوبة بمکان بحیث یمثل مخاطرة کبيرة للباحث لا یأمن فیها أن یضل فی مسالك تلك الشروح ودروبها بحیث یتعثر سیره فیها، فیخرج من درب إلى درب، حیث قد طبعت تلك الشروح مجتمعة مختلطة فی کتاب واحد یجمع المتن الأصلی (التلخیص) وخمسة شروح له، وأحیانا کثيرة یصعب علی القارئ أن یتابع النص فی کتاب من هذه الكتب لأنه قد یختلط بغيره من بقية الكتب الستة رغم وضع الفواصل بین تلك الكتب.

حیث تختلط تلك الشروح فی بعض الأحيان أو تزل فیها عین القارئ مع تقارب ألفاظها فیتقل من شرح إلى آخر دون دراية.

ناهیک عن سوء طباعة الكتاب فی نشرته المتداولة، وعدم العناية بترقیمه بعلامات الترقیم الضرورية اللازمة لفهم کلامه والفصل بین جملة وفقاره.

وبعد أن قامت دار الكتب العلمية بنشر متن الكتاب (التلخیص) وإخراجه إخراجا جیدا فی طبعة أنيقة<sup>(١)</sup>، وثنت بإخراج أصله المفتاح لأبى یعقوب السکاکی<sup>(٢)</sup>، وثلت بإخراج الإيضاح للمصنف القزويني كذلك.

---

(١) انظر الكتاب ط. دار الكتب العلمية. بیروت ١٩٩٧م.

(٢) تم تحقیقه تحقیقا جیدا وشرح شواهدہ وتخریجها فی طبعة أنيقة أصدرتها دار الكتب العلمية.

لَمَّا تَمَّ نَشْرُ هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، رَأَيْتُ أَنَّ أَكْمَلَ الْعَمَلِ بِإِخْرَاجِ تِلْكَ الشُّرُوحِ الْمُتَدَاخِلَةِ عَلَى التَّلْخِصِ إِتِمَامًا لِلنَّفْعِ، وَبَدَأْتُ بِأَعْظَمِهَا وَأَنْفَعِهَا وَأَجْلَهَا (عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ) لِلْإِمَامِ السَّبْكِ، وَذَلِكَ لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ شَرْحِ وَافٍ، وَنَكَاتِ عَزِيزَةٍ، وَمَسَائِلِ نَادِرَةٍ قُلَّ أَنْ تَجِدَهَا مَنْشُورَةً فِي كِتَابٍ غَيْرِهِ، فَضِلًّا عَنْ أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ فَأَوْعِيَ، حَيْثُ أَفَادَ فِي شَرْحِهِ هَذَا مِنْ نَحْوِ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ مُصَنَّفٍ سَابِقٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ ضَمِنَهُ خِلَاصَةٌ مِائَةِ مُصَنَّفٍ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ وَحَدَّثَهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ؛ لِذَا كَانَ جَدِيرًا أَنْ نَبْدَأَ بِهِ.

## خطة التحقيق

- ١- ضبط النص وتصحيحه وترقيمه بعلامات الترقيم المناسبة، وقد تم الاستعانة بمخطوطة الكتاب المحفوظة بدار الكتب المصرية فى تصحيح ما أشكل من ألفاظه.
- ٢- تخريج الشواهد القرآنية.
- ٣- تخريج الشواهد الحديثية فى كتب الحديث المشهورة مع الحكم على الحديث.
- ٤- تخريج الشواهد الشعرية فى دواوينها ومصادرهما فى كتب الأدب وكتب التراث البلاغى.
- ٥- شرح معانى الألفاظ الغريبة.
- ٦- الترجمة لأعلام البلاغة المذكورين فى الكتاب.
- ٧- الترجمة الوافية لكل من الخطيب القزوينى صاحب الأصل (التلخيص) والسبكى صاحب الشرح (عروس الأفراح).
- ٨- تصدير الكتاب بمتن التلخيص موضوعاً أمام كل فقرة من فقراته أرقام الصفحات الخاصة بها فى الشرح (عروس الأفراح).
- ٩- الفهارس العلمية الشاملة للموضوعات وللشواهد الشعرية.

مكتبة  
دار الكتب  
القاهرة

كتاب شرح الأصول  
في أصول الفقه

تأليف سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العالم صاحب العلامة القدوة  
المحقق محمد الاسلام مفتي الامام اوجده الفضايل المفاخر  
والمحققين امام المتكلمين شيخ المناظرين حجة  
العباد ربحان الادب بقبه السلف  
والصاحبين بالملة والدين ابو طاهر  
احمد بن سيدنا وولانا قاضي  
القضاء حاكم الاحكام  
مفتي الامام بقبه عزم  
المجاهدين  
بوحف

كتاب شرح  
اصول الفقه  
في اصول الفقه  
كتاب شرح  
اصول الفقه  
في اصول الفقه

وختلف السلف الصالحين الشيخ تقي الدين المشيخي قدوة الله برحمته ولا يكتفى  
حسنة امير

فانه  
ما عولم بعد ان لم يكونوا قد سبقوا للاسلام ان قيل لم اكد المولى بالامام وانه ما يكون ولم يولد اليه بها  
مما انهم يذكرون وكان هو الاخير لما كذا احاط الفخر الرازي بان الله قد لما ان يفتي الاشواق في حكمه استغنى  
عن تعاليم الامم الموهبة لذلك فانما تامة مفتي فقه العتق ثم قال انما يفسد فعله هذا المزمع لما كان لما كان  
فانما لا يلزم له بالاصل انما كذا وهو اذ هو والى حقه اليه اسس بهي تامة والى راسه من كلام سيدنا الذي تسكر  
من قبله كذا ما لم يفسد لما زاد من بعد لم يزلوا في الاول من ترك الموضع فكذا تامة من وانما كذا الذي ياكيد  
واحد انما لما كان اوله فكذا كذا جدير بان لا يتكرر سر دونه فكذا الى قبوله من الميزان فكذا انما على الدرر  
اوله الاول فكذا انتهى

صورة عنوان مخطوط دار الكتب المصرية (٣٨ - بلاغة، ميكرو ١٥٨٢٠)



بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على محمد وال وصحبه  
قال الشيخ الامام العالم العلامة نخبة الاسماء مفتي الانام اوجده الفصحا  
والبلغاشية النخاة والادانك المحققين وسيف المناظرين بها الملة والدين  
ابو حامد احمد بن سريته واهل الانا فاضلي القضاة بقبه المجتهدين ولسان المدكبين  
تقى الدين السبكي رحمه الله برحمته واسمته فسمع حسنة  
الحمد لله الذي فتح عن يد المعالي لسان اهل البيان وفتح فموا عن تفسير الثاني  
الى ان نختتم بالبلاغة العبدان ونحن سيرة كتابه الذي واسمه دينه القوي باطلها  
من جلال اللسان وجلاد اللسان ووزق الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة  
مامر وجم اليونان محمد على نبي الانسا والاعادة ونشكر شكره ورديه  
الحبر المسند قد رعن من ابي السجادة واستجد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له شهادة تشمل على خاسر القلب فتسلي من هذا القبر لطايرى بشره  
والقصر ويناس حصون الشرك علامه السبع الطباقي لما شيد لها النقي والابنائ  
من القصر وفتح عن اموال الاعمال باب العفرا بعد المعاصلة وتحتف بالجراد  
بدت من كتاب السبات كالحج انقالبه وشيد ان سيدنا محمد اعبده ورسوله  
صاحب الفصاح الوصل في الواقعة اذا وقع الصفح يوم الحشر والمسند اليه  
الشفاعة اذا التقت الساق والساقي واشتد كرب ذلك لف والشر صلى الله عليه  
وسلم وعلى آل محمد وصحبه الذين عندنا استشهد به لهم ملة كاسية بعد ان معالي  
الصفات وارادوا لابس الثمن تجريد قلوب لم يجر لها الى غير الثقات فعدوا  
به فقم في التشبيه كالنجوم ٢٠ بحاسر الامة منهم استعان واليهم اضافات صلاة  
جارية على الخطاب المبصف والاسلوب الحكيم جاوية لتام الفصاح بالاصراط المستقيم  
وسلم نسائما يعلن به اللسان الظاهر ويطن القلب من اعيان المناسبة ما يساعده  
مقتضى الظاهر ما خفت البلاغة رايه محمد بن نبي غالب بن نصر وتعلق بازمة  
الفصاحة اهل مصر بالهمم ونسب وصهر فان تلخص الفصاح في علم  
البلاغة وتوابعها باجماع من وقف عليه ووافق من ضرر العناية اليه انفع كتاب  
في هذا العلم صنفت وجميع مختصر فيه على معاد رحمة الله ولم ازل مشغوقا بهذا الفن

صورة الصفحة الأولى من المخطوط



سألته عن طوبى من سأل الله تعالى في الدنيا  
 ما لم يسأل الله تعالى في الآخرة  
 فقلت يا ابن آدم الله تعالى  
 لا يملك لك من الدنيا شيئا  
 الا ما تركت في الآخرة  
 فقلت يا ابن آدم الله تعالى  
 لا يملك لك من الآخرة شيئا  
 الا ما تركت في الدنيا

لم يتوفى طوبى من سأل الله تعالى  
 ما لم يسأل الله تعالى في الآخرة  
 فقلت يا ابن آدم الله تعالى  
 لا يملك لك من الدنيا شيئا  
 الا ما تركت في الآخرة  
 فقلت يا ابن آدم الله تعالى  
 لا يملك لك من الآخرة شيئا  
 الا ما تركت في الدنيا



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

# ترجمة جلال الدين القزويني

## صاحب " التلخيص "

### اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن علي ابن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أبي دلف العجلي القزويني جلال الدين أبوالمعالى بن سعد الدين بن أبي القاسم بن إمام الدين الشافعي العلامة.

### ولادته ونشأته:

ولد سنة ست وستين وستمائة ٦٦٦ هـ وسكن الروم مع والده وأخيه واشتغل وتفقه حتى ولي قضاء ناحية بالروم وله دون العشرين، ثم قدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

### صفته:

كان فهمًا ذكيًا مفوهًا حسن الإيراد جميل الذات والهيئة والمكارم، وكان جميل المحاضرة حسن الملتقى حلو العبارة حاد الذهن جيد البحث منصفًا فيه مع الذكاء والنوق في الأدب حسن الخط.

وكان جوادًا صرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليح الصورة فصيح العبارة كبير الذقن موطأ الأكتاف جم الفضيلة يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

### طلبه للعلم ومشايخه:

سمع من العز الفاروتي<sup>(١)</sup> وطائفة وأخذ عن الأيكي وغيره وخرج له البرزالي جزءًا من حديثه وحدث به وتفقه واشتغل في الفنون وأتقن الأصول والعربية والمعاني والبيان. وكان يرغب الناس في الاشتغال بأصول الفقه وفي المعاني والبيان.

---

(١) كذا في الدرر الكامنة، وفي بغية الوعاة: الفاروثي، وفي مفتاح السعادة: الفاروقي.

ولى القضاء فى ناحية الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق، وخطب بجامع القلعة لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب كشف الظنون: "المعروف بخطيب دمشق" ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزوينى، وكان يفتى كثيراً.

### مصنفاته:

قال ابن كثير: "له مصنفات فى المعانى، مصنف مشهور اسمه التلخيص اختصر فيه المفتاح للسكاكى". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطى. وله: إيضاح التلخيص، والصور المرجانى من شعر الأرجانى.

### وفاته:

قال ابن حجر: "قال الذهبى: مات فى منتصف جمادى الأولى سنة ٧٣٩ هـ وشيعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال. هذا كلام الذهبى على عادته فى الرمز إلى الحط على من يخشى غائلة التصريح فيه". اهـ كلام ابن حجر. وقال الحافظ ابن كثير: "دفن بالصوفية.. وكان عمره قريباً من السبعين أو جاوزها"<sup>(١)</sup>.

---

(١) راجع ترجمته فى الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٣، ٤)، والبداية والنهاية للحافظ بن كثير (١٨٥/١٤)، وبغية الوعاة للسيوطى (١/١٥٦، ١٥٧)، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٩٤) والأعلام (٦/١٩٢)، وكشف الظنون (١/٤٧٣).

## ترجمة الشيخ بهاء الدين السبكي أبى حامد

- رحمه الله تعالى -

### صاحب الشرح المسمّى: (عروس الأفراح)

اسمه ونسبه ونسبته:

أحمد بن عليّ بن عبد الكافي بن عليّ بن تَمّام بن يوسف بن موسى بن تَمّام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن عليّ بن مِسْوَر بن سَوّار بن سُلَيْم السُّبْكِى.

هكذا ساق أخوه تاج الدين نسب والده فى الطبقات الكبرى<sup>(١)</sup>، ووقع فى بعض المراجع "سوار" مكان "مسوار"؛ قال محققا الطبقات<sup>(٢)</sup>: "وضبطناه بكسر فسكون، وما بعده بفتح فتشديد من الطبقات الوسطى" اهـ. والطبقات الوسطى من تأليف تاج الدين أيضا وفى بعض المراجع تصحيفات أخرى، انظر الدرر (الكرنكوى ج ١ ص ٢١٠).

وأما نسبته "السبكي" فهي إلى "سُبْك" الواقعة فى المنوفية، وهى موجودة إلى الآن، غير أن اسمها "سُبْك العبيد" وهى الآن سُبْك الأحـد أو سُبْك العويضات، وفى محافظة المنوفية أيضا "سُبْك الثلاثة" وكانت تُعرف قديما بـ "سُبْك الضحاك"، أما البيت السُّبْكِى الذى نترجم لواحد منهم فمنسوب إلى "سُبْك العبيد" أو "سُبْك الأحـد" كما يسمى الآن؛ قال السيد محمد مرتضى الحسينى الزيدى، نزيل مصر، فى تاج العروس من جواهر القاموس (سبك)<sup>(٣)</sup>: "وسُبْك الضحاك بالضمّة بمصر"<sup>(٤)</sup> من أعمال المنوفية، وهى المعروفة الآن بسبك الثلاثة، وقد دخلتها وبث بها ليلتين".

(وسُبْك العبيد) قرية أخرى بها من المنوفية أيضًا، وقد دخلتها مرارًا عديدة، وهى تعرف

---

(١) ج ١٠ / ص ١٣٩.

(٢) الأستاذ الدكتور / محمود الطناحى والأستاذ الدكتور / عبد الفتاح الحلو رحمهما الله تعالى.

(٣) ج ٧ ص ١٤٠.

(٤) التاء المربوطة يرمز بها إلى القرية.

الآن بسبك الأحد وبسبك العويضات منها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام قاضى القضاة، أبو الحسن السبكي، شافعى الزمان، وحجة الأوان.....<sup>(١)</sup>.  
و يُنسب السُّبكية إلى الأنصار، رضى الله عنهم. قال تاج الدين فى (طبقات الشافعية الكبرى)<sup>(٢)</sup>: "نقلتُ من خط الجد - رحمه الله - نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار رضى الله عنهم".

وقد رأيتُ الحافظ النَّسابة شرف الدين الدِّمياطى - رحمه الله - يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد - رحمه الله -: الأنصارى الخزرجى.

وصورة ما نُقل من خط الجد: حدثنا صاحب بهاء الدين أبو الفضائل تمام، الوزير المالكي المذهب، ولدُ يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم بن أسلم الأنصارى الخزرجى.....  
وهو عن مُسَوِّدات بخطِّ الجدّ - رحمه الله - وذكر بعده النسبة إلى آدم عليه السلام، ثم قال فى آخره: وقد نقلتُ هذا من خط الفقيه الفاضل الحافظ شرف الدين محمد بن المخلص ابن أسلم السُّنْهُورِى، فى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.....

ولم يكتب الشيخُ الإمام - رحمه الله - بخطه لنفسه: الأنصارى، قَطُّ، وإن كان شيخه الدِّمياطى يكتبها له، وإنما كان يترك الشيخُ الإمامُ كتابة ذلك؛ لوفور عقله، ومزيد ورعه، فلا يرى أن يطرق نحوه طعنٌ من المنكرين، ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة، خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم.

وقد كانت الشعراء يمدحونه، ولا يُخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار، وهو لا ينكر ذلك عليهم، وكان رحمه الله أروع وأتقى من أن يسكت على ما يعرفه باطلا...". اهـ

---

(١) ونسبة السبكي إلى سبك العبيد التى هى سبك الأحد الآن، هو ما حقق صحته الأستاذ/ محمد الصادق حسين فى كتابه القيم " البيت السبكي "، ورد القول بأنها سبك الضحاك أو سبك الثلاثاء، فراجعهُ إن شئت، والكتاب المذكور فيه فوائد جليلة وإن كنت أرى أيضا فيه بعض التسرع فى الحكم على بهاء الدين السبكي وأيضاً على سلاطين المماليك، والحق هو ما كتبه الأستاذ / محمود رزق سليم فى موسوعته القيمة: " عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى " انظر فيه -على سبيل المثال- المجلد الثالث ص ١٦ - ٨٦، ثم -على وجه الخصوص- ص ٢١ - ٢٥.

(٢) ١٠ / ٩١ - ٩٤.

ثم ذكر تاج الدين أمثلة من الشعر فيها ذكر تلك النسبة، وسكوت الشيخ تقي الدين، وإقراره على ذلك.

وخلاصة الأمر أن تقي الدين السبكي لم يكن ينكر نسبته إلى الأنصار -رضى الله عنهم- وهو أيضا لم يكن يحزم بها جزمًا، وإنما يرى احتمالاً لعدم صحتها، وهذا مذهب الذين ترجموا له في الجملة، وبعضهم حزم بها كالشيخ الأديب صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أليك الصفدي في كتابه "أعيان العصر" <sup>(١)</sup>.

### نسبه من جهة الأم:

الخضر بن الحسن بن علي الوزير قاضي القضاة برهان الدين السنجاري. هذا جده من جهة أمه كما يفهم في الطبقات الكبرى <sup>(٢)</sup>.

### لقبه:

بهاء الدين، ومن السبكيين قريب له يلقب ببهاء الدين أيضا؛ ولكن الكنية مختلفة، وكذلك الاسم؛ فهو أبو البقاء محمد بن عبد البر ت ٧٧٧ هـ.

كنيته: أبو حامد: هذا وقد كان أبوه سماه (تمامًا) ثم غيَّره إلى أحمد بعد أن بلغ سن التمييز <sup>(٣)</sup>.

### مولده:

ولد ليلة الأربعاء العشرين من جمادى الآخرة، سنة تسع عشرة وسبعمائة بالقاهرة <sup>(٤)</sup>، قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة <sup>(٥)</sup>:

---

(١) عن الطبقات الكبرى ١٥٧/١٠.

(٢) عن دراسة الأستاذ / محمد صادق حسين.

(٣) الدرر الكامنة ٢١٠/١-٢١٦، وإنباء الغمر ٢١/١-٢٣ وابن قاضي شهبه: (سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة).

(٤) المنهل الصافي ج ١ ص ٤٠٨-٤١٣، ووقع تحريف في الإنباء (سبع عشرة).

(٥) ج ١ ص ٢١٠.

"ومولده على ما قرأت بخط أبيه: في آخر تاسع عشر، بل بعد المغرب من ليلة العشرين من جمادى الآخرة سنة ٧١٩".

وفى نسخة من كتاب (الوافى بالوفيات): جمادى الأولى، وفى بقية النسخ الآخرة، وهو الموافق لما فى الدرر، فلك أن تجزم به.

"وقد استبشر والده به خيراً، وذلك أنه قد أخذت منه مشيخة جامع طولون فى سنة تسع عشرة، وأن والدته -أى جدة بهاء الدين أبى حامد السبكى- واسمها ناصرية، أسفت عليه، وكان ذلك بعد ولادة الأخ أبى حامد، فكان والده يقول لها: يا أم وما أدراك أن هذا الميعاد<sup>(١)</sup> يعود، ويكون رزق هذا المولود.

فعاد إليه فى سنة سبع وعشرين، واستمر بيده إلى سنة تسع وثلاثين لما ولى قضاء الشام؛ حيث استمر باسم أبى حامد السبكى بعدها"<sup>(٢)</sup>.

### الأسر البارزة:

عرف تاريخ الإسلام أسراً اشتهر أفرادها بالعلم، كما عرف أسراً اشتهر أفرادها بالشجاعة، أو الحكمة.....، وقال الأستاذ / محمود رزق سليم فى موسوعته (عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى)<sup>(٣)</sup>:

"أشرقت فى أفق هذا العصر أسر عدة من صميم الأمة أنجبت، ونبغ منها رجال خدموا الدولة فى مصر، أو الشام خدمات جليلة، سواء أكان ذلك فى وظائف الجيش أو الإدارة أو القضاء أو الكتابة، أو فى العلم والأدب.

والبحث عن هذه الأسر ونجائبها وذكر مآثرهم بحث طريف، يحتاج إلى عناية مستقلة يذلها أحد الأدباء".

ثم ذكر أسرة السبكى ضمن ما ذكر.

### آل السبكى:

من المفيد فى ترجمة بهاء الدين أن نذكر جانباً من تراجم أجداده وآل بيته، ليعكس ذلك صورة الثقافة والجو العلمى الذى نشأ فىهما وتربى عليهما.

(١) "الميعاد درس وعظ، وكان وظيفة لها مرتب معلوم" من هامش "البيت السبكى".

(٢) الطبقات الكبرى لأخيه تاج الدين ج ١٠ ص ١٨١.

(٣) ج ٢ ص ٣٥٧.

## الأجداد:

السبكية لهم فروع، والكلام عن أقدمهم ذكراً، ثم عن آخرهم وفاة، تجده في بحث الأستاذ/ محمد الصادق حسين واضحاً بيناً<sup>(١)</sup>، وأكفى هنا بالكلام عن الجد عبدالكافي بن علي بن تمام زين الدين أبي محمد، والمتوفى ٧٣٥ هـ.

وقد ترجم له حفيده تاج الدين في طبقاته الكبرى والوسطى، فقال<sup>(٢)</sup>:

"جدي أفضى القضاة زين الدين أبو محمد مولده في حدود سنة تسع وخمسين وستمائة أو نحوها وتفقه بالقاهرة.....، وناب في القضاء ببعض أعمال القاهرة عن شيخ الإسلام ابن دقيق العيد....." إلى أن قال:

"وتولى بالآخرة قضاء المحلة الغربية وأقام بها إلى حين وفاته، وقد حدثت بالقاهرة، ومكة، والمدينة، وكان فقيهاً صالحاً ديناً كثير الذكر، توفي سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالمحلة وحضرت دفنه بها"، ولزوجته ناصرية ذكر أيضاً، مما يدل على عموم صفة العلم لهذا البيت<sup>(٣)</sup>.

## والده<sup>(٤)</sup>:

علي بن عبدالكافي: سبق سياق نسبه، أول من ذاع صيته في العالم الإسلامي من علماء السبكية، ذاع صيته في مصر والشام والعراق والحجاز، وإن عُرف بالعلم من السبكية قبله من أب وقريب، لكن لم ينتشر ذكر أحد منهم كما انتشر ذكر تقي الدين أبي الحسين شيخ الإسلام.

(١) ص ٤٧ - ٤٨ ثم ما بعدها، وانظر الشكل التخطيطي التفصيلي في قلب كتابه.

(٢) الكبرى ١٠/٨٩-٩٤، ١٤٧ وقد نقل محققاه من الوسطى أيضاً في الحاشية.

(٣) انظر الدرر الكامنة ج ٤ ص ٣٨٧ والبداية ١٤/١٧٢ مع زوجها حيث ذكر سماعها الحديث وترجمة عبدالكافي تجدها في البداية والنهاية ١٤/١٧٢ والدرر الكامنة ١٠/٢ بالإضافة إلى الطبقات والبيت السبكي، وانظر حاشية الطبقات.

(٤) من مصادر ترجمته: البداية والنهاية ١٤/٢٥٢، البدر الطالع ١/٤٦٧، بغية الوعاة ٢/١٧٦، تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٧، حسن المحاضرة ١/٣٢١ وقبل كل هذا الطبقات الكبرى لابنه تاج الدين ج ١٠، وانظر مصادر أخرى في حاشية الطبقات.



أراد الله به خيراً في طلب العلم، فقدّر له أبوين صابرين على تعليمه، وقدّر له نفساً صابرة على الطلب، وقد عاش نحو ٧٣ سنة، وكان إلى أن بلغ نحو ٥٦ سنة منقطعاً للعلم تحصيلاً وتدرّيساً، وتأليفاً، وفتياً، فبلغ الغاية، وطار اسمه فملاً الأقطار، وحلق على الدنيا، ولم يكف بمصر من الأمصار.

"ولد في صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وتفقه في صغره على والده وعلى غيره، وصحب في التصوف الشيخ تاج الدين بن عطاء، ودرس بالقاهرة، وولى قضاء دمشق ستّ عشرة سنة، ودرّس بعدة مدارس.

وقد ذكر له ولده في (الطبقات الكبرى) ترجمة طنانة. ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر<sup>(١)</sup>.

وكان أشعرياً في الاعتقاد لم يختلف في ذلك من ترجموا له، بل قطعوا بذلك، وانظر ما حكاه ابنه تاج الدين في الطبقات الكبرى ج ١٠ ص ٢٠٠ - ٢٠١. هذا من حيث علم التوحيد، وأما في الفقه فكان شافعيّاً.

وجرى بينه وبين شيخ الإسلام بن تيمية بسبب مسألة الطلاق، والكلام عن الزيارة ما جرى، وليس هذا موضع تفصيل ذلك، فلترجع إلى كتب شيخ الإسلام بن تيمية، وكتب تقى الدين السبكي - رحمهما الله تعالى - إن شئت.

### إخوته:

أخوه محمد بن علي - أبوبكر: أكبر أولاد علي بن عبد الكافي؛ لكنه مات قبل أن يكون له شأن، ولم أقف على شيء من أخباره سوى ما جاء في الطبقات، ومن ذلك قول تاج الدين<sup>(٢)</sup>:

"أنشد الشيخ الإمام قصيدة يخاطب بها أخي الأكبر أبابكر محمد - تغمده الله برحمته - وهي طويلة الأبيات.....".

أخوه الحسين: قال أخوهما: " واجتمعنا ليلة أنا والحافظ تقى الدين أبو الفتح، والأخ المرحوم جمال الدين الحسين.....".

(١) بتصرف من (ابن قاضي شهبة) وفيات سنة ٧٥٦ هـ.

(٢) الطبقات الكبرى ج ١٠ ص ١٧٧، وانظر البيت السبكي ص ٦٥ - ٦٦.

أخته سارة: بنت علي بن عبدالكافي (٧٣٤-٨٠٥ هـ) ذكرها ابن حجر العسقلاني في معجمه<sup>(١)</sup>.

أخته ستيتة: بنت علي بن عبدالكافي، ت ٧٧٦ هـ بالطاعون<sup>(٢)</sup>.

أخوه عبد الوهاب تاج الدين أبونصر: ولد بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة -على الراجح -<sup>(٣)</sup>، وتوفي عام ٧٧١ هـ، صاحب طبقات الشافعية، كان يجل أخاه بهاء الدين أباحامد إجلالا، ونقل في طبقاته كثيرا مما يتعلق بوالده عن أخيه، وبهاء الدين يكبره بنحو عشر سنين.

### أشهر مصنفاته:

وتاج الدين هو أشهر رجالات السبكية بعد أبيه تقي الدين، وربما قبله، وذلك ربما رجع إلى شهرة كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"، وله أيضا "معيد النعم ومبيد النقم" الذي اهتم به الأستاذ / محمد الصادق حسين، بل كان هو دافعه لكتابة دراسته القيمة: "البيت السبكي"، ولكن تنبه فيما ذكر تاج الدين في "الطبقات الوسطى" ما لم يُذكر في "الكبرى"، كما وقع في نسبة جده السبكي، حيث استغرب الأستاذ / محمد الصادق حسين عدم بيانه لسبك، هل هي سبك الضحاك أم سبك العبيد؟ مع أنه ذكر تفصيلات أدق من هذه، هذا وقد ذكر بيانها في "الوسطى"<sup>(٤)</sup>.

### ما وقع له من الحوادث وشيء من سيرته:

حج تاج الدين من الشام هو وأخوه بهاء الدين سنة ٧٤٧ هـ، وفي ربيع الأول سنة ٧٥٦ هـ قُلد قضاء الشافعية بدمشق، وكان ذلك فيما يظهر بسعي من أبيه وأخيه، وفي جمادى الآخرة من تلك السنة، استقر تاج الدين في جهات والده بعد وفاته، وكان بهاء الدين أبوحامد في مصر في ذلك الوقت يُدرس بمدارسها على مذهب الشافعي.

(١) الضوء اللامع ج ١٢ ص ٥٢، البيت السبكي ص ٦٥.

(٢) شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٤٢، البيت السبكي ص ٦٧.

(٣) قُلْتُ على الراجح؛ لأن هذا قول الصفدي في الوافي (٣١٥/١٩)، وقيل سنة ٧٢٧، وقيل سنة تسع وعشرين، وإنما رجحت قول الصفدي؛ لأنه من أقرب الناس إلى هذه الأسرة.

(٤) الطبقات الكبرى ٨٩/١٠ وما بعدها، حيث نقل المحققان العالمان ترجمة الجد من (الوسطى) أيضا في الحاشية.

فلما كان شعبان سنة ٧٥٩ هـ عُزل تاج الدين، ثم فى رمضان رُسم بعوده إلى سنة ٧٦٣ هـ.

فلما كان شعبان سنة ٧٦٣ هـ عُزل تاج الدين وطلب إلى مصر بحيث يدرّس، ووُلّى أخوه القضاء عوضه، فذهب بهاء الدين إلى دمشق قاضيا وهو كاره.

ثم إنه فى السنة التالية (٧٦٤ هـ)، فى شهر صفر أُعيد تاج الدين إلى قضاء دمشق، وعاد بهاء الدين إلى مصر، واستمر الأمر على ذلك نحو خمس سنين إلى أن كان العزل الأخير وهو أشدها عليه؛ إذ صاحبه اعتقال وإهانة، وذلك أنه فى سادس عشرى جمادى الآخرة سنة ٧٦٩ هـ عُزل ومنع الناس من الدخول إليه، وفى سادس شعبان عُقد له مجلس وطلب أخوه بهاء الدين من القاهرة إلى دمشق، ثم كان يوم الأحد ثانى عشر شعبان أشد يوم جرى على القاضى تاج الدين حيث حُكم بفسقه فى اجتماع للقضاة.

أما بهاء الدين فقد طلب إلى القاهرة فعاد مكرما بعدما ودّع أخاه، وكان ذلك فى سابع عشرى رمضان من تلك السنة.

إلا أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يقر عين تاج الدين قبل وفاته، ففى تاسع عشرى شوال من ذلك العام طُلب تاج الدين إلى مصر، فأُفرج عنه من الاعتقال؛ فإنه كان قد حُكم عليه بالسجن. وفى رابع ذى القعدة طُلب غُرماء القاضى تاج الدين إلى مصر، وأُعيد هو إلى الخطابة والتدريس، فوصل دمشق فى سنة ٧٧٠ هـ فى عز وأبهة، وكان قد قبض على غريمه جمال الدين بن الرهاوى فى اليوم السابق لحضوره<sup>(١)</sup>.

### وفاته:

وفى سنة ٧٧١ هـ توفى تاج الدين رحمه الله تعالى.

### إجلال أخيه ووالده له:

يذكر أخوه تاج الدين فى طبقاته: "نقلتُ من خط أخى شيخنا شيخ الإسلام أبى حامد أحمد، سلمه الله تعالى أن الوالد....." الطبقات ١٠/١٨١.

(١) أكثر هذه الحوادث من تاريخ ابن قاضى شعبة، تجدها على السنين، وانظر فى محاولة لتفسير عزله وما وقع له ما كتبه الأستاذ / محمد الصادق حسين فى دراسته القيمة "البيت السبكى".

ووصفه بشيخ الإسلام أيضا فيها ٢٠٩/١٠، ١٢٤/٩.

تاج الدين: " كتاب المناقضات للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبى حامد أحمد، أمتع الله ببقائه..... " ١٩٠/١٠.

ووصفه بالشيخ الإمام العلامة أيضا فى ٢١٦/١٠.

تاج الدين: " ورأيت الأخ، سيدى الشيخ الإمام أباحامد، سلمه الله، ذكر فى شرح التلخيص فى المعانى والبيان..... ".

### الوالد:

يقول تاج الدين عن والده:

" وأنشدنا لنفسه وقد وقف على كتاب المناقضات للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبى حامد أحمد، أمتع الله ببقائه:

أبو حامد فى العلم أمثال أنجم      وفى النقد كالإبريز أخلص بالسبك  
فأولهم من إسفرايين نشؤه      وثانيهم الطوسى والثالث السبكى

وهذه منقبة للأخ، سلمه الله، فأى مرتبة أعلى من تشبيه والده، وهو من هو، علما ودينا وتحريزا فى المقال، له بالغزالي وأبى حامد الإسفراينى.

ولقد كان الوالد -رضى الله عنه- يجل الأخ ويعظمه، سمعته غير مرة يقول:  
"أحمد والد".....

وكذلك سمعتُ الشيخ الإمام -رحمه الله- يقول فى مرض موته، والأخ غائب فى الحجاز: " غيبة أحمد أشد علىّ مما أنا فيه من المرض ".

وبلغه أن دروس الأخ خير من دروسه فقال:

دروس أحمد خير من دروس على      وذاك عند على غاية الأمل<sup>(١)</sup>

---

(١) الطبقات ١٠ / ١٩٠

## أبنائوه:

١ - **تقى الدين أبو حاتم محمد:** ترجم له عمه<sup>(١)</sup> فقال ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة وتوفي في طاعون القاهرة سنة أربع وستين وسبعمائة، وله ذكر في الطبقات الكبرى لعمه تاج الدين<sup>(٢)</sup>.

٢ - **صالحة:** ذكرها الأستاذ / محمد الصادق حسين نقلا عن الضوء اللامع ٧٠/١٢ العدد ٤٢٨.

٣ - **عبد الله - جمال الدين:** ت ٧٧٦ هـ ذكره الأستاذ / محمد الصادق حسين.

٤ - **عبد العزيز:** ت ٧٧٦ هـ مع أخيه عبد الله بالطاعون، راجع شذرات الذهب ٢٤٢/٦ (نقلا عن البيت السبكي).

## شيوخه:

أحضر على أبي العباس الحجار وأسمع على يونس الديوسي وأبي الحسن على بن عمر الواني، والدر بن جماعة، وجماعة، ودمشق من الجزري والمزي، وغيرهما. وأخذ عن أبيه وأبي حيان والرشيدي، والأصبهاني، وسمع على الشيخ تقى الدين بن الصائغ عدة قراءات، وتفقه على المجد الزنكلوني وابن القماح وغيرهما. هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر<sup>(٣)</sup> وغيره، وأكثر هذه الأسماء يحتاج إلى ترجمة وتحقيق، فلعل الله ييسر ذلك في مقام آخر.

## تلاميذه:

- **الدميري:** كمال الدين محمد بن موسى صاحب كتاب "حياة الحيوان الكبرى" ويقول ابن شهبة: "إن الدميري قدم على الشيخ بهاء الدين السبكي وأخذ عنه...."<sup>(٤)</sup>.

(١) ١٢٤/٩.

(٢) ٢٠٩/١٠.

(٣) الدرر الكامنة ج ١ ص ٢١٠.

(٤) عن مقدمة (حياة الحيوان الكبرى) ط. دار الشعب، والمقدمة منقولة عن دائرة معارف الشعب مادة حياة الحيوان الكبرى. بقلم د. حسين فرج زين الدين. وكذا وجدت فيما نقلت عنه (ابن شهبة) فإن لم يكن الوهم منى فإن المعروف ابن قاضي شهبة.

وقد نقل ابن حجر فى الدرر كلاما للدميرى يدل على صحبته لبهاء الدين السبكى فراجعه.

### وظائفه:

أُذن له بالإفتاء وعمره عشرون سنة<sup>(١)</sup> ولما توجه والده إلى قضاء القضاة بالشام ولاه السلطان الملك الناصر محمد مناصب والده فى تدريس المنصورية، والسيفية والهكارية<sup>(٢)</sup> وله عشرون سنة<sup>(٣)</sup>.

وذكر الصفدى توليه مشيخة الحديث بالجامع الطولونى والجامع الظاهرى<sup>(٤)</sup> ولفظ ابن قاضى شعبة بعد ما ذكر المنصورية والسيفية والهكارية<sup>(٥)</sup>.

ثم درس بتربة الشافعى، وبجامع الحاكم، ودرس بالشيخونية أوّل ما فتحت، وخطب بجامع الحاكم، ووُلّى إفتاء دار العدل، ثم ولى قضاء الشام فى شعبان سنة ثلاث وستين (أى ٧٦٣ هـ) كارها لذلك<sup>(٦)</sup>، وتوجه أخوه إلى مصر على وظائفه، ودرس بدمشق بمدارس القضاء، ثم عاد إلى مصر فى صفر سنة أربع وستين على وظائفه، ثم ولى قضاء العسكر<sup>(٧)</sup>. اهـ.

وتمت وظيفة أخرى تولّاها شابا؛ لكن سرعان ما نزعته منه، ذلك ما فهمته من كلام أخيه فى الطبقات الكبرى<sup>(٨)</sup> وهى قضاء القضاة بالعساكر المنصورة، سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.

---

(١) الوافى ٢٤٦/٧.

(٢) السابق.

(٣) ابن قاضى شعبة سنة ٧٧٣ هـ.

(٤) الوافى ٢٤٦/٧ وما بعدها.

(٥) هذه أسماء لمدارس نسبت إلى من أنشأها أو قام عليها أو غير ذلك من مكان ونحوه؛ فالكهارية مدرسة بدرب الكهارية بجواره حارة الجودرية، هكذا نقل الأستاذ / محمد صادق حسين من خطط المقرئى ج ٢ ص ٤١، ونقلته من كتابه (البيت السبكى)، والأمر مع ذلك يحتاج إلى الرجوع إلى كتب المدارس والحضارات للعلم بدقيق ذلك.

(٦) لأن أخاه عُزل وكان هو عوضه.

(٧) وذلك فى سنة ٧٦٦ هـ.

(٨) ٩٧/٩ ترجمة محمد بن أحمد الكنانى.

## وفاته:

توفي بهاء السبكي سنة ٧٧٣ هـ، قال الحافظ بن حجر في كتابه الدرر الكامنة<sup>(١)</sup>:  
"ومات بهاء الدين مجاورا بمكة ليلة الخميس السابع عشر من شهر رجب سنة ٧٧٣ وله  
أربع وخمسون سنة وبضع أشهر، ووهب ابن حبيب فقال: عاش ستا وخمسين سنة".  
ولم يختلف العلماء في تأريخ وفاته، إلا ما ذكره العلامة الزركلي - رحمه الله  
تعالى - في كتابه القيم (الأعلام)<sup>(٢)</sup> فجعل وفاته سنة ٧٦٣ هـ، وهو وهم ليس منه  
غالباً فربما تصحفت السبعين إلى الستين في أحد المراجع القديمة. وكذلك وقع  
خطأ مطبعي في معجم المؤلفين فكتبت سنة الوفاة ٣٧٣ هـ. كما ذكر محقق  
المقفى الكبير<sup>(٣)</sup> في فهارس الكتاب سنة الوفاة فجعلها ٧٦٣ هـ فلعله نقلها من  
الأعلام، والكمال لله وحده، وما تتبع الأوهام لسوء نية؛ ولكن لئلا يعتمد عليها  
أحد، فوجب التنبيه على الخطأ كما تقرر بذلك الفطرة السوية، وما أبرئ نفسي.

---

(١) ج ١ ص ٢١٦ ترجمة ٥٤٤.

(٢) ١٧٦/١.

(٣) كتاب المقفى الكبير للعلامة المقرئ، في تاريخ مصر، رتب على حروف المعجم فهو كتاب  
تراجم لرجال مصر، وراجع مقدمة الكتاب وفهارسه لتعلم المزيد عنه.

## مختصر سيرته

السنة	الحادثة
٧١٩ هـ	مولده
٧٢٤ هـ	سمع صحيح البخارى على الحجار (وله ٥ سنوات)
٧٢٨ هـ	صلى القيام بالقرآن العظيم (وله ٩ سنوات)
٧٣٥ هـ	صنف تناقض الرافعى والنووى ونظمه (وله ١٦ سنة)
٧٤٠ هـ	أذن له بالإفتاء (وله عشرون سنة)
٧٤٢ هـ	ولى قضاء القضاة بالعساكر المنصورة ثم نزع.
٧٤٤ هـ	ورد الشام وليست المرة الأولى.
٧٤٧ هـ	حج من الشام.
٧٦٣ هـ	ولى القضاء وهو كاره لذلك.
٧٦٤ هـ	عاد إلى مصر، على عادته.
٧٦٦ هـ	ولى قضاء العسكر.
٧٦٩ هـ	سافر من القاهرة إلى دمشق بأمر الدولة وبسعى خصومه ليُحَاقق
	ثم عاد إلى القاهرة.
٧٧٣ هـ	وفاته بمكة.



## مصنفاته:

### - تناقض كلام الرافعي والشيخ محيي الدين النووي:

قال الصفدي<sup>(١)</sup>: "ولما كنت بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة أخبرني عنه تقي الدين ابن رافع أنه صنّف مجلدة ضخمة فيها تناقض كلام الرافعي والشيخ محيي الدين النووي - رحمهما الله تعالى - ولما صنف ذلك كان عمره ست عشرة سنة".

- ولعله هو كتاب "المنافضات" الذي ذكره أخوه في الطبقات الكبرى<sup>(٢)</sup>:  
"وأنشدنا -يعنى والده- لنفسه، وقد وقف على كتاب "المنافضات" للأخ الشيخ الإمام العلامة بهاء الدين أبي حامد أحمد، أمتع الله ببقائه.

### - تعليق على الحاوى:

ذكره فى مصنفاته ابن حجر فى الدرر الكامنة ١٢٥/١ ط. دار الكتب العلمية. وذكره أيضا صاحب معجم المؤلفين.

ولقد شرع فى قطعة طويلة ولم يكمله. والحاوى هذا هو الحاوى الصغير فى الفروع للشيخ نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم القزوينى الشافعى المتوفى سنة خمس وستين وستمائة وهو من الكتب المعبرة بين الشافعية. كشف الظنون ١/٢٢٥ - ٦٢٦.

### - تكملة شرح المنهاج = [قطعة].

### - شرح مختصر ابن الحاجب:

وقد وُصف هذا الشرح بأنه مطول، كما فى معجم المؤلفين.

### - شرح كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك: ذكره فى معجم المؤلفين .

### - شرح التلخيص للقزوينى فى المعانى والبيان، سماه "عروس الأفراح"

(١) الوافى ٢٤٦/٧ وما بعدها.

(٢) ١٩/١٠.

= [عروس]

ذكره صاحب معجم المؤلفين وقال أخوه في الطبقات الكبرى<sup>(١)</sup>: "ورأيت الأخ، سيدى الشيخ الإمام أباحامد، سلمه الله، ذكر فى شرح التلخيص فى المعانى والبيان.....".

### - قطعة على شرح المنهاج:

شرح المنهاج لأبيه. فكأنه أراد أن يكمله لا أن يعلق عليه؛ ولهذا يقال له: تكملة شرح المنهاج. كما فى معجم المؤلفين.

قال ابن حجر فى الدرر الكامنة ١/١٢٥: وعمل قطعة على شرح المنهاج لأبيه. قال فى كشف الظنون (١/١٨٧٣): "والمنهاج هو منهاج الطالبين فى مختصر المحرر فى فروع الشافعية للإمام محبى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى وهو كتاب مشهور متداول بينهم، اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية، فشرحه الشيخ تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى ولم يكمله، بل وصل إلى الطلاق وسماه الابتهاج، وكمله ابنه بهاء الدين أحمد".

### - هدية المسافر فى المدائح النبوية:

وقد ذكره بهاء الدين السبكى ضمن شعراء المديح النبوى فى العصر المملوكى، وذلك فى موسوعة الأستاذ / محمود رزق سليم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ١٩٦/٢.

(٢) (عصر سلاطين المماليك) ج ٨ ص ٢٨٤.

مَتْنُ كِتَابِ  
التَّلْخِصِ صَرْفِيٍّ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ  
وَهُوَ تَلْخِصُ كِتَابِ  
«مِفْتَاحِ الْعُلُومِ» لِلْسَّكَاكِيِّ

تأليف  
الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني  
المتوفى سنة ٧٣٩ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة الافتتاح

### للخطيب القزويني

(١٦٢/١) الحمد لله على ما أنعم، وعلم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أتى الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الأطهار... وصحائبه الأخيار.

(١٧٢/١) أما بعد:

فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدراً؛ وأدقها سرّاً؛ إذ به تُعرف دقائق العريضة وأسرارها، وتكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستاذها، وكان القسم الثالث من "مفتاح العلوم" الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي - أعظم ما صنّف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛ لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد؛ قابلاً للإختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد -: ألّفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه؛ وربّته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه؛ وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها؛ وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسميته: "تلخيص المفتاح".

وأنا أسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به، كما نفع بأصله؛ إنه ولي ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل!

## مُقَدِّمَةٌ

### فِي بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، وَالْبَلَاغَةِ

(١٨٠/١) الفصاحة: يوصف بها المفرد<sup>(١)</sup>، والكلام، والمتكلم.

(١٨١/١) والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقط.

فالفصاحة في المفرد: خلوه من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس: فالتنافر<sup>(٢)</sup> نحو [من الطويل]:

عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا

(١٨٥/١) والغرابية<sup>(٣)</sup>: نحو [من الرجز]:

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا<sup>(٤)</sup>

أى: كالسيف السُّرِّيحي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق واللمعان.

(١٨٧/١) والمخالفة<sup>(٥)</sup> نحو [من الرجز]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ<sup>(٦)</sup>

---

(١) أى الكلمة المفردة فيقال: كلمة فصيحة، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها، ثم وضعوا لها ما سوف يتلى عليك قريباً من شروط فصاحتها.

(٢) هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(٣) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، يصعب تخريج معناها.

(٤) أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٢٣ وعزاه للعجاج، وأسرار البلاغة ١٢٤/١

الفاحم: الشعر الأسود كالفحم. والمرسن: الأنف، ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها. وقبله: "ومقلة وحاجباً مزججاً" وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرجاً) هذه، فقيل: المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريحي فى الدقة والاستواء، وسريج اسم حداد تنسب إليه السيوف، أو كالسراج فى البريق واللمعان، أو هو من قولهم: سرج الله وجهه، أى بهجه وحسنه، وقيل غير ذلك.

(٥) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده: "أنت ملك الناس رباً فاقبل" والشاهد فيه كلمة (الأجلل)

لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجل) بإدغام اللامين.

(١٨٩/١) قيل<sup>(١)</sup>: ومن الكراهة في السمع؛ نحو [من المتقارب]:

كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ<sup>(٢)</sup>

(١٨٩/١) وفيه نظر<sup>(٣)</sup>:

وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها:  
فالضعف<sup>(٤)</sup> نحو: ضربَ غلامه زيدًا.

والتنافر<sup>(٥)</sup>: كقوله [من الرجز]:

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ<sup>(٦)</sup>

وقوله<sup>(٧)</sup> [من الطويل]:

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخَدِي

(٢٠٠/١) والتعقيد: ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لتحلل:

إمّا في النظم: كقول الفرزدق في خال هشام<sup>(٨)</sup>:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

أى: ليس مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملوكًا أبو أمه<sup>(٩)</sup> أبوه.

(١) أى قيل: فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره، وأيضًا من الكراهة في السمع.

(٢) البيت للمتنبي، وهو في مدح سيف الدولة، والجرشي: النفس. وصدرة:

مبارك الاسم أغرَّ القلب

(٣) لأن الكراهة في السمع هنا من قبيل الغرابة.

(٤) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل أن يذكر اللفظ.

(٥) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحًا.

(٦) أورده فخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز ص ١٢٣ بلا عزو. وقبله: "وقبر حرب بمكان قفر" وهو مجهول القائل. القفر: الخالي من الماء والكلاء.

(٧) البيت لأبي تمام أورده فخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز ص ١٢٣ وجاء البيت برواية:

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى جَمِيعًا وَمَهْمَا لَمْتَهُ لَمْتَهُ وَخَدِي

(٨) خال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومي.

(٩) مملوكًا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبو أمه: أى أبو أم هشام أى أبو الممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له في الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك.

(٢٠٣/١) ٢- وإِذَا فِي الْإِنْتِقَالِ<sup>(١)</sup>: كَقَوْلِ الْآخَرِ<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:  
 سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا      وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا  
 فَإِنِ الْإِنْتِقَالُ<sup>(٣)</sup> من جمود العين إلى بُخْلِهَا بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.  
 (٢٠٥/١) قيل<sup>(٤)</sup>: وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ، وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ؛ كَقَوْلِهِ [من الطويل]:  
 سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ<sup>(٥)</sup>  
 وقوله [من الطويل]:

حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي...

وفيه نظر!

(٢١٠/١) وفي المتكلم<sup>(٦)</sup> مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عن المقصود، بلفظٍ فصيح.  
 (٢١١/١) والبلاغة في الكلام: مطابقتها لمقتضى الحال، مع فصاحته.  
 وهو<sup>(٧)</sup> مختلف؛ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ متفاوتة:  
 فَمَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّنْكِيرِ، وَالْإِطْلَاقِ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّذْكَرِ: يَبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ.  
 وَمَقَامُ الْفَصْلِ: يَبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ.  
 وَمَقَامُ الْإِيْجَازِ: يَبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ.  
 وكذا: خطابُ الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام.  
 (٢١٢/١) وارتفع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للإعتبار المناسب<sup>(٨)</sup>،

- 
- (١) أى لخلل واقع في انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز.  
 (٢) هو العباس بن الأحنف الشاعر الغزل المشهور. والشاهد في قوله: لتجمدا.  
 (٣) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخْلِهَا بالدموع إنما يكون في حالة الحزن والبيكاء لا في حالة الفرح والسرور.  
 (٤) أى فصاحة الكلام ترجع أيضاً إلى خلوصه من كثرة التكرار..... إلخ.  
 (٥) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى صدره: وتسعدني في غمرة بعد غمرة، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تنعب راكبها، كأنها تجرى في الماء.  
 (٦) أى الفصاحة الكائنة في المتكلم.  
 (٧) أى مقتضى الحال.  
 (٨) أى للحال والمقام.



وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال: هو الاعتبارُ المناسب.

(٢١٢/١) فالبلاغة؛ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمّى ذلك فصاحة - أيضاً - ولها<sup>(١)</sup> طرفان:

أعلى: وهو حدُّ الإعجاز وما يقربُ منه.

وأسفل: وهو ما إذا غيّر الكلامُ عنه إلى ما دونه، التحقّ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات. وبينهما مراتبُ كثيرة، وتنبّؤها وجوهٌ آخرُ تورثُ الكلامَ حسناً.

وفى المتكلم: ملكةٌ يقدّرُ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ.

فعلم: أنّ كلّ بليغٍ فصيحٌ، ولا عكس.

(٢١٣/١) وأنّ البلاغةَ مرّجعةُها:

١- إلى الاحترازِ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

٢- وإلى تمييزِ الفصيح من غيره:

(٢١٤/١) والثاني<sup>(٢)</sup>: منه ما يُبينُ في علمِ متنِ اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يُدرِكُ

بالحسّ، وهو ما عدا التعقيدَ المعنويّ.

(٢١٤/١) وما يُختَرزُ به عن الأوّل<sup>(٣)</sup>: علمُ المعاني.

وما يُختَرزُ به عن التعقيدِ المعنويّ: علمُ البيان.

وما يُعرَفُ به وجوهُ التحسين: علمُ البديع.

وكثير<sup>(٤)</sup> يسمّى الجميع: علمَ البيان.

وبعضُهم يسمّى الأوّل: علمَ المعاني، و الأخيرين: علمَ البيان، والثلاثة: علمَ البديع.

---

(١) أى بلاغة الكلام.

(٢) أى تمييز الفصيح من غيره.

(٣) أى عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

(٤) أى كثير من الناس.

# الفن الأول علم المعاني

(٢١٥/١) وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

(٢١٨/١) ويُنحصر في ثمانية أبواب:

- ١- أحوال الإسناد الخبري.
- ٢- أحوال المسند إليه.
- ٣- أحوال المسند.
- ٤- أحوال متعلقات الفعل.
- ٥- القصر.
- ٦- الإنشاء.
- ٧- الفصل والوصل.
- ٨- الإيجاز والإطناب والمساواة.

لأنَّ الكلام إما خبر، وإما إنشاء، لأنه:

إن كان لنسيته خارج تطابقه أو لا تطابقه: فخير، وإلا: فإنشاء.

والخير: لأبَدَّ له من مسند إليه، ومسند، وإسناد.

(٢٢١/١) والمسند: قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه.

وكل من الإسناد والتعلق: إما بقصر أو بغير قصر.

وكل جملة قرنت بأخرى: إما معطوفة عليها أو غير معطوفة.

والكلام البليغ: إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد.

## تنبيه

(٢٢٣/١) صدق الخبر: مطابقته للواقع، وكذبه: عدمها.

وقيل: "مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، وعدمها<sup>(١)</sup>؛ بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>:"

(٢٢٦/١) ورد: بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة، أو في تسميتها، أو في المشهود به

في زعمهم.

(١) أى وكذب الخبر: عدمها.

(٢) المنافقون: ١.

الجاحظ<sup>(١)</sup> "مطابقته مع الاعتقاد، وعدمها معه<sup>(٢)</sup>، وغيرهما<sup>(٣)</sup> ليس بصدق ولا كذب؛  
بدليل: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأن المراد بالثاني غير الكذب؛ لأنه قسيمه،  
وغير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه:

ورُدَّ: بأنَّ المعنى: "ألم لم يفتَرِ؟!؛ فعبَّر عنه بـ"الجنة"؛ لأنَّ المجنون لا افتراء له.

## أحوالُ الإسنادِ الخبريِّ

(٢٢٩/١) لا شك أن قصدَ المخبرِ بخبره إفادةَ المخاطبِ: إمَّا الحكمَ، أو كونه عالمًا  
به؛ ويسمَّى الأولُ: فائدة الخبر.

والثاني: لازمها.

(٢٣٣/١) وقد يُنزَلُ العالمُ بهما منزلةَ الجاهل؛ لعدمِ جَرِّهِ على موجبِ العلم؛ فينبغي أن  
يُقْتَصَرَ من التركيبِ على قدرِ الحاجة:

(٢٣٥/١) فإن كان خالي الذَّهنِ من الحكم، والتردُّدُ فيه: استغنى عن مؤكِّدات الحكم.  
وإن كان متردِّدًا فيه، طالبًا له: حُسِّنَ تقويته بمؤكِّد.

وإن كان مُنْكَرًا: وجِبَ توكيدهُ بحسبِ الإنكار؛ كما قال الله -تعالى- حكايةً عن رُسل  
عيسى، عليه السلام، إذ كَذَّبُوا في المَرَّةِ الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي الثانية: ﴿إِنَّا  
إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(٢٣٦/١) ويسمَّى الضَّرْبُ الأولُ: ابتدائيًّا، والثاني: طليًّا، والثالثُ: إنكارِيًّا، وإخراجُ  
الكلامِ عليها: إخراجًا على مقتضى الظاهر.

(٢٣٧/١) وكثيرًا ما يُخْرَجُ على خلافه.

(١) أى: قال الجاحظ.

(٢) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق.

(٣) أى غير هذين القسمين.

(٤) سبأ: ٨.

(٥) يس: ١٤.

(٦) يس: ١٦.

## إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

فُجِعْلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ: إِذَا قَدَّمَ إِلَيْهِ مَا يَلُوحُّ لَهُ بِالْخَبَرِ؛ فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الطَّالِبِ الْمُرْتَدِّدِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
(٢٣٨/١) وَغَيْرُ<sup>(٢)</sup> الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ: إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ؛ نَحْوُ<sup>(٣)</sup> [مَنْ السَّرِيعُ]:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَةً إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ (٢٣٨/١)  
(٢٣٨/١) وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ<sup>(٤)</sup>: إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنَّ تَأَمُّلَهُ ارْتَدَعَ؛ نَحْوُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>.  
(٢٤٠/١) وَهَكَذَا اعْتِبَارَاتُ النَّفْيِ.

ثم الإسناد:

(٢٤٩/١) ١- مِنْهُ: حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ، وَهِيَ: إِسْنَادُ الْفِعْلِ - أَوْ مَعْنَاهُ - إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، فِي الظَّاهِرِ؛ كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: أَتَيْتَ اللَّهَ الْبَقْلَ، وَقَوْلِ الْجَاهِلِ: أَتَيْتَ الرَّيِّعَ الْبَقْلَ، وَقَوْلُكَ: جَاءَ زَيْدٌ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِءْ.  
(٢٥٣/١) ٢- وَمِنْهُ: مَجَازٌ عَقْلِيٌّ، وَهُوَ: إِسْنَادُهُ إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ.  
وَلَهُ<sup>(٦)</sup> مُلَابِسَاتٌ شَتَّى: يُلَابِسُ الْفَاعِلَ، وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَالْمَصْدَرَ، وَالزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ:

فَإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ - إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةٌ كَمَا مَرَّ.  
وَالْيَ غَيْرُهُمَا - لِلْمُلَابَسَةِ -: مَجَازٌ؛ كَقَوْلِهِمْ: عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، وَسَيْلٌ مُفْعَمٌ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ، وَنَهَارَةٌ صَائِمٌ، وَنَهْرٌ جَارٌ، وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ.

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٢) أى ويجعل غير المنكر كالمنكر.

(٣) البيت لحجل بن نضلة الباهلى، وهو شاعر جاهلى، والبيت فى "دلائل الإعجاز" للجرجاني، ص ٣٠٤، ٣١٢، والمصباح ليدر الدين بن مالك، (٦)، و"الإيضاح" للقزوينى (٢٠/١).

(٤) أى: ويجعل المنكر كغير المنكر.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) أى للفعل، أو معناه.

(٢٥٧/١) وقولنا: "بتأول": يُخرج ما مرَّ من قول الجاهل؛ ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قوله<sup>(١)</sup> [من المتقارب]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ      رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ  
على المجاز؛ ما لم يُعْلَمَ أو يُظَنَّ بأنَّ قائله لم يُرِدْ ظاهره؛ كما استدلَّ على أنَّ إسناد "مَمِيزَ" في قول أبي النجم [من الرجز]:  
مَمِيزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزِعِ      جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي<sup>(٢)</sup>  
مجازٌ بقوله عَفِيَّه [من الرجز]:

أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اطلَّعِي  
(٢٥٩/١) وأقسامه أربعة: لأنَّ طَرَفَيْهِ: (٢٥٩/١)

إِمَّا حَقِيقَتَانِ: نحو: أَنْبَتَ الرِّبْعُ الْبَقْلَ.

أو مجازان: نحو: أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ.

أو مختلفان: نحو: أَنْبَتَ الْبَقْلُ شَبَابُ الزَّمَانِ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرِّبْعُ.

(٢٥٩/١) وهو في القرآن كثير: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>(٣)</sup>،  
﴿يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾<sup>(٦)</sup>،  
﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) البيت للصَّلتان العبدى أوردته بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٤٤ بلا عزو، وعبدالقاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ص ٢٤٤.

(٢) أوردته بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٤٥، وفخر الدين الرازى في نهاية الإيجاز ص ١٨٢ وعزاه لأبى النجم وميز عنه: أى عن الرأس. القنزع: الشعر المجتمع فى نواحي الرأس. جذب الليالى: أى مضيتها واختلافها. أبطى أو أسرعى: حال من الليالى، على تقدير القول، أى مقولا فيها.

(٣) الأنفال: ٢.

(٤) القصص: ٤.

(٥) الأعراف: ٢٧.

(٦) المزمل: ١٧.

(٧) الزلزلة: ٢.

(٢٦٠/١) وهو غيرٌ مختصٌ بالخبر، بل يجرى في الإنشاء؛ نحو ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾<sup>(١)</sup>.

(٢٦٢/١) ولا بدُّ له من قرينة:

لفظية: كما مرَّ.

أو معنوية: كاستحالة قيام المسندِ بالمذكور:

عقلًا: كقولك: مَحَبَّتُكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ.

أو عادةً: نحو: هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ.

وكصدوره عن الموحِّدِ في مثل [من المتقارب]:

أَسْبَابُ الصَّغِيرِ...

(٢٦٢/١) ومعرفةٌ حقيقته:

إمَّا ظاهرة: كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبَحْتَ بِتِجَارَتِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى: فما رَبِحُوا في تِجَارَتِهِمْ.

وإمَّا خفية: كما في قولك: سَرَرْتَنِي رُؤْيُكَ، أى: سَرَرَنِي اللَّهُ عند رُؤْيِكَ، وقوله [من

مجزوء الوافر]:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا<sup>(٣)</sup>

أى: يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا في وجهه.

(٢٦٣/١) وأنكره<sup>(٤)</sup> السكاكيُّ؛ ذاهبًا إلى: (أَنَّ مَا مَرَّ ونحوه استعارةٌ بالكناية؛ على أَنَّ

المراد بالربيع الفاعلُ الحقيقيُّ؛ بقرينة نسبةِ الإنباتِ إليه، وعلى هذا القياسِ غيرهُ):

وفيه نظرٌ<sup>(٥)</sup>:

أ- لأنه يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يكونَ المرادُ بـ"عِيشَةٍ" في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>:

صاحبِها؛ كما سيأتى.

- ألا تصحَّ الإضافةُ في نحو: "نَهَارُهُ صَائِمٌ"؛ لبطلانِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسه.

(١) غافر: ٣٦.

(٢) البقرة: ١٦.

(٣) البيت لأبى نواس الشاعر، أورده فخر الدين الرازى في نهاية الإيجاز ص ١٧٧ بلا عزو.

(٤) أى أنكر السكاكي المجاز العقلي.

(٥) أى: فيما ذهب إليه السكاكي نظر.

(٦) القارعة: ١٦.

- وألَّا يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لَهَا مَانَ.
- وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ: "أَنْبَتَ الرِّبْعَ الْبَقْلَ" عَلَى السَّمْعِ.
- وَاللَّوَاظِمُ كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ.
- ب- وَلَأنَّهُ يَتَقَضُّ بِنَحْوِ: "نَهَارُهُ صَائِمٌ"؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ.

## أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>

### أولاً: حذف المسند إليه، وذِكْرُهُ.

#### حذف المسند إليه:

(٢٦٥/١) أما حذفه:

- ١- لِإِحْتِرَازٍ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ.
- ٢- أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَالْفِطْنَةِ؛ كَقَوْلِهِ [مِنَ الْخَفِيفِ]:  
قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ: عَئِيلٌ<sup>(٢)</sup>
- ٣- أَوْ آخْتِبَارِ تَنْبِيهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ.
- ٤- أَوْ مَقْدَارِ تَنْبِيهِهِ.
- ٥- أَوْ إِيهَامِ صَوْنِهِ عَنِ لِسَانِكَ.
- ٦- أَوْ عَكْسِهِ.
- ٧- أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ.
- ٨- أَوْ تَعْيِينِهِ.
- ٩- أَوْ ادِّعَاءِ التَّعْيِينِ.
- ١٠- أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

#### ذكر المسند إليه:

(٢٧٠/١) وَأَمَّا ذِكْرُهُ، فَ:

- ١- لِكُونِهِ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ.

(١) الْمُسْنَدُ اصْطِلَاحًا هُوَ: الْمُتَحَدِّثُ بِهِ أَوْ الْمَحْمُولُ أَوْ الْخَبَرُ، وَالْخَبَرُ هُوَ: كُلُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَخْبَرَ بِهِ كَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ. وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ: هُوَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ أَوْ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ. وَيُسَمَّى أَيْضًا: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَيُسَمَّى الْعَمْدَةُ وَالْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ.

(٢) عَجْزُهُ: سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ. وَالْبَيْتُ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ١٨٤، وَالْمَعَاهِدُ (١٠٠/١)، وَالْإِيضَاحُ (٥٦، ٣٢/١).

٢- أو للإحتياط؛ لضعف التعويل على القرينة.

٣- أو التنبيه على غباوة السامع.

٤- أو زيادة الإيضاح والتقرير.

٥- أو إظهار تعظيمه.

٦- أو إهانته.

٧- أو التبرُّك بذكره.

٨- أو استلذاذه.

٩- أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب؛ نحو: ﴿هِيَ عَصَا﴾<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: تعريفُ المسندِ إليه، وتنكيره.

أ- تعريف المسند إليه:

تعريفُ المسندِ إليه بالإضمار:

(٢٧٣/١) وأماً تعريفه: (٢٧٤/١) فبالإضمار:

١- لأنَّ المقامَ للتكلم.

٢- أو الخطاب.

٣- أو الغيبة.

(٢٧٥/١) وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غيره؛ ليعمَّ كلَّ مخاطب؛

نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى: تناهت حالهم في الظهور؛ فلا يختصُّ بها مخاطب.

تعريف المسند إليه بالعلمية:

(٢٧٦/١) وبالعلمية:

١- لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختص به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢- أو تعظيم.

٣- أو إهانته.

٤- أو كناية.

٥- أو إيهام استلذاذه.

٦- أو التبرُّك به.

٧- أو نحو ذلك.

(١) طه: ١٨.

(٢) السجدة: ١٢.

(٣) الإخلاص: ١.



## تعريف المسند إليه بالموصلية:

(٢٧٩/١) وبالموصلية:

١- لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة؛ كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

٢- أو لاستهجان التصريح بالإسم.

٣- أو زيادة التقرير؛ نحو: ﴿وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي يَتِّهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

٤- أو التفخيم؛ نحو: ﴿فَغَشَّيْهُمْ مِنَ الَّيْمِ مَا غَشَّيْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٢٨٠/١) ٥- أو تنبيه المخاطب على خطأ؛ نحو [من الكامل]:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفَى غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا<sup>(٣)</sup>

٦- أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر؛ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

٧- ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم:

لشأنه؛ نحو [من الكامل]:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٥)</sup>

أو شأن غيره؛ نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْيًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) طه: ٧٨.

(٣) البيت لعبد بن الطيب، وهو شاعر مخضرم (شعر ٥/٤٨)، التبيان (١٥٦/١)، المفضليات

(١٤٧) شرح عقود الجمان ص ٦٧، معاهد التنصيص (١٠٠/١).

(٤) غافر: ٦.

(٥) البيت للفرزدق، أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٦، وهو في ديوانه ص ١٥٥،

والإيضاح ص ١١٧.

(٦) الأعراف: ٩٢.

## تعريف المسند إليه بالإشارة:

(٢٨٢/١) وبالإشارة:

١- لتمييزه أكمل تمييز؛ نحو [من البسيط]:

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَامِ<sup>(١)</sup>

٢- أو التعريض بغاوة السامع؛ كقوله [من الطويل]:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ<sup>(٢)</sup>

٣- أو بيان حاله في القُرب، أو البُعد، أو التوسط؛ كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد.

٤- أو تحقيقه بالقُرب؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. (٢٨٣/١)

٥- أو تعظيمه بالبعد؛ نحو: ﴿الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٤)</sup>.

٦- أو تحقيقه؛ كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا.

٧- أو التنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يردُّ بعده من أجلها؛ نحو:

﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. (٢٨٤/١)

## تعريف المسند إليه باللام:

(٢٨٥/١) وباللام:

١- للإشارة إلى معهود؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾<sup>(٦)</sup> أى: ليس<sup>(٧)</sup> الذى طَلَبْتُ

كالتى وَهَبْتُ لها.

٢- أو إلى نفس الحقيقة؛ كقولك: الرجلُ خيرٌ من المرأة.

(١) البيت لابن الرومي، وسقط عجزه في بعض النسخ.

(٢) البيت للفرزدق في "ديوانه" (٤١٨/١)، وأساس البلاغة (جمع)، والإشارات والتنبيهات ١٨٤، والإيضاح (١١٩/١)، (والتبیان) للطبسی (١٧٥/١).

(٣) الأنبياء: ٣٦.

(٤) البقرة: ١ - ٢.

(٥) البقرة: ٧.

(٦) آل عمران: ٣٦.

(٧) سقطت (ليس) من ط د/ خفاجي، وأثبتناها من شروح التلخيص، والمقصود (ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران كالأنثى التى وهبت لها).

٣- وقد يأتي لواحدٍ باعتبار عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ؛ كَقَوْلِكَ: "ادْخُلِ السُّوقَ"؛ حَيْثُ لَا عَهْدَ، وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِيرَةِ.

٤- وقد يفيدُ الاستغراقُ <sup>(١)</sup>؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفَىٰ خُسْرًا﴾ <sup>(٢)</sup> (٢٨٨/١) وهو ضَرْبان: - حَقِيقِيٌّ؛ نَحْوُ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ <sup>(٣)</sup> أَيْ: كُلُّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ. - وَعُرْفِيٌّ؛ نَحْوُ: جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ، أَيْ: صَاعَةً بِلَدِّهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ.

(٣٠٠/١) واستغراقُ المفردِ أَشْمَلُ؛ بِدَلِيلِ صَحَةِ: "لَا رَجَالَ فِي الدَّارِ"؛ إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، دُونَ: "لَا رَجُلٌ". (٣٠٤/١) وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْإِسْمِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ لَا مَجْمُوعَ الْأَفْرَادِ؛ وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ. **تعريف المسند إليه بالإضافة:**

(٣٠٦/١) وبالإضافة:

١- لأنها أَخَصَرُ طَرِيقٌ (إِلَى إِحْضَارِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ) <sup>(٤)</sup>؛ نَحْوُ [مِنَ الطَّوِيلِ]

هَوَايَ مَعَ الرُّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدًا <sup>(٥)</sup> .....

٢- أَوْ تَضَمُّنُهَا تَعْظِيمًا لِّشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ الْمُضَافِ، أَوْ غَيْرَهُمَا؛ كَقَوْلِكَ: عَبْدِي حَضَرَ، وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ، وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي،

٣- أَوْ تَحْقِيرًا؛ نَحْوُ: وَلَدْتُ الْحَجَّامَ حَاضِرًا.

## ب- تنكير المسند إليه

(٣٠٨/١) وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فـ:

١- لِلْإِفْرَادِ؛ نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ <sup>(٦)</sup>.

---

(١) أَيْ الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ الْمَشَارِ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ.

(٢) الْعَصْرُ: ٢.

(٣) السَّجْدَةُ: ٦.

(٤) هَذِهِ الْجُمْلَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ، بَيْنَ أُيْدِينَا، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ ط د/ خَفَاجِي.

(٥) الْبَيْتُ لِحُجْرٍ بِنِ عُلْيَا، عَجَزَهُ: (جَنْبٍ وَجْثَمَانِي بِمَكَّةَ مَوْثِقٌ). الْمَصْعَدُ: الْمَبْعَدُ الْذَاهِبُ فِي

الْأَرْضِ. الْحَنْبِيبُ: الْمَحْنُوبُ الْمُسْتَتَبِعُ. الْحَثْمَانُ: الشَّخْصُ. الْمَوْثِقُ: الْمَقِيدُ.

(٦) الْقَصَصُ: ٢٠.

٢- أو النوعية؛ نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾<sup>(١)</sup>.

٣- أو التعظيم.

٤- أو التحقير؛ كقوله [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ      وَلَيْسَ لَهُ عَنِ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ<sup>(٢)</sup>

٥- أو التكثير؛ كقولهم: إِنَّ لَهُ لِبَلَاءً، وَإِنَّ لَهُ لَغَنَمًا.

٦- أو التقليل؛ نحو: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾<sup>(٣)</sup>.

٧- وقد جاء للتعظيم والتكثير؛ نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾<sup>(٤)</sup> أى: ذوو عددٍ كثير، وآياتٍ عظام.

(٣١١/١) وَمِنْ تَنْكِيرٍ غَيْرِهِ:

١- للإفراد أو النوعية؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

٢- وللتعظيم؛ نحو: ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

٣- وللتحقير؛ نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: إِتْبَاعُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَعَدْمُهُ

وصفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ:

(٣٢٢/١) وَأَمَّا وَصْفُهُ، فَلِكُونُهُ:

١- مَبْنِيًّا لَهُ، كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ؛ كَقَوْلِكَ: الْجِسْمُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغُلُهُ، وَنَحْوُهُ فِي الْكَشْفِ: قَوْلُهُ [مَنْ الْمُنْسَرَحُ]:

---

(١) البقرة: ٧.

(٢) البيت لأبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصة.

(٣) التوبة: ٧٢.

(٤) فاطر: ٤.

(٥) النور: ٤.

(٦) البقرة: ٢٧٩.

(٧) الحاثية: ٣٢.

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظُّ ظَنَّ كَأَن قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(١)</sup>

٢- أو مخصّصاً؛ نحو: زيدٌ التاجرُ عندنا.

٣- أو مدحاً أو ذمّاً؛ نحوُ جاءني زيدُ العالمُ أو<sup>(٢)</sup> الجاهلُ؛ حيثُ يتعيّنُ الموصوفُ قبل ذكره.

٤- أو تأكيداً؛ نحوُ: أمسِ الدابرُ كان يوماً عظيماً.

توكيد المسند إليه:

(٣٢٥/١) وأما توكيده، ف:

١- للتقرير.

٢- أو للفتح توهمُ التجوُّزِ، أو السهو، أو عدمِ الشمول.

بيان المسند إليه:

(٣٢٨/١) وأما بيانه، ف:

- لإيضاحه باسمٍ مختصٍّ به؛ نحوُ: قَدِمَ صديقكَ خالدٌ.

الإبدال من المسند إليه:

(٣٢٨/١) وأما الإبدالُ منه، ف:

- لزيادة التقرير، نحوُ: جاءني أخوكَ زيدٌ، وجاء القومُ أكثرُهُم، وسلبَ عمرو<sup>(٣)</sup> ثوبه.

العطف على المسند إليه:

(٣٣٠/١) وأما العطفُ، ف:

١- لتفصيل المسندِ إليه مع اختصار، نحوُ: جاءني زيدٌ وعمرو.

٢- أو المسندَ كذلك؛ نحوُ: جاءني زيدٌ فعمرّو، أو ثمَّ عمرّو، أو جاءني القومُ حتى خالدٌ.

٣- أو ردَّ السامعِ إلى الصواب؛ نحوُ: جاءني زيدٌ لا عمرو.

(١) البيت لأوس بن حجر الشاعر الجاهلي في ديوانه ص ٥٣، أورده بدر الدين بن مالك في

المصباح ص ٢٢، والإيضاح ص ١٣٠ والألمعي: الذكي المتوقد، والبيت من قصيدة له في

رثاء فضالة بن كلدة الأسدي.

(٢) سقطت (أو) من ط د/ خفاجي..

(٣) في طبعة د/ خفاجي (سلب عمر وزيد) هكذا وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر ط

الحلي/ ص ٦٢٧.

- ٤- أو صَرَفَ الحَكمَ إلى آخَرٍ؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ بِلِ عَمْرٍو، وما جَاءَنِي عَمْرٍو بِلِ زَيْدٍ.  
٥- أو الشكُّ أو التشكيكُ للسامع<sup>(١)</sup>؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٍو.

### فصل<sup>(٢)</sup> المسندِ إليه:

(٣٣٢/١) وأما فصلُهُ، ف:

- لتخصيصِهِ بالمسندِ.

---

(١) سقطت من ط د/ خفاجي.  
(٢) أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

## رابعاً: تقديم المسند إليه، وتأخيرُهُ:

### تقديم المسند إليه:

(٣٣٧/١) وأما تقديمُهُ: فلكونِ ذِكْرِهِ أَهَمَّ:

١- إمّا لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه.

٢- وإمّا ليتمكنَ الخبرُ في ذهنِ السامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقاً إليه؛ كقوله <sup>(١)</sup> [من الخفيف]:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبِرِّيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

٣- وإمّا لتعجيلِ المَسْرَةِ أوِ المَسَاعَةِ؛ للتفاؤل أوِ التطيُّر؛ نحو: سَعَدَ فِي دَارِكَ، وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ.

٤- وإمّا لإيهام:

- أو أنه لا يُسْتَلَذُّ إِلَّا بِهِ.

- أنه لا يزولُ عن الحاطِرِ.

(٣٣٨/١) وإمّا لنحو ذلك.

### رأى عبد القاهر:

(٣٤٠/١) قال عبد القاهر: "وقد يقدّم ليفيدَ تخصيصَهُ بالخبرِ الفعلي إن وليَ حرفَ النفي؛

نحو: ما أنا قلتُ هذا، أى: لم أَقُلْهُ مع أنه مَقُولٌ غيري؛ ولهذا لم يصحَّ: (ما أنا قلتُ ولا غيري)، ولا: (ما أنا رأيتُ أحداً) ولا: (ما أنا ضَرَبْتُ إلا زيداً)؛ وإلّا فقد يأتى للتخصيص؛ ردّاً على من زعمَ انفرادَ غَيْرِهِ بِهِ، أو مشاركَتهُ فيه؛ نحو: (أنا سَعَيْتُ فِي حاجتك).

ويؤكد على الأوّل بنحو "لا غَيْرِي، وعلى الثانى بنحو: "وَحْدِي". وقد يأتى لتقوية الحكم؛

نحو: (هو يُعْطَى الجزيل)، وكذا إذا كان الفعلُ منفيّاً؛ نحو: (أنتَ لا تَكْذِبُ)؛ فإنه أشدُّ لِنَفْيِ الكذبِ من: (لا تَكْذِبُ)، وكذا من: (لا تَكْذِبُ أنتَ)؛ لأنه لتأكيدِ المحكومِ عليه لا الحُكْمِ.

وإن يئى الفعلُ على منكرٍ، أفادَ تخصيصَ الجِنْسِ أو الواحدِ بِهِ؛ نحو: رجلٌ جاءنى، أى: لا امرأةً، ولا رجلان.

(١) البيت للمعرى، فى داليته المشهورة بسقط الزند ١٠٠٤/٢، والإيضاح ص ١٣٥، والمصباح ص ١٥.

## رأى السكاكى:

(٣٤٤/١) ووافقه السكاكى على ذلك؛ إلا أنه قال: "التقديم يفيد الاختصاص إن:

١- جاز تقدير كونه<sup>(١)</sup> فى الأصل مؤخرًا على أنه فاعلٌ معنى فقط؛ نحو: (أنا قمت).

٢- وقدر<sup>(٢)</sup>.

والأفلا يفيد إلا تقوى الحكم، سواء جاز كما مر ولم يقدر، أو لم يجز؛ نحو: "زيد قام".

واستثنى المنكر، بجعله من باب: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup> أى: على القول

بالإبدال من الضمير؛ لئلا يتنفى التخصيص إذ لا سبب له سواء؛ بخلاف المَعْرِفِ.

(٣٤٥/١) ثم قال: "وشرطه ألا يَمْنَع من التخصيص مانع؛ كقولنا: "رجلٌ جاءني" على ما

مر، دون قولهم: "شَرُّ أهرَّ ذا نابٍ":

أما على التقدير الأول<sup>(٤)</sup>: فلا متناع أن يراد: المهرُّ شرٌّ لا خيرٌ.

وأما على الثاني<sup>(٥)</sup>: فليُنبِوه عن مَطَانَّ استعماله.

وإذ قد صرَّح الأئمة بتخصيصه، حيث تأولوه ب: (ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)- فالوجه تفضيح

شأن الشرِّ بتكثيره:

(٣٤٥/١) وفيه نظر:

١- إذ الفاعلُ اللفظي والمعنوي سواء في امتناع التقديم، ما بقيًا على حالهما؛ فتحويزُ تقديم

المعنوي دون اللفظي تحكُّمٌ.

٢- ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقديرُ التقديم؛ لحصوله بغيره؛ كما ذكره.

(١) أى المسند إليه.

(٢) السعد: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه (أى المسند إليه) فى الأصل مؤخرًا

على أنه فاعل معنى فقط (لا لفظاً) نحو أنا قمت (فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا

فاعلاً معنى تأكيداً لفظاً) وقدر (عطف على جاز يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين

أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرًا).

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) يعنى تخصيص الجنس.

(٥) يعنى تخصيص الواحد.



٣- ثم لا نسلّم امتناع أن يراد: "المُهرُّ شرٌّ لا خيرٌ".

(٣٥١/١) ثم قال: "ويقربُ من (هو قام): (زيدٌ قائمٌ) فى التقوى؛ لتضمُّنه الضميرَ، وشبَّهه<sup>(١)</sup> بالخالى عنه<sup>(٢)</sup>: من جهة عدم تغيُّره فى التكلم والخطاب والغيبة؛ ولهذا لم يُحكَمْ بأنه جملةٌ، ولا عوملَ معاملتها فى البناء".

(٣٥٣/١) ومما يُرى تقديمه كاللازم: لفظُ "مِثْل" و"غَيْر" فى نحو: (مِثْلَكَ لا يَخْلُ)، و: (غَيْرُكَ لا يَجُود) بمعنى: أنت لا تبخلُ، و(أنت تجود) من غير إرادة تعريضٍ لغير المخاطب<sup>(٣)</sup>، لكونه أعونَ على المراد<sup>(٤)</sup> بهما.

(٣٥٥/١) قيل: وقد يقدِّم؛ لأنه دالٌّ على العموم؛ نحو: (كلُّ إنسانٍ لم يَقمْ)؛ بخلاف ما لو أُخر؛ نحو: (لم يَقمْ كلُّ إنسانٍ)؛ فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كلِّ فرد؛ وذلك لئلا يلزم ترجيحُ التأكيد على التأسيس؛ لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كلِّ فرد، والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كلِّ فرد؛ لورود موضوعها فى سياق النفى:

(٣٥٧/١) وفيه نظر:

١- لأنَّ النفى عن الجملة فى الصورة الأولى<sup>(٥)</sup>، وعن كلِّ فرد فى الثانية<sup>(٦)</sup>: إنما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيفَ إليه "كلُّ"<sup>(٧)</sup>، وقد زال ذلك الإسنادُ؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا.

---

(١) أى السكاكى.

(٢) أى عن الضمير.

(٣) لغير المخاطب هكذا فى بعض النسخ، وفى البعض الآخر بغير المخاطب بالباء، والمراد أنه لا يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفسى البخل عنه على طريق الكناية.

(٤) أى بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك.

(٥) وهى كل إنسان لم يَقم.

(٦) وهى لم يَقم كل إنسان.

(٧) وهو لفظ إنسان.

٢- ولأنَّ الثانية<sup>(١)</sup> إذا أفادت النفي عن كل فرد، فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حُمِلَتْ على الثاني لا يكون "كل" <sup>(٢)</sup> تأسيسًا، ولأنَّ النكرة المنفية إذا عمَّت، كان قولنا "لم يَقم إنسان" كلية لا مُهملة.

(٣٥٩/١) وقال عبد القاهر: "إنَّ كانت كلمة "كل" داخلَةً في حيِّز النفي بأنَّ أُحرِرتْ عن أداتِهِ؛ نحو [من البسيط]:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ<sup>(٣)</sup>...

أو معمولة للفعل المنفي؛ نحو: "ما جاعني القومُ كُلُّهم"، أو: "ما جاعني كُلُّ القوم"، أو: "لم آخذ كُلَّ الدراهم"، أو: "كُلُّ الدراهم لم آخذ" -: توجَّه النفي إلى الشمول خاصَّةً، وأُفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض، أو تعلُّقه به.

والأعم: كقول النبي ﷺ لما قال له ذو اليدين<sup>(٤)</sup>: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتُ؟! -: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"<sup>(٥)</sup>، وعليه قوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارُ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(٦)</sup>  
تأخيرُ المسندِ إليه:

(٣٦٦/١) وأما تأخيرُهُ: فلاقتضاء المَقَامِ تقديم المسند.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظاهر:

(٣٦٦/١) هذا كُلُّهُ مقتضى الظاهر؛ وقد يُخرَجُ الكلامُ على خلافه:

أ- فيوضُ المضمَرُ موضعَ المظهر؛ كقولهم: (نعمَ رجلًا) مكان: (نعمَ الرجلُ زيدٌ) في

(١) وهي لم يَقم كل إنسان.

(٢) في بعض النسخ؛ حذفت "كل".

(٣) عجز البيت للمتنبي، وعجزه:

تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن

(٤) أحد الصحابة.

(٥) الحديث أخرجه في الصحيحين، البخارى في الصلاة ٨٨، ومسلم في المساجد ٩٧، ٩٨ وغيرهما.

(٦) البيت لأبي النجم الراجز المشهور وهو في المصباح ص ١٤٤.

أحد القولين<sup>(١)</sup>، وقولهم: (هو أو هي زيدٌ عالمٌ) مكانَ الشأنِ أو القصّة؛ لِيَتِمَّكَنَ ما يَعْقُبُهُ في ذِهْنِ السامعِ؛ لأنّه إذا لم يَفْهَمْ منه معنًى، انتظره.  
(٣٦٧/١) وقد يُعَكَّسُ:

أ- فَإِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> اسْمَ إِشَارَةٍ، فـ:

١- لِكَمَالِ العنایةِ بتمييزه<sup>(٣)</sup>؛ لاختصاصه بِحُكْمٍ بديعٍ؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من البسيط]:

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ      وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا!  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً      وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النُّخْرِيرَ زَنْدِيقًا!

٢- أو التهكُّمِ بالسامعِ، كما إذا كان فاقدَ البصر.

٣- أو النداءِ على كمالِ بلادتهِ.  
٤- أو فطانيتهِ.

٥- أو ادّعاءِ كمالِ ظهوره<sup>(٥)</sup>؛ وعليه<sup>(٦)</sup> مِنْ غيرِ هذا الباب<sup>(٧)</sup> [من الطويل]:

تَعَالَتْ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ      تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ<sup>(٨)</sup>

(٣٦٧/١) ب- وإن كان غيره، فـ:

١- لزيادةِ التمكنِ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(٩)</sup>، ونظيره مِنْ غيرهِ<sup>(١٠)</sup>:

(١) وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، لا على رأى من يجعله مبتدأ، ونعم رجلاً خبر.

(٢) أى المظهر الذى وضع موضع المضمّر.

(٣) أى تميز المسند إليه.

(٤) البيتان لابن الراوندى الزنديق أوردهما بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ٢٩، وقد أورد الإمام الطيبي فى التبيان فى جوابه بيتين لطيفين هما:

كَمْ مِنْ أَدِيبٍ فَهَمَ قَلْبُهُ      مُسْتَكْمِلُ الْعَقْلِ مَقْلٌ عَدِيمٌ  
وَمِنْ جَاهِلٍ مَكْثَرُ مَالِهِ      ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ

انظر التبيان للطبي (١٥٨/١) ط المكتبة التجارية، مكة.

(٥) أى ظهور المشار إليه.

(٦) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمّر لادّعاء كمال الظهور.

(٧) أى باب المسند إليه.

(٨) البيت لابن الدمينية، فى ديوانه ص ١٦، وأورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ٢٩.

(٩) سورة الإخلاص: ١-٢.

(١٠) أى نظير قوله تعالى "قل هو الله أحد الله الصمد" من غير باب المسند إليه.

﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾<sup>(١)</sup>.

٢- أو إدخال الرُّوع في ضمير السامع وتربية المهابة.

٣- أو تقوية داعي المأمور.

مثالهما: قولُ الخلفاء: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا، وعليه مِنْ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

٤- أو الاستعطاف؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من الوافر]:

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ .....

(٣٧٣/١) السكاكي: هَذَا غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِالمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلَا بِهَذَا القَدْرِ، بَلْ كُلُّ مِنَ التَّكَلُّمِ وَالخُطَابِ وَالغَيْبَةِ مَطْلَقًا<sup>(٥)</sup>: يُنْقَلُ إِلَى الْآخَرِ، وَيُسَمَّى هَذَا النِّقْلُ التَّفَاتًا؛ كقوله<sup>(٦)</sup> [من المتقارب]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ .....

(٣٧٣/١) والمشهور<sup>(٧)</sup>: أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرِ مِنْهَا، وَهَذَا أَخْصَصُ:

مثال الالتفات من التكلُّم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الإسراء: ١٠٥

(٢) أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعي المأمور من غير باب المسند إليه.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) ينسب البيت لرابعة العلوية وقيل: لإبراهيم بن أدهم وعجزه: مقرًا بالذنوب وقد دعاكا. أورده محمد بن

على الجرجاني في الإشارات ص ٥٥، وبدر الدين بن مالك في المصباح ص ٣٠.

(٥) أى وسواء كان في المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده.

(٦) هو لامرئ القيس في ديوانه ٣٤٤، والإيضاح ص ١٩٥، والمصباح ص ٣٥. والأثمَد موضع، بفتح الهمزة وضم الميم، وعجزه: ونام الخلى ولم ترقد.

(٧) هذا مذهب الجمهور.

(٨) سورة يس: ٢٢.

وإلى الغيبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾<sup>(١)</sup>.

(٣٧٤/١) ومن الخطاب إلى التكلم [من الطويل]:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طُرُوبٌ      بُعِدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ  
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا      وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ<sup>(٢)</sup>

وإلى الغيبة: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٣٧٥/١) ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup>

وإلى الخطاب: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ إِنَّكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(٣٧٦/١) ووجهه<sup>(٦)</sup>: أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ: كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقًا<sup>(٧)</sup>

لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه؛ وقد تختص مواقف بلطائف كما في الفاتحة؛ فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، يجد من نفسه محرّكاً للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام، قوى ذلك المحرّك إلى أن يقول الأمر إلى خاتمتها المفيدة: أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، فحيث: يوجب الإقبال عليه، والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع، والاستعانة في المهمات.

(٣٨٣/١) وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى: الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحِمْلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ

مُرَادِهِ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ؛ كَقَوْلِ الْقَبْعَثَرِيِّ لِلْحَجَّاجِ - وَقَدْ قَالَ لَهُ مَتَوَعِّدًا: "لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدْهِمِ!" - "مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ!"<sup>(٨)</sup> أَى: مَنْ كَانَ مِثْلَ

(١) سورة الكوثر: ١-٢.

(٢) البيتان لعلامة بن عبدة في ديوانه ص ٣٣، والمصباح ص ٣٢، والإيضاح ص ١٥٨، طحا: ذهب وبعد. الولي: القرب.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) فاطر: ٩.

(٥) الفاتحة: ٤ - ٥.

(٦) وجه حسن الالتفات.

(٧) أى تجديداً وإحداثاً.

(٨) فحمل الأدهم في كلام الحجاج على الفرس الأدهم - وهو الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه - وضم إليه الأشهب أى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده، ومراد الحجاج إنما هو القيد، فنبه القبعثرى على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير.

الأمير في السلطان وبسطة اليد، فجدير بأن يُصَفَدَ لا أن يُصَفَدَ<sup>(١)</sup>.

(٣٨٥/١) أو السائل بغير ما يتطلب؛ بتنزيل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيهاً على أنه الأولي بحاله، أو المهم له؛ كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾<sup>(٢)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٣٨٦/١) ومنه: التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي؛ تنبيهاً على تحقق وقوعه؛ نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>، ومثله: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾<sup>(٥)</sup> ونحوه: ﴿ذَلِكَ يَوْمَ مَجْمُوعٍ لَهُ النَّاسُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(٣٨٨/١) ومنه: القلب<sup>(٧)</sup>؛ نحو: عَرَضْتُ الناقةَ على الحوضِ. وقيل السكاكي مطلقاً.

ورده غيره مطلقاً.

(٣٨٩/١) والحق: أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً، قبل؛ كقوله [من الرجز]:

وَمَهْمِهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ<sup>(٨)</sup>

أى: لونها.

وإلا رد؛ كقوله [من الوافر]:

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَ<sup>(٩)</sup>

---

(١) يصفد كيكرم: بمعنى يعطى، ويصفد كيضرب بمعنى يقيد لكنه في ط الحلبى: "فجدير بأن يُصَعَدَ لا أن يُصَفَدَ" فليراجع!.

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

(٣) سورة البقرة: ٢١٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٨.

(٥) سورة الذاريات: ٦.

(٦) سورة هود: ١٠٣.

(٧) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٨) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٣، والمصباح ص ٤٢، والإيضاح ص ١٦٥، والإشارات ص ٥٩، المهمة: المفازة. مغبرة: مملوءة بالغبرة. أرجاؤه: أطرافه ونواحيه.

(٩) البيت للقطامي الشاعر في ديوانه ص ٤٦، والمصباح ص ٤١، والإيضاح ص ١٦٦. وصدرة: فلما أن جرى سمن عليها. الفدن: القصر، السباع: الطين بالتين: والمعنى: كما طينت الفدن بالسباع.

## أحوال المسند

ترك المسند إليه:

(١/٣٩٨) أما تركه: فلما مرَّ<sup>(١)</sup>؛ كقوله<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:

فإني وقيار بها لغريب

وقوله<sup>(٣)</sup> [من المنسرح]:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

وقولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، وقولك: خرجتُ فإذا زيدٌ.

وقوله<sup>(٤)</sup> [من المنسرح]:

إنَّ محلاً وإنَّ مرثحلاً.....

أى: إنَّ لنا فى الدنيا، وإنَّ لنا عنها.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾<sup>(٦)</sup> يحتمل الأمرين، أى: أجمل، أو فأمرى،

(١/٤٠٦) ولا بد من قرينة: كوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ

مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، أو مقدر؛ نحو [من الطويل]:

لئيك يزيد ضارحٍ لخصومة.....

(١) أى فى حذف المسند إليه.

(٢) هو لضابىء بن الحرث البرجمى وصدر البيت: ومن يك أمسى بالمدينة رحله. وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. فى لسان العرب (قعد)، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠.

(٤) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٦٣، وعجزه: "وإن فى السفر إذ مضوا مهلاً".

(٥) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٦) يوسف: ١٨.

(٧) لقمان: ٢٥.

وفضله على خلافه<sup>(١)</sup>: بتكرّر الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوع نحو "يزيد" غير فضلة،  
وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة؛ لأنّ أوّل الكلام غير مطمع في ذكره.  
ذكر المسند إليه:

وأما ذكره:

(٤٠٩/١) فلما مرّ<sup>(٢)</sup>، أو أن يتّعين كونه اسماً أو فعلاً.

(٤١٠/١) وأما إفراذه:

فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم، (٤١٢/١) والمراد بالسببي نحو:  
زيد أبوه منطلق.

(٤١٣/١) ص: وأما كونه فعلاً:

فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه، مع إفادة التجدد، كقوله [من الكامل]:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاطُ قَبِيلَةٍ      بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ<sup>(٣)</sup>!

(٤١٥/١) وأما كونه اسماً:

فإفادة<sup>(٤)</sup> عدمهما؛ كقوله [من البسيط]:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا      لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ<sup>(٥)</sup>

(٤١٧/١) وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه:

فلترية الفائدة.

والمقيّد: في نحو: (كان زيد منطلقاً) هو (منطلقاً)، لا (كان).

(١) أى رجحان نحو (ليك يزيد ضارع مبنياً للمفعول على خلافه يعنى ليك يزيد ضارع، مبنياً للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع).

(٢) أى: وأما ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه.

(٣) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ٦٥ وهو لطريف بن تميم العنبري. عريف القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم. يتوسم: يتأمل.

(٤) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك.

(٥) البيت للنضر بن جوية، أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ٦٥.



وأما تركه<sup>(١)</sup>:

فلمانع منها<sup>(٢)</sup>.

(٤١٩/١) وأما تقييده بالشرط:

فالإعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بُيِّنَ ذلك فى علم النحو، ولكن لأبد من النظر -ههنا- فى: "إن"، و"إذا"، و"لو":

فـ "إن" و"إذا": للشرط فى الاستقبال؛ لكن أصلُ (إن) عدمُ الجزمِ بوقوع الشرط، وأصلُ (إذا) الجزمُ بوقوعه، ولذلك كان النادرُ مَوْقِعًا لـ "إن"، وغلبَ لفظُ الماضى مع "إذا"؛ نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾<sup>(٣)</sup> لأن المراد الحسنه المطلقة؛ ولهذا عُرِفَتْ تعريفَ الجنس، والسيئة نادرة بالنسبة إليها؛ ولهذا نُكِّرَتْ.

(٤٢٢/١) وقد تستعمل (إن) فى الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزم المخاطب؛ كقولك لمن يكذبك: "إن صدقت، فماذا تفعل؟"، أو لتنزيله منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، أو التويخ وتصوير أنَّ المقام -لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله- لا يصلح إلا لفرضه، كما يُفَرَضُ المحال؛ نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فيمن قرأ (إن) بالكسر، أو تغليب غير المتصِفِ به على المتصِفِ به، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾<sup>(٥)</sup> يحتملها.

(٤٢٥/١) والتغليب يجرى فى فنون كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾<sup>(٦)</sup>،

وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ومنه: أبوان، ونحوه.

(٤٢٨/١) ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الإستقبال كان كلُّ من جملتى كلُّ فعليه

استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكته؛ كإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة

(١) أى ترك التقييد.

(٢) أى من تربية الفائدة.

(٣) الأعراف: ١٣١.

(٤) الزخرف: ٥٠.

(٥) البقرة: ٢٣.

(٦) التحريم: ١١.

(٧) النمل: ٥٥.

الأسباب، أو كون ما هو للوقوع كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهار الرغبة في وقوعه؛ نحو: "إن ظفرتُ بحسنِ العاقبة فهو المرامُ"؛ فإنَّ الطالبَ إذا عظمتْ رغبته في حصول أمر، يكثرُ تصوُّره إياه، فربما يخيَّل إليه حاصلًا؛ وعليه: ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾<sup>(١)</sup>.

السكاكى: أو للتعريض؛ نحو: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبُطَنَّ عَمَلُكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ونظيره في التعريض: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾<sup>(٣)</sup> أى: وما لكم لا تعبُدونَ الذى فَطَرَكُم؛ بدليل: ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾، ووجهُ حسنه: إسماعُ المخاطبين الحقَّ على وجه لا يزيْدُ غضبَهُم، وهو تركُ التصريحِ بنسبتهم إلى الباطل، ويُعينُ على قبوله؛ لكونه أدخَلَ في إمحاضِ النصيح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

(٤٣٣/١) و(لو): للشرط في الماضى، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم، عدمُ الثبوتِ والماضى في جملتيها؛ فدخولها على المضارع فى نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، لقصدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضى وقتًا فوقتًا؛ كما فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> وفى نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ لتنزيله منزلة الماضى؛ لصدوره عن لا خلاف فى إخباره؛ كما فى ﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup>، أو لاستحضارِ الصورة؛ كما فى قوله تعالى: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾<sup>(٨)</sup> استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

(٤٥٨/١) وأما تنكيره:

فلإرادة عدمِ الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتبٌ، وعمرو شاعرٌ، أو للتفخيم؛ نحو: ﴿هٰذِي لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٩)</sup>، أو للتحقير<sup>(١٠)</sup>.

(١) النور: ٣٣.

(٢) الزمر: ٦٥.

(٣) يس: ٢٢.

(٤) الحجرات: ٧.

(٥) البقرة: ١٥.

(٦) الأنعام: ٢٧.

(٧) الحجر: ٢.

(٨) الروم: ٤٨.

(٩) البقرة: ٣.

(١٠) نحو: ما زيد شيئًا.

(٤٦٠/١) وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

فلكون الفائدة أتم؛ كما مر.

وأما تركه:

فظاهر ممّا سبق.

(٤٦٠/١) وأما تعريفه:

فلإفادة السامع حكماً على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، أو لازم حكم كذلك<sup>(١)</sup>؛ نحو: "زيد أخوك، وعمرو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما<sup>(٢)</sup>. والثاني<sup>(٣)</sup>: قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً؛ نحو: زيد الأمير، أو مبالغةً لكماله فيه؛ نحو: عمرو الشجاع.

(٤٦٢/١) وقيل: الاسم متعينٌ للابتداء؛ لدلالته على الذات، والصفة للخبرية؛ لدالاتها

على أمر نسبي:

وردُّ بأنَّ المعنى: الشخص الذي له الصفة صاحبُ الاسم.

(٤٦٣/١) وأما كونه جملة:

فللتقوى، أو لكونه سبباً، كما مر.

واسميتها وفعليتها وشرطيّتها: لما مرّ<sup>(٤)</sup>.

وظرفيتها: لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدّرة بالفعل؛ على الأصح.

(٤٦٥/١) وأما تأخيرها:

فلأنَّ ذكر المسند إليه أهمُّ؛ كما مر.

(٤٦٥/١) وأما تقديمه:

فلتخصيصه<sup>(٥)</sup> بالمسند إليه؛ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾<sup>(٦)</sup> أى: بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم

---

(١) أى: على أمر معلوم بآخر مثله.

(٢) أى: عكس المثالين المذكورين وهما: أخوك زيد والمنطلق عمرو.

(٣) يعنى: اعتبار تعريف الجنس.

(٤) يعنى: أن كون المسند جملة للسببية أو للتقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت. وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه. وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(٥) أى: لقصر المسند إليه على المسند.

(٦) الصفات: ٤٧.

يَقْدَمُ الظَرْفُ فِي نَحْوِ: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ لَفْلَا يَفِيدُ ثُبُوتَ الرِّيبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى. أَوْ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ - عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ؛ كَقَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ]<sup>(٢)</sup>:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ!  
أَوْ التَّفَاوُلُ؛ أَوْ التَّشْوِيقُ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ [مِنْ الْبَسِيطِ]:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبْوِاسِحَاقَ وَالْقَمَرُ<sup>(٣)</sup>

### تنبيه

(٤٦٦/١) كثيرٌ ممَّا ذكره في هذا الباب<sup>(٤)</sup> - والذي قَبْلَهُ<sup>(٥)</sup> - غيرٌ مختَصٌّ بهما؛ كالذِّكْرِ والحذفِ وغيرِهما، والفطنُ إذا تَفَنَّنَ اعتَبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ اعتبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا.

### أحوال متعلقات الفعل

(٤٦٧/١) الفعلُ مع المفعول كالفعلُ مع الفاعل، فِي أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ<sup>(٦)</sup> إِفَادَةُ تَلْبِيسِهِ بِهِ، لَا إِفَادَةُ وَقُوعِهِ مُطْلَقًا؛ فَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ<sup>(٧)</sup> مَعَهُ، فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا<sup>(٨)</sup>: نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ، وَلَمْ يَقْدَرْ لَهُ مَفْعُولٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَّرَ كَالْمَذْكُورِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا كُنَايَةً<sup>(٩)</sup> عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مُخْصِصٍ، دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ أَوْ لَا<sup>(١٠)</sup>:  
(٤٦٧/١) الثَّانِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) البقرة: ٢.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٧٨. وقيل: إنه لحسان. والصحيح أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٧٩. والبيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٤) يعني: باب المسند.

(٥) يعني: باب المسند إليه.

(٦) أي: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٧) أي: المفعول به مع الفعل المتعدي.

(٨) أي: من غير اعتبار عموم في الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه.

(٩) أي عن ذلك الفعل.

(١٠) أي أو لا يجعل ذلك.

(١١) الزمر: ٩.

السَّكَاكِي: ثم إذا كان المقام خطأيًا<sup>(١)</sup> لا استدلاليًا<sup>(٢)</sup>، أفاد ذلك<sup>(٣)</sup> مع التعميم<sup>(٤)</sup>؛ دفعًا للتحكم<sup>(٥)</sup>:

والأول<sup>(٦)</sup>: كقول البحرى في المعترّ بالله [من الخفيف]:

شَجَوْ حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ      أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي<sup>(٧)</sup>

أى: أن يكون ذو رؤية، وذو سمع، فُيدرك محاسنه وأخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره؛ فلا يجدوا إلى منازعته سبيلًا.

والإلا<sup>(٨)</sup> وجب التقدير بحسب القرائن.

ثم الحذف:

(٤٧٠/١) إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ - كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ - مَا لَمْ يَكُنْ تَعْلُقُهُ بِهِ غَرِيًّا؛ نَحْوُ:

﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٩)</sup> بخلاف نحو [من الطويل]:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ.....

وأما قوله<sup>(١٠)</sup> [من الطويل]:

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي      فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

فليس منه؛ لأنَّ المراد بالأول البكاء الحقيقي.

(٤٧١/١) وَإِمَّا لِلدَّفْعِ تَوْهْمَ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمَرَادِ ابْتِدَاءً؛ كَقَوْلِهِ<sup>(١١)</sup> [من الطويل]:

وَكَمْ ذُذْتُ غَنَى مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ      وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزْرَنْ إِلَى الْعَظَمِ!

إذ لو ذكر اللحم، لرُبِّما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحزّ لم يته إلى العظم.

(١) أى يكتفى فيه بمجرد الظن.

(٢) يطلب فيه اليقين البرهاني.

(٣) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا.

(٤) أى فى أفراد الفعل.

(٥) اللازم من حمله على فرد دون آخر.

(٦) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص.

(٧) البيت أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٨١.

(٨) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.

(٩) الأنعام: ١٤٩.

(١٠) هو للجوهري من شعراء الصاحب بن عباد.

(١١) البيت للبحرّى، أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٨٢.

(٤٧٢/١) وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يتضمَّن إيقاع الفعلِ على صريح لفظه؛  
إظهارًا لكمال العناية بوقوعه <sup>(١)</sup> عليه <sup>(٢)</sup>؛ كقوله <sup>(٣)</sup> [من الخفيف]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُؤْ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مَثَلًا

ويحوزُ أن يكونَ السببُ تركَ مواجهةِ الممدوحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ له.

(٤٧٢/١) وإمَّا للتعميمِ مع الاختصارِ؛ كقولك: قد كان منك ما يُؤْلَمُ، أى: كلُّ أحد؛  
وعليه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(٤٧٣/١) وإمَّا لمجرّدِ الاختصارِ عند قيام قرينة؛ نحو: أصغيتُ إليه، أى: أذني؛ وعليه:  
﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ <sup>(٥)</sup> أى: ذاتك.

(٤٧٣/١) وإما للرعاية على الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ <sup>(٦)</sup>.

(٤٧٣/١) وإما لاستهجانِ ذكره؛ كقول عائشة رضی الله عنها: (مَا رَأَيْتُ مِنْهُ؛ وَلَا رَأَى  
مِنْهُ) <sup>(٧)</sup> أى: العورة.

(٤٧٤/١) وإما لنكتةٍ أخرى.

(٤٧٤/١) - وتقديمُ مفعوله، ونحوه عليه: لردِّ الخطأ في التعيين؛ كقولك: "زيدا عَرَفْتُ"

لمن اعتقد أنك عَرَفْتَ إنسانًا، وإنه غيرُ زيد، وتقول لتأكيدِه لا غيره؛ ولذلك <sup>(٨)</sup> لا يقال: "ما  
زيدًا ضَرَبْتُ ولا غيره"، ولا: "ما زيدًا ضَرَبْتُ، ولكن أكرمتُه".

(١) أى الفعل الثاني.

(٢) أى على المفعول.

(٣) البيت للبحرئى التخریج السابق.

(٤) يونس: ٢٥.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

(٦) الضحى: ٣.

(٧) أخرجه الطبرانى فى "الصغير" (ص ٢٧) ومن طريقه أبو نعیم (٢٤٧/٨) والخطیب (٢٢٥/١) وفى سنده "بركة بن محمد الحلبي"، ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع. وقد ذكر الحافظ بن حجر له هذا الحديث فى "اللسان" (١٣/٢) وقال: تفرد به بركة، وعده من أباطيله. وقال ابن عدى فى "مختصر الكامل" ص ١٩٤: "وسائر أحاديث بركة مناكير باطلة كلها، لا يرد بها غيره، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان" راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص ٣٤.

(٨) فى بعض النسخ "ولهذا".

وأما نحو: "زيدًا عرفته" فتأكيد إن قُدِّرَ المفسرُ قبل المنصوب؛ وإلا فتخصيص.  
وأما نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(١)</sup>: فلا يفيد إلا التخصيص؛ وكذلك قولك: "زيدٌ مررت".  
(١/٤٧٥) والتخصيص لازمٌ للتقديم غالبًا؛ ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٢)</sup>  
معناه: نَحْصُكَ بالعبادة والاستعانة، وفي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> معناه: إليه لا إلى غيره.  
وفيد في الجميع - وراء التخصيص - اهتمامًا بالمقدم؛ ولهذا يُقدَّرُ في (باسم الله) مؤخرًا.  
وأورد: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup>:  
وأجيب: بأنَّ الأهمَّ فيه القراءة، وبأنَّه متعلِّقٌ بـ (اقرأ) الثاني، ومعنى الأول: أوجدِ القراءة.  
(١/٤٨٣) وتقديم بعض معمولاته على بعض لأنَّ أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه؛  
كالفاعل في نحو: "ضربَ زيدٌ عمرًا"، والمفعول الأول في نحو: "أعطيتُ زيدًا درهماً". أو  
لأنَّ ذكره أهمُّ؛ كقولك: "قتلَ الخارجيَّ فلان". أو لأنَّ في التأخير إخلالاً ببيان المعنى؛ نحو:  
﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله:  
﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ - لتوهَّم أنه من صلة (يَكْتُمُ)؛ فلا يفهم أنه منهم.  
أو بالتناسب؛ كراعية الفاصلة؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(٦)</sup>.

## القصر

(١/٤٨٧) القصر<sup>(٧)</sup>: حقيقي<sup>(٨)</sup>، وغير حقيقي<sup>(٩)</sup> وكل منهما نوعان: قصرُ الموصوفِ

(١) فصلت: ١٧.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) آل عمران: ١٥٨.

(٤) العلق: ١.

(٥) غافر: ٢٨.

(٦) طه: ٦٧.

(٧) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(٨) أى: بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بألا يتجاوزهُ إلى غيره أصلاً.

(٩) أى: بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزهُ إلى شيء آخر في الجملة.

على<sup>(١)</sup> الصفة، وقصر الصفة على الموصوف<sup>(٢)</sup> - والمراد<sup>(٣)</sup>: المعنوية<sup>(٤)</sup>، لا النعت<sup>(٥)</sup>:-

والأول<sup>(٦)</sup> من الحقيقي: نحو: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" إذا أُريدَ أنه لا -يُصِفُ غيرها؛ وهو لا يكادُ يوجد؛ لتعذرِ الإحاطة بصفاتِ الشيء.

والثاني: كثير؛ نحو: "ما في الدارِ إلا زيدٌ"، وقد يقصد به<sup>(٧)</sup> المبالغة؛ لِعَدَمِ الإعتدادِ بغير المذكور.

(٤٨٨/١) والأول من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دون أخرى، أو مكانها.

(٤٨٨/١) والثاني: تخصيص صفة بأمر دون آخر، أو مكانه.

فكلُّ منهما ضربان، والمخاطبُ بالأول من ضربَي كُلِّ<sup>(٨)</sup>: مَنْ يعتقِدُ الشركة، ويسمى:

قصرَ إفرادٍ؛ لقطعِ الشركة.

وبالثاني<sup>(٩)</sup>: مَنْ يعتقِدُ العكس، ويسمى: قَصْرَ قَلْبٍ؛ لقلبِ حكمِ المخاطب، أو

تساويا<sup>(١٠)</sup> عنده، ويسمى: قصرَ تعيين.

(٤٨٩/١) وشرطُ قصرِ الموصوف على الصفة إفراداً: عدمُ تنافى الوصفين، وقلباً: تحقُّقُ

تنافيهما، وقصرُ التَّعْيِينِ أعمُّ.

## [طرق القصر]

(٤٩٠/١) وللقصر طرق:

(١) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(٢) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى.

(٣) أى: بالصفة هنا.

(٤) وهى المعنى القائم بالغير.

(٥) وهو التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول.

(٦) أى: قصر الموصوف على الصفة.

(٧) أى بالثاني.

(٨) أى من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(٩) أى: والمخاطب بالثاني أعنى التخصيص بشيء من ضربى كل من القصرين.

(١٠) عطف على قوله: يعتقِدُ العكس.



منها: العطف؛ كقولك في قصره إفراداً: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، أو: "ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ"، وقلباً: "زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ"، أو: "ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ"، وفي قصرها: "زيدٌ شاعرٌ لا عمروٌ"، أو: "ما عمروٌ شاعراً بل زيدٌ".

(٤٩٣/١) ومنها: النفي والاستثناء؛ كقولك في قصره: "ما زيدٌ إلا شاعرٌ"، و: "ما زيدٌ إلا قائمٌ" وفي قصرها: "ما شاعرٌ إلا زيدٌ".

(٤٩٣/١) ومنها: إنما؛ كقولك في قصره: "إنما زيدٌ كاتبٌ"، و: "إنما زيدٌ قائمٌ"، وفي قصرها: "إنما قائمٌ زيدٌ"؛ لتضمنه<sup>(١)</sup> معنى: (ما) و(إلا)؛ لقول المفسرين ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب، معناه: ما حرّم عليكم إلا الميتة. وهو المطابق لقراءة الرفع<sup>(٣)</sup>؛ لما مر<sup>(٤)</sup>، ولقول النحاة: (إنما) لإثبات ما يُذكر بعده، ونفى ما سواه. ولصحة انفصال الضمير معه؛ قال الفرزدق [من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(٥)</sup>

(٤٩٧/١) ومنها: التقديم؛ كقولك في قصره: "تيمى أنا"، وفي قصرها: "أنا كفيتُ مهمك".

(٥٠٠/١) وهذه الطرق تختلف من وجوه؛ فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع.

(٥٠٠/١) والأصل في الأول: النصُّ على المثبت والمنفى - كما مرَّ - فلا يُتركُ إلا كراهة الإطناب؛ كما إذا قيل: "زيدٌ يعلمُ النحوَ، والتصريفَ، والعروضَ" أو: "زيدٌ يعلمُ النحوَ، وعمروٌ وبكرٌ" فتقولُ فيهما: "زيدٌ يعلمُ النحوَ لا غيرٌ" أو نحوه. وفي الثلاثة الباقية: النصُّ على المثبت فقط.

والنفي لا يجمع الثاني؛ لأنَّ شرط المنفى بـ "لا": ألا يكون منفياً قبلها بغيرها. ويجمع الأخيرين، فيقال: "إنما أنا تيمى لا قيسيٌ"؛ و: "هو يأتيني لا عمروٌ"؛ لأنَّ النفي فيهما غير مصرّح به؛ كما يقال: (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمروٌ).

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنما القصر.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) أى: رفع الميتة.

(٤) في تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يقيد قصر الانطلاق على زيد.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٩١ الذمار: العهد.

السكاكي: "شرط مجامعته للثالث: ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾<sup>(١)</sup>."

عبدالقاهر: "لا تحسن في المختص؛ كما تحسن في غيره؛ وهذا أقرب.  
(٥٠١/١) وأصل الثاني: أن يكون ما استعمل له ممّا يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثالث؛ كقولك لصاحبك - وقد رأيت شيئاً من بعيد-: "ما هو إلا زيد" إذا اعتقده غيره مُصبراً.  
(٥٠٢/١) وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لإعتبار مناسب؛ فيستعمل له الثاني إفراداً؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٢)</sup> أى: مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرّي من الهلاك، نُزِّلَ استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، أو قلباً؛ نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾<sup>(٣)</sup> فالمخاطبون -وهم الرسل، عليهم الصلاة والسلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك؛ لكنهم نزلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقاد القائلين أنَّ الرسول لا يكون بشرًا، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة. وقولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>: من باب مجازاة الخصم؛ ليُعْزَر؛ حيث يراؤُ تبكيته لا لتسليم انتفاء الرسالة، وكقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك، ويقرُّ به، وأنت تريد أن ترققه عليه.

(٥٠٣/١) وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم؛ لادعاء ظهوره؛ فيستعمل له الثالث؛ نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٦)</sup>؛ للردِّ عليهم مؤكِّدًا بما ترى. ومزية (إنما) على العطف: أنه يُعْقَلُ منها الحكمان معاً، وأحسن مواقعها التعريض؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٧)</sup>؛ فإنه تعريض بأن الكفار -من فرط جهلهم- كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها.

(٥٠٣/١) ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر -على ما مر- يقع ما بين الفعل والفاعل

(١) الأنعام: ٣٦.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) إبراهيم: ١٠.

(٤) إبراهيم: ١١.

(٥) البقرة: ١١.

(٦) البقرة: ١٢.

(٧) الرعد: ١٩.

نحو: "ما قامَ إلا زيدٌ" وغيرهما، ففي الاستثناء يؤخَّر المقصورُ عليه مع أداة الاستثناء، وقل تقديمهما بحالهما؛ نحو: "ما ضربَ إلا عَمراً زيدٌ"<sup>(١)</sup>، و"ما ضربَ إلا زيدٌ عَمراً"<sup>(٢)</sup>؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها.

(٥٠٧/١) ووجه<sup>(٣)</sup> الجميع: أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجَّه إلى مقدَّر، وهو مستثنى منه عامٌّ مناسبٌ للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أُوجِبَ منه المقدَّر شيءٌ بـ (إلا)، جاء القصر، وفي (٥٠٨/١) "إنَّما" يؤخَّر المقصورُ عليه؛ تقول: "إنَّما ضربَ زيدٌ عَمراً"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس و"غير" كـ "إلا" في إفادة القصرين، وفي امتناع مجامعة (لا).

### الإنشاء<sup>(٤)</sup>

(٥١٠/١) إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرة:  
(٥١١/١) منها التمني<sup>(٥)</sup>، واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط إمكان التمني<sup>(٦)</sup>؛ تقول: "ليت الشباب يعودُ!"، وقد يُتمنى بـ (هل)؛ نحو: "هل لي من شفيحٍ؟!" حيث يَعْلَمُ أن لا شفيحَ له، وبـ (لو)؛ نحو: "لو تأتيني؛ فتحدِّثني!"; بالنصب.  
السكاكي: كأنَّ حروفَ التنديم والتخصيص، وهي: (هَلَا)، و(أَلَا) بقلب الهاء همزة، و(لَوْلَا) و(لَوْ مَا): مأخوذةٌ منهما<sup>(٧)</sup> مركبتين مع (لا) و(ما) المزيدتين؛ لتضمُّنهما معنى التمني؛ ليتولَّد منه في الماضي التنديم؛ نحو: "هَلَا أَكْرَمْتَ زيداً!!"، وفي المضارع التخصيص؛ نحو: "هَلَا تقوم!". وقد يُتمنى بـ (لعل) فيُعْطَى حكم (ليت)؛ نحو: "لعلِّي أُحْجَّ؛ فأزورك"; بالنصب؛ بعد المرجو عن الحصول.

(٥١٤/١) ومنها: الاستفهام؛ وألفاظه الموضوعَّة له: (الهمزة) و(هل) و(ما) و(من)

- 
- (١) أى: في قصر الفاعل على المفعول، وفي بعض النسخ: "ما ضربَ عَمراً زيدٌ"، وهو خطأ.  
(٢) في قصر المفعول على الفاعل. وفي بعض النسخ (وما ضربَ زيدٌ عَمراً).  
(٣) أى السبب في إفادة النفي والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.  
(٤) هو الكلام الذي ليس لنسيته خارج تطابقه أو لا تطابقه.  
(٥) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة.  
(٦) ويشترط ذلك في الترجى.  
(٧) أى: من هل ولو اللتين للتمنى.

و(أَيُّ) و(كَمْ) و(كَيْفَ) و(أَيْنَ) و(أَنْتَى) و(مَتَى) و(أَيَّانَ):

ف "الهمزة": لطلب التصديق؛ كقولك: "أقام زيد؟"، و"أزيد قائم؟"، أو التصور، كقولك: "أديس في الإناء أم غسل؟"، "أفي الخاية دبسك أم في الزق؟"؛ ولهذا<sup>(١)</sup> لم يقبح: أزيد قام؟ وأعمراً عرفت؟ و المستؤل عنه بها: هو ما يليها؛ كالفعل في: أضربتَ زيداً؟ والفاعل في: أنتَ ضربتَ زيداً؟ والمفعول في: أزيداً ضربتَ؟ (٥٢١/١) و"هل": لطلب التصديق فحسب؛ نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟ ولهذا امتنع: هل زيد قام أم عمرو؟ وقبح: هل زيداً ضربتَ؟ لأنَّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل دون: "هل زيداً ضربته؟"، لحواز تقدير المفسر قبل (زيداً).

وجعل السكاكي قبح: "هل رجلٌ عرف؟" لذلك، ويلزمه ألا يقبح: "هل زيدٌ عرف؟".

وعلل غيره فبحهما بأنَّ (هل) بمعنى "قد" في الأصل.

وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

(٥٢٥/١) وهي تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح: "هل تضربُ زيداً وهو أخوك؟"،

(٥٢٧/١) ولا اختصاص التصديق بها، وتخصيصها المضارع بالاستقبال: كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر؛ كالفعل؛ ولهذا كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أدلَّ على طلب الشكر من: "فهل تشكرون؟"، "فهل أنتم تشكرون؟"؛ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدلَّ على كمال العناية بحصوله، ومن: "أفأنتم شاكرون؟"؛ وإن كان للثبوت؛ لأن (هل) أدعى للفعل من "الهمزة"؛ فتركه معها أدلَّ على ذلك؛ ولهذا لا يحسن: "هل زيدٌ منطلق؟" إلا من البليغ.

(٥٢٩/١) وهي قسمان:

بسيطة: وهي التي يُطلبُ بها وجودُ الشيء، كقولنا: "هل الحركة موجودة؟".

ومركبة: وهي التي يُطلبُ بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ؛ كقولنا: "هل الحركة دائمة؟".

(٥٢٩/١) والباقية: لطلب التصور فقط:

قيل: فيُطلبُ بـ "ما" شرح الاسم؛ كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهية المسمى؛ كقولنا: ما

الحركة؟ وتقع (هل) البسيطة في الترتيب بينهما<sup>(٣)</sup>.

(٥٣١/١) وبـ (من): العارضُ المشخصُ لدى العلم؛ كقولنا: مَنْ في الدار؟

(١) أي لمحيء الهمزة لطلب التصور.

(٢) الأنبياء: ٨٠.

(٣) أي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية.

وقال السكاكي: يسأل بـ (ما) عن الجنس؛ تقول: ما عندك؟، أى: أى أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف؛ تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريمٌ ونحوه، وبـ "مَنْ" عن الجنس من ذوى العلم؛ تقول: مَنْ جبريلُ؟ أى: أبشَرُ هو أم ملكٌ أم جنيٌّ؟ وفيه نظر<sup>(١)</sup>.

(٥٣٥/١) وبـ "أَيَّ" عما يميز أحدَ المتشاركين فى أمرٍ يعمُّهما؛ نحو: ﴿أَيَّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾<sup>(٢)</sup> أى: أنحنُ أم أصحابُ محمدٍ (عليه السلام)؟.

(٥٣٦/١) وبـ "كَمْ": عن العدد؛ نحو: ﴿سَلِّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وبـ "كَيْفَ": عن الحال.

وبـ "أَيْنَ": عن المكان.

وبـ "مَتَى": عن الزمان.

(٥٣٨/١) وبـ "أَيَّانَ": عن الزمان المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفعيم؛ مثل:  
﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٤)</sup>.

(٥٣٨/١) و"أَنَّى": تستعمل تارةً بمعنى "كَيْفَ"؛ نحو: ﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup>،  
وأخرى بمعنى "مِنْ أَيْنَ"؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(٥٤٠/١) ثم إن هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل فى غير الاستفهام؛ كالاستبطاء؛ نحو:  
كم دعوتُكَ؟، والتعجب؛ نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾<sup>(٧)</sup>، والتنبيه على الضلال؛ نحو:  
﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، والوعيد؛ كقولك لمن يسئ الأذنب: "أَلَمْ أُوذِّبْ فَلَانًا؟" إذا عَلِمَ  
المخاطبُ ذلك، والتقرير بإيلاءِ المقرَّر به الهمزة؛ كما مر<sup>(٩)</sup>، والإنكار كذلك؛ نحو: ﴿أَغْيَرُ

(١) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب "مَنْ جبريل" أن يقال: ملك، بل  
يقال: ملك من عند الله ونحوه مما يفى تشخصه.

(٢) مريم: ٧٣.

(٣) البقرة: ٢١١.

(٤) القيامة: ٦.

(٥) البقرة: ٢٢٣.

(٦) آل عمران: ٣٧.

(٧) النمل: ٢٠.

(٨) التكوين: ٢٦.

(٩) فى حقيقة الاستفهام من إيلاءِ المسئول عنه الهمزة.

اللَّهُ تَدْعُونَ<sup>(١)</sup>؛ ﴿أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>؛ ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(٣)</sup> أى: الله كافٍ عبده؛ لأنَّ إنكار النفي نفى له، ونفى النفي إثبات؛ وهذا مرادٌ من قال: "إنَّ الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي".

(٥٤٤/١) ولإنكار الفعل صورة أخرى، وهى نحو: أزيداً ضربت أم عمرًا؟ لمن يردُّ الضربَ بينهما. والإنكارُ: إمَّا للتوبيخ، أى: ما كان ينبغى أن يكون؛ نحو: أعصيت ربك؟ أو لا ينبغى أن يكون؛ نحو: أتعصى ربك؟ أو للتكذيب، أى: لم يكن؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>، أو لا يكون؛ نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾<sup>(٥)</sup> والتهكم؛ نحو: ﴿أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾<sup>(٦)</sup>، والتحقير؛ نحو: مَنْ هذا؟ والتهويل؛ كقراءة ابن عباس -رضى الله عنه-: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنَى إِسْرَآئِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٧)</sup> بلفظ الاستفهام، ورفعُ "فِرْعَوْنَ"؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، والاستبعاد؛ نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾<sup>(٨)</sup>.

(٥٥١/١) ومنها: الأمر، والأظهر: أنَّ صيغته من المقتربة باللام؛ نحو: "لِيَحْضُرْ زيدٌ" وغيرها؛ نحو: أكرم عمرًا، وروِّد<sup>(٩)</sup> بكرًا، موضوعة لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى.

(٥٥٢/١) وقد تستعمل لغيره؛ كالإباحة؛ نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتهديد؛ نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، والتعجيز؛ نحو: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾<sup>(١١)</sup>، والتسخير؛

(١) الأنعام: ٤٠.

(٢) الأنعام: ١٤.

(٣) الزمر: ٣٦.

(٤) الإسراء: ٤.

(٥) هود: ٢٨.

(٦) هود: ٨٧.

(٧) الدخان: ٣٠-٣١.

(٨) الدخان: ١٣-١٤.

(٩) فالمراد بصيغته: ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلًا.

(١٠) فصلت:

(١١) البقرة: ٢٣.

نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(١)</sup>، والإهانة؛ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>، والتسوية؛ نحو: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾<sup>(٣)</sup>، والتمني؛ نحو [من الطويل]:  
 أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي<sup>(٤)</sup>  
 والدعاء؛ نحو: رَبِّ اغْفِرْ لِي، والالتماس؛ كقولك لمن يساويك رتبة: "افْعَلْ"  
 بدون الاستعلاء.

(٥٥٧/١) ثم الأمر: قال السكاكي: "حَقُّ الْقَوْرِ؛ لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر؛ بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع، وإرادة التراخي؛ وفيه نظر.  
 (٥٥٨/١) ومنها: النهي<sup>(٥)</sup>، وله حرف واحد، وهو (لا) الجازمة في نحو قولك: "لا تفعل"، وهو كالأمر في الاستعلاء. وقد يستعمل في غير طلب الكف<sup>(٦)</sup> أو الترك<sup>(٧)</sup>؛ كالتهديد؛ كقولك لعبد لا يمثّل أمرك: "لا تَمَثِّلْ أَمْرِي!".  
 (٥٦٠/١) وهذه الأربعة<sup>(٨)</sup> يجوز تقدير الشرط بعدها؛ كقولك: "ليت لي مالا أنفقهُ"<sup>(٩)</sup>، وأين يترك أَرْزُك؟<sup>(١٠)</sup> وأكرمني أكرمك<sup>(١١)</sup> ولا تشتمني يكن خيراً لك<sup>(١٢)</sup>.  
 (٥٦١/١) وأما العَرَضُ<sup>(١٣)</sup> - كقولك: أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا - فمولّد من الاستفهام.

- 
- (١) البقرة: ٦٥.  
 (٢) الإسراء: ٥٠.  
 (٣) الطور: ٥٠.  
 (٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١١٧، وعزاه لامرئ القيس. وعجزه:  
 بصبح، وما الإصباح منك بأمثل.  
 (٥) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء.  
 (٦) أي عن الفعل كما هو مذهب البعض.  
 (٧) أي أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاستغفال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل.  
 (٨) وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي.  
 (٩) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن أَرْزُقه أنفقهُ).  
 (١٠) في ط. د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن تعرفنيه أَرْزُك).  
 (١١) في ط. د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن تكرمني أكرمك).  
 (١٢) في ط. د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إلا تشتمني يكن خيراً لك).  
 (١٣) طلب الشيء بلا حث ولا تأكيد.

ويجوز<sup>(١)</sup> في غيرها لقريئة؛ نحو: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(٢)</sup> أى: إن أرادوا أولياء بحق.

(٥٦٢/١) ومنها: النداء، وقد تستعمل صيغته<sup>(٣)</sup>؛ كالإغراء فى قولك لمن أقبلَ يتظلم: يا مظلوم، والاختصاص فى قولهم: أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ، أى: متخصّصاً من بين الرجال.  
(٥٦٥/١) ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء: إمّا للتفاؤل، أو لإظهار الحرص فى وقوعه، كما مر، والدعاء بصيغة الماضى من البليغ - كقوله: رحمه الله تعالى - يحتملُهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لحملِ المخاطبِ على المطلوبِ بأن يكونَ ممّن لا يُحبُّ أن يكذبَ الطالبُ<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

(٥٦٦/١) الإنشاءُ كالخبر فى كثيرٍ ممّا ذكرَ فى الأبواب الخمسة السابقة؛ فليعتبرهُ الناظر.

---

(١) فى ط. د خفاجى، وط الحلبي زيادة: (تقدير الشرط).

(٢) الشورى: ٩.

(٣) فى ط. د خفاجى، وط الحلبي زيادة: (فى غير معناه).

(٤) أى ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك "تأتينى غداً؟" مقام اتنى.



## الفصل والوصل

(٥/٢) الوصل عطف بعض الحمل على بعض، والفصل تركه. فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى: إما يكون لها محل من الإعراب، أو لا:

(١٥/٢) وعلى الأول: إن قصدت تشريك الثانية لها في حكمه، عطفت عليها كالمفرد؛ فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهة جامعة؛ نحو: زيد يكتب ويشعر، أو: يعطى ويمنع؛ ولهذا عيب على أبي تمام قوله [من الكامل]:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرَ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

(١٧/٢) وإلا: فصلت عنها؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مقولهم.

(١٨/٢) وعلى الثاني: إن قصدت ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو - عطفت به، نحو: "دخل زيدٌ فخرج عمرو"، أو: "ثم خرج عمرو"؛ إذا قصدت التعقيب، أو المهلة.

(١٩/٢) وإلا: فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية - فالفصل؛ نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ الآية، لم يعطف: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على: ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ لما مر.

وإلا: فإن كان بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، أو الاتصال، أو شبه أحدهما - فكذلك. وإلا فالوصل متعين:

(٢٠/٢) أمّا كمال الانقطاع: فلاختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى؛ نحو [من البسيط]: ومعنى؛ نحو [من البسيط]:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نِزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِيءٍ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ

أو معنى فقط؛ نحو: "مات فلان، رحمه الله!" أو لأنه لا جامع بينهما؛ كما سيأتي،

(٢٣/٢) وأمّا كمال الاتصال: فلكون الثانية:

مؤكدة للأولى؛ لدفع توهم تجويز، أو غلط؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ فإنه لما بلغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال؛ بجعل المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام -: جاز

أَنْ يَتَوَهَّم - السامعُ قبل التأمل: أَنَّهُ مِمَّا يُرْمَى بِهِ جُزْأً، فَاتَّبَعَهُ نَفِيًّا لِّذَلِكَ التَّوَهَّم؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "نَفْسُهُ" فِي: "جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ"، وَنَحْوُ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ فِي الْهَدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةً لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا حَتَّى كَأَنَّهُ هَدَايَةٌ مُحَضَّةٌ؛ وَهَذَا مَعْنَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ - كَمَا مَرَّ - : الْكِتَابُ الْكَامِلُ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ: كَمَالُهُ فِي الْهَدَايَةِ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "زَيْدٌ" الثَّانِي فِي: "جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ".

(٢٧/٢) أَوْ بَدَلًا مِنْهَا؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي اعْتِنَاءً بِشَأْنِهِ لِنَكْتَةٍ؛ كَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ فَظِيْعًا، أَوْ عَجِيْبًا، أَوْ لَطِيفًا؛ نَحْوُ: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "وَجْهَهُ" فِي: "أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ" لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> [مِنَ الطَّوِيلِ]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِظْهَارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ، وَقَوْلُهُ: (لَا تَقِيْمَنَّ عِنْدَنَا) أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ؛ لِذَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأَكِيدِ؛ فَوَزَانُهُ وَزَانُ "حُسْنُهَا" فِي: "أَعْجَبَنِي الدَّارُ حُسْنُهَا"؛ (٢٨/٢) لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلارْتِحَالِ، وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ.

(٢٩/٢) أَوْ بَيَانًا لَهَا؛ لِحِفَائِهَا؛ ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانُ "عُمَرُ" فِي قَوْلِهِ [مِنَ الرَّجَزِ]:  
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ<sup>(٤)</sup>

(٣٠/٢) وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا: فَلِكُونِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوْهِمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا، وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِدَلَالَتِهِ قِطْعًا؛ مِثَالُهُ [مِنَ الْكَامِلِ]:

(١) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٢٣ بلا عزو.

(٣) طه: ١٢٠.

(٤) وبعده: ما مسها من نقب ولا دبر.

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنَّنِي أَبْغَى بِهَا      بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ<sup>(١)</sup>  
(٣١/٢) وَيَحْتَمِلُ الاستئناف.

(٣٢/٢) وأما كونها كالمتمصلة بها: فلكونها جوابًا لسؤال اقتضته الأولى؛ فتنزل منزلته فتفصل عنها؛ كما يفصل الجواب عن السؤال.

(٣٣/٢) السكاكي: فينزل ذلك منزلة الواقع لنكتة؛ كإغناء السامع عن أن يسأل، أو مثل ألا يسمع منه شيء، ويُسمى الفصل لذلك استئنافًا، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال:

(٣٥/٢) إِمَّا عن سبب الحكم مطلقًا؛ نحو<sup>(٢)</sup> [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ: عَلِيلٌ      سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ  
أى: ما بالك عليلًا، أو: ما سبب عللتك؟

وإِمَّا عن سبب خاص؛ نحو: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ كأنه قيل: هل النفس أمَّارة بالسوء؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم؛ كما مر<sup>(٤)</sup>.

(٣٥/٢) وإِما عن غيرهما؛ نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾<sup>(٥)</sup> أى: فماذا قال؟ وقوله [من الكامل]:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ      صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرَتِي لَا تَجْلِي<sup>(٦)</sup>

(٣٦/٢) وأيضًا: منه ما يأتى بإعادة اسم ما استؤنف عنه؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان"، ومنه: ما يبنى على صفته؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ صديقك القديمُ أهلٌ لذلك"؛ وهذا أبلغ.

(١) البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٢٩ والشاهد فصل "أراها" عن "وتظن".

(٢) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٢٥ بلا عزو.

(٣) يوسف: ٥٣.

(٤) أى فى أحوال الإسناد الخبرى.

(٥) هود: ٦٩.

(٦) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٢٥ بلا عزو، والطيبى فى التبيان ص ١٤٢. الغمرة: الشدة.

(٣٦/٢) وقد يُحذف صدرُ الاستئناف؛ نحو: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>(١)</sup> وعليه: "نعم الرجلُ زيدٌ" على قول<sup>(٢)</sup>.

وقد يحذف كله: إمّا مع قيام شيء مقامه؛ نحو قول الحماسي: [من الوافر]:  
رَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قَرِيْشٌ لَهُمْ إلفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إلفٌ<sup>(٣)</sup>  
(٣٧/٢) أو بدون ذلك؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أى: نحن؛ على قول<sup>(٥)</sup>.

(٣٨/٢) وأما الوصل للدفع الإيهام: فكقولهم: (لا وأَيِّدَكَ اللهُ).  
(٣٩/٢) وأما التوسُّطُ: فإذا اتَّفقتا خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى، أو معنى فقط بجامع؛ كقوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾<sup>(٨)</sup> وكقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٩)</sup> أى: لا تعبدوا، وتحسنوا، بمعنى: أحسنوا، أو: وأحسنوا.

(٤٥/٢) والجامع بينهما: يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً؛ نحو: يشعرُ زيد ويكتبُ، ويعطى ويمنع، وزيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ؛ لمناسبة بينهما؛ بخلاف: زيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتبٌ؛ بلونهما، وزيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ؛ مطلقاً.

(٥١/٢) السكاكي: "الجامعُ بين الشيئين":  
(٥١/٢) إمّا عقلِيٌّ: بأن يكون بينهما اتحادٌ فى التصوُّر أو تماثلٌ؛ فإنَّ العقلَ بتجريدِهِ

(١) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٢) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد، ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(٣) البيت لمساور بن هند، من شعراء الحماسة.

(٤) الذاريات: ٤٨

(٥) أى: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هم نحن.

(٦) النساء: ١٤٢.

(٧) الانفطار: ١٣ - ١٤.

(٨) الأعراف: ٣١.

(٩) البقرة: ٨٣.

المثليين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما، أو تضايّف كما بين العلة والمعلول، أو الأقل والأكثر.

(٥٧/٢) أو وهمي: بأن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل؛ كلونى يياض وصفرة؛ فإنّ الوهم يبرزهما في معرض المثليين؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله <sup>(١)</sup> [من البسيط]:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(٥٧/٢) أو تضاد؛ كالسواد والبياض، والكفر والإيمان، وما يتصف بها؛ كالأبيض والأسود، والمؤمن والكافر؛ (٥٨/٢) أو شبه تضاد؛ كالسما والأرض، والأول والثاني؛ فإنه ينزلها منزلة التضايّف؛ ولذلك تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ.

(٥٨/٢) أو خيالي: بأن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال سابق، وأسبابه مختلفة؛ ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً؛ ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع، لا سيما الخيالي؛ فإنّ جمعه على مجرى الإلف والعادة.

(٥٩/٢) ومن محسنات الوصل: تناسب الجملتين في الاسمية أو الفعلية، والفعليتين في المضى والمضارعة، إلا لمانع.

## تذنيب

(٦٨/٢) أصل الحال المتقلة: أن تكون بغير واو؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر، ووصف له كالنعت، لكن خولف هذا إذا كانت جملة، فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة؛ فتحاج إلى ما يربطها بصاحبها، وكل من الضمير والواو صالح للربط، والأصل هو الضمير؛ بليل المفردة، والخبر، والنعت.

(٧٥/٢) فالجملة: إن خلت عن ضمير صاحبها، وجب الواو، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصب عنه حال: يصح أن تقع حالاً عنه بالواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت؛ نحو: "جاء زيد"، و"تكلم عمرو"؛ لما سيأتي <sup>(٢)</sup>.

(١) البيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم، وسبق تخريجه.

(٢) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط.

(٧٦/٢) وإلا<sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَتْ فَعْلِيَّةً، والفعلُ مضارعٌ مَثَبْتُ: امتنع دخولها؛ نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرُودَ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنَةٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ أَمَّا الْحَصُولُ: فَلِكُونُهُ فَعْلًا مَثَبًا، وَأَمَّا الْمُقَارِنَةُ: فَلِكُونُهُ مُضَارِعًا.

(٧٩/٢) وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ: "قُمْتُ وَأَصْلُكَ وَجْهَهُ"، وَقَوْلُهُ [مَنْ الْمُتَقَارِبُ]:  
فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكًا<sup>(٣)</sup>

(٧٩/٢) فَقِيلَ: عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ، أَيْ: وَأَنَا أَصْلُكَ، وَأَنَا أَرَاهُهُمْ.

(٧٩/٢) وَقِيلَ: الْأَوَّلُ شَاذٌ وَالثَّانِي ضَرْوَةٌ.

(٧٩/٢) وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ: هِيَ فِيهِمَا لِلْعَطْفِ، وَالْأَصْلُ: "وَصَكَّكَتُ"، وَ"رَهَنْتُ"؛ عُذِلَ

عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى الْمُضَارِعِ؛ حِكَايَةً لِلْحَالِ.

(٨١/٢) وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا: فَالْأَمْرَانِ؛ كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾<sup>(٤)</sup>

بِالتَّخْفِيفِ، وَنَحْوِ: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارِنَةِ؛ لِكُونِهِ مُضَارِعًا، دُونَ الْحَصُولِ؛ لِكُونِهِ مَنْفِيًّا.

(٨٣/٢) وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ

بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾<sup>(٦)</sup> وَقَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ

وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾<sup>(٨)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ﴾<sup>(٩)</sup>،

وَقَوْلِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) عطف على قوله "إن خلت" أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٣٧ وهو لعبدالله بن همام السلولى.

(٤) يونس: ٨٩.

(٥) المائدة: ٨٤.

(٦) آل عمران: ٤٠.

(٧) النساء: ٩٠.

(٨) مريم: ٢٠.

(٩) آل عمران: ١٧٤.

(١٠) البقرة: ٢١٤.

(٨٤/٢) أما المَثْبُتُ: فلدلالتُه على الحصول؛ لكونه فعلاً مَثْبُتاً، دون المقارنة؛ لكونه ماضياً؛ ولهذا شَرَطَ أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً.

(٨٥/٢) وأما المنفِيُّ: فلدلالتُه على المقارنة دون الحصول:

أما الأول: فلأنَّ (لَمَّا): للاستغراق، وغيرَهَا<sup>(١)</sup>: لاتتفاء متقدِّم مع أن الأصل استمراره، فيحصلُ به<sup>(٢)</sup> الدلالةُ عليها<sup>(٣)</sup> عند الإطلاق؛ بخلافِ المَثْبُتِ: فإنَّ وضعَ الفعلِ على إفادةِ التجدد، وتحقيقُه: أنَّ استمرارَ العدم لا يفتقرُ إلى سببٍ، بخلافِ استمرارِ الوجود. وأما الثاني<sup>(٤)</sup>: فلكونه منفياً.

(٨٧/٢) وإن كانتِ اسميةً: فالمشهورُ جوازُ تركها؛ لعكسِ ما مرَّ في الماضي المَثْبُت؛ نحو: كَلِمَتُهُ فَوهُ إِلَى فَيٍّ. وأنَّ دخولها أوَّلَى؛ لعدم دلالتها على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئنافِ فيها، فحَسَنَ زيادةَ رابط؛ نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. (٨٩/٢) وقال عبدالقاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجَبَتْ، نحو: "جاءني زيدٌ، وهو يُسرِعُ" أو "وهو مُسرِعٌ"، وإن جُعِلَ نحو: "على كفه سيفٌ" حالاً كَثُرَ فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ<sup>(٦)</sup>

(٩٠/٢) ويحسنُ التركُ: تارةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِرَ بِنِي كَأَنَّمَا بَنَى حَوَالِيَّ الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ<sup>(٧)</sup>

وأخرى<sup>(٨)</sup> لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد؛ كقوله<sup>(٩)</sup> [من السريع]:

وَاللَّهُ يُثَبِّتُ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

(١) أى: غير (لما) مثل (لم وما).

(٢) أى: بالنفي المستمر.

(٣) أى: على المقارنة.

(٤) أى: عدم دلالتُه على الحصول.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا

أنكرتني بلدة أو نكرتها.

(٧) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٨) أى ويحسن الترك تارة أخرى.

(٩) البيت لابن الرومي.

## الإيجاز والإطناب والمساواة

(٩٣/٢) السكاكي: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبين<sup>(١)</sup> لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمرٍ عرفيٍّ، وهو متعارفٌ الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحمد فى باب البلاغة ولا يذم فى الإيجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب: أدائه بأكثر منها".

(٩٤/٢) ثم قال: "الاختصار - لكونه نسبياً: يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليفاً بأبسط مما ذكر"؛ وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسراً تحقيق معناه. ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف: ردُّ إلى الجهالة.

(٩٦/٢) والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ له أو ناقص عنه، وافٍ أو زائد عليه، لفائدة:

(٩٧/٢) واحترز بـ "وافٍ" عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]:  
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالٍ      النُّوْكَ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا<sup>(٢)</sup>

أى: الناعم، وفى ظلال العقل.

(٩٧/٢) وبـ "فائدة" عن التطويل؛ نحو [من الوافر]:  
وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا<sup>(٣)</sup>

(٩٨/٢) وعن الحشو المفسد كـ "الندى" فى قوله [من الطويل]:  
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى      وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ<sup>(٤)</sup>

وغير المفسد؛ كقوله [من الطويل]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ<sup>(٥)</sup>

(١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.

(٢) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٤٣ وهو للحارث بن حنظلة. النوك: الحمق.

(٣) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٤٣ لعدى بن الأبرش. وصدده: وقددت الأديم لراهشيه. قددت قطعت. الراهشان عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى (راهشيه) وفى (ألفى) لجذيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء.

(٤) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٤٣ وهو للمتنبى: شعوب: المنية.

(٥) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٤٤ وهو لزهير من معلقته وعجزه: ولكننى عن علم ما فى غد عمي



## (المساواة)

(١٠١/٢) المساواة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله

[من الطويل]:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُتَنَائِي عَنْكَ وَاسِعٌ<sup>(٢)</sup>  
(الإيجاز)

(١٠٣/٢) والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّ معناه كثير، ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضله على ما كان عندهم أوجزَ كلام في هذا المعنى، وهو: "الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ": بقله حروف ما يناظره منه، والنصُّ على المطلوب<sup>(٤)</sup>، وما يفيدُه تنكير (حياة) من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعية الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع، وإطراده، وخلوه عن التكرار، واستغنائه عن تقدير محذوفٍ والمطابقة.

(١٠٨/٢) وإيجاز الحذف، والمحذوف إمَّا جزء جملة مضاف؛ نحو قوله تعالى:

﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٥)</sup>، أو موصوف؛ نحو [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا<sup>(٦)</sup>

أى أنا ابن رجل جلا، أو صفة؛ نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾<sup>(٧)</sup>

أى: صحيحة، أو نحوها؛ بدليل ما قبله، أو شرط؛ كما مر<sup>(٨)</sup>، أو جواب شرط: إما لمجرد

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ١٦٦ وهو للناطقة في النعمان.

(٣) البقرة: ١٧٩.

(٤) وهو الحياة.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص ١٤٩ وهو لسحيم الرياحي، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفوني.

(٧) الكهف: ٧٩.

(٨) أى في آخر باب الإنشاء.

الاختصار؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، أى: أعرضوا؛ بدليل ما بعده، أو للدلالة على أنه شيء لا يحبط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كلَّ مذهب ممكن، مثلهما: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup>، أو غير<sup>(٣)</sup> ذلك؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ﴾<sup>(٤)</sup>، أى: ومن أنفق بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده.

(١١٢/٢) وإما جملة مسببة عن مذكور؛ نحو: ﴿لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيُطْلَ الْبَاطِلُ﴾<sup>(٥)</sup>، أى: فَعَلَّ ما فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾<sup>(٦)</sup>، إن قَدَّر: "فضربه بها"، ويجوز أن يقدَّر: "فإن ضربت بها فقد انفجرت"، أو غيرهما<sup>(٧)</sup>؛ نحو: ﴿فَعِمَّ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر<sup>(٨)</sup>.  
(١١٥/٢) وإما أكثر من جملة؛ نحو: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾<sup>(٩)</sup>، أى: إلى يوسف؛ لأستعبره الرؤيا، ففعلوا وأتاه، فقال له: يا يوسف.

والحذف على وجهين: ألاَّ يقام شيء مقام المحذوف؛ كما مر، وأن يقام؛ نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(١٠)</sup>، أى: فلا تحزن واصبر.  
(١١٧/٢) وأدلتها كثيرة:

منها: أن يدل العقل عليه، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُئْتَنَةُ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) يس: ٤٥.

(٢) الأنعام: ٣٧.

(٣) أى المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف.

(٤) الفتح: ١٠.

(٥) الأنفال: ٨.

(٦) البقرة: ٦٠.

(٧) أى غير المسبب والسبب.

(٨) أى فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.

(١٠) فاطر: ٤.

(١١) المائدة: ٣.

ومنها: أن يدل العقل عليهما؛ نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(١)</sup> أى: أمره أو عذابه<sup>(٢)</sup>.  
ومنها: أن يدل العقل عليه، والعادة على التعيين؛ نحو: ﴿فَدَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، فإنه يحتمل "فى حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾<sup>(٤)</sup>. "وفى مراودته"؛ لقوله تعالى: ﴿تَرَاوَدُّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، و"فى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة؛ لقهره إياه.

(١٢٠/٢) ومنها: الشروع فى الفعل؛ نحو: (باسم الله)؛ فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له.

ومنها: الاقتران؛ كقولهم للمعسر: "بالرفاء والبنين" أى: أعرست.

## (الإطناب)

(١٢١/٢) والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين، أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن، أو لتكمل لذة العلم به؛ نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾<sup>(١)</sup>؛ فإن ﴿اشْرَحْ لِي﴾: يفيد طلب شرح لشيء ما له، و ﴿صَدْرِي﴾: يفيد تفسيره، ومنه "باب نعم" على أحد القولين؛ إذ لو أريد الاختصار، لكفى: "نعم زيد".

(١٢٢/٢) ووجه حسنه -سوى ما ذكر-: إبراز الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهام

الجمع بين المتنافيين.

(١٢٢/٢) ومنه التوشيع<sup>(٧)</sup>، وهو: أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين، ثانيهما

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) قوله: "أى: أمره أو عذابه" فيه نظر، فإن السلف لا يرون هذا التأويل، بل يثبتون لله صفة المجيء بمقتضى ظاهر هذه الآيات، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذى ذكره، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم -رحمه الله- فقد أجاب عن تأويل الفرق الكلامية لصفة المجيء وغيرها، فى حديثه عن "كسر طاغوت المجاز".

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) يوسف: ٣٠.

(٥) يوسف: ٣٠.

(٦) طه: ٢٥.

(٧) التوشيع فى اللغة: لفّ القطن المندوف، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر: "أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى... الخ".

معطوف على الأول؛ نحو: (يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشِيبُ مَعَهُ خَصَلَتَانِ: الْحِرْصُ، وَطُولُ الْأَمَلِ)<sup>(١)</sup>.  
 (١٢٢/٢) وإما بذكر الخاص بعد العام؛ للتشبيه على فضله؛ حتى كأنه من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير  
 في الوصف منزلة التغاير في الذات؛ نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾<sup>(٢)</sup>.  
 (١٢٣/٢) وإما بالتكرير لنكته؛ كأكيد الإنذار في: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ  
 تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي "ثُمَّ" دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ.

(١٢٤/٢) وإما بالإيغال؛ فقليل: هو ختم البيت بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها؛ كزيادة  
 المبالغة في قولها [من البسيط]:

وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ      كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ<sup>(٤)</sup>  
 وتحقيق التشبيه في قوله<sup>(٥)</sup> [من الطويل]:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَانِنَا      وَأَرْحُلُنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثْقَبِ

وقيل: لا يختص بالشعر؛ ومثل بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾<sup>(٦)</sup>  
 (١٢٦/٢) وإما بالتذييل؛ وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد،

وهو ضربان:

ضَرْبٌ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ؛ نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا  
 الْكَفُورَ﴾<sup>(٧)</sup> على وجهه.

وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ؛ نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ  
 كَانَ زَهُوقًا﴾<sup>(٨)</sup>

(١) الحديث رواه مسلم والترمذي وابن ماجة عن أنس بلفظ: (ابن آدم... الحديث).

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) التكاثر: ٣ - ٤.

(٤) البيت للخنساء ديوانها ص ٨٠ ويروى: أغر أبلج تأتم الهداة به، والمصباح ص ٢٣٠.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٢١٧، والإيضاح ص ٣٠٦. والجزع: الخرز اليماني الذي فيه

سواد وبياض.

(٦) يس: ٢١.

(٧) سبأ: ١٧.

(٨) الإسراء: ٨١.

وهو -أيضاً- إمّا لتأكيد منطوق؛ كهذه الآية. وإما لتأكيد مفهوم؛ كقوله [من الطويل]:  
وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ أَى الرِّجَالِ الْمُهْذَبِ<sup>(١)</sup>

(١٢٧/٢) وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس -أيضاً- وهو أن يؤتى فى كلام يوهم

خلاف المقصود بما يدفعه؛ كقوله من [الكامل]:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي<sup>(٢)</sup>

ونحو: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١٢٨/٢) وإما بالتسيم، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة، لنكتة؛

كالمبالغة؛ نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْهٍ﴾<sup>(٤)</sup> فى وجه، أى: مع جبه.

(١٢٩/٢) وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين [ب-]

معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهام؛ كالتنزيه فى قوله

تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾، والدعاء فى قوله [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلْغَتَهَا قَدْ أَحْجَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ<sup>(٥)</sup>

(١٣٠/٢) والتنبيه فى قوله<sup>(٦)</sup> [من الكامل أو السريع]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وممّا جاء بين كلامين وهو أكثر من جملة: قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>؛ فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ

(١) البيت للناطقة ديوانه ص ٦٦، أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٠ وهو

من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها:

أتانى -أبيت اللعن- أنك لمتنى \* وتلك التى أهتم منها وأنصب

الشعث: التفرق وذميم الخصال.

(٢) البيت لطرفة ديوانه ص ١٤٦، والإيضاح ص ٣١٠، والمصباح ص ٢١٠.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) الإنسان: ٨.

(٥) البيت لعوف بن محلم الشيباني أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٣.

(٦) أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٦٣.

(٧) البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣.

حَرِثَ لَكُمْ ﴿١٣٢/٢﴾ بيان لقوله: ﴿فَاتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.  
(١٣٢/٢) وقال قوم: قد تكون النكته فيه غير ما ذُكِرَ.

ثم جَوَزَ بعضهم وقوعه آخرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها؛ فيشملُ التذليلَ، وبعضَ صورِ التكميلِ. و بعضهم كونه غيرَ جملة؛ فيشمل بعض صور التسميم والتكميل.

(١٣٣/٢) وإما <sup>(١)</sup> بغير ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ <sup>(٢)</sup>؛ فإنه لو اختصر، لم يُذَكَّرْ: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ لأنَّ إيمانهم لا ينكره مَنْ يُشَبِّههم، وحسَّنَ ذِكْرَهُ إظهارُ شرف الإيمان؛ ترغيباً فيه.

(١٣٣/٢) واعلم: أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقليتها، بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى؛ كقوله [من الطويل]:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدَدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءَ نَاهِدٍ <sup>(٣)</sup>

وقوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ <sup>(٤)</sup>

ويقربُ منه قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> وقولُ الحماسي [من الطويل]:

وَنُنَكِّرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنَكِّرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ <sup>(٦)</sup>

(١) وقوله: "وإما بغير ذلك" عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام" في أول حديث المصنف عن الإطناب.

(٢) غافر: ٧.

(٣) البيت لأبي تمام.

(٤) البيت لأبي سعيد المخزومي.

(٥) الأنبياء: ٢٣.

(٦) البيت للسموأل اليهودي.

## الفن الثاني علم البيان

(١٣٤/٢) وهو علم يُعرف به إيراد المعنى الواحد، بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه.  
(١٣٨/٢) ودلالة اللفظ: إما على تمام ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه.  
وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتين عقليّة. وتختص<sup>(١)</sup> الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام. وشرطه لزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب بعرف عام أو غيره.  
(١٤٠/٢) والإيراد المذكور لا يتأتى بالوضع؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح؛ وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح.  
(١٤١/٢) ثم اللفظ المراد به لازم ما وُضع له: إن دلّت<sup>(٢)</sup> قرينة على عدم إرادته، فمجاز؛ وإلا فكناية. وقدّم عليها؛ لأنّ معناها كجزء معناها، ثم منه ما يُبنى على التشبيه، فتعين التعرّض له، فانحصر المقصود في الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية.

### التشبيه

(١٤٨/٢) الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، والمراد -ههنا-<sup>(٣)</sup> ما لم تكن على وجه الاستعارة الحقيقية، والاستعارة بالكناية، والتجريد؛ فدخل نحو: "زيدٌ أسد" وقوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ غُمٌّ﴾<sup>(٤)</sup>  
(١٦٠/٢) والنظر -ههنا- في أركانه -وهي: طرفاه، ووجهه، وأداته- وفي الغرض منه، وفي أقسامه:

### أركان التشبيه

(١٦٠/٢) طرفاه: إما حسيّان؛ كالخدّ والورد، والصوت الضعيف والهمس، والنكّهة

(١) وفي بعض النسخ (وتقيد).

(٢) وفي بعض النسخ (قامت).

(٣) أى بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان.

(٤) البقرة: ١٨٠.

والعنبر، والرَّيْقُ والخمر، والجلد الناعم والحرير، أو عقليَّان؛ كالعلم والحياة، أو مختلفان؛ كالمنية والسَّبع، والعطر وخلْقٍ كريم.

(١٦٣/٢) والمراد بالحسي: المدرك هو أو مادته - بإحدى الحواس الخمس الظاهرة؛ فدخل فيه الخياليُّ؛ كما في قوله<sup>(١)</sup> [من مجزوء الكامل]:

وَكَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيِّ قِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ  
أَغْلَامٌ يَأْقُوتُ نُشِيرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

(١٦٦/٢) وبالعقليُّ: ما عدا ذلك؛ فدخل فيه الوهمي، أى: ما هو غير مدركٍ بها<sup>(٢)</sup>، ولو أدرك لكان مدركاً بها؛ كما في قوله<sup>(٣)</sup> [من الطويل]

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنِّيَابِ أَغْوَالٍ

وما يدرك بالوجدان؛ كاللذة والألم.

(١٦٨/٢) ووجهه: ما يشتركان فيه تحقيقاً أو تخيلاً؛ والمراد بالتخييل: نحو ما في قوله [من الخفيف]<sup>(٤)</sup>:

وَكَأَنَّ النُّجُومَ يَبْنَ دُجَاهَا سُنَنٌ لَاحَ يَبْنُهُنَّ ائْتِدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة يبيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة - وكل ما هو جهل - تجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة، فلا يهتدى للطريق، ولا يأمن أن ينال مكروهاً شَبَّهَتْ بها، ولزم بطريق العكس: أن تشبه السنة - وكل ما هو علم - بالنور، وشاع ذلك حتى تُخِيلَ أن الثاني مما له يياض وإشراق؛ نحو: (أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفَةِ الْبَيْضَاءِ)<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت للصنوبري، المصباح ص ١١٦، أسرار البلاغة ص ١٥٨، والطراز ١/ ٢٧٥.

(٢) أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة.

(٣) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص ١٥٠، والإيضاح ص ٣٣٦ صدره:

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِي مَضَاجِعِي

(٤) البيت للقاضي التنوخي، المصباح ص ١١٠، والإيضاح ص ٣٤٣، ونهاية الإيجاز ص ١٩٠.

(٥) أخرجه أحمد بنحوه في المسند ٥/ ٢٦٦/ ولفظه "إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكننى بعثت بالحنيفية السمحة" وأورد الشيخ الألباني نحوه في الصحيحة ح (١٧٨٢).



(١٧٠/٢) والأول على خلاف ذلك؛ كقولك: شاهدتُ سَوَادَ الكُفْرِ مِنْ جِبِينِ فلان؛ فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء، كتشبيهها ببياض الشَّيْبِ فى سواد الشباب، أو بالأنوار مؤتلفة بين النبات الشديد الخضرة؛ (١٧٢/٢) فَعَلِمَ فسادُ جعله فى قول القائل: "النَّحْوُ فى الكلامِ كالمِلْحِ فى الطعام" كَوْنُ القليلِ مصلِحاً والكثيرِ مفسِداً؛ لأنَّ النحو لا يحتوِلُ القِلَّةَ والكثرة؛ بخلاف المِلْحِ.

(١٧٣/٢) وهو إما غير خارج عن حقيقتهما؛ كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما، أو جنسهما أو فصلهما. أو خارجٌ صفة؛ إما حقيقية، وهى إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر: من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة، والقوية، والتى بين بين، أو بالنَّوْقِ من الطعوم، أو بالشَّمِّ من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة والثقل، وما يتصل بها، أو عقلية، كالكيفيات النفسانية: من الذكاء والعلم، والغضب والحلم، وسائر الغرائز. وإما إضافية؛ كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس.

(١٧٦/٢) وأيضاً<sup>(١)</sup>: إما واحد، أو بمنزلة الواحد؛ لكونه مركباً من متعدد، وكلُّ منهما حسى، أو عقلى، وإما متعدد كذلك، أو مختلف:

والحسى طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يُدْرَكَ بالحس من غير الحسى شيء. والعقلى أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء؛ ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلى أعم. فإن قيل: "هو مشترك فيه؛ فهو كلُّى، والحسى ليس بكلِّى": قلنا: المراد أن أفرادَه مدرَكة بالحس.

(١٧٧/٢) فالواحدُ الحسى: كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذَّة الطَّعْمِ، ولين الملمس فيما مرَّ.

والعقلى: كالعراء عن الفائدة، والجُرَّة، والهداية، واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه، والرجل الشجاع بالأسد، والعلم بالنور، والعطر بخلق كريم. (١٧٩/٢) والمركب الحسى فيما طرفاه مفردان: كما فى قوله<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:

(١) أى وجه التشبيه.

(٢) البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ١٨٠. والملاحية: غيب أبيض. ونور: تفتح.

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعُنُقُودٍ مُلَاحِيَّةٍ حِينَ نَوْرًا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى، على الكيفية المخصوصة، إلى المقدار المخصوص.

(١٨٠/٢) وفيما طرفاه مركبان؛ كما في قول بشار<sup>(١)</sup> [من الطويل]:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

من الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة، في جوانب شيء مظلم.

(١٨١/٢) وفيما طرفاه مختلفان؛ كما مرَّ في تشبيه الشقيق<sup>(٢)</sup>.

(١٨٢/٢) ومن بديع المركب الحسى: ما يجيء من الهيئات التى تقع عليها الحركة،

ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يُقَرَّنَ بالحركة غيرها من أوصاف الجسم؛ كالشكل واللون؛ كما في قوله<sup>(٣)</sup>

[من الرجز]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلَى

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج

الإشراق، حتى يُرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يسلو له، فيرجع إلى الانقباض.

والثاني: أن تُجَرَّدَ الحركة عن غيرها؛ فهناك -أيضاً- لا بد من اختلاط حركات إلى

جهات مختلفة الحركة له؛ فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف في قوله [من المديد]:

وَكَاَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفٌ قَارٍ فَانْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا<sup>(٤)</sup>

(١) ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى (رءوسهم) بدل (رءوسنا).

(٢) وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا لبليل القمر.

(٣) من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ؛ وبعده:

لَمَّا رَأَيْتَهَا بَدَتْ فَوْقَ الْجَبَلِ

. وهو فى الإشارات للجرجاني ص ١٨٠ والأسرار ص ٢٠٧.

(٤) البيت لابن المعتز.

(١٨٣/٢) وقد يقع التركيبُ في هيئة السكون؛ كما في قوله<sup>(١)</sup> في صفة كَلْبٍ [من

الرجز]:

### يُقْعَى جُلُوسَ الْبَدْوَى الْمُصْطَلَى

من الهيئة الحاصلة من موقع كلِّ عضو منه في إقعائه.

(١٨٤/٢) والعقليُّ: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمُّل التعب في استصحابه، في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(٢)</sup>

(١٨٥/٢) واعلم أنه قد ينتزع من متعدّد، فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر؛ إذا انتزع

من الشطر الأول من قوله [من الطويل]:

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ<sup>(٣)</sup>

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإنَّ المراد التشبيه باتصال ابتداء مُطْمَعٍ بانتهاء مؤيس.

والمتعدّد الحسيُّ: كاللون، والطَّعم، والرائحة، في تشبيهه فاكهةً بأخرى.

والعقليُّ: كجدّة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السِّفَاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمختلف: كحُسْنِ الطَّلَعِ، ونَبَاهَةِ الشَّانِ، في تشبيه إنسان بالشمس.

(١٨٧/٢) واعلم: أنه قد يُنتزَعُ الشبه من نفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدَّين فيه<sup>(٤)</sup>، ثم ينزَلُ

منزلة التناسُبِ بواسطة تلميح، أو تهكم؛ فيقال للجبان: ما أشبههُ بالأسد، وللبحيل: هو حاتم.

(١٨٩/٢) وأداته: (الكاف)، و(كأن)، و(مثل) وما في معناها. والأصل في نحو (الكاف): أن

يليه المشبّه به؛ وقد يليه غيره؛ نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَتْرَكْنَاهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وقد يذكر

فعلٌ ينبئ عنه؛ كما في: "عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا" إن قَرُبَ، و: "حَسِبْتُ..." إن بَعُدَ.

### (الغرض من التشبيه)

(١٩٩/٢) والغرض من التشبيه -في الأغلب- أن يعود إلى المشبّه، وهو: بيان إمكانه؛

(١) البيت للمتنبي، وبعده: بأربع محذولة لم تُجَدَلِ

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) أورده القزويني في الإيضاح ص ٣٥٤، والطبي في شرحه على مشكاة المصابيح ١٠٧/١.

(٤) أي في التضاد.

(٥) الكهف: ٤٥.

كما فى قوله<sup>(١)</sup> [من الوافر]:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ      فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

أو حاله؛ كما فى تشبيه ثوبٍ بآخر فى السواد، أو مقدارها؛ كما فى تشبيهه بالغراب فى شدته، أو تقريرها؛ كما فى تشبيه مَنْ لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء.  
(٢٠١/٢) وهذه الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم، وهو به أشهر.

أو تزينه؛ كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي، أو تشويهه؛ كما فى تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة.

أو استظرافه؛ كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد، ببحر من المسك موجه الذهب، لإبرازه فى صورة الممتنع عادة.

(٢٠٢/٢) وللاستظراف وجه آخر، وهو: أن يكون المشبه به نادر الحضور فى ذهن: إما مطلقاً؛ كما مر.

وإما عند حضور المشبه؛ كما فى قوله [من البسيط]<sup>(٢)</sup>:

وَلَا زَوْزِدِيَّةَ تَزْهَوُ بِزُرْقَتِهَا      بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعْفَنَ بِهَا      أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(٢٠٣/٢) وقد يعود إلى المشبه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه؛ وذلك فى التشبيه المقلوب؛ كقوله<sup>(٣)</sup> [من الكامل]:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ      وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِّحُ

والثانى: بيان الاهتمام به؛ كشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الإشراق، والاستدارة بالرغيف؛ ويسمى هذا إظهار المطلوب.

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة، ديوانه ١٥١/٣، والإشارات ص ١٨٧.

(٢) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبى فى التبيان ٢٧٣/١، والعلوى فى الطراز ٢٦٧/١. واللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

(٣) البيت لمحمد بن وهيب، الإشارات ص ١٩١، والطيبى فى شرح المشكاة ١٠٨/١.

(٢٠٦/٢) هذا إذا أريد إلحاق الناقص - حقيقة أو ادعاءً - بالزائد، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر: فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين؛ كقوله [من الطويل]:

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمَدَامَتِي      فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ  
فَوَاللَّهِ، مَا أَذْرى أَبَا لَحْمٍ أَسْبَلْتُ      جُفُونِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ<sup>(١)</sup>

(٢٠٩/٢) ويجوز التشبيه - أيضاً - كشبيه غرّة الفرس بالصبح، وعكسيه، متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه. وهو باعتبار طرفيه:

(٢٠٩/٢) إمّا تشبيه مفردٍ بمفرد، وهما غير مقيدّين؛ كشبيه الخد بالورد. أو مقيدّان؛ كقولهم: هو كالراقم على الماء. أو مختلفان؛ كقولهم [من الرجز]:  
وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ<sup>(٢)</sup>  
وعكسيه<sup>(٣)</sup>.

وإمّا تشبيه مركّب بمركّب؛ كما في بيت بشّار<sup>(٤)</sup>.  
وإمّا تشبيه مفردٍ بمركّب؛ كما مرّ في تشبيه الشقيق.  
وإمّا تشبيه مركّب بمفرد؛ كقوله [من الكامل]:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظْرِيكُمَا      تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تُصَوِّرُ  
تَرِيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ      زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ<sup>(٥)</sup>  
(٢١٥/٢) وأيضاً: إن تعدّد طرفاه:

فإمّا ملفوف؛ كقوله<sup>(٦)</sup> [من الطويل]:

(١) البيتان لأبي إسحاق الصابى في الإشارات ص ١٩٠، الأسرار ص ١٥٦.  
(٢) تقدم تخريجه.

(٣) كشبيه المرأة في كف الأشلّ بالشمس.

(٤) يعنى قوله: كأن مثار النقع فوق رؤسنا \* وأسيفنا ليل تهوى كواكبها

(٥) البيتان لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص ١٨٣.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨، والإشارات ص ١٨٢.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا      لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي  
أو مفروق؛ كقوله<sup>(١)</sup> [من السريع]:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا      نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

(٢١٧/٢) وإن تعدد طرفه الأول: فتشبيه التسوية؛ كقوله [من المجتث]:

صُدَّغُ الْحَيِّبِ وَحَالِي      كِلَاهُمَا كَالْيَالِي

(٢١٧/٢) وإن تعدد طرفه الثاني: فتشبيه الجمع؛ كقوله<sup>(٢)</sup> [من السريع]:

كَأَنَّمَا يَنْسِمُ عَنْ لَوْلُو      مُنْضِدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاخٍ

(٢١٨/١) وباعتبار وجهه:

إِمَّا تمثيل<sup>(٣)</sup>، وهو ما وجهه متزَعٌ من متعدّد؛ كما مر<sup>(٤)</sup>، وقيد السكاكي بكونه غير حقيقي؛ كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار.

(٢١٩/٢) وإمّا غير تمثيل، وهو بخلافه.

وأيضاً: إمّا مجمل، وهو ما لم يُذكر وجهه: فمنه: ما هو ظاهر يفهمه كلُّ أحد؛ نحو: "زيد كالأسد"، ومنه: خفي لا يدركه إلا الخاصة؛ كقول بعضهم: "هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها؟!" أى: هم متناسبون في الشرف كما أنها متناسبة الأجزاء في الصورة.

(٢٢٠/٢) وأيضاً: منه: ما لم يُذكر فيه وصف أحد الطرفين، ومنه: ما ذُكر فيه وصف

المشبّه به وحده، ومنه: ما ذكر فيه وصفهما؛ كقوله<sup>(٥)</sup> [من البسيط]:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ      عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبْ

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، والنعيم: شجر لين الأغصان. الإشارات ص ١٨٢، والأسرار ص ١٢٣.

(٢) البيت للبحترى، وفي ديوانه: (كأنما يضحك) بدلاً من (كأنما ييسم)، والبيت من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم، ديوانه ٤٣٥/١، والإشارات ص ١٨٣.

(٣) السيد يعتبر التركيب في طرفيه أيضاً، والسعد لا يعتبر ذلك، والزمخشري يجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه، وعبدالقاهر يقيد التشبيه بالعقلي.

(٤) من تشبيه الثريا، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل.

(٥) البيت لأبي تمام في ديوانه ١١٣/١ من قصيدة يمدح فيها الحسن بن سهل، ريقه: أفضله.

كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

(٢٢٢/٢) وإما مفصّل، وهو ما ذُكِرَ فيه وجهه؛ كقوله [من المجتث]:

وَنَفَرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَذْمُعِي كَاللَّالِي

(٢٢٢/٢) وقد يتسامح بذكر ما يستبعبه مكانه؛ كقولهم للكلام الفصيح: "هو كالعسل

في الحلاوة"؛ فإنّ الجامع فيه لازمها، وهو مِثْلُ الطبع.

(٢٢٣/٢) وأيضاً: إما قريبٌ مبتذل، وهو ما ينتقل من المشبّه إلى المشبّه به من غير

تلقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي؛ لكونه أمراً جُمليّاً؛ فإنّ الجُملة أُسِّقُ إلى النفس. أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبّه به في الذهن: إما عند حضور المشبّه؛ لقرب المناسبة؛ كشبيه الجرّة الصغيرة بالكوز، في المقدار والشكل. أو مطلقاً؛ لتكرّره على الحس؛ كالشمس بالمرآة المجلوّة في الاستدارة والاستتارة؛ لمعارضة كلّ من القرب والتفصيل.

(٢٢٥/٢) وإما بعيدٌ غريب، وهو بخلافه؛ لعدم الظهور: إما لكثرة التفصيل؛ كقوله:

والشمسُ كالمرآة، أو لنور حضور المشبّه به: إمّا عند حضور المشبّه؛ لبعد المناسبة؛ كما مر. وإمّا مطلقاً؛ لكونه وهميّاً، أو مركّباً خياليّاً، أو عقليّاً؛ كما مر. أو لقلّة تكرّره<sup>(١)</sup> على الحس؛ كقوله: والشمسُ كالمرآة؛ فالغربة فيه من وجهين<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٦/٢) والمراد بالتفصيل: أن تنظر في أكثر من وصف، ويقع على وجوه، أعرفها: أن

تأخذ بعضاً، وتدع بعضاً؛ كما في قوله<sup>(٣)</sup> [من الطويل]:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيَا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ

(٢٢٦/٢) وأن تعتبر الجميع؛ كما مرّ من تشبيه الثريا. وكلّما كان التركيب من أمور

أكثر، كان التشبيه أبعد. والبلغ: ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأنّ نيل الشيء بعد طلبه ألد.

وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من الكامل]:

(١) أي المشبه به.

(٢) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني قلة التكرار على الحس.

(٣) البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، الإشارات ص ١٩٦، ويروى (يتصل) بدلاً من (يختلط). الرديني: الرمح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح.

(٤) البيت للمتنبى.

لَمْ تَلَقْ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ  
وقوله <sup>(١)</sup> [من الكامل]:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفُولُ  
ويسمى هذا: التشبيه المشروط.

(٢٢٩/٢) وباعتبار أدواته: إما مؤكّد، وهو ما حُذِفَتْ أدواته؛ مثل قولهِ تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْرُ  
مَرَّ السَّحَابِ﴾ <sup>(٢)</sup>، ومنه نحو [الكامل]:

وَالرَّيْحُ تَعَبْتُ بِالْفُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ  
أو مرسل، وهو بخلافه؛ كما مر.

(٢٣٠/٢) وباعتبار الغرض:

إما مقبول، وهو الوافى بإفادته؛ كأن يكون المشبّه به أعرفَ شيء بوجه الشبه في بيان  
الحال. أو أتمّ شيء فيه في إلحاق الناقصِ بالكامل. أو مسلّم الحكم فيه معروفة عند المخاطب  
في بيان الإمكان.

أو مردود؛ وهو بخلافه.

## خاتمة

(٢٣١/٢) أعلى مراتب التشبيه في قوّة المبالغة باعتبار ذكر أركانه أو بعضها: حذف  
وجهه وأداته فقط، أو مع حذف المشبّه، ثم حذف أحدهما كذلك <sup>(٣)</sup>، ولا قوّة لغيرهما <sup>(٤)</sup>.

## الحقيقة والمجاز

(٢٣٥/٢) وقد يقيدان باللغويين:

(٢٣٦/٢) الحقيقة: "الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له، في اصطلاح التخاطب؛

---

(١) البيت للوطواط، في الإشارات ص ١٩٨، والثواقب: السواطع، والأفول: الغروب.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) أى فقط أو مع حذف المشبه به.

(٤) وهما الاثنان الباقيان، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعاً، إما مع ذكر المشبه أو بدونه.



والوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه؛ فخرَجَ المجاز؛ لأنَّ دلالتَهُ بقرينة، دون المشترك<sup>(١)</sup>، والقولُ بدلالة اللفظ لذاته<sup>(٢)</sup> ظاهره فاسدٌ، وقد تأوَّله السكاكي<sup>(٣)</sup>.

(٢/٢٤٠) والمجاز: مفردٌ، ومركَّب:

أما المفرد: فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصحُّ، مع قرينة عدم إرادته، ولا بدَّ من العلاقة؛ ليخرج الغلط والكناية. وكلُّ منهما<sup>(٤)</sup>: لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفي خاصٌّ أو عامٌّ؛ كـ "أسدٍ" للسَّبعِ والرجلِ الشجاع؛ و"صلاةٍ": للعبادة المخصوصة والدُّعاء، و"فعلٌ" للفظٍ والحدث، و"دابةٌ" لذى الأربع والإنسان.

(٢/٢٤٣) والمجاز: مرسلٌ إن كانت العلاقة غير المشابهة؛ وإلا فاستعارة.

(٢/٢٤٣) وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه؛ فهما<sup>(٥)</sup>:

مستعارٌ منه، ومستعارٌ له، واللفظُ مستعارٌ.

---

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك به.

(٢) وهو قول عباد بن سليمان الصيمري، وأتباعه.

(٣) ذكر الخطيب في "إيضاحه" تأويل السكاكي لهذا القول، حيث ذكر هناك تفسيراً له، قال الخطيب - بعد ردِّه لهذا القول من وجوه -: "وتأوَّله السكاكي - رحمه الله - على أنه تنبيه على ما عليه أئمة علَمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خواصَّ بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدَّة والرخاوة والتوسُّط بينها، وغير ذلك؛ مستدعية أنَّ العالمَ بها إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما، قضاءً لحق الحكمة، كـ "الفَصْمُ" - بالفاء الذي هو حرف رخو -: لكسر الشيء من غير أن يبين، و"القَصْمُ" بالقاف الذي هو حرف شديد -: لكسر الشيء حتى يبين" وأنَّ للتركيبات - كـ "الفعْلان" و"الفعلي" بالتحريك؛ كالنَزْوَان والحَيْدَى، و"فَعْلٌ" مثل: شَرُفٌ، وغير ذلك -: خواصَّ أيضاً، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني" أهـ. انظر الإيضاح: (ص ٢٤٤).

(٤) أى من الحقيقة والمجاز.

(٥) أى المشبه والمشبه به.

## المجاز والمرسل

(٢٤٤/٢) والمرسلُ كـ"اليد": في النعمة والقدرة، و"الراوية": في المزايدة.

ومنه: تسمية الشيء باسم جزئه؛ كالعين في الرية<sup>(١)</sup>، وعكسه؛ كالأصابع في الأنامل. وتسميته<sup>(٢)</sup> باسم سببه؛ نحو: رعينَا الغَيْثَ، أو مسببه؛ نحو: أمطرتِ السماءُ نباتًا، أو ما كان عليه؛ نحو: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، أو ما يقول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَغْصِرُ خَمْراً﴾<sup>(٤)</sup>، أو محلّه؛ نحو: ﴿فَلْيَذْغِ نَادِيَهُ﴾<sup>(٥)</sup>، أو حاله؛ نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَيُّضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> أى: في الجنة. أو آتبه؛ نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾<sup>(٧)</sup> أى: ذكرًا حسنًا.

## الاستعارة

(٢٥٦/٢) والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية؛ لتحقيق معناها<sup>(٨)</sup> حسًا أو عقلاً؛ كقوله [من

الطويل]:

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَذِّفٍ<sup>(٩)</sup>

أى: رجل شجاع، وقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(١٠)</sup> أى: الدِّينَ الْحَقَّ. (٢٥٨/٢) ودليل أنها مجاز لغوي: كونها موضوعةً للمشبّه به، لا للمشبّه، ولا للأعم

منهما.

وقيل: إنها مجازٌ عقليٌ بمعنى: أن التصرّف في أمرٍ عقليٍّ لا لغويٍّ؛ لأنها لما لم تطلقْ على

(١) وهي الشخص الرقيب.

(٢) أى: تسمية الشيء.

(٣) النساء: ٤.

(٤) يوسف: ٣٦.

(٥) العلق: ١٧.

(٦) آل عمران: ١٠٧.

(٧) الشعراء: ٨٤.

(٨) أى المشبه.

(٩) لزهير في ديوانه ص ٢٣، من معلقته المشهورة التي يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن

سنان وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم وفي المصباح ١٣٧، والطرّاز ١/٢٣٢.

(١٠) الفاتحة: ٥.

المشبه، إلا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبه به. كان استعمالها فيما وُضِعَتْ له؛ ولهذا صحَّ التعجب في قوله <sup>(١)</sup> [من الكامل]:

قَامَتْ تُظِلِّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ      نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي  
قَامَتْ تُظِلِّلْنِي وَمِنْ عَجَبٍ      شَمْسٌ تُظِلِّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ

والنهي عنه قوله [من المنسرح]:

لَا تَعْجِبُوا مِنْ بَلَى غِلَالَتِهِ      قَدْ زَرَّ أَزْرَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ <sup>(٢)</sup>

ورُدَّ: بأن الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيما وُضِعَتْ له، وأمّا التعجب، والنهي عنه: فللبناء على تناسي التشبيه؛ قضاء لحقّ المبالغة.

(٢٦٣/٢) والاستعارة: تُفَارِقُ الكذب: بالبناء على التأويل، و نصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر.

(٢٦٣/٢) ولا تكونُ علمًا؛ لمنافاته الجنسية، إلا إذا تضمّن نوعَ وصفية؛ كحاتم.

(٢٦٤/٢) وقرينتها: إما أمرٌ واحد؛ كما في قولك: "رأيتُ أسدًا يرمى"، أو أكثر؛

كقوله <sup>(٣)</sup> [من الرجز]:

فَإِنْ تَعَاَفُوا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ      فَإِنْ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا

أو معان ملتمة، كقوله [من الطويل]:

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ تَنَكِّفِي بِهَا      عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ <sup>(٤)</sup>

(٢٦٧/٢) وهي <sup>(٥)</sup> باعتبار الطرفين قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء: إمّا ممكن؛ نحو:

(١) البيتان لابن العميد، نهاية الإيجاز ص ٢٥٢، والطراز ٢٠٣/١، والمصباح ص ١٢٩.

(٢) البيت لابن طباطبا العلوي، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد، الطراز ٢٠٣/٢، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣، والمصباح ص ١٢٩.

(٣) تعافوا: تكررهما. نيرانا؛ أي سيوفنا تلمع كأنها النيران.

(٤) البيت للبحرّي ديوانه ١٧٩/١، الطراز ٢٣١/١/١٣، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفي بها على أَرْؤُسِ الأعداء خمس سحاب. ويريد بخمس سحاب: الأنامل.

(٥) أي الاستعارة.

﴿أَحْيَانَهُ﴾ في قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup> أى: ضالاً فهديناه، ولتسم وفاقية. وإما ممتنع؛ كاستعارة اسم المعلوم للموجود؛ لعدم غنائيه، ولتسم عنادية، ومنها<sup>(٢)</sup> التهكمية والتمليلية، وهما ما استعمل في ضده أو نقيضه؛ لما مر؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>.  
(٢٦٨/٢) وباعتبار الجامع قسمان؛ لأنه: إما داخل في مفهوم الطرفين؛ نحو: (كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً، طَارَ إِلَيْهَا)<sup>(٤)</sup>؛ فإن الجامع بين العدو والطيران: هو قطع المسافة بسرعة<sup>(٥)</sup>، وهو داخل فيهما؛ وإما غير داخل، كما مر<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً: إمّا عامية، وهى المبتدلة؛ لظهور الجامع فيها؛ نحو: رأيت أسداً يرمى، أو خاصية، وهى الغريبة، والغربة قد تكون في نفس المشبه؛ كقوله<sup>(٧)</sup> [من الكامل]:  
وَإِذَا اخْتَبَى قَرْبُوسُهُ بَعْنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمُ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

(٢٦٩/٢) وقد تحصل بتصرف فى العامية؛ كما فى قوله [من الطويل]:

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ<sup>(٨)</sup>

إذ أسند الفعل إلى الأباطح دون المطى أو أعناقها، وأدخل الأعناق في السير.

(٢٧٠/٢) وباعتبار الثلاثة<sup>(٩)</sup> ستة أقسام؛ لأن الطرفين إن كانا حسنين، فالجامع إمّا حسياً؛ نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾<sup>(١٠)</sup>؛ فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط، والجامع لها الشكل؛ والجميع حسياً.

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) أى من العنادية.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم فى "صحيحه" كتاب الإمارة باب: فضل الجهاد والرباط (٥٥٣/٤)، ط. الشعب، وأوله: "من خير معاش الناس لهم رجل....".

(٥) سقطت من المطبوع من (متن التلخيص) واستدركناها من شروح التلخيص (٨١/٤) ط دار السورور - بيروت لبنان.

(٦) من استعارة الأسد للرجل الشجاع.

(٧) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص ٢١٦. القربوس: مقدم السرج. علك: مضغ. الشكيم: الحديدية المعترضة فى فم الفرس.

(٨) البيت لكثير عزة الإشارات ص ٢١٧، صدره: أخذنا بأطراف الأحاديث بينها.

(٩) أى المستعار منه والمستعار والجامع.

(١٠) طه: ٨٨.

(٢٧١/٢) وإما عقلي؛ نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ المستعار منه كَشَطُ الْجُلْدِ عن نحو الشاة، والمستعار له كشفُ الضوءِ عن مكان الليل، وهما حَسِّيَّانِ، والجامعُ ما يَعْقِلُ من ترتُّبِ أمرٍ على آخر.

(٢٧٦/٢) وإما مختلف؛ كقولك: "رأيتُ شمساً" وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة، ونهاية الشأن.

(٢٧٦/٢) وإلا<sup>(٢)</sup> فهما إماماً عقليان؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدمُ ظهورِ الفعل؛ والجميعُ عقليٌّ.

(٢٧٧/٢) وإماماً مختلفان، والحسي هو المستعارُ منه، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاجة، وهو حسيٌّ، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير؛ وهما عقليان، وإماماً عكسُ ذلك؛ نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فإنَّ المستعار له كثرة الماء؛ وهو حسيٌّ، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط؛ وهما عقليان.

(٢٧٨/٢) وباعتبار اللفظ قسمان؛ لأنه إن كان اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ؛ كأسدٍ وقَتْلٍ، وإلا فتبعيَّةٌ<sup>(٦)</sup>؛ كالفعل، وما اشتق<sup>(٧)</sup> منه، والحرف:

فالتشبيه في الأولين<sup>(٨)</sup> لمعنى المصدر، وفي الثالث<sup>(٩)</sup> لمتعلق معناه<sup>(١٠)</sup>؛ كالمجرور في: (زيدٌ في نعمة)؛ فيقلَّر في: (نَطَقَتِ الحالُ) و: (الحالُ ناطقةٌ بكذا): للدلالة بالنطق، وفي لامِ التعليل؛ نحو:

(١) يس: ٣٧.

(٢) أى: وإن لم يكن الطرفان حسيين.

(٣) يس: ٥٢.

(٤) الحجر: ٩٤.

(٥) الحاقة: ١١.

(٦) أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فلاستعارة تبعية.

(٧) وفي نسخة: (وما يشتق منه)، والمراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(٨) أى: الفعل وما يشتق منه.

(٩) أى: الحرف.

(١٠) وهو مثلاً الابتداء في "من".

﴿فَالْقَطْعَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾<sup>(١)</sup>: للعدواة والحزن بعد الالتقاط، بعلة الغائية.  
(٢٨٣/٢) ومدارُ قريتها في الأولين على الفاعل؛ نحو: "نطقت الحال بكذا"، أو  
المفعول؛ نحو: [من الرمل]:

قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا

ونحو<sup>(٢)</sup> [من البسيط]:

نَقَرِيهِمْ لِهَذِمِيَّاتٍ نَقَدُ بِهَا

أو المجرور؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٢٨٥/٢) وباعتبار آخر ثلاثة أقسام:

مُطْلَقَةٌ: وهي ما لم تُقَرَّنْ بصفة ولا تفرغ، والمراد<sup>(٤)</sup>: المعنوية، لا النعت النحوي.

ومجرودة: وهي ما قُرُنَ بما يلائم المستعار له؛ كقوله<sup>(٥)</sup> [من الكامل]:

عَمَرُ الرَّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلَقَتْ لِحْجَتُهُ رِقَابُ الْمَالِ

ومرشحة: وهي ما قُرُنَ بما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ

بِالْهُدَى فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

(٢٨٧/٢) وقد يجتمعان في قوله<sup>(٧)</sup> [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِيَ السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ

(٢٩٠/٢) والترشيحُ أبلغ؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ومبناه على تناسي التشبيه، حتى

(١) القصص: ٨.

(٢) البيت للقطامي. اللهزم: السنان القاطع. القد: القطع.

وعجز البيت:

ما كان خاط عليهم كل زراد. سرد الدرع وزردها: نسجها.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) أي: المراد بالصفة.

(٥) البيت لكثير.

(٦) البقرة: ١٦.

(٧) تقدم تخريجه.

إنه يبنى على علوِّ القدر ما يبنى على علوِّ المكان؛ كقوله<sup>(١)</sup> [من المتقارب]:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُوكَ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

(٢٩١/٢) ونحوه: ما مرَّ من التعجب والنهي عنه؛ وإذا جاز البناء على الفرع مع

الاعتراف بالأصل - كما في قوله<sup>(٢)</sup> [من المتقارب]:

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكُنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاً

فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا

فمع جَحْدِهِ<sup>(٣)</sup> أولى.

## المجاز المركب

(٢٩٢/٢) وأما المركب: فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيهاً للتمثيل؛ للمبالغة؛

كما يقال للمتروِّد في أمر: "إنِّي أراك تقدِّم رجلاً، وتؤخر أخرى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمَّى التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك، سُمِّي مثلاً؛ ولهذا لا تُغيَّر الأمثال.

### [فصل]<sup>(٤)</sup>

(٢٩٣/٢) قد يُضَمَّرُ التشبيه في النفس؛ فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبه،

ويُدلُّ عليه: بأن يُثَبَّتَ للمشبه أمرٌ يختصُّ بالمشبه به، فيسمَّى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية؛ كما في قول الهذلي<sup>(٥)</sup> [من الكامل]:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٢٩٦/٢) شبه المنيَّة بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع

(١) البيت لأبي تمام، ديوانه ص ٣٢٠، والمصباح ١٣٨، والإشارات ص ٢٢٥.

(٢) البيتان لعباس بن الأحنف ديوانه ص ٢٢١، والمصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.

(٣) أي المشبه.

(٤) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٢٨، والهذلي هو أبو ذؤيب، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم، والبيت من قصيدة له يرثي فيها بنه، وقد هلكوا في عام واحد، مطلعها:

أَمِنْ الْمَنُونِ وَرِيهَا تَتَوَقَّعُ \* وَالْدَّهْرِ لَيْسَ بِمَعْتَبٍ مِنْ يَحْزَعُ

وضرار، فأثبت لها الأظفار التي لا يحمل ذلك فيه بدونها، وكما في قول الآخر<sup>(١)</sup>:  
**وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحًا      فَلَيْسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ**  
شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه.  
وكذا قول زهير<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:

**صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ      وَغَرَّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ**

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته، فشبه الصبا بجهة من جهات المسير؛ كالبحر والتجارة، قضى منها الوطر؛ فأهملت آلتها، فأثبت لها الأفراس والرواحل، فالصبا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة؛ ويحتمل أنه أراد بالأفراس والرواحل: دواعي النفوس، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو الأسباب التي قلما تتأخذ<sup>(٣)</sup> في اتباع الغي، إلا أوان الصبا؛ فتكون الاستعارة تحقيقاً.

## فصل

(٢٩٧/٢) عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له، من غير تأويل في الوضع؛ واحترز بالقيّد الأخير عن الاستعارة، على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل.

(٢٩٨/٢) وعرّف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، وأتى بقيّد "التحقيق"؛ لتدخل الاستعارة؛ على ما مرّ.

ورّد: بأن الوضع إذا أُطلق لا يتناول الوضع بتأويل، وبأن التقيد باصطلاح التخاطب لأبد منه في تعريف الحقيقة.

(٣٠٠/٢) وقسم المجاز اللغوي إلى الاستعارة وغيرها. وعرّف الاستعارة بأن تذكر أحد

(١) البيت لمحمد بن عبدالله العتبي، وقيل: لأبي النضر بن عبد الجبار، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٢٨.

(٢) لزهير في ديوانه ص ١٢٤، والطراز ٢٣٣/١، والمصباح ١٣٢.

(٣) في (متن التلخيص) و(ط) (الحلي): (تأخذ).



طرفي التشبيه، وتريد به الآخر، مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به. وقسمها إلى المصرح بها، والمكنى عنها.

وعنى بالمصرح بها: أن يكون المذكور هو المشبه به، وجعل منها تحقيقيةً، وتخيليةً: وفسر التحقيقية بما مرَّ، وعدَّ التمثيل منها: ورُدَّ: بأنه <sup>(١)</sup> مستلزم للتركيب المنافي للإفراد.

(٣٠٢/٢) وفسر التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسًّا ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة؛ كلفظ "الأظفار" في قول الهذلي <sup>(٢)</sup>؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الإغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها، فاخترع لها صورةً مثل الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار: وفيه تعسف، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء، ويقتضى أن يكون الترشيح تخيليةً؛ للزوم مثل ما ذكره فيه.

(٣٠٥/٢) وعنى بالمكنى عنها: أن يكون المذكور هو المشبه، على أن المراد "لمنية" السبع؛ بادعاء السبعية لها؛ بقرينة إضافة الأظفار إليها. ورُدَّ: بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقاً، والاستعارة ليست كذلك، وإضافة نحو (الأظفار) قرينة التشبيه.

(٣٠٦/٢) واختار ردَّ التبعية إلى المكنى عنها، بجعل قرينتها مكنياً عنها، والتبعية قرينتها، على نحو قوله في المنية وأظفارها.

ورُدَّ: بأنه إن قدر التبعية حقيقةً، لم تكن تخيليةً؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنى عنها مستلزمةً للتخيلية؛ وذلك باطل بالاتفاق؛ وإلا فتكون استعارةً، فلم يكن ما ذهب إليه مُغنياً عما ذكره غيره.

(١) أى التمثيل.

(٢) يشير إلى قول أبي ذؤيب الهذلي في عَيْنَيْهِ المشهورة:  
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا \* أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

## فصل

(٣٠٧/٢) حسن كل من التحقيقية والتمثيل: برعاية جهات حسن التشبيه، وألا يُشَمَّ رائحته لفظاً؛ ولذلك يوصى أن يكون الشبه بين الطرفين جلياً؛ لئلا يصير الغازاً؛ كما لو قيل: "رأيت أسداً" وأريد إنساناً أبخر، و"رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة"<sup>(١)</sup>، وأريد الناس.  
(٣٠٩/٢) وبهذا ظهر: أن التشبيه أعمّ محلاً، ويتصل به أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا - كالعلم والنور، والشبهة والظلمة - لم يحسن التشبيه، وتعين الاستعارة. والمكنى عنها - كالحقيقية، والتخييلية - حسنها بحسب حُسْن المكنى عنها.

## فصل

(٣٠٩/٢) وقد يطلق المجاز على كلمة تغيّر حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٤)</sup> أى: أمرُ ربك، وأهل القرية، وليس مثله شيء.

## (الكناية)

(٣١٣/٢) الكناية: لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه؛ فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمه. وفرق: بأن الانتقال فيها من اللازم، وفيه من الملزوم: وردّ: بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم يُتَقَلَّ منه؛ وحيث: يكون الانتقال من الملزوم [إلى اللازم]<sup>(٥)</sup>.

(٣١٦/٢) وهى ثلاثة أقسام:

الأولى: المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نسبة:

(١) قال ﷺ "إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة" أخرجه البخارى عن ابن عمر، كتاب الرقاق باب رفع الأمانة، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) من شروح التلخيص.

فمنها: ما هي معنى واحد؛ كقوله [من الكامل]:

### وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ<sup>(١)</sup>

ومنها: ما هو مجموع معانٍ؛ كقولنا - كناية عن الإنسان -: "حَيَّ مَسْتَوَى الْقَامَةِ، عَرِيضُ الْأُظْفَارِ".

وشرطهما الاختصاصُ بالمكنى عنه.

(٣١٨/٢) والثانية: المطلوبُ بها صفةٌ:

فإن لم يكن الانتقالُ بواسطة:

فقريئة واضحة؛ كقولهم - كناية عن طول القامة: "طَوِيلٌ نَجَادُهُ، وَ"طَوِيلُ النَجَادِ"، والأولى ساذجة، وفي الثانية تصريحٌ مَّا، لتضمَّن الصفة الضمير، أو خفية؛ كقولهم - كناية عن الأبله -: "عَرِيضُ الْقَفَا".

وإن كان بواسطة: فبعيدة؛ كقولهم: "كثير الرماد" كناية عن المضيف؛ فإنه يُتَقَلُّ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القلور، ومنها إلى كثرة الطبايح، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.

(٣٢٠/٢) الثالثة: المطلوبُ بها نسبة؛ كقولهم [من الكامل]:

### إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ<sup>(٢)</sup>

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات؛ فترك التصريح بأن يقول: "إنه مختصُّ بها، أو نحوه"، إلى الكناية، بأن جعلها في قبة مضروبة عليه، ونحو قولهم: "المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه".

(٣٢١/٢) والموصوفُ في هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ قد يكونُ غير مذكور؛ كما يقال في عَرَضِ

من يؤذى المسلمين: "الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"<sup>(٣)</sup>.

أما القسم الأول - وهو ما يكون المطلوبُ بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة مصرحا

(١) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٤٠، وصدره: الضاريين بكل أبيض مخذم.

(٢) البيت لزياد الأعجم. المصباح ص ١٥٢، والطراز ص ١٧٨، والإيضاح ص ٤٦٢.

(٣) حديث صحيح أخرجه الشيخان في الإيمان وغيرهما.

بها-: فلا يخفى أن الموصوفَ بها<sup>(١)</sup> يكونُ مذكورًا لا محالةً، لفظًا أو تقديرًا.

(٣٢٢/٢) قال<sup>(٢)</sup> السكاكي: "الكنايةُ تنفاوتُ إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء وإشارة، والمناسبُ للعرضية: التعريضُ، ولغيرها -إن كثرتِ الوسائطُ-: التلويحُ، وإن قلَّتْ- مع خفاء-: الرمزُ، وبلا خفاء: الإيماءُ والإشارة".

ثم قال: "والتعريضُ قد يكونُ مجازًا؛ كقولك: "أَذَيْتَنِي فَسْتَعْرِفْ" وأنتَ تريدُ إنسانًا مع المخاطبِ دونه، وإن أردتهما جميعًا كان كنايةً، ولا بدَّ فيهما من قرينة".

## فصل

(٣٢٤/٢) أطبقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغُ من الحقيقةِ والتصريح؛ لأنَّ الانتقالَ فيهما من الملزومِ إلى اللازم، فهو كدعوى الشيءِ بيَّنةً، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ من التشبيه؛ لأنها نوعٌ من المجاز.

---

(١) من (شروح التلخيص) وفي (مته): (فيها).

(٢) من شروح التلخيص.

## الفن الثالث: عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٣٢٨/٢) وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة:

(٣٢٩/٢) وهي <sup>(١)</sup> ضربان: معنوي، ولفظي:

### المحسنات المعنوية

أما المعنوي: فمنه:

المطابقة: وتسمى الطباق، والتضاد أيضاً، وهي الجمع بين متضادين، أى: معنيين متقابلين

في الجملة، ويكون بلفظين:

من نوع: اسمين؛ نحو: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَّاقًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، أو فعلين؛ نحو: ﴿يَخِيى

وَيُمِيتُ﴾ <sup>(٣)</sup>، أو حرفين؛ نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ <sup>(٤)</sup>

أو من نوعين؛ نحو: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ <sup>(٥)</sup>.

(٣٣١/٢) وهو ضربان: طباق الإيجاب؛ كما مر.

وطباق السلب: نحو: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ \* يَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٦)</sup>، ونحو: ﴿فَلَا

تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُونَ﴾ <sup>(٧)</sup>.

(٣٣٢/٢) ومن الطباق نحو قوله [من الطويل]:

تَرْدَى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهَى مِنْ سُنْدُسٍ خَضِرٍ <sup>(٨)</sup>

(١) من (شروح التلخيص) وفي المتن (هو).

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) آل عمران: ١٥٦.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) الأنعام: ١٢٢.

(٦) الروم: ٦-٧، وتام الآية السابعة ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ

غَافِلُونَ﴾ وبين "لا يعلمون" و"يعلمون" طباق سلب بالنفي وعدمه.

(٧) المائدة: ٤٤.

(٨) البيت لأبي تمام.

(٣٣٣/٢) ويلحق به نحو: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإن الرحمة مسببة عن اللين، ونحو قوله [من الكامل]:

لَا تَعْجِبِي يَا سَلَمٌ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى<sup>(٢)</sup>  
ويسمى الثاني إيهام التضاد.

## المقابلة

(٣٣٥/٢) ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة؛ وهى أن يوتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، بما يُقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل؛ نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو قوله<sup>(٤)</sup> [من البسيط]:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَفْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ  
ونحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾<sup>(٥)</sup>، المراد باستغنى: أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه؛ فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يتق.  
(٣٣٦/٢) وزاد السكاكى: وإذا شرط هنا أمر، شرط ثمة ضده؛ كهاتين الآيتين؛ فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والإتقاء والتصديق، جعل ضده مشتركاً بين أضدادها.

## مراعاة النظير

(٣٣٧/٢) ومنه: مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد؛ نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله [من الحفيف]:

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) البيت لدعبل.

(٣) التوبة: ٨٢.

(٤) البيت لأبى دلامة، وقيل لأبولأمة، فى المصباح ص ١٩٣، الإيضاح ص ٤٨٦، والإشارات ص ٦٣.

(٥) الليل: ١٠-٥.

(٦) الرحمن: ٥.

كَالْفَيْسَى الْمُعْطَفَاتِ بَلِ الْأَسَدِ هُم مَبْرِيَّةٌ بَلِ الْأَوْتَارِ<sup>(١)</sup>

(٣٣٧/٢) ومنها<sup>(٢)</sup>: ما يسميه بعضهم: تشابه الأطراف؛ وهو أن يَخْتِمَ الكلامَ بما يناسب ابتداءه في المعنى؛ نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويُلْحَقُ بها نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾<sup>(٤)</sup>، ويسمى إيهام التناسب.

## الإرصاد

(٣٣٨/٢) ومنه: الإرصاد، ويسميه بعضهم: التَّسْهِيمَ؛ وهو أن يُجْعَلَ قبل العَجْز من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه إذا عُرِفَ الروي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله [الوافر]:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ<sup>(٦)</sup>  
المشاكلة

(٣٣٩/٢) ومنه: المشاكلة؛ وهي ذكر الشيء بلفظٍ غيره؛ لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا: فالأول: نحو قوله<sup>(٧)</sup> [من الكامل]:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نَجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جَبَّةً وَقَمِيصًا  
ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(٣٤١/٢) والثاني: نحو: ﴿صِغَةَ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup>، وهو مصدرٌ مؤكّد لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أى:

(١) البيت للبحرئ.

(٢) أى من مراعاة النظر.

(٣) الأنعام: ١٠٣.

(٤) الرحمن: ٥-٦.

(٥) العنكبوت: ٤٠.

(٦) البيت لعمر بن معد يكرب.

(٧) البيت لأبي الرقعق الأنطاكي، المصباح ص ١٩٦، والإيضاح ص ٤٩٤.

(٨) المائدة: ١١٦.

(٩) البقرة: ١٣٨.

تطهير الله؛ لأنَّ الإيمانَ يطهِّرُ النفوسَ، والأصلُ فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه: (المعمودية)، ويقولون: إنَّه تطهيرٌ لهم؛ فعبرَ عن الإيمان بالله بـ "صبغة الله" للمشكلة بهذه القرينة.

## المزاوجة

(٣٤٢/٢) ومنه: المزاوجة؛ وهى أن يُزَاجَ بين معنيين فى الشرط والجزاء؛ كقوله<sup>(١)</sup>  
[من الطويل]:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهَى فَلَجَّ بِى الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَأَشَى فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ  
العكس

(٣٤٣/٢) ومنه: العكس؛ وهو أن يقدِّم جزءً فى الكلام على جزء، ثم يؤخِّر، ويقعُ على وجهه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جُمْلَةٍ وما أضيف إليه؛ نحو: عاداتُ السادات ساداتُ العادات.  
ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين فى جملتين؛ نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أن يقع بين لفظين فى طرفي جملةٍ نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

## الرجوع

(٣٤٤/٢) ومنه: الرجوع؛ وهو العودُ إلى الكلام السابق بالنقض لنكته؛ كقوله [من البسيط]:

قَفَّ بِالْدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يُعْفِهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ<sup>(٤)</sup>

(١) البيت للبحترى، ديوانه ص ٨٤٤، التبيان للطيبى ٤٠٠/٢ ويروى (أصاخ) بدل (أصااخت).

(٢) يونس: ٣١.

(٣) الممتحنة: ١٠.

(٤) البيت لزهير ديوانه ص ١٤٥، الجرجاني فى الإشارات ص ٢٧١.



## التورية

(٣٤٤/٢) ومنه: التورية، وتسمى الإيهام أيضًا؛ وهى أن يطلق لفظ له معنيان، قريبٌ

وبعيدٌ، ويرادُّ البعيد؛ وهى ضربان:

مجردة: وهى التى لا تُجامعُ شيئاً مما يلائم القريب؛ نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(١)</sup>.  
ومرشحة؛ نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

## الاستخدام

(٣٤٦/٢) ومنه: الاستخدام؛ وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم بالآخر الآخر، أو

يرادُّ بأحدٍ ضميرين أحدهما، ثم بالآخر الآخر:

فالأول: كقوله<sup>(٣)</sup> [من الوافر]:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

والثانى: كقوله<sup>(٤)</sup> [من الكامل]:

فَسَقَى الْغَضَى وَالسَّكِينِيهِ وَإِنْ هُمْ شُبُهَةٌ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

## الف والنشر

(٣٤٧/٢) ومنه: الف والنشر؛ وهو ذكر متعدّدٍ على التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكلِّ

واحد من غير تعيين؛ ثقةً بأن السامع يردّه إليه.

(٣٤٨/٢) فالأول: ضربان؛ لأن النشر إمّا على ترتيب الف؛ نحو: ﴿وَمِنْ

رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup>. وإما على غير

ترتيبه؛ كقوله<sup>(٦)</sup> [من الخفيف]:

(١) طه: ٥.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) البيت لحرير أو لمعاوية بن مالك.

(٤) البيت للبحترى.

(٥) القصص: ٧٣.

(٦) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢، والإيضاح ص ٥٠٤، والمصباح ص ٢٤٧. والحقف:

الحملة من الرمل.

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدْأَ وَرَدَفَا  
(٣٤٨/٢) والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ  
نَصَارَى﴾<sup>(١)</sup> أى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى: لن يدخل  
الجنة إلا من كان نصارى؛ فَلَفَّ لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبه.

## الجمع

(٣٥٢/٢) ومنه: الجمع؛ وهو أن يُجْمَعَ بين متعدّدٍ فى حكم واحد<sup>(٢)</sup>؛ كقوله تعالى:  
﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو<sup>(٤)</sup> [من الرجز]:  
إِنَّ الشَّبَابَ<sup>(٥)</sup> وَالْفِرَاقَ وَالْجَدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَى مَفْسَدَةٌ

## التفريق

(٣٥٢/٢) ومنه: التفريق؛ وهو إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ، فى المدح أو غيره،  
كقوله<sup>(٦)</sup> [من الخفيف]:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَيْعٍ      كَنَوَالِ الْأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ  
فَنَوَالُ الْأَمِيرِ بَذْرَةٌ عَيْنٍ      وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةٌ مَاءِ

## التقسيم

(٣٥٣/٢) ومنه: التقسيم؛ وهو ذِكْرُ متعدّدٍ، ثم إضافة ما لكلٍّ إليه على التّعيين؛ كقوله<sup>(٧)</sup>  
[من البسيط]:

- 
- (١) البقرة: ١١١.
  - (٢) من (شرح التلخيص).
  - (٣) الكهف: ٤٦.
  - (٤) البيت لأبى العتاهية، ديوانه ص ٤٤٨ من أرجوزته ذات الأمثال، والطرارز ١٤٢/٣، والمصباح ٢٤٧.
  - (٥) تصحفت فى (ط) إلى (الشاب).
  - (٦) البيتان للوطواط، الإشارات ص ٢٧٤، والطرارز ١٤١/٣، المصباح ٢٤٧ بلا عزو.
  - (٧) للمتلمس. غير: حمار.

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ      إِلَّا الْأَذْلَانِ غَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ  
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ      وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْتَى لَهُ أَحَدٌ

### الجمع مع التفريق

(٣٥٤/٢) ومنه: الجمع مع التفريق؛ وهو أن يدخل شيئان في معنى، ويُفَرَّقَ بين جهتي الإدخال؛ كقوله <sup>(١)</sup> [من المتقارب]:

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا      وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

### الجمع مع التقسيم

(٣٥٤/٢) ومنه: الجمع مع التقسيم؛ وهو جمع بين متعدّدٍ تحت حكمٍ، ثم تقسيمه، أو العكس:

فالأول: كقوله <sup>(٢)</sup> [من البسيط]:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشْنَةٍ      تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ  
لِلسَّبِي مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلُ مَا وَلَدُوا      وَالنَّهْبُ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارُ مَا زَرَعُوا

والثاني: كقوله <sup>(٣)</sup> [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ      أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا  
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ      إِنَّ الْخَلَائِقَ - فَاغْلَمْ - شَرُّهَا الْبَدْعُ

### الجمع مع التفريق والتقسيم

(٣٥٥/٢) ومنه: الجمع مع التفريق والتقسيم؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي

(١) البيت لرشيد الدين الطواط، أورده الحرجاني في الإشارات ص ٣٧٤.

(٢) البيتان للمتنبي، ديوانه ٢/٢٢٤، والإيضاح ص ٥٠٥، والمصباح ٢٤٨، خرشنة: اسم بلد.

(٣) البيتان لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٣٨، والطراز ٣/١٤٤، والمصباح ص ٢٤٩.

الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ<sup>(١)</sup>،  
(٣٥٥/٢) وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل ما يليق به؛ كقوله<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:  
سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَّا وَمَشَايِخِ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّشَمَّوْا مُرْدُ  
ثِقَالٍ إِذَا لَاقَوْا خِفَافٍ إِذَا دُعُوا كَثِيرٍ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٍ إِذَا عُذُّوا  
والثاني: استيفاء أقسام الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَآثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ  
الذَّكَورَ أَوْ يَزْوَجَهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَآثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>.

### التجريد

(٣٥٦/٢) ومنه: التجريد؛ وهو أن يُتَرَكَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا؛ مِبَالِغَةً لِكَمَالِهَا  
فيه، وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: لى من فلانٍ صديقٌ حميم، أى: بَلَغَ فَلَانٌ مِنَ الصَّدَاقَةِ حَدًّا صَحَّ مَعَهُ أَنْ  
يُسْتَخْلَصَ مِنْهُ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا.

ومنها: نحو قولهم: لَيْنٌ سَأَلْتَ فَلَانًا، لَتَسَآلَنَّ بِهِ الْبَحْرَ.

ومنها: نحو قوله [من الطويل]:

وَشَوْهَاءٌ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى مُسْتَلْتِمٌ مِثْلُ الْفَنِيقِ الْمُرْحَلِ<sup>(٤)</sup>

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾<sup>(٥)</sup> أى: فى جهنم، وهى دار الخلد.

ومنها: نحو قوله [من الكامل]:

(١) هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) البيتان للمتنبى.

(٣) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٤) البيت لأبى لأمة، الإيضاح ص ٥/٢، والمصباح ص ٢٣٧. الشوهاء: الفرس القبيح المنظر.

تعدو: تسرع. صارخ: مستغيث. مستلتم: لابس لأمة؛ وهى الدرع. الفنيق: الفحل المكرم.

المرحل: من: رحل البعير: أشخصه عن مكانه وأرسله.

(٥) فصلت: ٢١.

وَلَيْنَ بَقِيَتْ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ تَخْوِي الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ<sup>(١)</sup>  
 وقيل: تقديره: أو يموت منى كريم. وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله [من المنسرح]:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِيَّ وَلَا يَشْرَبُ كَأَسَا بِكَفٍّ مَنْ بَخِلَا<sup>(٢)</sup>  
 ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه؛ كقوله [من البسيط]:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ<sup>(٣)</sup>

### المبالغة

(٣٥٩/٢) ومنه: المبالغة المقبولة، والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يُظنَّ أنه غير متناه فيه<sup>(٤)</sup>.

(٣٦٠/٢) وتنحصر في: التبليغ، والإغراق، والغلو؛ لأن المدعى: إن كان ممكناً عقلاً وعادة؛ فتبليغ؛ كقوله<sup>(٥)</sup> [من الطويل]:

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلَ  
 وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة؛ فإغراق؛ كقوله<sup>(٦)</sup> [من الوافر]:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَتُتْبَعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَالَا  
 وهما مقبولان؛ وإلا<sup>(٧)</sup> فغلو؛ كقوله<sup>(٨)</sup> [من الكامل]:

وَأَخَفْتُ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافَكَ النُّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

(١) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٨ وعزاه للحماسي.

(٢) البيت للأعشى.

(٣) البيت للمتنبى.

(٤) أى في الشدة أو الضعف.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه (١) ص ١٥٦، (ب) ص ٨٨، والإشارات ص ٢٧٨، والمصباح ص ٢٢٤.

(٦) البيت لعمر بن الأيهم التغلبي، الإشارات ص ٢٧٩، والمصباح ص ٢٢٤.

(٧) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة.

(٨) البيت لأبي نواس ديوانه ص ٤٥٢، والطراز ٣١٤/٢، والمصباح ص ٢٢٩.

والمقبول منه أصناف؛ منها: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة؛ نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما تضمن نوعاً حسناً من التخيل؛ كقوله<sup>(٢)</sup> [من الكامل]:  
عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَشِيرًا      لَوْ تَبَغَى عَنْقًا عَلَيْهِ لَأَمْكَا  
(٣٦١/٢) وقد اجتمعا في قوله<sup>(٣)</sup> [من الطويل]:

يُخِيلُ لِي أَنَّ سُمْرَ الشَّهْبِ فِي الدَّجَى      وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي  
ومنها: ما خرجَ مخرجَ الهزل والخلاعة؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من المنسرح]:  
أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّ      رَبِّ غَدًا إِنْ ذَا مِنْ الْعَجَبِ  
المذهب الكلامي

(٣٦٣/٢) ومنه: المذهب الكلامي؛ وهو إيرادُ حجةٍ للمطلوب على طريق أهل الكلام؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup> [من الطويل]:  
حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيَّةً      وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ  
لَئِنْ كُنْتُ قَدْ بُلِغْتَ عَنِّي جِنَايَةً      لَمُبْلَغِكَ الْوَأَشَى أَغْشُ وَأَكْذِبُ  
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرَاءَ لِي جَانِبُ      مَنْ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ  
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتَهُمْ      أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ  
كَفَعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ      فَلَمْ تَرْهَمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنُبُوا

(١) النور: ٣٥.

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه، الإشارات ص ٢٧٩ السنايك: حوافر الخيل. العثير: الغبار. العنق: نوع من السير.

(٣) وهو للفاضل الأرجاني، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٨٠.

(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٩ بلا عزو.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) الأبيات للناطقة يعتذر إلى النعمان. ديوانه ص ٧٢، والمصباح ص ٢٠٧، والإيضاح ص ٥١٧.

## حسن التعليل

(٣٦٤/٢) ومنه: حسن التعليل؛ وهو أن يُدعى لوصفٍ علةً مناسبةً له باعتبار لطيفٍ غير حقيقيٍّ، وهو أربعة أضرب؛ لأنَّ الصفة إما ثابتةٌ قصيدً بيانً علتها، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتها:

(٣٦٥/٢) والأولى: إما ألاَّ يَظْهَرَ لها في العادة علةٌ؛ كقوله <sup>(١)</sup> [من الكامل]:

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَيَّبَهَا الرُّحْضَاءُ  
أَوْ يَظْهَرُ لها علةٌ غيرُ المذكورة؛ كقوله <sup>(٢)</sup> [من الرمل]:

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذُّنَابُ  
فَإِنَّ قَتْلَ الْأَعْدَاءِ فِي الْعَادَةِ لِدْفَعِ مَضَرَّتِهِمْ، لا لما ذكره.

(٣٦٥/٢) والثانية: إما ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

يَا وَاشِيًا حَسَنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ <sup>(٣)</sup>

فإنَّ استحسانَ إِسَاءَةِ الْوَاشِيِ ممكنٌ؛ لكنَّ لَمَّا خَالَفَ النَّاسَ فِيهِ، عَقَّبَهُ بِأَنَّ حِذَارَهُ مِنْهُ نَجَّى  
إِنْسَانَهُ مِنَ الْغَرَقِ فِي الدَّمُوعِ.

(٣٦٥/٢) أو غيرُ ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوَزَاءِ خِدْمَتُهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقٍ  
وَالْحَقُّ بِهِ مَا يُنْنَى عَلَى الشُّكِّ؛ كقوله <sup>(٤)</sup> [من الطويل]:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبَ تَحْتَهَا حَبِيْبًا فَمَا تَرَقَّأُ لَهُنَّ مَدَامِغُ

## التفريع

(٣٦٦/٢) ومنه: التفريع؛ وهو أن يُثبِتَ لمتعلِّقٍ أمرٌ حُكْمٌ بعدَ إثباتِهِ لمتعلِّقٍ له آخر؛

(١) البيت للمتنى. الرحضاء: عرق الحمى.

(٢) البيت للمتنى، شرح ديوانه ١/١٤٤، والأسرار ص ٣٣٧، والإشارات ص ٢٨١.

(٣) البيت لمسلم بن الوليد، ديوانه ص ٣٢٨، الطراز ٣/١٤٠، والمصباح ص ٢٤١.

(٤) لأبي تمام. ديوانه ص ٤٢٥، والإيضاح ص ٥٢٣، والمصباح ص ٢٤٢.

كقوله<sup>(١)</sup> [من البسيط]:

أَخْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ      كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ  
تأكيد المدح بما يشبه الدم

(٣٦٧/٢) ومنه: تأكيد المدح بما يُشبهه الذم، وهو ضربان:

أفضلهما: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها؛ كقوله

[من الطويل]:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ      بِهِنْ فُلُوكُمْ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ<sup>(٢)</sup>

أى: إن كان فلوك السيف عيباً، فأثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه، وهو محال، فهو فى المعنى تعليق بالمحال، فالتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببيّنة، وأن الأصل فى الاستثناء هو الاتصال؛ فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يؤهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح، جاء التأكيد.

(٣٦٨/٢) والثانى: أن يُثبت لشيء صفة مدح، ويُعقب بأداة استثناء تليها صفة

مدح أخرى له؛ نحو: «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيِّدَ أَنَّى مِنْ قُرَيْشٍ»<sup>(٣)</sup> وأصل الاستثناء فيه - أيضاً - أن يكون متصلاً كالضرب الأول؛ لكنه لم يقدر متصلاً؛ فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثانى؛ ولهذا كان الأول أفضل.

(٣٦٨/٢) ومنه ضرب آخر؛ وهو نحو: ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا

جَاءَنَا﴾<sup>(٤)</sup> والاستدراك فى هذا الباب كالاستثناء؛ كما فى قوله<sup>(٥)</sup> [من الطويل]:

(١) البيت للكميت، الإيضاح ص ٥٢٣، و الطراز ١٣٥/٣، والمصباح ٢٣٨.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ص ٤٤، والإشارات ص ١١١، والتبيان للطيبى، والمصباح ص ٢٣٩.

(٣) أورده العجلونى بنحوه فى كشف الخفاء وقال: قال فى اللآلى: معناه صحيح، وانظر كشف الخفاء للعجلونى (١/٢٠٠، ٢٠١).

(٤) الأعراف: ١٢٦.

(٥) البيت لبديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار، أمير سجستان وكرمان، وأورده الرازى فى نهاية الإيجاز ص ٢٩٣.



## هُوَ الْبَذْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا      سِوَى أَنَّهُ الضَّرْعَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يَشْبَهُ الْمَدْحَ

(٣٦٩/٢) ومنه: تأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يَشْبَهُ الْمَدْحَ، وهو ضربان:  
أحدهما: أَنْ يُسْتَنَى مِنْ صِفَةٍ مَدْحٍ مُنْفِيَةً عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً ذَمًّا لَهُ، بِتَقْدِيرِ دَخُولِهَا فِيهَا؛  
كَقَوْلِكَ: فَلَانٌ لَا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ يَسِيءُ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ.  
وثانيهما: أَنْ يُثْبِتَ لِشَيْءٍ صِفَةً ذَمًّا، وَيُعَقَّبَ بِأَدَاةِ اسْتِنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةً ذَمًّا أُخْرَى لَهُ؛ كَقَوْلِهِ:  
فَلَانٌ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ.  
وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسٍ مَا مَرَّ.

### الاستتباع

(٣٧٠/٢) ومنه: الاستتباع؛ وهو المدحُ بشيءٍ على وجهٍ يَسْتَتِيعُ المدحَ بشيءٍ آخر؛  
كَقَوْلِهِ [مِن الطويل]:

نَهَبْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ      لَهَنْتَ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ<sup>(١)</sup>

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتيع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها، وفيه  
أنه نَهَبَ الْأَعْمَارَ دُونَ الْأَمْوَالِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِي قَتْلِهِمْ.

### الإدماج

(٣٧٠/٢) ومنه: الإدماج؛ وهو أَنْ يُضَمَّنَ كَلَامٌ سِيقَ لِمَعْنَى مَعْنَى آخَرَ؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ  
الاستتباع؛ كَقَوْلِهِ [مِن الوافر]:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي      أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الدُّنُوبَا<sup>(٢)</sup>

فإنه ضَمَّنَ وَصْفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشَّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ.

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ديوانه ٢٧٧/١، والإشارات ص ٢٨٤.

(٢) البيت للمتنبي، ديوانه ١٤٠/١، والإشارات ص ٢٨٥.

## التوجيه

(٣٧١/٢) ومنه: التوجيه؛ وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين؛ كقول من قال لأعور [من محزوء الرمل]:

لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>

السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

## الهزل يراد به الجد

(٣٧١/٢) ومنه: الهزل الذى يراد به الجد؛ كقوله<sup>(٢)</sup> [من الطويل]:  
إِذَا مَا تَمِيمِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكَلْتُكَ لِلضَّبِّ؟

## تجاهل العارف

(٣٧١/٢) ومنه: تجاهل العارف؛ وهو - كما سماه السكاكي -: سَوْقُ المعلوم مَسَاقَ

غيره لنكتة:

كالتوبيخ فى قول الخارجية [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ<sup>(٣)</sup>

(٣٧٢/٢) والمبالغة فى المدح؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من البسيط]:

أَلْمَعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي  
أَوْ فِى الذَّمِّ؛ كقوله<sup>(٥)</sup> [من الوافر]:

---

(١) هو لبشار. وصدرة:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ

(٢) البيت لأبى نواس.

(٣) البيت لليلى بنت طريف ترثى أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية، الإشارات ص ٢٨٦، والمصباح ص ٢٥.

(٤) البيت للبحتري، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان، ديوانه ٤٤٢/١.

(٥) البيت لزهير، ديوانه ص ٧٣.

وَمَا أَذْرَى وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرَى      أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟<sup>(١)</sup>  
والتدله في الحب في قوله [من البسيط]:

بِاللَّهِ يَا ظَيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا      لَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ<sup>(٢)</sup>  
القول بالموجب

(٣٧٣/٢) ومنه: القول بالموجب؛ وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته له أو انتفائه عنه؛ نحو: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٣٧٤/٢) والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، مما يحتمله بذكر متعلقه؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من الخفيف]:

قُلْتُ: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَارًا      قَالَ: ثَقُلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

## الاطراد

(٣٧٥/٢) ومنه: الاطراد؛ وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلف؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ غُرُوشُهُمْ      بَعْتِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ  
المحسنات اللفظية

وأما اللفظي:

فمنه:

(٣٧٧/٢) الجناس بين اللفظين، وهو تشابهُهُمَا فِي الْفِظ:

(١) البيت للحسين بن عبدالله أو العرجي الطراز ٨١/٣، والمصباح ص ٨٨.

(٢) المنافقون: ٨.

(٣) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج، وقيل: لمحمد بن إبراهيم الأسدي. أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٨٧.

(٤) البيت لربيعة بن سعد وقيل: لداود بن ربيعة الأسدي، الإشارات ص ٢٨٨.

(٣٧٨/٢) والتأم منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وفي أعدادها، وفي هيئاتها، وفي ترتيبها:  
فإن كانا من نوع؛ كاسمين، سمى مُمَانِلًا؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ  
مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وإن كانا من نوعين، سمى مستوفى؛ كقوله [من الكامل]:  
مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>  
(٣٧٩/٢) وأيضًا: إن كان أحد لفظيه مركبًا، سمى جناس التركيب، فإن اتفقا في الخط،  
خصَّ باسم المتقارب؛ كقوله [من المتقارب]:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هَبَةٍ فَدَعَاهُ فَدَوَّلَتْهُ ذَاهِبَةً<sup>(٣)</sup>  
وإلا خصَّ باسم المفروق؛ كقوله<sup>(٤)</sup> [من المديد]:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا  
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْ جَامِ لَوْ جَامَلْنَا

(٣٨١/٢) وإن اختلفا في هيئات<sup>(٥)</sup> الحروف فقط، يسمّى محرفًا، كقولهم: (جَبَّةُ الْبُرْدِ  
جَنَّةُ الْبُرْدِ)، ونحوه: (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ)، والحرف المشدّد في حكم المخفّف؛  
كقولهم: (البِدْعَةُ شَرَكُ الشَّرِكِ).

(٣٨٢/٢) وإن اختلفا في أعدادها، يسمّى ناقصًا؛ وذلك إمَّا بحرف في الأول؛ مثل:  
﴿وَأَلْقَيْتِ السَّاقَ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾<sup>(٦)</sup>، أو في الوَسَط؛ نحو: "جَدَّى  
جَهْدِي"، أو في الآخر؛ كقوله [من الطويل]:

(١) الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبي تمام، من قصيدة يمدح فيها يحيى بن عبد الله، ديوانه ٣/٣٤٧، التبيان ص ١٦٦،  
والإشارات ص ٢٩٠.

(٣) البيت لأبي الفتح البستي على بن محمد، الطراز ٢/٣٦٠، والإشارات ص ٢٩٠.

(٤) البيتان لأبي الفتح البستي، أوردهما محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩١.  
والجام: الكأس، ومدير الجام: الساقى.

(٥) من (شروح التلخيص) وفي المتن (هيئة).

(٦) القيامة: ٢٩-٣٠.

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ<sup>(١)</sup>

وربما سُمِّيَ هذا مطرًا.

وإمّا بأكثر؛ كقولها [من الكامل]:

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشُّفَا ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ<sup>(٢)</sup>

وربما سُمِّيَ هذا مذيلاً.

(٣٨٣/٢) وإن اختلفا في أنواعها، فيشترط ألا يقع بأكثر من حرف:

ثم الحرفان: إن كانا متقاربين سُمِّيَ مضارعاً، وهو إمّا في الأول؛ نحو: "بَيْنَ وَيِّنَ كَيْي<sup>(٣)</sup>

لَيْلٍ دَامِسٍ وَطَرِيقِ طَامِسٍ"، أو في الوسط؛ نحو: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾<sup>(٤)</sup>، أو في

الآخر؛ نحو: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ"<sup>(٥)</sup>.

وإلا سُمِّيَ لاحقاً، وهو -أيضاً- إمّا في الأول؛ نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>، أو في

الوسط؛ نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أو

في الآخر؛ نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾<sup>(٨)</sup>.

(٣٨٣/٢) وإن اختلفا في ترتيبها، سُمِّيَ تجنيس القلب؛ نحو: "حَسَامُهُ فَتَحَ لِأُولِيائِهِ

حَتَفَ لِأَعْدَائِهِ"، ويسمَّى قلب كلٍّ، ونحو: "اللَّهُمَّ اسْتَرْ عَوْرَاتِنَا، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا"<sup>(٩)</sup>، ويسمَّى

قلب بعض.

(١) لأبي تمام، ديوانه ٢٠٦/١، والطراز ٣٦٢/٢ وعجزه: تصول بأسياف قواض قواضب.

(٢) للخنساء، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٢.

(٣) الكن: المنزل. وهذا من كلام الحريري، والدامس: الشديد الظلمة.

(٤) الأنعام: ٢٦.

(٥) الحديث متفق عليه رواه البخاري في "الجهاد"، ومسلم في "الإمارة".

(٦) الهمزة: ١.

(٧) غافر: ٧٥.

(٨) النساء: ٨٣.

(٩) صحيح، أخرجه أحمد في "المسند"، وأورده الشيخ الألباني في صحيح أبي داود، وصحيح ابن ماجة.

(٣٨٤/٢) وإذا وقع أحدهما<sup>(١)</sup> في أوّل البيت، والآخر في آخره، سُمّي مقلوباً مجنّحاً. وإذا ولى أحد المتجانسين<sup>(٢)</sup> الآخر، سُمّي مزدوجاً ومكرراً ومردّداً؛ نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنِيًّا يَقِينٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٣٨٥/٢) ويُلقَقُ بالجناس شيان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق؛ نحو: ﴿فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقِيمِ﴾<sup>(٤)</sup>.  
والثاني: أن يجمعهما المشابهة؛ وهي ما يشبه الإشتقاق؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

## رد العجز على الصدر

(٣٨٧/٢) ومنه: رَدُّ الْعِجْزِ عَلَى الصَّدْرِ:

وهو في النثر: أن يُجعلَ أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو المُلَحَقَيْنِ بهما في أوّل الفقرة، والآخر في آخرها؛ نحو: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو: (سائلُ اللّيم يرجعُ ودُمعهُ سائلٌ)، ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾<sup>(٧)</sup>. ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾.

(٣٨٧/٢) وفي النظم: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني؛ كقوله [من الطويل]:  
سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ      وَلَيْسَ إِلَى ذَا عِي النَّدَى بِسَرِيعٍ<sup>(٨)</sup>  
وقوله [من الوافر]:

(١) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب.

(٢) أى تجانس كان.

(٣) النمل: ٢٢.

(٤) الروم: ٣٠.

(٥) الشعراء: ١٦٨.

(٦) الأحزاب: ٢٧.

(٧) نوح: ١٠.

(٨) البيت للأقيشر، الإشارات ص ٢٣٤، والمصباح ص ١٦٥.

تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ	فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ <sup>(١)</sup>
وقوله [من الطويل]:	
مَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكُوعِ ابٍ مُغْرَمًا	فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا <sup>(٢)</sup>
وقوله [من الطويل]:	
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعَرَّجَ سَاعَةٍ	قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلَهَا <sup>(٣)</sup>
وقوله [من الوافر]:	
دَعَانِي مِنْ مَلَأَمِكُمَا سِفَاهَا	فَدَاعَى الشَّوْقِ قَبْلَكُمَْا دَعَانِي <sup>(٤)</sup>
وقوله [من الكامل]:	
وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا	فَأَنْفَ الْبَلَابِلِ بِاخْتِسَاءِ بَلَابِلِ <sup>(٥)</sup>
وقوله [من الوافر]:	
فَمَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي	وَمَقْتُونٌ بِرِّنَاتِ الْمَثَانِي <sup>(٦)</sup>
وقوله [من السريع]:	
أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ	فَلَا حَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحٌ <sup>(٧)</sup>

- (١) هو للصمة بن عبدالله القشيري. والعرار: وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، الإشارات ص ٢٩٦.
- (٢) لأبي تمام القواضب: السيوف القاطعة. البيض: السيوف والنساء الجميلات. والبيت من قصيدة يمدح فيها أباسعيد محمد بن يوسف، ديوانه ٣/٣٣٦، والإشارات ص ٢٩٦.
- (٣) هو لذي الرمة غيلان بن عقبة، وفي الديوان "إلا تعلل ساعة" ديوانه ٢/٩١٢ ط دمشق، والإشارات ص ٢٩٦.
- (٤) البيت للقاضي الأرجاني.
- (٥) هو للثعالبي. البلابل الأولى: الطيور المعروفة. والثانية الهموم. والثالثة: أباريق الخمر. أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٦.
- (٦) آيات المثاني: القرآن، ورنات المثاني: المزامير، والبيت للحريري من مقاماته ص ٥٢١، أورده الجرجاني.
- (٧) البيت للأرجاني من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٧.

وقوله [من المتقارب]:

ضَرَائِبٌ أَبَدَتْهَا فِي السَّمَاحِ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيًّا<sup>(١)</sup>

وقوله [من الطويل]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَانٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله [من البسيط]:

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ<sup>(٣)</sup>

وقوله [من الكامل]:

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِئُ أَجْنَحَةَ الذُّبَابِ يَضِيرُ؟<sup>(٤)</sup>

وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ كَانَتْ أَلْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَعَى بَوَاتِرَ فَهِيَ الْآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ<sup>(٥)</sup>

### السجع

(٢/٣٩١) ومنه: السجع؛ قيل: وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرفٍ واحد، وهو معنى قول السكاكي: هو في النثر كالفافية في الشعر.

(٢/٣٩١) وهو ثلاثة أضرب:

مطرّف إن اختلفا في الوزن، نحو: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت للسري الرفاء أخذه من قول البحتری:

بلونا ضرائب من قد نرى \* فما أن رأينا لفتح ضريبًا.

ديوانه ١٥١/١، والتبيان ١٧٩.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ص ٩٠، والإشارات ص ٢٩٧.

(٣) للمعري، سر الفصاحة ص ٢٦٧، والمصباح ص ١١٤.

(٤) هو لابن أبي عيينة، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٩٧.

(٥) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائي، في ديوانه ٨٣/٤، والإشارات ص ٢٩٨،

بواتر: قاطعات. بتر: جمع أتر، إذا لم يبق من بعده من يستعملها استعماله.

(٦) نوح: ١٣، ١٤.



(٣٩١/٢) وإلا، فإن كان ما فى إحدى القريتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن والتقفية: فترصيع؛ نحو: ﴿فَهُوَ يَطْبَعُ الْأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرٍ لَفْظِهِ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرٍ وَعَظِهِ﴾. وإلا فمتواز؛ نحو: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾<sup>(١)</sup>.

(٣٩٢/٢) وقيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائته؛ نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةُ؛ نحو: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، أو الثالثة؛ نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾<sup>(٤)</sup>. ولا يحسن أن يؤتى بقريئة أقصر منها كثيرا.

(٣٩٣/٢) والأسجاعُ مبنية على سكون الأعجاز؛ كقولهم: ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت.

قيل: ولا يقال: فى القرآن أسجاع، بل يقال: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالشر، ومثاله فى النظم قوله [من الطويل]:

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثَرْتُ بِهِ يَدِي      وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَىٰ بِهِ زُنْدِي<sup>(٥)</sup>

(٣٩٤/٢) ومن السجع على هذا القول ما يسمّى التشطير؛ وهو جعل كل من شطري

البيت سجعة مخالفة لأختها؛ كقوله [من البسيط]:

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللَّهِ مُتَّقِمٍ      لِلَّهِ مُرْتَغِبٍ فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٍ

## الموازنة

(٣٩٤/٢) ومنه: الموازنة؛ وهى تساوى الفاصلتين فى الوزن دون التقفية؛ نحو:

﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَائِي مَبْثُوثَةٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

(٣٩٤/٢) وإذا تساوى الفاصلتان: فإن كان ما فى إحدى القريتين أو أكثره مثل ما يقابله

(١) الغاشية: ١٣-١٦.

(٢) الواقعة: ٢٨-٣٠.

(٣) النجم: ١-٢.

(٤) الحاقة: ٣٠-٣١.

(٥) هو لأبى تمام، ديوانه ص ١٠٣، الإشارات ص ٣٠١، والمصباح ١٦٩.

(٦) الغاشية: ١٥-١٦.

من القرينة الأخرى فى الوزن، حُصَّ باسم المماثلة؛ نحو: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله [من الطويل]:

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسٌ قَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ<sup>(٢)</sup>

### القلب

(٣٩٥/٢) ومنه: القلب؛ كقوله<sup>(٣)</sup> [من الوافر]:

مَوَدَّتُهُ تَدْوُمُ لِكُلِّ هَوٍ وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّتِهِ تَدْوُمُ

وفى التنزيل: ﴿كُلُّ فِي فَلَكَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبَّرُ﴾<sup>(٥)</sup>.

### التشريع

(٣٩٦/٢) ومنه: التشريع؛ وهو بناء البيت على قافيتين يَصِحُّ المعنى عند الوقوف على كُلِّ منهما؛ كقوله<sup>(٦)</sup> [من الكامل]:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِنَّهَا شَرُّكَ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

### لزوم ما لا يلزم

(٣٩٧/٢) ومنه: لزوم ما لا يلزم؛ وهو أن يجئ قبل حرفِ الرَّوْيِ -أو ما فى معناه مِن

الفاصلة - ما ليس بلازم فى السجع؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله<sup>(٨)</sup> [من الطويل]:

(١) الصفات: ١٧-١٨.

(٢) لأبى تمام، ديوانه ص ٢٢٦، التبيان ص ١٧١.

(٣) للأرجاني.

(٤) يس: ٤٠.

(٥) المدثر: ٣.

(٦) للحريرى فى مقاماته ص ١٩٢، والمصباح ص ١٧٦.

(٧) الضحى: ٩-١٠.

(٨) إلبايات أوردها محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص ٣٠٣، وهى لعبدالله بن الزبير الأسدى فى مدح عثمان بن عفان، وينسب إلى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد ابن العاص.

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مِنِّي  
فَتَى غَيْرُ مُحْجُوبٍ<sup>(١)</sup> الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ  
أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ  
وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ  
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا  
فَكَانَتْ قَدَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

(٣٩٨/٢) وأصلُ الحسَنِ في ذلك كله: أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعاني، دون العكس.

**خاتمة: في السرقاتِ الشعرية، وما يتصلُ بها، وغير ذلك**

(٤١٣/٢) اتفاقُ القائلين إن كان في الغرضِ على العموم - كالوصف بالشجاعة، والسخاء، ونحو ذلك - فلا يُعدُّ سرقةً؛ لتقرُّره في العقولِ والعادات. وإن كان في وجهِ الدلالة؛ كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وكذا كُرِّهيات تدلُّ على الصفة؛ لاختصاصها بمن هي له - كوصفِ الجَوَادِ بالتهلُّلِ عند ورود العفَاة، والبخيلِ بالعُبُوسِ مع سعة ذات اليد: - فإن اشترك الناسُ في معرفته لاستقراره فيهما<sup>(٢)</sup>؛ كشبيهه الشجاع بالأسد، والجَوَادِ بالبحر، فهو كالأول؛ وإلا جاز أن يدعى فيه السبقُ والزيادة.

وهو<sup>(٣)</sup> ضَرْبان؛ خاصٌّ في نفسه غريبٌ، وعامى تُصَرَّفُ فيه بما أخرجه من الابتدالِ إلى الغرابة؛ كما مر.

(٤١٣/٢) فالسرقةُ والأخذُ نوعان: ظاهرٌ، وغيرُ ظاهر.

(٤١٣/٢) أما الظاهر: فهو أن يُؤخذَ المعنى كله، إمَّا مع اللفظ كله، أو بعضه، أو وحده؛ فإن أُحِذَ اللفظُ كله من غير تغيير لنظمه: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نَسْخًا وانتحالًا؛ كما حكى عن عبدالله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس<sup>(٤)</sup> [من الطويل]:

(١) تصحفت في المتن إلى (محبوب).

(٢) أي في العقول والعادات، وقد تصفحت إلى (فيها).

(٣) يعني النوع الذي لم يشترك الناس في معرفته.

(٤) حكى أن عبدالله بن الزبير دخل معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبا بكر، ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك وما أدرى وإنى لأوجل على أينما تعدو المنية أول  
حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال: ألم تخبرني أنهما لك  
فقال: اللفظ له والمعنى لى، وبعد فهو أخى من الرضاة، وأنا أحق بشعره.

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ  
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضَيِّمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ  
وفى معناه: أن يُبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها.

(٢/٤١٤) وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، سُمِّيَ: إِغَارَةً وَمَسْخَاً.  
(٢/٤١٥) فإن كان الثاني أبلغ؛ لاختصاصه بفضيلة: فمملوح؛ كقول بشار [من البسيط]:  
مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهُجُ<sup>(١)</sup>  
وقول سلم [من مخلّع البسيط]:

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا<sup>(٢)</sup> وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ<sup>(٣)</sup>

(٢/٤١٥) وإن كان دونه: فمذموم، كقول أبي تمام [من الكامل]:  
هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ<sup>(٤)</sup>  
وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا<sup>(٥)</sup>

(٢/٤١٦) وإن كان مثله: فأبعد عن الذم، والفضل للأول؛ كقول أبي تمام [من الكامل]:  
لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلًا  
وقول أبي الطيب [من البسيط]:

لَوْ لَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا

(٢/٤١٦) وإن أخذ المعنى وحده سُمِّيَ: إِمَامًا وَسَلْحًا، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول أبي تمام [من الطويل]:  
هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَعَجَلَ فَعَجِلَ وَإِنْ يَرِثُ فَلِلرِّثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

(١) لبشار في ديوانه ص ٦٠، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٩.

(٢) في المتن (هَمًّا).

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٩ وعزاه لسلم الخاسر.

(٤) البيت لأبي تمام في مدح محمد بن حميد، ديوانه ص ٢٢٦، والإشارات ص ٣٠٩.

(٥) البيت للمتنبي في مدح بدر بن عمار، ديوانه ٣/٣٣٦.

وقول أبي الطيب [من الخفيف]:  
وَمِنَ الْخَيْرِ بَطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي      أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ

(٤١٧/٢) وثانيها: كقول البحتري [من الكامل]:  
وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدَى كَلَامُهُ الْـ      مَصْفُولُ خِلَتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ<sup>(١)</sup>

وقول أبي الطيب [من البسيط]:  
كَأَنَّ أَلْسِنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ      عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّغْنِ خُرْصَانَا<sup>(٢)</sup>  
(٤١٧/٢) وثالثها: كقول الأعرابي<sup>(٣)</sup> [من الوافر]:

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتِيَانِ مَالًا      وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعَا  
وقول أشجع [من المتقارب]:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغَنَى      وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ<sup>(٤)</sup>  
(٤١٨/٢) وأما غيرُ الظاهر: فمنه أن يتشابه المعنيان؛ كقول جرير [من الوافر]:

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ      سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارُ  
وقول أبي الطيب [من الوافر]:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءٌ      كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِصَابُ<sup>(٥)</sup>  
(٤١٨/٢) ومنه: النقل؛ وهو: أن يُنْقَلَ المعنى إلى معنى آخر؛ كقول البحتري [من الكامل]:

سَلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمْ      مُخْمَرَةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلِبُوا<sup>(٦)</sup>  
وقول أبي الطيب [من الكامل]:

---

(١) العضب: السيف القاطع.

(٢) جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنان.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٢، وفيه الشطر الأول: وما إن كان أكثرهم سواما.

(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٢.

(٥) القناة: الرمح.

(٦) البيت للبحتري، ديوانه ٧٦/١، والإشارات ص ٧١٣.

يَسَّ النَّجِيعَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغَمَّدٌ<sup>(١)</sup>

(٤١٨/٢) ومنه: أن يكون الثاني أشمل؛ كقول جرير [من الوافر]:

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غَضَابًا<sup>(٢)</sup>

وقول أبي نواس [من السريع]:

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنَكِرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>

(٤١٩/٢) ومنه: القلب؛ وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول؛ كقول أبي

الشييص [من الكامل]:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيُلْمَنِي اللَّوَمُ<sup>(٤)</sup>

وقول أبي الطيب [من الكامل]:

أُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ<sup>(٥)</sup>

(٤٢٠/٢) ومنه: أن يؤخذ بعض المعنى، ويضاف إليه ما يحسنه؛ كقول الأفوه [من

الرمل]:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثَقَّةً أَنْ سَتَمَارُ<sup>(٦)</sup>

وقول أبي تمام<sup>(٧)</sup> [من الطويل]:

وَقَدْ ظَلَمْتُ عِقْبَانُ أَغْلَامِهِ ضَحَى بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدَّمَاءِ نَوَاهِلٍ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلْ

فإنَّ أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه: "رَأَى عَيْنٌ"، وقوله: "ثَقَّةً أَنْ سَتَمَارُ"،

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائي، ديوانه ٣٣٧/١، والإشارات ص ٣١٣. والنجيع: الدم.

(٢) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري، ديوانه ص ٧٨، والإشارات ص ٣١٣، وفي المتن (على) بدلاً من (عليك).

(٣) البيت لأبي نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع، ديوانه ص ١٤٦، والإشارات ص ٣١٤.

(٤) أبو الشييص: هو محمد بن رزين الخراعي، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٣١٤.

(٥) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١/١، الإشارات ص ٣١٤.

(٦) الأفوه: هو صلاة بن عمرو، في ديوانه ص ١٣٠، الإشارات ص ٣١٤. وستمار: ستطعم.

(٧) البيتان لأبي تمام في قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ٨٢/٣، والإشارات ص ٣١٤.

ولكن زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "فى الدماء نواهيل"، وبقاقتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبها يتم حسن الأول.

وأكثر هذه الأنواع ونحوها مقبولة، بل منها ما يخرج حُسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشدَّ خفاءً كان أقرب إلى القبول.

(٢/٤٢٠) هذا كله إذا عُلِمَ أن الثاني أخذ من الأول؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل

توارد الخواطر، أى: مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصدٍ للأخذ.

فإذا لم يُعَلَم، قيل: قال فلانٌ كذا، وسبقه إليه فلان، فقال كذا.

(٢/٤٢١) وما يتصل بهذا: القول فى الاقتباس، والتضمن، والعقد، والحل، والتلميح:

### الاقتباس

(٢/٤٢١) أما الاقتباس: فهو أن يُضمَّنَ الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديث، لا

على أنه منه؛ كقول الحريرى: "فلم يكن إلا (كلمح البصر أو هو أقرب)<sup>(١)</sup>"، حتى أنشد فأغرب، وقول الآخر [من السريع]:

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعْتُ عَلَى هَجْرِنَا      مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ<sup>(٢)</sup>  
وَإِنْ تَبَدَّلْتُ بِنَا غَيْرَنَا      فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ<sup>(٣)</sup>

وقول الحريرى: "قلنا شأهت الوجوه"<sup>(٤)</sup> وقُبِحَ اللُكْعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ، وقول ابن عباد<sup>(٥)</sup> [من محزوء الرمل]:

قَالَ لى: إِنَّ رَقِيبى      سَيِّئُ الْخَلْقِ فَدَارَةٌ  
قُلْتُ: دَعْنى وَجْهَكَ الْجـ      نَنُ حَفَّتْ بِالْمَكَارَةِ<sup>(٦)</sup>

(١) اقتباس من النحل: ٧٧.

(٢) اقتباس من يوسف: ١٨.

(٣) اقتباس من آل عمران: ١٧٣.

(٤) هذا من قول النبى ﷺ للمشركين يوم حنين، وهو حديث طويل رواه مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين). وأخرجه أحمد وغيره.

(٥) أوردهما الطيبى فى التبيان ٢/ ٤٥٥، وعزاها للصاحب.

(٦) جزء من حديث صحيح رواه البخارى فى الفتن باب ٢، والأحكام ٤٣، ومسلم فى الإمارة ٣٤، ٤١، ٤٢ وغيرهما.

(٤٢٢/٢) وهو ضَرْبان؛ ما يُنْقَلُ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهِ الْأَصْلَى كَمَا تَقَدَّمَ، وَخِلَافُهُ كَقَوْلِهِ <sup>(١)</sup> [مَنْ الْهَزَج]:

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي — لَكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي  
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي — بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ  
(٤٢٢/٢) وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ يَسِيرٍ لِلوزنِ أَوْ غَيْرِهِ؛ كَقَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> [مَنْ مَخْلَعٌ الْبَسِيطُ]:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا — إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ  
التَّضْمِينِ

(٤٢٣/٢) وَأَمَّا التَّضْمِينُ: فَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ الشَّعْرُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلْغَاءِ؛ كَقَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِر]:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ يَنَعِي — أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَتَى أَضَاعُوا؟ <sup>(٣)</sup>  
(٤٢٣/٢) وَأَحْسَنُهُ مَا زَادَ عَلَى الْأَصْلِ بِنَكْتَةٍ؛ كَالْتَوْرِيَةِ وَالتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> [مَنْ الطَّوِيل]:  
إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لَمَاهَا وَثَغَرَهَا — تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ  
وَيَذَكِّرُنِي مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِي — مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجَرَى السَّوَابِقِ

(٤٢٤/٢) وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرَ. وَرَبَّمَا سُمِيَ تَضْمِينُ الْبَيْتِ فَمَا زَادَ: اسْتِعَانَةً، وَتَضْمِينُ الْمِصْرَاعِ فَمَا دُونَهُ: إِيدَاعًا وَرَفُوعًا.

(١) أوردتهما الجرجاني في الإشارات ص ٣١٦، وهما لابن الرومي. وقوله: "بوادٍ غير ذي زرع" اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧.

(٢) أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٦، وعزه لبعض المغاربة، وفيه اقتباس من سورة البقرة ١٥٦.

(٣) أوردته محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣١٨، والبيت للحريري، وعجزه للعرجي.

(٤) هو صاحب التعبير، والعجز الأخير للمتنبى. وصاحب التعبير هو ابن أبي الإصبع المصري، ولماها: سمرة شفتيها، ومجر عوالينا: جر الرماح، الإشارات ص ٣١٨.



## العقد

(٤٢٤/٢) وأما العقد: فهو أن يُنْظَمَ نَثْرٌ لا على طريق الإقتباس؛ كقوله (أبى العتاهية):  
 مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ      وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟  
 عقد قول على -رضى الله عنه-: (وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نُطْفَةٌ، وآخره جيفة).

## الحل

(٤٢٥/٢) وأما الحل: فهو أن يُنْثَرَ نظم؛ كقول بعض المغاربة: (فإنه لما قَبِحَتْ فعَلَاتُهُ،  
 وَحَنَظَلَتْ نَحَلَاتُهُ، لم يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ، وَيُصَدِّقُ تَوْهُمُهُ الذِّى يَعْتَادُهُ)؛ حلّ قول أبى الطيب  
 [من الطويل]:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ      وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوْهُمٍ

## التلميح

(٤٢٥/٢) وأما التلميح: فهو أن يشار إلى قصة أو شعرٍ من غير ذكره؛ كقوله (أبى تمام)<sup>(١)</sup> [من الطويل]:

فَوَاللَّهِ مَا أَذْرَى أَأَخْلَامَ نَائِمٍ      أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يُوشَعُ؟!

أشار: إلى قصة يُوشَعَ -عليه السلام- واستيقافه الشمس<sup>(٢)</sup>، وكقوله [من الطويل]:  
 لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارِ تَلْتَطِي      أَرْقُ وَأَخْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور [من البسيط]:

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ      كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى.

(٢) يشير إلى حديث أبى هريرة الذى أخرجه البخارى فى ك: (فرض الخمس)، ومسلم فى ك (الجهاد)، وفيه "غزا نبى من الأنبياء.... إلى قوله، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها على شيئاً فحبست عليه حتى فتح الله عليه..."

## فصل

(٤٢٧/٢) ينبغي للمتكلّم أن يتأنّق في ثلاثة مواضع من كلامه؛ حتى يكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصحّ معنى:

أحدها: الابتداء؛ كقوله<sup>(١)</sup> [من الطويل]:

قَفَا نَبْكَ مَنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ      بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلٍ

وكقوله (أشجع)<sup>(٢)</sup> [من الكامل]:

قَصُرَ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ      خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْيَاسَمُ

(٤٢٧/٢) وينبغي أن يُجتنَبَ في المديح ما يُتطرَّبُ به؛ كقوله<sup>(٣)</sup> [من الرجز]:

مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بِالْفُرْقَةِ غَدُ

(٤٢٨/٢) وأحسنه ما يناسب المقصود، ويسمى: براعة الاستهلال؛ كقوله في التهنية<sup>(٤)</sup>

[من البسيط]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا

وقوله في المراثية (الساوى) [من الوافر]:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءٍ فِيهَا      حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشَى وَفَتْكِي

(٤٢٨/٢) وثانيها: التخلص ممّا شَيَّبَ الكلامُ به مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ، مَعَ

رَعَايَةِ الْمَلَامَةِ بَيْنَهُمَا؛ كقوله (أبى تمام)<sup>(٥)</sup> [من البسيط]:

تَقُولُ فِي قَوْمِ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ      مِنْ السَّرَى وَخَطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقُودِ

أَمْطَلَعَ الشَّمْسُ تَبْغِي أَنْ تَوْمَ بَنَا      فَقُلْتُ كَلًّا وَلَكِنْ مَطْلَعُ الْجُودِ

(١) هو لامرئ القيس، مطلع معلقته، ديوانه ص ٨، والإشارات ص ٣٠٢.

(٢) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٣٢٢.

(٣) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد الحسيني الداعي العلوي صاحب طبرستان فقال له الداعي: بل موعِدُ أَحْبَابِكَ وَلَكَ الْمَثَلُ السَّوْءُ.

(٤) هو لأبى محمد الخازن.

(٥) البيتان لأبى تمام، ديوانه (أ) ص ١٢٠، (ب) ١٣٢/٢، والمصباح ص ٢٧٢، وقومس: بلد بالقرب من أصفهان.

(٤٢٨/٢) وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمهُ، ويسمى: الاقتضاب، وهو مذهبُ العرب الجاهلية<sup>(١)</sup> ومن يليهم من المُخَضَّرِمين؛ كقوله (أبى تمام) [من الخفيف]:

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا  
كُلَّ يَوْمٍ تُبْدَى صُرُوفُ اللَّيَالِي خَلْقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

ومنه: ما يقرب من التخلص؛ كقولك بعد حمد الله: "أَمَّا بَعْدُ" قيل: وهو فصل الخطاب، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾<sup>(٢)</sup> أى: الأمرُ هذا، أو هذا كما ذُكِرَ. وقوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾<sup>(٣)</sup> ومنه قول الكاتب: (هذا باب).

(٤٢٩/٢) وثالثهما: الانتهاء؛ كقوله (أبى نواس) [من الطويل]:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِأَلْمَنِي وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ  
فَإِنْ تَوَلَّنِي مِنْكَ الْجَمِيلُ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورٌ

(٤٣٠/٢) وأحسنه ما أذنَ باتهاء الكلام؛ كقوله (المعري) [من الطويل]:

بَقِيَتْ بَقَاءُ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

(٤٣٠/٢) وجميعُ فواتح السُّورِ وخَوَاتِمِهَا، واردةٌ على أحسنِ الوجوه وأكْمَلِهَا؛ يظهرُ ذلك بالتأمل، مع التذكُّر لما تقدَّم.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم، اللهم اغفر لي بفضلِكَ ولمن دعا إلى بخير، واغفر لوالدى ولكلِّ المسلمين. آمين، وصلِّ وسلِّمْ على جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آلِهِمْ وأصحابِهِمْ والتابعين، خصوصاً النبی المصطفى، والحبيب المجتبى، وآله وأصحابه. آمين.

انتهى كتابُ

متن التلخيص للقرظيني

بحمد الله وعونه وتوفيقه

وما توفيقى إلا بالله

(١) فى نسخة الدكتور خفاجى: "الأولى" والمثبت من شروح التلخيص.

(٢) ص: ٥٥.

(٣) ص: ٤٩.



عَمْرُ بْنُ الْفَرَّاحِ  
فِي شَرْحِ تَلْخِصِ الْفَتْاحِ

تأليف

الشيخ بهاء الدين أبي حماد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي  
المتوفى سنة ٧٧٣ هـ



## مقدمة المصنف لعروس الأفراح

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، حجة الإسلام، مفتى الأنام أوحـد الفصحاء والبلغاء، شيخ النحاة والأدباء، كنز المحققين وسيف المناظرين بهاء الملة والدين: أبو حامد أحمد بن سيدنا ومولانا قاضي القضاة بقية المجتهدين ولسان المتكلمين تقي الدين السبكي، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله الذى فتق عن بديع المعانى لسان أهل البيان، ورتق الأفواه عن تفسير المشانى إلى أن فتحتها بلاغة آل عدنان، ومحق بيراعة كتابه العربى، وأسنة دينه القوى ما خالفهما من جدال اللسان، وجلاد السنان، ورزق الفصاحة المحمدية من الحكمة البالغة ما مزق حكم اليونان.

نحمده على نعمتى الإنشاء والإعادة، ونشكره شكراً ورد به الخبر المسند فنصـدر عن مبتداه بمنتهى السعادة، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تشتمل على جناح القلب فتسكن بمد النصر لها يرمى بشرر كالقصر، وتنكس حصون الشرك بملائكة السبع الطباق لما شيد لها النفى والإثبات من القصر، وتفتح عند موازنة الأعمال باب الغفران بعد المعاضلة، وتتحف بالجبر<sup>(١)</sup> إذا بدت من كتاب السيئات تخاريج المقابلة، ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صاحب الفصل والوصل فى الواقعة إذا وقف الصف يوم الحشر، والمسند إليه الشفاعة إذا تفت الساق بالساق، واشتد كرب ذلك اللف والنشر ﷺ وعلى آل محمد وصحبه، الذين اغتدوا باستخدامه لهم ملوكا يستعبدون معالى الصفات، وارتنوا ملابس التقوى بتجريد قلوب لم يكن لها إلى غيره التفات، واقتلوا به فهم فى التشبيه كالنجوم، لأن محاسن الأمة منهم استعارة، وإليهم إضافات صلاة جارية على الخطاب المنصف والأسلوب الحكيم، حاوية لتمام الاتصال بالصراط المستقيم، وسلم تسليمًا يعلن به اللسان الطاهر، ويطن القلب من اعتباره المناسب ما يساعده مقتضى الظاهر، ما خفقت للبلاغة راية مجد فى بنى غالب بن فهر، وتعلقت بأزمة الفصاحة أهل مصر، لما لهم من نسب وصهر.

(١) كذا بالأصل المخطوط بدار الكتب المصرية ٣٨ بلاغة.

(أما بعد) فإن تلخيص المفتاح<sup>(١)</sup> فى علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه أنفع كتاب فى هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف، ولم أزل مشغولاً بهذا الفن وله محبا، مشغول الخاطر بالعزم على التجرّد إليه وإن كنت على غيره من العلوم مكباً، منذ أبرزتنى الإرادة إلى الوجود إبراز الهلال، وبشرتنى حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال، وأذنتنى الفراسة أن حسن التخلّص حينئذ إنما كان كناية عن مقتضى الحال، وتعريضاً بحقيقة ما سيكون من إدراك الآمال.

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا<sup>(٢)</sup>

إلى أن أعربت عن حال التمييز، وبلغت ما تنازع إليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما يبين مطنب ووجيز، فلم أطلع للمتأخرين فيه على تصنيف محكم تقرّ بهذه العين، ولا وقفت لهم فيه على تأليف مجمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثراً بعد عين، أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله تعالى عليه من الذوق السليم، والفهم المستقيم، والأذهان التى هى أرق من النسيم، وألطف من ماء الحياة فى المحيا الوسيم، أكسبهم النيل تلك الحلاوة، وأشار إليهم بأصبغه فظهرت عليهم هذه الطلاوة، فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلاً عن الأعمار الأعمار، ويرون فى مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الأسرار خلف الأستار.

وَالسَيْفُ مَا لَمْ يُلَفْ فِيهِ صِيقَلٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ طَبْعِهِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِصِقَالٍ<sup>(٤)</sup>

فيا لها غنيمة لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب، ولم يزحف إليها بعدو عديّة ولا بلحاق لاحق وانسكاب سكاب، فلذلك صرفوا همهم إلى العلوم التى هى نتيجة أو مادة لعلم البيان، كاللغة، والنحو، والفقه، والحديث، وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد المشرق، الذين لهم اليد الطولى فى العلوم، ولا سيما العلوم العقلية والمنطق، فاستوفوا همهم الشامخة فى تحصيله، واستولوا بجدهم على جملة وتفصيله، ووردوا مناهل هذا العلم فصدروا من عندها<sup>(٥)</sup>

(١) طبع الكتاب فى طبعة أنيقة فى مكتبة دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى مفتاح العلوم ص ٩١ ط المطبعة الأدبية، والبيان للطيبى (١/١٤٣) ط المكتبة التجارية بمكة. وهو لقيس لیلی العامرية فى روح المعانى للأوسى (١/٣٩).

(٣) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها.

(٤) الصقل: الحلاء، والاسم: الصقال.

(٥) فى الأصل: عنها.



بملء مسجلهم، وكيف لا وقد أجبوا عليه بخيلهم ورجلهم، فلذلك عمروا منه كل دارس، وعبروا من حصونه المشيدة ما رقد عنه الحارس، وبلغوا عنان السماء في طلبه "ولو كان الدين بالثريا لناله رجال من فارس"<sup>(١)</sup>، إلى أن خرج عنهم المفتاح فكأن الباب أغلق دونهم، وظهر من مشكاة بلاد المغرب المصباح، فكأنما حيل بينه وبينهم وأدارت المنون على قطبهم الدوائر، فتعطلت بوفاته من علومه أفواه المحابر، وبطون الدفاتر، وانقطعت زهراهم الطيبة عن المقتطف، وتسלט على العضد لسان من يعرف كيف تؤكل الكتف، فلم نظفر بعد هؤلاء الأئمة -رحمهم الله تعالى- من أهل تلك البلاد بمن مخض هذا العلم فألقى للطلاب زبدته، ومخض النصح فنشر على أعطاف العارى برده، ولا حملت قبول القول إلينا عنهم بطاقة، ولا حصلت للمتطلعين لهذا العلم على تلك الأبواب طاقة، ولا رأينا بعد أن انطمست تلك الشموس المشرقة، واندرست طبقة تحرى الفرقة، ولم يبق إلا رسوم هى من فضائلهم مسترقة، من أطلع غصن قلمه من روض الأذهان زهرة على ورقه، ولا من علق شنه بطبقتهم فيقال: وافق شن طبقة<sup>(٢)</sup>، بل ركدت بينهم فى هذا الزمان ريحه، وخبت مصايحه، وناداهم الأدب سواكم أعنى، ورب كلمة تقول دعنى.

وَمَا بَعْضُ الْإِقَامَةِ فِي دِيَارِ يُهَانَ بِهَا الْفَتَى إِلَّا بَلَاءٌ<sup>(٣)</sup>

فعند ذلك أزمع هذا العلم الترحل، وأذن بالتحول:  
وَإِذَا الْكَرِيمُ رَأَى الْخُمُولَ نَزِيلَهُ فِي مَنْزِلٍ فَالرَّأْيُ أَنْ يَتَحَوَّلَا

وفزع إلى مصر فألقى بها عصا التسيار، وأنشد من ناداهم من تلك الديار:  
أَقَمْتُ بِأَرْضِ مِصْرَ فَلَا وَرَائِي تَخْبُ بِي الرِّكَابُ وَلَا أَمَامِي<sup>(٤)</sup>

(١) لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه فى " فضائل الصحابة "، باب: فضل فارس، (ح ٢٥٤٦)، واتفقا على صحته بلفظ آخر.

(٢) وَافَقَ شَنْ طَبَقَةً: هذه عبارة تضرب مثلا، وتفسيرها فى بعض الروايات: أن شن قبيلة كانت تكثر الغارات فوافقهم طبق من الناس فأبادوهم وأبادوهم، عن اللسان.

(٣) البيت من الوافر، وهو لقيس بن الخطيم فى ديوانه ص ١٥٣، ولسان العرب (نوك)، وتاج العروس (نوك) وخزانة الأدب ٣٦/٧.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه (٢٤٧/٢) ط. دار الكتب العلمية. والخَبَبُ ضرب من المشى، الركاب: الإبل، يعنى أنه مكث فى مصر ولم يبرح على غير عادته فى السفر الدائم. اهد من هامش الديوان.

ولقد وصل إلينا من تلك البلاد على التلخيص شروح رحم الله مصنفيه؛ فإنهم ماتوا وهم أختيار وبيض وجوهمهم فى الآخرة كما سودهم بالمعالي فى هذه الدار، لا تنشرح لبعضها الصدور الضيقة، ولا تفتح عندها مغلقة، ولا ينقدح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة. يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه، لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكل ما اتضح جسارة. ولا يطمع أن يذوق ما فى الاستدراك من اللذة، ولا تطمح نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبزه<sup>(١)</sup>، بل يسرى خلف من تقدمه حتى فى الكلمة القذبة، ويسير أثره حذو القذبة بالقذبة، قصارى أحدهم أن يعزو آياتنا من الشواهد لقائلها، ويوسع الدائرة بما لا يقام له وزن من تكميل ناقصها وإنشاد ما قبلها وما يليها، وينشر للراغب مفردات الألفاظ من واضح كلام العرب، ويذكر ما لا حرج على مخالفه من اصطلاحات لبعض أهل الأدب، ولا يزيد فى شرح عبارة المصنف على الإيضاح زينا وجد فيه أم شيئا، فلو نطق التلخيص لتلا ما جئتم به هذه بضاعتنا ردت إلينا، هذا والشرح يطول، والوقت ينفق ولم يكتب لطالب البيان وصول، قد استفرغوا فى ذلك قوى أفكارهم واستوعبوا مدى أعمارهم فليت شعرى وقد انقضى العمر متى يسبحون فى اللجة، ويجنحون إلى بياض المحجة. أبعد أن يشيب الغراب ويرجع الشباب الحائل. أم يصيرون إلى أن تعود إلى الدنيا القرون الأوائل؟

وَحَتَّى يَثُوبَ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرَ فِي الْقَتْلَى كُلِّبٌ لَوَائِلُ<sup>(٢)(٣)</sup>

وفى أية مدة يصلون إلى تلك اللطائف، ويحصلون على تلك الحقائق التى طاف بأركان بيتها ممن له حجر سليم ومقام كريم كل طائف.

لَوْلا الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيِّغَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

(١) يقال: برز فلان أقرانه، إذا فاقهم وتقدمهم.

(٢) القارظ: الذى يجمع القرظ ويحتنيه، ومن أمثالهم: لا يكون ذلك حتى يثوب القارظان، وهما رجلان: أحدهما من عنزة، والآخر عامر بن تميم بن يقدم بن عنزة خرجا ينتحيان القرظ ويحتنيانه فلم يرجعا فضرِبَ بهما المثل، عن اللسان.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ١٤٧، ولسان العرب (قرظ)، وتاج العروس (قرظ)، وتهذيب اللغة ٦٨/٩.

فكم من معضلة في الكتاب يمرون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون، ومشكلة يصححون ألفاظها وهم للمعاني ممرضون، وكم أوردوا أسئلة وصارخ من التوفيق يناديهم: لو قبل ما هكذا تورد يا سعد الإبل<sup>(١)</sup>. وكم هتف بطائرهم هاتف من العقل بصوت شجي: هيهات ما هذا بعشك فادرجي، وكم عاود النظر في شيء من هذه الشروح على سبيل التنزل مُطالع، ثم ثنى طرفه وهو يقول يا خيبة المطامع، ويحلف صادقاً أنها لم تكن تكتب إلا بأطراف الأصابع، هنالك يعلم الطالب أنه أملى له فيما أملى عليه، وأنه في مهمته مهمل لا يجاب داعيه ولا يلتفت إليه.

فَلَوْ أَنْشَدْتَ نَعْشًا هُنَاكَ بَنَاتُهُ لَمَاتَ وَلَمْ يُسْمَعْ لَهَا صَوْتُ مُنْشِدٍ

وإنما أحلت ذلك كله على سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناسخ وأحلت أن يصدر شيء منه عن المصنفين فإنهم أرباب قدم في العلم راسخ. ولله القائل:

أَخَا الْعِلْمِ لَا تَعْجَلْ بِغَيْبِ مُصَنَّفٍ وَلَمْ تَتَيَقَّنْ زَلَّةً مِنْهُ تُعْرِفُ

فَكَمْ أَفْسَدَ الرَّأْيَ كَلَامًا بِعَقْلِهِ وَكَمْ حَرَّفَ الْمَقُولَ قَوْماً وَصَحَّفُوا

وَكَمْ نَاسِخَ أَضْحَى لِمَعْنَى مُغَيَّرًا وَجَاءَ بِشَيْءٍ لَمْ يُرِدْهُ الْمُصَنِّفُ

فحداني ذلك على أن أشد جياد الحزم، وأمد ركاب العزم، إلى شرح للتلخيص يحيى من هذا العلم الرفات، ويدرك منه ما فات، ويمتطي من معاليه أقصاها، ولا يغادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفيه إلا أحصاها، ويجمع من شتاته ما تفرق شجر بغر<sup>(٢)</sup>، ويضم من شذوره الذهبية ما ذهب أيدي سبا وتمزق شذر مذر<sup>(٣)</sup>، ويقتض من أبكاره ما مضت عليه القرون، ويفتض من ختامه ما انطوى على كل در مكنون، وينسج على منوال التفهيم تفاصيل محرره،

(١) هذا قريب من عجز بيت من الرجز وتمام البيت:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

وهو للنوار زوجة مالك بن زيد مناة في اللسان (حنطل)، ولمالك بن زيد مناة في جمهرة الأمثال ٩٣/١ ولعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في مجمع الأمثال ٤٠٦/١، وتاج العروس (سعد).

(٢) شجر بغر: يقال تفرقت الإبل وذهب القوم شَجَرَ بَغْرٍ، وذهب القوم شَجَرَ مَغْرٍ، وشَجَرَ بَغْرٍ، أى: متفرقين في كل وجه، اللسان.

(٣) شذر مذر: يقال ذهب القوم شذر مذر، أى: متفرقين، وتفرقت إبله شذر مذر إذا تفرقت في كل وجه، ويتمذر: يتفرق، ويتشذر القوم: تفرقوا، عن اللسان.

ويحوى من القصب ما أحرز المدى وأطرب، وسكرت عن تبعه أبصار قوم لم يذوقوا حل ألوانه المكررة، ويقدم للطلاب معمولاً على نمط ما قلاه من المتحليين باستعمال الأدب عام ولا خاص، محشوا بتأليف حبات من القلوب تصلح مسيراً طبقاً عن طبق لدست<sup>(١)</sup> الخواص، مختصاً بصواب من مختار القول لأنه معمول ومقدم وتقديم المعمول مفيد للاختصاص. ويكون واسطة بين مفتاح المشرق ومصباح المغرب، خلياً من العصبية حرياً بالنسبة إلى مصر فإنها بقعة من عند الله مباركة طيبة لا شرقية ولا غربية فسبحان فائق إصباحها عن اعتدال يكون بين الحق والباطل فيصلاً.

### وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَّلَا<sup>(٢)</sup>

وكيف لا يدرك الفسطاط من هذا العلم المدى ويسلك في إبراز حقائقه طرائق قددا، ويستخرج من ركابه أفلاذ الأكباد، ويضم من جياده ماسرح في البلاد بداد، وهو قد اقتلع من تخوم خوارزم أساس البلاغة وأخذ زهرة أصفهان وأخلى ابن داود منها باعه وزفت إليه من ثم الخريدة بالأغاني وكفل لنيسابور اليتيمة فكان كما دل عليه الخبر خير المغاني، واقتطع من جيد المغرب عقده، ورشق مصنفاته بسهام النقد فما أغنت عن ابن رشيق العمدة<sup>(٣)</sup>. ونشر قلائد عقيانته، ونثر زهر آدابه عن أفانته. واستولى على الذخيرة. واستوفى محاسن أهل الجزيرة، فلذلك رجوت أن تخرج طينته في هذا العلم كتاباً يملأ على المغترين من العلم فيملاً صدورهم ملاعة، وأن يرد ما أخذه عبادة ملاعة. ثم أحجمت عن سلوك هذا المسرى فصرت أقدم رجلاً وأوخر أخرى لعلمي أن الباع قصير والمتاع يسير، والبضاعة مزجاة، والصناعة لا تسعف الآمل كل وقت بما رجاه. هذا موضع ضيق الوقت بأعداء ندرأ بالله في نحورهم.

(١) طبقاً عن طبق لدست الخواص: أى حالاً بعد حال لدست الخواص أى: مجلس الخواص وكلمة دست: معربة عن المعجمة واستعملها المتأخرون بمعنى الديوان ومجلس الوزارة والرئاسة، انظر تاج العروس (١/٥٤٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو لعدى بن زيد في ديوانه ص ١٥٩، ولسان العرب (مصر)، وأساس البلاغة (مصر)، والتنبية والإيضاح (٢/٢٠٦)، ولأمية بن أبى الصلت في تاج العروس (مصر)، والمخصص ١٦٤/١٣.

ويروى: وجعل الشمس.....

والمِصْر: الحاجز والحدّ بين الشيئين، أى جعل الشمس حداً وعلامة بين الليل والنهار. اللسان (مصر).

(٣) لنا تحقيق على كتاب العمدة لابن رشيق، ط. المكتبة العصرية - بيروت.

ونعوذ به من شرورهم: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾<sup>(١)</sup>. ويمكرون ويصدفون عما انتهى إليهم منا فتلو: ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 إِنَّ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا      مَنَى وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا  
 مِثْلُ الْعَصَافِيرِ أَحْلَامًا وَمَقْدِرَةً      لَوْ يُوزَنُونَ بِزَفٍّ<sup>(٣)</sup> الرِّيشَ مَا وَزَنُوا  
 صُمْ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرَتْ بِهِ      وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا<sup>(٤)</sup>

يتناهبون من العمر الأيام والليالي، ويحولون لو قدروا بين القلب وما يحاوله من العلوم والمعالى، لا تصدع المواعظ قلوبهم فتردعهم، ولا يسمعهم المذكر بأيام الله ولو أسمعهم، ولم يرد الله نفعهم فما نفعهم، هذا مع غشيان الفتنة لهم فى كل عام، وإتيان دائرة السوء عليهم بما ينحرهم كالأنعام، وأن أحداً منهم لا يصل إلى ما يتمناه. فإننا حول مائدة الكرم نستبشر بقوله تعالى ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَأَيَّامُنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَدُونِنَا      لَهَا غُرَرٌ<sup>(٦)</sup> مَعْرُوفَةٌ وَحُجُولُ  
 وَأَسْيَافُنَا أَلْطَافُ رَبِّ دِفَاعُهُ      مَنِيْعٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ<sup>(٧)</sup> وَهُوَ كَلِيلُ  
 مُعَوَّدَةٌ نَصْرًا مِنَ اللَّهِ غَالِبًا      يَعِزُّ عَلَى مَنْ كَادَهُ وَيَطْوِلُ

(١) سورة النحل: ٨٣.

(٢) سورة يوسف: ٣٨.

(٣) الزَف: صغير الريش، وخصَّ بعضهم به ريش النعام. اللسان (زفف).

(٤) الآيات من البسيط، وهى لقنعب ابن أم صاحب فى لسان العرب (شور)، (همع)، (أذن) والأول فى سمط الالى ص ٣٦٢، والثالث فى تاج العروس (أذن) ويروى الأول: (إن يسمعوا سبة)، (وما يسمعوا).

(٥) سورة المائدة: ٦٤.

(٦) الغرة: البياض فى جبهة الفرس، والتحجيل: بياض فى أقدام الفرس حتى موضع القيد، يعنى أن وقائعهم بين الأيام، كالأفراس الغر المحجلة بين الخيل.

(٧) الطرف: النظر والعين أيضاً، أى يرد طرف الناظر وهو حسير، عن هامش الحماسة.

هُوَ الصَّمَدُ الْفَرْدُ الَّذِي مُسْتَجِيرُهُ      عَزِيزٌ وَجَارُ الْمُعْتَدِينَ ذَلِيلُ  
سَلَى إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ      فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجْهٌ هَوَلُ  
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قُطْبُ رَحَائِنَا      تَدُورُ رَحَانًا حَوْلَهُ وَتَجُولُ<sup>(١)</sup>

أَلْهِمَ اللَّهُ كَلَامَنَا وَمِنْهُمْ تَوْبَةُ تَضَعُ مِنَ الْأَوْزَارِ عَنِ الظُّهُورِ كَلَامًا. وَكَفَانَا وَإِيَاهُمْ حَصَائِدَ الْأَلْسِنَةِ "وَهَلْ يَكِبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وَجُوهِهِمْ إِلَّا"<sup>(٢)</sup>. وَحَسَادٌ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ تَعَالَى لَا فِي اثْنَتَيْنِ، وَلَا يَتَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ، لَا أَقُولُ حَانَ حِينُهُمْ، بَلْ كَفِينَا عَيْنَهُمْ وَمِنْهُمْ، وَحَالَ اللَّهُ بَيْنَ مَنَاهِمَ وَبَيْنَهُمْ، يَرِيدُونَ إِطْفَاءَ الْعِلْمِ بِأَفْوَاهِهِمْ، فَلَا يَحْصِلُونَ إِلَّا عَلَى إِتْعَابِ شِفَاهِهِمْ وَتَسْوِيدِ جِبَاهِهِمْ.

وَفِي تَعَبٍ مَنْ يَحْسُدُ الشَّمْسَ نُورَهَا      وَيَجْهَدُ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِضَرِيبِ  
نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ قَوْمٍ عَرَفُوا نِعْمَتَهُ فَحَمَلُوا.

مُحْسَدِينَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَعَمٍ      لَا يَنْزِعُ اللَّهُ مِنْهُمْ مَا لَهُ حُسِدُوا<sup>(٣)</sup>

إِلَى مَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ مِنْ فِرَاقٍ لِلذَلِكَ الْوَالِدِ اسْتَوْلَى عَلَى الْجَسَدِ فَهَدَّ قَوَاهُ، وَرَمَى الْقَلْبَ بِسَهَامِ الْوَجْدِ فَأَصْمَاهُ، وَشَارَفَهُ بِاسْتِيفَاءِ أَقْسَامِ الْحُزَنِ عَامِلًا عَلَى مَبَاشَرَةِ سَهْمِي رَقِيهِهِ وَمَعْلَاهُ. فَانْصَرَفَتْ آمَالَ النَّفْسِ عَنِ الْأَمَانِي وَانْحَرَفَتْ عَمَّا كَانَ يَعْزُ عَلَيْهِا مِنْ مَعَالِي الْمَعَانِي.

قَدْ كُنْتُ أَشْفِقُ مِنْ دَمْعِي عَلَى بَصَرِي      فَالْيَوْمَ كُلُّ عَزِيزٍ بَعْدَهُمْ هَانَا

(١) الأبيات من الطويل، وهي من قصيدة طويلة، في الحماسة البصرية ص ١٤٦-١٤٩. منسوبة للسموأل بن عاديّا (جاهلي)، وتروى لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي من شعراء الدولة العباسية والأبيات هنا مختلفة في الترتيب والألفاظ عما في الحماسة البصرية بل ركبت فيها صلور لأعجاز أبيات آخر. فألفاظها هنا إسلامية وألفاظها في الحماسة البصرية محتملة وهي أقرب لأن تكون جاهلية.

وانظر أيضا ديوان السموأل ص ٩٠-٩٢، وخزانة الأدب ٣٣١/١٠.

(٢) جزء من حديث معاذ بن جبل، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه، والحاكم وغيرهم، وأورده الشيخ الألباني في صحيح الجامع (ح ٥١٣٦)، وقال: "صحيح".

(٣) البيت لزهير في العمدة لابن رشيّق (١٠٥/٢) وروايته:

محسدون.....

إلى استغراق الزمان بذكر الدروس التي هي لغير هذا العلم موضوعة، والأخذ فى تصانيف فى الفقه وأصوله نرجو إكمالها إن شاء الله تعالى وتكميل ما شرع فيه من الخير سنة مشروعة، فليت شعرى هل تفضل من العمر عن هذه الشواغل بقية، وهل دون هذه السهام القواطل من تقية، غير أنه قد أسعفت الألفاظ الإلهية، وأسعدت العناية المحمدية<sup>(١)</sup> حتى وضعت لهذا الكتاب شرحا ليس غائب الرسم فأعرفه بالحد، ولا مجانب الوسم فأصفه بما يوجب القبول أو الرد، بل هو بادى الصفحة، مدرك باللمحة، وها أنا قد أخرجته عن يدى وجعلته موقوفا فى سوق الاعتراض، مصروفا لمن يستحق منافعه وهو المبرأ من أمراض الأغراض، فمن نظره بعين الإنصاف، واعتبر وهو مصاف، وله بصحة الذهن اتصاف، علم أهو جدير بأن ينبذ بالعراء ويهجر هجر واصل للراء، أم هو حقيق بأن تضرب له أيدي النجاء آباط النجائب، وتعتقد الخناصر على ما فيه من عجائب المحاسن ومحاسن العجائب، فإن تصفح الناظر فيه الغلط فليصفح ولا يكن من أناس بالأغاليط يفرحون، وليصلح ما يجده فاسدا فإن الله تعالى ذم رهطا قال فيهم: ﴿يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وإن رآه أمثل مما فرح الطلاب بجمعه من كلام كثيرين فليعوذه بقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. وكأنى بمن لا يعرف من التحقيق قبلا من دبير، ولا هو من التدقيق فى العير ولا فى النفير، ولا تملك يده من هذا العلم قطميرا، وإن بسط ذراعيه بوسيد كهف العلم كأنه قطمير، يجد فى كتابى هذا قواعد مخترعة، ومعاهد هى فى بادئ رأى هاذمة لقواعد المتقدمين وإنما هى عند التأمل والتحقيق من كلامهم منترعة، وركوب لجة ما ركبها السابحون، وسلوك محجة ما طرقها الشارحون، ولاسلكها الغادون والرائحون، أو ينظر أول كلامى دون آخره، ويقصر عن درك دقائقه حتى تمضى ساعاته حول ظواهره، فيظن أنه قد وجد ثمرة الغراب، أو أنه قد سبق الهجين الغراب.

عَذَرْتُ السَّبْزَ إِنَّ هِيَ خَاطَرْتَنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ بَنَى لُبُونِ

هيهات لا يدرك شأوى الضليع هذا الضالع، ولا يملك ما طمع فيه وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع، فليعلم هذا القصير الباع المبطن من مكيدته ما استطاع، أنه لم يبق وجهه بل

(١) هذا مما تسلل إلى الشيخ من عقيدة المتصوفة التى كانت سائدة فى ذلك العصر.

(٢) سورة النمل: ٤٨.

(٣) سورة يونس: ٥٨.

فضح نفسه وصنفه، ولأمر ما جدع قصير أنفه، وأنه لا يزال يتقلب من كمدته على الجمر، ويأمر من اجتناب هذا الكتاب بالفحشاء ولا يطاع لقصير أمر:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَاحِحًا      وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ  
وَلَكِنْ تَأْخُذُ الْآذَانَ مِنْهُ      عَلَى قَدْرِ الْقَرَائِحِ وَالْغُلُومِ<sup>(١)</sup>

أيحسب أن ما فقدته من كلام الشارحين صار الكتاب منه غفلاً؟! أم يظن أن التقصير أغلق على خزائنها دوني قفلاً؟! ولا يدري أنني وردت حياضهم فرشفت صفواً وقذفت ثقلًا، وجبت أنجادهم وأغوارهم فتخيرت منها ما يصلح علواً وسفلاً. أولى له فأولى إن لم يعط القوس باريها، لقد كان الأخرى به والأولى أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كسب المتقدمين ما فيها، فالاستيعاب لأطراف الكلام الموطأ يرشده ويوقظه من سنة الكرى، والاستذكار لما أسسه السلف من تمهيد القواعد ينشده:

أَطْرَقَ كَرًا، أَطْرَقَ كَرًا      إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى<sup>(٢)</sup>

كأنما ضرب بينه وبين العلم بسور من الشدائد، وجعل عليه دون هذا الكتاب سدًا من حديد فهو يضرب فيه بذهنه الكليل الشارد، وقيل أرجع وراءك فالتمس نورا فإنما أنت تضرب في حديد بارد، حتى يرجع بخفي حنين<sup>(٣)</sup>، ويمسى بحسده أشغل من ذات النحيين<sup>(٤)</sup>، ولو أوتى رشده لأنف أن يسخر منه الساخر، واغترف من هذا البحر الزاخر، واعترف بأنه الذي يلتقط منه جواهر المفاهر، وترى الفلك فيه بشراع العلم مواخر، ويقول من تفرع أسماعه كم

(١) البيتان من الوافر، والأول منهما بلا نسبة في تاج العروس (كفر).

(٢) هذا قول للعرب لكنه مرجوز، وهو في اللسان (كرا) وتاج العروس (كرا)، والكامل - ط دار الكتب العلمية.

(٣) حتى يرجع بخفي حنين: هذه عبارة تضرب مثلاً لمن رد عن حاجته ورجع بالخيبة، وتفسيرها في بعض الروايات: أن حنيناً كان رجلاً شريفاً ادّعى إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف فأتى إلى عبدالمطلب وعليه خفان أحمران، فقال: يا عم، أنا ابن أسد بن هاشم فقال له عبدالمطلب: لا وثياب هاشم، ما أعرف شمائل هاشم فيك فارجع راشداً، فانصرف خائباً، عن اللسان.

(٤) أشغل من ذات النحيين: هذه عبارة تضرب مثلاً، وتفسيرها أن ذات النحيين امرأة من تميم كانت تباع السمن في الجاهلية، فأتى خوات بن جبير الأنصاري يتتاع منها سمناً فساومها، فحلت نحياً - زقا من سمن - مملوءاً، فقال: أمسك به حتى أنظر غيره ثم حل آخر وقال لها: أمسك به، فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما أراد وهرب، عن اللسان.



ترك الأول للآخر، وهب أنه ظفر بزلات معدودة، وعثر على هفوات ليست أمثالها عن جهابذة هذا الفن مردودة، ألم يعلم أن السعيد من عدت غلطاته، وردت إلى استقصاء الإحصاء سقطاته؟!!

فَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا      كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ<sup>(١)</sup>

ولكن لأمر ما يسود من يسود، وعسى أن يكره الإنسان من ذم الحاسد ما تسفر عقباه عن محمود السعود:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ      طُوِيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانٌ حَسُودٍ

لَوْلا اشْتِعَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ      مَا كَانَ يُعْرَفُ طِيبُ عَرَفِ الْعُودِ<sup>(٢)</sup>

أعاذنا الله تعالى من هوى يرمى بالخرس لسان الاعتراف، ويعمى أبصار البصائر عن جميل الأوصاف، ويصمى<sup>(٣)</sup> القلوب فلا يصل إليها نور الإنصاف، ولما أوصلتني السرى منه إلى صباح قَدَرٍ صَدَّتْهُ فلاح، وأسفر صبحه فأجاب من سمع من مناديه حتى على الفلاح، وشرح طائر الميمون ببطاقة بالحتم مبشرة بالقدوم يخفق بها جناح النجاح، ووصلت فيه إلى اجتناء غروس ثمارها على أفنان الفنون مرتصة، وحصلت منه على اجتلاء عروس فى حلى الأفراح على منصة حمدت الله تعالى على إتمام نعمتى الإتمام والافتتاح، وسميته: (عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح) ولقد احتوى هذا الشرح بحمد الله تعالى من المباحث التى هى من بنات فكرى فلم أسبق إليها، ومن هبات ذكرى فما عثر أحد فيما علمت من أهل هذا الفن عليها، على جملة لا أعقد لها عددا حتى أفرغ من عدّ النجوم، ولا أعهد لها مددا سوى إلهام الحى القيوم، وكأين فيه من شاهد يردّ على هذا العلم ما يدعيه عن حق ضائع، ويثبت له عرفا يحفظ طيب الثناء بعرف ضائع، ويأمن من الإسقاط فإنى استخرجته بالفكرة، وعدلته بتزكيته العقل والنقل عند قاض من التأمل ليست عنده فترة، وأجلسته فى مجالس العلماء فأثبتوا فخره، وأطلت البحث عنه ولم أجده فى كتاب ولم أسمع من ذى فطرة.

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن محمد المهلبى فى تاج العروس (حبر). وروايته (ومن....).

(٢) البيتان من الكامل، وهما لأبى تمام فى ديوانه ص ٨٥ ط. دار الكتب العلمية، وأسرار البلاغة ص ٩٢ ط. رشيد

رضا، والمصباح ص ١١٣، ١١٤، والإيضاح ص ٢٠٤. والعمدة لابن رشيق (١٨٩/٢).

(٣) الوصم: المرض، عن اللسان.

واعلم أنى مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعريية، وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية، وأضفت إليه من إعراب الآيات الواقعة فيه ما هو محرر وإن كان رقيق الحاشية، ومن ضبط ألفاظ أحاديث النبوية ما كانت خباياه من الجامع الأزهر الصحيح فى زاوية، وضمته شيئا من القواعد المنطقية والمقواعد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية، وأتحفته من فوائد الوالد<sup>(١)</sup> وتحقيقه، ومن فوائد علمه الطارف والتالد وتدقيقه، ما هو تاج على هام الكواكب، وسراج إذا ادلهمت الغياهب، وطرارز على حلة الطالب، وغرة فى جبهة العلوم ترفع عن عين اليقين الحاجب، وهو الذى تلقفت عنه علم البيان، وتكيفت منه بكل ما منحنى الله من المواهب الحسان، وأنا أسأل الله تعالى وأتضرع إليه، وأتوسل<sup>(٢)</sup> إليه بمحمد ﷺ فإنه أكرم خلقه عليه أن يسكنه وإياى وسائر ذريته فى الجنة مكانا مرفوعا، وأن يجعل المحمول على ظهورنا من مقدمات سوء المنطق وغيره من أشكال للأعمال المنتجة للأصغر والأكبر من الأوزار موضوعا.

واعلم أننى لم أضع هذا الشرح، حتى استعنت عليه بنحو من ثلاثمائة تصنيف، وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم، منها ما وقفت عليه، ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه، وقال إنه جمع بين طرفيه وإنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا فى علم البلاغة وقفت عليها، لم أترك منها إلا ما هو خارج عن هذا العلم، أو قليل الجدوى فيه، أو هو فى غاية الوضوح، أو شواهد لا حاجة لها لكثرتها، أو ما زاغ البصر عنه، أو ما إن تأملته علمت أنه فاسد لا ترتضيه فمن ذلك: دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجانى<sup>(٣)</sup>، والبديع لابن المعتز<sup>(٤)</sup>

(١) سبق التعريف به فى ترجمة المصنف.

(٢) هذا ونحوه مما تسرب إلى الشيخ من عقيدة المتصوفة، وقد سبق التنبيه على مثله.

(٣) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى النحوى أبوبكر صنف أبداع كتابين فى علوم البلاغة وهما: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، المغنى فى شرح الإيضاح فى النحو، المقتصد فى شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الحمل، العوامل المائة، العمدة فى التصريف، عن بغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٤) عبدالله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسى أبو العباس الشاعر المبدع خليفة يوم وليلة صنف: الزهر الرياض، البديع، الآداب، أشعار الملوك، طبقات الشعراء، عن الأعلام ١١٨/٤.

وإعجاز القرآن للرماني<sup>(١)</sup>، والواسطة لعلى بن عبدالعزيز الجرجاني<sup>(٢)</sup>، والبديع لابن المنقذ<sup>(٣)</sup>، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي<sup>(٤)</sup>، والعمدة لابن رشيق القيرواني<sup>(٥)</sup>، والعدة في اختصار العمدة للصقلي<sup>(٦)</sup>، وكتايب البلغاء لأحمد بن محمد الجرجاني<sup>(٧)</sup>، والنصف من حلية المحاضرة للحاتمي<sup>(٨)</sup>، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم<sup>(٩)</sup>، والصناعتان للعسكري<sup>(١٠)</sup>، ونهاية الإنجاز<sup>(١١)</sup> في الإعجاز للإمام فخر الدين الرازي<sup>(١٢)</sup>، والمعيار للزنجاني<sup>(١٣)</sup>، وقوانين البلاغة لعبد اللطيف

(١) على بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني، كان إماماً في العربية صنف: التفسير، شرح سيبويه، شرح مختصر الحرّمي، عن بغية الوعاة ١٨٠/٢، ١٨١.

(٢) علي بن عبدالعزيز بن الحسن الجرجاني أبو الحسن، قاض، من العلماء بالأدب، من كتبه الوساطة بين المتنبي وخصومه، وتفسير القرآن، وديوان شعر، عن الأعلام ٣٠٠/٤.

(٣) أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكنانى أبو المظفر مؤيد الدولة، أمير له تصانيف في الأدب، والتاريخ منها: لباب الألباب، والبديع في نقد الشعر، والنوم والأحلام. الأعلام ٢٩١/١.

(٤) عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الحلبي، شاعر أخذ الأدب عن أبي العلاء المعرى وغيره. له ديوان شعر، وسر الفصاحة. الأعلام ١٢٢/٤.

(٥) الحسن بن رشيق - يفتح الراء وكسر الشين المعجمة - القيرواني، كان شاعراً نحوياً لغوياً أديباً حاذقاً عروضياً، له العمدة في صناعة الشعر، والأنموذج في شعراء القيروان. بغية الوعاة ٥٠٤/١.

(٦) مصعب بن محمد بن أبي الفرات القرشي العبدري الصقلي أبو العرب شاعر عالم بالأدب من أهل صقلية الأعلام ٢٤٩/٧.

(٧) أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها في عصره وكان عارفاً بالأدب له نظم مليح، وصنف المنتخب من كتايب الأدباء وإشارات البلغاء. الأعلام ٢١٤/١.

(٨) محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي أبو علي البغدادي أحد الأعلام المشاهير له مع أبي الطيب المتنبي مخاطبة أقذعه فيها. وله من التصانيف: حلية المحاضرة في صناعة الشعر، وتقرير الهلجاجة في صناعة الشعر. بغية الوعاة ٨٧/١.

(٩) حازم بن محمد بن حسن الأنصاري القرطبي النحوي أبو الحسن، شيخ البلاغة والأدب. صنف: سراج البلغاء في البلاغة، كتاباً في القوافي، قصيدة في النحر على حرف الميم. بغية الوعاة ٤٩١/١.

(١٠) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري له من التصانيف: كتاب صناعتي النظم والنثر، شرح الحماسة، جمهرة الأمثال. بغية الوعاة ٥٠٦/١.

(١١) تصحفت في المطبوع إلى الإعجاز، وما أنبتاه من كشف الظنون (١٩٨٦/٢).

(١٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام المفسر، له: مفاتيح الغيب، الأربعون في أصول الدين، وشرح سقط الزند للمعري. الأعلام ٣١٣/٦.

(١٣) عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني، يقال له العزى عز الدين، له: تصريف العزى في الصرف، ومعيار النظر في علوم الأشعار. بغية الوعاة ١٢٢/٢ والأعلام ١٧٩/٤.

البغدادى<sup>(١)</sup>، والمفتاح للسكاكى<sup>(٢)</sup>، وشرحه للإمام قطب الدين الشيرازى<sup>(٣)</sup>، وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى<sup>(٤)</sup>، وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخلخالى<sup>(٥)</sup>، وشرحه أيضاً للشيخ عماد الدين الكاشى<sup>(٦)</sup>، وشرحه أيضاً للقاضى حسام الدين<sup>(٧)</sup> قاضى الروم، وتقيق المفتاح للشيخ تاج الدين التبريزى<sup>(٨)</sup>، وروض الأذهان للشيخ بدر الدين بن مالك<sup>(٩)</sup>، والمصباح أيضاً له، وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية<sup>(١٠)</sup>، وشرحه له، والأقصى القريب للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن عمرو التنوخى<sup>(١١)</sup>، والمثل السائر للصاحب ضياء الدين

- 
- (١) عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن على البغدادى موفق الدين، من كتبه: قوانين البلاغة، ذيل الفصيح، وغريب الحديث، وتهذيب كلام أفلاطون. الأعلام ٦١/٤.
  - (٢) يوسف السكاكى أبو يعقوب العلامة كان علامة بارعاً فى فنون شتى خصوصاً المعانى والبيان وله كتاب مفتاح العلوم فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية. بغية الوعاة ٣٦٤/٢.
  - (٣) محمود بن مسعود بن مصلح الفارسى قطب الدين الشيرازى الشافعى العلامة، له شرح المختصر لابن الحاجب، وشرح المفتاح، وغرة التاج فى الحكمة. بغية الوعاة ٢٨٢/٢.
  - (٤) لم أقف على ترجمته، لكن له ذكر فى كشف الظنون (١٧٦٣/٢) فىمن شرح مفتاح العلوم وقال عنه صاحب كشف الظنون: "وكان معاصراً للقطب الشيرازى".
  - (٥) محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى شمس الدين له التصانيف المشهورة كشرح المصابيح وشرح المختصر وشرح المفتاح وشرح التلخيص. بغية الوعاة ٢٤٦/١.
  - (٦) يحيى بن أحمد الكاشى (أو الكاشانى) فاضل له علم بالحساب والأدب والحديث، من كتبه "لباب الحساب" و"شرح مفتاح العلوم للسكاكى". الأعلام ١٣٥/٨، ١٣٦.
  - (٧) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (١٧٦٤/٢) فىمن شرح مفتاح العلوم.
  - (٨) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (١٧٦٧/٢) فى كلامه على مفتاح العلوم.
  - (٩) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائى. له من التصانيف: شرح ألفية والده، المصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى وروض الأذهان فيه. بغية الوعاة ٢٢٥/١.
  - (١٠) محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوية له يد طولى فى الأدب، اختصر المصباح لبدر الدين بن مالك فى المعانى فسماه بضوء المصباح وشرحه. بغية الوعاة ٢٧٢/١.
  - (١١) محمد بن محمد بن محمد بن عمرو أبو عبدالله زين الدين التنوخى أديب دمشقى استقر فى بغداد. له كتب منها "الأقصى القريب فى علم البيان". الأعلام ٣٥/٧.

نصر الله بن الأثير<sup>(١)</sup>، والجامع الكبير لأخيه<sup>(٢)</sup>، ومختصر المثل السائر لابن العسال، والنصف الأول من كنز البلاغة<sup>(٣)</sup> لعماد الدين إسماعيل بن الأثير<sup>(٤)</sup>، ومختصر كنز البلاغة المذكور لولد مصنفه<sup>(٥)</sup>، وروضة الفصاحة لزين الدين الرازي الحنفى<sup>(٦)</sup>، والفلك الدائر على المثل السائر لعز الدين بن أبي الحديد<sup>(٧)</sup>، وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبد العزيز بن عيسى<sup>(٨)</sup>، وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع<sup>(٩)</sup>، وموارد<sup>(١٠)</sup> البيان لأبي الحسن علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب<sup>(١١)</sup>، وبديع القرآن والتبيان لابن الزمكاني<sup>(١٢)</sup>، والبرهان له، والتبيان للشيخ شرف

(١) نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الوزير الفاضل ضياء الدين أبو الفتح الشيباني الخزرجي المعروف بابن الأثير، له من المصنفات: كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، والوشى المرقوم في حل المنظوم. بغية الوعاة ٣١٥/٢.

(٢) علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني أبو الحسن عز الدين بن الأثير من العلماء بالنسب والأدب، من تصانيفه: الكامل، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، والجامع الكبير في البلاغة. الأعلام ٣٣١/٤.

(٣) كذا ذكره في كشف الظنون (١٥١٤/٢) وذكره في الأعلام باسم "كنز البراعة".  
(٤) إسماعيل بن أحمد بن سعيد عماد الدين بن تاج الدين بن الأثير، كاتب من العلماء بالأدب شافعي له كنز البراعة - كما قال الزركلي - وإحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام. الأعلام ٣٠٩/١.  
(٥) أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد نجم الدين بن الأثير له جوهر الكنز اختصر به كتاب كنز البراعة لأبيه، وله المختصر المختار من وفيات الأعيان. الأعلام ٩٧/١.

(٦) ابن السراج زين الدين بن محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفى الرازي. كشف الظنون ٩٢٩/١.  
(٧) عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد أبو حامد عز الدين عالم بالأدب من أعيان المعتزلة، له شرح نهج البلاغة، والفلك الدائر على المثل السائر، والعبرى الحسان. الأعلام ٢٨٩/٣.

(٨) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره صاحب كشف الظنون (١٥٨٦/٢) في كلامه على المثل السائر.  
(٩) عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن أبي الإصبع العدواني شاعر من العلماء بالأدب له تصانيف منها: بديع القرآن، وتحرير التحبير، وغيرها. الأعلام ٣٠/٤.

(١٠) وقع في المطبوع: مواد البيان، وما أثبتته من كشف الظنون.  
(١١) لم أقف على ترجمته، لكن ذكره وذكر كتابه حاجي خليفة في كشف الظنون (١٨٨٨/٢).  
(١٢) عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزمكاني أبو المكارم كمال الدين ويقال له: ابن خطيب زملكا، أديب من القضاة له شعر حسن، له التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن. الأعلام ١٧٦/٤.

الدين الطيبي<sup>(١)</sup>، وشرحه له، والإيضاح للمصنف<sup>(٢)</sup>، وحواشي الإيضاح للجزري<sup>(٣)</sup> شيخ والدي في علم الكلام، وشرح التلخيص للإمام الزاهد ولي الله شمس الدين القونوي<sup>(٤)</sup>، وشرحه أيضاً للخطيب، وشرحه للشيرازي<sup>(٥)</sup>، وشرحه للزوزني<sup>(٦)</sup>، وشرح البديعية للصفى بن سرايا الحلبي<sup>(٧)</sup>، والطريق إلى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والدي في الطب<sup>(٨)</sup>، والمقدمة في علم البيان لشيخنا شمس الدين الأصبهاني<sup>(٩)</sup> الموضوع في أول

(١) الراجع أن اسمه الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي خلافاً لمن سماه بالحسن أو الحسين بن محمد الطيبي أو غير ذلك. وانظر ترجمة وافية له في مقدمة تحقيق كتابيه التبيان في المعاني والبيان، ولطائف التبيان في المعاني والبيان المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

(٢) أي القزويني .

(٣) ذكر صاحب كشف الظنون (١ / ٢١١) في كلامه على الإيضاح: " من الحواشي حاشية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزري، المتوفى سنة ٨٣٣ " ولعله الإمام الجزري شيخ الإقراء في زمانه محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير شمس الدين الجزري صاحب " النشر " و"المقدمة الجزرية " .

(٤) محمد بن يوسف بن إلياس الشيخ شمس الدين القونوي الحنفى صنف كتباً مفيدة منها " درر البحار " فقه، و " شرح تلخيص المفتاح " . بغية الوعاة ( ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ) والأعلام ( ٤ / ١٥٣ ) .

(٥) حبيب الله المشتهر بملا ميرزا جان الباغوى الشيرازي الأشعري الشافعى، له حواش في المنطق والمعاني والبيان منها حاشية على التلخيص وهي مفيدة تامة لكنها قليلة الوجود. كشف الظنون (١/٤٧٥) والأعلام (٢/١٦٧) .

(٦) هو شرح الفاضل شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزنى المتوفى سنة ٧٩٢. كشف الظنون (٢/٤٧٤) .

(٧) عبدالعزيز بن سرايا بن علي بن أبي القاسم السنبسى الطائى الحلبي صفى الدين، شاعر عصره، تعاني الأدب فمهر في فنون الشعر كلها وتعلم المعاني والبيان، له العاقل الحالى والبديعية وشرحها. الدرر الكامنة (٢/٢٢٥)، والأعلام (٤/١٧، ١٨) وكشف الظنون (١/٢٣٣) .

(٨) علي بن أبي الحزم القرشى، علاء الدين الملقب بابن النفيس: أعلم أهل عصره بالطب أصله من بلدة قرش ومولده في دمشق ووفاته بمصر له كتب كثيرة منها: المذهب ، الشامل، .. ، عن الأعلام ٨/٢٧٠، ٢٧١ .

(٩) شمس الدين أبو الفخر مسعود بن .. الشهير بفخرى الأصبهاني الأديب الشاعر المتوفى سنة ٩٢٥ من تصانيفه البدائع فى الصنائع... كذا فى كشف الظنون ٦/٤٣٠، وقد نسخت فى المطبوع (الأصبهاني) ، وكلاهما صحيح .

تفسيره، والمقدمة فى البيان والبديع الموضوعة فى أول تفسير ابن النقيب<sup>(٢١)</sup>، والنظم فى علم البديع لابن معطر<sup>(٣)</sup>، والفوائد الغياثية للشيخ عضد الدين<sup>(٤)</sup>. وإذا أردت أن تعلم مقدار ما زادته القريحة من المباحث والفوائد، فراجع هذه الكتب فإنك تعلم أن غالب ما عندك عنها رائد وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وأفوض أمري إلى الله، إن الله بصير بالعباد، وحسبى الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، وما شاء الله لا قوة إلا بالله لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم.

---

(١) مقدمة تفسير ابن النقيب طبعت مراراً وترجم عنوانها خطأ بالفوائد المشوق لابن قيم الجوزية، وهذا خطأ فى العنوان والنسبة أثبتها الناشر على سبيل الظن والتخمين، وقد أثبت زميلنا العزيز د/ زكريا سعيد أن الكتاب لا تصح نسبته لابن القيم بل هو مقدمة ابن النقيب لتفسيره وقد أخرجه فى طبعة متقنة نشرتها مكتبة الخانجي بالقاهرة محققة تحقيقاً جيداً بهذا الاسم الصحيح؛ فجزاه الله خير الجزاء.

(٢) محمد بن سليمان بن الحسن البلخي، المقدسى، أبو عبدالله، جمال الدين ابن النقيب : مفسر، من فقهاء الحنفية، أصله من بلخ، ومولده فى القدس، انتقل إلى القاهرة وأقرأ فى بعض مدارسها، وعاد إلى القدس فتوفى بها، له تفسير كبير حافل، سماه "التحرير والتجوير لأقوال أئمة التفسير" قال المقرئى فى سبعين مجلدة، عن الأعلام ١٥٠/٦.

(٣) يحيى بن عبدالمعطى بن عبدالنور الزواوى، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة فى المغرب والمشرق نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية فى إفريقية) سكن دمشق زمناً. ودرس الأدب فى مصر وتوفى فيها، أشهر كتبه "الدرة الألفية فى علم العربية" فى النحو و"المثلث" فى اللغة، و"العقود والقوانين" فى النحو، و"الفصول الخمسون" فى النحو و"ديوان خطب" و"ديوان شعر" و"أرجوزة فى القراءات السبع" و"نظم ألفاظ الجمهرة" و"البديع فى صناعة الشعر" عن الأعلام ١٥٥/٨.

(٤) عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجى، عالم بالأصول والمعانى والعربية، من أهل إيج (بفارس) ولى القضاء توفى سنة ٧٥٦هـ من تصانيفه: "المواقف" فى علم الكلام و"العقائد العضدية" و"الرسالة العضدية" فى علم الوضع و"جواهر الكلام" مختصر المواقف و"شرح مختصر ابن الحاجب" فى أصول الفقه، و"الفوائد الغياثية" فى المعانى والبيان، و"أشرف التواريخ"، و"المدخل فى علم المعانى والبيان والبديع"، عن الأعلام ٢٩٥/٣.

## شرح مقدمة صاحب التلخيص

ص: قال المصنف رحمه الله: (الحمد لله على ما أنعم).

(ش): الحمد هو الثناء بالقول على جميل الصفات والأفعال. وبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال فقط: بالقول، أو الفعل، أو الاعتقاد، وعبرة الزمخشري: وهو بالقلب، واللسان، والجوارح. يريد التنويع، لا أن الشكر لا يكون إلا بمجموع الثلاثة. ثم استدل على ذلك بقوله:

أَفَادَتْكُمْ النِّعْمَاءُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَ<sup>(١)</sup>

وفيه نظر؛ لأن البيت لا تعرض فيه بأن شيئاً من ذلك يسمى شكراً، فضلاً عن كل واحد، نعم يدل على إطلاق الشكر على أعمال الجوارح والقلوب، قوله ﷺ -وقد رآه بلال يصلي ويكي، كيف تبكي وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟-: "أفلا أكون عبداً شكوراً"<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾<sup>(٣)</sup> وأما المدح، فاختلف النحاة في أنه مقلوب الحمد أو لا، ويعزى الأول لابن الأنباري، وأما المعنى فقال الزمخشري: الحمد والمدح أخوان لا يريد أنهما متشابهان غير مترادفين كما توهمه الطيبي؛ بل يريد ترادفهما؛ لأنه صرح بذلك في الفائق، فقال: الحمد هو المدح، وإليه أشار أيضاً في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وبه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ولا يقدح فيه أن السكاكي في خطبة المفتاح عطف أحدهما على الآخر، وفصل بين المحامد والممادح، فقال: "حمد الله ومدحه بما له من الممادح أزلاً وأبداً وبما انخرط في سلكها من المحامد متجدداً"؛ لأنه في مقام إطناب يناسبه عطف الشيء على نفسه بلفظين مختلفين، وإنما جعل ما سماه متجدداً منخرطاً في سلك ما سماه أبدياً وغازياً بين اللفظين؛ لأنه جعل معنى المحامد منخرطاً في معنى الممادح فيكون بينهما تباين، أو عموم وخصوص، وقد فرق السهيلي بينهما بأن الحمد يشترط صدوره عن علم لا ظن، وأن تكون الصفات

(١) البيت بلا نسبة في الكشف للزمخشري (٧/١) وتفسير ابن كثير (٢٣/١)، والدر المصون ٦٣/١.

(٢) أخرجه البخاري في "التفسير"، (ح ٤٨٣٦، ٤٨٣٧)، لكن من حديث المغيرة وعائشة، ومسلم

(ح ٢٨١٩).

(٣) سورة سبأ: ١٣.

(٤) سورة الحجرات: ١٧.



المحمودة صفات كمال، والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وإن كان فيها نقص ما، وقال لهذين الشرطين: لا يوجد الحمد لغير الله تعالى، وهو المستحق له على الإطلاق وقد يرد عليه قول عائشة رضى الله عنها فى قصة الإفك "لا أحمد إلا الله"<sup>(١)</sup> وقولها: "أحمد الله لا أحمده" وقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مُمْحَوِّدًا﴾<sup>(٢)</sup> قال ابن عباس رضى الله عنهما: يحمده فيه أهل السموات والأرض. ولا أدري كيف استخرج السهيلي من الشرطين اللذين ذكرهما كون الحمد لا يستعمل لغير الله؟ فإن صفات النبي ﷺ صفات كمال يصدر كثير من ذكرها<sup>(٣)</sup> عن علم لا ظن، ثم لا نسلم له امتناع إطلاق الحمد لغير أهل الكمال، فقد يحمد غير الإنسان، كقول العرب: عند الصباح يحمد القوم السرى ومن أسمائه تعالى: الحميد. وقد قال الإمام فخر الدين فى تفسيره فى أواخر البقرة وفى كتابه اللوامع: إن حميدا يصح أن يكون بمعنى حامد، أى: يحمد الأفعال الحسنة وبمعنى حامد<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا، يَحْمَدُ النَّاسُ أَمْرَهُ      وَمَنْ يَغْوْ، لَا يَعْدَمُ عَلَى الْغَىِّ لَائِمًا<sup>(٥)</sup>

ولا يقدح فى الاستدلال به أن البيت للمرقش الأكبر، والكلام إنما هو فى الجواز الشرعى، بل فى موضوع الكلمة لغة؛ لما يعلمه من وقف على كلامه، وقد يحمد من فعل خيرا كائنا ما كان. كقول تلك المرأة بالحديثة:

يَا أَيُّهَا الْمَادِحُ ذُلُّوْى، ذُوْنَكَا      إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا<sup>(٦)</sup>

(١) حديث الإفك، أخرجه البخارى فى "التفسير" (٣٠٦/٨)، (ح ٤٧٥٠)، وفى غير موضع من صحيحه، ومسلم (ح ٢٧٧٠).

(٢) سورة الإسراء: ٧٩.

(٣) كذا بالأصل.

(٤) كذا بالأصل والصواب "محمود" ليغايير ما قبله.

(٥) البيت من الطويل، وهو للمرقش الأصغر فى ديوانه ص ٥٦٥، وللمرقش دون تحديد أهو الأكبر أم الأصغر فى لسان العرب (غوى)، وتاج العروس (غوى)، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٠٤.

(٦) الرجز لحارية من بنى مازن فى الدرر ٣٠١/٥، وشرح التصريح ٢٠٠/٢، والمقاصد النحوية

٣١١/٤، وبلا نسبة فى لسان العرب (ميح)، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ - ٢٠١ - ٢٠٧، وهو لحارية

من الأنصار فى السيرة لابن هشام (٢٣١/٣ - ٢٣٢)، وتاريخ الطبرى (١١٨/٢) والبداية والنهاية

(١٦٥/٤). ولم أجد فى ديوان رؤية لوليم بن الورد.

وهذا البيت ذكره ابن إسحاق في السيرة، وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة. لكن قال ابن الشجري في أماليه إنه لرؤبة، وأنه في مال لا في ماء، فذكر الدلو حينئذ استعارة. وعلى هذا فيحمل كلام ابن إسحاق على أن المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرها، وقد يستأنس بأن الحمد لا يكون لغير الله تعالى، بما ورد في الكتاب والسنة من أنه تعالى له الحمد، وهذه صيغة اختصاص، وبلاستغراق الذي هو ظاهر الألف واللام في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فأما قول الزمخشري: إن الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس في الحمد وهم، فقيـل: إنها نزعة اعتزال؛ لأنهم يرون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وأنهم يحمّدون عليها -تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً- وكأن قائل هذا القول لم يطرق سمعه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ عند الصباح: "اللهم ما أصبح بي من نعمة فمنك وحدك لا شريك لك"<sup>(٣)</sup> وقيل إن أراد أن الألف واللام ليست للاستغراق إذا دخلت على اسم الجنس، وليس كذلك؛ بل هي للاستغراق عنده، وعند الأكثرين وقيل إن أراد أن التقدير: أحمد الله حمداً، لأنه مفسر بقوله: ﴿يَا أَتَىكَ نِعْبُدُ﴾<sup>(٤)</sup>، فكان المقصود به حمداً خاصاً، فلا تكون للاستغراق، وإن أراد ذلك ففيه نظر.

وقال عبداللطيف البغدادى في شرح الخطب النبائية: معناهما متقارب، إلا أن في الحمد تعظيماً وفخامة ليست في المدح والشكر، وهو أخص بالعقلاء والعظماء منهما، فلذلك إطلاقه على الله تعالى أكثر، وقد يطلق عليه المدح. قال ﷺ: (إن الله يحب المدح؛ ولذلك مدح نفسه) ويقال: مدح الإنسان نفسه، ولا يقال: حمدها، إلا إذا طلب منها فضيلة فطاوعته. قلت: ولفظ الحديث: "لا أحد أحب إليه المدح من الله؛ ولذلك مدح نفسه"<sup>(٥)</sup>. ومراد عبداللطيف بقوله: قد يطلق المدح على الله تعالى أنك تقول: مدحت الله، وما ذكره هو ما

(١) سورة الفاتحة: ٢.

(٢) سورة النحل: ٥٣.

(٣) أخرجه أبو داود في "الأدب"، باب: ما يقول إذا أصبح، وابن حبان من حديث عبدالله بن غنم البياضى وفي سنده عبدالله بن عنبسة لم يوثقه غير ابن حبان، ومع ذلك فقد حسنه الحافظ في "أمالي الأذكار"، وقال الشيخ الألبانى في تعليقه على "الكلم الطيب"، (ح ٢٦): "إسناده ضعيف".

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

(٥) أخرجه البخارى في "التفسير"، (١٤٦/٨)، (ح ٤٦٣٤)، وفي مواضع أخر من صحيحه، ومسلم (ح ٢٧٦٠).

فهمه النووي، وليس صريحا، لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يمدحه غيره، ولذلك مدح نفسه، لا أن المراد يحب أن يمدحه غيره. وقيل: المدح أعم من الحمد؛ لأن المدح يحصل للعقل وغيره، والحمد لا يحصل إلا للفاعل المختار. قاله الإمام فخر الدين الرازي، ويرد عليه بما سبق. وقال الراغب: المدح أعم، لأن الحمد يكون على الصفات الاختيارية والمدح على أعم من الاختيارية والخلقية.

وقال سيويه، في باب ما ينتصب على المدح: إن الحمد لا يطلق تعظيما لغير الله تعالى، وذكر في باب آخر، أنه يقال: حمدته: إذا جزيته على حقه. وهذا الكلام هو التحقيق فتلخص أن الحمد إن أريد به التعظيم، اختص به الله سبحانه وتعالى، وإن أريد به المجاز، لا يكون خاصا، ولا يرد شيء مما سبق على هذا القول؛ فإن الحمد فيه على المعنى الجائر وهو المجاز، والثناء جنس للجميع؛ بل لأعم، فإنه يكون في الشر. وفي الحديث مر بجنازة، "فأثنى عليها شرا"<sup>(١)</sup> بل ربما يأتي الشكر في الشر، كما ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام في بعض كلامه.

وقوله (على ما أنعم) أي لأجله إن كانت "على" للتعليل، وهو مذهب كوفي، وإن أبقيناها على معناها من الاستعلاء، فلعله لاحظ فيه من البلاغة الإشارة إلى تفخيم الحمد، قلت: وفيه نظر من وجهين: أحدهما أن الحمد من جملة النعم، والثاني أن إرادة الاستعلاء على النعمة مخل بالبلاغة في هذا المحل، ولهذا كانت النعمة في الغالب إذا ذكرت مع الحمد في القرآن لم تقترب على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> وحيث أشير إلى ذكر النعمة أتى بـعلى كقوله ﷺ إذا رأى ما يكره "الحمد لله على كل حال"<sup>(٤)</sup> إشارة إلى ستر النعمة، واستعلاء الحمد عليها، ولذلك جاء الحمد لله على ما أولانا؛ لأن منه النعمة والنعمة فأريد التغطية لأجل النعمة، وهو كالحمد لله على كل حال. وقد ذكرنا أن البلاغة تقتضي ذكر المحمود عليه بلفظ "على" في جانب النعمة، واجتنابها في جانب النعمة، فليتنبه لهذه الدقة. لا يقال يتقضى بقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فإن المقصود في ذلك المحل استعلاء التكبير برفع الصوت، والأولى أن

(١) أخرجه البخاري في "الجنائز"، (٣/٢٧٠)، (ح ١٣٦٧)، وكذا مسلم (ح ٩٤٩) من حديث أنس.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) "حسن" أخرجه ابن ماجه وابن السني والحاكم، وانظر الصحيحة (ح ٢٦٥).

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

يجعل الحمد لله جملة، وعلى ما أنعم يتعلق بمحذوف، التقدير نحمده على ما أنعم إذ لا يصح تعلقه بالحمد المذكور، إذا جعلنا الحمد لله جملة، ولا بحمد مقدر، ويجوز أن يكون خبراً. وقوله (ما) هي مصدرية، أى على إناعامه إما على حقيقته، أو بمعنى المنعم به إن جوزنا انحلال الأداة والفعل بمصدر مجازى، وهو أحد قولين وهو أولى من الموصولة، لأمرين: أحدهما: أن الجملة التى بعدها خالية من العائد فيلزم أن يكون العائد محذوفاً، فيحتاج قوله: مالم يعلم إلى تقدير ما يعمل فيه: أو يكون استغنى عن العائد بقوله: مالم يعلم، كقولهم: أبوسعيد الذى رويت عن الخدرى، وهو ضعيف، أو ممتنع.

والثانى: ما يلزم عليه من استعمال غير الأكثر من تعدى أنعم إلى المنعم به بنفسه فإن الغالب تعديته بالباء، كقولك أنعم عليه بكذا، وإنما لزم ذلك؛ لأننا نقدر العائد مجروراً لامتناع حذفه حينئذ إلا بتكلف وعلى هذه اللغة التى حكاها ابن سيده قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. لا كما قاله أبوالبقاء وغيره، من أنه توسع فيه بحذف الحرف فحذف العائد بعده منصوباً، ويحتمل أن يعود الضمير على المصدر، كقوله تعالى: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ص: (وعلم) من البيان مالم نعلم.

(ش): "علم" معطوف على "أنعم" لا على "الحمد لله"، فرارا من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية؛ ولأن المعنى عليه أمكن، فحينئذ هذه السجعة جارية على آخر كلمة من السجعة قبلها، وهى أنعم طارحة لما قبلها، وهو غير الأحسن فى صناعة البديع، إذ الأحسن ملاحظة الثانية للأولى حتى يكونا كفرسى رهان. وعطف (علم) على (أنعم) من عطف الأنخص على الأعم إن كانت "ما" مصدرية، ومن عطف الخاص على العام، إن كانت

(١) سورة الأنفال: ٥٣.

(٢) سورة البقرة: ٤٧.

(٣) سورة المائدة: ١١٥.

موصولة، فإن ما الموصولة عامة، وكلاهما خارج عن الأصل والغالب، لاستدعاء الأول عطف الشيء على نفسه. واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه، أو أحد أفراد الكلية عليها المستدعين أيضاً لعطف الشيء على نفسه، غير أن كلا منهما بليغ مستحسن، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وليكنبه للقيقة، وهي أن الأصولي يؤول ما يرد من ذلك، حيث قدر على إرادة ما عدا الخاص بالعام، فرارا من التأكيد، حتى ذهب بعضهم إلى التزام ذلك، وجعله من المخصصات. أما هنا: فنحن لا نفر من التأكيد، بل نحافظ عليه؛ لما فيه من البلاغة، ولا سيما في المقامات الخطائيات، ثم نحافظ على إدخال نعمة تعلم البيان في قوله (ما أنعم)؛ لتحصل براعة الاستهلال بذكر ما يناسب المقصود، كقوله:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا<sup>(١)</sup>

بل قد يقال: إنها فقط هي المرادة، ويكون من العام المراد به الخصوص؛ لما ذكرناه، ويكون الأول على جهة الطرح، كقولك: أعجبنى علم زيد وفقهه.

والبيان يطلق على معان لا نطيل بذكرها والمراد هنا منها: الفصاحة، أو هذه العلوم التي ستأتي في هذا المختصر؛ فإن الثلاثة تسمى علم البيان. وقوله (مالم نعلم) هو نفى غير متصل بالحال بقرينة أنه إنما قصد الحمد على العلم الموجود حال هذا الكلام، فهو كقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾<sup>(٢)</sup>. ولو قال: ما لم نكن نعلم، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾<sup>(٣)</sup>. لكان أوضح في هذا المراد؛ لإشعار كان غالبا بالانقطاع، وقد نص النحاة على أن (لم) يجوز انفصال نفيها عن الحال. هذا حظ النحوي والأصولي يجعل ذلك مجازا من مجاز التخصيص، وما ستره في آخر باب الفصل والوصل من كلام البيانيين، وابن

(١) صدر البيت من البسيط، وعجزه:

وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

وهو لأبي محمد الخازن في الإيضاح ص: ٣٧١ والتبيان للطيبى ٤٨٤/٢.

أنجز: قضى ووفى. الإقبال: قدوم الدنيا بخيرها. كوكب المجد: استعارة للمولود. الأفق: الناحية من نواحي الفلك وإثباته للعلا تخيل، واسم الخازن عبدالله بن محمد.

(٢) سورة العلق: ٥.

(٣) سورة النساء: ١١٣.

الحاجب، مما يوهم أن ذلك حقيقة لا تعويل عليه، لما قررنا ثم. وقد عجبت من ابن مالك وابنه حين مثلاً ذلك بقوله:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهَى وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهَى قَبْلَكَ<sup>(١)</sup>

فإن كون الشيء لم يكن قبله نفى متصل، وقد اعترض عليهما شيخنا أبو حيان، وقد عجبت من ابن مالك، ومن شيخنا أبي حيان في تمثيلهما لانقطاع نفى (لم) بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾<sup>(٢)</sup> فإن الحال هنا مقيدة بالحين، التقدير: لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، ولم ينقطع ذلك أصلاً، كقولك: لم يقيم زيد أمس. والتحقيق أن النفي الذي نتكلم في انقطاعه هو نفى الحدث المحكوم بنفيه، وإذا كان مقيداً بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف، كقولك لم يقيم زيد أمس. فهذا نفى متصل، ولو قلت: لم يقيم زيد أمس، تريد: أنه لم يقيم في بكرته، لكان ذلك مجازاً، وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في اللفظ إليه بنفى ولا إثبات، بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف، فإنه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلا زمن النطق. والعجب من شيخنا أكثر، فإنه اعترض على ابن مالك في المثال الأول فيما يعترض به عليه هنا في المعنى. فإن قلت: هلا استدلت على عدم اتصال النفي بقوله (علم)؛ لأن أحدهما أثبت ما نفاه الآخر؟ قلت: لأن (علم) قد ينازع في اقتضائه لحصول العلم؛ فإن العلماء اختلفوا في أن (علم) هل يستدعي مطاوعة أو لا؟ ويشهد للأول قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾<sup>(٣)</sup>. فأخبر عن كل من هداه بأنه مهتد، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. فليس منه؛ لأن الهدى في تلك الآية بمعنى الدعوة؛ بدليل ﴿فَاسْتَجَبُوا أَعْمَى عَلَى الْهُدَى﴾<sup>(٥)</sup>. وقد

(١) الرجز لعبدالله بن عبدالأعلى القرشي في الدرر ٢٣/٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩/٢، والكتاب

٢١٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣.

(٢) سورة الإنسان: ١.

(٣) سورة الكهف: ١٧.

(٤) سورة فصلت: ١٧.

(٥) فصلت: ١٧.

يشهد لوجود الفعل دون مطاوعة قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾<sup>(١)</sup>. وقوله: ﴿وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأن التخويف حصل، ولم يحصل للكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان، فإنه المطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة. وعلى الأول، تكون الفاء في قولك: أخرجته فخرج للتعقيب في الرتبة، لا في الزمان ولا يصح أخرجته فما خرج، إلا مجازا. وعلى الثاني: تكون الفاء للتعقيب في الزمان، ويكون (أخرجته فما خرج) حقيقة. ورأيت بخط الوالد ما نصه: يقال: علمته فما تعلم، ولا يقال: كسرتة فما انكسر؛ والفرق أن العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم، ومن المعلم فكان (علمته) موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط؛ لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم، ولا بد بخلاف الكسر، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار. اهـ

وقد بسطت القول في هذه المسألة في شرح مختصر ابن الحاجب، ومن الغريب أن (لم) استعملت للنفي المنقطع، والمتصل استعمالا واحدا. وقد استنبطت ذلك من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. فنفي العلم عنهم منقطع، وعن آبائهم متصل، والفائدة حينئذ في ذكر المفعول، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ [وإن كان الإنسان لا يعلم إلا ما لم يعلم]<sup>(٤)</sup> التصريح بذكر حالة الجهل التي انتقلوا عنها، فإنه أوضح في الامتنان خلافا للسهيلي، إذ يرى: أن نحو (ما قام زيد ولا عمرو) من عطف الجمل، ولابن مالك حيث ادعى في نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٥)</sup>، أنه من عطف الجمل، فنظيره أن يكون التقدير هنا: ولم يعلم آبائكم والذي ذهب إليه سيويوه وغيره أن الفعل الأول هو العامل، وإن لم يصلح: "تعلموا واسكن" لمباشرة "آبائكم وزوجك". كما تقول: تقوم هند وزيد، وإن كان زيد لا يصلح لمباشرة "تقوم" فإنه من عطف المفردات كما صرح به ابن الحاجب وغيره.

(١) سورة الإسراء: ٥٩.

(٢) سورة الإسراء: ٦٠.

(٣) سورة الأنعام: ٩١.

(٤) ما بين المعكوفين جملة اعتراضية، وما بعدها خبر المبتدأ (الفائدة....).

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

وأما تصريح السهيلي في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾<sup>(١)</sup>: أنه من عطف الجمل، فليس ذلك لاختلاف المتعاطفين بالتذكير والتأنيث بل لتكرار (لا) كما هو معروف عنه، والأولى في هذه أن تكون موصولة، لاقتضاء المقام ذلك.

ص: (والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتى الحكمة وفصل الخطاب).

(ش): الصلاة من الله الرحمة، ولها معان يطول ذكرها، قد أَوْعَبْنَا الكلام عليها في شرح المختصر، والصلاة هذه إما من الله فتكون بمعنى الرحمة، أو من العبد فتكون معناها: صلاة العبد على النبي ﷺ وهي قوله: اللهم صل عليه، وهي على التقديرين إنشاء، وكذلك الحمد، وقوله (سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله سبحانه وتعالى وقد روى نحوه عن ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، ويشهد له قوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"<sup>(٢)</sup>، "إن ابني هذا سيد"<sup>(٣)</sup>، "قوموا إلى سيدكم"<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا وَحْشُورًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾<sup>(٦)</sup>، وفي المسألة ثلاثة أقوال، حكاهما ابن المنير في المصنف أحدها: أن السيد يطلق على الله وعلى غيره، والثاني: أنه لا يطلق على الله تعالى، وعزاه لمالك، والثالث: أنه لا يطلق إلا على الله بدليل ما روى أنه ﷺ قيل له يا سيدنا فقال: "إنما السيد الله"<sup>(٧)</sup> ولا أدري كيف غفل هذا القائل عما تقدم من الآيات والسنة، ونقل في الأذكار عن النحاس أنه جوز إطلاقه على غير الله تعالى إلا أن يكون بالألف واللام. قال النووي: والأظهر جوازه بالألف واللام لغير الله تعالى.

وقوله: (خير من نطق) ماش على مذهب أهل الحق من تفضيله ﷺ على الملائكة، ولما كان النطق من خواص الألفاظ التي تنزه الباري عز وجل عنها، تم عموم هذا الكلام،

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) "صحيح" أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد، وانظر صحيح الجامع (ح ١٤٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في "الصلح"، (٣٦١/٥)، وفي غير موضع من صحيحه.

(٤) أخرجه مسلم في "الجهاد والسير"، (ح ١٧٦٨).

(٥) سورة آل عمران: ٣٩.

(٦) سورة يوسف: ٢٥.

(٧) "صحيح" أخرجه أحمد وأبو دواد عن عبد الله بن الشخير، وانظر صحيح الجامع (ح ٣٧٠٠).



وأخرجت من الموصولة قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>، وأيضاً فهو نطق مجازى.

والحكمة: علم الشرائع، وفصل الخطاب: الكلام البين فهو فصل بمعنى مفصول بعضه من بعض، أو بمعنى فاصل؛ لأنه فاصل بين الخطأ والصواب، وفيه تلميح لإشارته إلى أن فصل الخطاب هو المقصود من هذا العلم. وقيل: هو قول: أما بعد، ففي ذلك توطئة لذكرها بعد ذلك.

ص: (وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار).

(ش): آل النبي ﷺ هم بنو هاشم، وبنو المطلب، وقيل جميع الأمة، وقيل أولاد فاطمة رضي الله عنها. وكان الأحسن إضافتها إلى ظاهر؛ لأن الصلاة على آل روينها من طرق كثيرة ليس فيها الإضافة إلى مضمّر، ولأن الكسائي، والنحاس، والزبيدي منعوا إضافة آل إلى المضمّر، لكن يرد عليهم قوله:

وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّالِي — بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ<sup>(٢)</sup>

وقوله (الأطهار) جمع طاهر - ذكره ابن سيده - وهو نادر كجاهل وأجهال، والمراد الطهارة من الأدناس والنقائص. والصحابة الأكثر فيها فتح الصاد، ويجوز كسرهما على لغة، وهم كل من رآه النبي ﷺ مسلماً، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره. والأخيار جمع خير كميّة وأموات. وبين آل والصحابة عموم وخصوص من وجه؛ لأن التابعي الذي هو من بني هاشم وبنو المطلب من آل وليس من الصحابة، وسلمان الفارسي مثلاً بالعكس فلذلك حسن عطفهم عليهم.

(١) سورة الجاثية: ٢٩.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر ٢/٢٠٧، والدرر ٥/٣١، وتاج العروس (أهل).

## مقدمة

### في أهمية علم البلاغة

ص: ( أما بعد)

(ش): هي كلمة فصيحة. قيل إنها فصل الخطاب الذي أوتيهِ داود عليه السلام، وقد كان النبي - ﷺ - يذكرها في خطبه، وكذلك العرب قال سبحانه:  
لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ: أَمَّا بَعْدُ. أَنِّي خَطِيبُهَا<sup>(١)</sup>

وسياتي ذلك في آخر الكتاب، والمعنى: أما بعد الحمد والصلاة.

ص: (فلما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرا، وأدقها سرا).

(ش): علم البلاغة تارة يطلق على العلوم الثلاثة التي تضمنها هذا المختصر، وتارة يطلق على علم المعاني والبيان، وعلم البديع حيثئذ تابع. والمصنف جعل علم البلاغة مجموع العلمين، وجعل علم البديع من توابع البلاغة، والتابع والمتبوع علما واحدا.  
وقوله: (من أجل العلوم قدرا) يقع مثله في الكلام كثيرا، أعنى دخول من على أفعل التفضيل، وإنما يكون ذلك في أحد موضعين:

**الأول:** أن تكون الأفراد مستوية الرتبة في تميزها على غيرها، فيقال عن كل منها إنه الأفضل؛ لأنه بعضه فيصح ما ذكره المصنف، إن كانت علومها مستوية الرتبة. وهيئات أن يعلم ذلك، أما إذا كانت العلوم متفاوتة، فلا يصح أن يقال عن أعلاها: إنه من خيرها بل هو خيرها ولا يقال عما يليه: إنه من خيرها؛ لأنه ليس شيئا منه، تقول: زيد أفضل الناس، ولا يقال: من أفضلهم إلا إذا كان له مساو.

**الثاني:** أن يكون بعض أنواع الحقيقة أفضل أنواعها، فيقال حيثئذ عن ذلك النوع: إنه خيرها فيلزم عنه أن يقال عن كل فرد من أفرادها إنه من خيرها، أي من النوع الذي هو خيرها، ومن هذا القسم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة فتح الفاء أي من النوع الأنفس، ولا يكون من النوع الأول؛ لأنه ليس له من يساويه في النفاسة، فلو أراد ذلك المعنى لقال: أنفسكم دون "من" فليتبين لهذه الدقيقة.

(١) البيت من الطويل، وهو لسحبان وائل في خزانة الأدب ٣٦٩/١٠، ٣٧٢، وبلا نسبة في لسان العرب (سحب).

(٢) سورة التوبة: ١٢٨.

وعبارة السكاكي: أن هذا أعظم العلوم، وكأن المصنف أتى بمن خلافا له، وقد يوجه كلام السكاكي بأنه إذا كانت وجوه الإعجاز لا تدرك إلا بهذا العلم - كما ادعوه - صدق أنه أعظم العلوم؛ لتأديته إلى علم الأصول الشرعية، وقوله: (وأدقها سرا) سيأتي بيانه، وأتى المصنف بالطباق لمضادة الأجل للأدق، ثم شرع في تعليل ذلك فقال:

ص: (إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها، ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستاذها).

(ش): اعلم أن علم العربية على ما قال الزمخشري، يرتقى إلى اثني عشر علما، غير أن أصولها أربعة: اثنان يتعلقان بالمفردات هما: اللغة، والتصريف، ويليهما الثالث وهو: علم النحو، فإن المركبات هي المقصود منه، وهي كالنتيجة لهما، ثم يليها علم المعاني، ولعلك تقول: أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة، وعلم المعاني غالبه من علم النحو؟ كلا إن غاية النحوى أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنتهى، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوى وإن ذكرها فهو على وجه إجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل إليه النحوى وهذا كما أن معظم أصول الفقه من علم اللغة، والنحو، والحديث، وإن كان مستقلا بنفسه.

واعلم أن علمى أصول الفقه والمعاني فى غاية التداخل؛ فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعانى، هما موضوع غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولى من كون الأمر للوجوب، والنهى للتحريم، ومسائل الأخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والتراجيح، كلها ترجع إلى موضوع علم المعانى. وليس فى أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره، إلا الحكم الشرعى، والقياس، وأشياء يسيرة.

وقوله: (تكشف) فيه ترصيع مع قوله (تعرف) وفيه ترشيحان لاستعارة الوجوه: ترشيح سابق، وهو تكشف، ولاحق وهو أستاذها، فهى استعارة مرشحة؛ لاقتنائها بما يلائم المستعار منه، وهذه تدخل فى عبارة المصنف، حيث قال فى الاستعارة: إنها تسمى مرشحة إذا اقترنت. والسكاكى إنما قال: إذا عقبته بما يلائم المستعار منه، فلا يدخل فيه ترشيحها قبلها، إلا بتأويل كلام السكاكى - كما ستراه - وإنما يكون ذلك استعارة ذات ترشيحين، إن كان

الوجوه استعارة. ويحتمل أن يراد بوجوه الإعجاز ضروبه وأنواعه، وقدم قوله (به) ليفيد الاهتمام. فإن قلت: أين كان هذا العلم فى زمن الصحابة الذين يعرفون أسرار العربية، وانكشف لهم أوجه الإعجاز؟ قلت: كان مركزا فى طبائعهم.

وقوله: (أسرارها وأستارها) فيه جناس لاحق؛ لاختلاف الكلمتين بحرف واحد، والنظم: ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعانى فى النفس كما ذكره عبدالقاهر.  
ص: (وكان القسم الثالث... إلخ).

(ش): لا شك أن المفتاح جدير بما ذكره، والمراد بالترتيب: أن يجعل للشئ المتعدد هيئة، بحيث يعتبر بعضها بالنسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والأصول قواعد هذا العلم، والحشو: ذكر ما لا حاجة لذكره، وهو قريب من التطويل، وستكلم عليه فى باب. والتعقيد: ما يحصل من عدم تهذيب العبارة. وقوله: (مفتقرا إلى الإيضاح) أى ليزول ما نسبه إليه من التعقيد، وتبعد إرادة كتابه الإيضاح؛ لأنه إنما صنفه، وسماه بالإيضاح بعد هذا المختصر، وأيضاً هو يريد ذكر الحامل على التلخيص، فلو أراد أن المفتاح محتاج لكتاب الإيضاح، لما ناسب قوله مختصراً. ووصف التلخيص بكونه مختصراً لا ينفى أن يحصل به الإيضاح فقد يحصل من تقصير العبارة وضوح لا يحصل بتطويلها. وقوله: (والتحريد يعود إلى الحشو)، وقوله: (الاختصار يعود إلى التطويل) ففيه لف، ونشر غير مرتب.

ص: (ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة، والشواهد).

(ش): يشير إلى هذا المختصر، وقوله: (ما فيه) أى ما فى المفتاح، ويحتاج إن كان مبنياً للفاعل، فالضمير يعود على هذا المختصر، أو على المفتاح والشواهد ما كان من كلام من يستدل بقوله، من كتاب، وسنة، وقول العرب، والأمثلة أعم من ذلك، وأتى بالتضمن فى القواعد والاشتمال فى الأمثلة والشواهد؛ لأن ما هو فى ضمن الشئ كالحقير بالنسبة إليه، فقصده أن يجعل أعظم ما فى المفتاح -وهو قواعده- فى ضمن كتابه، وجعل ما يزيده من أمثلة وشواهد مشتملاً عليه؛ تفخيماً له أيضاً فإن المضمن جزء من المتضمن، فقصده أن القواعد متضمنته؛ لأنها أجزاء الكتاب، والأمثلة لما لم تكن ركناً من موضوع الكتاب، جعل مشتملاً عليها، فإن الشئ قد يشتمل على ما هو زائد على أجزائه الأصلية.

ص: (ولم آل جهداً فى تحقيقه، وتهذيبه، ورتبه ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه).

(ش): لم آل له استعمالاً: أحدهما: لم أقصر، والثانى: لم أمتنع نفسى جهداً. ومنه

قوله عز وجل: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَلٌ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الأول لا يكون جهدا مفعولا، والضمير في قوله: من ترتيبه يعود على المفتاح، وفيما قبله يحتمل عوده عليه، وعلى هذا الكتاب وهو أقرب.

ص: (ولم أبالغ في اختصار لفظه، تقريبا لتعاطيه، وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه).

(ش): يعني بذلك أن الكلام إذا بولغ في اختصاره صعب دركه، واستغلقت ألفاظه، فلذلك لم يبالغ في اختصاره، بل جعله وسطا. بقي في كلام المصنف بحث، وهو أن قوله تقريبا وطلبا لا يستقيم أن يكون معمولا لـ (أبالغ) مجردا عن النفي؛ لعدم ملائمته له. فهو كقولك: لم أضرب زيدا إكراما له، فهو مفعول له بعد تقدير دخول النفي عليه، والمشهور في مثل ذلك خلافه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾<sup>(٢)</sup>. ولو جاء على ما ذكره المصنف لقال صيانة وحفظا وكذلك ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾<sup>(٣)</sup>. فالقياس أن يقول على هذا: لم أبالغ في اختصاره؛ إبعادا له على أن الأسلوب الذي استعمله يستعمله الناس كثيرا، وهو أحسن من جهة أن فيه نفى ذلك بكل تقدير، بخلاف اعتبار الفعل مقطوعا عن النفي فإنه يقتضي النفي بقيد وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي، ثم رأيت ابن الحاجب ذكره في أماليه، فقال في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(٤)</sup>: إذا قلت: ما ضربته للتأديب، فإن أردت نفى ضرب معلل فاللام متعلقة بضربت! ولم تنف إلا ضربا مخصوصا وإن أردت نفى الضرب مطلقا؛ فاللام متعلقة بالنفي، والمعنى أن انتفاء الضرب كان من التأديب؛ لأن بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي؛ لجواز قولهم: ما أكرمته لتأديبه وما أهنته للإحسان إليه، وإنما يتعلق بما في الحرف من معنى النفي، وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ لو علق به، لكان المراد نفى جنون من نعمة الله، وهو غير مستقيم؛ لأن الجنون ليس من نعمة الله، ولأنه إنما أريد نفى الجنون مطلقا، فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله، وعلى هذا يحكم في التعلق، فإن صح تعلقه بالفعل، وإلا علق بالحرف.

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> معناه: في أن

(١) سورة آل عمران: ١١٨.

(٢) سورة النساء: ٦.

(٣) سورة الإسراء: ٣١.

(٤) سورة القلم: ٢.

(٥) سورة البقرة: ١٩٨.

تبتغوا، فهي متعلقة بجناح، المعنى: أن الجناح فى ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد؛ لأنه لم ىرد نفى الجناح مطلقا، ويجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفى، فبهذا يعد أن يكون متعلقا، انتهى. وحاصله ما قلناه، وأن الأصل التعلق بالفعل من غير نظر إلى النفى، وقول ابن الحاجب: (التعلق بليس بعيد) لعله يريد التعلق المعنوى، وإلا فالراجح أن ليس لا يتعلق بها الجار والمحرور لفظا. وقال ابن الحاجب أيضا فى شرح خطبة المفصل فى قول الزمخشري: لا يعدون منابذة وزيجا: هو نصب على المفعول لأجله، لما تضمنه معنى: لا يعدون. كأنه قيل: يقربون منهم لأجل المنابذة، أو انتفى بعدهم لأجل المنابذة لا يبيعدون؛ لأنه يفسد المعنى ثم رأيت للوالد فى بعض التعليقات نحو كلامه الأول، وقال: الذى تقتضيه صناعة العربية التعليق بالفعل الصريح، ثم ذكر الاحتمال الآخر، وذكر له مأخذين:

أحدهما: ما ذكره ابن الحاجب من تعلقه بفعل دل عليه حرف النفى، قال: كما يفعل بعض النحاة، والزمخشري فى بعض المواضع.

والثانى: أنه قد يؤخذ الفعل بقيد كونه منتفيا.

قلت: والذى تلخص فى ذلك على التحقيق، أنه إذا ورد شىء من تعليقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفى، فالأصل تعلقه بالفعل المنفى، لا بالنفى إلا أن يقوم دليل على تعلقه بالنفى، فيتعلق به على أحد المأخذين السابقين، والذى يترجح المأخذ الثانى الذى ذكره الوالد، لا ما ذكره ابن الحاجب؛ لأن عمل معانى الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة، ثم ليثبه إلى أن هذين الاحتمالين يأتیان فى كثير من تعليقات الفعل، فيأتى ذلك فى المفعول له تقول: ما ضربته إهانة إذا أردت التعليق بالفعل الصريح، وتقيد النفى، وتقول: ما ضربته إكرامًا، إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقا. وتقول: ما ضربته لأكرمه، وما ضربته لأهينه، وتقول فى الحال: ما ضربته مصلوبا، إذا أردت وقوع الضرب فى غير حال الصلب، وما ضربته مكرها إذا أردت ترك الضرب، وتقول فى الغاية: لا أضربه حتى يموت، إذا أردت أنك تضربه ضربا لا يموت منه. فالضرب حتى يموت منتف، لا مطلق الضرب، وتقول: لا أضربه حتى يسىء فانتفاء الضرب مطلقا قبل الإساءة حاصل وكذلك إلى أن يموت وإلى أن يسىء وتقول فى الاستثناء: لا يقوم القوم إلا زيدا، والمعنى: أن قيام القوم غير زيد منتف، إما بقيام الجمع أو بقيامه، ولا يقوم القوم إلا زيدا بمعنى قيامه، أى انتفى قيام غير زيد، وتقول ما ضربته حقا، إذا أردت تأكيد عدم الضرب، وما ضربته حقا إذا أردت نفى الضرب المؤكد، وتقول فى الظرف: لا أحب زيدا اليوم، والمعنى: أن انتفاء المحبة المستمرة وقع اليوم، ولا أحبه اليوم، بمعنى أن محبتك له فى هذا اليوم هى

المتنفية وتقول فى المفعول معه: ما سرت والنيل إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل. وتقول: ما سرت والكسل، إذا أردت انتفاء السير مطلقا بمصاحبة الكسل: وتقول فى الجار والمجرور: ما ضربت زيدا عن بغضه أو كراهته، إذا أردت التعليق بالصريح، وإن ترده قلت: ما ضربت زيدا عن محبته، أو من محبته. وقد ظفرت من القرآن العظيم بأمثلة لذلك، مع بعضها ما تصرفه قطعاً إلى الفعل، ومع بعضها ما تصرفه إلى الانتفاء. قال تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾<sup>(١)</sup> فالיום ظرف للظلم، وليس المعنى: أن ذلك اليوم وقع فيه الحكم بانتفاء كل ظلم ذلك اليوم وغيره، وعكسه قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> ليس معناه نفى تثريب ذلك اليوم فقط، بل إنه وقع فى ذلك اليوم انتفاء كل تثريب، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup> فلا شك أن الحل منتف من الطلاق إلى النكاح والمعنى أن انتفاء الحل إلى النكاح حاصل وليس المراد انتفاء الحل المغيا<sup>(٤)</sup> فيلزم الحل بعد الطلاق، لا إلى تلك الغاية وكذلك ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾<sup>(٦)</sup> وكذلك ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٨)</sup>، "نهى عن الصلاة بعد الصبح، حتى تطلع الشمس"<sup>(٩)</sup>، وقد كثر فى حتى دون غيرها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾<sup>(١٠)</sup> أى انتفى قتله يقينا. هذا أحسن ما قيل فيه، وأما الوارد على الأصل فكثير قال تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾<sup>(١١)</sup> (فعن أمرى) يتعلق بفعلته، لا بالانتفاء؛ لأن الواقع أنه فعله، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾<sup>(١٢)</sup>، وقال تعالى:

(١) سورة غافر: ١٧.

(٢) سورة يوسف: ٩٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٤) المغيا: أى ما ضربت له غاية.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٧) سورة النساء: ٤٣.

(٨) سورة البقرة: ١٩٦.

(٩) أخرجاه فى الصحيحين من حديث عمر رضى الله عنه.

(١٠) سورة النساء: ١٥٧.

(١١) سورة الكهف: ٨٢.

(١٢) سورة البقرة: ٢٧٣.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن قلت: تجويز الأمرين يقع في إلباس؟ قلت: سبق أن الأصل أحدهما فلا إلباس، على أنه يجوز أن تقول: زيد لا يقوم ويقعد مريداً العطف على يقوم تارة، وعلى لا يقوم أخرى، وهما معنيان متنافيان. قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> بعطف نكون على لا نكذب، وهذه القاعدة ربما تخرج من كلام المصنف في باب الاستفهام، حيث يقول في نحو (ألم تعلم) أنه استفهام تقرير رعاية للمنفى، وإنكار رعاية للنفى، وقد وجدت الغالب التعلق بالفعل لا بالنفى إلا في (حتى) فإنني لا أستحضر في القرآن استعمال حتى بعد نفى أو نهى إلا والمقصود النفي مطلقاً. نعم في السنة قوله ﷺ في الضيف: "حتى تخرجه"<sup>(٤)</sup>، وقوله ﷺ: "لا تصف المرأة جاريتها لزوجها، حتى كأنه ينظر إليها"<sup>(٥)</sup> ولا فرق في حتى فيما نحن فيه بين أن تكون جارة أو غيرها؛ لأن المقصود التعلق المعنوي، وإنما أطلت في ذلك؛ لأنه قاعدة مهمة يحتاج إليها في جميع العلوم، ولم أر تحقيقها في كتاب ولله الحمد والمنة.

ص: (وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت في بعض كتب القوم عليها، وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها).

(ش): هذا الكلام ربما يخالف ما بعده.

ص: (وسميته تلخيص المفتاح).

(ش): هذا الاسم إن كان علماً قصدت مناسبته، أو وصفاً ففي هذه التسمية نظر من وجوه.

منها: أنه ليس تلخيصاً للمفتاح، بل للقسم الثالث منه، وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك.

ومنها: أن التلخيص يؤذن بالاختصار والموافقة، وهو قد خالفه كثيراً، وزاد عليه كما سبق وعده به.

ومنها: أنه جعله فيما سبق مختصراً، والاختصار والتلخيص متنافيان، فالاختصار تقليل

(١) سورة الأنفال: ٢٥.

(٢) سورة الأنفال: ٢٠.

(٣) سورة الأنعام: ٢٧.

(٤) أخرجه البخاري في "الأدب"، (١٠/٥٤٨)، (ح ٦١٣٥).

(٥) أخرجه بنحوه البخاري في "النكاح"، (٩/٢٥٠)، (ح ٥٢٤١).



اللفظ، وتكثير المعنى مأخوذ من الخصر، وهو المجتمع فوق الوركين، ومنه الخنصر. فإن الجوهرى ذكره فى مادة خصر فيكون وزنه: فعل، لكن ابن سيده ذكره فى المحكم فى الرباعى، فيكون وزنه: فعلل كزبرج، والمبسوط هو المختصر منه، والاختصار حاصل فى كل منهما، ويتعدى الفعل إلى واحد منهما أيهما كان بنفسه، وإلى الآخر بحرف مختلف، فتقول: اختصرت المبسوط فى اللطيف، واختصرت اللطيف من المبسوط، وعند الإطلاق لا يقع إلا على المبسوط، فتقول: اختصرت المبسوط، واسم المفعول وهو المختصر حقيقة فى كل منهما بقيد، وعند الإطلاق اشتهر على اللطيف ومنه تسمية المصنف هذا مختصرا، باعتبار اختصاره من المفتاح، غير أنه قد زاد ونقص، وليس ذلك شأن الاختصار. وأما التلخيص فهو الشرح كما قال الجوهرى، فهو عكس الاختصار ومادته كلها ترجع إلى البسط، فلذلك لا يجتمع مع الاختصار، إلا أن يقال إنه لم يرد اختصاره من المفتاح، بل إنه مختصر فى نفسه، وكأنه أراد ما سبق من إزالة التطويل والحشو، ثم لا يخفى أن فى إطلاق التلخيص على المختصر استعمال المصدر بمعنى المفعول مجازاً.

### مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة.

ص: (مقدمة).

(ش): المقدمة مأخوذة من التقديم، وفيها الفتح وهو الأشهر، بمعنى أن الإنسان يقدمها، ومنه مقدمة الرجل، والكسر بمعنى أنها تقدم الإنسان لمقصوده، ومنه مقدمة الجيش؛ لأنها تقدمه أى تحسره على القدم، أو من قدم بمعنى تقدم، قال تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ومقدمة الشئ تارة تكون منه فالإضافة فيها على معنى من، ومنه مقدمة الجيش، ومقدمة الرجل، ومقدمة البرهان التى هى أحد أجزائه. وتارة تكون خارجة عنه كالذريعة، فالإضافة فيها على معنى اللام، وأما قول المصنف (مقدمة) فإن أراد أنها مقدمة الكتاب فهى جزء منه، وإن أراد أنها مقدمة العلوم فهى ذريعة إليها، بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة، ويجوز أن تكون جزءا لكل من الثلاثة، فلذلك قدمها عليها، فالراجح أنها جزء على التقديرين خلافا لقول الخطيبى: إنها ذريعة.

(١) سورة الحجرات: ١.

## ما يوصف بالفصاحة:

ص: (الفصاحة يوصف بها المفرد).

(ش): اعلم أن الفصاحة هي صفة اللبّ الذي تؤخذ عنه الرغوة، ومنه الفصيح، وهو هذا اللبّ، وفصح إذا أخذت عنه الرغوة، قال الشاعر:

وَتَحْتَ الرُّغْوَةِ اللَّبُّنُ الْفَصِيحُ<sup>(١)</sup>

كذا قال الجوهري، وفي الاستشهاد نظر، فإن كلامه يقتضي أن فصاحة اللبّ أخذ الرغوة عنه وأنه إنما سمي فصيحاً عند ذلك. والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة، بل ظاهره أن بقاء الرغوة شرط حتى لا يسمى فصيحاً بعد أخذها؛ لأنه ليس حيثئذ تحت الرغوة إلا أن يقال أراد بقوله: أخذت عنه الرغوة أنها استعملت عليه بعد أن كانت منبثة في أجزائه لكن يعبده عبارة ابن سيده فإنه قال: إذا ذهب عنه الرغوة، وعبارة الراغب، فإنه قال: إذا تعرى من الرغوة فأفصح اللبّ إذا زال عنه اللبّ، وأفصح العجمي إذا خلص من اللكنة، وفصح الرجل جادت لغته، وأفصح تكلم بالعربية، وقيل بالعكس قال الراغب: والأول أصح. وقيل: الفصيح الذي ينطق وأنكر النضر أفصح، كما نقله ابن عباد في المحيط، وفي التنزيل ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾<sup>(٢)</sup> وهو دليل على أنه من الثلاثي، وأفصح الصبح إذا طلع، وأفصح النصراني جاء في فصحه، وفي الاصطلاح اختلف فيها عباراتهم. والمصنف عدل عن حد الفصاحة باعتبار الحقيقة الصادقة على أعم من فصاحة المفرد والكلام والمتكلم، وأفرد فصاحة المفرد عن فصاحة الكلام برسم، وقد تقدمه لذلك الخفاجي في كتاب سر الفصاحة.

وقوله (المفرد) إما يعني به اللفظ بكلمة واحدة، كما يقتضيه ما فسر به فصاحة المفرد بعد ذلك فيخرج عنه نحو: عبدالله علماً كان أم لم يكن، وذلك يوصف بالفصاحة لا محالة، أو يعني: ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه، فيخرج عنه أيضاً.

الثاني: أو يعني: ما يقابل الجملة فيخرج عنه الجملة الموصول بها، كقولك: رأيت الذي ضربته فإنها ليست بكلام فلا تدخل حيثئذ في المفرد، ولا في الكلام، وكذلك كل واحدة من

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِمْ

وهو لنضلة السلمي في لسان العرب (فصح)، ومجمل اللغة (فصح) وتاج العروس (فصح). وبلا نسبة

في شرح عقود الجمان ٨/١.

(٢) سورة القصص: ٣٤.

جملتى الشرط، وجوابه وهذه الأمور إذا خرجت عن المفرد ولم تدخل فى الكلام؛ لأنها ليست بكلام ففى أين يشرح فصاحتها؟ ولو قال المفرد والمركب لكان أحسن وقوله (والمتكلم) سيأتى ما عليه إن شاء الله تعالى.

### ما يوصف بالبلاغة:

ص: (والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط).

(ش): اعلم أن البلاغة فى اللغة من قولهم: بلغ بالضم إذا انتهى، ولا يوصف بها الكلمة إنما يوصف بها الكلام والمتكلم، وسيأتى ما على ذلك إن شاء الله تعالى. وقدم الفصاحة؛ لأنها أكثر مجالا من البلاغة، ولكون الفصاحة كالشرط للبلاغة على ما ستراه. وقال بعض الشارحين: لكونها أعم من البلاغة، وليس بجيد لما سيأتى، وقال الخطيبى الشارح: فلا يقال: كلمة بليغة فكل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة من غير عكس، وهذا بحسب الاصطلاح الذى ذكره ابن الأثير، وتابعه المؤلف وبعضهم يقول: الفصاحة والبلاغة مترادفان. فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً. اهـ

قلت: قوله: كل ما يوصف بالبلاغة، يوصف بالفصاحة صحيح؛ لأن شرط البليغ أن يكون فصيحاً كما سيأتى، وقوله (وغيره يقول مترادفان) هو ما صرح به الجوهري حيث قال: البلاغة الفصاحة والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون فى الكلمة، كما تكون فى الكلام وذلك لا يوجب ترادفاً؛ بل يوجب أن كل محل صلح للفصاحة صلح للبلاغة، وإن اختلف معانهما. وقد صرح جماعة بأن بين البلاغة والفصاحة تغايراً وأن كل ما صلح لإحدهما من كلام ومتكلم وكلمة، صلح للآخرى وقوله بعد ذلك (فعلى هذا كل فصيح بليغ أيضاً) أى سواء كان كلمة أم كلاماً أم متكلماً. ثم قال بعضهم البلاغة لا توجد فى الكلمة، فكانت أخص من الفصاحة فبذا قدمت الفصاحة عليها؛ لتقدم العام على الخاص؛ لأن الخاص عام مع شئ آخر.

قلت: فيه نظر، وليس بين حقيقتى الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص؛ بل هما كل وجزء، فالبلاغة كل ذو أجزاء مرتبة، والفصاحة جزء غير محمول كما ستراه. وعبرة الخطيبى التى قدمناها قريبة من هذا الكلام، وقال ابن الأثير: البلاغة شاملة للألفاظ والمعانى فهى أخص من الفصاحة كالإنسان مع الحيوان، فلذلك تقول كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً.

قلت: هذا الكلام أيضاً ظاهر الفساد، وليست الفصاحة أعم من البلاغة ولا العكس بل الفصاحة جزء البلاغة، وإنما هو سمي المركب تركيباً غير حملي أخص، والمفرد أعم، وجعل

الفصاحة عامة والبلاغة خاصة، لاشتمالها على الأمرين ثم عبر عن ذلك بالعام والخاص، وإنما هو كل وجزء، فليس ذلك اصطلاح القوم، ثم دخول الفصاحة فى الكلام سترى ما فيه، وقال حازم فى منهاج البلغاء: الفصاحة أخص من البلاغة.

(تنبيه) مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا: البراعة، وأهملها الجمهور، وقد ذكرها القاضى أبوبكر فى الانتصار مع الفصاحة والبلاغة وحدها بما يقرب من حد البلاغة.

**الفصاحة فى المفرد.**

ص: (فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف، والغرابة ومخالفة القياس).

(ش): كان الأحسن اجتناب لفظ الخلوص؛ لغلبة استعماله فى الانفكاك عن الشئ بعد الكون فيه، وليس المراد هنا كذلك، ولهذا عيب على من حد المبتدأ بأنه المتجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة؛ فإن المبتدأ لم يكن له عامل يجرده عنه، وكذلك قولهم: ما عرى من عامل لفظى. ثم يرد عليه أن الخلوص من هذه الأمور عبارة عن عدمها فهو تعريف بالأمور العدمية وإنما يكون التعريف بالذاتيات، أو الخواص الوجودية فكان ينبغى أن يقول: الفصاحة الشام الحروف، وكثرة الاستعمال وموافقة القياس إلا أن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل والمراد بالاستعمال: استعمال العرب، وبالقياس: قياس التصريف.

(تنبيه) اعلم أن مقصود المصنف خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة المذكورة، لا من مجموعها، وعبارته لا تدل على ذلك فإنك إذا قلت: خلصت من زيد وعمرو وبكر كان معناه أنك خلصت من مجموع الثلاثة، وذلك صادق بخلوصك من أحدهم بخلاف قولك: خلصت من زيد ومن عمرو ومن بكر، فإن تكرار حرف الجر مثله يؤذن بذلك، كما أن قولك: مررت بزيد وعمرو يقتضى مرورا واحدا، وبزيد وعمرو يقتضى مرورين، وإنما جاءنا هذا فى مادة الخلوص؛ لأنها فى معنى النفسى فإن المعنى: أن لا يكون مشتملا على الأمور الثلاثة، وأنت لو قلت: الفصحى ما لم يشتمل على الثلاثة لما اقتضى زوال كل منها فليتأمل. ونظير ما يقتضيه تكرار حرف الجر فى مررت بزيد وعمرو فيما سبق من تكرار الفعل ما يقتضيه تكرار الحرف هنا، من تعدد المفعول الذى حصل الخلوص منه.

ص: (فالتنافر نحو):

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَى

(ش): قسّم فى الإيضاح التنافر إلى: ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل، وعسر النطق

بها، كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته، فقال: تركتها ترعى الهعخع. وروى عن الخليل أنه قال: سمعنا كلمة شنعاء وهى: الهعخع ما ذكرنا تأليفها نقله الخفاجى والهاء والعين لا يكاد واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل، وشذ من ذلك قولهم هع يهع إذا قاء والظاهر أنه الخعخع، وهو نبت. قال الصغانى فى العباب ابن دريد: الخعخع مثال هدهد ضرب من النبت، وقال ابن شميل: الخعخع شجرة، وقال أبو الدقيش: هى كلمة مُعَايَاة لا أصل لها، وقال ابن سيده: الخعخع: ضرب من النبت حكاه أبو زيد، وليس بثبت، وقال عبداللطيف البغدادى فى قوانين البلاغة: وشذ قولهم الهعخع، وقيل إنما هو الخعخع. اهـ

وقال الصغانى فى كتابه المسمى الصحاح على ما نقل عنه: إنه العهخع بضم العين المهملتين حكاه عن الليث قال: قال: وسألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم فى كلام العرب، وقال الفذ منهم: هى شجرة يتداوى بها وبورقها، وقال ابن الأعرابى: إنما هو الخعخع بخاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين. قال الليث: هذا موافق لقياس العربية والتأليف، وفى نهاية الإيجاز للإمام فخر الدين أيضا: ترعى العهخع فتخلص فى هذه الكلمة حيثذ أربعة أقوال: أحدها: أنه الخعخع.

والثانى: الهعخع وهو فيهما بضم الهاء والخاء كما رأيت مضبوطا بخط عبداللطيف. والثالث: أنه لا أصل لها.

والرابع: أنه العهخع وهذا فيه الغرابة أيضا.

ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات، واستغنى المصنف بذكره هنا عن الأول؛ لأنه يدل عليه بطريق أولى، ولم يفعل ذلك فى الغرابة كما سيأتى، وإنما كان الثقل فى مستشزرات، لتوسط الشين، وهى مهموسة رخوة بين التاء، وهى مهموسة شديدة، والزى وهى مجهورة، وقد استعمل ذلك فى قول عثمان لسعد وعمار: ميعاد كما يوم كذا حتى أتشن، أى: أستعد وذكره فى الفائق. وقول سليمان بن صرد -رضى الله عنه-: بلغنى عن أمير المؤمنين قول تشزن لى به، والإشارة بقوله: غداؤه إلى قول امرئ القيس:

وَفَرَعُ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ      أَثِيثٌ كَقَنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَكِّلِ  
غَدَاثِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى      تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْتَى وَمُرْسَلٍ<sup>(١)</sup>

(١) البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس فى ديوانه ص ١١٥، ولسان العرب (شزر)، (عقص)،

(أثث)، (وعشك)، وشرح المعلقات السبع ص ١٧، وشرح المعلقات العشر ص ٦٣.

والثانى له فى التبيان للطيبى (٤٩٦/٢)، والإيضاح ص ٣، وشرح عقود الجمان (١٠/١).

الفرع: الشعر، والأثيث الكثير، والقنو: العنقود، والمتشكل: المتراكم، والغدائر: الذوائب، والمستشزرات روى بفتح الزاى: أى مرفوعات، وبكسرهما أى: مرتفعات ويقال استشزر الشعر واستشزره صاحبه لازما ومتعديا حكاهما ابن سيده وغيره، ويروى العقاص: جمع عقصة أو عقيصة، وفيه زحاف بالقبض، وتضل العقاص: أى تخفى تحت الشعر، وفى البيتين شاهد للوصف بالجملة قبل الوصف بالمفرد، كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾<sup>(١)</sup> ولا يحتمل القطع فى البيت كما يحتمل فى الآية؛ لأن الصفات فى البيت غير مرفوعة إنما يحتملان معا أن تكون المتقدمة حالا.

(تنبيه) قالوا: التنافر يكون إما لتباعد الحروف جدا، أو لتقاربها، فإنها كالطفرة، والمشى فى القيد، ونقله الخفاجى عن الخليل بن أحمد، ورأى أنه لا تنافر فى القرب وإن أفرط، ويشهد له أن لنا ألفاظا متقاربة حسنة، كلفظ الشجر والجيش والفم، ومتباعدة قبيحة مثل: ملع إذا أسرع، ويرد على من جعل القرب والبعد موجبين للتنافر، أن نحو الفم حسن مع تقارب حروفه، وقد يوجد البعد ولا تنافر مثل: (علم)، ومثل: (البعد)، فإن الباء من الشفتين والعين من الحلق، وهو حسن، وأو غير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة، وكذلك (ألم) متباعدة، وكذلك (أمر) ولا تنافر، والحق فى الجواب عن ذلك أن المدعى إنما هو الغلبة - كما هو شأن العلامات - لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها فى تحصيل التنافر استواء المثليين اللذين هما فى غاية الوفاق والضدين اللذين هما فى غاية الخلاف فى كون كل من الضدين والمثليين لا يجتمع مع الآخر فلا يجتمع المثلان؛ لشدة تقاربهما، وكما يقال العداوة فى الأقارب، ولا الضدان لشدة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة، فالمتباعدة أخف حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن، ونقله ابن الأثير فى كنز البلاغة عن علماء البيان، وقال الخفاجى: إنه شرط للفصاحة ورد عليه فى المثل السائر بأننا نعلم الفصاحة قبل العلم بالمخارج وهو ضعيف؛ لأنه لم يجعل العلة العلم بتباعد المخارج، بل نفس التباعد، وذلك مدرك لكل سامع، ثم قالوا: إن كلام العرب ثلاثة أقسام: أغلبه ما تركب من الحروف المتباعدة، ويليهِ تضعيف الحرف نفسه، وأقله المركب من الحروف المتجاورة فهو بين مهمل وقليل جدا، وإنما كان أقل من الممتاثلين، وإن كان فيهما ما فى المتقاربين وزيادة؛ لأن الممتاثلين يخفان بالإدغام. قال ابن جنى فى آخر سر الصناعة: التأليف ثلاثة أضرب: أحدها: تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن، الثانى:

(١) سورة الأنعام: ٩٢.

تضعيف الحرف نفسه، وهو يلى الأول فى الحسن، وتليهما الحروف المتقاربة إما رفض وإما قل استعماله، ولذلك لما أرادت بنو تميم إسكان عين معهم، كرهوا ذلك فأبدلوا الحرفين حاءين، فقالوا: محم؛ فأروا ذلك أسهل من الحرفين المتقاربين. ثم قال: والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتلال بأواخر الحروف أولى منها بأوله.

(قوله: والغرابة) ينبغى أن يحمل على الغرابة بالنسبة إلى العرب العرباء، لا بالنسبة إلى استعمال الناس، ولو أراد الثانى لكان جميع ما فى كعب الغريب غير فصيح، والقطع بخلافه، والمراد قلة استعمالها لذلك المعنى لا لغيره، ومثل المصنف الغرابة بقوله:  
(وَفَاحِمًا وَمَرَسْنَا مُسَرَّجًا)

مشيرا إلى قول العجاج:

أَيَّامٌ أَبَدَتْ وَاضِحًا مُفْلَجًا<sup>(١)</sup> أَغَرَّ بَرَّاقًا، وَطَرَفًا أَبْرَجًا

وَمُقَلَّةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَمَرَسْنَا مُسَرَّجًا<sup>(٢)(٣)</sup>

(قوله: أى كالسيف السريجي فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق) يشير إلى أنه لم يعلم ما أراد بقوله: مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقل من قولهم للسيوف سريجية، أى منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجي، قاله ابن دريد، غير أنه يوهم أن البيت فى مذكر، وإنما هو فى مؤنث بدليل أيام أبدت، وقيل من

(١) فى المطبوع / ملفجا، وما أثبتناه من شرح عقود الجمان ١١/١.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج فى شرح عقود الجمان ١١/١، والثانى للعجاج فى ديوانه ٣٤/٢، ولسان العرب (سرج)، (رسن)، وتاج العروس (سرج)، (رسن)، وعجز الثانى للعجاج فى الإيضاح ص ٤، ٢٥٢، والمصباح ص ١٢٣.

(٣) مفلجا: من الفلج وله معان عدة منها فلج كل شئ نصفه فلعلها أظهرت نصف وجهها، ومن معانيه الظهور أفلج الله حجته أى أظهرها فلعلها أظهرت وجهها وأسفرت عنه.

أبرجا: البرج: سعة العين فى شدة يياض صاحبها وقيل: سعة يياض العين وعظم المقلة وحسن الحلقة. مزججا: الزجاج: رقة محط الحاجبين ودقتهما وطولهما وسبوغهما واستقواسهما، وزججت المرأة حاجبها بالمزج: دققته وطولته.

الفاحم: الشعر الأسود، الفحم، والمرسن: الأنف، وأصله موضع الرسن من الدابة. ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها.

السراج يريد فى البريق، من قولهم: سرج الله وجهه أى حسنه قاله ابن سيده. فإن قلت: لا يصح أنه كالسراج فى البريق، لأن اسم الذات لا نشق منه أسماء الفاعلين أو المفعولين، ثم البيت ليس فيه أداة تشبيه. قلت: أما جعله تشبيها من غير أداة التشبيه، فالمراد تشبيهه فى المعنى، أو تشبيهه محلوف الأداة، كما ستراه منقولاً عن جماعة فى قوله:

فَأَمْطَرَتْ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجَسٍ، وَسَقَتْ وَرْدًا، وَعَصَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ<sup>(١)</sup>

إلا أن المصنف لا يراه فيصح له الجواب الأول، فلعله أطلق المبرج، وهو للسيف على المرسن لمشابهته له، ولا مانع من تسمية السيف السريجي مبرجاً من التبريج، وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج. فقلوه: كالسراج فى البريق، تفسير معنى ألا ترى إلى قوله فى الإيضاح: وهذا يقرب من قولهم: سرج وجهه، وسرج الله وجهه وفيما قاله نظراً؛ لأنه تقدير ثالث من غير مراعاة السراج، إلا أن يقال إنه يقرب منه من حيث المعنى وعبرة المحكم أى كالسراج، وقولهم سرج الله وجهه.

والمرسن (بفتح الميم مع فتح السين وكسرهما) حكاها ابن سيده، وقال الجوهري: إنه بكسر الميم وهو وهم. واعلم أن السكاكى ذكر المرسن فى باب المجاز، وذكر ما لا يوافق عليه، وسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى. واعلم أن المصنف فسر الغرابة فى الإيضاح بما ذكره وفيه نظراً؛ لأن هذا غرابة معنى لا غرابة كلمة، وفسرها أيضاً بكون الكلمة لا يعرف معناها إلا بالبحث فى كتب اللغة المبسوطة، وهذا النوع من الغرابة أخف من الذى قبله، فكان ينبغي للمصنف أن يذكره ليستدل به على أشد منه، كما فعل فى التنافر، وقد مثل فى الإيضاح هذا بما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار، فاجتمع الناس عليه، فقال ما لكم تكأ كأتكم على تكأ كؤكم على ذى جنة افرنقوا عنى؛ فإن تكأ كأتكم بمعنى اجتمعتم، وافرنقوا بمعنى تفرقوا لا يكاد يطلع عليه من غير بحث. قلت: وكذلك حكاها الجوهري، وقد حكاها الزمخشري عن أبى علقمة عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وكذلك حكاها عنه الخفاجي، وقال إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران: ضعف التأليف فى تكأ كؤون، ونقله بصيغة المضارع، والغرابة فى افرنقوا، ويعنى بقوله (ضعف

(١) البيت من البسيط، للوأاء الدمشقى فى دلائل الإعجاز ص ٤٤٦، وعزاه الشيخ محمود شاكر إلى

ديوانه، وشرح عقود الجمان، ٢/٢٥، والمصباح ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) سورة سبأ: ٢٣.



التأليف) تنافر الحروف وقال الزمخشري: افرقوا مأخوذ من حروف الفرقة مع زيادة العين، وفيه نظر؛ لأن العين ليست من حروف الزيادة، وجعله الجوهري مشتقا من فرقة الأصابع فوزنه على هذا افعللوا، وعلى الأول افعللوا، وحكى ابن الجوزى فى كتاب الحمقى هذه عن أبى عبيدة، وقال ما لكم تكأكون ثم قال: فقال الناس: تكلم بالعبرانية فعصروا حلقه إلى أن استغاث، وآلى أن لا ينحو على الجهل، وقد اعترض على المصنف فى تفسير الغرابة بما ذكر، إنما الغرابة قلة الاستعمال كما يقتضيه كلام المفتاح وغيره، وكون الكلمة ثقيلة نوع آخر مما يخل بالفصاحة ولو سمي هذا باسم التعقيد لكان حسنا.

وقوله: (والمخالفة نحو الحمد لله العلى الأجل)

يشير إلى قول أبى النجم:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ      أَعْطَى، فَلَمْ يَنْحَلْ، وَلَمْ يُخَلِّ<sup>(١)</sup>

لأن قياس التصريف الأجل لاجتماع المثليين، وتحرك الثانى وذلك يوجب الإدغام وأما ذلك كثيرة جدا، وأنشد سيويه:

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي      أَنَّى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنُّوا<sup>(٢)</sup>

وقد يرد على المصنف ما خالف القياس، وكثر استعماله فورد فى القرآن، فإنه فصيح مثل: استحوذ. قال الخطيبى: أما إذا كانت مختلفة الاستعمال للدليل فلا تخرج عن كونه فصيحاً، كما فى سرر يريد أن قياس سرير أن يجمع على أفعلة وفعلان، مثل أرغفة ورغفان. قلت: إن عنى بالدليل ورود السماع فذلك شرط؛ لجواز الاستعمال اللغوى لا للفصاحة، وإن عنى دليلاً يصيره فصيحاً وإن كان مخالفاً للقياس فلا دليل فى سرر على الفصاحة إلا وروده فى القرآن فينبغى حينئذ أن يقال: إن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث لم تقع فى القرآن الكريم، ولقائل أن يقول حينئذ: لا يسلم أن مخالفة القياس تخل بالفصاحة، ويسند هذا المنع بكثرة ما ورد منه فى القرآن، بل مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو المخل، وإن أراد الخطيبى أن سررا خالف القياس، لعدم الإدغام فليس بصحيح، فإنه ليس قياس الإدغام وليس

(١) الرجز لأبى النجم فى خزنة الأدب ٣٩٠/٢، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جزل)، (جلل)، (خول)، والإيضاح ص ٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو لقنعب ابن أم صاحب الخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، وشرح أبيات سيويه ٣١٨/١، والكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ولسان العرب (ظلل)، (ضنن).

كل مثلين يدغم أحدهما في الآخر. ثم اعلم أن ما ذكره المصنف ظاهره يقضى بأن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرج الكلمة عن الفصاحة. قال حازم في المنهاج: الضرائر السائغة منها المستقبح وغيره، وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس في البعض، كالأسماء المعدولة، وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من وما لا يستقبح قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور، ويستقبح منه ما أدى إلى التباس جمع بجمع مثل: رد مطاعم إلى مطاعيم، أو رد مطاعيم إلى مطاعم، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام، وأقبح ضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:  
**مِنْ حَوْثَمَا نَظَرُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُوا<sup>(١)</sup>**

أى أنظر، أو الزيادة المؤدية لما يقل في الكلام، كقول امرئ القيس في بعض الروايات:  
**طَاطُتْ شِمَالِي<sup>(٢)</sup>**

أراد شمالي، وكذلك يستقبح النقص المجحف، كقول ليبي:  
**دَرَسَ الْمَنَا يَمْتَالِعُ فَأَبَانَ<sup>(٣)</sup>**  
أراد المنازل، وكذلك العدول عن صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:  
**فِيهَا الزَّجَاجُ وَفِيهَا كُلُّ سَابِغَةٍ جَدَلَاءُ مُحْكَمَةٌ مِنْ نَسْجِ سَلَامٍ<sup>(٤)</sup>**  
أراد سليمان عليه السلام.

(١) البيت ثانى اثنين في الإنصاف (٢٤/١)، بلا نسبة ولفظه:  
**وَأَنْبَى حَيْثَمَا يَنْبَى الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُرُوا**  
وعزاهما في الإنصاف إلى اللسان (شرى) والخزانة (٥٨/٢) بولاق).

(٢) رواية لبعض بيت من الطويل ونصه:  
**كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةً دُفُوقٍ مِنَ الْعِقْبَانِ طَاطُتُ شِمَالِي**  
وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٩ ط دار الكتب العلمية، ولسان العرب (دق)، (شمل)، وتاج العروس (دق).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

**فَقَادَمَتْ بِالْجَيْسِ فَالسُّوَيَانِ**

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٣٨، والدرر ٢٠٨/٦، ولسان العرب (تلع)، (أبن).  
(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٧٥، ولسان العرب (جدل)، (سلم)، وتاج العروس (جدل)، والأغانى (١٦٤/١٢).

وروايته: فيه الرماح وفيه.....

قلت: وما ذكره تفصيل حسن ينبغي اعتباره، إلا أن الضرائر المتعلقة بحركة إعراب الكلمة لا ينبغي أن ينظر إليها المتكلم في فصاحة الكلمة؛ لأن الحركة زائدة على وضع الكلمة تحدث عند التركيب، وقد قسم النحاة الضرائر إلى المستقبح وغيره، وإنما ذكرت كلام حازم لما فيه من الزيادة، وأطلق الخفاجي أن صرف المنصرف وعكسه في الضرورة محل بالفصاحة فتلخص في ذلك قولان، وصرح الخفاجي أيضاً بأن فصاحة الكلمة يعتبر فيها إعراب الكلمة، ورد على من عساه يمنع ذلك، وفيه نظر كما سبق. نعم اعتبار حركة الإعراب في فصاحة الكلام، سأذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

(قوله: قيل: ومن الكراهة في السمع نحو كريم الجرشي شريف النسب).

يشير إلى قول المتنبي:

مُبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرُ اللَّقَبِ      كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ<sup>(١)</sup>

فإن السمع يمج الجرشي، والمراد بها النفس، وربما مج السامع الكلمة، وتبرأ منها كما يتبرأ من سماع الصوت المنكر، وربما استلذ بسماع بعض الألفاظ.

(قوله: وفيه نظر) يريد أن الكراهة من جهة الصوت لا تعلق لها بالفصاحة، لأن السمع قد يستلذ بغير الفصيح بحسن الصوت وبالعكس، فإن كان كراهة الجرشي لاستغرابه، فقد دخل فيما سبق. قال الخطيبى هذا على ما بناه من أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم. ويجوز أن تكون راجعة إلى اشتمال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه فتكون الكراهة في السمع حينئذ راجعة إلى نفس اللفظ. قلت: هذا القسم الذى فرضه، لا يوجد إلا في الكلام، فإن نفرة الطبع عن تركيب الكلمة إنما تكون لتنافر حروفها، وقد تقدم الاحتراز عنه، وهو إنما يتكلم الآن في فصاحة المفرد على أنا نمنع الكراهة في لفظ الجرشي، وقد ذكر حازم كراهة لفظ الجرشي، وعلمه بتتابع الكسرات، وتمائل الحروف، وكونها حوشية.

(تنبيه) قد ذكر العلماء أموراً، بعضها يمكن أن يقال إن الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد، وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه؛ لوروده في القرآن الكريم، وما قاله الزوزنى في شروح التلخيص من أن الكلمة غير الفصيحة، قد تقع في القرآن الكريم زلة قدم، وكذلك ما وقع في كلام الطيبى في سورة الأنعام وفي كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك، منها أن تكون

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنبي في ديوانه ١٩٨/٢، ط. دار الكتب العلمية، وشرح عقود الجمان

١١/١، والإيضاح ص ٤.

متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها، والمتوسطة ثلاثة أحرف فإن كانت الكلمة على حرف واحد، مثل: قه - فعل أمر فى الوصل - قبحت، وإن كانت على حرفين، لم تقبح إلا بأن يليها مثلها، ذكره حازم. قال حازم: المفطر فى القصر ما كان على مقطع مقصور، والذى لم يفطر ما كان على سبب. والمتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين، والذى لم يفطر فى الطول ما كان على وتد وسبب. والمفطر فى الطول ما كان على وتدين، أو على وتد وسبين. اهـ

وفيه مخالفة لكلام غيره، وقال حازم أيضاً: إن الطول تارة يكون بأصل الوضع، وتارة تكون الكلمة متوسطة فتبطلها الصلة وغيرها، كقول المتنبي:

خَلَّتِ الْبِلَادُ فِي الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَا اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا<sup>(١)</sup>

وقول أبي تمام:

وَرَفَعْتُ لِلْمُسْتَنْشِدِينَ لَوَائِي<sup>(٢)</sup>

اهـ، فإن قلت: زيادة الحروف لزيادة المعنى، كما فى اخشوشن بمعنى خشن، واقتدر فى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَا هُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فَكَبُكُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وغير ذلك فكيف جعلتم كثرة الحروف مخلاً بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه؟ قلت: لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الأخرى، وهى أفصح منها. إذ الأمور الثلاثة التى يشترط الخلوص عنها لا تعلق لها بالمعنى، ثم كون زيادة الحروف دائماً لزيادة المعنى المراد به أن يكونا لمعنى واحد ومادة واحدة. فخرج بالأول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر وبالثانى المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما.

ومن الغريب أن التنوخى نقل عن بعض الناس أن صيغة فاعل أبلغ من فاعل لكثرة استعمالها، وذكره ابن الأثير فى المثل السائر، وأخوه فى الجامع، وقال: لأن اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل، والفاعل قوى، وفعال يكون بمعنى الفاعل والمفعول، فهو دائر بين

(١) البيت من الكامل، وهو للمتنبي فى ديوانه ١٩٨/١.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وإلى محمد ابتعثت قصائدى

وهو لأبى تمام فى ديوانه ص ١٦.

(٣) سورة القمر: ٤٢.

(٤) سورة الشعراء: ٩٤.

قوى وضعيف، وما يختص بقوى أبلغ مما دار بين قوى وضعيف، ولأن فاعل أشمل لشموله المتعدى والقاصر. ورده التوخي بأن المفاضلة إنما تكون بين كلمتين ومادة واحدة، لا بين الأوزان، ثم قد يرد على هذه القاعدة أمور منها:

أن ياء التصغير تنقص المعنى وتحقره غالباً، ويمكن الجواب عنه بأنه إنما يكثر المعنى بزيادة حرف لا لمعنى، أما الحرف المراد لمعنى، فإنه لا يتجاوز معناه، كما أن حرف المضارعة لا يزيد المعنى في يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط. أو يقال إن ياء التصغير زادت المعنى؛ لأن مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة، وبعده الحقيقة بقيد الحقارة، أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير. وبعد أن ذكرت ذلك بحثاً رأيت علاء الدين بن النفيس، قد سبقني إليه في كتابه طريق الفصاحة، فقال: التصغير وإن دل على الاحتقار والنقص فذلك لا محالة زيادة في المعنى. اهـ ولكن فيه نظر لما سيأتى.

ومنها قولهم لمن مات: مَيّت بالإسكان، ولمن قارب الموت: مائت، وإن كان مائت يطلق أيضاً على من مات. فإن قيل: إنهما لمعنيين مختلفين، فجوابه أن المعنى الذى فى المقارب للموت بعينه موجود فى الميت حقيقة وزيادة عليه.

ومنها أن جموع القلة أقلها حروفاً أفعال وفعلة، وهما أكثر حروفاً من أشياء من جموع الكثرة مثل فعل وفعل وفعل بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز خمسة أحرف، وكذلك أفعال وأفعلة وهما جمعا قلة، وجموع السلامة كلها للقلة، وأقلها خمسة أحرف. فنحن نجد فى كثير من المواد جمع قلة حروفه أكثر من نظيره من تلك المادة، وهو جمع كثرة.

ومنها أن اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة (ف ا ع ل)، فإذا أردت المبالغة، ساغ لك أن تحوله إلى مثله عدداً، وهو فاعيل أو أقل وهو فَعِل، وقد يجاب عن فاعيل بأننا لم ندع أن العلامة مطردة منعكسة، ولا قلنا إن عدم زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى. ويجاب عن فعل بأنه حصل فيه معارض، وهو أنه على وزن أفعال السجاياء، فكان أبلغ من جهة أخرى، والجواب السابق أيضاً: فإن فاعل لم تزد حروفه على فعل، حتى يلزم أن يكون أبلغ بل فعل نقصت حروفه عن فاعل، فإن فاعلاً هو الأصل، والمدعى أن اللفظ إذا حول إلى أكثر حروفاً منه كان أبلغ. وأما إذا حول إلى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى، بل قد يقتزن بما يجعله أبلغ. ونقل الزمخشري هذه القاعدة بعد أن قال: قيل رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا. قال ابن

المنير: حاصله أن الرحمة المستفادة من رحمن، أعم من الرحمة المستفادة من رحيم، والدلالة للعموم على قصور المبالغة أولى كما أن ضاربا أعم من ضراب، وضراب أبلغ منه بخصوصه، واستحسنه صاحب الإنصاف. قلت: فيه نظر من وجوه:

**الأول:** أنهما بنيا على أن مراد الزمخشري برحمن الدنيا والآخرة، أنه يراد به ما هو أعم من كل منهما، وهو ممنوع لجواز أن يريد أن الرحمن، يراد به مجموع الرحمتين، فيكون مدلول الرحيم بعض مدلول الرحمن، ولا يكونان أعم وأخص، بل كل وجزء، فيتم ما قاله حيثئذ.

**الثاني:** أن قوله: والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر. لأننا نقول: سلمنا أن الأخص أكثر معنى من الأعم، لأنه يدل على الأعم وزيادة ولكن الزمخشري: لا يعنى زيادة المعنى هنا ذلك، بل المبالغة في المعنى في غير انضمام معنى إليه زائد، ولا منافاة بين كون الأخص أزيد معنى، والأعم أبلغ منه في الدلالة على أصل المعنى، فإن معنى الإنسان أكثر من معنى الحيوان. والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه، أبلغ من دلالة الإنسان على الحيوان، لأن الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن. وإذا صح لنا هذا في ذلك فلنقله إلى مقصودنا، وهو أعم وأخص من مادة واحدة.

**الثالث:** أن ضرابا وضاربا ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر؛ لأن ضرابا لا يتميز عنه بوصف ذاتي، بل ضراب عبارة عن ذى ضروب كثيرة، أو ذى ضرب يوصف بالقوة، وذلك لا يوجب له حقيقة الأخص لما تقرر في علم المنطق، وليس عندى فى الجواب عن ذلك كله إلا أن هذه علامات لا يشترط اطرادها. فإن قلت: قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعى والخماسى، فليكن فصيحاً. قلت: لم يدعوا أن غير الثلاثي غير فصيح بل الثلاثي أفصح، ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية، ولا يكون ثم مرجح لإحداهما على الأخرى - فيكون العدول إلى الرباعية عدولا عن الأفصح، وأين يوجد هذا في القرآن.

ومما يجب ضبطه ليتفجع به فى هذا الكتاب كله أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرها فربما لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة، ويضطر إلى استعمالها. ومنها: أن تجتنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضممة على الجيم، وأن تجتنب الأسباب الخفيفة المتوالية، كقولهم: القتل أنفى للقتل، ويرد عليه وروده فى القرآن.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد يقال إن هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام، لأن الأسباب لم تجتمع في كلمة واحدة.

ومنها أن لا تجتمع الأفعال المتوالية، كقول المتنبي:

عِشْ أَبْقِ اسْمُ سُدِّ قَدْ جُدُّ مُرَّ أَنَّهُ رَفِ اسْرُ نَلْ  
غِظِ أَرْمِ صَبِّ احْمِ اغْزِ اسْبِ رُغْ زَعْ دِلِ اثْنِ نَلْ<sup>(٣)</sup>

وقال حازم: إن بيت المتنبي إنما قبح لقصر كلماته المتوالية التي على حرفين، وينبغي أن يذكر هذا في شروط فصاحة الكلام.

ومنها: أن لا تكون الكلمة مبتذلة، إما لتغير العامة لها إلى غير أصل الواضع كاللقالق ولهذا عدل في التنزيل إلى قوله: ﴿فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لسخافة لفظ الطوب، وما رادفه كما قال الطيبي، ولا استئثار جمع الأرض لم تجمع في القرآن، وجمعت السماء، وحيث أريد جمعها قال: ﴿الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾<sup>(٥)</sup> وقد قسم حازم في المنهاج الابتذال والغربة فقال ما ملخصه الكلمة على أقسام:

**الأول:** ما استعملته العرب دون المحدثين، وكان استعمال العرب له كثير في الأشعار، وغيرها فهذا حسن فصيح.

**الثاني:** ما استعملته العرب قليلا، ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إيراده.

**الثالث:** ما استعملته العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا لأنه خلص من حوشية العرب وابتذال العامة.

**الرابع:** ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثر في السنة العامة فلا بأس به.

**الخامس:** ما كان كذلك، ولكنه كثر في السنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا، فهذا يقبح استعماله لابتذاله.

(١) سورة المدثر: ٦.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٩٢/٢، والعمدة لأبي رشيق ٢٥/٢، والمصباح ص ١٨٠.

وروايته في كل مصدر مختلفة بعض الشيء عن روايته التي ذكرها المصنف.

(٤) سورة القصص: ٣٨.

(٥) سورة الطلاق: ١٢.

السادس: أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة، وليس له اسم آخر، وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة، ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن فهذا لا يقبح، وليس يعد مبتذلا، مثل لفظ: الرأس والعين.

السابع: أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة العامة له أكثر، فهو كثير الدوران بينهم، كالصنائع، فهذا مبتذل.

الثامن: أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى، وقد استعملها بعض العرب نادراً لمعنى آخر، ويجب أن يحتتب هذا أيضاً.

التاسع: أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة، وكان استعمال العوام لها من غير تغيير، فاستعملها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا، وعلى التغيير قبيح مبتذل اهـ ثم اعلم أن الابتذال في الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفا ذاتيا، ولا عرضا لازما؛ بل لاحقا من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان، وصقع دون صقع، ومن أسباب الفصاحة أيضاً أن لا تكون مشتركة بين معنيين: أحدهما مكروه كقولك: لقيت فلانا فعزرتة، إلا بقرينة، كقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ﴾<sup>(١)</sup>. ولك أن تقول: القرينة لا بد منها لكل إطلاق لفظ مشترك، فإن لم تكن قرينة، لم يحز ذلك إلا لغرض الإبهام، وإن وجدت القرينة فهو فصيح لوروده في القرآن الكريم، وقد يقال: هذا يتعلق بفصاحة الكلام لا الكلمة، وأن تكون الحروف لذيدة عذبة، وقد يقال: إن غالب ذلك راجع إلى التنافر فدخل في كلام المصنف، وجعل من الإخلال بالفصاحة أيضاً أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية، وليس بصحيح لوروده في القرآن، ولو صح فهو من التنافر، وأيضاً فهو في الكلمة الواحدة أما الكلمات فقد تجتمع فيها الحركات المتوالية، وتصل إلى ثمانية، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(٢)</sup> وجعل حازم في المنهاج من المستقبح تنابع الكسرات، وحروف العلة نحو الكيماء.

(تنبيه) ليس من شرط الكلمة أن تكون قابلة هذه الأمور الثلاثة، فقد لا تقبلها كالكلمة التي على حرف واحد فلا تنافر فيها، بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف.

(تنبيه) قال في الإيضاح: ثم علامة كون الكلمة فصيحة، أن يكون استعمال العرب

(١) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٢) سورة يوسف: ٤.



الموثوق بعريتهم لها كثيرا، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها. قلت: قوله: أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها فيه نظر؛ لاستلزامه أن مراتب الفصاحة لا تتفاوت، لأنه إذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها وجعلناه دليل الفصاحة فلا يكون غير فصيح بحال، لا يقال: قوله كثيرا يرفع هذا الوهم؛ لأنه إنما يقصد بقوله: أن يكون استعمالهم لها كثيرا كون الكلمة ليس لها مرادف؛ فكثرة استعمالها دليل فصاحتها. أما إذا كان كلمتان مترادفتان، فقد شرط في فصاحة إحداهما الأكثرية، ولا شك أن رتب الفصاحة متفاوتة، ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قال: أو أكثر؛ لأن الأكثر كثير.

(تنبيه) قال ابن النفيس في كتاب الطريق إلى الفصاحة: قد تنقل الكلمة من صيغة لأخرى، أو من وزن لآخر، أو من مضى لاستقبال وبالعكس، فتحسن بعد أن كانت قبيحة، وبالعكس فمن ذلك خود بمعنى أسرع قبيحة فإذا جعلت اسما خودا، وهى المرأة الناعمة قل قبحها، وكذلك ودع يقبح بصيغة الماضي؛ لأنه لا يستعمل ودع إلا قليلا، ويحسن فعل أمر أو فعلا مضارعا، ولفظ اللب بمعنى العقل يقبح مفردا، ولا يقبح مجموعا، كقوله تعالى: ﴿لَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾<sup>(١)</sup> قال، ولم يرد لفظ اللب مفردا إلا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم "ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الحازم من إحدكن"<sup>(٢)</sup> أو مضافا إليها، كقول جرير: يَصْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ وَهَنْ أَضْعَفُ خَلْقَ اللَّهِ أَرْكَانَا<sup>(٣)</sup>

وكذلك الأرجاء تحسن مجموعة كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾<sup>(٤)</sup> ولا تحسن مفردة إلا مضافة، كقولنا: رجا البئر، وكذلك الأوصاف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا﴾<sup>(٥)</sup> ولا تحسن مفردة، كقول أبى تمام: فَكَأَنَّمَا لَيْسَ الزَّمَانُ الصُّوفَا<sup>(٦)</sup>

(١) سورة آل عمران: ١٩٠.

(٢) أخرجه البخارى فى "الحيض"، باب: ترك الحائض الصوم، (١/٤٨٣)، (ح ٣٠٤)، فى مواضع أخر من صحيحه.

(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير فى الأغاني ٣٢٥/٧.

(٤) سورة الحاقة: ١٧.

(٥) سورة النحل: ٨٠.

(٦) عجز بيت من الكامل، وهو لأبى تمام فى ديوانه ص ١٩٤. وصدرة:

كانوا برود زمانهم فتصدعوا

ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعاً المصادر كلها، وكذلك طيف وطيوف وبقعة وبقاع، وإنما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الأرض.

(تنبيه) رتب الفصاحة متقاربة، وإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا، فإن كانت الكلمة ثلاثية فتراكيها اثنا عشر:

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو ع د ب.

الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ع م د.

الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو ع م هـ.

الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ع ل هـ.

الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو م ل ع.

السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ب ع د.

السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م.

الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م.

التاسع: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م.

العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع.

الحادى عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل.

الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل.

إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى فهما سيان فى الاستعمال، وإن كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى، وأقل الجميع استعمالا ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه، فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثانى فى انحدار من غير طفرة، والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه - كان التركيب أخف وأكثر، وإن قدما بأن يكون النقل من الأول فى ارتفاع مع طفرة - كان أثقل، وأقل استعمالا، وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة.

وأما الرباعى والخماسى فعلى نحو ما سبق فى الثلاثى، ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة

اشتماله على حروف الذلاقة لتجبر خفتها ما فيه من الثقل، وأكثر ما تقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثي مفصولا بينهما بحرف خفيف، وأكثر ما تقع أولا وآخرًا وربما قصد بها تشنيع الكلمة لدم أو غيره.

### الفصاحة في الكلام.

ص: (وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها).

(ش): أى الفصاحة فى الكلام: خلوصه من ذلك مع فصاحة الكلمات وعليه من السؤال ما تقدم فى فصاحة الكلمة من اقتضاء كلامه الخلو من المجموع فقط، وغير ذلك ثم قوله تنافر الكلمات فيه نظر؛ لأن الكلام قد يكون كلمتين فقط، ويعنى بقوله تنافر الكلمات منافرة كل واحدة للأخرى، لا تنافر أجزاء كلمة واحدة، فإن ذلك من فصاحة الكلمة. قوله (فالضعف نحو ضرب غلامه زيدا) فإن فيه رجوع الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة، وقد اختلف فى جواز ذلك، فالجمهور على منعه، وجوزه أبو الحسن، والطوال، وابن جنى، وابن مالك مستلدين بقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ      جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ<sup>(١)</sup>

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى، وكذلك قوله:

جَزَى بُنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ      وَحَسُنَ فِعْلٌ كَمَا يُجَزَى سِنَمَارُ<sup>(٢)</sup>

وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير لمتقدم فى بيت سابق.

واعلم أن المصنف والشرح قالوا: إنما كان ضعيفا؛ لأن ذلك ممتنع عند الجمهور، ولا يجتمع القول بضعفه، وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه. فإن أرادوا أنه جائز، ولكنه ضعيف؛ لأن الأكثر على امتناعه فلا يلزم من القول بجواز ما منعه الجمهور الاعتراف بضعفه، فربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه، فليتبه لذلك. وقد وقع فى

---

(١) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذيباني فى ديوانه ١٦٦/١، والخصائص ٢٩٤/١. وبلا نسبة فى الإيضاح ص ٥ ط. مؤسسة المختار.

(٢) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد فى الأغاني ١١٩/٢، وخزانة الأدب ٢٩٣/١، ٢٩٤. وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ وخزانة الأدب ٢٨٠/١، وشرح عقود الجمال (١٣/١).

عبارة الخفاجي أن التصرف الفاسد يخل بالفصاحة، فإن أراد ما ليس بكلام ففيه نظر؛ لأن الفصاحة من صفات الكلمة والكلام فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح، إذ لا تسلب الصفة عن غير القابل، ولو خيلنا وعبارة التلخيص، لأخذنا منها جواز ذلك، كما اختاره ابن مالك. وعليه اعتراض ثان، وهو أن هذا على تقدير جوازه وضعفه ليس مثالا صحيحا، لأن هذا ليس ضعفا في الكلام فإن الكلام هنا هو الفعل وفاعله الضعف، إنما جاء هنا من إضافة الغلام، أو من تأخر المفعول بعد تقدم ضميره، وذلك أمر دائر بين الفاعل وما أضيف إليه، أو بين المفعول وغيره لا من الكلام، أو نقول الضعف في استعمال هذا الضمير محل بفصاحة الكلمة لا الكلام، وهذا بعض ما قدمت الوعد به، وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة، وما يتعلق أو يتصل بها، ثم ذلك الضعف ربما كان في الشر دون الشعر؛ لأن ضرورة الشعر كما تجيز ما ليس بجائر، فقد تقوى ما هو ضعيف فعلى البياني أن يعتبر ذلك، وربما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في الشر، ولذلك جوز جماعة: ضرب غلامه زيدا في الشعر فقط، وابن مالك المجوز لهذا في الشر، لا ندرى هل يوافق على ضعفه في الشعر أو لا؟ فإن قلت: الضعف في ضرب غلامه زيدا إنما حصل من الحركة الإعرابية، لا من مادة الكلمة، وقد قدمتم أن ضعف حركة الإعراب لضرورة أو غيرها، لا يقدح في الفصاحة. قلت: ذلك بالنسبة إلى فصاحة الكلمة المفردة فضعف حركة إعرابها لا يخل بفصاحتها، لكنه قد يخل بفصاحة مجموع الكلام الذي فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيدا، كما نحن فيه، وقد لا يخل بفصاحة الكلام، إذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى، كصرف المنصرف، وعكسه. فإن الإفادة التي هي مقصودة من الكلام، لا تختل بذلك فليتأمل. وقد تلخص من ذلك أن ضرورة حركة الإعراب، لا تخل بفصاحة الكلمة أبداً، وتخل بفصاحة الكلام تارة دون أخرى.

(قوله: والتنافر كقوله: وليس)

يشير إلى قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ      وَلَيْسَ (قُزْبٌ قَبْرٌ حَرْبٍ قَبْرٌ)<sup>(١)</sup>

(١) الرجز أنشده المحاظ كما في دلائل الإعجاز ص ٥٧، والإيضاح ص ٢٦ ونهاية الإيجاز لفخر الدين الرازي ص ١٢٣. من الرجز مجهول القائل: ويدعى بعض الناسبين أنه لجنى رثى به حرب أمية جد معاوية بعد أن هتف به فمات. والقفر: الخالي من الماء والكأ.

ويخط عبداللطيف البغدادي:

## وَمَا بِقُرْبِ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

قال الكرمانى: ذكروا أنه من شعر الجن، وأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرار فلا يتتبع اهـ. وفيه إقواء، لأن البيت مصرع أو هما بيتان من مشطور الرجز، وحركة الأول الخفض والثاني الرفع، ولا يمكن أن يكون مصرعا، ويكون بيتا واحدا. فإن قوله (بمكان قفر) لا يصلح أن يكون عروضاً إنما هو ضرب لما تقرر فى علم العروض، فلا بد من جعله بيتا مشطورا، أو نصفاً مصرعا فإن التصريح يلحق العروض بالضرب، وجعل بعض الشراح ذلك من تنافر الحروف، وليس كذلك؛ لأن كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها، وكل ما حصل فيه تكرار الحروف، فإن فيه هذا التنافر، ولا يرد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾<sup>(١)</sup> لأن فى مخرجى الميم والنون - وهما طرف اللسان والشفة وذلاقتهما، وتوسطهما بين الضعف والقوة - ما أزال ثقل التكرار، وجعل الخفاجى ثقل هذا البيت؛ لتقارب الحروف المتماثلة وتكررها أيضاً، ومن التكرار القبيح على ما ذكره ابن الأثير فى الجامع:

وَأَزُورَ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ وَعَفَّ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانُهُ<sup>(٢)</sup>

(وكقوله: كريم متى أمدحه) قد جعل فى الإيضاح التنافر منقسماً إلى أعلى وهو ما سبق، ودونه وهو قول أبى تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ، أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعَى وَإِذَا مَا لُمْتُهُ، لُمْتُهُ وَحَدَى<sup>(٣)</sup>

قال فى الإيضاح لأن فى قوله (أمدحه) ثقلاً؛ لما بين الحاء والهاء من التنافر، فإنهما حرفان متنافران لتقاربهما، فإن التقارب قد يكون سبباً للتنافر؛ ولذلك حكم على الكلمات التى تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل كما تقدم، ثم فيما قاله من ثقل (أمدحه) نظراً؛ فإن

(١) سورة هود: ٤٨.

(٢) البيت من السريع، وهو فى مقامات الحريرى من المقامة التفليسية كما فى المثل السائر (١/٣٠٩).

وازور: مال وأعرض، وعاف: استقذر، والعافى: طالب العطاء (هامش المثل السائر).

(٣) البيت من الطويل، أودره فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص (١٢٣) وعزاه لأبى تمام، وهو

كذلك فى الإيضاح ص (٦)، وتلخيص مفتاح العلوم ص (٧)، والتبيان للطيبى

٤٩٦/٢ وشرح عقود الجمان (١/١٤١).

اجتماع الحاء والهاء فصيح؛ لوروده في القرآن قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾<sup>(١)</sup> وإنما جاء الثقل هنا من تكرار أمدحه، وسيأتي في التكرار والتصريح من كلام حازم في المنهاج بأن ما لعله يعزى لهذا البيت من الثقل إنما هو من التكرار في (أمدحه)، وفي (لمته) وبه حزم الخفاجي في سر الفصاحة، وقيل إنما حصل الثقل من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة، وليس ذلك في الآية الكريمة، وقيل الثقل من الهاء والحاء والهمزة. واعترض أيضاً بأن الكلام إنما هو في تنافر الكلمات، وهذا من تنافر الحروف. قلت: ليس كذلك بل التنافر على هذا التقدير بين الكلمات لأن الهاء كلمة وحدها نعم يرد على المصنف في هذا وفي الذي قبله أن التنافر فيهما ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته إلا أن يراد بالكلام جزءا الإسناد، وما يتعلق بهما كما سبق وكما سيأتي في الإيجاز، وذكر الخطيب أنواعا من ذلك لا حاجة لذكرها؛ إذ هي داخلية في كلام المصنف.

(فائدة) بيت أبي تمام المذكور معناه واضح، غير أن فيه نقداً، وهو الإتيان في المدح (بمتى) وفي اللوم (إذا)، والمعنى على العكس، فإن (إذا) دالة على ما تحقق أو رجح وجوده و(متى) لا تدل على ذلك، غير أن الذي دعاه إلى (متى) احتياجه لحزم الفعل بعدها، وأما (إذا) فكان مستغنياً بأن يقول: (ومتى ما لمته) وكان أولى لموافقة الأول لفظاً ومعنى، وعدم اقتضائه ما لا يليق من نسبة توقع اللوم إلى نفسه، وقد اعترض بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم، قلت: الإتيان باللوم أحسن؛ لأنه ينفي الذم من باب أولى على أنه روى (ذمته وذمته وحدي) يقال: ذامه يذيمه، أي عابه على أن الحبيب سلفاً في مقابلة المدح باللوم، قال:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِ لَا يَعْدَمُ عَلَى الْغَيِّ لَائِمًا<sup>(٢)</sup>

قوله: (التعقيد أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل إما في النظم).

يعنى في اللفظ، وهو أن يختل على السمع نظم الكلام فلا يدرى كيف يصل إلى معناه، كقول الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبد الملك بن مروان. هذا هو الصواب وفي المذهب للشيخ أبي إسحاق يمدح هشام بن إبراهيم بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة، فوضع هشاماً موضع إبراهيم، ووضع إبراهيم موضع هشام؛ فإن

(١) سورة ق: ٤٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للمرقش في ديوانه ص ٥٦٥، ولسان العرب (غوى)، وتاج العروس (غوى)، وشرح اختيارات المفضل ص (١١٠٤).

المملوح إبراهيم بن هشام لا هشام بن إبراهيم. واعلم أن الشيخ محي الدين النووي توهم أن الشيخ وهم بأن جعل المملوح هشاماً، وإنما هو ولده إبراهيم وليس كذلك؛ بل الشيخ علم المملوح وأباه ولكن وهم في تسمية كل منهما باسم الآخر، فقد اشتبه عليه الاسم لا المسمى، ثم أوجب هذا الوهم للشيخ محي الدين أنه أبقى إبراهيم قبل هشام، كما هو في عبارة الشيخ أبي إسحاق؛ لتوهمه أن إبراهيم الذي ذكر الشيخ أنه ولد هشام غير إبراهيم الذي هو ابنه، فقال: إن المملوح إبراهيم بن هشام بن إبراهيم، وإنما هو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل، ثم إن الشيخ محي الدين لما جعل إبراهيم والد هشام، أسقط ذكر أبيه إسماعيل، ثم إنه جعل جد هشام هو المغيرة، وإنما المغيرة هو جد جده، فإنه هشام بن إسماعيل بن هشام ابن الوليد بن المغيرة، وقد حررت نسبته كذلك من أنساب القرشيين للشيخ شرف الدين الدمياطي بخطه، ومن مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر اختصار الذهبي بخطه، ثم اجتمع الشيخ أبو إسحاق والنووي على إسقاط هشام والد إسماعيل، فحاصله أن الشيخ أبا إسحاق وهم في أمرين، والشيخ محي الدين وهم في أربعة أمور، اشتركا منها في وهم واحد، فاجتمع في كلاميهما خمسة أوهام. إذا تحرر ذلك فبيت الفرزدق المذكور:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا      أَبُو أُمِّهِ حَىُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ<sup>(١)</sup>

يريد وما مثل إبراهيم المملوح في الناس حى يقاربه إلا مملكا، وهو هشام أبو أمه، والضمير في (أمه) للمملك، وهو هشام وفي (أبوه) للمملوح ففصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و(أبوه) وهو خبر بحى الأجنبى، وفصل بين المبتدأ والخبر، وهما مثله وحى بقوله (فى الناس إلا مملكا أبو أمه) وفصل بين (حى) وهو موصوف بـ (يقاربه) (بأبوه) وهو أجنبى، وقدم المستثنى على المستثنى منه فلذلك كان ضعيفا ذا تعقيد، فالخالى من التعقيد ما لا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك، إلا بقرينة ظاهرة لفظاً أو معنى مع نكته. وهذا البيت أنشدته سيويه فى الكتاب، ونسبه إلى الفرزدق قال الصغانى: ولم أره فى شعره، وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده، واعترض الخطيبى بأن التعقيد كما فى

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى دلائل الإعجاز ص ٨٣، وشرح عقود الجمان (١٤/١)، ولسان العرب (ملك)، ومعاهد التنصيص (٤٣/١) والإيضاح ص (٦). وهو فى مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان: أحد ملوك بنى أمية وخاله المملوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى.

(ضرب غلامه زيدا) لأنه يوهم عوده على غير زيد، وقد لا يؤدي لذلك، والتعقيد قد يكون لا عن ضعف تأليف بينهما عموم وخصوص من وجه، وفي البيت أعاريب منها: أن مملكا بدل من حى قلم فانتصب، وقيل مثله اسم ما، ولا يصح؛ لأنه يلزم نصب الخبر ثم الفرزدق تميمى لا يعمل ما ولو أعملها هنا لأعمل مع انتقاض النفي، إلا أن يكون تبع لغة غيره كما أعملها فى قوله:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ      إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

وأحسن من ذلك كله، أن يجعل (مثله فى الناس) مبتدأ وخبراً، وإلا مملكا فى موضعه، وحى خبر ثان، وهذا البيت فيه اعتراض؛ لأن المماثلة والمقاربة لا يجتمعان، ولا يعترض على ذلك بأنك إذا قلت: (زيد مثل عمرو) فالمشبه دون المشبه به فقد اجتمعت المماثلة والمقاربة لما سيأتى؛ ولأن المقاربة حينئذ أمر اقتضاه التشبيه ليس مقصودا للمتكلم، أما قصد الإخبار بالمثلية وبالمقاربة فلا يجتمعان، والمعنى على أن (حى) مبتدأ، و(مثله) هو الخبر، ويسهل ذلك وصف حى وعدم تمحض إضافة مثله، وأعرب المغربى (يقاربه) صفة ثانية لمملكا فسلم من الفصل بين الصفة والموصوف، إلا أن يقال: إن (حى) لما فصل بين أجزاء الصفة الاسمية فقد فصل بين الصفة والموصوف، وفيه نقض معنوى لتصريحه بمقاربة هشام بن الملك له المقتضى لعدم المماثلة، وذلك ذم لهشام وهو غير مقصوده، وهذا السؤال وإن تقدم إيراده على كل تقدير فهو هنا أصرح وأقوى، وأنشد ابن الطراوة أبياتا فى التعقيد فى باب ما يحتمل الشعر من الكلام على أبيات سيبويه منها قوله:

لَهَا مَقْلَتَا عَيْنَاءَ كُلِّ خَمِيلَةٍ      مِنْ الْوَحْشِ مَا تَنَفَّكَ تَرَعَى عَرَارَهَا<sup>(٢)</sup>

أى لها مقلتا عيناء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها، ومثله قوله القلاخ:

فَمَا مِنْ فَتَى كُنَّا مِنَ النَّاسِ وَاحِدًا      نَبْتَغِي مِنْهُمْ عَدِيلاً نُبَادِلُهُ

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٨٥/١ والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩، والكتاب ٦٠/١ والمقتضب ٤/١٩١، وخزانة الأدب ٤/١٣٣، ١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى كتاب العين ٨٦/١. وصدره فيه:

لها مقلتا أدماء طل خميلها



وقوله الآخر:

وَمَا كُنْتُ أَخْشَى الدَّهْرَ إِحْلَاسَ مُسْلِمٍ      مِنْ النَّاسِ ذَنْبًا جَاءَهُ وَهُوَ مُسْلِمًا<sup>(١)</sup>  
أى: ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أى جاءه معا،  
وأنشد السكاكى لأبى تمام:

كَاثْنَيْنِ فِي كَبِدِ السَّمَاءِ وَلَمْ يَكُنْ      كَاثْنَيْنِ ثَانٍ، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ<sup>(٢)</sup>  
قال ابن النفيس فى كتاب الطريق إلى الفصاحة: ومنه قول الفرزدق:  
إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ      أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ<sup>(٣)</sup>  
معناه: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أى ما أمه منهم.

(قوله: وإما فى الانتقال) يعنى أن يكون التعقيد راجعا إلى خلل معنوى، وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو ظاهر إلى المراد ظاهرا. فإن قلت هذا والذى قبله، يرجعان إلى المعنى فلم جعل الأول لفظيا والثانى معنويا؟ قلت: لأن الأول أوقع فى الجهل البسيط وهو عدم الفهم، والثانى أوقع فى الجهل المركب، وهو فهم الشئ على غير ما هو عليه، ومثله بقول العباس بن الأحنف:

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا      وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا<sup>(٤)</sup>  
المعنى: أن من عادة الدهر معاكسة المقاصد. قال فى الإيضاح: كنى بسكب الدموع عما يوجهه الفراق من الحزن، وأصاب؛ لأن البكاء يكنى به، كقول الحماسى:

- 
- (١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى لسان العرب (جلس).  
(٢) البيت من الكامل، وهو لأبى تمام فى ديوانه ص (١٤٥)، ودلائل الإعجاز ص (٨٤)، ومفتاح العلوم (المطبعة الأدبية بسوق الخضار) ص ٢٢١، والمصباح لابن الناظم ص ١٦٠ والموازنة ص ٢٩ وأسرار البلاغة ص ١٣ ط رشيد رضا ولم أجد فى أى هذه المصادر رواية صدره: كاثنين ورواية الديوان: ثانية فى كبد السماء ولم يكن... لاثنين ثانٍ إذ هما فى الغار.  
(٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ٢٥٠/١ والخصائص ٣٩٤/٢، والدرر ٧٠/٢.  
(٤) البيت من الطويل: وهو للعباس بن الأحنف فى الإيضاح ص ٧، وشرح عقود الجمان ١٥/١، والبيت فى ديوانه أيضا ص ١٠٦ ط دار الكتب، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢، وبلا نسبة فى التلخيص للقروينى ص ٨.

أُبْكَايَ الدَّهْرُ، وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكَيْ الدَّهْرُ بِمَا يُرْضَى<sup>(١)</sup>

قلت: لا حاجة إلى الكناية بالبكاء، وجاز أن يكون أراد حقيقته، والمراد أنه انتقل عن المعنى الظاهر وهو جمود العين إلى السرور بالاجتماع. قال: وأراد أن يكنى عما يوجبه التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ؛ إذ الجمود خلو العين من البكاء حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، بل كناية عن البخل، كقول الشاعر - وهو أبو عطاء - يرثى ابن هبيرة:

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارٍ جَمَعَهَا لَجْمُودُ<sup>(٢)</sup>

ويمتنع أن يراد بالجمود هنا عدم البكاء مع عظم الحزن؛ لأنه يتحد معناه مع قوله: (لم تجد) فكأنه قال: إن عينا لم تجد لم تجد، وأيضا المعنى على أنه يريد أن كل أحد حزين وبعض العيون بخلت، فهو أمدح من قوله: إن من الناس من لم يحزن، ولو كان الجمود عدم البكاء مطلقا لجاز أن يدعى به، فيقال: لا زالت عينك جامدة، كما يقال لا أبكى الله عينك، وهو باطل.

قلت: وفيه لطيفة؛ لأن الجمود بالحقيقة إنما يكون للمائع، ووصف العين بالجمود، إما على إرادة دمعها، أو إرادتها على سبيل الاستعارة عن الدمع، فلا بد أن يتخيل أن الدمع موجود في العين، ولكن حصل له جمود منعه من الانسكاب، وذلك لا يتأتى في حال السرور؛ لأن المعلوم لا يوصف بالجمود.

واعلم أن هذا الاعتراض فيه نظر؛ لأن استعمال الجمود في هذا البخل إن لم يكن جائزا فليس هذا كلاما غير فصيح، بل هو غير عربي، وإن كان يستعمل فمن أين جاء التعقيد؟ ثم عليه من الاعتراض من كون الإحلال بالفصاحة هنا ليس في الكلام ما سبق. واعلم أن المبرد في الكامل فسر هذا البيت بغير هذا، فقال: هذا رجل فقير يبعد عن أهله ويسافر؛ ليحصل ما يوجب لهم القرب، وتسكب عيناه الدموع في بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم، وأنشد:

---

(١) البيت من السريع، وقوله: كقول الحماسي "نسبة إلى الحماسة وهي مختارات لأبي تمام من شعر السابقين وصاحب هذا البيت هو حطان بن المعلى الشاعر الإسلامي، والبيت في شرح ديوان الحماسة للبريزي ١٥٢/١، ودلائل الإعجاز ٢٦٩، وشرح عقود الجمان ١٥/١ والإيضاح ص ٧.

(٢) البيت من البسيط وهو لأبي عطاء السندی في رثاء ابن هبيرة، وهو في الإيضاح ص ٨، وشرح الحماسة للبريزي ١٥١/٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

تَقُولُ سُلَيْمَى لَوْ أَقَمْتَ بَارِضَنَا وَلَمْ تَذِرْ أُنَى لِلْمُقَامِ أَطْوَفُ<sup>(١)</sup>

(تنبيه) يجوز في قوله (وتسكب) النصب عطفا على بعد من باب:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُ<sup>(٢)</sup>

ويؤيده أمور:

أحدها: تصريح جماعة كالخطيبى في مغنى اللبيب، بأنه أراد طلب سكب الدموع.

الثاني: أنه المطابق للنصف الأول.

الثالث: أنه لا يحسن أن يقول ستسكب عيناى الدموع، والفرض أنها ساكبة كما أن الدار بعيدة، وإنما تجدد طلبه لهما. بقى هنا فائدة: وهو أن هذا البيت على كثرة المستحسنين له، قد يقال فاسد المعنى؛ لأنه إذا كان الدهر يناكده فكيف يخلص من ذلك بأن يطلب بعد الدار ليقرب، والطلب هنا هو النفسى. فإن كان مستمرا على طلب القرب لم يقرب أبدا، ولا يمكن حينئذ جعل طلب البعد وسيلة له؟ وجوابه: أنه الآن يقول: سأطلبها؛ لتقربوا، وهو حال طلب البعد لا يطلبه للقرب، فقلوه: لتقربوا علة لقلوه: سأطلب لا لأطلب، أو يجعل متعلقا ببعد، والمعنى ما سبق، ثم نقول: من أين لنا أنه لم يرد حقيقة الجمود؟

شروط فصاحة الكلام.

ص: (قيل: ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات).

(ش): أى من الناس من شرط فى فصاحة الكلام أن يكون خاليا من كثرة التكرار، وتتابع

الإضافات، وأنشد على الأول قول أبى الطيب:

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ (سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ)<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد فى الكامل ١٥٥/١ ط. المكتبة العصرية، وشرح عقود الجمان بلا نسبة ١٦/١.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أحب إلى من لبس الشفوف " وهو لميسون بنت بحدل فى خزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤، والدرر ٩٠/٤ وشرح شذور الذهب ص ٤٥ ولسان العرب (مسن).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبى الطيب المتنبي فى ديوانه (٧٠/٢)، والإيضاح ص ٨، وشرح التبيان ١٨٧/١، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، وشرح عقود الجمان ١٦/١، والتبيان للطيبى ٥٢٦/٢،

وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

وفى التمثيل بهذا البيت نظر سيأتي، وعلى الثانى قول ابن بابك:  
**حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سُعَادٍ وَمَسْمَعٍ<sup>(١)</sup>**

قال فى الإيضاح: (وفيه نظر)؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل فى اللسان، فقد حصل الاحتراز عنه، وإلا فلا يخل بالفصاحة. وقال عبدالقاهر: لاشك فى ثقل ذلك فى الأكثر، إنما هو قد يحسن إذا سلم من الاستكراه. قال: ومما حسن فيه قول ابن المعتز:

**فَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدَى جَاذِرٍ عِتَاقَ دَنَائِرِ الْوُجُوهِ مِلاَحٍ<sup>(٢)</sup>**

قلت: وأين الإضافات هنا فضلا عن تابعها، وإنما هنا إضافتان.

وقد اعترض على المصنف فى قوله (إن أدى إلى الثقل على اللسان) فقد احترز عنه بأنه إنما تقدم ما يحترز به عن تنافر الكلمات، وهذا ليس كذلك. قلت: والحق التفصيل، فالتنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه؛ لأن الكلمات المتماثلة متنافرة. ألا ترى أن التنافر فى وقبر حرب البيت إنما هو تكرار التماثلات، والتنافر الحاصل من الإضافات لم يتقدم ما يحترز به عنه، وادعى بعضهم التعقيد فى تكرار هذه الضمائر، وفيه نظر؛ لأن رجوعها إلى شىء واحد واضح. فإن فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى، كان عدم الفصاحة للتعقيد، لا للتكرار، ثم قال فى الإيضاح: وقد قال النبى ﷺ: "الكريم بن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"<sup>(٣)</sup> وهذا الحديث رواه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الرابع من القسم الثالث، وليس كما ذكره المصنف؛ بل فيه ذكر الكريم أربع مرات، ونصه "الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم" قلت: هذا لا تعلق له بالإضافات، فإن قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار، ففيه نظر؛ لأن كل اسم لمعنى غير الآخر، بخلاف الضمائر فى بيت المتنبي، فإنها ترجع لشىء واحد. ثم نقل عن الصاحب بن عباد، أنه كره الإضافات

(١) البيت من الطويل، وهو لابن بابك أبو القاسم عبدالصمد بن بابك فى الإيضاح ص ٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، والتبيان للطيبى ٥٢٨/٢، وشرح عقود الجمان ١٦/١، وبلا نسبة فى التلخيص للقرظوبى ص ٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن المعتز فى ديوانه (باب الشراب)، والإيضاح ص ١٠، ودلائل الإعجاز ص ١٠٤، وشرح عقود الجمان ١٦/١.

(٣) أخرجه البخارى فى "أحاديث الأنبياء"، (٦/٤٨٠)، (ح ٣٣٨٢)، وفى مواضع أخر من صحيحه، بذكر لفظ "الكريم" أربع مرات.

المتداخلة، وأنها لا تستعمل إلا في الهجاء، كقوله:  
يَا عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عِمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهِ ثَلَجَةٌ فِي خِيَارَةٍ<sup>(١)</sup>

قلت: وقد جعل المصنف نحو هذا البيت من أنواع البديع كما ستراه، وسماه بالاطراد. ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان، ثم نقل المصنف، أن عبد القاهر قال: لاشك في ثقله في الأكثر إلا إذا لطف. قلت: فيما قالوه نظروا. وأين تتابع الإضافات هنا؟ وأحسن ما يستدل به على فصاحة تتابع الإضافات قوله تعالى ﴿ذَكَرْ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكِرِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> وقد ينازع فيه فيقال: إن الإضافات هاهنا ترجع إلى إضافتين، أو إضافة فإن ذكر الرحمة رحمة، ورحمة الله صفته، ويؤيد ذلك قول النحاة: إنه يراد الحال من المضاف له، إذا كان المضاف جزأه، أو كجزئه؛ لأنه يصير وجود الإضافة كعدمها، ثم المضاف إليه ضمير. ومثله أيضا في تتابع الإضافات قوله تعالى: ﴿فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَابِ قَوْمِ نُوحٍ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ آلَ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٧)</sup> إن جعلنا الكاف اسما، وقوله تعالى: ﴿فَبَأَى آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾<sup>(٨)</sup> والحديث "قاب قوس أحدكم وموضع سوط أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها"<sup>(٩)</sup> وإذا اعتبرنا الإضافة المعنوية، كان في (يوم يأتي) خمس إضافات؛ لأن تقديره: يوم إتيان بعض آيات ربك، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عن ربه: "أنا عند ظن عبدي بي"<sup>(١٠)</sup> وقد

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإيضاح ص ٩، ودلائل الإعجاز ص ١٠٤، وشرح عقود الجمان ١٦/١.

(٢) سورة مريم: ٢.

(٣) سورة المجادلة: ١٢.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٨.

(٦) سورة غافر: ٣١.

(٧) سورة آل عمران: ١١.

(٨) سورة الرحمن: ١٣.

(٩) أخرجه البخاري بنحوه في "الجهاد والسير"، (١٠٠/٦)، (ح ٢٨٩٢) من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه.

(١٠) أخرجه البخاري في "التوحيد"، (٣٩٥/٣)، (ح ٧٤٠٥)، ومسلم في "التوبة"، (ح ٢٦٧٥).

يستشهد لتتابع التكرار بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾<sup>(٢)</sup> ويمكن الجواب بأن ذلك في جملة، والآيتان في جمل. لكن يرد حينئذ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> الآية، وقوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> إلى آخره.

(تنبيه): قوله: (تتابع الإضافات) لم يتبين مقصوده فيه، وذكره لبنت ابن المعتز، دليل أنه يكفى في ذلك بإضافتين وفيه نظر، لأن في القرآن والسنة ما لا يكاد يحصى من ذلك. وإذا أردت تحرير العبارة، قلت: قد يكره تتابع الإضافات بشروط: أن تكون ثلاثاً فأكثر، وأن لا يكون واحد منها جزءاً أو كالجزء، وأن لا يكون المضاف إليه الأخير ضميراً، وأن لا يكون فيها إضافة في علم، كقول أبي سفيان: "لقد أمر أمر ابن أبي كبشة"<sup>(٦)</sup> فليس في مثل ذلك استكره، وإذا اعتبرت هذه الشروط حصل الجواب عن الآيات السابقة.

(تنبيه) إذا تأملت ما ذكره المصنف، علمت أن كل هذه الأمور غير مخلة بالفصاحة في الكلام بل في الكلمات المتعددة التي لا إسناد بينها وبه تبين أن مراده بالكلام ما زاد عن الكلمة.

(تنبيه) ذكر غير المصنف أموراً تعتبر في فصاحة الكلام منها:

عدم تتابع الأفعال، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُواهُمْ وَأَخْصِرْهُمْ وَأَقْلَبُوا لَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> لتوسط الواو وتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانتهاء.

ومنها: تتابع الصفات المترادفة.

(١) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣) سورة النحل: ٨٠.

(٤) سورة التوبة: ٢٤.

(٥) سورة التوبة: ١١٢.

(٦) كلمة أبي سفيان هذه أخرجه البخاري في "بدء الوحي"، ضمن حديث أبي سفيان مع هرقل عظيم الروم.

(٧) سورة التوبة: ٥.

ومنها: كثرة الألفاظ المصغرة، وكثرة التحنيس، أو الطباق، كما ذكره الخفاجي والتوخى، وإن كان القليل من كل هذه الأمور حسناً. بقي على المصنف أسئلة:

الأول: أن قوله: (الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الإضافات) موضوعه الخلوص منهما معاً، ومقصوده من كل منهما كما سبق.

الثاني: أن التكرار أقل ما يصدق عليه الاسم منه ذكر الشيء مرتين، فكثرة التكرار لا تصدق بذكره ثالثاً فلا كثرة تكرار في نحو: لها منها عليها، وقد يمنع ذلك، فإن الزائد عن الأقل وهو ثلاثة يصدق عليه اسم الكثرة.

الثالث: أن المصنف ذكر في باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام، وكلام السكاكي أيضاً يشعر به، وذكر المصنف في الإيضاح هنا أنه ليس بعيب، وكذلك في باب الإطناب؛ بل جعله حسناً فإنه أحد أنواع الإطناب، وجعله في باب الإيجاز عيباً، والجمع بين الجميع أن منه الحسن، ومنه القبيح. ونقل حازم عن جماعة، أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء. ويرد بأن هذه المواضع وغيرها سواء في اختلاف ذلك باختلاف المقام والحال، وذكر من قول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَخَدَى<sup>(١)</sup>

قال: فإنه لا سبيل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار. وقال: وكذلك كل ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فهو حسن. قال: فهذا يبت تكرر فيه حروف الحلق، وتكررت فيه ألفاظ، وهو يحسن. قلت: ومنه يعلم أن ما لعله يتخيل فيه من الثقل، إنما هو للتكرار، لا لاجتماع الحاء والهاء كما سبق، ألا ترى إلى قوله (تكررت فيه حروف الحلق) ولم يقل: تعددت. قال: ومما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فحسن، وإن خالف فيه بعضهم قول المتنبي:

وَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونُ حَارِثٌ وَحَارِثُ لُقْمَانٌ، وَلُقْمَانُ رَاشِدٌ<sup>(٢)</sup>

فلعل ممدوحه كان له قصد في ذكره الأسماء على هذا الترتيب. اهـ وقال الخفاجي أيضاً في سر الصناعة: إنه حسن؛ لأنه لا يتم ذكر أجداد الممدوح إلا به. وبالع ابن رشيق في ذمه،

(١) سبق تحريجه.

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٧٢/٢، وشرح عقود الجمان ١٧/١.

وقد وقع في هذا البيت فائدة سأذكرها في باب الاطراد من البديع، وشرط الخفاجي أيضاً في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما، كقولك (له به عناية) فلو قلت: له عناية به، لم يقبح. ونقل عن قدامة أنه أنكر قبح تكرار الرباطات -يعنى الضمائر- مثل:

سُبُوخٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ<sup>(١)</sup>

الفصاحة في المتكلم.

ص: (وفي المتكلم).

(ش): أى الفصاحة في المتكلم (ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح) وإنما قال ملكة ليشير إلى أنها صفة راسخة فيه فلهذا لم يقل: صفة، فإن الملكة كيفية نفسانية راسخة، وقال: (يقتدر بها) ولم يقل: يعبر؛ لأنه لا يشترط النطق بالفعل، وقوله (بلفظ فصيح) يشمل المفرد والمركب، وقد اعترض على المصنف، بأنه يلزم أن لا يكون المتكلم هو الفصيح، وبأنه يلزم أن لا يسمى فصيحاً حقيقة لا حال النطق!! وجوابهما أن الملكة من فعل المتكلم، وهو كالفاعل لها، نطق أم سكت، فإن قلت: يلزم عدم إطلاق الفصيح على من تكلم بكلام فصيح، ولا ملكة عنده، قلت: والأمر كذلك، فإن قلت: كل محل قام به معنى وجب أن يشتق له منه اسم، قلت: المعنى هو الملكة ولم يقم، واعترض بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة يغنى عن ذكر فصاحة المتكلم إغناء حد العلم عن حد العالم وليس كذلك، فإننا لم نجد الفصيح، بل حددنا فصاحته، وفصاحته غير فصاحة كلامه وكلمته. نعم قد يورد على المصنف أمور:

أحدها: أنه ذكر لفظ الفصيح في حد فصاحة المتكلم، والحد لا يذكر فيه شيء مشتق من المحدود، ولعل جوابه: أن فصيحاً المذكور في حد فصاحة المتكلم، مشتق من فصاحة الكلام التى عرفت، لا من فصاحة المتكلم التى هو يحدها.

والثانى: أنه يحد فصاحة المتكلم، والملكة لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها، سواء أنطق أم لا كما سبق.

والثالث: أنه يلزم أن من له ملكة على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة -ولا ملكة له على الكلام الفصيح- لا يسمى فصيحاً، وهذا إن فرض وجوده قد يلتزمه. فإن قلت: التعبير عن المقصود لا يكون إلا بالمركب لفظاً، أو تقديراً، فلا يمكن بكلمة، قلت: بل يمكن إذا كان المقصود التصور، كقولك في حد الإنسان: ناطق.

(١) سبق تخريجه.



(تنبيه) اعلم أن أكثر الناس ذكر الفصاحة حيث كانت حدا واحدا، وذكروا حدودا كثيرة ترجع إلى ما ذكره المصنف في فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها.  
**البلاغة في الكلام.**

ص: (والبلاغة في الكلام، مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته... إلخ).

(ش): هو غنى عن الشرح، وللمتقدمين في البلاغة رسوم واهية، قيل: لمحة دالة، وقيل: معرفة الوصل من الفصل. نقلوه عن ابن جنى، ونقله فى موارد البيان عن الفارسى، وقيل: الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير خطل، وقيل: اختيار الكلام، وتصحيح الأقسام. وقيل: قليل يفهم، وكثير لا يسأم. وقيل: الإشارة إلى المعنى بلمحة تدل عليه. وقيل: الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير إضجار. وقيل: إدراك الطالب، وإقناع السامع<sup>(١)</sup> وقيل: تصحيح الأقسام، واختيار الكلام. وقيل: وضوح الدلالة، وانتهاز الفرصة، وحسن الإشارة، نقل أكثر ذلك فى موارد البيان. وقال محمد بن الحنفية: قول تضطر العقول إلى فهمه بأيسر العبارة، وقال بعض أهل الهند: هى النظر بالحجة، والمعرفة بمواقع الفرصة، وقيل: إجاعة اللفظ بإشباع المعنى، وقيل: معان كثيرة فى ألفاظ قليلة، وهى: إصابة المعنى وحسن الإيجاز، وقال الخليل: كلمة تكشف عن البغية، وقيل: إبلاغ المتكلم حاجته بحسن إفهام السامع، وقيل: أن تفهم المخاطب بقدر فهمه من غير تعب عليك، وقيل: حسن العبارة مع صحة الدلالة، وقيل: دلالة أول الكلام على آخره، وارتباط آخره بأوله، وقيل: القوة على البيان مع حسن النظام. وعن الخليل أيضاً: البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه، وقال أرسطاليس: البلاغة حسن الاستعارة، وقال خالد بن صفوان: البلاغة إصابة المعنى، وقصد الحجة، وقال إبراهيم الإمام: هى الجزالة والإطالة. وقيل: تقصير الطويل، وتطويل القصير. وقال ابن المعتز: هى بلوغ المعنى، ولما يطل سفر الكلام. وقال ابن الأعرابى: التقرب من البغية، ودلالة قليل على كثير. وقيل: إهداء المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ، وقيل: ما صعب على التعاطى، وسهل على الفطنة، وقيل: سد الكلام ومعانيه، وإن قصر، وحسن التأليف، وإن طال. والظاهر أن أكثر هذه العبارات إنما قصدوا بها ذكر أوصاف للبلاغة، ولم يقصدوا حقيقة الحد ولا الرسم؛ وإنما أفرد قوله ومقام وما بعده لزيادة الاعتناء بذكر ذلك، لكونه أهم من غيره، والكلام فيه أكثر، ومثال

(١) قوله: (وقيل تصحيح) إلخ هو مكرر مع ما قبله بسطر كتبه مصححه.

مقام التكثير والتعريف قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(١)</sup> ومثال مقامى الإطلاق، والتقييد: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> لعموم الدعوة وخصوص الهداية على بحث فيه يذكر فى غير هذا الموضع، والتقديم: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

(قوله: وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب).

يعنى:

كما إذا كان المقام يستدعى تأكيداً أو تأكيدين أو أكثر ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب، ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل.

رجوع البلاغة إلى اللفظ.

ص: (فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب).

(ش): قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى، وهل هما مترادفان أو لا على ما سبق؟ قال حازم نقلاً عن أفلاطون: الفصاحة لا تكون إلا لموجود، والبلاغة تكون لموجود ومفرد. ونقل فى الإيضاح عن عبد القاهر، كلاماً فى ذلك مختلف الظاهر وأن حاصل مجموع كلامه: أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب. ومال الإمام فخر الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعانى، واستدل عليه بما يطول ذكره. قال الشيخ تقي الدين القشيري: إن خصت الفصاحة بالألفاظ وردت أسئلة الإمام فخر الدين أو لألزم تسمية المعنى فصيحاً، وهو غير مألوف، والذى أراه أن الفصيح: لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح، وبهذا القيد تندفع أسئلة الإمام، وللناس فى ذلك كلام يطول ذكره.

(قلت) وأنت إذا تأملت عبارة المصنف فى حلود الفصاحة، علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى البتة، والغرابة لفظية فإنها تتعلق بسماع اللفظ، وفصاحة الكلام تنقسم إلى: معنوى، وهو الخلوص من التعقيد والضعف، ولفظى: وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى. وفصاحة المتكلم معنوية، وما أحسن عبارة عبد اللطيف البغدادي، حيث قال

(١) سورة المزمل: ١٥ - ١٦.

(٢) سورة يونس: ٢٥.

(٣) سورة الصافات: ٤٧.

فى قوانين البلاغة: البلاغة شىء يتدى من المعنى، وينتهى إلى اللفظ، والفصاحة: شىء يتدى من اللفظ، وينتهى إلى المعنى؛ فإن فيها جمعا بين ما افرق من كلام الناس، وهى الحق إن شاء الله تعالى. فإن قلت: إذا كانت الفصاحة أو البلاغة راجعة إلى اللفظ، فكلام الله تعالى ليس بلفظ، وهو محتو على أعظمها. قلت: المراد اللفظ الدال على ذلك الكلام القديم النفسانى .

### طرفا بلاغة الكلام

ص: (ولها طرفان: أعلى وهو حد الإعجاز، وما يقرب منه).

(ش): ظاهره أن حد الإعجاز لا يتفاوت، وليس كذلك، بل هو لا نهاية له. وما وقع فى كلام بعض شراح المفتاح مما يوهم خلاف ذلك، لا عبرة به، ثم ىرد عليه أن ما يقرب من حد الإعجاز ليس أعلى؛ لنقصانه عن حد الإعجاز.

قوله: (وأسفل وهو ما لو غير عنه إلى ما دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات)

يعنى البهائم.

قوله: (وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا) قد يقال على أحد القولين السابقين أن هذه الوجوه من البلاغة، فلا حاجة لذكرها. فإن قلت: هذا يقتضى أن كل كلام بليغ؛ لأنه ليس شىء من الكلام ملتحقا بأصوات البهائم. قلت: إنما يريد ما لو غير لما دونه التحقق بأصوات البهائم مع كونه كلاما، والتحاقه بها ليس فى كونه غير مفيد، بل فى عرائه عن الحسن.

### ملكة المتكلم.

ص: (وفى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ).

(ش): عليه من الإيراد ما على حد فصاحة المتكلم.

قوله: (فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس) يعنى سواء كان كلاما أم متكلم؛ لأن البلاغة لابد فيها من فصاحة الكلام والكلمات، قال الخطيبى: معناه أن البلاغة أخص من الفصاحة؛ لأن الفصاحة مأخوذة فى حد البلاغة كالفصل، فكانت كالحيوان للإنسان. قلت: إذا تأملت ما سبق علمت أن ليس بينهما عموم وخصوص، وليست كالفصل، بل البلاغة كل ذو أجزاء مترتبة، والفصاحة جزء.

قوله: (وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) هو واضح

مما سبق؛ لأنه إذا كانت البلاغة المطابقة فالذى يحترز عنه الخطأ.

وقوله: (فى تأدية المعنى المراد) جوز فيه أن يكون المعنى الخطأ الواقع فى تأدية المعنى،

وأن يكون حالا عنه - أى عن الخطأ حال وقوعه فى تأدية المعنى. قلت: لا يصحان؛ لأن

الخطأ الآن ليس فى تأدية المعنى، بل فى عدمها، والذى يظهر أنه متعلق بالاحتراز.

ص: (والى تمييز الفصيح من غيره... إلخ).

(ش): هو واضح لا يقال: ينبغى أن يقول: وإلى الاحتراز عن غير الفصيح؛ لأن السامع ليس عنده غير التمييز، والمتكلم لا يسعه ترك<sup>(١)</sup> غير الفصيح فهو يفعل ما يقتضيه المقام والحال.

قوله: (والثانى منه ما يبين فى علم متن اللغة أو التصريف أو النحو) الثانى مبتدأ ومنه ما يبين جملة خبرية، ويجوز أن يكون (منه) خبراً عن الثانى، وما يبين فاعله، كقوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: متن اللغة أى العلم الذى يعلم به معانى المفردات يحترز بقوله (متن) عن النحو والتصريف، فإنهما من اللغة، وليس موضعهما متنها، والمراد (بالثانى) هو تمييز الفصيح من غيره.

قوله: (إن يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوى) أى من تنافر الحروف والتآمها<sup>(٣)</sup> وضعف التأليف وقوته لا يقال: ضعف التأليف إنما يعلم من النحو؛ لأننا نقول المعنى يتعقد بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إلا أنه يرد عليه حيثئذ أن ذلك من النحو، وأنه ليس بحسى لفظى؛ لأن المدعى أن ضرب غلامه زيدا تعقيد لفظى؛ لا معنوى ففيه نظر.

وقوله: (وما يحترز به عن الأول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعانى، (وما يتحرز به عن التعقيد المعنوى علم البيان، وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) مناسبة هذه الاصطلاحات واضحة إلا أن فى إطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظراً؛ لأن الراغب قال فى كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة: إن لفظ الإبداع لا يستعمل لغير الله تعالى لا حقيقة ولا مجازاً، وقد يخلش فيه قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾<sup>(٤)</sup> (ومنهم من يسمى الجميع: علم البيان) لما فى كل من معناه اللغوى، وهو الظهور، (ومنهم من يسمى الأخيرين علم البيان) وهذا يقع كثيراً فى كلام الزمخشري فى الكشف. (والثلاثة علم البديع) وعلى ذلك قول الزمخشري عند قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾<sup>(٥)</sup> أنه من الصنعة البديعية.

(١) ترك غير الفصيح كذا فى النسخة ولعل لفظة "غير" من زيادة الناسخ أو أسقط لفظ "إلا" قبل "ترك".

(٢) سورة سبأ: ٣٧.

(٣) قوله: وضعف التأليف... إلخ هذه العبارة لا تخلو من خلل فتأمل وحرر. كتبه مصححه.

(٤) سورة الحديد: ٢٧.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

## الفن الأول: علم المعاني.

ص: (الفن الأول علم المعاني وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال).

(ش): إنما قدم هذا على علم البيان والبديع؛ لأنه منهما كالأصل للفرع. قال الخطيبى: علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ، وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عقلية. فنسبة علم المعاني إلى علم البيان نسبة المفرد إلى المركب، ولذلك قدم عليه. قلت: فيه نظر لجواز أن يكون العلم اسماً لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له، وسيأتى تحقيق هذا الموضوع، وما عليه أول علم البيان. وقوله (علم) جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتمييز لا يحتمل النقيض؛ بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها، ويشهد له قوله فيما بعده: وينحصر فى ثمانية أبواب فإن المنحصر المعلوم لا العلم. وقوله: (يعرف به أحوال اللفظ) أى: كلها، وإنما قال: يعرف، ولم يقل: يعلم؛ لأن الأحوال التى ينسب العرفان هنا إليها جزئية، والعرفان تختص به الجزئيات؛ لكونها تشبه البسيط، والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات، والعلم يتعلق بالنسب، والمعرفة تتعلق بالذوات، وقد وافق المصنف ابن سينا فى حده للطب: بأنه علم يعرف به إلخ.

واشتهر أن المعرفة تستدعى تقدم جهل فلا يوصف بها البارئ عز وجل، بخلاف العلم. وصرح القاضى أبوبكر فى التقريب والإرشاد، بأن المعرفة تستدعى تقدم جهل، وقيل المعرفة تستدعى تدقيقاً وتأملاً دون العلم. فيقال: عرف فلان الله، ولا يقال علمه ويقال: علم الله، ولا يقال: عرف نقله الرافعى فى التذنيب، وذكر الآمدى فى أبكار الأفكار نحوه، وقال الراغب أيضاً: فالمعرفة تتعلق بالبسيط، والعلم بالمركب؛ ولذلك يقال: عرفت الله لا علمته اهـ.

وهذه العبارة توهم إطلاق اسم البسيط عليه - عز وجل - وليس كذلك، فكان من حقه أن يقول: العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره، بسيطاً كان أم غيره، وقوله: يعرف به أحوال اللفظ أخرج به ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره، واللفظ نفسه لا يقال: علم المعاني يعرف به أيضاً أحوال المعنى كالإسناد فإنه معنى؛ لأن المرجع فى ذلك إنما هو إلى اللفظ. وقوله: (العربي)؛ ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم فى قواعد اللغة العربية، وإن كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها فى كل لغة على قواعد تلك اللغة، ولم يذكر هذا القيد فى علم البيان، وفى كتاب أقصى القرب للقاضى التنوخى ما يقتضى أن الفصاحة لا تكون إلا فى كلام

العرب، والبلاغة تكون فى جميع اللغات، كما سبق. وفيه نظر؛ لأن كل لغة فيها تنافر الحروف والغرابة ومخالفة قياسها، فإذا أخلصت الكلمة الأعجمية من ذلك، صدق عليها حد فصاحة الكلمة. وقوله (التي بها يطابق مقتضى الحال) قال الخطيبى: يخرج علم البيان، والبديع قال: وفيه نظر؛ لأن المصنف فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، ولا شك أن العلوم الثلاثة داخلية فى ذلك.

(قلت) يخرجهما قوله (يطابق) فإنه قدم المعمول، فأفاده الاختصاص، والأحوال التى لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هى التى فى علم المعانى، وما فى العلمين بعده يحصل المطابقة به، وبدونه. ثم أقول: يحترز بقوله: التى بها يطابق عن علم التصريف والنحو غيرهما، وقيل إن المنطق خرج بقوله: اللفظ؛ لأن المنطق وإن بحث فيه عن اللفظ، لكن معظم النظر فيه فى المعنى، وقيل: أنه لا يخرج، وإليه يشير كلام الشيرازى فى شرح المفتاح.

واعلم أن المصنف عدل عن حد المفتاح، وهو قوله: تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، وأورد عليه أن التبع ليس بعلم، وأنه قال: أعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء، ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد حدها بقوله: هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، فإن أراد بالتراكيب فى هذا لحد تراكيب البلغاء، فقد جاء الدور، فإننا لا نعرف حد المعانى حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة، وإذا علمنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد تعرف به توفية خواص التراكيب حقها، وإن لم يكن أرادها فالحد غير مفيد قلت: أما قوله: التبع ليس بعلم فصحيح. فإن العلم من مقولة الانفعال؛ لأنه انفعال النفس والتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة. إنما التبع من غير واضع العلم ثمرة العلم. وأجيب عنه: بأنه أراد بالتبع العلم. فإطلاقه عليه من إطلاق المسبب على السبب، ويشهد له قول السكاكى فى آخر علم البيان: وإذا قد تحققت أن المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام؛ لكن ليس هذا جيداً؛ لأنه استعمال مجاز فى الحد لم تقم عليه قرينة واضحة، ولذلك أخذ ابن مالك فى روض الأذهان هذا الحد، وأبدل لفظ المعرفة بالتبع. قال بعضهم: المراد بالتبع انتقال الذهن فيكون حدا للعلم، وفيه نظر؛ فإن الانتقال أيضاً ليس علماً، وسؤال الدور لا يرد فلو ورد لورد مثله على المصنف فى حد الفصاحة والبلاغة؛ بل الجواب عن هذا الحد هو الجواب عن المصنف كما سبق، وهو أن بلاغة الكلام، غير بلاغة المتكلم. فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم، على العلم ببلاغة الكلام،

والتحديد إنما هو واقع في بلاغة الكلام فلا يمتنع أخذ البليغ في الحد. ثم هذا السؤال إنما يرد على هذا الحد، وإن كان حد الفصاحة لا البلاغة؛ لأن الفصاحة جزء من البلاغة فلا يذكر في حدها كلمة مشتقة من البلاغة التي هي مركبة من الفصاحة وغيرها، وإنما يجيء الإيراد على السكاكي والمصنف من جهة اشتمال الحد على لفظ مشترك، أو مجاز، وذلك نقص في الحدود كما تقرر في علم المنطق إلا أن يجاب عن هذا الحد وعن الذى قبله: أن هذا ليس بحد حقيقى، أو يقال يجوز استعمال المشترك والمجاز في الحد، إذا دل على معناه دليل كما ذكره الغزالي في المستصفى، وغيره، وأورد عليه أيضا: أن قوله وغيره مبهم فلا يجوز استعماله في الحد، وجوابه أن مبهم اللفظ علم بقرينة ذكر الاستحسان أن المراد الاستهجان، ثم عليه أن غيره محمول على الخواص المستهجنة، وهي لا تلحق بتراكيب البلغاء والحد دال على أنها تلحقها، وأجيب عنه بأن الاستهجان قد يلحق بتراكيب البلغاء، وأنه أمر نفسى فقد يكون التركيب<sup>(١)</sup> مستحسنا مستهجنا باعتبارين، وبأن الاستهجان، وإن لم يلحق بالبليغ فبواسطة الاستحسان يعرف مقابله، وهو الاستهجان. لا يقال: أن لفظ البلغاء لم يصرح به فلا دور؛ لأنه مطوى كالمنطوق به. وقوله (يطابق) يصح أن يقرأ بكسر الباء والضمير للفظ، وفي بها للأحوال، ويجوز أن يقرأ الباء بالفتح. أى يطابق بها. بقى على المصنف سؤال، رأيت بخط الوالد، وهو أن التعريف: إما بذكر جنس المعرف وفصله، أو بذكر فصله، أو بخاصته مع الجنس، أو دونه، أو بشرح اسمه، ويقصد بشرح الاسم معرفة المذكور، وبغيره تصور الحقيقة. والتعريف الذى ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة، ولا مدلول الاسم لكن ما ينشأ عن تلك الحقيقة مع بقاء الحقيقة على جهالتها، فالعلم فى كلامه مجهول، ولو كان المعرفة به معلوما. فإن ذلك لا ينفى جهالته فإن أراد أن العلم: المعرفة، كان خلاف مذهب القوم. وإن أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة، لم يحصل تعريف ذلك المعلوم الكلى. ومثل هذا السؤال وارد على ابن الحاجب فى حده التصريف بقوله (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم) وقول ابن سينا قبله (الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان) وكذلك قول ابن عصفور: (النحو علم مستخرج) فإنه لم يعرف العلم المستخرج، بل ذكر ما هو مستخرج منه وما هو مستخرج، وإذا أردنا تصحيح كلامهم لم نجعل ذلك تعريفا، بل إخبارا بما يحصل بهذا العلم من النفع من معرفة تلك الأشياء.

(تنبيه) قال بعضهم: قد يعرف الشيء بإحدى العلل الأربع: إما بالعلة المادية، كما يقال:

(١) فى الأصل: "التراكيب بصيغة الجمع، والصواب ما أثبتناه، وهو ظاهر.

الكوز إناء خزفي. أو الصورية: كقولنا: الكوز إناء شكله كذا: أو الفاعلية، كقولنا: إناء يصنعه الخزاف، أو الغائية كقولنا: إناء يشرب فيه الماء، والأحسن في ذلك ما أشير فيها إلى علله الأربع، وحد السكاكي للمعاني مشتمل على الأربع؛ لأن التبع وهو المعرفة إشارة إلى الفاعلية أعنى العارف. وخواص تراكيب الكلام إشارة إلى المادية. وفي الإفادة إشارة إلى الصورية، وليحترز إشارة إلى الغائية. ونظيره تعريف علم البيان بأنه: معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة ونظيره حد النظر بأنه تركيب أمور حاصلة في الذهن يتوصل إلى تحصيل ما ليس حاصلًا، فأشير بالأمور للعللة المادية، وبالترتيب إلى الصورية، وبالمرتب المدلول عليه بلفظ الترتيب إلى الفاعلية، وبالتوصل إلى الغائية، ونظيره تعريف الطب: بأنه علم يعرف به أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عنها؛ لتحفظ الصحة، ويسترد زائله، فيعرف إشارة إلى الفاعلية وهي العارف، وأحوال إشارة إلى المادية، ومن جهة هي الصورية، ولتحفظ هذه الغائية. (قلت) ولا شك أن التعريف بالعللة المادية واضح؛ لأنه تعريف بالذاتيات وأما بالعللة الغائية والفاعلية والصورية فكيف يمكن؟ إلا إذا فرض أن ذلك الفاعل وتلك الغاية وتلك الصورة خاصة، لازمة، غير موجودة بغير المحدود؛ فيكون ذلك تعريفًا رسميًا واعلم أن الترمذى قال: إن علم العرب إنما خرج بقوله: (ليحترز بها... إلخ)، لأن علمهم بطبعهم، وكل ما يكون كذلك لا يكون لغرض؛ لأن الأغراض إنما تكون في الأفعال الاختيارية؛ لا في الأفعال التي بسبب الطبيعة. وفيه نظر؛ لأن الأفعال التي لا لغرض هي أفعال الطبيعة المذكورة في علم الحكمة، وهي مبدأ الأفعال الذاتية للأجساد، من غير شعور؛ كالقوة للحجر. والمراد بالطبيعة هنا: هي الفطرة التي جبلت العرب عليها؛ من التمكن من الكلام، من غير احتياج إلى تفكر وتدقيق نظر وتعلم.

**أبواب علم المعانى.**

**ص: (وينحصر... إلخ).**

(ش): عبارة الإيضاح (وينحصر المقصود منه) وهما متقاربتان في المعنى، وهذا العلم ينحصر في ثمانية أبواب. قالوا: ودليل الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لما سيأتى، والخبر لا بد له من إسناد، ومسند، ومسند إليه؛ فهذه ثلاثة أبواب. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً مثل (ضرب)، أو ما فى معناه؛ كاسم الفاعل، كقولك (أضارب زيد) وهذا الباب الرابع. ثم كل من التعلق والإسناد إما بقصر أو بغير قصر؛ وهذا الخامس. والإنشاء هو الباب السادس. ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى، أو غير معطوفة، وهما



الفصل والوصل فهذا الباب السابع. ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو لا ويدخل قوله (أو لا) قسمان: الناقص والمساوى، وهذا الثامن. فانهصر في ثمانية أبواب على ما سبق، وقوله (ينحصر) عائد إلى العلم، وانحصاره في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء، وإنما ذكرت التقسيم السابق جريا على عادتهم، ثم يحتمل أن يكون من حصر الكل في أجزائه بأن يكون علم<sup>(١)</sup> البيان عبارة عن مجموع هذه الأبواب، واحتمل أن يكون من حصر الكلى في جزئياته بأن يكون من علم بابا منها صدق عليه أنه علم المعاني؛ والظاهر الأول. بقى هناك إشكال؛ وهو أن حصر الكل في أجزائه لا يمكن؛ لأن الحصر جعل الشيء في محل محيط به؛ فالمحيط حاصر، والمحاط محصور مظروف، وشأن الكل مع أجزائه على العكس؛ لأن الكل محيط بالأجزاء من حيث المعنى، فالأجزاء منحصرة في الكل، فكيف يجعل الكل محصورا فيها؟ وهذا بخلاف التقسيم؛ فإن الكل يقسم إلى أجزائه كما يقسم الكلى إلى جزئياته، وقد قرنا هذا البحث في أول شرح المختصر. وقد أورد على الحصر أنه يخرج عنه الاعتبارات الراجعة إلى الخبر نفسه، من حيث هو هو؛ فإن المجموع المركب مغاير لكل من الإسناد والمسند والمسند إليه، وأجيب بأن الاعتبارات الراجعة إليه هي الراجعة إلى الإسناد؛ لأنه جزء خبر يستدعى جميع الأجزاء، وفيه نظير؛ لجواز أن يختص المجموع بحال لا تكون لشيء من أجزائه. ثم لو اعتبرنا ذلك لكان ذكر أحوال الإسناد مغنيا عن ذكر أحوال طرفيه، ثم من أحوال الخبر استعماله بمعنى الإنشاء، وليس ذلك شيئا من الأبواب الثلاثة وقوله: (أحوال الإسناد... إلخ) لا يصح أن يقرأ بالجر بدلا مما قبله، ولا بالرفع على القطع بتقدير هي؛ لأن هذه المذكورات ليست الأبواب؛ لأن أحوال الإسناد -مثلا- ليست بابا كما أن قولنا: الطهارة والصلاة والزكاة معان في أنفسها، ليست باب الطهارة والصلاة والزكاة، فلا يصح أن يقال: الباب أحوال الإسناد، فتعين حينئذ أن يقال: أن يقدر مضاف محذوف، أو يقدر له ما يناسبه، والأحسن أن يقدر: تراجمها، إلا أن يقال: إن أبواب العلم قطع متفرقة منه، فيكون أحوال الإسناد مثلا بابا. وقدم المسند إليه على المسند تقديمًا للموضوع على المحمول. وقوله: (والإسناد الخبري) يحترز عن الإنشائي، فإنه مذكور في باب الإنشاء؛ لأنه إنما تكلم هاهنا في الإسناد الدائر بين المبتدأ والخبر، مثل (أنت طالق). (قلت) هما نسبتان فليتأمل، إحداها دائرة بين المبتدأ والخبر، والأخرى نسبة معنوية مدلول عليها بقوله -مثلا- (طالق)، وحمل طالق على أنت غير مدلول طالق؛ فإن قلت: فقد ذكر في أحوال الإسناد

(١) قوله: البيان، هكذا في الأصل، والمناسب: المعاني كما هو ظاهر. كتبه مصححه.

الخبرى الإنشاء؛ كقوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾<sup>(١)</sup> وكذلك السكاكى، قلت: على سبيل الاستطراد وليس مقصودا له.

**قوله: (وأحوال المسند إليه)** إنما لم يقيد المسند إليه، ولا المسند بكونه خبريا؛ لأن أحوال كل منهما فى الإنشاء كأحوالهما فى الخبر غالبا، بخلاف الإسناد نفسه، فإن أحواله إذا كان خبريا تغلب فيها المخالفة لأحواله إذا كان إنشائيا.

ثم ليعلم أن المراد بأحوال المسند إليه وأحوال المسند أحوالهما من حيث كونهما مسندا إليه ومسندا وإلا فكل ما سيأتى من علم البيان -من استعارة وكناية وغيرهما- من أحوال المسند إليه والمسند ولكنها ليست من أحواله، من حيث كونهما كذلك، وإنما كرر لفظ الأحوال فى الثلاثة؛ لأنه لو قال والمسند إليه فإما أن يكون من غير تقدير (أحوال) مضافة محذوفة، أو لا؛ فإن كان من غير تقديرها لزم أن يكون الباب فى نفس المسند إليه لا فى أحواله، وذلك وظيفة النحوى، ثم لو أراد ذلك لقال الإسناد ولم يقل أحوال الإسناد، وإن كان مع تقدير المضاف المحذوف أو هم العطف على الإسناد، ولا يصح؛ لأنه يلزم أن تكون أحوال الإسناد والمسند إليه واحدة.

وقوله القصر هو وما بعده معطوف على أحوال فى رفعه أو جره ولا يصح عطفه بالجر على إسناد، ولا على متعلقات، ولا على الفعل؛ لأن المصنف عند ذكره يقول: القصر ويقول: الإنشاء ولا يقول: أحوال القصر، كما سيفعل فى أحوال الإسناد. ويدل عليه أيضاً ذكره الأحوال فى الثلاثة دون ما بعدها، ولو أراد هذا لكررها فى الجميع، أو تركها فى غير الأول، وأيضاً القصر نفسه حال من أحوال اللفظ، فلم يحتج أن يقول حال القصر وكذلك ما بعده.

**وقوله: (وأحوال متعلقات الفعل)** هى بكسر اللام؛ لأن المفعول متعلق بالفعل لا متعلقه، وهذا من جهة اللفظ والتركيب، أما من جهة التعقل فالفعل متعلق بمفعوله، والمفعول متعلقه، لا أعنى من حيث المعلولية؛ بل من حيث الذات، فمن هذه الحيثية يصح أن يقرأ (متعلقات) بالفتح، ويعنى الفعل وما فى معناه، كما ذكره بعد، وفى الإيضاح إذا كان فعلا أو متصلا به أو ما فى معناه فقوله (أو ما فى معناه) يريد كاسم الفاعل، كما سبق، وقوله (أو متصلا بالفعل) لا أدرى ما يريد به؛ إلا أن يريد عمل المصدر، وسماه متصلا بالفعل؛ لأنه أشد تعلقا به؛ لأنه جزؤه، فليُنظر، إلا أن الزمخشري فى المفصل سَمَى اسم الفاعل مثلاً بالفعل، فعلى هذا يحتمل أن يراد بما هو فى معنى الفعل المصدر العامل لمشاركة الفعل له فى معناه، الذى هو الحدث،

(١) سورة غافر: ٣٦

ويكون اسم الفاعل متصلا لكونه فرع الفعل، بخلاف المصدر، فإنه أصله. لكن الصحيح أن كلا من الفعل واسم الفاعل مشتق من المصدر.

**قوله: (والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه)** ظاهره أن الفعل لا يلزم أن يكون له متعلقات، وليس كذلك؛ فإن لكل فعل وما أشبهه متعلقات من المفعول به إن كان متعديا، ومن مفعوله المطلق وظرفه؛ إلا أنها تارة تذكر، وتارة تحذف، كما ينبى عنه قوله فى الكلام على متعلقات الفعل، أما حذف المفعول به، وأما ذكره فالفعل المتعدي له مفعول به يتعلق به حذف أم ذكر، وكل فعل فله مصدر، وظرف زمان، ومكان، يذكر تارة، ويترك أخرى، وإن كنا نسمى ترك المفعول به حذفاً، ولا نسمى ترك المصدر والظرف -مثلاً- حذفاً، على بحث سنذكره فى باب الإيجاز -إن شاء الله تعالى- ثم قول المصنف (أحوال متعلقات الفعل) يقتضى أن لكل فعل متعلقات؛ فإن قلت: إنما دل كلامه على أن المسند قد يكون له متعلقات، وقد لا يكون، فالحالة التى يكون له فيها متعلقات هى إذا كان فعلا، أو فى معناه، والحالة التى لا يكون له فيها متعلقات إذا كان اسما نحو (زيد أخوك) ! قلت: لا يصح ذلك؛ لأنك إن جعلت (إذا) شرطية فتقديره: إذا كان فعلا فقد يكون له متعلقات؛ لأن الجواب طبق مفسره السابق، ولا يصح أن يراد المتعلقات المذكورة، وقد لا يكون للفعل متعلقات مذكورة؛ لأنه إنما يتكلم على المتعلقات مطلقاً؛ لأنه سيقول أما حذفه وأما ذكره، وإن جعلتها ظرفية ولفظ يكون عاملا فيها - فمعناه قد يكون له فى هذا الوقت متعلقات، وقد لا يكون، فصار كقولك (قد يقدم زيد غدا) فلا يصح ذلك إلا بتقدير عامل فى (إذا) التقدير ذلك إذا كان فعلا، أو فى معناه. وقوله: (والكلام البليغ) إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) دخل فى غير الزائد الناقص والمساوى، والمراد: أو غير زائد لفائدة؛ وإنما قدم الخبر لأنه أكثر بحثاً؛ ولأن كثيراً من الإنشاء فرع عن الخبر، كالجمله التى يدخل عليها ليت، ولعل، والاستفهام، فذكر المصنف الإسناد والمسند إليه والمسند ثم المتعلقات ثم القصر الذى يعم الإسناد والتعلق ثم ذكر الإنشاء وكان ينبغى تأخير القصر عنه؛ لأن القصر يدخل فى الإنشاء كما يدخل فى الخبر.

ثم ذكر الفصل والوصل؛ لأن اعتبار العطف بعد تكميل أجزاء الجملة، ثم ذكر الإيجاز، والإطناب، والمساواة؛ لأنها تشمل جميع ما سبق، وذكر المصنف حصر الكلام فى الخبر والإنشاء، وهو كذلك؛ إلا أن منهم من يخص الإنشاء بما لا طلب فيه، ويقسمه إلى: خبر، وطلب، وإنشاء، ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام: (خبر) و(إنشاء) وهو ما دل على الطلب دلالة

أولية، (وتنبه)، ويدخل فيه الاستفهام، والتمنى، والترجى، والقسم، والنداء، وهو اصطلاح الإمام فخر الدين.

(قلت) ومنهم من يجعل الكلام خبراً وطلباً، وهو ابن مالك فى الكافية، ومنهم من يربع الأقسام فيقول: خبر واستخبار وطلب وإنشاء. واستدل المصنف على الحصر بأن الكلام إما يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون له خارج، فالأول والثانى: الخبر، والثالث: الإنشاء وقد يقال يرد على ظاهر عبارتهم الإخبار عن المستقبلات نحو (سيقوم زيد)؛ فإنه عند النطق به ليس له خارج يطابقه، أو لا يطابقه، فلا يمكن وصفه بذلك، ولا بصدق، ولا بكذب، وعند وجود المخبر به ليس الخبر موجوداً حتى نصفه بصدق، ولا شك أن الإخبار عن المستقبلات يوصف بالصدق والكذب، قال تعالى ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> فلهذا ينبغى أن يقال إن كان محكوماً فيه بنسبة خارجية فهو الخبر، كما فعل ابن الحاجب، ولا فرق فى ورود ذلك عليهم، بين أن يكون المخبر به محقق الوقوع، مثل (ستطلع الشمس غداً)، أولاً، فليؤول كلامهم على أن مورد التقسيم ما له خارج بالقوة، أو الفعل، وقيل الكلام لا يخلو: إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم، مثل (زيد منطلق)؛ فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل إلا بالاستفادة من المتكلم نحو (اضرب أولاً تضرب فالأول الخبر، والثانى الإنشاء، وهو فاسد؛ لأن الكلام ليس هو الذى يقال فيه يمكن حصوله، أولاً؛ بل النسبة التى تضمنها الكلام هى المنقسمة لذلك. وأيضاً يرد عليه نحو (أردت القيام) فإنها لا تعلم إلا من المتكلم فإن قلت يرد على عبارة المصنف أيضاً؛ فإنه ليس له خارج، قلت: المعنى بالخارج ما كان خارجاً عن كلام النفس، كما ذكره ابن الحاجب وغيره، ويمكن الجواب بأن المراد الإمكان العقلى، ونحو أردت القيام يمكن عقلاً أن يطالع عليه من غير استفادته من المتكلم، ويمكن عادة بالقرائن، وخلق العلم الضرورى، وغير ذلك؛ بخلاف (اضرب زيدا). والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل فى الوجود بالكلام، أو غيره، فالأول الإنشاء، والثانى الخبر، وقد خرج من تقسيم المصنف حد الإنشاء، والخبر على رأيه فالإنشاء ما لم يكن لنسبته خارج تطابقه، والخبر ما لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه. وقد اختلف الناس فى حد الخبر؛ فقليل لا يحد لعسره، وقليل لأنه ضرورى؛ لأن قولنا (زيد موجود) -مثلاً- ضرورى؛ وإذا كان الأخص ضرورياً فالأعم كذلك؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة، وأجيب بأن الحصول غير التصور، ولنا

(١) سورة الأنعام: ٢٨.

فى هذين الوجهين مباحث ذكرناها فى شرح المختصر، وذهب الأكترون إلى أنه يحد؛ فقال القاضى أبوبكر، والمعتزلة: الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب، فأورد عليه أن يستلزم اجتماعهما فى كل خبر، وخير الله تعالى لا يكون إلا صادقا، وأن كل خبر لا يجتمع عليه الصدق والكذب، وأجاب عنه القاضى بأنه صح دخوله لغة، وأورد عليه أنه دور؛ لأن الصدق هو الموافق للخبر، والكذب نقيضه، فتعريفه به دور، وقيل الذى يدخله التصديق أو التكذيب، فورد عليه سؤال الدور، واستعمال أو فى الحدود. وجواب الثانى أن التردد فى أقسام الحدود لا فى الحد، وقال السكاكى إن صاحب هذا الحد ما زاد على أن وسع الدائرة، قلت: بل زاد، لأنه سلم عن السؤال الأول، وقال أبوالحسين البصرى: كلام يفيد بنفسه نسبة، وقال بنفسه ليخرج نحو قائم؛ فإن الكلمة عنده كلام، وهى تفيد نسبة مع الموضوع، وأورد عليه نحو قم فإنه يدخل فى الحد؛ لأن القيام منسوب؛ والطلب منسوب، وقيل الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور، نفيا أو إثباتا، بعد أن قال هذا القائل إن الكلام المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة، فورد عليه نحو قولنا (غلام زيد) فإنه كلام عنده، وهو يقتضى إضافة أمر إلى أمر، وهذا القريب من حد أبى الحسين. وقيل: القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى أو الإثبات، وأورد عليه السكاكى نحو قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت، ولا ينفى، فإنه يلزم أن لا يكون خبرا، قلت وجوابه أن غير المعلوم بوجه من الوجوه معلوم ببعض الوجوه، وهو ما وقع به جعله محكما عليه فى هذه القضية، وأورد عليه أيضا ما ورد على الأول، فيلزم أن يكون خبرا وليس كذلك.

### ص: (تنبيه صدق الخبر إلى آخره)

(ش): اعترض الخطيبى عليه بأن التنبيه فى الاصطلاح: ما اشتمل على حكم يكفى فى إثباته تجريد المسند والمسند إليه من اللواحق، أو النظر فيما سبقه من الكلام، وهنا لم يسبقه شىء يكون النظر فيه كافيا فى إثبات الأحكام التى ذكرها، وليس جميع ما ذكر يكفى فى إثباته تجريد المسندين فيحتمل أن يشير بالتنبيه إلى معناه اللغوى (قلت) وقوله إن التنبيه فى الاصطلاح ذلك إن أراد به اصطلاح أهل المعانى فممنوع، وإن أراد غيرهم فلا علينا إذا لم نسلكه، ثم الذى اصطلاح على ذلك - كما قال الإمام فخر الدين - هو ابن سينا فى الإشارات، ولعل الخطيبى إنما أخذ هذا من كلامه.

وقوله: صدق الخبر مطابقتها للواقع؛ أى فى الخارج، وكذبه عدمها؛ أى عدم مطابقتها للواقع فى الخارج، فعلم بذلك أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب، ولا واسطة بينهما، وهذا

مذهب الجمهور، وفي المسألة أقوال:

**أحدها:** أنه لا واسطة بينهما أيضاً، ولكن صدق الخبر مطابقتها للخارج، مع اعتقاد المخبر ذلك، فإن لم تكن فكاذب، فدخل في الكذب ما كان غير مطابق، والمتكلم يعتقد عدم المطابقة، أو غير مطابق، وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئاً، أو مطابقاً وهو يعتقد عدم المطابقة، أو مطابقاً وهو لا يعتقد لشك، أو غيره، وهذا القول هو الذى أراد ابن الحاجب بقوله. وقيل إن كان معتقداً فصدق، وإلا فكذب، على ما فهم الشراح كلهم، وإن كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضى اشتراط المطابقة.

**الثانى:** أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ، أى ولو كان غير مطابق لما فى الخارج، وكذبه عدمها ولو صواباً، وهذه العبارة ظاهرة فى أنه لا واسطة بينهما أيضاً؛ لأنه يدخل فى قوله: عدمها الخبر الذى لا اعتقاد معه، أو معه اعتقاد العدم. وكلام المصنف فى الإيضاح أظهر فى عدم الوسطة على هذا القول، وعلى هذا الخبر الشاك كذب، ولم أر من صرح بهذا القول غير المصنف، وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب؛ غير أن الشراح حملوه على غيرها كما سبق.

**الثالث:** -وهو الذى نسب المصنف للجاحظ- وقوله: الجاحظ أى قال الجاحظ: إن صدق الخبر مطابقتها؛ أى للخارج، مع اعتقاد مطابقتها وعدمها، أى: وكذبه عدم مطابقتها، مع اعتقاد المخبر عدم مطابقتها، وعبارة المصنف لا تعطى ذلك، بل تخالفه؛ لأنه قال وعدمها معه، وظاهره أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، وليس هذا المراد؛ بل المراد مع اعتقاد ذلك، وهو عدم المطابقة.

قال: وغيرهما ليس صدقاً ولا كذباً، فدخل فيه ما إذا كان مطابقاً وهو غير معتقد لشيء أو مطابقاً وهو يعتقد عدم المطابقة، أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة، أو غير مطابق ولا يعتقد شيئاً، فالأربعة لا صدق ولا كذب.

**الرابع:** أن الصدق المطابقة للخارج والاعتقاد معاً، فإن فقدنا لم يكن صدقاً فقط؛ بل قد لا يكون صدقاً، وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين، إذا كان مطابقاً للخارج غير مطابق للاعتقاد، مثل قول الكفار: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قاله الراغب.

**الخامس:** وهو الذى قدمه المصنف -وهو الصحيح وعليه الجمهور- أن الصدق المطابقة للخارج، سواء كان معتقداً أم لا، والكذب عدمها، وقد علم من هذه الأقوال أن قولنا:

(١) سورة المنافقون: ١.

الخبر إما صدق أو كذب منفصلة حقيقة على قول، وممانعة الخلو فقط على قول، وممانعة الجمع فقط على قول، وقد أهمل المصنف دليل المختار لكثرة أدلته؛ فمنها الإجماع على أن من قال محمد ليس بنبي كاذب، ومن قال الإسلام حق صادق، ويقول النبي ﷺ لأبي سفيان "كذب سعد" <sup>(١)</sup> حين قال سعد لأبي سفيان: اليوم تستحل الكعبة، وقول ابن عباس "كذب نوف" <sup>(٢)</sup> حين قال نوف البكالي: ليس صاحب الخضر موسى بنى إسرائيل.

(قلت) وفيه رد على من جعل الصدق تابعا للاعتقاد فقط أولهما، ويقول بينهما واسطة، ولا رد فيه على من جعله تابعا لهما معا، ويدل له أيضاً قوله ﷺ: "من كذب على متعمدا" <sup>(٣)</sup> لدلالته على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره، وقد استنبطت من القرآن الكريم دليلاً أصرح من الجميع، وهو قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد ذكر المصنف شبهة القائل بأن العبرة بالاعتقاد فقط، ولا نظر إلى المطابقة الخارجية، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين؛ لأنهم يشهدون أنه رسول الله.

قال ورد بثلاثة أمور:

**أحدها:** أن المعنى: لكاذبون في الشهادة؛ لأنها تتضمن التصديق بالقلب، فهي إخبار عن اعتقادهم، وهو غير موجود، فهو تكذيب لقولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ <sup>(٦)</sup> بالنسبة إلى ما تضمنه الاعتقاد القلبي، وعلم من من تصديرهم بالجملة الاسمية، ومن تصديرها بلفظ الشهادة، ومن التأكيد بأن واللام.

**الثاني:** أنه عائد إلى تسمية ذلك شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة، وهذا الجواب مخالف للأول في الصورة لا في المعنى؛ لأنه يرجع إلى التكذيب في ادعاء مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بنشهد، والأول يرجع إلى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية وإن واللام. فإن قلت إذا كان ذلك بالنسبة إلى التسمية فقد تجوزوا بقولهم نشهد، والمجاز ليس بكذب! قلت: إنما يكون مجازاً

(١) أخرجه البخارى فى " المغازى "، (٥٩٧/٧-٥٩٨)، (ح ٤٢٨٠).

(٢) أخرجه البخارى فى " التفسير "، (٢٦٣-٢٦٤)، (ح ٤٧٢٦)، ومسلم (ح ٢٣٨٠).

(٣) أخرجه البخارى فى " أحاديث الأنبياء "، (٥٧٢/٦)، (ح ٣٤٦١).

(٤) سورة النحل: ٣٩.

(٥) سورة المنافقون: ١.

(٦) سورة المنافقون: ١.

حيث قصد إطلاق الشهادة على القول، وهم لم يطلقوا ذلك؛ إنما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب.

الثالث: أن الكذب بالنسبة إلى زعمهم - أي هذا الخبر - وإن كان صادقاً لكنه عندهم كاذب، ويخلص في هذا أمران: أحدهما: أن فيه تجوزاً لا يخفى. والثاني: أن المناققين كانوا يعلمون نبوة النبي ﷺ إنما ينكرونها بألستهم، وهذا وارد على الأوجه الثلاثة.

وإذا علم أن هذه الشبهة تصلح أن تكون من هذا القول، كما فعل المصنف، وأن تكون من القائل أن الصدق راجع إلى الاعتقاد والمطابقة معاً، ولا واسطة بينهما، كما فعل ابن الحاجب، على ما نسب إليه الشراح؛ وإن كان ظاهر عبارته وعبرة المصنف واحداً، ولا أدري من أين للشارحين حملة على ما حملوه عليه.

وقوله (في زعمهم) أي اعتقادهم الفاسد، والزعم في الغالب قول قام الدليل على بطلانه، أو لم يقم الدليل عليه، وسيأتى تحقيق معناه في باب الفصل والوصل.

وذكر المصنف شبهة الجاحظ وهي قوله تعالى ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> فإنهم حصروا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون، بمعنى أنه لا يخلو الحال عن أحدهما، وليس الإخبار حال الجنون كذباً؛ لأنه جعل قسيمه، ولا صدقاً؛ لأنهم لا يعتقدونه، فثبت الواسطة، قلت: وهذا لا يدل لهذا القول فقط، بل يدل لأن المطابقة ليست هي معيار الصدق، ووراء هذا أمران: إما اشتراط الأمرين وثبوت الواسطة كما ذكر، أو اشتراط الاعتقاد فقط في كل من الطرفين، ليكون خبر غير المعتقد واسطة؛ لكن هذا القول لم يثبت عن أحد؛ إنما هو احتمال ذكره الخطيبي في كلام المصنف.

وأجاب المصنف بأن المعنى: أفترى أم لم يفتر، وعبر عن الثاني بالجنة؛ لأن المجنون لا افتراء له، وحاصله أن الافتراء ليس مطلق الكذب؛ بل الكذب عن عمد، ويكون خبر المجنون كذباً لا عمد فيه، أو لا يكون صدقاً ولا كذباً، لا باعتبار أن ثم واسطة، بل باعتبار أن ما ينطق به ليس مقصوداً، فليس بكلام. وهذان جوابان ذكرهما ابن الحاجب في المختصر، ولك فيهما طريقان: أحدهما: أن يكون الجنون أريد به لازمه مجازاً، والثاني: أن يكون أريد معناه كناية،

(١) سورة سبأ: ٨.



فهذه أربعة أجوبة. واستدل للجاحظ أيضاً بقول عائشة -رضي الله عنها- "ما كذب ولكنه وهم" <sup>(١)</sup> وأجاب بتأويل ما كذب عمداً، وهو مجاز تخصيص.

واعلم أن قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> قد يرد على الجاحظ؛ فإنه تعالى سمي قولهم كذبا، مع أنه لم تحصل عدم المطابقة، بل عدم الاعتقاد؛ لكن لا يرد عليه على الجواب السابق؛ لأنهم أخبروا أنهم معتقدون لذلك، وإخبارهم غير مطابق، ولا هم معتقدون.

(تنبيه) قد يطلق الكذب على عدم المطابقة والصدق في المطابقة في غير الخبر، كقوله ﷺ: "وكذب بطن أخيك" <sup>(٣)</sup>، وقول الأنصار: "إما لصدق عند اللقاء"، وقوله تعالى ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقال تعالى ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ <sup>(٥)</sup>، وقال تعالى ﴿أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ﴾ <sup>(٦)</sup>، قال الراغب: يعبر عن كل فعل فاضل ظاهراً كان أم باطناً بالصدق اهـ. ومنه صدق الظن، وربما وقع الكذب في عدم المطابقة في الإنشاء، وذلك في قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذَّبُ﴾ إلى قوله ﴿وَأَنَّهُمْ لَكََاذِبُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> أى في قولهم: ﴿وَلَا نَكَذَّبُ﴾، وذلك يجوز أن يكون إنشاء؛ لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على خبر (ليت) كما قاله الزمخشري، وأجاب عن دخول الكذب في التمني: بأنه تضمن معنى العدة، وظاهر عبارته أنه مع ذلك باق على الإنشاء، وسنذكر ذلك في باب التمني -إن شاء الله- وقد قيل في الآية غير ذلك، مما يطول ذكره، وأنشد في دخول التكذيب في التمني:

وَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْنَهَا لِمَا مَنَّكَ تَغْرِيراً قَطَام

ومن وقوع التكذيب في الإنشاء لفظاً لكنه خبر في المعنى قوله تعالى ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ إلى ﴿وَأَنَّهُمْ لَكََاذِبُونَ﴾ <sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه بنحوه مسلم في " صلاة المسافرين "، (٤٨٤/٢) ط. الشعب.

(٢) سورة المنافقون: ١.

(٣) أخرجه البخاري في " الطب "، (١٧٨/١٠)، (ح ٥٧١٦)، ومسلم (ح ٢٢١٧).

(٤) سورة الفتح: ٢٧.

(٥) سورة القمر: ٥٥.

(٦) سورة يونس: ٢.

(٧) سورة الأنعام: ٢٧ - ٢٨.

(٨) سورة العنكبوت: ١٢.

## ص: (أحوال الإسناد الخبرى)

(ش): استغنى بقوله فيما سبق أنها ثمانية أبواب عن أن يسمى هذا بابا، وإنما ذكرنا فى هذا الباب ما هو إسناد إنشائي، وهو قوله تعالى ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنه قد نبه على أن ذلك إنشاء، وذكره على سبيل الاستطراد والإلحاق. فإن قيل ما باله ذكر الإسناد الخبرى وما يتعلق بالمسند والمسند إليه؛ ولم يذكر الإسناد الإنشائي؛ بل اقتصر على قوله فى آخر باب الإنشاء أن الإنشاء كالخبر فى كثير مما فى الأبواب الخمسة؟ قلت: قد ذكر الخطيبى ما لا طائل تحته، والذى عندى فى ذلك أن حقيقة الإسناد فى الإنشاء كالفرع للإسناد فى الخبر؛ بل الإسناد فى الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسع، وذلك لأن الإسناد نسبة دائرة بين المنتسبين، وهى تنقسم إلى طلب وغيره، فالطلب مثل: اضرب، المسند فيه هو الضرب، والمسند إليه المخاطب، والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند، أما إسناد الضرب حقيقة فلم يوجد. فالمتحقق إنما هو طلب المسند، وكلامنا إنما هو فى الإسناد المعنوى، أما الإسناد الذى اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمن خبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فهو منطبق على ما نحن فيه، وأما غير الطلب فالترجى والتمنى كقولك (لعل زيدا قائم)، (ليت زيدا قائم)، المسند فيه هو قائم، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، والاستفهام كذلك. وأما نحو (أقسمت) و(أنادى) المقدرين مع و(الله) و(يازيد) و(طلقت) مثلا، فالإسناد فيها وقع من المتكلم، ومن شرط الإسناد تقدم المنتسبين، والطلاق أو القسم أو النداء المسند -مثلا- لم يكن له تحقق قبل نطقك به، وإنما صح إسناده لتقدم طرفى الإسناد فى العقل، والإسناد الحقيقى لا بد له من خارجى حقيقى يستعقب الإسناد. وفى ذلك ما يشرح صدرك لتخلص الكلام فى الإسناد الخبرى، فطرح التبويب للإسناد الإنشائي، والذى يحتاج إليه فى الإسناد الإنشائي يعلم من أصله وهو الإسناد الخبرى؛ فلذلك قال المصنف: إن كثيرا من الإسناد الخبرى، ومن أبوابه يجرى فى الإنشاء. فإن قلت: هلا قدم الكلام على المسند والمسند إليه على الإسناد وهما متقدمان ! قلت: طرفا الإسناد من حيث هما طرفاه لا يتصور تقدمهما عليه، ولا تأخرهما عنه، فلما كانا معه فى زمن واحد كان الإسناد أجدر بالتقديم؛ لأنه محل الفائدة، ولأن مدار الصدق والكذب المتقدمين عليه، ولأنهما مشتقان عليه من الإسناد. وقولهم: النسبة تستدعى تقدم منتسبيها صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما، لا لأنها يتقدمان من حيث النسبة، فإن حقيقة الضارب والمضروب لا تقدم عن الضرب، ولا تتأخر عنه، وبهذا يعلم أن نحو قوله ﷺ "من قتل

(١) سورة غافر: ٣٦.

قتيلاً<sup>(١)</sup> حقيقة، وأن ما ذكره من لا أحصيه عدداً من الأئمة أنه يسمى قتيلاً باعتبار مشاركة القتل - لا تحقيق له، وأن معنى قولهم: اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال إنما يعنون به حال التلبس بالحدث. لا حال النطق فليتأمل والله أعلم.

ص: (لا شك أن قصد المخبر بخبره إلخ).

(ش): تقدم على شرح كلام المصنف قواعد:

إحداهن: أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعاني، فإنه إنما وضع للإفهام وليس الغرض من وضع الألفاظ المفردة إفادة معانيها، بل ولا يجوز؛ لأنها تكون حينئذ معلومة فيلزم الدور. هذا ما ذكره في المحصول، وخالفه غيره محتجاً بأنه لا يلزم من حصول أمر تصوره، وفيه نظر؛ لأن الحصول دون التصور ليس كافياً في توجه القصد إلى الوضع للمعنى، ولا يرد الدور الذي قاله الإمام في المركبات؛ لأن الوضع لها إن كانت موضوعة لا يتوقف على العلم بها.

الثانية: مدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها. قال الإمام فخر الدين: وعلل ذلك بقوله: وإلا لم يكن الكذب خبراً، واعترض عليه بأنه يوهم أن يكون الكذب متحققاً، ولا نصفه بالخبرية، والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب، وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الإمام وغيره في التحصيل فقال: وإن لم يكن الخبر كذباً، وهى أيضاً عبارة فاسدة، لما توهم من أن كل خبر كذب، والصواب في العبارة أن تقول: وإلا لم يكن شيء من الخبر كذباً. هذا ما ذكره الإمام؛ وفيما قاله نظر؛ أما الدليل الذي ذكره فقد قال: لا يلزم لأن اللفظ دليل على وجود النسبة، وقد لا تكون موجودة؛ لأن الخبر دليل بمعنى المعرف، وقد تتأخر المعرفة عن المعرف لأمر ما ثم ما قاله قد يعكس، فيقال: لو كان مدلول النسبة الحكم لم يكن خبر كذباً؛ لأن كل من قال (قام زيد) فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقاً، سواء كان في الخارج أم لا، ولا سيما والإمام قائل: إن الألفاظ وضعت بإزاء المعاني الذهنية، ثم نقول لو كان المدلول الحكم بالنسبة لكان الخبر إنشاءً، ولما لم يكن له خارج يطابقه، والمسألة متجاذبة وللنظر فيها مجال.

الثالثة: مورد الصدق أو الكذب المحكوم به على ما ذكره أهل هذا العلم هو النسبة التي تضمنها الخبر، فإذا قلت (زيد بن عمرو قائم) فالصدق والكذب راجعان إلى القيام، لا إلى بنية زيد. وإليه أشار في المفتاح.

(١) أخرجه البخاري في "المغازي"، (٦٣٠/٧)، (ح ٤٣٢١)، ومسلم (ح ١٧٥١).

قلت ويرد عليهم ما جاء فى البخارى مرفوعا إلى النبى ﷺ: "يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح بن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد"<sup>(١)</sup>. وستكلم على هذه الآية فى باب الحال، آخر باب الفصل والوصل. وكذلك استدل على صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٣)</sup> والحق أن الدلالة على نسبة المحمول للموضوع بالمطابقة، وعلى غيره بالالتزام وينبغى أن يستثنى من ذلك ما كانت صفة المسند إليه فيه مقصودة بالحكم، بأن يكون المحكوم عليه فى المعنى الهيئة الحاصلة من المسند إليه وصفته، كقوله ﷺ: "الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"<sup>(٤)</sup> فإنه لا يخفى عن الذوق السليم أن المراد أن الذى جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف، وليس المراد الإخبار عن الكريم الذى اتفق له صفة الكرم، كما فى قولك (زيد العالم قائم). وكذلك الصفات الواقعة فى الحدود، كقولك الإنسان حيوان ناطق؛ فإن المقصود الصفة والموصوف معاً، ولو قصدت الإخبار بالموصوف فقط لفسد الحد. ومن هنا يتنبه لقاعدة كلية، وهى أن الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخباراً ثوانى؛ بل يتعين إعرابها صفة، لما يلزم على الأول من استقلال كل خبر بالحد، ومن هنا منع جماعة أن يكون (حلو حامض) خبرين وأوجب الأخفش أن يعرب (حامض) صفة، والجمهور القائلون أن كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الإنسان حيوان ناطق؛ لأن (حلو حامض) ضدان، فالعقل يصرف عن توهم أن يكونا مقصودين بالذات، وأن يكون كل منهما قصد معناه، فلا يوقع فى الغلط، بخلاف الإنسان حيوان ناطق، ليس فى اللفظ، ولا العقل إذا كان خبرين ما يصرف كلا منهما عن الاستقلال. ولأمر آخر. وهو أن الجزء الأول من حلو حامض كالجزء الثانى؛ ليس له حكم بالكلية، حتى نقل عن الفارسى أنه لا يتحمل ضميراً وما شأنه ذلك لا يدخل فى الحدود؛ لأن كل واحد من حيوان وناطق مثلاً مقصود وحده. ألا ترى أنك تقول دخل بالجنس كذا، ثم خرج بالفصل الأول كذا، ثم بالفصل الثانى كذا، فقد جعلت لكل معنى مستقلاً، وليس ذلك شأن (حلو حامض) فلم

(١) أخرجه البخارى فى "التوحيد"، (٤٣١/١٣)، (ح ٧٤٣٩)، ومسلم (ح ١٨٣).

(٢) سورة القصص: ٩.

(٣) سورة التحريم: ١١.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

يقى إلا أن يكونا خبرين مستقلين؛ فيفسد الحد، أو يكون الثانى صفة وهو المدعى فليتأمل. ثم لا ينبغى أن يؤخذ هذا على إطلاقه بل يقال مضمون الخبر هو النسبة بما لها من قيود الحكم؛ فإن قولك (زيد ضرب عمرو) لم يحكم فيه بالضرب فقط، بل بضرب على عمرو، حتى لو كان إنما ضرب بكرا كان الخبر كذبا، وإن كان الخبر وهو ضرب زيد صدقا، وكذلك الحال فى نحو (جاء زيد راكبا) وسيأتى الكلام عليه فى كونه خبرا مقيدا، لا خبرين، وذلك لا ينافى ما قلناه.

وكذلك الظرف والمفعول من أجله، فقولك (ضربته تأديبا) فى معنى خبرين، قال الزمخشري. فى قوله تعالى ﴿وَأَمِرْتُ لَأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> إذا لم تجعل اللام زائدة الأمر بالإخلاص والأمر به لكذا شيان، وإذا اختلفت جهة الشئ وصفاته ينزل منزلة شيئين، فعلم بهذا القاعدة أن ما ذكره إنما يأتى فى نحو الصفات، فى نحو (زيد ابن عمرو جاء) ونحو (زيد العالم جاء) وسيأتى تحقيق ذلك عند الكلام على الحال فى آخر باب الفصل والوصل.

**الرابعة:** الإسناد هو الحكم، وهو نسبة أمر إلى أمر بالإثبات أو النفى والمسند إليه المحكوم عليه وهو المسمى عند النحويين مبتدأ، وعند المنطقيين موضوعا وأصغر والمسند المحكوم به وهو المسمى عند النحاة خبر أو عند المنطقيين محمولا وأكبر. إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام المصنف فقال لا شك أن قصد المخبر بخبره أحد أمرين إما الحكم، ويعنى به النسبة المحكوم بها من إطلاق المصدر على المفعول مجازا، بدليل قوله، أو كونه عالما به ولتمثيله بعد ذلك فى لازم الخبر، ولو أراد حقيقة حكم المتكلم لاستحال انقسامه إلى ما المخاطب عالم به، أو جاهل. وهذا الذى ذكرناه من أن المراد بالحكم المحكوم به هو مقتضى عبارة الإيضاح أيضا، ومقتضى عبارة السكاكى هنا؛ لكنه قال عند الكلام على الحالة التى تقتضى تعريف المسند إليه ما يقتضى إرادة نفس الحكم حيث قال: فائدة الخبر هو الحكم أو لازمه كما عرفت، وعلم المتكلم ليس هو لازم النسبة المحكوم بها، بل لازم الحكم الذى هو المصدر. وفى شرح الخطيبى هنا، وفى الكلام على المفتاح كلام غير محرر فليتأمل. ثم ما ذكره المصنف غير ماش على ما ذكره الإمام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة؛ لأنه جعل فائدة الخبر هو ثبوت النسبة، وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال إن الفائدة غير المدلول فمدلول الخبر الحكم بالنسبة،

(١) سورة الزمر: ١٢.

وفائدة ذلك اعتقاد ثبوتها، فالمتكلم يقصد بحكمه أن يعتقد وجدان النسبة التي حكم بها، وقال المصنف إن هذا يسمى فائدة الخبر، كقولك لمن لا يعلم قيام زيد (زيد قام) ففائدة الخبر تحصيل العلم للمخاطب بقيامه، ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ما تضمنه المحمول، لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول كما تقدم.

والأمر الثاني: هو ما يسمى لازم فائدة الخبر، وهو ما يستفاد منه كون المخبر عالما بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك (زيد عندك) وسمى لازما لأنه يلزم من استفادة الجاهل بالحكم من الخبر أن يستفيد علم المخبر به. قال السكاكي والأولى بلون هذه تمتع، وهذه بدون الأولى لا تمتع. ويبان أن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم المخبر به، فمن وجد الملزوم -وهو استفادة الحكم من الخبر- وجد اللازم وهو استفادة علم المخبر به؛ لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومتى وجد اللازم وهو علم المخاطب بعلم المخبر لا يلزم وجود الملزوم، وهو استفادة المخاطب بالحكم، كما إذا كان المخاطب عالما به.

واعلم أن التلازم إنما هو بين العلم بالحكم والعلم بعلم المخبر، أما الحكم وعلم المخبر أعنى به مجرد الاعتقاد فلا تلازم بينهما وهو واضح وكذلك قصد إفادة الحكم وقصد العلم بعلم المخبر فلا تلازم بينهما، بل لمانع أن يمنع ويقول لا يلزم من استفادة العلم بالحكم استحضر علم المتكلم به، وإن كان لازما في نفس الأمر وإنما علم المتكلم لازم بإخباره لا لعلم المخاطب بذلك، بل لقائل أن يقول قد يخبر الإنسان بالشئ خبرا محصلا للعلم ولا يكون معتقدا صحة ما أخبر به بأن ينصب معه دليلا يقتضى صحة ما أخبر به، وهو لا يعتقد صحته. فإن قلت هذا التقسيم إنما هو للخبر الصادق، قلت بل والكاذب، لأن قصد الإعلام موجود فيه -ستكلم عليه- فإن قلت إنما يقصد في الكاذب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه، وذلك جهل! قلت: السؤال صحيح، ولكنهم سموه علما على ما يتوقعه المتكلم من اعتقاد المخاطب، ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أعم من الظن؛ وإلا ورد عليه أن غالب الأخبار إنما يقصد بها الظن. وفي الإيضاح تعقيد في هذا المحل لا حاجة إليه، وهو كلام صحيح في نفسه.

ولا يرد على السكاكي ما قال من أنه لا يلزم امتناع حصول شئ قبل شئ كون الممتنع حصوله قبل لازما، ولا يلزم من امتناع حصول الثاني قبل الأول أن يكون لازما؛ لأنه لم يتمسك بذلك فقط، وإنما جاءه هذا من خصوص هذه المادة، لا أن الثاني إذا امتنع أن يحصل قبل،

والخبر كاف في حصول الثاني فلا تتخلف استفادته عنه، ويلزم من ذلك أن لا تتخلف استفادة الثاني عن استفادة الأول، وأورد أنه هلا اكفى بلزوم الفائدة عنهما؟ وجوابه: أنه نظر إلى قصد المتكلم، وقد يقصد الفائدة ولا يقصد اللازم وإن كان يلزم من وجود الفائدة وجود لازمها، ولكن لا يلزم من قصدها قصد فائدتها، وقد يورد عليه أنه ينبغي أن يقول: أو قصدهما! وجوابه: أن قصد كل واحد منهما أعم من قصد الآخر، فيدخل قصدهما في عموم الصورتين.

(تنبيه) قول المصنف: قصد المخبر، المصدر فيه بمعنى المفعول، وقوله (أو كون المتكلم) على حذف مضاف تقديره أو إفادة كون المتكلم؛ إذ لا يريد أن المتكلم يقصد إفادة أيهما كان، وقوله (إفادة) خبر أن؛ أى لا شك أن مقصود المتكلم إفادة المخاطب، والحكم مفعول إفادة، وقوله (ويسمى الأول) المراد بالأول هو إفادة المخاطب، وذكره لأن المعنى المقصود الأول، ويوجد في بعض النسخ الأولى، وهو أحسن لعوده على مؤنث، ورجحه ابن الحاجب، والثاني لازمها: أى ويسمى الثاني وهو إفادة علم المخبر لازم فائدة الخبر، وقوله (المخاطب) فيه نظر، وينبغي أن يقول السامع لأنه أعم.

ص: (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم).

(ش): قد يرد الخبر كثير، إلا لواحدة من هاتين، فأراد أن يعتذر عنه فقال قد ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم، وهو العمل به، فتقول لمن يعلم أن زيداً أبوه وأنت تعلم ذلك (زيد أبوك فأحسن إليه) معناه: أنك تعامله معاملة من يجهل أبوته، فالفائدة هنا ترجع إلى استفادة الحكم، وقد علم من قوله العالم بهما أن ينزل العالم بأحدهما أيضاً، كذلك، فيقول السلطان لمن أهان أباه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أبوه (فلان أبوك) يقصد بذلك إظهار إعلامه بذلك، تنزيلاً له منزلة الجاهل به، ويحصل بذلك إعلامه أن السلطان يعلم ذلك ولا يتصور العكس لما تقدم من اللازم.

(تنبيه) قال السكاكي وإن شئت فعليك بكلام رب العزة سبحانه وتعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> كيف نجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم. ونظيره في النفي والإثبات ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ﴿وَإِنْ

(١) سورة البقرة: ١٠٢.

(٢) سورة الأنفال: ١٧.

نَكُثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْتُمْ أَكْثَرُ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ<sup>(١)</sup>.  
قال فى الإيضاح: وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما، وليست منها، بل هى من أمثلة تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به. (قلت) ويمكن جوابه بأن يقال هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقاً؛ لتعديه إلى ما نحن فيه، لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك، وإذا نزل العالم بالشىء منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل، ومما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ وليس فيه إلا تنزيل الموجود منزلة المعلوم، ويمكن أن يقال هو مثال لما نحن فيه لأن قوله تعالى ﴿لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ﴾ خبر لم يقصد به إعلام الكفار بمضمونه، ولا علمهم أن الله تعالى عالم به؛ لأنهم يعلمون الأمرين، أما الأول فلقلوه تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، وأما الثانى فواضح. وإنما نزلوا منزلة الجاهل وشرح هذا التنزيل بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لكن يرد عليه أن الخطاب مع النبى ﷺ وقد يكون إنما علم علمهم من هذه الآية، فإن المخبر به فى (لمن اشتراه) هو أيضا علمهم لأن (علموا) معلقة عن الجملة؛ إلا أن يقال لما كان الكلام يتعلق بهم فكان الخطاب معهم، وعلى هذا التأويل الأخير يجب اجتناب لفظ الجاهل تأديبا، كما فعل السكاكى فى علم البديع.

(تنبيه) تمثيلهم بقوله تعالى ﴿وَإِنْ نَكُثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ فيه نظر؛ لأن المذكور من تعلقات فعل الشرط، لا يكون محبرا بوقوعه، كالمذكور فى حيز النفس، فإذا قلت (لا يفى زيد بأيمانه) لا يكون فيه إخبار بأن له أيمانا؛ لأنها سالبة محصلة، وكذلك إذا قلت (إن نكثوا أيمانهم) ليس فيه إثبات أيمان لهم؛ لأن الفعل بعد إن غير محقق الوقوع، فتعلقاته كذلك، وكذلك المذكور فى حيز الجواب فإن مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط، فليتأمل.

(تنبيه) قد يخرج عن هاتين الفائدتين أمور منها الخبر الكاذب - كما سبق - لا يقال إن قصد إفادة العلم بالحكم فيه موجود، لأن الموجود فيه إنما هو قصد الاعتقاد الفاسد، لا قصد العلم، إلا أن يقال الكاذب أفاد اعتقاد السامع علم المتكلم؛ إلا أنه اعتقاد فاسد، ومنها كلام العباد مع الله تعالى لا يقبل شيئا منهما لأنه عالم بجميع الكائنات، وجوابه أنه ليس من شرط الإفادة أن تكون لمن الخطاب معه، بل تكون لغيره كذا، قيل: وله جواب تحقيقى يضيق المجال عن ذكره. ومن ذلك قوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى ﴿وَإِنِّي

(١) سورة التوبة: ١٢.

(٢) سورة آل عمران: ٣٦.



سَمَّيْتُهَا مَرِيَمَ ﴿١﴾ وقوله تعالى حكاية عن موسى -صلى الله عليه وسلم- ﴿إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتُ إِلَىٰ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٍ﴾ ﴿٢﴾ وقد يجاب بأن فيه قصد الإنشاء ففى (إنى وضعتها أنثى) معنى تقبلها منى، وكذلك الجميع، وقيل غير ذلك. ومنها أن الشخص قد يقصد إغاطة السامع بذلك الخبر، وجوابه أنه يرجع إلى لازم الفائدة.

ص: (فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم).

(ش): يعنى إذا كان قصد المتكلم المخبر أحد هذين الأمرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفى الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك (زيد قائم) لمن هو خالى الذهن عن ذلك، ليتمكن من ذهنه بمصادفته خالياً، وذلك لأن خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه، وأنشدوا فى هذا:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى  
فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا <sup>(٣)</sup>

وفيه نظر؛ لأن موقع البيت أنه كان خالى الذهن من هواها وهوى غيرها؛ لأن المراد بالهوى الثانى الجنس، لا الأول على ما يظهر، وإن كانا معرفتين وستأتى هذه القاعدة قريباً - إن شاء الله تعالى - فنظيره مما نحن فيه أن يكون المخاطب خالى الذهن من مطلق القيام بالنسبة إلى زيد، وغيره، فتقول له زيد قائم، وليس هو المقصود هنا، بل المقصود أن يكون خالى الذهن من قيام زيد، سواء كان مستحضراً لقيام غيره، أم لا، ويرد على المصنف أنه ينبغى أن يقول (من الحكم ومن التردد) لأن هذه العبارة هى المعطية لمقصوده من خلو الذهن من كل منهما، لا من مجموعهما فليتأمل.

ص: (وإن كان متردداً... إلخ).

(ش): أى إذا كان المخاطب متردداً فى المخبر به حسن أن يقوى بمؤكد واحد، كقولك (لزيد قائم) أو (إنه قائم)، وإن كان منكراً وجب تأكيده بحسب الإنكار فتقول لمن ينكر صديقك، ولا يبالغ (إنى صادق) كذا فى الإيضاح، فإن قلت وإنى صادق ليس فيها إلا مؤكداً واحد، وقد مثل به الخطاب المتردد فيلزم استواءهما، قلت: لكن المؤكد الواحد فى

(١) آل عمران: ٣٦.

(٢) سورة القصص: ٢٤.

(٣) سبق تخريجه.

الصورة الأولى حسن، وفي الثانية واجب، إلا أنه يلزم استواء الابتدائي والطلبى، حيث ترك أسلوب الحسن، وعلى هذا الموضع سؤال وله بقية تحقيق يذكر في باب الوصل والفصل.  
قال وتقول لمن يبالغ في الإنكار إنى لصادق، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى -عليه الصلاة والسلام- حين أرسلهم إلى أهل أنطاكية إذ كذبوا في المرة الأولى ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وفي الثانية لما تكرر منهم الإنكار ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ونقل المصنف هذا الترتيب عن المبرد. ويسمى الأول من الخبر ابتدائياً، لكونه وقع ابتداءً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً.

وفي عبارة المصنف تسامح، حيث قال عن الرسل إنهم كذبوا في المرة الأولى، وإنما كذب فيها اثنان، ولعله يريد أن القائلين ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ ثلاثة، فالتكذيب الذى واجهوا به اثنين فى الأول تكذيب فى المعنى للثالث، فكأن الثلاثة كذبوا ﴿فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ والتكذيب الثانى كان أبلغ، لكونه تكديماً لثلاثة بالصریح، ولكونه تكديماً ثانياً، ولكونه تكديماً بعد إقامة الدليل؛ لكونه وقع بعد تكرار الإنذار، وكان ينبغى أن يقول المصنف أن فى (ربنا يعلم) تأكيداً أيضاً؛ لأنه فى معنى القسم كقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي

فعلم الله أجدر بذلك. ونص عليه سيويوه، مع تأكيد أن واللام، ففيها حيثئذ ثلاث تأكيدات، قال الزمخشري إن الأول ابتداء خبر، ولذلك لم يؤكد إلا يان، وقد يعترض عليه فيه فيقال إن التكذيب وقع صريحاً، لقوله تعالى (كذبوهما) ويمكن جوابه بأمرين: أحدهما: أن يقال تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك، وإنما وقع تكذيب اثنين. الثانى: أن يقال أنه لم يعن أن الخطاب ابتدائي، بل يريد أنه خبر أول؛ فلذلك لم يحتج لكثرة التأكيد، ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة.

ص: (وإخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظاهر).

(ش): أى ويسمى إخراجاً على مقتضى الظاهر، ويعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام، وهو أخص من مقتضى الحال؛ لأن الحال قد يقتضى الإخراج على خلاف الظاهر، كذا قيل، وفيه نظير؛ فإن الظاهر أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموماً وخصوصاً من وجه، ثم إن مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه

(١) سورة يس: ١٤.

(٢) سورة يس: ١٦.

الأساليب، وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى.  
ص: (وكتيرا ما يخرج الكلام على خلافه إلخ).

(ش): يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل إذا قدم له ما يلوح بالخبر فيستشرف له) أى يتطلع له، مأخوذ من المستشرف وهو الواقف بالشرف، وهو المكان العالى، وقوله: ينزل غير السائل يقتضى أن الخبر الطلبى من شرطه السؤال، وليس كذلك، إلا أن يراد بالسؤال السؤال المعنوى الملازم فى المعنى للتردد والذى يلوح بالخبر هو كقوله تعالى ﴿وَلَا تُخَاطَبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup> فإنه يلوح بإهلاكهم، وفي عبارته تسامح؛ فإنه يلوح بأعم من الخير، وحاصله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى ﴿وَلَا تُخَاطَبْنِي﴾ صار الخطاب بقوله ﴿إِنَّهُمْ مُعْرِقُونَ﴾ طليبا، فأكد، فإن قلت التلويح هو تقديم ما يدل على الشىء والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - لا يترددون فى خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح! قلت: أجيب عنه بأن التلويح ليس دليلا، ولا بدليل يفهم أنه قد يكون المراد ذلك، وفيه بعد؛ لأن هذا تلويح قوى يقارب الصراحة، ولا يحسن الجواب بأن التردد فى أن ذلك مما يدعى بزواله فيزول، أو لا لأننا إذا جعلناه خبرا بهلاكهم فخير الله لا يخلف - وعيدا كان أم غيره - على رأى جمهور أهل السنة، ومن عفى عنه من العصاة لم يدخل فى عموم الوعيد، ولا يحسن الجواب بأنه جوز أنهم يسلمون كذلك أيضا، فتعين أن يقال (ولا تخاطبنى) دل على مطلق الإهلاك، فحصل التردد فى كيفيته، من إهلاك وغيره، فجاء الخطاب طليبا. ومن ذلك ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر:

فَغَنَها وَهَى لَكَ الْفَدَاءُ      إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْخُدَاءُ<sup>(٣)</sup>

ومنه بيت بشار :

بَكْرًا صَاحِيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ      إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ<sup>(٤)</sup>

(١) سورة هود: ٣٧.

(٢) سورة يوسف: ٥٣.

(٣) الرجز بلا نسبة فى الإيضاح ص ٢٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٣، ٣١٦، وجمهرة اللغة ص ٩٦٤، ١٠٤٧، والإشارات للجرجاني ص ٣١، والطراز ٢/٢٠٣.

(٤) البيت من الخفيف، لبشار فى ديوانه ٢٠٣/٣، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٢، ٣١٦، ٣٢٣، والإشارات والتنبيهات للجرجاني ص ٣١، والأغانى ١٨٥/٣، والإيضاح ص ٢٣.

وقد قال له خلف الأحمر: لو قلت بكرا فالنجاح في التبرير ثم رجع إليه وذلك بمحض من أبي عمرو بن العلاء.

ص: (وغير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار).

(ش): يعنى إن فعل ما جرت العادة أنه إنما يصدر مع الإنكار، ينزل منزلة الإنكار كقوله:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ      إِنَّ بَنَى عَمَّكَ فِيهِمْ رَمَاحٌ<sup>(١)</sup>

يعنى بقوله عارضا مظهرا، أو حامله على كتفه، من قوله ﷺ "ولو أن تعرضوا عليه عودا"<sup>(٢)</sup> يعنى أن هذه حالة من يدعى الشجاعة، وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رمحه، وأنه غير ملتفت له، وقوله فيهم رماح، الذى ذكره أنه جمع رمح، ولو قيل أنه مصدر استعارة من رمح الدابة برجلها لكان أليق بقوله فيهم من الجمع، (قلت) وفيما قاله المصنف نظر، لأن هذا الخبر ليس فيه إلا مؤكد واحد، فمن أين لنا أنه إنكارى؟ جاز أن يكون طليبا، ويكون من القسم السابق، ويكون هذا التأكيد الواحد فيه استحسانا لا واجبا.

ص: (والمنكر كغير المنكر... الخ).

(ش): إشارة إلى أن هذا الذى أنكره واضح الأدلة، لا يحتاج إلى تأكيد، كقوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> وفى المثل نظر؛ لأن هذا نفى، وسنفرده بالكلام، بل ينبغى أن يمثل بقول الإنسان الإسلام حق، لمن ينكره، كما مثل فى الإيضاح، ثم قال: وعليه قوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيُوتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أكد تأكيدين، وإن لم ينكره أحد، لتنزيل المخاطبين لتماديهما فى الغفلة تنزِيل من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً، وإن كان أكثر؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ويتردد فيه، فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حثا لهم على النظر فى أدلته الواضحة.

(تنبيه) اعلم أن أقسام هذا الفصل متعددة، وقد حاول الكاتبى والخطيبى فى شرح المفتاح تعدادها فذكرها على وجه قاصر وها أنا أذكرها على التحرير - إن شاء الله تعالى - فأقول:

(١) البيت من السريع، وهو لحجل بن نضلة الباهلى، فى شرح عقود الجمان ٣٩/١، وبلا نسبة فى

الطراز ٢٠٣/٢، والمصباح ص ١١، والإيضاح ص ٢٤، والتلخيص ص ١١.

(٢) أخرجه البخارى فى "الأشربة"، (٧٢/١٠)، (ح ٥٦٠٥، ٥٦٠٦)، ومسلم (ح ٢٠١١)، ويعنى: "اللبن".

(٣) سورة البقرة: ٢.

(٤) سورة المؤمنون: ١٥.

المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا، أو خال منهما، أو طالب لهما، أو منكر لهما، أو عالم بالفائدة خال من اللازم، أو عالم بالفائدة طالب لللازم، أو عالم بالفائدة منكر لللازم أو عالم باللازم خال من الفائدة، أو عالم به طالب للفائدة، أو عالم به منكر للفائدة أو خال من اللازم طالب للفائدة أو خال من اللازم منكر للفائدة أو خال من الفائدة طالب لللازم، أو خال منهما طالب لللازم منكر لللازم أو طالب للفائدة منكر لللازم، أو منكر للفائدة طالب لللازم. يطل منها عالم باللازم خال من الفائدة، أو خال من الفائدة منكر لللازم، أو خال من الفائدة طالب لللازم، فالثلاثة مستحيلة، ومنها ثلاثة ممكنة إن حملنا اللازم على الاعتقاد، مطابقا كان أو لم يكن، وهو: عالم باللازم متردد في الفائدة، أو عالم به منكر للفائدة، أو منكر للفائدة طالب لللازم. وإن حملنا اللازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط الثلاثة أيضاً، فعلى الأول تبقى الأقسام الممكنة ثلاثة عشر، كل منها إما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ولا تأخذه على كل شيء من الستة التي قلنا إن ثلاثة منها مستحيلة قطعاً، وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين؛ لأن الستة هنا مستحيلة على الاحتمالين معا، فتضرب ثلاثة عشر في عشرة تبلغ مائة وثلاثين، يسقط منها ثلاثة عشر؛ وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالماً بالفائدة واللازم، فإننا لا نخاطبه، لا يقال قد تكرر الإخبار تأكيداً، فيكون الخبر الثاني واقعا بعد العلم بالفائدة ولازمها؛ لأننا نقول لا نؤكد حتى ننزله بالإخبار الثاني، كأنه لم يعلم بالخبر الأول شيئاً، فالباقي من الأقسام مائة وسبعة عشر، وإن شئت سرد الأقسام فهي هذه: الأول -عالم بهما، أخذناه خالياً منهما، أو طالباً لهما، أو منكرهما، أو عالماً بالفائدة خالياً من اللازم، أو عالماً بالفائدة طالباً لللازم، أو عالماً بالفائدة منكرًا لللازم، أو خالياً من اللازم طالباً للفائدة، أو خالياً من اللازم منكرًا للفائدة، أو طالباً للفائدة منكرًا لللازم، فهذه تسعة ثم نأخذ العاشر خالياً منهما في التسعة، كذلك صارت ثمانية عشر، ثم نأخذ طالباً لهما في تسعة كذلك، صارت سبعة وعشرين، ثم نأخذ المنكر لهما كذلك، ثم العالم بالفائدة الخالي من اللازم كذلك، ثم العالم بها الطالب لللازم كذلك، ثم العالم بها المنكر لللازم كذلك، ثم الخالي من اللازم الطالب للفائدة كذلك، ثم الخالي من اللازم المنكر للفائدة كذلك، ثم الطالب للفائدة المنكر لللازم كذلك، ثم العالم باللازم الطالب للفائدة كذلك، صارت مائة وسبعة عشر قسماً.

(تنبيه) تمثيل المصنف بقوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِقُونَ﴾<sup>(١)</sup> وهو مثال أخص من الممثل،

(١) سورة هود: ٣٧.

والمثال الذى ذكره لتنزيل خالى الذهن منزلة المنكر من بيت شقيق يصلح أن يكون مثالا له، وللقسم الذى سيأتى - إن شاء الله تعالى - ومن تنزيل السائل منزلة خالى الذهن قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا<sup>(١)</sup> كذا قيل، وقد يعترض عليه بأن تأكيد الطلبى غير لازم، فلا حاجة إلى التنزيل! ويجاب بأنه مستحسن، فالعدول عنه إنما يكون للتنزيل، وذلك كثير، وتنزيل السائل منزلة المنكر لبعد المسؤول عنه عن الإفهام كقوله ﷺ: "إنكم لترون ربكم"<sup>(٢)</sup> فى جواب هل نرى ربنا؟ تنزيل المنكر منزلة خالى الذهن مثل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وتنزيل المنكر منزلة السائل المتردد نحو ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقد يقال إن ما تقدم من أدلة البعث يقتضى جعل المنكر كالمعترف لا كالمتردد، وقوله جعل كالمتردد حثا له على النظر فى الأدلة يأتى بعينه فى (لا ريب فيه).

ص: (وهكذا اعتبارات النفى... إلخ).

(ش): يعنى أنه يكون كالإثبات فى التأكيد وعدمه، لا أن ينزل على غيره، كما سبق ففى الابتدائى تقول (ما زيد قائم) أو (قائما) (وليس زيد قائما) أو (ما ينطلق زيد) وفى الطلبى والإنكارى تأتى بمؤكد استحسانا فى الأول، ووجوبا فى الثانى، فتقول (ما زيد بقائم) أو (ليس بقائم) و(لا رجل فى الدار) بالبناء، فهو أكد من (لا رجل) بالرفع، أو (والله ليس زيد منطلقا)، أو (ما إن ينطلق)، أو (ما كان زيد ينطلق)؛ لأن (كان) تعطى تأكيداً، ولفى المستقبل (والله لن ينطلق زيد) و(لا ينطلق زيد) إن قلنا لا لنى المستقبل فقط، كما هو مذهب سيبويه، وتقول لمن يبالغ فى الإنكار (والله ما زيد بمنطلق) أو (ما إن ينطلق زيد) أو (ما هو بمنطلق) و(ما كان زيد لينطلق) إن لم تجعل المراد مريدا لينطلق، فإن جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر. على أن فيها أيضاً تأكيداً لأن نفى إرادة الفعل أبلغ من نفيه.

(فوائد):

إحداهن: اعلم أن المراد بالتأكيد هنا تأكيد لمضمون الخبر، وهو الحكم بالنسبة، أو ثبوتها على ما سبق، لا تأكيد المسند وحده، ولا المسند إليه، فلو قلت (زيد هو القائم)، أو

(١) سورة طه: ١٠٥.

(٢) صحيح أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن أبى عاصم فى " السنة "، وقال الشيخ الألبانى فى تعليقه عليه (ح ٤٤٣)، "إسناد صحيح".

(٣) سورة البقرة: ٢.

(٤) سورة المؤمنون: ١٦.

(زيد ضروب)، أو (زيد نفسه قائم)، فليس مما نحن فيه فى شىء؛ لأنه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفى الإسناد تأكيد النسبة، وكذلك لو أتيت بما يفيد الاختصاص، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾<sup>(١)</sup> وبهذه الفائدة يتبين لك الحكمة فى عدم تعرضهم للتأكيد (بأن) المفتوحة. فإن لقائل أن يقول يأتى فيها الخطاب ابتدائياً وطلبياً وإنكارياً، تقول فى الابتدائى (علمت زيدا قائماً) وفى الطلبى (علمت أن زيدا قائم) وفى الإنكارى (علمت أن زيدا قائم والله) فجوابه أن (أن) المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد، فالتأكيد لذلك المصدر المنحل، لا للنسبة، والكلام الآن إنما هو فى تأكيد الإسناد، لا فى تأكيد أحد طرفيه. على أن التنوخى فى أقصى القرب لما ذكر ألفاظ التأكيد ذكر أن المفتوحة والمكسورة، والتحقيق ما قلناه. وإذا ثبت ذلك اتجه لك منع فى حصول التأكيد لمضمون الجملة فى كثير مما سبق من صيغ النفى، فإن التأكيد فى (لا رجل) بالبناء إنما هو للمحكوم عليه، وتقوية العموم، والتأكيد فى (ما زيد بمنطلق) الظاهر إنه للانطلاق المنفى، لا لمضمون الجملة، ومما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب الحال المؤكدة، ولا المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، فإنهما إنما يؤكدان الفعل.

**الثانية:** ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد (لكن) وينبغى أن يلحق بما نحن فيه، فيكون الخطاب بها طلبياً، أو إنكارياً، وكذلك عدها أيضاً التنوخى، لكنه يحتاج إلى زيادة تحقيق؛ لأن من قال من النحاة إنها للتأكيد مع الاستدراك إنما أراد تأكيد الجملة قبلها، فينبغى أن يقال (لكن) حرف تأكيد، يكون الخطاب بما قبلها طلبياً، أو إنكارياً، لا الخطاب بما دخلت عليه، أو يقال هى تأكيد للجملة التى بعدها؛ لاستلزامها حكم ما قبلها؛ لأن الغالب أن ما بعدها ضد ما قبلها، فتأكيد وجودها تأكيد لعدم ما قبلها؛ لأن الضدين لا يجتمعان، فهو تأكيد لما بعدها فى الصورة، وتأكيد لما قبلها فى المعنى. نعم إذا قلنا إنها مركبة من (لكن) و (أن) - كما هو قول الفراء - أو إنها مركبة من (لا) و (لن) - كما هو رأى الكوفيين - أو إنها مركبة من (لا) و (كاف) التشبيه و (إن) فالتأكيد فيها إن ثبت للجمليتين معاً؛ لأن (لا) أكدت ما قبلها؛ وإن أكدت ما بعدها.

ومن ألفاظ التأكيد (كان) كما عدها التنوخى، وهو صحيح؛ لأنها إن كانت بسيطة فهى لتأكيد النسبة، وإن كانت مركبة فهى متضمنة (لأن)، فالخطاب بها طلبى، كما سبق، وسيأتى تحقيق معناها فى علم البيان.

(١) سورة المؤمنون: ١٦.

ومن ألفاظ التأكيد كما ذكره التنوخي (ليست) و(لعل) ومن ألفاظ التأكيد (لعن) لكن تأكيدها للمفرد لأنها لغة تميم وهم يدلون همزة أن المفتوحة عينا، فحكمها حكم أن المفتوحة كما سبق.

**الثالثة:** الذى يظهر ولا يناع فيه منصف أن تأكيد الجملة يكون لأغراض كثيرة، من جملتها الإنكار وغيره، فربما كان الشخص خالى الذهن وأكد له بأن واللام، وربما كان منكرا ولم يؤكد له، لغرض ما، أو أكد له لغير ذلك. فإن كان ما ذكره من التأكيد للطالب والمنكر بأن واللام على سبيل المثال فحسن، وإن كانوا يحصرون التأكيد فى خطابهما ويحصرون خطابهما فى صيغة التأكيد فهو فى غاية البعد، ويحتاج إلى تأويل غالب الاستعمالات، ولا ينتهز له دليل، ولا أعتقد أن المبرد أراد ذلك أصلا، فإنه تحجير واسع.

**الرابعة:** هذه التأكيدات التى ذكروها إنما هى للجملة الاسمية، وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية، وعن ذكر التفاوت بين الخطاب بالاسمية والفعلية، وكان ينبغى ذكر كل منهما، ثم جعلوا الخطاب بنحو (زيد قائم) خاليا عن التأكيد، وكان يمكن أن يقال إنه يتضمن التأكيد؛ لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يزل ذلك فى نفسى إلى أن وقفت على كلام التنوخي فوجدته قال فى أقصى القرب: إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، فإن أكلوا فبالاسمية، ثم (يان)، ثم (بها وباللام) وقد تأكد الفعلية (بقد) وإن احتيج لأكثر أتى بالقسم مع كل من الجملتين؛ وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو (لزيد قائم) وقد تجيء (قد) مع الفعلية مضمرة بعد اللام، قال امرؤ القيس:

لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي<sup>(١)</sup>

ومقتضاه أن الخطاب على درجات (قام زيد)، ثم (لقد قام) ثم (والله لقد قام)، فإنه جعل الفعلية كلها دون الاسمية، ثم قال إنها تؤكد (بالقسم) و(بقد)، فعلمنا أنها بجميع درجاتها دون الفعلية<sup>(٢)</sup> ثم (إن زيدا قائم) و(لزيد قائم). ولم يتبين من كلامه أيهما أكد؟ ويظهر أن التأكيد (يان) أقوى لوضعها لذلك، ثم (إن زيدا لقائم) ثم (والله لزيد قائم) (والله إن زيدا قائم)، ثم (والله إن زيدا لقائم). وقد يقال عليه إن قوله إذا أرادوا مجرد

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره: حلفتُ لها بالله حلقة فاجر، وهو لامرؤ القيس فى ديوانه ص ٣٢، والأزهية ص ٥٢، وخزانة الأدب ١٠ / ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩ والدر ١٠٦ / ٢.

(٢) دون الفعلية كذا فى الأصل ولعل الصواب: دون الاسمية كما هو ظاهر كلامه سابقا، ولاحقا، فتأمل. كتبه مصححه.



الخبر أتوا بالجملة فيه نظر؛ لأن الفعلية يقصد بها التجديد، وتعيين الزمان، لا مجرد الخبر؛ إلا أن يريد مجرد الإخبار بالنسبة المتجددة في وقتها من غير قصد زيادة التأكيد. وإن قوله إن الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظر؛ فإن الاسم وإن دل على الثبوت والاستقرار فإنما يدل على استقرار مصدره الذى اشتق منه، فالتأكيد فى (زيد قائم) للقائم المفرد، لا للجملة التى كلامنا الآن فيما يؤكدها، كما تقدم فى التأكيد بأن المفتوحة، فإن تم هذا الجواب ظهر عذر البيانين فى كونهم لم يعدوا الجملة الاسمية خطاباً طلبياً ولا إنكارياً. ومن الغريب أن ابن النفيس قال فى طريق الفصاحة: الجملة الاسمية كقولنا (زيد قائم) تدل على ثبوت القيام بالمطابقة، فهى أدل من الفعلية، مثل (قام زيد)، إذ (قام) يدل على القيام بالتضمن، فلذلك كانت الاسمية أقوى من الفعلية، قلت وهذا غلط سرى إليه من قول النحاة إن الفعل يدل على الحدث بالتضمن، ولم يعلم أن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه، وإن كان بالتضمن؛ لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة، (فقام زيد) يدل على وقوع القيام فى زمان ماض بالمطابقة.

**الخامسة:** لم يتعرضوا لتأكيد الجملة الإنشائية؛ لأن هذا الباب معقود للإسناد الخبرى، وستكلم عليه فى باب الإنشاء إن شاء الله تعالى.

**السادسة:** من مؤكدات الجملة أيضاً ضمير الفصل؛ فإنه تأكيد - كما سيأتى - وليس تأكيداً للمسند فقط، ولا للمسند إليه فقط كما سيأتى تقريره فى موضعه، ومن المؤكدات أيضاً للجملة تقديم الفاعل المعنوى، نحو (زيد يقوم)، و(أنت لا تكذب)، و(أنا قمت)، إذا لم تجعلها للاختصاص؛ فإنها لتأكيد الحكم، لا لتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجاني وغيره. أما (أنا قمت) إذا جعلناه للاختصاص وقلنا إنه مقدم من تأخير، على أن أصله بدل فيحتمل أن يقال إنما يفيد الاختصاص، فلا يفيد تقوية الحكم، ويحتمل أن يقال يفيد مع الاختصاص التقوية، كما قالوا بمثله فى تقديم المعمول، وعلى هذا فيحتمل أن يقال يفيد تقوية الحكم، كهو إذا لم نجعله للاختصاص، ويحتمل أن يقال إنما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلاً، فإن البديل إنما يؤكد المبدل منه، وهو فى هذا المثال هو المسند إليه، وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو (زيد يقوم) و(أنت لا تكذب) و(أنا قمت) حيث كانت لا تفيد الاختصاص للتقوية والتأكيد، ولعلمهم إنما لم يذكروه هنا؛ لأن المسند إليه وإن كان مؤكداً للجملة لكنه جزء من جملة الكلام. وإنما يتكلمون هنا فى التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام - كما سيأتى تنبيه المصنف

عليه- والخبر في هذه الأمثلة وإن كان جملة فهو في حكم المفرد.

ومن مؤكدات الجملة أيضاً (أما) فإنها من ألفاظ التأكيد، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلت (أما زيد فذاهب) ولذلك قال سيويوه في تفسير (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب): وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه تأكيداً، وأنه في معنى الشرط اهـ كلامه. ومن مؤكدات الجملة (ألا) التي هي حرف استفتاح؛ فإنها للتأكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ويدل عليه قولهم إنها للتحقيق، أى تحقيق الجملة بعدها، وهذا معنى التأكيد قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد الجملة تقع بعدها إلا مصدرة بنحو ما يلتقى به القسم، نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ومنها (السين) التي للتنفيس - على رأى الزمخشري - فإنه قال في قوله تعالى ﴿أَوَلَيْكَ سَيْرَ حَمِيمُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد، في قولك (سأنتقم منك يوماً) تعنى أنك لا تفوتنى وإن تباطأ ذلك، ونحوه ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> اهـ. وقال في قوله تعالى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾: فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفى التأكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة، وإن تأخر اهـ. يريد أن حرف التأكيد اللام، وحرف التأخير السين، وأن كون العطاء واقعاً لا محالة مستفاد من اللام، وأن التأخير مستفاد من السين، وظاهره يخالف ما ذكره في سورة التوبة، ونقل الطيبي عن صاحب التقرير أن ما قاله الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر؛ لأنه كالمفرد به،

(١) سورة البقرة: ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٢.

(٣) سورة يونس: ٦٢.

(٤) سورة التوبة: ٧١.

(٥) سورة مريم: ٩٦.

(٦) سورة الضحى: ٥.

(٧) سورة النساء: ١٥٢.

ثم أجاب الطيبي عنه بأن المقصود بالتأكيد أن السين فى الإثبات مقابلة (لن) فى النفى، وليس كما قال؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل السين تأكيد للوعد، بل كانت حيثئذ تأكيداً للموعد به، كما أن (لن) لا تفيد زيادة عن (لا) فى تأكيد الجملة، بل تفيد تأكيد المنفى بها، ولعل الزمخشري يريد أن السين يحصل بها تربية الفائدة؛ لأنها تفيد أمرين: أحدهما -الوعد، والثانى - الإخبار بظرفه، وأنه متراخ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين، ولا شك أن الإخبار بالشئ وتعيين ظرفه مؤذن بتحقيقه عند المنخبر به، لكن لو تم له ذلك وجب أن كل فعل ذكر معه ظرف فيه تأكيد.

ومن مؤكدات الجملة الفعلية (قد) فإنها حرف تحقيق، وهو معنى التأكيد، وإليه أشار الزمخشري بقوله فى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> معناه هدى لا محالة.

**السابعة:** لا فرق فى كون (إن) لتأكيد الجملة بين أن تلحقها (ما) أو (لا)، فقولك (إنما زيد قائم) يفيد مع الحصر التحقيق، كما صرح به القاضى عبد الوهاب المالكي وهو حق.

**الثامنة:** من فوائد الوالد - رحمه الله - وهى (زيد قائم) فيه ثلاث تصورات: (زيد) و(قائم) و(النسبة)، وفيها إذا حكمت أمر رابع، وهو إيقاع تلك النسبة إثباتاً أو نفياً، فعلم أن نحو (زيد قائم) ليس فيه إثبات، ولا نفى؛ بل هو محتمل لهما على السواء، فإذا حكمت فقلت (زيد قائم) فالإثبات؛ مستفاد منه، مع تجريدك إياه عن حرف النفى، فإذا قلت (إن زيدا قائم) كان أكد فى الإثبات؛ لأن دلالة إن أقوى من دلالة التجرد، ولا تقول إنها دخلت عليها وأكدها؛ لأن التجريد مع الحرف لا يجتمعان، وإنما المعنى إنها دخلت على زيد قائم المحتمل للنفى والإثبات؛ فرجحت طرف الإثبات، وإفادته أقوى من إفادة التجريد؛ لأنها وجودية، والتجريد عدمى، ثم تؤكد تأكيداً أقوى باللام وبالقسم، والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من التجرد، وإنما دل التجريد على الإثبات ولم يدل على النفى وإن كانا بالنسبة إلى اللفظ على السواء؛ لأن حكم الذهن توجه إلى المذكور، وهو وجود ذلك الشئ لا عدمه. هذا فى طرف الإثبات، أما النفى فلاحظ له فى التجرد، فلا بد من شئ يدل عليه، فوضعت له حروف أدناها ما ونحوها، فهى فى طرف النفى كالتجريد فى طرف الإثبات، إلا أنها أقوى قليلاً، لأن دلالتها لفظية مستقلة

(١) سورة آل عمران: ١٠١.

مقصودة، وكذلك (ليس) وفوقهما (لا) فهي لتأكيد النفي، بمعنى أنها لنفى مؤكد، أو بمعنى أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا، أكثر من ترجيح (ما) و(ليس)، ويدل عليه بناء الاسم معها ليفيد نسبة العموم، وبهذا يعتذر عن قول ابن مالك إن (لا) لتأكيد النفي، كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، فإن جماعة استكروهوا قوله هذا من جهة أن (إن) داخلة على إثبات أكدوه، و(لا) لم تدخل على نفي. قلت هذه القاعدة ذكرها الوالد -رحمه الله- بحثا، ثم رأيت كلاما في بعض التعاليق يوافقه، لا أدري من كلام من هو؟ فأحببت أن أذكره بلفظه، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، مباركا عليه، كما يحب ربنا ويرضى، وصلى الله على سيدنا محمد، النبي الأمي، وعلى آل محمد، وسلم تسليما- (وبعد)؛ فإنه كان قد جرى بحث في شيء ضاق الوقت عن تحقيقه في ذلك المجلس، فأحببت أن أعلق فيه كلاما مبسوطا مضبوطا؛ ليكون ذلك الضبط مبعدا له عن إنكار سامعيه، والبسط مقربا لمعانيه على الناظر فيه، وذلك أني كنت ذكرت في أثناء كلام أن قول القائل (زيد قائم) و(قام زيد) ونحو ذلك من الحمل، إذا نظر إلى أصل وضعها فليست موضوعة لتدل على الإثبات من حيث هي، والذي يدل على الإثبات تجردها من علامة النفي، وغيرها من المعاني التي تضاد الإثبات. وإنما هي موضوعة للنسبة الذهنية مطلقا، من غير تعرض لكون النسبة ثابتة، أو منفية، أو مستفهما عنها، أو مشروطة، أو غير ذلك؛ فإذا قلت (ضرب زيد) فلقولك (ضرب) معنى معقول عند إفراده، ولقولك (زيد) معنى، فإذا أسندت ضرب إلى زيد حدث بالإسناد معنى ثالث معقول وهو نسبة مدلول ضرب إلى مدلول زيد، فهذا المعنى الذي هو نسبة الضرب إلى زيد معقول مفهوم، وإن لم يحكم بثبوت ولا بنفيه، كما أن معنى ضرب ومعنى زيد كل واحد منهما معقول، من قبل أن يحصل بينهما نسبة، ثم حدثت النسبة، وكذلك النسبة معقولة مفهومة، وإن لم يحكم عليها بنفي أو إثبات، ثم بعد تعقل معنى النسبة يحكم بالثبوت والوقوع تارة، وبالنفي أخرى، ويستفهم عنها مرة، ويتمنى أخرى، ويرجى، ويشترط، إلى غير ذلك من الأحوال التي تعرض لها. والذي يدل على ما ذكرناه وجوه (الأول) أن قول القائل (ما ضرب زيد عمرا) وقوله (هل ضرب زيد عمرا) اشتركا في شيء، واختلفا في شيء، فالذي اشتركا فيه نسبة الضرب إلى زيد وعمرو بجهتي الفاعلية والمفعولية، والذي اختلفا فيه أن الجملة الأولى أفادت نفي تلك النسبة، والثانية أفادت الاستفهام عن تلك النسبة، وطلب العلم بثبوتها،

أو انتفائها، فالقدر الذى اشتركا فيه غير ما اختلفا فيه، ولولا أن القدر الذى اشتركا فيه معنى معقول موجود فى الموضوعين لما كان المنفى هو المستفهم عنه، وإذا علم أن النسبة متحققة مع المنفى والاستفهام دل على أنها ليست ثبوتاً، فإن ثبوت الشيء لا يكون حاصلًا مع نفيه، والمستفهم عن الشيء لا يكون مثبتاً له؛ نعم لما كانت هذه النسبة تعرض لها أحوال مختلفة جعل الواضع الحكم لكل واحدة من تلك الأحوال دلالة تدل عليها، فجعل للنفى حرفاً، وللاستفهام حرفاً، وكذلك للتمنى، والشرط، والرجاء، والتنبيه، وغيرها من المعانى اللاتى تعرض لهذه النسبة؛ إلا الإثبات فإنه لما كان أكثر هذه المعانى وقوعاً فى الاستعمال، وقد جعل لكل واحد منهما علامة وجودية - جعل علامة الإثبات عدم تلك العلامات قصداً للتخفيف، عند كثرة الاستعمال، وتنبيهاً على أنه كالأصل الأول، وسائر تلك المعانى كالفرع له. ونظير ذلك فى كلام العرب فى الضمائر أنهم جعلوا لكل واحد من المتكلم، والمخاطب، والمنشئ، والمجموع إذا اتصل بالفعل الماضى علامة لفظية، كقولك ضربتُ، وضربتَ، وضرباً، وضربوا، وضربنَ، وضربتما، وضربتم، ونحوها، وقالوا فى المفرد المذكر الغائب (زيد ضرب) فلم يأتوا فيه بعلامة لفظية، بل كان تجرده عن تلك العلامات كلها دليلاً على كونه للمفرد المذكر الغائب، لما لم يشاركه فى ذلك التجرد واحد منها، وحال الحرف مع الاسم والفعل فى مثل ذلك معلومة، تغنى عن الإطالة، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(الوجه الثانى): أن قول القائل (ضرب زيد) لو كان بلفظه دالاً على الإثبات، ولم يكن لتجريده عن أدوات الشرط وغيره مدخل فى الدلالة لكان حينئذ دالاً على الإثبات، تجرد أو لم يتجرد، وإذا كان كذلك كان دالاً على الإثبات، فى قولك (ما ضرب زيد) وهو محال؛ لأنه يلزم أن يكون قد أثبت الضرب ونفاه فى حال واحدة. والذى يوضح ذلك أن (إن) لما كانت دالة على الإثبات، و(ما) دالة على النفى امتنع دخول (ما) على (إن) فلا يجوز (ما إن زيداً قائم) فلو كان اللفظ من غير تجرد يدل على الإثبات لتنزل قولك (ما زيد قائم) منزلة قولك (ما إن زيداً قائم)، وهذا واضح. وكذلك (ليس زيد قائم) لما كان دالاً بلفظه على النفى - استحال دخول حرف الإثبات عليه، فلا يجوز (والله ليس زيد قائم) فكما يمتنع دخول الإثبات على النفى يمتنع دخول النفى على الإثبات؛ لاستحالة أن يكون الشيء مثبتاً منفيًا فى حالة واحدة، فإن قلت فقد أدخلوا (إن) على (ما) فى قولهم (إنما أنا بشر) ونحوه؛ قلت ليست (ما) هنا هى النافية، وإلا كان المعنى إثبات نفى البشرية، والمراد إثباتها لا نفيها، وهذا المحال الذى ألزمناه، إنما لزم من تقدير اللفظ دالاً على الإثبات بنفسه، فعلم أن ذلك باطل،

لكنه دال على مجرد النسبة من غير تعرض لنفيها، ولا إثباتها، فإن أردت النفي جئت بحرف النفي، وإن أردت الإثبات جردته من علامة النفي وغيره، وكان التجريد دالا على الإثبات، وإذا دخل حرف النفي زال التجريد الدال على الإثبات، فلم يجتمع النفي والإثبات، فإن قلت لم لا يجوز أن يكون اللفظ نفسه دالا على الإثبات وشرط دلالة عليه تجرده من علامة غيره؟ قلت: الجواب عن هذا من وجهين:

(أحدهما) أن هذا تسليم للحكم الذى ادعيناه، ومنازعة فى العبارة؛ فإذا كان اللفظ لا يدل على الإثبات إلا إذا جرد، فكأن الواضع قال متى جردت هذا اللفظ فاعلموا أننى أردت الإثبات، ومتى لم أجرده فاعلموا أنى لم أرد الإثبات! فقد جعل التجريد علامة على الإثبات، قسميه أنت شرطا أو ما شئت فلا مشاحة فى التسمية.

(الوجه الثانى) هو أن دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه، ومعرفا له بطريق الوضع، فإذا كان التعريف مشروطا بشيء غير اللفظ، يعدم بعدمه، ويوجد بوجوده - لم يكن اللفظ هو المعرف، إنما المعرف ذلك الشيء، ولا سيما وقد رأينا اللفظ مفيدا لشيء آخر غير الإثبات؛ وهو النسبة الذهنية التى هو مفيد لها فى الإثبات وفى غيره، والتجريد لا يفيد معنى آخر سوى الإثبات، ورأينا التجريد لا ينفك عن إفادة الإثبات، واللفظ ينفك عن إفادة الإثبات، فالحكم بأن الإثبات مستفاد من التجريد الذى لا يحصل بدون ولا ينفك عن إفادته، وله فائدة غيره أولى من الحكم بأنه مستفاد من اللفظ الذى ينفك عن إفادته، وله فائدة غيره.

(الوجه الثالث) أنا رأيناهم كما جعلوا فى غير القسم النفي محتاجا إلى حرف، والإثبات غنيا عن الحرف عكسوا فى باب القسم؛ فلم يحيزوا إذا كان المقسم عليه مثبتا أن يخلو من حرف الإثبات، فلا يقولون (والله زيد قائم) ولا (والله يقوم زيد) وهم يريدون الإثبات؛ بل لابد من حرف الإثبات، وإذا كان المقسم عليه منفيا وهو فعل مستقبل جوزوا أن يكون بغير حرف، فقالوا: ﴿تَاللَّهِ تَفَاتُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾<sup>(١)</sup> (تالله يبقى على الأيام) و(تالله أبرح قائما) فنبهوا بصنعهم فى هذا الفصل ضد ما صنعوه فى عموم الأحوال على أن كل واحد من النفي والإثبات محتاج إلى علامة، وأنهم تارة يجعلون علامة هذا وجودية، وعلامة الآخر عدمية، وتارة يعكسون الأمر. وإلا فلو كان قولك (زيد قائم) دالا على الإثبات بنفسه إذا لم يكن قسم؛ فالقسم لا يزيده إلا تأكيدا، فلا معنى اشتراط فيه الإثبات بحرف الإثبات؟، ولو كان قولك (يقوم زيد) فى غير

(١) سورة يوسف: ٨٥.

القسم دالا على الإثبات بنفسه لكان إذا حذف حرف النفي فى باب القسم إثباتاً؛ لكونه دالا بنفسه، وليس هناك ما يعارضه، ولا ما يمنع دلالاته. فإن قلت لا نسلم أنه ليس هناك ما يعارضه، فإن حرف النفي محذوف مراد، قلت: الأصل عدم الحذف، والتقدير.

(الوجه الرابع) أن قولك (ضرب زيد) لو كان دالا على الإثبات بنفسه لكانت تلك الدلالة مستفادة من مفردية أو من أحدهما، أو من النسبة بينهما، أو من المجموع، وكل واحد منها موجود مع حرف النفي، وحرف الاستفهام، وهو غير دال على الإثبات معهما، فإن قلت الحرف مانع من دلالاته على الإثبات، قلت لو كان الحرف مانعا لكان شرط الدلالة التجريد، وقد قدمنا فى الوجه الثانى أن كون التجريد علامة أولى من كونه شرطاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

التاسعة: قد يكون الخطاب ابتدائياً وطيلاً وإنكارياً، بأن تقول لمن لا يستحضر قيام زيد، ويتردد فى قيام عمرو، وينكر قيام بكر: (زيد وعمرو وبكر قائمون) فماذا تصنع ولم يبق إلا التغليب؟! والذى يظهر أن تعامل الجميع معاملة الإنكارى، فإن تأكيد الابتدائى لا بدع فيه، بخلاف ترك تأكيد الإنكارى، فإنه لا يجوز.

## نوعا الإسناد:

### أ- الحقيقة العقلية.

ص: (ثم الإسناد... إلخ).

(ش): إنما جعل ذلك فى علم المعانى، وجعله السكاكى فى علم البيان؛ لأن السكاكى كان ينكر هذه الحقيقة، وهذا المجاز، فلذلك ذكرهما، ثم منبها على عدمهما، وقوله (ثم) أى ثم نقول، وقسم المصنف الإسناد إلى حقيقة ومجاز.

واعلم أن لفظى الحقيقة والمجاز تارة يقصد بهما الألفاظ، وذلك سيأتى فى علم البيان، وهو معناه الاصطلاحى، وتارة يستعملان فى المعانى، وعليه عبارة من يقول فى المجاز المفرد هو استعمال اللفظ فى غير موضوعه، ولا يقول اللفظ المستعمل، غير أن كثيراً من الأصوليين أطلق أن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه وأراد المجاز اللفظى؛ وهى عبارة مدخولة، ومراد المصنف هنا الحقيقة والمجاز فى الإسناد نفسه، وهو عقلى، فلذلك جعلهما حقيقة ومجازاً عقليين، وعلى الحقيقة إسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل ونحوه، مما يقبل الإسناد، إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فدخل فى ذلك أقسام:

أحدها: إسناده إلى ما هو له عند المتكلم وفى الخارج، كقول المؤمن (أنبت الله البقل).

الثاني: ما هو له عند المتكلم، كقول الكافر (أثبت الربيع البقل) ومنه قول الكفار ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾<sup>(١)</sup>، ولا يكون مجازاً؛ لأنه تعالى قال ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

الثالث: ما هو له في الخارج فقط، كقول المعتزلي (الله تعالى خالق الأفعال كلها) يريد إظهار خلاف ما عنده ظاناً أنه يفترى الكذب.

الرابع: إسناده إلى ما ليس له عند المتكلم ولا في الخارج، ولكن السامع يتوهم أنه عنده كذلك، وعلم بذلك أن قوله إسناد الفعل أو معناه جنس، وقوله لما هو له خرج به المجاز العقلي، مثل ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وضمير هو يعود على الفعل، أو معناه، وفي له يعود على (ما)، ودخل القسم الأولان في قوله: عند المتكلم، والآخران بقوله: في الظاهر، فإن السامع يتوهم أنه له عند المتكلم، وخرج إخبار الإنسان بخلاف ما في ذهنه، والسامع يعلم ذلك، وفيه نظر؛ لأنه إسناد عقلي، لكنه كذب، وليس فيه إسناد مجازي، فتعين أن يكون إسناداً حقيقياً كذباً. وقد يحجب عنه بأنه لم يخرج، فإن كلام الكاذب فيه إسناد الفعل لما له عند المتكلم في الظاهر بحسب وضع اللغة؛ لأنه كلام من شأنه أن يدل ظاهره على ذلك وإن تخلفت الدلالة هنا لمانع اعتقاد الكذب.

(تنبيه) قول المصنف<sup>(٣)</sup> خرج بقولنا إسناد الفعل أو معناه إسناد غيرهما إلى شيء فليس حقيقة ولا مجازاً، مثل الإنسان جسم، وليس كما قال؛ بل كل خبر فيه الإسناد، وما ذكره يؤدي إلى نفي الإسناد؛ لأن من أثبت الحقيقة والمجاز العقليين فتقسيمه الإسناد إليهما منفصلة حقيقة، مانعة الجمع، والخلو، فكل إسناد ليس حقيقة، ولا مجازاً لا وجود له، ومن وقف على حدى الإسناد الحقيقي والمجازي عرف ذلك. ثم نقول الإنسان جسم فيه معنى الفعل، باعتبار رجوعه إلى الإسناد المعنوي، وقد قدروا في (زيد أسد، زيد جرى). وكذلك يقدر في الجميع، ولا يلزم من ذلك أن يتحمل ضميراً، بل هذا تأويل معنوي لا لفظي، ولو لم يقل بتأويله بمشتق فلا شك في حصول الإسناد كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد القاهر والسكاكي.

(تنبيه) هذا التقسيم مبنى على ثبوت الحقيقة والمجاز العقليين، وقد أنكره ابن الحاجب تصريحاً في أماليه، ومختصره الكبير، واستبعاداً في مختصره الصغير في الأصول، وسيأتي الكلام عليه في المجاز الإسنادي إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الحاثية: ٢٤.

(٢) سورة الزلزلة: ٢.

(٣) قال المصنف: أي في كتابه الإيضاح أثناء الكلام على تعريف السكاكي. كتبه مصححه.



(تنبيه) اعلم أن الإسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير، بل لأعم من ذلك، كقولك (خلق الله السماء) و(قام زيد) فزيد غير مؤثر القيام، بل هو واقع بخلق الله تعالى، ولكن نسبة القيام إليه حقيقة، بمعنى أن العرب إنما وضعت (قام) لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى، فإن قلت إذا كان الله تعالى هو الفاعل فالعبد غير فاعل حقيقة، قلت الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم، وليس كلامنا فيه، وتطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية، وكلامنا فيه؛ فالعرب لم تلاحظ في (قام زيد) غير نسبة القيام إليه، وإن كان الله تعالى خالقها ولذلك لا يصح سلبه عنه، فلا تقول (ما قام زيد) بمعنى أن الله تعالى هو الفاعل. وأما قوله ﷺ حين حلف أنه لا يحمل قوما ثم حملهم "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"<sup>(١)</sup> فهو نفي مجازي، مثل ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن قيل فهل يصح نفيه عن الله تعالى، أعني فعل العبد؟ قلت أما شرعا فلا، وأمالغة فنعم، وكيف لا، وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب إلا إلى العبد من الحركات؟ بل لا يسوغ شرعا إسناد الفعل إلى الله - سبحانه وتعالى - إذا كان غير لائق، وإن كان خالقا له، كالقيام، والقعود منا، والأفعال المحرمة، وحاصله أن الإسناد الحقيقي أقسام:

**الأول:** ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة، بمعنى التأثير، وذلك يختص بالله تعالى، كقولنا (خلق الله) و(رزق الله).

**الثاني:** ما يراد وقوعه حكما، مثل (قام زيد).

**الثالث:** ما يراد به مجرد الاتصاف، مثل (مرض زيد)، وكل ما لا كسب فيه، مثل (برد الماء). وإذا اتضح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف: (ما هو له) معناه له لغة، ومن الغريب أن ابن قتيبة قال فيما نقله عن ابن رشيقي في العمدة، وصاحب مواد البيان: لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا؛ لأننا نقول (نبت البقل) و(طالت الشجرة) و(أينعت الثمرة) و(أقام الجبل) و(رخص السعر) وكان الفعل في وقت كذا، وهو لم يكن، وإنما يكون فيه. اهـ

ولا يخفى ما فيه من النظر، إلا أن يريد بكون هذه الأمور مجازا أنه ليس في واحد منها فعل محقق الوجود من فاعله، ومن الغريب أيضاً أن الراغب قال في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة: أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل في وجوده إليها عشرة أشياء: فاعل يصدر عنه،

(١) أخرجه البخاري في "الإيمان والنذور"، (١١/٥٢٥)، (ح ٦٦٢٣)، وفي غير موضع من صحيحه،

ومسلم (ح ١٦٤٩).

(٢) سورة الأنفال: ١٧.

كالنجار، وعنصر يعمل فيه، كالخشب، وعمل كالنجر، ومكان وزمان يعمل فيهما، وإلى آلة يعمل بها، كالمنجر، وإلى غرض قريب، كإيجاد النجار الباب، وإلى غرض بعيد، كتخصيص البيت به، وإلى مثال يعمل عليه، ويهتدى به، وإلى مرشد يرشده، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه فتقول (أعطاني زيد) و(أعطاني الله) قال تعالى ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فأسنده إلى الأمر، وإلى المباشر، وقال الشاعر:

وَأَلْبَسَ نِيَّهَ الْهَالِكِي

وقال:

كَسَاهُمُ مُحَرَّق

فنسب الفعل لعاملها؛ وفي الثاني لمستعملها، وقيل (يداك أو كتا) و(فوك نفخ) فنسب إلى الآلة كما يقال (سيف قاطع) ويقال (ضرب) فيصل فنسب إلى الحدث و(عيشة راضية) فنسب إلى المفعول، وقال تعالى ﴿حَرَمًا آمِنًا﴾<sup>(٣)</sup> فنسب إلى المكان وقيل (يوم صائم) و(ليل ساهر) فلما، كانت أفعالنا كذلك صح في الفعل الواحد أن يثبت لأحد الأسباب مرة، ويتنفي أخرى، بنظرين مختلفين، وعليه قول الشاعر:

أَعْطَيْتُ مَنْ لَمْ تُعْطِهِ وَلَوْ انْقَضَى حُسْنُ اللَّقَاءِ حَرَمْتُ مَنْ لَمْ تَحْرَمْ

فأثبت له الفعل، ونفاه بنظرين، وتقول (هذا الخشب قطعه أنا لا السكين) و(قطعه السكين لا أنا).

واعلم أنه من أجل ما قدمناه قال قوم من المحصلين: لا شيء من الأفعال فاعله واحد على الحقيقة إلا الله تعالى؛ لاستغناء فعله عن الزمان، والمكان، والمادة، والآلة، وغيرها، ولهذا لا يصح أن ينسب الإبداع إلى غيره تعالى، لا حقيقة ولا مجازا اهـ. وظاهر كلامه أن هذه الإطلاقات ونسبة الفعل لجميع ما سبق حقيقة، وهو وما سبق عن ابن قتيبة قولان غريان آخذان بطرفي الإفراط والتفريط، والحق بينهما -إن شاء الله تعالى- ولا يخفى ما في كلام الراغب من الاعتراك.

(١) سورة الزمر: ٤٢.

(٢) سورة السجدة: ١١.

(٣) سورة القصص: ٥٧.

(تنبيه) الحقيقة والمجاز التركيبان هل هما لغويان أو لا؟ وذلك مبنى على أن المركبات موضوعة أو لا، إن قلنا بالأول فنعم، وإلا فلا، وقد أوعيت الكلام على هذه المباحث فى شرح المختصر فيطلب منه.

## ب- المجاز العقلى.

ص: (ومنه مجاز عقلى وهو إسناده إلى ملابس له غير ما هو له بتأول).

(ش): قوله إسناد جنس، والضمير لأحد أمرين: الفعل، أو معناه. وقوله (إلى ملابس له): أى الفعل أو معناه، وضمير هو كذلك، أى غير ما الفعل له، أو معناه. وقوله (بتأول) يتعلق (بإسناد) وخرج به قول الجاهل (أثبت الربيع البقل) كما سيأتى. فقد تكمل إخراج أقسام الحقيقة بمجموع الفصلين.

## ملابسات المجاز العقلى.

ص: (وله ملابسات شتى... إلخ).

(ش): أى للفعل، أو معناه ملابسات متعددة، فهو يلبس الفعل، والمفعول به، ويلابس المصدر، وظرفى الزمان والمكان، والسبب.

واعلم أن الإسناد هنا إما أن يراد به الحكم الدائر بين المسند والمسند إليه، أو مجرد النسبة الصادقة على نسبة المفعول، أو غيره من متعلقات الفعل.

أما الأول: فاعلم أن الإسناد لا بد له من مسند إليه، كما سبق، وذلك المسند إليه إما فاعل، أو ما هو فى حكم الفاعل، مثل المبتدأ، واسمى كان وإن، وغير ذلك من المحكوم عليه. وهذا فى كل إسناد، مجازيا كان أو حقيقيا، فنقول إذا وقع الإسناد فالمحكوم عليه إما أن يكون هو الفاعل فى نفس الأمر، أو المصدر، أو الزمان، أو المكان، أو المفعول، أو السبب. فالأول - وهو إسناد الفعل إلى فاعله لا يكون إلا حقيقة، ونعنى فاعله الذى هو له، مثل (قام زيد) فقد أسند الفعل لفظا ومعنى إلى فاعله. هذا مضمون كلامهم.

الثانى - إسناده إلى المفعول، معناه أن يجعل ما هو له فى المعنى مفعول فاعلا، أو فى حكم الفاعل، فالفاعل كقوله تعالى ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فإن راضية مسندة إلى ضمير العيشة، فقد جعلت العيشة فاعلا، وإنما هى مفعول فى المعنى لأنها مرضى بها، وكذلك ﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(٢)</sup> فقد جعل المرضى به راضيا، والمدفوق دافقا، ومنه (سر كاتم) أى (مكثوم)

(١) سورة القارعة: ٧.

(٢) سورة الطارق: ٦.

حكاه ابن السكيت، والذي فى حكم الفاعل (سيل مفعم)، لأن المفعم هو المملوء، والسيل فى الحقيقة مالى للوady، لا مملوء، فقد أسند الفعل إلى الفاعل، معناه أنه جعل ما هو الفاعل فى المعنى أى فى الأصل، وهو السيل، نائبا عن الفاعل لفظا، والنائب عن الفاعل لفظا مفعولا معنى، فقد أسند الإفعام فى المعنى إلى الوady الذى كان مفعولا، فصار السيل مفعولا فبنى الفعل له. ونظر<sup>(١)</sup> المصنف فى الإيضاح فإنه فى (عيشة راضية) جعل المفعول معنى فاعلا لفظا، وفى (سيل مفعم) جعل الفاعل معنى نائبا عن الفاعل، وهو المفعول فى الأصل، فقال إن هذا عكس الذى قبله، وليس كذلك، بل (سيل مفعم) مثل (عيشة راضية)، فإن العيشة كانت مفعولا، جعلت فاعلا، والوady كان مفعولا صار فاعلا، ولذلك انقلب السيل الذى كان فاعلا مفعولا، فبنى له الفعل، فقيل مفعم، وكذلك لو بنيت المفعول من عيشة راضية لقلت عيشة مرضية.

الثالث: إسناده إلى المصدر، وهو أن تجعل ما هو فى المعنى مصدر فاعلا لفظيا، أو فى حكمه، مثل شعر شاعر، فإن (شاعرا) أسند إلى ضمير الشعر، قلت وليس مثالا صحيحا، لأن شاعرا فى قولنا شعر شاعر المراد به المشعور وهو نفس المنظوم لا الشعر الذى هو المصدر والمثال الصحيح:

سَيِّدُ كُرْنَى قَوْمِي إِذَا جَدَّ جَدُّهُمْ      وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَذَرُ<sup>(٢)</sup>

وكذلك قوله تعالى ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

الرابع: إسناده إلى اسم الزمان، مثل (نهاره صائم) فقد أسند صائم إلى النهار، معناه أنا نجعل اسم الزمان فاعلا، فنسند الصوم إليه، وينبغى تقييد ذلك بإرادة هذا المعنى، فإنه يصح أن تقول (نهاره صائم) حقيقة، أى قائم الظهيرة، يقال صام النهار إذا قام قائم الظهير، ولا بد من إرادة الحقيقة الشرعية، فإن الصوم فى اللغة مطلق الإمساك، فيصح إسناده للنهار حقيقة، ومن هذا الباب قولهم ولد له ثلاثون عاما، وصيد عليه يومان، وليلة ماطرة، وليل ساهر، وقوله تعالى ﴿وَالنَّهَارُ مُبْصِرًا﴾<sup>(٤)</sup>.

الخامس: اسم المكان مثل (نهر جار) وهو كظرف الزمان، وهذا المثال إنما يصح إذا

(١) قوله ونظر: تحرر هذه الكلمة فإن الأصل الذى بيدنا سقيم. كتبه مصححه.

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح عقود الجمان ٤٥/١.

(٣) سورة الحاقة: ١٣.

(٤) سورة يونس: ٦٧.

كان النهر اسم للشق، فإن كان اسما للماء وحده فهو حقيقة، ولأهل اللغة فى ذلك عبارات مختلفة تشهد لكل من الاحتمالين.

السادس: السبب وهو أن تجعل ما هو سبب الفعل فى المعنى فاعلا، أو فى حكمه، مثل (بنى الأمير المدينة) لكونه تسبب فى بنائها، قال الخطيبى يريدون بنيت المدينة للأمير، وبعضهم يجعل هذا المثال للمسبب، وكلاهما صحيح.

(قلت) ليس معناه ما ذكره، وإنما يكون معناه بنيت للأمير بتقدير أن يكون للمسبب، فيكون من القسم الذى ذكره بعد، وقوله (وكلاهما صحيح) فيه نظر؛ لأنه على المسببة يرجع فى المعنى إلى المفعول من أجله، فيمكن دخوله فى قسم عيشة راضية، إلا أن مرادهم بالمفعول فى عيشة راضية المفعول به فقط. هذا كله على تقدير أن المراد بالإسناد ذلك فقولك بنيت المدينة لا يطلق على بنائها للأمير، ولا يفهم منه لا حقيقة ولا مجازا، وأما قولك للأمير فليس مسندا إليه، وأما على التقدير الآخر أن المراد بالإسناد النسبة -ولا تستبعده- فسيأتى عن سيبويه والسكاكى مثله فى الكلام على أسباب العلمية، فالحكم على ما سبق واضح؛ لأنه يكون تعلق الصفة بالموصوف، كراضية بعيشة، وغيره مجازا، من غير نظر إلى ضميره المستتر فيه، ويكون فى (ضرب زيد عمرا) إسناد باعتبار الفاعلية، وإسناد باعتبار المفعولية.

وبعد أن تحررت هذه القاعدة على التحقيق فنقول: الإسناد إلى الفاعل المعنوى قد يكون والفعل مبنى له لفظا، مثل (قام زيد) فريد فاعل لفظا، ومعنى حقيقة، ولا يكون إلى نائبه، لأنك إذا قلت (ضرب زيد) لم تسند الضرب باعتبار الفاعلية إلى أحد، إنما أسندته باعتبار المفعولية للفاعل المعنوى ليس المفعول الذى هو نائبه نائباً فى المعنى، بل فى اللفظ فقط، والإسناد إلى المفعول به المعنوى قد يكون مع البناء للفاعل، كما يقول رضىت العيشة، وإن بنيته للمفعول ألبس بالحقيقة كقولك رضىت العيشة بضم الراء، وعلى هذا القياس، إلا أنه قد يقال لا يلزم من جعل المفعول فاعلا أن يجعل كذلك الفاعل مفعولا، بل يستعمل منه القاصر، فإن (دفع) فى الأصل متعد، فلما أسندناه إلى الماء قد يقال إنه صار قاصر بمعنى مندفع، وفيه نظر، وقد يقال هو متعد، أى دافق نفسه، والظاهر أننا إذا جعلنا المفعول فاعلا انقلب الفاعل مفعولا، ويوضحه ما تقدم فى (سيل مفعم)؛ لأننا إنما قلنا مفعم بالبناء للمفعول؛ لأننا قدرنا أن المفعول هو الفاعل، فقلنا ملأ الوادى السيل، فلذلك صح بناء الفعل للسيل، فقلنا (أفعم السيل) فتبعه قولنا سيل مفعم.

ولنرجع حيثئذ إلى عبارة المصنف، فقوله إسناده إلى الفاعل حقيقة لا يريد الفاعل اللفظى،

وإلا ورد عليه أن الإسناد المجازى أيضاً لا يكون إلا لفاعل لفظى، كما ستراه فى الجميع، وإنما أراد المعنوى ويعنى به ما هو له عند المتكلم فى الظاهر، ولا يريد لما هو له حقيقة، أو بتأويل؛ لأن كل إسناد كذلك، وقوله (أو المفعول إذا كان مبنيا له) يعنى إسناد الفعل فى نحو (ضرب زيد عمرا) إلى الفاعل الحقيقى؛ إذا كان الفعل أو معناه مبنيا له، أو إلى المفعول؛ إذا كان الفعل أو معناه مبنيا له. وقيدناه (بالحقيقى) احترازا عن إسناد الفعل لما جعلناه مفعولا به مجازا، فإن الإسناد فيه مجازى كما سبق فى (سيل مفعم)، ولا يصح إطلاق أن الإسناد إلى المفعول والفعل مبنى له حقيقة، فتصحیح الكلام أن يقال: إسناد الفعل إلى مفعوله الحقيقى والفعل مبنى له حقيقة، مثل (ضرب زيد)، وكذلك إسناده إلى الفاعل الحقيقى، والفعل مبنى له مثل (ضرب زيد عمرا) فالأول إسناد الضارية، والثانى إسناد المضروبية، ولا يكون الإسناد فى هذين إلا حقيقة، والأقسام الآتية وإن صح بناؤها للمفعول فالمفعول الذى بنى الفعل له فيها ليس مفعولاً حقيقيا. وقوله (إلى غيرهما للملابسة) مجاز أى سواء كان مبنيا للفاعل مثل عيشة راضية، أو للمفعول مثل سيل مفعم؛ على أنه قيل فى عيشة راضية غير ذلك، فقال البصريون: هو على إرادة النسب، أى عيشة ذات رضا، وفيها ضمير الفاعل، كما هو فى قولك رجل هندى. وقال الكوفيون أصله مرضية، فأقيم راضية، مقام مرضية. قال الفارسى: فعلى هذا ليس الضمير المستتر فاعلا، بل هو قائم مقامه، فعلى الوجهين هو مجاز إفرادى لا عقلى، وقيل الأصل راض صاحبها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع مستترا، وأنت لإسناده لمؤنث، وقيل راضية معناه كاملة. وقوله وسيل مفعم الكلام فيه كعيشة راضية فطرقة هذه الأقوال وكذلك الجميع وقوله شعر شاعر تقدم الكلام عليه.

(تنبيه) عرف مما سبق أن الإسناد إلى الفاعل والمفعول أقسام أربعة:

أحدها- أن يسند إلى الفاعل والفعل مبنى له مثل (قام زيد).

الثانى- أن يسند إلى الفاعل والفعل مبنى للمفعول مثل (رضى صاحب العيشة).

الثالث- أن يسند إلى المفعول والفعل مبنى للفاعل، مثل (عيشة راضية).

الرابع- أن يسند إلى المفعول وهو مبنى له مثل (ضرب زيد).

(تنبيه) المراد بقولنا الإسناد إلى المفعول وما معه هو الذى كان مفعولا، وكذلك فى

الجميع، ولا نعنى أنا نسند إليه حال كونه مفعولا، فلا نقول إن راضية بمعنى مرضية، والضمير

للفاعل، ولو قلنا ذلك لتهافت، بل الصيغة فاعل لفظا صناعيا، ومعنى مجازيا.

(تنبيه) لك أن تقول الملازمة لا تختص بالسببية، بل جميع العلاقات المذكورات فى المجاز اللفظى ينبغى أن تأتى فى المجاز الإسنادى.

قوله: (وقولنا بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل) يعنى قوله أنبت الربيع البقل، ويعنى الجاهل بالله تعالى، وهو الكافر .

قوله ولهذا لم يحمل على المجاز قول الصلتان العبدى، وقيل السعدى:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ      كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشَى<sup>(١)</sup>

نَرُوحُ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا      وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضِي

تَمُوتُ مَعَ الْمَرءِ حَاجَاتُهُ      وَتَبْقَى لَهُ حَاجَةُ مَا بَقِيَ

يعنى كل مجاز إسنادى لا يحمل على المجاز، حتى يظن أن قائله لم يرد ظاهره، فإن شك فالأصل الحقيقة. وعلى المصنف فى هذا المثال اعتراض سيأتى، وقوله كما استدل مثال لما إذا ظن أن قائله لم يرد ظاهره، فإن أبالنجم لو اقتصر على قوله:

مَيَزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزُعٍ      جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرَعِي<sup>(٢)</sup>

لما علمنا أنه مجاز إلى أن قال:

أَفْنَاهُ قِيلَ لِلَّهِ لِلشَّمْسِ اظْلَعِي<sup>(٣)</sup>

وعكسه قولهم ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾<sup>(٤)</sup> استدل على إرادة الحقيقة بقوله تعالى ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

(١) الأبيات من المتقارب، وهى للصلتان العبدى: قثم بن ضبية العبدى، فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ١٢٠٩، والمعاهد ٧١/١، ولطائف التبيان للطيبى ص ١١٧، والتبيان للطيبى ٣٢٠/١، ونهاية الإيجاز للرازى ص ١٧٠، والإشارات والتنبيهات ص ٢٥، والمفتاح ٢٠٨ ط المطبعة الأدبية، والمصباح ص ١٤٤، والإيضاح ص ٢٧، والتلخيص ص ١٢، وشرح عقود الجمان ٤٦/١.

(٢) الرجز لأبى النجم فى الإيضاح ص ٢٨، والتلخيص ص ١٣، والمصباح ص ١٤٥، ونهاية الإيجاز ص ١٨٢، وشرح عقود الجمان ٤٦/١، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨، والطرارز ١٩٦/٢.

(٣) انظر ما سبق فى تخريج البيت السابق .

(٤) سورة الحاثية: ٢٤.

(تنبيه) أنشد في الإيضاح لملازمة السبب قول عوف بن الأحوص:  
فَلَا تَسْأَلْنِي وَاسْأَلِي عَنْ خَلِيقَتِي إِذَا رَدَّ عَافِي الْقَدْرَ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا<sup>(١)</sup>

أراد أنه أطلق عافي القدر على المرق الذي يتأخر فيها، وإنما هي حقيقة في المستعير؛ لأن عافي القدر هو المستعير الراد. (قلت) كذا قال الجوهري يقال عفوت القدر إذا تركت فيها شيئاً، لكن قال ابن سيده في المحكم: عافي القدر ما يقيه فيها المستعير من المرق وأنشد البيت.

(تنبيه) عرف صاحب المفتاح الحقيقة العقلية بقوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه، وعرف المجاز العقلي بقوله هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأول إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، وقال إنما قلت ما عند المتكلم من الحكم دون أن أقول ما عند العقل، وفي الثاني خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف ما عند العقل، ليتناول الأول كلام الجاهل، حيث عدمه حقيقة، مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه، ولا يدخل هذا الكلام في الثاني، فإنه لا يسمى كلام ذلك مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، ولئلا يمتنع عكس الثاني، بمثل (كسا الخليفة الكعبة) فإنه لا يمتنع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا يقدح ذلك في كونه في المجاز العقلي. قال المصنف في كلامه هذا نظر، أما في الأول؛ فلأنه غير مطرد لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً، ولا متصلاً به، مثل الإنسان حيوان، مع كونه لا يسمى حقيقة، ولا مجازاً. ولا منعكس، لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئاً منهما مع كونهما حقيقتين عقليتين.

(قلت) أما السؤال الأول فممنوع، ولا شك أن الإسناد في زيد حيوان حقيقة، بخلاف ما قاله المصنف، وهو مقتضى كلام عبدالقاهر، حيث حدها بما يقتضى دخول مثل ذلك، كما تقدم، والثاني صحيح، إلا أن يحمل على أن مراده بما عند المتكلم، ما يدل لفظه عليه مع عدم القرينة الصارفة عنه، وقد ذكر في الإيضاح اعتراضات على هذا الحد، لم أطل بذكرها، وقد تبين بما ذكرناه أن المسمى بالحقيقة والمجاز العقلي عند المصنف هو الإسناد نفسه، وعليه

---

(١) البيت من الطويل، ويروى (ما خليقتي)، وهو لمضرس الأسدي، في لسان العرب (عفا) وتاج العروس (عفا)، وللكميت في أساس البلاغة (عفو)، وليس في ديوانه، وبالنسبة في الإيضاح ص ٢٧ بتحقيقنا، وص ٢٢ ط. وعزاه المحقق لعوف بن الأحوص من قصيدة له في المفضليات.



عبارة ابن الحاجب فى النقل عن عبدالقاهر، وقول الزمخشري فى الكشف، وغيره، وعلى عبارة السكاكى يكون المجاز نفس الكلام. قال المصنف: وإنما اخترنا هذا؛ لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازا على هذا لنفسه بلا واسطة شئ وعلى الأول لاشتماله على ما ينسب إلى العقل، قلت بل لا يصح من جهة المعنى إلا ذلك، والسكاكى فى جميع الباب يقول إسناد حقيقة وإسناد مجاز، كما قال غيره.

### أقسام المجاز العقلى.

ص: (وأقسامه أربعة؛ لأن طرفيه إلى قوله وغير مختص).

(ش): أى أقسام المجاز العقلى أربعة، لأن له طرفين: هما المسند والمُسند إليه فإما أن يكونا حقيقتين أى كل منهما حقيقة لغوية، مثل أنبت الربيع البقل، فالإنبات والبقل حقيقتان، لاستعمالهما فى موضوعهما ومنه:

وَشَبَّ أَيَّامُ الْفِرَاقِ مَفَارِقِي<sup>(١)</sup>

وكذلك قول الشاعر:

وَنَمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بَنَائِمِ<sup>(٢)</sup>

أو مجازين مثل أحيا الأرض شباب الزمان، فإن الإحياء والشباب مستعملان مجازا فى الإنبات والربيع، أو يكون المسند حقيقة والمسند إليه مجازا، مثل أنبت البقل شباب الزمان، أو عكسه، نحو أحيا الربيع البقل، ووقع المجاز العقلى كثيرا فى القرآن كقوله تعالى ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾<sup>(٣)</sup> - نسب الزيادة للآيات وهى لله تعالى، وكذلك ﴿يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> نسب التضحية لفرعون لكونه الأمر به، وكذلك ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه: وأنشزنا نفسى فوق حيث تكون، وهو بلا نسبة فى الإيضاح ص ٣١، وينسب لجريز وليس فى ديوانه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى، وهو لجريز فى ديوانه ص ٤١٩، وخزانة الأدب ١/٤٦٥، ٨/٢٠٢، والكتاب ١/١٦٠، ولسان العرب ٢/٤٤٢، والإشارات والتنبيهات ص ٢٦، والإيضاح ص ٣١.

(٣) سورة الأنفال: ٢.

(٤) سورة القصص: ٤.

(٥) سورة الأعراف: ٢٧.

باعتبار السبب في النزاع، وكذلك ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾<sup>(١)</sup> وكذلك ﴿أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

(تنبيه) هذه الأقسام الأربعة تأتي في الإسناد الحقيقي، فقد يكون طرفاه حقيقتين، مثل (خلق الله زيدا) وقد يكونان مجازين، كقولك (أحيا البحر زيدا) تريد (أعطى الكريم زيدا) وقد يكون المسند مجازا، والمسند إليه حقيقة، مثل (أحيا الله البقل)، وعكسه، مثل (جاء فلان) يريد غلامه، وإنما يجوز ذلك بقرينة ترشد إلى المعنى.

(تنبيه) هذه الأقسام الثمانية هي دائرة بين الفعل وفاعله، ولاشك أن الفعل يلابس فضلات باعتبار المفعول، والحال، وغيرهما، وذلك باعتبار الحقيقة أو المجاز، فنقول كل واحد منهما قد يكون في الفاعل والمفعول، والمفعول يلابس الفعل حقيقة أو مجازا، وكل واحد منهما قد يكون في نفسه مجازا إفراديا، وقد يكون حقيقيا، فهذه أربعة أحوال تضرب في الثمانية أعنى الأقسام الأربعة الحقيقية والأقسام الأربعة المجازية - تبلغ اثنين وثلاثين قسما، وتأتي في المفعول الثاني أربعة وستين، وفي الثالث مائة وثمانية وعشرين، وتتضاعف بالتتابع والحال والمصدر والظرف ونحوه، فعليك باعتبار ذلك، وافعل ما تقتضيه القواعد السابقة، وينبغي أن يسمى هذا مجاز الملازمة، ولا يقال مجاز إسناد؛ لغلبة استعمال الإسناد بين الفعل وفاعله، أو ما قام مقامه فقط.

ص: (وغير مختص بالخبر بل يجرى في الإنشاء كقوله تعالى ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾<sup>(٣)</sup>).

(ش): لأن هامان ليس مأمورا أن ينشئ بنفسه، وقوله غير مختص معطوف على كثير، ولكنه لا يشاركه في ظرفه الذي هو في القرآن، وهذا مثال لمجاز السببية ويأتي ذلك في الجميع، كقولك لعل العيشة ترضى، والنهار يصوم، والنهر يجرى، والجد يحد، وفي القسم تقول أقسمت بالله، حقيقة، فإذا أردت الإسناد المجازي لا نكاد تقدر عليه، ولا تقدر عليه أيضاً في النداء ولا الاستفهام، لا يقال قد يأتي في القسم في نحو:

حَلَفَ الزَّمَانُ لِأَيِّتَيْنِ بِمِثْلِهِ حَنْثَ يَمِينِكَ يَا زَمَانُ فَكَفَّرَ<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المزمل: ١٧.

(٢) سورة الزلزلة: ٢.

(٣) سورة غافر: ٣٦.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح عقود الجمان ٤٨/١.

فإنك يصح أن تقول على هذا قال الزمان أقسمت لآتين بمثله؛ لأن الإسناد حيثذ في قول الزمان (أقسمت) حقيقة وفي قولك قال الزمان هو المجاز.

(قاعدة هذا أول مواطن ذكرها لا بأس بالتيقظ لها فقد غلط فيها من لا أحصيهما عددا من الأئمة) والاختصاص والتخصيص معناه الانفراد والإفراد، فإذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أنه انفراد به لم يشاركه أحد من الناس فيه، وخصصته به أى أفردته من دون سائر الناس بالمال، كما صرح به أهل اللغة وقال الراغب: التخصيص<sup>(١)</sup> والاختصاص والتخصيص تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة اهـ. وهذا واضح، ولذلك قال تعالى ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> أى يفرد من يشاء برحمته، أو يفرد من يشاء برحمته، فمعناه على التقديرين انفراد من يشاء بالرحمة، فإذا قلت اختص زيد بالمال فمعناه أن زيدا منفرد عن غيره بالمال، فهو المختص بمعنى اسم الفاعل، والمال مختص به، والمختص أبدا هو المنفرد، والمحتوى على الشيء فهو كالظرف له، والمختص به أبدا هو المأخوذ، كالمظروف، فلو قلت اختص المال بزيد مريدا ما أردته بالمثال السابق لم يصح؛ لأنك فى المثال الأول حصرت المال فى زيد، وفى الثانى حصرت زيدا فى المال، فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال، وهو غير المراد فإن زيدا قد يكون له صفات من دين وعلم وغير ذلك، فإن تخيل متخيل صحة ذلك قال معنى اختصاص زيد بالمال أن المال لا يخرج عن ملكه، ومعنى اختصاص المال بزيد أن زيدا لا يخرج عن أن يكون مالكا له، ولا ينفى ذلك أن يكون له صفات أخرى لا تنافى ملكه للمال، قلنا له فما تصنع بقولهم التخصيص أفراد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة؟ فإذا قلت خصصت المال بزيد كان معناه أفراد المال بما لا يشاركه فيه غير المال، ويلزم فى ذلك نفى غير المال، من صفات زيد، ثم إنه يلزم أن يكون مدلول اختص الثوب بزيد أن زيدا لا يفارقه أبدا، فلا يزال مالكا له، وهذا وإن كان صحيحا فى نفسه فلا شك أنه معنى آخر، غير قولك اختص زيد بالثوب، وإنما نبهت على ذلك؛ لأنه وقع التساهل فى عبارات كثير من الأكابر عن غير قصد، وقد كثر ذكر هذه العبارة مقلوبة فى كلام ابن الحاجب، وابن مالك، والسكاكى، والمصنف، حتى فى عبارة سيويه، وهذا أول موطن ذكرها فيه مقلوبة، فإنه قال غير مختص

(١) التخصيص: كذا فى الأصل، ولا يستقيم الإخبار عنه بالتفرد، فلعله من زيادة الناسخ، أو سقط بعض العبارة. كتبه مصححه.

(٢) سورة آل عمران: ٧٤.

بالخبر وصوابه غير مختص به الخبر، وسترى فى عبارة المصنف كثيرا منه، فعليك باعتباره، ولقد كثر الغلط فى ذلك حتى رأيت بعض المصنفين فى هذا العلم إذا وجدوا العبارة على السداد يتوهمون أنها مقلوبة، وأشكل على شراح المفتاح مواضع، وإنما نشأ لهم ذلك عن قلب العبارة فليتأمل.

### أهمية القرينة للمجاز الإسنادى

ص: (ولابد من قرينة... إلخ)

(ش): أى لابد للمجاز الإسنادى من قرينة، إما لفظية؛ كما تقدم من قول أبى النجم (أفناه قيل الله) فإنه قرينة صرفت اللفظ إلى مجازه، أو قرينة معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور عقلا، أى بالمسند إليه، ودخل فيه الصفات الحقيقية كالعلم، والجهل، والإضافية، كالقرب، والبعد، ونحو الموت أيضا، وكذلك ذكر فى الإيضاح كاستحالة صدور من المسند إليه، أو قيامه به، ليدخل ذلك كله. وقوله كقولك محبتك جاءت بى إليك الباء فيه للتعدي، أى محبتك أحضرتنى، وإنما أتت به نفسه، كذا فى الإيضاح، ويصح أن يقال إنما أتى به الله تعالى وقوله (أو عادة) أى استحالة عادة نحو هزم الأمير الجيش، وبنى المدينة؛ لأن العادة أنه لا يفعل ذلك وحده. وقوله وصدوره عن الموحد فى مثل (أشباب الصغير) يعنى أن العلم بأن قائل ذلك البيت موحد قرينة صرفت الإسناد إلى المجاز.

(قلت) وهذا القسم هو الأول؛ لأن العقل يقضى باستحالة صدور الإشابة والإفناء من غيره عز وجل، فأى فرق بين هذا وبين الأول؟ ثم لا نسلم أن القرينة هنا غير لفظية؛ لأن تلك القصيدة فى بعض آياتها ذكر النبى (فهو قرينة لفظية، كبيت أبى النجم، أنشد صاحب التمة فى أولها:

فَمَلَّتْنَا أَنَّنَا مُسْلِمُونَ عَلَى دِينٍ صِدِّيقَنَا وَالنَّبِىِّ<sup>(١)</sup>

فإن قلت قد تقدم من المصنف أن ذلك البيت لم يحمل على المجاز، قلت ليس كذلك، بل الذى تقدم أن نحو ذلك البيت لا يحكم عليه بالتجوز ما لم يعلم أن قائله أراد معناه، وقد علم.

ص: (ومعرفة حقيقته... إلخ)

(ش): معرفة حقيقته أى حقيقة المجاز الإسنادى إما أن يريد معرفة وجوده، أو معرفة كيفية ملابسته، إما ظاهرة أى واضحة، أو خفية، والمعرفة لا توصف بالظهور والخفاء باعتبار

(١) البيت فى شرح عقود الجمان ٤٨/١ من إنشاء صاحب اليتيمة فى أولها.

نفسها، بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره، فإنها قد تدرك بالبدية، أو بأدنى تأمل، فتسمى ظاهرة، وقد تحتاج لطول نظر فتكون خفية، ومثل الظاهرة بقوله تعالى ﴿فَمَا رِبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أى فما ربحوا فى تجارتهم، والخفية كقولك (سرتنى رؤيتك) أى سرنى الله عندها، وهو من الإسناد إلى الظرف المجازى أو من الإسناد بملازمة السبب؛ لأن الرؤية سبب السرور، وكذلك قول أبى نواس:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا<sup>(٢)</sup>

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه كذا قاله المصنف.

(قلت) لكن يلزم منه حمل حسنا على استحسانا، فإن الذى ازداد حسنا هو الوجه لا الناظر، ويحتمل أن يقال فيه أنه على السببية، أى بسبب وجهه، وملازمة هذا بالظرفية كالذى قبله.

(قوله وأنكره السكاكى) قال السكاكى الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية فى قولهم أنبت الربيع البقل إلخ، وأورد عليه المصنف ما أورده، وفيه نظير؛ أما قوله إنه يلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله ﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> صاحبها فليس كذلك، بل لنا فى تصحيح كلامه طريقان: أحدهما: أن راضية فى معنى الصفة الجارية على غير من هى له فى المعنى، لا من حيث الصناعة، كأنه قال راض صاحبها، لا على أحد التقادير السابقة، فإن ذلك تقدير لفظى، وهذا معنى، فإننا نجعل الإسناد إلى ضمير العيشة، وهى صفة جارية فى اللفظ على العيشة، وفى المعنى على صاحبها، والمعنى فى عيشة رضى صاحبها، فضمير راضية يعود على العيشة، وهو استعارة بالكناية، والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخيلية، قارنت المكنية، فإن قلت كان السكاكى مستغنيا عن هذا بأن يجعل الإسناد إلى صاحبها الحقيقى، كما هو أحد التقادير السابقة، ولا حاجة إلى الاستعارة بالكناية، قلت تفوت المبالغة المقصودة.

الثانية: أنه يلتزم ما ذكره المصنف، وأن المراد بعيشة صاحبها، ولا يلزم أن يكون الشيء فى نفسه، ويجعل العيشة وضميرها المستتر فى راضية، أريد بهما صاحب العيشة، فتكون العيشة استعارة بالكناية، والمسند فى راضية استعارة تخيلية، ولا بدع أن يكون صاحب

(١) سورة البقرة: ١٦.

(٢) البيت لأبى نواس فى ديوانه ص ٣٥، ط. بيروت، والتلخيص ص ١٣، وشرح عقود الجمان ٤٩/١، والأغاني ٢٥/٤١، والمفتاح ص ٢١١، والتبيان للطيبى ٣٢٢/١، وبلا نسبة فى نهاية الإيجاز ص ١٧٧، والإيضاح ص ٣٦.

(٣) سورة القارة: ٧.

العيشة الحقيقي في صاحبها المجازى على سبيل الاستعارة للمبالغة، فإن قلت: المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أريد بها غير موضوع اللفظ، فكيف يقول يلزم السكاكي أن يكون المراد بعيشة صاحبها؟ قلت ألزمه برأيه؛ لأن السكاكي يرى أن الاستعارة بالكناية مجاز، بإطلاق لفظ المشبه، وإرادة المشبه به، مدعياً أن المشبه به فرد من أفراد المشبه، وقد خبط كثير من الناس في هذا المكان، والتحقيق ما قلناه، والله تعالى أعلم. على أن الجزرى اعترض عليه في إلزامه أن المراد بعيشة صاحبها، بأن قال يلزم ذلك، فإن الزمخشري ذكره، وهو وهم؛ لأن التزام ذلك التزام للمحال، إذ يلزم أن يكون الشيء في نفسه، ولا يصح التزام ذلك إلا بالطريق التي ذكرناها، والزمخشري لم يذكر أن المراد بعيشة صاحبها، بل أن المراد براضية صاحبها، وبينهما فرق، وأما قوله إنه يلزم أن يكون المراد (بماء دافق) فاعل الدفق فلا يلزم، بل يحتمل ما سبق، وأما قوله إنه يلزم عدم صحة الإضافة في نحو (نهاره صائم) إذ يصير من باب إضافة الشيء إلى نفسه فممنوع، ولا نسلم أنه يلزم التجوز في نهاره، بل في صائم، على ما سبق. وأما إلزامه بنحو (ياهامان ابن لي صرحاً) بأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، مع أن النداء له، فجوابه أن يلتزم أن المأمور بالبناء الباني بنفسه بعد اعتقاد دخول هامان نفسه في زمرة من يبنى بنفسه مجازاً، مدلولاً على خطابه بياهامان، وعلى أن المراد البناء بقوله (ابن). وأما اعتراضه بلزوم توقف (أنبت الربيع البقل) على النقل الشرعي فهو أحسن الأسئلة<sup>(١)</sup>، وأجاب عنه الجزرى بأن السكاكي لم يرد أن الربيع أطلق على الله تعالى، إنما أراد أن الإسناد إلى هذه الأشياء جعل كناية عن الإسناد إلى الفاعل، وأسند إلى الربيع ليعلم أن المقصود منه الإسناد إلى الله - سبحانه وتعالى - كما يعلم من قولك (زيد كثير الرماد) أن المقصود الكرم، وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق، إلا أنه لا يصح الجواب به عن السكاكي، فإن جعله كناية يخرج عنه أن يكون استعارة بالكناية، لكن الجواب أن يقال أسند إلى الربيع على أنه فاعل حقيقي لا بمعنى المؤثر بل بمعنى أنه حقيقة في الفعل الصوري، كقولك قام زيد فكما أن معنى كونه حقيقة أن العرب وضعت اللفظ له، وإن كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب (أنبت الربيع) لوجود صورة الإنابات فيه وعن السكاكي جواب آخر تحقيقي يضيق المجال عنه وأما قول الخطيبى إن السكاكي لا يرى أن أسماء الله تعالى توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت

(١) لغة في "الأسئلة" انظر اللسان (س ول).

الربيع البقل على ما يقتضيه لفظه -ضعيف؛ لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضى بأن مذهبه أن أسماء الله تعالى اصطلاحية إلا أن يكون أراد أن السكاكي يرى أن الأسماء اصطلاحية لكونه معتزلياً والظاهر أن المعتزلة يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو مذهب فاسد مردود وأما قوله إن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة فليس كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التشبيه وأجيب عنه بأن المشبه به في هذا المثال شخص ما إنساني موصوف بالصوم وهو أعم من المذكور فيكون غيره فلا يكون الكلام مشتملاً على طرفي التشبيه وفيه نظر لأنك لو قلت زيد كنهار صائم كان تشبيهاً بالاتفاق مع وجود هذا التغير وأما الإلزام بأنه لا يكون استعاره في نحو نهاره صائم فجوابه ما سبق؛ من جعل المجاز في الخبر وهو صائم.

(تنبيه) اعلم أن المصنف في باب الاستعارة بالكناية جعلها كلها مجازاً عقلياً، وذلك مناقض لم ذكره هنا من إثبات المجاز العقلي في هذه الأمثلة، وإنكار أن يكون استعارة بالكناية، وتصريحه بتغيرهما، وهذا الاعتراض أقوى من جميع ما اعترض به على السكاكي.

(تنبيه) تلخص في نحو (أنبت الربيع البقل) إذا لم يكن من كافر ولا كذبا، وفي نحو (زيد الجبل العظيم) أقوال:

أحدها- أن المجاز في أنبت، وهو رأى ابن الحاجب.

الثاني- أنه في الربيع، وهو رأى السكاكي.

الثالث- أنه في الإسناد، وهو رأى عبدالقاهر والمصنف.

الرابع- أنه تمثيل، فلا مجاز فيه في الإسناد، ولا في الأفراد، بل هو كلام أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى، وهو اختيار الإمام فخر الدين.

### أحوال المسند إليه

ص: (أحوال المسند إليه أما حذفه إلى قوله وأما ذكره)

(ش): المسند إليه قد تقدم ذكره، وإنما قدمه على المسند؛ لأن المسند إليه كالوصوف، والمسند كالصفة، والوصوف أجدر بالتقديم؛ لأنه الموضوع، والصفة هي المحمول، وأحواله أقسام: أحدها أن يكون محذوفاً، وإضافة في قوله حذفه إلى المفعول؛ لأن الحذف فعل المتكلم، وكذلك ما بعده من قوله ذكره، وغير ذلك، وقدم ذكر الحذف على الذكر؛ لأن الذكر هو الأصل فلا تتشوف النفس إلى ذكر الموجب له، بخلاف الحذف، وحذفه

لأحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور؛ فإن حذف لا لواحد منها كان حذفاً على غير الوجه المناسب.

**الأول:** الاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر، يعنى بقوله فى الظاهر أن ذكره يكون فى الظاهر عبثاً لإغناء القرينة عنه، وإن كان فى الحقيقة غير عبث، كقولك لمن يستشرف الهلال: (الهلال والله) أى هذا الهلال، فلو صرحت بذكر المبتدأ لكان ذكره عبثاً فى الظاهر، بمعنى أنه لا يظهر له فائدة.

واعلم أن المصنف جعل هذا فى الإيضاح جزء علة، وأضافه إلى الاختصار، وإنما اقتصر على هذا هنا؛ لأنهما يرجعان لشيء واحد، والظاهر أن الاختصار هنا هو الحذف، والاقتصار على الخبر يترتب على الحذف، فإن كان كذلك فكيف يعلل الحذف بنفسه، وإن كان الاختصار هو جعل معانى اللفظ الكثير فى لفظ قليل فلا يتأتى هنا؛ لأن معنى المسند إليه ليس محجولاً فى المسند، بل حذف، ودل عليه بالقرائن، وقد يجاب بأن مراده بقصد الاختصار أن يقصد المتكلم الاختصار فى الجملة، والمراد بالحذف حذف شيء خاص، وهو المسند إليه.

**الثانى:** أن يقصد تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، كقولك (قائم) فى جواب (كيف زيد؟) وإنما قلنا أقوى الدليلين لأنك لو قلت (زيد قائم) أو (هو قائم) لكان الكلام مفيداً للمسند إليه بلفظه، ولو قلت قائم لكان يدل عليه بدلالة العقل القاضية بأن السؤال كالمعاد فى الجواب، فالدليلان هما العقل واللفظ، وأقواهما العقل؛ فالعقل يدل على المسند إليه، واللفظ لو ذكر دل عليه، إلا أن الدلالة المعنوية أقوى. وقال الخطيبى لأن اللفظ لا يفيد إلا الظن، والدلالة العقلية تفيد القطع، قلت فيه نظر؛ لأنه لا يعنى بالعقل إلا دلالة القرائن التى لا تفيد بمجرداها فى الغالب إلا الظن، وفى عبارته أيضاً أن العقل دليل على الترك، واللفظ دليل على الذكر، فهى عبارة قلقة، وصوابها العقل دليل عند الترك، واللفظ دليل عند الذكر.

قال المصنف كقوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ      سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة فى التبيان للطيبى ١/١٤٦، ودلائل الإعجاز ص: ٢٣٨، وقال الشيخ محمود شاكر: مشهور غير منسوب، وفى الإشارات والتنبيهات ص: ٣٤، والمفتاح ص: ٩٤، وشرح المرشدى على عقود الحمان ١/٥٢، والإيضاح ص: ٣٨.



تقديره أنا عليل، وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا، وأن يكون مثالا للذى قبله، وأن يكون مثالا للحذف؛ لضيق المقام<sup>(١)</sup>، كما سيأتي. والمعنى الأول هو لما يلزم عليه، من عدم الفائدة في الذكر. والمعنى الثاني فيه نقص الفائدة وضعفها، فالأول أعم من الثاني؛ لأن في الثاني تحصيل الصيانة عن العبث، فإن سلوك أضعف الدليلين عبث، وعبرة المصنف التخييل، وينبغي أن يقول: للعدول؛ فإنه وقع حقيقة لا تخيلا. هذا على ما اقتضاه كلامهم وقد تبعناهم فيه، ولك أن تقول ليست القرائن أقوى من اللفظ، بل مراد المصنف أن المتكلم إذا حذف فقد خيل للسامع أن المسند إليه مدلول عليه بالعقل، فلا يحتاج إلى ذكر، وعلى هذا تعين ذكر التخييل.

الثالث: أن يقصد بحذفه اختبار تنبه السامع عند القرينة أنه تنبه أم لا؟ وإنما قلنا عند القرينة؛ لأن الفهم عند عدم القرينة لا سبيل إليه، ولا يجوز الحذف حينئذ أو يعلم أن له تنبها ولكن يريد أن يختبر مقدار تنبهه، وهل يكفي بقرينة بعيدة، أو يحتاج إلى قرينة قريبة، أو لقرائن؟.

الرابع: إيهام صونه عن لسانك لتعظيمه، أو صون لسانك عنه وتحقيره. وقول المصنف إيهام كقوله في السابق تخييل، ولا يأتي فيه ذلك الجواب، ولو قال للصون لكان جيدا، وقد يجاب عنه بأن الصون ليس هو الترك، بل قصده للصيانة، وهو لم يوجد، بل وجد ما يوهمه، ومثال الأول:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَaxْتَ مَيَّسِي      أَيَادِي لَمْ تَمْنُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ  
فَتَى غَيْرُ مَخْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ      وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ<sup>(٢)</sup>

هما لأبي الأسود الدؤلي يمدح عمرو بن سعيد بن العاصي، وكذلك قول الآخر:

(١) في الحذف نكتة أخرى، وهي رعاية حال المتكلم؛ فالعليل يضيق صدره عن الفصيل والتطويل، ولعلّ هذا هو المراد بقولهم إن الحذف هنا لضيق المقام.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لعبدالله بن الزبير في ديوانه ١٤٢، ونسبهما في الحماسة البصرية ١٣٥/١ إلى عمرو بن كميل، وهما في ديوان إبراهيم بن العباس الصولي في الطرائف الأدبية ص ١٣٠، وفي التبيان للطيبى ١٤٧/١، والمفتاح ص ٩٤، وشرح المرشدى على عقود الجمان ٥٢/١ ونسبهما لأبي الأسود الدؤلى، وفي دلائل الإعجاز ص ١٤٩، والإشارات والتنبيهات ص ٣٠٣، ٣٠٤، وبلا نسبة في الإيضاح ص ٣٨، والتلخيص ص ١٠٩.

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دَجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَمَ الْجِزْعَ ثَاقِبُهُ  
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَأَ كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ<sup>(١)</sup>

ولو عبر المصنف بقوله: لقصص التعظيم؛ لمثلنا ذلك بقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾<sup>(٢)</sup>  
وفي هذا المعنى يقول يزيد:

وَإِيَّاكَ وَاسْمَ الْعَامِرِيَّةِ إِنِّي أَغَارُ عَلَيْهَا مِنْ فَمِ الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٣)</sup>

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُفَى﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ  
حَامِيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> وإنما يصح التمثيل بهاتين الآيتين الكريمتين؛ لصون اللسان عن المسند إليه  
باعتبار لسان القارئ، لما لا يخفى، وكقوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى ذَا عِي النَّدَا بِسَرِيعٍ<sup>(٦)</sup>

يقول عن ابن عم له لطمه الأصل: هو سريع فحلفه تحقيرا له، وسيأتي ذكر هذا البيت في  
البديع مثالا لرد العجز على الصدر. وفيما ذكرناه من الشواهد لهذا والذي قبله نظره؛ لجواز  
أن يراد إيهام التعيين، أو الاختصار، أو غير ذلك: وفي معنى صون اللسان يقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّهُمْ نَجَسٌ وَإِذَا ذَكَرْتُهُمْ غَسَلْتُ فَمِي<sup>(٧)</sup>

وقوله (أو عكسه) معطوف على إيهام أي: أو إيهام صون لسانك عنه، ولا يصح عطفه  
على صونه؛ لأنه يكون لإيهام أحد الأمرين، وليس هو المراد.

(١) البيت من الطويل ينسب لآبى الطمحاء القيني، وللقيط بن زرارة، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة  
٧١١/١، وحماسة أبي تمام ٥٢٢، والبيان للطيبى ١٤٦/١، والإشارات والتنبيهات ص ٣٤،  
والمفتاح ٩٤، وشرح المرشدى على عقود الجمان ٥٢/١، وبلا نسبة فى الإيضاح ص ٣٩.

(٢) سورة النور: ١.

(٣) البيت ليزيد فى شرح عقود الجمان ٥٢/١.

(٤) سورة البقرة: ١٨.

(٥) سورة الفارعة: ١٠-١١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأقيشر الأسدي، وهو فى لطائف التبيان ص  
٤٥، والإشارات والتنبيهات ص ٣٤، والمفتاح ٩٤، والخزانة ٢٨١/٢، ودلائل الإعجاز ص ١٠٥،  
والإيضاح ص ٣٩، والتلخيص ص ١٠٤.

(٧) البيت بلا نسبة فى شرح عقود الجمان ٥٢/١.

**الخامس:** لتأتى الإنكار عند الحاجة؛ لأنه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء، ثم تدعو الحاجة لإنكاره مثاله: أن يذكر شخص فتقول: فاسق. ثم تحشى من غائلة ذلك فتكره، فلو قلت: زيد فاسق؛ لقامت البيئة بذلك، ولم تستطع الإنكار. لا يقال: كيف ينفع الإنكار مع القرينة؟ لأننا نقول: القرينة ترجح أحد الطرفين ترجيحاً لا يسوغ الشهادة، لا يقال فهذا حينئذ مدعاة إلى الكذب المحرم؛ لأننا نقول: نحن نتكلم على أسباب الحذف التى لاحظتها العرب، سواء كان ذلك شرعاً أم لا، ثم نقول: قد يجب الإنكار والكذب، كما إذا كان فيه مصلحة شرعية، ثم إنما يتأتى ذلك إذا لم يكن استفهام، فلو قيل لك: ما زيد؟ فتقول: فاسق. لم ينفع الإنكار بعد ذلك، ولم يصدق المنكر، حتى لو قال له: ما حال زوجتك؟ فقال: طالق. لم يصدق إذا ادعى عدم إرادتها.

**السادس:** التعيين فيه أى: أن ذلك المسند معين للمسند إليه منحصر فيه؛ فلا حاجة لذكره، كقولك: خالق لما يشاء أى: الله. قيل: وقول السكاكى: لما يشاء، لا حاجة لذكره، وإنه إنما ذكره اعتراضاً؛ لأنهم يرون أن العبد خالق؛ ولكن لا لكل ما يشاء وفيما قيل نظر؛ لأن هذا المثال هو المطابق لقوله سبحانه وتعالى ﴿يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾<sup>(٢)</sup> ففعل السكاكى لم يقصد بقوله: لما يشاء الاحتراز؛ بل قصد التأسى بالآية الكريمة. قلت، وهذه الفائدة داخلية فى الأولى، إلا أن يقال: المقصود الإعلام بالتعين، أو إحضاره فى ذهن السامع، وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه: ترك المسند إليه لدلالة العقل، ويسمى الأول: دلالة المعنى وقوله (أو ادعاء التعيين) فهو كقوله (يعطى بكرة) يعنى السلطان، ولو قال المصنف: ادعاء التعيين إما ادعاء مطابقاً، أو غير مطابق، لكان أحسن، وسيأتى عن قريب ما قد يورد على هذا.

(تنبيه) ينبغى أن يلحق هذا بما يحصل به القصر، ويذكر فى بابه.  
وقوله (أو نحو ذلك) ذكر فى الإيضاح بعد ذكره أنه يترك إذا كان ذكره عبثاً، أنه يحذف

(١) سورة النور: ٤٥.

(٢) سورة القصص: ٦٨.

إما لذلك، وإما لذلك، مع ضيق المقام، ومقتضاه أن ضيق المقام قد يقصد منضمًا إلى غيره، لا مستقلاً. والسكاكي جعله فائدة مستقلة، قسيمة للبعث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك علة مستقلة، وجزء علة أخرى، وهذا القسم يصلح أن يمثل له بقوله:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

لأن الاستفهام قد يكون مع ضيق المقام عن طول الإجابة، وهي حالة العليل، وقد يكون مع اتساعه، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾<sup>(٢)</sup> وذكر السكاكي من أسباب الحذف: كون الاستعمال وارداً على تركه، أو ترك نظائره، كقولهم: رمية من غير رام وكقولك: نعم الرجل زيد، على قول من يرى أن التقدير: هو زيد. وقيل عكسه، وقيل: زيد مبتدأ، خبره نعم الرجل. وهذا السبب يدخل فيه جميع المواضع التي ذكر النحاة وجوب حذف المبتدأ فيها، وهي: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمدح، أو ذم، أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، نحو: سمع وطاعة، أو بصريح قسم، وبعد لاسيما إذا رفع الاسم بعدها، وفي المصدر الذي انتصب توكيداً للجملة نفسها، إذا رفعت نحو: صنع الله، وذكر المبرد نحو قولهم: دار فلانة أي: هذه دار فلانة وفي قولهم: من أنت؟ زيد أي: مذكورك زيد، وقولهم: لا سواء، وقد يحذف سرورا بالمسند، كقولك: غزال أي: هذا غزال، يخاطب من يريد صيده.

(تنبيه) اقتصر المصنف على المبتدأ من المسند إليه؛ لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين، وما ندر من ذلك في: قام الناس، لا يكون زيدا ونحوه، على رأى ابن مالك، لاعتباره به ولعله لم يقصد الحذف. وكذلك مواضع يسيرة فإن جوزنا حذفه، كما هو مذهب الكسائي، كان حذفه ما يتأتى فيه من الاعتبارات السابقة، في حذف المبتدأ، دون ما لا يتأتى مثل: السرور بالمسند، فإنه حاصل حذف الفاعل أم ذكر؛ لأن المسند إلى الفاعل مقدم عليه.

ذكر المسند إليه

ص: (وأما ذكره إلى آخره)

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة طه: ١٨.

(ش): ذكر المسند إليه يكون لأحد أمور:

**الأول** - أنه الأصل، ولك أن تقول: هذا المعنى يعارض كلا من مقتضيات الحذف، فما تصنع حينئذ بتعارض المقتضيين؟ فينبغي أن يزداد فيه، ولا مقتضى للحذف، كما فعل في الإيضاح؛ ليدل على أن الأصل، إنما يراعى، حيث لا مقتضى يعارضه. وقولنا: ولا مقتضى سواء شرط للتعليل لا جزء علة فرار من التعليل بالعدم.

**الثاني** - أن يضعف التعويل على القرينة، هذه عبارته، ولك أن تقول: إن كان المراد أن القرينة ضعيفة في نفسها، لا يغلب على الظن إفادتها، فلا مقتضى للحذف. فإن القرينة الدالة على المحذوف شرط الحذف وإن كان المراد ضعف اعتماد السامع عليه، لعدم تنبيهه فلا يسوغ الحذف حينئذ، أو المراد: ضعف تعويل المتكلم عليها، فذلك عبارة عن عدم الحذف. وإن أراد: أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف، أو أن المتكلم يفرضه ضعيفا، كان منافيا لقوله فيما سبق: "بحذف للاعتماد على أقوى الدليلين: العقل واللفظ، وفرض المتكلم القوى ضعيفا لا موجب له.

**الثالث** - أن يقصد التنبيه على غباوة السامع، حتى أنه لا يفهم إلا بالتصريح، وينبغي أن يقول إيهام غباوته؛ لأن التنبيه على غباوته إنما يكون عند غباوته، وحينئذ لا يصوغ الحذف وإذا لم يسغ وجب الذكر؛ لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف.

**الرابع** - أن يقصد زيادة الإيضاح والتقرير. فإن قلت: قد تقدم إن الدلالة مع الحذف أقوى. قلت: لكنها ربما احتاجت إلى فكر ونظر بخلاف الصراحة.

**الخامس** - إظهار تعظيمه بالذكر كقوله: القهار يصون عباده؛ لعظم هذا الاسم، أو إهابته لما يدل عليه اسمه من الحقارة، كقولك: اللعين إبليس.

**السادس** - التبرك باسمه، كقولك: محمد رسول الله خير الخلق.

**السابع** - الاستلذاذ بذكره، كقولك: الله خالق كل شيء، ورازق كل حي وعد السكاكي هذين شيئا واحداً؛ لأن بينهما تلازما والأحسن أن يمثل للاستلذاذ بذكره بما تكون حروف المسند إليه عذبة، من غير نظره لمعناه.

**الثامن** - بسط الكلام، حيث يقصد الإصغاء، كقول موسى عليه السلام ﴿هِيَ عَصَاي﴾ ولذلك زاد على الجواب بقوله ﴿أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ وما بعده وإنما أجمل المأرب؛ لأن

تفصيلها يطول، وقد يفضى الطول إلى الخروج عن الفصاحة. قلت: وقولهم (حيث الإصغاء مطلوب) فيه نظر؛ لأن المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى عليه السلام لا الإصغاء، وأن أخذ الإصغاء من جانبه عز وجل فذلك لا يسمى إصغاء. ولو سمي فإنما كان المقصود كلام الله تعالى له، وأن يصغى هو له، وذلك لا يحصل بيسط الجواب، ولم يكن المقصود سماع الله تعالى، فإنه حاصل لا يزال إلا أن يقال قصد تطويل المكالمة والمراجعة.

ومن هذا أيضا قالوا ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾<sup>(١)</sup> هذا ما ذكره المصنف. قال السكاكي: وقد يذكر لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه بعد أن كان عاما، كقولك: زيد جاء وعمرو ذهب، وقوله:

اللَّهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتَ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيَّةِ الرَّجُلِ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ<sup>(٣)</sup>

قال المصنف فى الإيضاح: وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر واردة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا. وأجيب على هذا بأنه لا مانع من اجتماع الأسباب، فيكون ذكره لعدم القرينة وللتخصيص، فإن وجوب ذكره لعدم القرينة، لا ينافى ذلك. وفيه نظر؛ لأن المصنف يقول: هب أنه لا ينافى، فأى مناسبة فى عموم الخبر وإرادة تخصيصه يقتضى الذكر، كما أشار بقوله: لا يقتضيان ذكره وأجيب عنه بأن إرادة التخصيص توجب التصريح به وهو لا يحصل إلا بالذكر. نعم هنا سؤال على الجميع، وهو: أن قولهم: لقصد تخصيص المسند بالمسند إليه كلام بعيد عن

(١) سورة الشعراء: ٧١.

(٢) البيت من الكامل، وهو منسوب لامرئ القيس بن حجر، وهو فى ديوانه ص ١٣١ ط. دار الكتب العلمية، ونسبه فى الأغاني ٣/٣٠١ لامرئ القيس بن عابس الكندى الصحابى، وانظر: الإشارات والتنبيهات ص ٣٥، والبيان ١/١٤٧، والمفتاح ص ٩٥، والإيضاح ص ٤٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى لطائف النبيان ص ٤٦ برواية (والنفس)، والمفتاح ص ٩٥، والإيضاح ص ٤٠.

الصواب؛ لأن تخصيص المسند بالمسند إليه معناه: ما الله إلا أنجح، وما النفس إلا طامعة؛ لأن تخصيص الشيء بالشيء، إن يجعل له شيئاً، لا يجعله لغيره، كما سبق. فتخصيص المسند، وهو الطمع بالنفس معناه أن لا يكون للنفس صفة إلا الطمع، وهذا لا يصح؛ لأمر منها: أن القطع حاصل بأنه غير مقصودهم ولا هو صحيح في نفسه، إذ لا يقول أحد: إن قولنا: زيد قام، معناه ما زيد إلا قام، وإنما قيل بذلك في نحو: صديقي زيد. ومنها: أن قولهم في الخبر بعد أن كان عام النسبة لا يوافقه؛ لأنهم يريدون بعد أن كان الخبر عام النسبة، كما صرح به في المفتاح. ولو أرادوا هذا لقالوا: بعد أن كان المسند إليه عاماً. ولا شك أن هذا ليس مرادهم وإن أرادوا أن معناه: ما طمع إلا النفس فذلك تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي، ولا يصح لأمرين:

أحدهما - أن العبارة مقلوبة؛ لأن التعبير عن مثله أن يقال: تخصيص المسند إليه بالمسند.

الثاني - أنه مخالف لقاعدة السكاكي، فإنه يقول: متى كان المبتدأ اسماً ظاهراً، لا يفيد التخصيص؟ ولا جواب عن هذا السؤال، إلا بأن يقال: لعله أراد بالتخصيص، ذكر مسند إليه خاص أى: معين. فإن قلت: كيف يجتمع هذا مع قوله قبل ذلك: إنه يترك المسند إليه للتعين أو ادعاء التعين، مثل: أعطى بكرة يعنى السلطان، فكيف يكون التخصيص علة الذكر والترك، والشيء لا يكون علة للضدين؟

قلت: لم يجعل الحذف سبباً للحصر؛ بل جعل العلم بالحصر سبباً للحذف، والمراد ادعاء أن هذا المسند لا يقبل أن يصدر إلا من هذا المسند إليه، وعند الذكر، يريد أن يعين فيه ما هو قابل أن يكون منه، وأن يكون من غيره.

(تنبيه) كل واحد من الحذف والذكر، قد يكون مع كل واحد مما سيأتى من تعريف وتنكير وغير ذلك.

**تعريف المسند إليه**

ص: (وأما تعريفه).

(ش): إنما قدم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على تنكيره؛ لأن التنكير هو

الأصل، فليس للنفس تشوق طائل إلى ذكر سببه. وقيل: لأن التعريف وجودى، والتكثير عدمى. وقيل: لأن المعرف أعم من المنكر، فقدم عليه. ولعل قائله أراد أن المنكر، يدل على الحقيقة بقيد القلة، أو الكثرة، أو غير ذلك على ما سيأتى. والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد، أو أراد أن المعرف عام، إذا دخلته الألف واللام الجنسية، أو الإضافة بخلاف النكرة المثبتة. قال فى الإيضاح: التعريف لتكون الفائدة أتم لأن الحكم كلما كان بعيداً من الذهن، كان الإعلام به أكبر فائدة، وكلما كان أكبر كانت الفائدة أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند كلما ازداد تخصيصاً، ازداد الحكم بعداً وكلما ازداد عموماً، ازداد الحكم قرباً. وإن شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا: شىء ما موجود يعنى أن الفائدة فيه ضعيفة، بخلافها فى قولك: فلان ابن فلان يحفظ الكتاب، والتخصيص كماله بالتعريف. اهـ

وأورد عليه الخطيبى أن ما ذكره يقتضى التخصيص، وهو أعم من التعريف. قلت: قد أجاب المصنف عن ذلك، بقوله: وكمال التخصيص بالتعريف.

### تعريف المسند إليه بالإضمار

ص: (فبالإضمار؛ لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة).

(ش): الذى يظهر أن قوله: لأن المقام هو خبر تعريفه، والفاء داخلية عليه، وفصل بينهما قوله: بالإضمار، وهو حال لأنه لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون بالإضمار وغيره؛ فإن ذلك حظ النحوى، بل يريد ذكر أسباب التعريفات، غير أن فيه الفصل بين الفاء والمعطوف بالحال. فإذا كان التعريف بالإضمار فذلك يكون لأحد أسباب:

الأول - أن يكون المقام يحتاج لضمير يبين المقصود، فتارة يكون باعتبار التكلم، كقوله:

أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ بَى الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي<sup>(١)</sup>

(١) البيت لبشار فى مقدمة ديوانه ٧٥/١، وفى الإشارات والتنبهات ص ٣٧.

والمُرْعَث: الذى يلبس الرعثة، أى القرط فى أذنه، والقاصى والدانى: البعيد والقريب. قال المرزوقى فى شرح الحماسة عند قول الأصوص الأنصارى:

إِنِّي إِذَا خَفَى الرَّجَالُ رَأَيْتَنِي كَالشَّمْسِ لَا أَخْفَى بِأَى مَكَانٍ

إن بشاراً أخذه من هذا البيت.



والبيت لبشار، والمرعث: المقرط، وكان بشار يلقب بالمرعث لرعثة كانت له في صغره،  
والرعثة القرط، وإما أن يكون مكان خطاب، كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي دَلَجَ السُّرَى

وقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يُلُومُ<sup>(١)</sup>

وإما أن يكون مقام غيبة؛ لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظاً، كقوله:

مِنْ الْبَيْضِ الْوُجُوهِ بَنَى سِنَانٌ لَوْ أَنَّكَ تَسْتَضِيءُ بِهِمْ أَضَاءُوا

هُمْ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ الْمُعَلَّى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا<sup>(٢)</sup>

أو في حكم الملفوظ به؛ كقوله تعالى ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup>.

ص: (وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غيره؛ ليعم كل مخاطب).

(ش): أصل الخطاب أن يكون لمعين، إما مفرد، أو جمع، أو مشى، وقد لا يقصد به

معين، كما تقول: فلان لقيم إن أكرمه أهانك، وإن أحسنت إليه، أساء إليك. فلا تريد مخاطباً

بعينه، بل تريد أكرم، أو أحسن إليه فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، وأن سوء

معاملته، لا يختص بواحد دون آخر.

ومنه قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> أخرج في

صورة الخطاب لما أريد العموم، يريد أن حالهم تناهت في الظهور، بحيث لا يختص بها راء

دون راء، بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب.

(تنبيه) مثل هذا الخطاب هل نقول إنه عام عموم الصلاحية، أو عموم الاستغراق، ويحتمل

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمعشوقة ابن الدمينه في ديوانه ص ٤٢، ولأمية امرأته في الأغاني ٥٣/١٧،

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨١، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/٣٧٠، والحيوان

٥٥/٣، ومعنى اللبيب ٥٠٤/٢، والإشارات ص ٣٧.

(٢) البيتان لأبي البرج القاسم بن حنبل المرى في شرح الحماسة ٩٦/٤، وهما بلا نسبة في الإشارات

ص ٣٧، والبيت الثاني مع آخر بلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ١٤٨.

(٣) سورة المائدة: ٨.

(٤) سورة السجدة: ١٢.

أن يقال بالأول، ويكون الخطاب مع شخص لا بعينه، لكن فيه إشكال، من جهة أن ذلك يزيل تخصيص الضمير، ويجعله شائعا، وذلك بمعنى التنكير، وضمائر المخاطب لا تكون إلا معرفة، وإن كان ضمير النكرة قد يقال إنه نكرة - كما هو أحد القولين - لكن ذاك فى ضمير الغيبة، فلو جعلنا ذلك الشخص لا بعينه لضاهى تنكير الأعلام، والمضمرات لا تنكر كما ينكر العلم، ويحتمل أن يقال إن المراد أنه خطاب مع كل من يقبل أن يخاطب، وعلى هذا فيكون عاما للشمول، ويحتمل أن يقال إنه استعمل ضمير المفرد مرادا به، الجمع فيكون مجازا إن جوزنا التجوز فى المضمرات، وفيه بحث. ويحتمل أن يقال إنه جمع بين الحقيقة والمجاز، على معنى أنه خوطب الجميع ليكون لواحد منهما حقيقة، ولغيره مجازا، فأيهما فرضته فيه حقيقة كان فى غيره مجازا، لكنه لا يتعين فى الخارج، فلم يقع حيثئذ إلا على معين يفيد التعيين المطلق الذى لا يتميز فى الخارج، ويحتمل أن يقال إنه حقيقة، يدل على كل فرد بالمطابقة، كدلالة العام على أفراده، والمشارك على معانيه، ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله جمعا، بل ينصب على كل فرد انصبابا واحداً، وهذا هو الظاهر، ولم أر من تكلم على ذلك فليتأمل.

(تنبيه) إنما يتأتى ذلك حيث كان المخاطب به صالحا لأن يخاطب به كل أحد، فإن لم يكن فلا، كقوله تعالى ﴿كَذَلِكَ يُوحى إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>.

واعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام: قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ وقسم لا يصلح إلا لغيره، وقسم يصلح لهما، وقد تكلمنا على ذلك فى شرح مختصر ابن الحاجب.

### تعريف المسند إليه بالعملية

ص: (وبالعلمية لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>).

(ش): المراد بالعلمية هنا علم الشخص، لا علم الجنس؛ لأن ما ذكره لا ينطبق عليه أى التعريف إذا كان بالعلمية، يكون لأحد أسباب:

منها: أن يقصد إحضاره فى ذهن السامع. وقوله (بعينه) احتراز من اسم الجنس نكرة

(١) سورة الشورى: ٣.

(٢) سورة الإخلاص: ١.

كان، أو معرفة: وقوله (ابتداء) احتراز عن المضمّر، وقيل: يعنى بلا واسطة، فإن كلا من المعارف، إنما يفيد بواسطة، كالصلة، والمشار إليه، والتكلم، والخطاب، والغيبة.

وقوله: (باسم مختص به) احتراز عن اسم الإشارة، والموصول. وقال الخطيبى: قوله (بمعينه) يخرج النكرة. وليس كما قال، بل يخرج المعرفة إذا أريد به الجنس، إلا أن يريد بالنكرة ما هو أعم منه، ثم قال: وفي كون الإحضار المذكور يقتضى أن يكون بالعلمية نظر؛ لأن الإحضار المذكور قد يحصل ببعض المعارف.

(قلت) وقد علمت بما قدمناه، أنه ليس كذلك، وقد مثل المصنف له بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يعنى بالعلم لفظ الجلالة الشريفة، وهذا بناء على القول بأنها علم، وهو المشهور. قال الخطيبى: فى جعله علما نظراً؛ لأن ما وضع له هو المستحق للعبودية، أو الواجب لذاته، وكل واحد منهما، وإن انحصر فى الخارج فى فرد واحد لدليل يدل عليه، وذلك لا يمنع كليته، ومفهوم العلم جزئى. قلت: ليس كما قال بل الكلى هو الإله، وأما لفظ الله فإنه علم حقيقى على الراجح.

ص: (أو تعظيم، أو إهانة، أو كناية أو إيهام استلذاذه أو التبرك به).

(ش): أى يؤتى بالعلم لإشعاره بتعظيم المسند إليه، أو إهنته، كما فى الكنى، والألقاب المحموده، والمذمومة أى الألقاب من الأعلام، فإن بين العلم واللقب عمومًا وخصوصًا من وجه. وقوله: (كما فى الكنى) فيه نظر، فإن الكنية إن أشعرت بضعة، أو رفعة، فهى من الألقاب وإلا فلا إشعار لها بشيء من ذلك، إلا أن يقال: الخطاب بالكنية - كيف كانت - تعظيم قال الشاعر:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ      وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبُ<sup>(١)</sup>

وبين الكنية واللقب اللذين هما قسمان من العلم، عموم وخصوص من وجه. فإن قلت: كيف يشعر العلم باللقب بشيء، ومعناه غير مراد؟ فإن الأعلام لا تدل على معناها الذى كانت موضوعة له قبل العلمية. قلت: يشعر باعتبار استحضر معناه، واستحضر أنه ربما كان حاملاً

(١) البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٤٦، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/١٤١، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، ورواية عجزه: "..... اللقبيا".

على التسمية، وإن لم يكن معناه مرادا، ولذلك قال:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً<sup>(١)</sup>

لأن موضوعه قبل العلمية الأسد. وقوله: (وإما للكناية) يعنى أن يكنى عن الإهانة، أو غيرها، والعلم صالح لذلك. والفرق بينه وبين الأول: أن الأول لم يقصد معناه؛ إنما قصد التسمية وأشعر، وفي الثانى كنى به عن معناه، وفيه تنازع فى تسميته الآن علما. ومما هو صالح للكناية من غير باب المسند إليه: ﴿تَبَّتْ يُدَا أُمِّي لَهَبٌ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه يحضر فى الذهن لهب النار، التى هى داره، لا أنه سُمى أبالهب بذلك. فإنه قيل: إنما سُمى أبالهب؛ لأن لونه كان ملتهبا، وأيضا الظاهر أنه سُمى بذلك فى صغره، قبل استحقاقه النار.

وإنما قلنا: من غير باب المسند إليه، لأن المسند إليه فى الآية الكريمة يدا لا العلم، وقد أورد على السكاكى أنه أورد هذا فى أمثله كون المسند إليه علما، وأجيب عنه بأن المراد بيديه نفسه، إطلاقا لاسم الجزء على الكل، فيكون منها. وفيه نظر؛ لأن يديه حيثئذ أريد بهما ذاته، وذاته لا تشعر بهذا الاسم الذى يشعر بالإهانة، وأيضا فالمسند إليه على هذا التقدير ليس علما، بل هو مضاف إلى العلم، أو يقال عند السكاكى: هذا من باب المسند إليه يعنى به إسناد النسبة، كما نقل عن سيويه أنه قال: غلام زيد. معناه: زيد ملك غلاما. وهذا ما تقدم الوعد به عند الكلام على الإسناد العقلى.

وإما لإيهام استلذاذه، كقول المتنبي:

أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً      وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَا<sup>(٣)</sup>

قال السكاكى: وما شاكل ذلك، أى: من إرادة العلم باسمه، والحكم عليه، أو نحو ذلك.

---

(١) الرجز لأبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه، كما فى صحيح مسلم فى "الجهاد" باب: غزوة ذى قرد ٤/٤٦٧، وفيه:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً      كَلَيْتَ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمُنْظَرَةَ  
أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السُّنْدَرَةِ

(٢) سورة المسد: ١.

(٣) البيت لأبى الطيب المتنبي فى شرح التبيان للعكبرى ٥٠٥/٢.

## تعريف المسند إليه بالموصلية:

ص: (وبالموصلية إلخ).

(ش): التعريف بالموصلية يكون لأحد أسباب:

الأول: أن لا يكون المخاطب يعلم من أحوال المسند إليه غير الصلة، كقوله: الذى كان معنا أمس رجل عالم.

الثانى: أن يكون اسمه مستهجنا، فيطوى ذكره لهجئة تنزه عنها لسانك، أو سمع المخاطب كإذا أردت أن تقول: أبوجهل فعل كذا، فتأتى بصفة من صفاته بدل اسمه، وتجعلها صلة.

الثالث: زيادة التقرير، أى: تقرير المسند، كقوله تعالى: ﴿وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(١)</sup> فإنه لو قيل: زليخا، لم يفد ما أفاده هنا من ذكر السبب، الذى هو قرينة فى تقرير المراودة، وهى كونه فى بيتها. وهذا مثال للمسند إليه وهو فاعل؛ إذ لا فرق بين المبتدأ والفاعل.

الرابع: إرادة تفخيم المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولقائل أن يقول: يحصل ذلك بالتنكير، أو يقول: إن ما نكرة موصوفة، ولو قيل: فغشيهم الغرق؛ لم يفد هذا التفخيم، وأنشد فى الإيضاح:

مَضَى بِهَا مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا      وَفِي الرُّجَاةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي

وقد قيل فى قوله تعالى: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ إنما أتى به للتقليل؛ لأن الماء كان أضعاف ما يغرقهم. معناه أنه شىء يسير من ذلك الماء غشيهم، وعلى هذا يترجح التنكير. قال فى الإيضاح: ومنه فى غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَغَشَاَهَا مَا غَشَى﴾<sup>(٣)</sup> أى فغشاها الله ما غشاها، فيكون الموصول مفعولا. وفيه نظر، والذى يظهر أن الموصول فاعل، ويؤيده أنه لو كان مفعولا، لكان المفعول الثانى ضميرا منفصلا، ولا يجوز حذفه؛ لأنه عائد منفصل أو متصلا، فلا يجوز لاتحاد رتبته برتبة ما قبله. أو غشاها به فيلزم حذف العائد المجرور، وهو لا يجوز هنا.

(١) سورة يوسف: ٢٣.

(٢) سورة طه: ٧٨.

(٣) سورة النجم: ٥٤.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَاكْهِنَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فهو مؤول، وحيث لا حاجة إلى التأويل، تركناه. وأنشد بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضا؛ لكونه ليس مسندا إليه، كقول دريد بن الصمة:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ابْعُدِ<sup>(٣)</sup>  
فإن: ما مفعول به أو مطلق.

الخامس: أن يقصد تنبيه المخاطب على غلطه، كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانُكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا<sup>(٤)</sup>

فإن الصلة هي المنبهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده، وهذا البيت نسبة ابن المعتز في البديع لحرير وأنشده:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ خِلَانُكُمْ يَشْفِي صُدَاعَ رُءُوسِهِمْ أَنْ تُصْدَعُوا

السادس: أن يقصد الإيماء إلى وجه بناء المسند على المسند إليه، والمراد بينائه: جعله مسندا بأن يذكر في الصلة ما يناسبه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup> فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة، كان مناسبا لإسناد سيدخلون جهنم داخرين أي: ذليلين إلى الوصول، ولك أن تقول هذا كالقسم الذي مثله بقوله: وراودته بل هو إياه.

السابع: أن يجعل ذريعة إلى التعريض بشأنه أي: شأن الخبر، كقول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَتَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) سورة الطور: ١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٦٩، والأصمعيات ١٠٨، والشعر والشعراء ٧٥٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٢١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٩٨.

(٤) البيت من الكامل لعبدة بن الطبيب في شعره ص ٤٨، وفي علم البديع وفن الفصاحة للطبيي ١٥٩/٢.

(٥) سورة غافر: ٦٠.

(٦) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢، والأشباه والنظائر ٥٠/٦، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦، وشرح المفصل ٩٩، ٩٧/٦، الصاحبي في فقه اللغة ٢٥٧، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر)، ٣٧٤ (عز)، وتاج العروس ٢٢٧/١٥ (عزز)، والمقاصد النحوية ٤٢/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٨/٢، وشرح ابن عقيل ٤٦٧، وتاج العروس (بني).

أى: أعز وأطول من كل شيء، وقيل: من بيت جرير، وقيل: يعنى عزيزة طويلة. وقال الحفاجى فى سر الفصاحة: إن المراد: أعز وأطول من السماء المذكورة فى البيت مبالغة، وإن جعله أطول من بيت جرير، أو بمعنى طويلة، فيه تعسف. والبيت قيل: الكعبة، وقيل: بمعنى العزة. فلاشك أن الموصول كان ذريعة إلى ذكر صلته، وذكرها ذريعة إلى تعظيم الخبر الذى هو بناء البيت، وذلك تدركه بالذوق فإن: سمك السماء، فيه تعريض، بأن المسند إليه من شأنه أنه رفع السماء، فهو قادر على المخبر به. وتارة يقصد به تعظيم شأن غير الخبر، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْيًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> فإنه قصد به تعظيم شأن شعيب عليه السلام ويحتمل أن يقال: إنه لبناء الخبر عليه، فإن تكذيبهم شعيباً عليه السلام مناسب لحسranهم قال فى الإيضاح: قال السكاكى: وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتَ يَتًا مُهَاجِرَةً      بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولٌ<sup>(٢)</sup>

وربما جعل ذريعة إلى تنبيه المخاطب على خطأ، كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ ... الْبَيْت

وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر، وتحقيق الخبر فرق.

(قلت) الفرق بينهما واضح: فإن الإيماء إلى وجه الخبر، أن تذكر ما يناسبه، وتحقيق الخبر أن تذكر ما يحقق وقوعه بأى نوع كان. والفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه، واضح. ثم قال فى الإيضاح: وكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى، والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه؟ بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

(قلت) وهو اعتراض فاسد؛ فإن السكاكى إنما استشهد به على ما قصد فيه التنبيه على الخطأ، ولم يجعل الأول ذريعة للثانى؛ بل هما كلامان متفاضلان. ثم قوله: لا يبعد أن يكون فيه إيماء عجيب فإن فيه التصريح بذلك قطعاً، قال السكاكى: ربما كان ذريعة لمعنى آخر، كقوله:

(١) سورة الأعراف: ٩٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب العشمى فى ديوانه ٥٩، وتاج العروس ٣٤١/٢٤ (كوف)، ومعجم البلدان ٤٩١/٤ (الكوفة)، وشرح اختيارات المفصل ٦٤٦.

إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تُؤْنِسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَحْدِهِ

وهذا يمكن جعله من وجه بناء الخبر، ويمكن أن يجعل ذريعة لجبر خواطر الفقراء قال: وربما قصد توجه ذهن السامع إلى ما قد يخبر به، كقول المعري:

وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ<sup>(١)</sup>

قيل أراد ابن آدم؛ لأنه من تراب، وقيل: أراد به ناقة صالح ﷺ وستكلم عليه عند الكلام على تقديم المسند إليه.

### تعريف المسند إليه بالإشارة

ص: (وبالإشارة لتمييزه أكمل تميز الخ).

(ش): يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور:

الأول : أن يقصد تمييزه؛ لإحضاره في ذهن السامع حساً، فالإشارة أكمل ما يكون من التمييز، كقول ابن الرومي:

هَذَا أَبُو الصَّفَرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَامِ<sup>(٢)</sup>

وقول المتنبي:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبَنَاءَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا<sup>(٣)</sup>

وقول مادح حاتم الطائي:

وَإِذَا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبِلٍ مُتَسَرِّبِلٍ سِرْبَالٍ لَيْلٍ أَغْبَرَ

أَوْ مَا إِلَى الْكَوْمَاءِ هَذَا طَارِقٌ نَحَرْتَنِي الْأَعْدَاءُ إِنْ لَمْ تَنْحَرِي

فقوله (تأمل) فيه نقض أدبي، والصواب أن يقول: تخيل، أو توهم. ولك أن

---

(١) البيت لأبي العلاء في المصباح في المعاني والبيان والبديع لبدر الدين ابن مالك ص ١٥، وفي الإشارات والتنبيهات للجرجاني ص ٤٦.

(٢) البيت لابن الرومي في الإشارات والتنبيهات للجرجاني ص ٣٨.

(٣) البيت من الطويل وهو للخطبة في ديوانه ٤١، ولسان العرب ٢٩٧/٣ (عقد)، ٩٤، ٨٩/١٤ (بنى)، والمخصص

١٣٩/١٥، ١٢٢/٥، ٦٤/٢، وتهذيب اللغة ١٩٧/١، ٤٩٢/١٥، وتاج العروس (بنى)، وله رواية:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبَنَاءَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَاقَدُوا شَدُّوا



تقول: كون أكمل التمييز يحصل باسم الإشارة دون غيره ظاهر إن قلنا إنه أعرف المعارف، وإلا ففيه نظر.

الثاني: التعريض بغاوة السامع؛ حتى إنه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحس، كقول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ<sup>(١)</sup>

الثالث: أن يقصد بيان حاله في القرب، أو البعد، أو المتوسط، كقولك: هذا، أو ذاك، أو ذلك زيد أي: كقولك: هذا زيد للقريب، أو ذاك عمرو للمتوسط، أو ذلك بكر للبعيد وهذا تفريع على أن رتب اسم الإشارة ثلاث، وأما من جعل المتوسط والبعيد سواء، فهو لا يجعل اسم الإشارة تمييزا للمتوسط عن البعيد، ولا عكسه.

الرابع: أن يقصد تحقيره بالقرب، قال في الإيضاح: وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير، وكلامه في ظاهره أن هذا ليس سببا آخر؛ بل هو من بقايا هذا الرابع، وهو الصواب، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوعًا هَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿هَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوَ وَلَعِبٌ﴾<sup>(٤)</sup> وعليه من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾<sup>(٥)</sup> وقوله (أو تعظيمه بالبعد) قال في الإيضاح: وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿الْمَ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٦)</sup> ذهابا إلى بعد درجته، وقد قيل فيه: إنه على بابه، فإن الكتاب لم يكن كمل إنزاله، وقيل الإشارة إلى: ألم، ولكنها لما انقضت، صارت في حيز البعد. ومن مثال ما نحن فيه، قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: (أو تحقيره) أي قد

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٤١٨/١١، وأساس البلاغة (جمع).

(٢) سورة الأنبياء: ٣٦.

(٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٤) سورة العنكبوت: ٦٤.

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٦) سورة البقرة: ٢٤١.

(٧) سورة الزخرف: ٧٢.

(٨) سورة يوسف: ٣٢.

يقصد تحقيره بالبعد، كقولك: ذلك اللعين فعل كذا، ووجهه أنك تستحقه عن أن يقرب منك، كما تستعظم في الوجه السابق أن يدنو منك. ومن هنا يعلم أنه قد يقصد تعظيم المشار إليه بالقرب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾<sup>(١)</sup> وأمثاله في القرآن كثير، وكان ينبغي للمصنف أن يذكر التعظيم بالقرب، كما ذكر التعظيم والتحقير في البعد.

الخامس: التنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله (على أنه) أى المشار إليه (جدير بما يرد بعده من أجلها نحو ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>) فذكر الأوصاف بعد الذين، ونبه باسم الإشارة على أن المشار إليه -وهو الذين- جدير بذلك. ولك أن تقول: أى مناسبة فى اسم الإشارة، اقتضت ذلك، ولو أتى بغير اسم الإشارة من المعارف، لحصل هذا. ومن هذا قول حاتم الطائي:

وَلِلَّهِ صُعْلُوكٌ يُسَاوِرُ هَمَّهُ	وَيَمْضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالذَّهْرِ مَقْدَمًا
فَتَى طَلِبَاتٍ لَا يَرَى الْخُمْصَ تَرْحَةً	وَلَا شَبْعَةً إِنْ نَالَهَا غَدًا مَغْنَمًا
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ	تَيْمَمَ كُبْرَاهُنَّ ثُمَّتَ صَمَمًا
تَرَى رُمَحَهُ وَنَبْلَهُ وَمِجَنَّهُ	وَذَا شَطْبٍ عَضْبٍ الصَّرِيَّةِ مِخْذَمًا
وَأَخْنَاءَ سَرْجٍ فَاتِرٍ وَلِجَامِهِ	عَتَادَ أَخِي هَيْجًا وَطَرْفًا مُسَوَّمًا
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكَ فَحَسْنَى ثَنَاؤُهُ	وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَعْقِدْ ضَعِيفًا مُذَمَّمًا <sup>(٣)</sup>

وبقى من الأسباب أن لا يكون طريق إلى معرفة المسند إليه، إلا اسم الإشارة، كما فى المفتاح. وكان ينبغي للمصنف ذكره، كما ذكر نحوه فى الموصول.

(١) سورة الإسراء: ٩.

(٢) سورة البقرة: ٥.

(٣) الأبيات فى ديوانه ص ٤٥، شرح وتقديم أحمد رشاد، دون البيت الأخير، وهو فى شعره فى موسوعة الشعر العربى لمطاوع صفدى وإبلى حاوى ص ٥١٤، والبيت استشهد به الطيبى فى التبيان بتحقيقى ١٥٩/١.

## تعريف المسند إليه باللام:

ص: (وباللام للإشارة إلى معهود إلخ).

(ش): التعريف بالأداة، وهي اللام على منهب، والألف واللام على منهب، تكون لأحد أمور:  
**الأول** : أن يشار به إلى معهود. قال فى الإيضاح: للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا قال لك قائل: جاءنى رجل. فتقول: ما فعل الرجل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾<sup>(١)</sup> أى: وليس الذكر الذى طلبت، كالأنثى التى وهبت والإشارة لمعهود سابق، وهو قولها: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾<sup>(٢)</sup> وقولها: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾<sup>(٣)</sup> غير أن المعهود السابق فى الذكر؛ لتعريف عهد تقديرى، إذ لم يتقدم صريحا، وإنما تقدم: ﴿مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ والمراد به الذكر؛ لأنهم لم يكونوا يندرون تحرير الإناث وفى الأنثى لتعريف عهد حقيقى صريح لتقدم (وَضَعْتُهَا أُنْثَى) كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن قولهم: ليس الذكر الذى طلبت، يدل على أنه قد وقع طلب الذكر حقيقة، فيكون اللام فيه لتعريف عهدى حقيقى، والذى أحوج لإخراجها عن الجنسية: أنه لو كانت للجنس، لقليل: ليست الأنثى كالذكر، وليس هذا مقام قلب التشبيه، والمعهود قد يكون حاضرا لفظا، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٤)</sup> أو حسا وهو مبصر، كقولك: القرطاس لمن سدد سهمًا، أو علما، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(٧)</sup> هذا هو المعهود الشخصى، وأما الجنسى فسيأتى.

**والثانى** - أن يراد نفس الحقيقة، كقولك: الرجل خير من المرأة، أى: حقيقة الرجل من حيث هى هى، خير من حقيقة المرأة من حيث هى هى، وقول المعرى:

وَالْخَلُّ كَالْمَاءِ يُدْبِى لِي ضَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدْرِ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة آل عمران: ٣٦.

(٢) سورة آل عمران: ٣٥.

(٣) سورة المزمل: ١٥، ١٦.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) سورة طه: ١٢.

(٦) سورة الفتح: ١٨.

(٧) البيت فى المفتاح ص ٩٩، ولطائف التبيان ص ٥٢، وسقط الزبد ص ٥٨، وشرح المرشدى على عقود الجمان ٦٢/١، والخل: الصديق، و(ال) فى قوله (الخل) جنسية؛ إذ ليس الحكم هنا على خل معهود، وإنما هو على جنس الخل. وضمائره: ما يضمه من المودة وغيرها.

فلا يدل هذا حيثنذ على وحدة، ولا تعدد.

ثم قال المصنف: وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن، كقولك: ادخل السوق، حيث لا عهد، يعنى: إن الدخول إنما يكون فى سوق معين قال: وعليه قول الشاعر، وهو عميرة بن جابر الحنفى:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي<sup>(١)</sup>

ورواه البحرى فى حماسته: ولقد مررت. لا يقال: كل ما يقع فى الوجود مشخص؛ لأننا نقول: لو نظر لذلك، لما كان العهد مفارقا الأداة، قال: وهذا فى المعنى كالنكرة، ولذلك يقدر يسبنى وصفا للييم، لا حالا. يعنى أن اللييم لما لم تكن الأداة فيه لمعين يعرفه المخاطب، صار شائعا بحسب الظاهر، فعومل معاملة النكرة، فصح وصفه، وإن كان معرفة بيسبنى، وإن كان نكرة. ولو عومل معاملة المعرفة، لجعل حالا، والحال فى المعنى غير مقصود؛ لأن الحال يدل على الانتقال، وليس ذلك مقصودا هنا. ومن حيث اللفظ أيضا لا يتضح؛ لكونه فى حكم النكرة على ما سبق وسيأتى الكلام على ذلك فى الكلام على الحال.

ومثله فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِّفِينَ﴾<sup>(٣)</sup> إلى أن قال: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ فإن قلت: لأى شىء فصل المصنف بين هذا، وما قبله من العهد بالجنس، وإن كان هذا والأول عهديين؟ قلت: لأن هذا وإن كان عهديا، فهو من حيث شياعه فى الظاهر كالجنس، فجعل بعدهما؛ لأن فيه

---

(١) البيت لعميرة بن جابر الحنفى ٧٨/١، وشرح التصريح ١١/٢، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر فى حماسة البحرى ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٣٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثم)، ٢٩٦/١٥ (عن)، ودلائل الإعجاز ص ٢٠٦، والإشارات والتنبيهات ص ٤٠، والمفتاح ص ٩٩، وشرح المرشدى ٦٢/١، والتبيان ١٦١/١، وثمت حرف عطف لحقته تاء التأنيث، وقوله (أمر) مضارع بمعنى الماضى لاستحضار الصورة، ورواية الكامل "فأجوز ثم أقول لا يعنينى".

(٢) سورة يس: ٣٧.

(٣) سورة النساء: ٩٨.

شبهها من كل منهما، ولك أن تقول: أقرب من هذا القسم شبها بالنكرات، ما اشتمل على الأداة الجنسية التي لتعريف الحقيقة، فإن شياها في نفس الأمر، وشيا ما نحن فيه في الظاهر فقط، فكان أولى أن يعامل معاملة النكرات في الوصف، وغيره. ولا شك أن الأمر كذلك؛ لكن ظاهر عبارة المصنف خلافه.

وقد يجاب: بأن مدلول الجنسية هو الحقيقة، من غير نظر لإفرادها، وهي حيث لا غير مبهمة لكن لك أن تقول حيث لا: فما الذي أفادته هذه الأداة.

(تنبيه) نسبة ما نحن فيه من التوسط بين العهد الشخصي والجنسي المعهود الجنسي، فإن العهد قد يكون شخصيا، كقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(١)</sup> وقد يكون جنسيا، بمعنى إرادة جنس هو نوع لما فوقه، كقولك: الرجل، تريد به فردا من أفراد الرجال الحجازيين دون غيرهم، وهذا يقع كثيرا في الكلام ولعل منه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن المراد جنس كتب الله، ليكون صالحا للتوراة، والإنجيل، والزبور التي أوتيها من تقدم ذكره من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم تسليما فاللام فيه عهدية جنسية، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ﴾<sup>(٣)</sup> قال الزمخشري: أي جنس كتب الله المنزلة، وتصير هذه الألف واللام عهدية، جنسية، استغراقية. وعلى هذا فينبغي أن يجعل: (وليس الذكر كالأنثى) من هذا القسم؛ فإن المعهود الذكر الذي قام بذهنها كفيته المطلوبة، وذلك معهود جنسي لا شخصي، كما سبق في: ولقد أمر على اللئيم.

الثالث: أن تكون للاستغراق، وإليه الإشارة بقوله: وقد يفيد الاستغراق، وإنما قال وقد يفيد لأنه يريد أن اللام الجنسية قد تفيد الاستغراق ومعنى الجنسية مع ذلك لا يفارقها، ومثله بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه عام، بدليل الاستثناء منه، وكذلك:

(١) سورة المزمّل: ١٦.

(٢) سورة الأنعام: ٨٩.

(٣) سورة البقرة: ١٧٧.

(٤) سورة العصر: ٢.

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup> ثم قال: إن الاستغراق على قسمين: أحدهما: حقيقى، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن معناه: كل غيب، وكل شهادة، وفى جعل هذا من هذا القسم بحث، سيأتى إن شاء الله.

والثانى: عرفى، كقولنا: جمع الأمير الصاغة أى: صاغة بلده أو مملكته. والحق وهذا أنه عام أيضا؛ ولكنه مخصوص بالعقل، كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup> ثم جعل ذلك استغراقا عرفيا، فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن العرف اقتضى عمومه، وليس كذلك، بل العرف اقتضى تخصيصه ببعض أفراد، والظاهر أنه يريد بالاستغراق العرفى أن ذلك فى العرف يعد مستغرقا، وليس بمستغرق لجميع ما يصلح له، بل لبعض أنواعه.

(تنبيه) اعلم أن كون الألف واللام للعموم أو لا، مسألة مهمة يحتاج إليها فى علوم المعانى، وأصول الفقه، والنحو، ولم أر من المصنفين فى شىء من هذا العلوم، من حررها على التحقيق؛ وها أنا أذكر قواعد يتهذب بها المقصود، وينى عليها ما بعدها، وبالله التوفيق:

**الأولى:** والألف واللام إما أن تكون اسما موصولا، أو حرفا. فإن كانت اسما، فليس كلامنا فيه؛ لأنه حينئذ داخل فى الموصولات، فله حكمها فى العموم بجميع أحواله وهذه فائدة جلية يستفاد منها: أن غالب ما يستدل به من لا أحصيه عددا من الأئمة، فى إثبات العموم، أو نفيه من المشتقات المعرفة بالألف واللام، مثل: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾<sup>(٦)</sup> ليس من محل النزاع فى شىء، إنما النزاع فى الألف واللام الحرفية بشروط ستأتى. وليتنبه لفائدة جلية أيضا، أهملها النحاة، أو أكثرهم، وهو أن إطلاق أن الألف واللام الداخلة على المشتقات موصولة، لا يصح؛ لأنها إنما تكون موصولة، حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد، أما إذا أريد بها الثبوت،

(١) سورة النساء: ٢٨.

(٢) سورة الأنعام: ٧٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٢.

(٤) سورة التوبة: ٥.

(٥) سورة النور: ٢.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

فلا. فخرج بذلك أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين إذا قصد بها الثبوت، وخرج بذلك: أفعال التفضيل، وخرجت الصفة المشبهة فإنها يقصد بها الثبوت، ولذلك قال ابن الحاجب، في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا فِيهِ مِنَ الْزَاهِدِينَ﴾<sup>(١)</sup> إن الألف واللام هي المعرفة الموصولة، فلا حاجة لتقدير عامل. وبهذا يعلم أن إطلاق أهل المعاني أن الاسم يدل على الثبوت والاستقرار، ليس ماشيا على عمومه.

**الثانية:** ما تدخل عليه الألف واللام الحرفية، التي ليست شيئا مما سبق أقسام:

**الأول:** جمع تصحيح أو ملحق به غير العدد، أو جمع تكسير للقلة، أو الكثرة، سواء كان له واحد من لفظه، أم لا. نحو: الزيدين، والعالمين، والأرجل، والرجال وأبايل، وكذلك الداخلة على صيغة الأعلام بعد تنكيرها، إما لقصد الشركة على رأى الزمخشري، حيث قال: تدخل أل على العلم للشركة، كما أضاف في قوله:

**عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ**

أو لغير ذلك، ومدلول كل منها الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد، كما صرح به بدر الدين بن مالك في أول شرح الألفية، وهو حق و دلالة الجمع على كل واحد من أفراده بالمطابقة، وكيفيك فيه إطباق الناس على قولهم: الجمع كتكرار الواحد، وكيفيك أيضا قولهم: إنه لا يجوز أن تقول: جاء رجل ورجل ورجل في القياس قالوا: إذ لا فائدة في هذا التكرار؛ لإغناء لفظ الجمع عنه، فلو كانت دلالة رجال على رجل بالتضمن، لكان قولنا: رجل ورجل ورجل مشتملا على أعظم فائدة، وهى الانتقال من دلالة التضمن إلى دلالة المطابقة، كما يجوز ويحسن الانتقال من الظاهر إلى النص، ولكان جائزا حسنا.

وتحقيقه أن لفظ: رجال في الحقيقة، لفظ رجل، إنما تغيرت هيئته فصار دالا على آحاد ينصرف لكل منها وينصب كل منها انصبابا واحدا، ولا يكون دالا عليه بالتضمن؛ لأنه لم يوضع لمجموع الثلاثة، وهو يضاهى اللفظ المشترك إذا استعمل في معانيه، فإنه يكون دالا على كل منهما بالمطابقة، ويضاهى العام فإنه دال على كل من أفراده بالمطابقة، وإن كان القرافي قد أشكل عليه دلالته، حتى قال مرة: إنه يدل بالتضمن، ثم رجع عن ذلك فقال: إنه لم

(١) سورة يوسف: ٢٠.

يتضح له دلالته، والحق ما قلناه. ويضاهي قول القرافي: إن دلالة الفعل على كل من حدثه وزمانه بالمطابقة. لا يقال دلالة المطابقة، هي دلالة اللفظ على تمام مسماه، وليس رجل تمام مسمى الرجال، ولا الفرد الواحد تمام مسمى العام؛ لأننا نقول: التمام في مقابلة النقص، وإنما نعني بالدلالة على تمام المسمى ما يقابل الدلالة على جزئه. فتمام المسمى كلي، قد يكون له في الخارج جزئي واحد، وقد يكون له جزئيات، كل منها تمام المسمى وهو موجود في ضمنها، كما أن تمام مسمى الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، وذلك يوجد كله في الإنسان، وفي الفرس، وغيرهما من أنواعه. وكذلك المشترك يوجد تمام مسماه في كل واحد من معانيه، ولا أعني أن لفظ الجمع كلي بالنسبة إلى مفرداته، ولفظ المشترك كلي بالنسبة إلى معانيه؛ بل أردت مثالا يبين لك أن تمام المسمى، لا ينفي أن يكون معه غيره.

ثم إن شئت اقتصرت على ذلك وقلت: مدلوله رجل ورجل ورجل، وليس الجمع موضوعا بطريق الأصاله؛ بل الوضع للمفرد. والعرب استعملت أوزانا للجموع، سوغت بها للمستعمل أن يجمع ما شاء على وزنها، فلا يرد أن يقال: يلزم أن يكون الجمع وضع للمفرد على انفراده، وعلى هذا نقول: الجمع هو المفرد بالمادة وغيره بالصورة، وإن شئت قلت الجمع موضوع لكل مفرد بقيد كونه معه اثنان أو أكثر. والدلالة أيضا على كل فرد بالمطابقة؛ لأنه ليس موضوعا لمجموع الأفراد وفرق واضح بين الوضع للمجموع، وبين الوضع لكل واحد بشرط غيره.

فإن قلت: لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالمطابقة، لكان قولك: ما عندي رجال، كقولك: ليس عندي رجل في نفي كل واحد، وليس كذلك؛ بل هو لنفي المجموع قلت: بل مدلول: ليس عندي رجال، ليس رجل ورجل ورجل، وأنت قلت: ذلك لم يدل على أنه لا رجل عندك؛ لأن الجمع كترار الواحد بالعطف، بخلاف العدد. فلو قلت: جاءني رجال، دل على كل واحد بالمطابقة. ولو قلت: جاءني ثلاثة تريد الرجال، دل على كل واحد بالتضمن. ولو قلت: جاءني رجال ثلاثة، كنت واصفا للآحاد بصفة هي للمجموع؛ لأن الآحاد في الإثبات تستلزم المجموع، ولو قلت: جاءني ثلاثة رجال، كان معناه كل منهم رجل. وقد نازع الأخفش فقال في ركب ونحوه: إنه جمع.

القسم الثاني: اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه، أو لم يكن، مثل: ركب،



وصحب، وقوم ورهط. قال بدر الدين بن مالك: أنه موضوع لمجموع الآحاد. ما قاله حسن؛ لأن اسم الجمع وضع في الأصل وله مدلول وهو الأفراد، فكل منها جزء مدلوله، كما أن التخت لما كان اسماً لذى أجزاء، كان مدلوله مجموعها. وكما أن الثلاثة اسم مجموعها بخلاف الجمع، فإن الوضع في الأصل للمفرد. وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بالتضمن؛ لأنه جزء المدلول.

القسم الثالث: اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده تاء التأنيث، وليس مصدرًا، ولا مشتقًا منه، مثل: تمر، وشجر، وغير ذلك مما لم تلتزم العرب فيه التأنيث؛ احترازًا مما التزمته فيه، كتخم جمع تخمة. فهذا القسم ذهب الفراء إلى أنه جمع، وسماه ابن مالك اسم جمع، فإنه حين ذكر أسماء المجموع عده منها، ومثل له بتمر ونحوه، وسماه في شرح الكافية: اسم جنس لا اسم جمع، كما فعل الجمهور. وكذلك في أول باب أمثلة الجمع من التسهيل في بعض النسخ. واختلف في مدلوله على أقوال:

أحدها: وهو الذي يظهر أنه يصلح للواحد والتثنية والجمع؛ لأنه اسم للجنس، والجنس موجود مع كل من الثلاثة. وقد حكى الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد، وقال به الكوفيون، سواء كان الواحد مذكرًا أم مؤنثًا. قال الراغب في مفرداته: النحل يطلق على الواحد والجمع، وهذا أوضح الأقوال؛ بل لا ينبغي أن يقال: صالح للواحد والجمع، بل يقال: موضوعه الحقيقة؛ ليصدق اسم التمر على بعض تمر واحدة؛ لأن الجنس موجود فيه.

الثاني: أنه لا يطلق على أقل من ثلاثة قاله ابن جنى، وتبعه ابن مالك حيث قال، في الكلم: إنه اسم جنس جمعي، لا يطلق على أقل من ثلاثة.

الثالث: أنه لا يطلق إلا على جمع الكثرة، ونقل ذلك عن الشلوين وابن عصفور، وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أمثلة الجمع، ولأجل ذلك أورد شراح سيويه على قوله: باب علم ما الكلم من العربية، وقالوا: إنما هي ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، ثم أحابوا بأن تحت كل واحد منها أنواعًا، ولا يدل لمن قال إنه لا يطلق إلا على الجمع، أن سيويه إنما ذكر ذلك في باب الواحد الذي يقع على الجمع؛ لأنه لم يقل: لا يقع إلا على الجمع، ولا يدل له أنهم عند إرادة الواحد، يأتون بالتاء؛ لأن التاء يؤتى بها للتنقيص

على الوحدة، وإزالة احتمال التعدد؛ كما يؤتى عند إرادة جمع القلة بالألف والتاء ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾<sup>(١)</sup> على إرادة الواحد، بل قد يراد الجنس، وعاد ضمير التثنية باعتبار لفظهما ومعناهما، وقد يراد الجمع وهو رعاية للفظهما.

**الرابع:** المثني نحو: الزيدين، والرجلين، والضارين، والركبين، وما ألحق به من نحو اثنين، فدلالته على كل واحد، كدلالة الجمع على أفرادهِ على ما سبق.

**الخامس:** الاسم الدال على الحقيقة، وأفراده متميزة، وليس له مؤنث بالتاء مثل: رجل، وأسد، وفرس. قد يقال: إنه قصد فيه الجنس مع الوحدة، ما لم يقترن بما يزيلها من تثنية، أو جمع، أو عموم، وبه جزم الغزالي في المستصفى، والقرافى، وإليه أشار السكاكى عند الكلام على تعريف المسند، وجزم به الكاشى، وهو الظاهر، ويشهد له تثنيته وجمعه، وصحة قولك: ما عندى رجل بل رجلان، وقولهم: إن واحدا من قولك: جاء رجل واحد، تأكيد، وأنه لا يصح: عندى رجل عاقلون، أو رجل كثير، ويحتمل أن يقال: إنه لأعم من الواحد وغيره، بدليل صحة قولك: رجل خير من امرأة، لا تريد إلا الجنس. ولقول النحاة: لا التى لنفى الجنس، فى نحو لا رجل، ويقولون: إنه لنفى الحقيقة؛ ولذلك لا يصح أن تقول: بل رجلين؛ ولأنه كلى، والكلى لا تعرض فيه لوحدة ولا تعدد؛ ولأن الزمخشري قال فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾<sup>(٢)</sup> إنه وحده لفظا؛ لأن الغرض الدلالة على الجنس، ويحتمل: يخرج كل واحد منكم طفلا، يريد وحده طفلا؛ لأن المراد الجنس لا الوحدة. وهذا وإن لم يكن صحيحا فى نفسه؛ لأن طفلا يستعمل للجمع والمفرد لغة؛ لكننا استفدنا منه أنه يرى أن نحو: طفل ورجل، لا يختص به الواحد، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾<sup>(٣)</sup> ويشهد له أيضا، أن الإمام صرح فى المحصول بأن الإنسان مطلق، ليس لوحدة، ولا كثرة.

وقال الزمخشري أيضا فى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلِهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ

(١) سورة الرحمن: ٦.

(٢) سورة الحج: ٥.

(٣) سورة الفرقان: ٧٤.

وَأَحَدٌ<sup>(١)</sup> الاسم الحامل لمعنى الأفراد والتثنية دال على شيئين: على الجنسية، والعدد المنصوص. فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما هو العدد، شفع بما يؤكد، فدل على القصد إليه. ألا ترى أنك لو قلت: إنما هو إله، ولم تؤكد بواحد، لم يحسن، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية. اهـ

وهو كالصریح فى أن نحو: رجل یحتمل الوحدة والتعدد. ولا ینافى هذا قولهم: إن ذکر الواحد تأکید؛ لأن لقائل أن یقول: المتحقق فیہ هو الجنس، ولكن الغالب استعماله فى المفرد، فصار الذهن یتبادر إلیه فىكون الواحد تأکیداً؛ لأنه أزال احتمالاً مرجوحاً.

وقول المصنف فیما سیأتى إن أداة العموم تدخله مجرداً عن معنى الوحدة، قد یتعلق به مدعى الوحدة؛ لأن التجريد عن الشئ فرع الوجود فیہ، وقد یتعلق به منکرها؛ لأنه لو دل علیها لما تغیر عن موضوعه بالأداة، كما ستکلم علیہ إن شاء الله تعالى.

**السادس:** الاسم الدال على الحقيقة وأفراده متميزة، وهو مؤنث؛ لإطباقهم على أن اسم الجنس ما یفرق بینہ و بین واحده التاء.

**السابع:** الاسم الدال على الحقيقة من حیث هی هی، ولا یتیمز بعضها عن بعض، وليس لها مؤنث. ولا إشکال أنه لا دلالة فیہ على وحدة ولا تعدد، مثل: الماء والعسل فى الأعیان، ومثل: الضرب والنوم فى المصادر، سواء كانت موضوعة بالتاء، مثل: الرحمة أو لا.

**الثامن:** ما كان كذلك إلا أن فیہ التاء من أصل الوضع، مثل: ضربة واستخراجة، فهذا مدلوله الوحدة بلا إشکال.

**التاسع:** ما كان عدداً مثل الثلاثة، فهذا نص فى مدلوله هو موضوع لمجموعها، ودلالته على أحدها بالتضمن، كما تقدم فى اسم الجمع بل أوضح، ویظهر أن الملحق بجمع السلامة من أسماء العدد كذلك، مثل عشرين إلى التسعين، فیدل على الآحاد بالتضمن، كاسم الجنس، وإن أعطیت فى الإعراب حکم جمع السلامة.

القاعدة الثالثة: دلالة العام على أفرادہ بالمطابقة على ما سبق، ومحل تقريره علم أصول الفقه. الرابعة: اسم الجنس، یطلق باصطلاح النحاة على ما الفرق بینہ و بین واحده تاء التأنيث، أو

(١) سورة النحل: ٥١.

ياء النسب على ما سبق، ويطلق عند الأصوليين على جميع الأقسام السابقة، ما عدا الجمع والمثنى، وسبب ذلك أن النحاة ينظرون فيما يتعلق بالألفاظ والأصوليين أكثر نظرهم فى المعانى، فيطلقون الجنس على كل من الكليات السابقة، يعنون بالجنس: ما لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه جنسا كان، أم نوعا، أم فصلا، أم خاصة أم عرضا عاما، أم صنفًا، وقد توسعوا فى ذلك. فإن حقيقة الجنس فى الاصطلاح المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو، وما اصطلاحوا عليه يقع أيضا فى كلام النحاة، ألا تراهم يقولون: الألف واللام الجنسية، يعنون جميع ذلك.

الخامسة: إذا دخلت الألف واللام المذكورة على شىء مما ذكر غير مثنى، صار عاما على الصحيح فى الجميع بما سنذكره من الشروط، لا يقال: كيف يعم نحو: جلسة مع أنها للوحدة لما سيأتى -أما إن كانت جمعا فالأصوليون كالمنطقيين عليه، إلا شذمة يسيرة. وأما إن كان اسم جنس، وما أشبهه فى الدلالة على الحقيقة، فكذلك على الصحيح، وهو الذى ذكره أصحاب الشافعى -رضى الله عنه وعنهم- وعولوا عليه، واختاره ابن الحاجب والأكثر. وقيل ليس بعام إلا بقرينة، وهو رأى الإمام فخر الدين فى أكثر المواضع. وقيل إن كان اسم جنس يفرق بينه وبين واحده التاء، أو كان لا يوصف بالوحدة، كالماء والذهب، فهو عام، وإن كان يتميز بالشخص، كالرجل، والدينار، فليس بعام إلا بقرينة، كقولنا: الدينار أفضل من الدرهم؛ علم العموم فيه بقرينة التسعيرة، قاله الغزالى فى المستصفى، واختاره الشيخ تقى الدين القشيرى، والمريسى، ومحل الاستدلال لذلك أصول الفقه.

وأما اسم الجمع فهو أقرب من المفرد إلى الجمع، فهو رتبة بينهما، وأما المثنى فلم أر من تعرض له إلا القرافى فإنه قال: إنه كالجمع فى العموم، ومن العجب أنه قال: لا يفهم العموم من إضافة التثنية فى شىء من الصور، سواء كان المفرد يعم، أم لا. فإذا قال: عبدای حران، فلا يتناول إلا عبيدین، وكذلك لو قال: ما لای، فالفهم ينبو عن العموم فى التثنية جدا، بخلاف الجمع والمفرد. اهـ

والإضافة والتعريف فى ذلك على السواء، فكلامه الأول لا يجتمع مع الثانى، وفى كل من الإطلاقيين نظر والحق التفصيل، فإن ما ذكره فى عبدای حران صحيح، يجب القول بمثله، فى قوله: العبدان حران؛ لأن المفرد يعم لإرادة الحقيقة، وصلاحية المفرد لها، والجمع يعم

لصلاحيته لاستيعاب الأفراد، والثنية وإن صلحت لاستيعاب كل اثنين فالعدول إليها مع مجاورة المفرد، والقصور عن الجمع قرينة لإرادة اثنين معهودين؛ لكن قد توجد الثنية خالية عن القرينة الصارفة للعموم، أو مشتملة على قرينة إرادته، ولا نكاد نجد ذلك إلا في اثنين بينهما تواصل ما، ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم "إذا التقى المؤمنان بسيفيهما"<sup>(٢)</sup> فإنه يعم كل اثنين ومؤمنين، وهذا وإن لم يكن مما نحن فيه لأنهما موصولان؛ لكن يشهدان لما نحن فيه من ثنية ما فيه الألف واللام الحرفية، وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> يعم كل أخوين، وكذلك قوله ﷺ "البيعان بالخيار"<sup>(٤)</sup>، وكذلك "رجلان تحابا في الله"<sup>(٥)</sup> وهو وإن لم يكن عام اللفظ، فهو عام المعنى. وأما نحو: لبيك، ودوايك، فقال أبو عبيدة: إنه عبر فيه بالمشى عن الجمع، والذي اختاره الوالد فيه أنه اكتفى فيه بأول العدد، كقوله:

لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُم

وعلى كل هذا قسم آخر يمكن ادعاء عمومه بالإضافة، وإن كان مثني في اللفظ. السادسة- دلالة العموم على كل من هذه الأقسام كلية، بمعنى أن الحكم على كل فرد نفيا كان، أم إثباتا، وإن كان في النفي، لا يرتفع الحكم عن كل فرد، فرد بخلاف الإثبات على ما يأتي تحقيقه في عموم السلب وسلب العموم، بخلاف ما ذكروه من قولهم: إن الحكم في النفي على المجموع.

السابعة- إذا أثبت العموم في هذه الأقسام على سبيل الكلية، فكل منها يعم بحسب

(١) سورة النساء: ١٦.

(٢) أخرجه البخاري في "الذيات" باب قول الله تعالى ﴿وَمِنْ أَحْيَاهَا...﴾ ١٩٩/١٢ (ح ٦٨٧٥) وفي غير موضع في صحيحه، ومسلم في "الفتن" (ح ٢٨٨٨) من حديث أبي بكره رضي الله عنه.

(٣) سورة الحجرات: ١٠.

(٤) أخرجه البخاري في "البيوع" باب: إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (٣٦٢/٤) وفي غير موضع في صحيحه، ومسلم في "البيوع" أيضا (ح ١٥٣٢).

(٥) أخرجه البخاري في "الزكاة" باب: الصدقة باليمين (٣٤٤/٣) (ح ١٤٢٣) وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم في "الزكاة" أيضا (ح ١٠٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وطره "سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله....".

مدلوله. فالإرادة الداخلة على اسم الجنس، وكل ما يصلح للواحد وغيره على السواء، كالرجل إن قلنا: إنه لا يدل على الوحدة يعم رتب الآحاد بالالتزام، فيقع الحكم فيه على حقيقة الجنس التي ليست واحدة، ولا متعددة، مع ملاحظة وجوده في الجزئيات، ويلزم من الحكم عليها الحكم على كل فرد من جزئياتها. فإذا قلت: الماء يروى إلا الحمار، فقد حكمت على مطلق الماء الموجود في ضمن الجزئيات، ويلزم من الحكم عليه الحكم على أفرادها، وهذا لا ينافي قولنا: دلالة العموم كلية؛ لأن ذلك أعم من أن تكون كليتها بالالزام، أو غيره، وكذلك الصلاة مطلوبة إلا في وقت الكراهة، والإنسان في خسر إلا المؤمن إن لم يجعله للوحدة، أو جعلناه لها، ولكنه تجرد منها عند إرادة العموم، وهذا فيما لا يتميز أجزاؤه، كالماء، وأوضح منه في المميز، كالإنسان، والفرس وهو في المصادر، أوضح منه في غيرها.

فإن قلت: إذا كان شمول الأفراد لازماً للحكم على الجنس، لزم أن تكون الإرادة الجنسية، تساوى الاستغرافية في استيعاب الأفراد لأنها للجنس الذي لا يفارق شيئاً من جزئياته. قلت: من هنا توهم كثير أن النكرة في سياق الإثبات للعموم، ونقل ذلك عن الحنفية، ولذلك توهم ابن جنى أن أسماء الأجناس، لا تستعمل غالباً إلا مجازاً؛ لعدم إمكان استيعاب أفراد الجنس غالباً، وليس كذلك؛ لأننا نقول: الجنسية جزء، وقصد المتكلم فيها إلى الجنس، ولم يلاحظ الأفراد، واستلزام الجنس للأفراد إزالة ما يدل عليه التذكير من التقيد بوحدة، أو غيرها من معاني التذكير.

وأما الاستغرافية، فالاسم بعدها في الدلالة على الجنس، لم يمنعه مانع والحكم عليه غير مقصود لذاته؛ بل للأفراد؛ وهو يشابه الكناية في أن الحكم فيها على شيء، والمقصود ملزومه. إذا تحرر هذا فعموم اسم الجنس المعرف بالألف واللام، أقوى من عموم الجمع؛ لأنه ادعاء الشيء بدليله كما ذكره البيانون في غير موضع، وعموم الجمع ادعاء تحول الاسم للأفراد بغير دليل، ويتخلص أن عموم المفرد، أقوى عند البيانين؛ لأن دلالة الالتزام عندهم أقوى، وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الأصوليين؛ لأن دلالة المطابقة عندهم أقوى، ودلالة العام في الجمع مطابقة؛ لكن يخلش فيه ما سيأتى عن إمام الحرمين، وسيأتى تحقيق هذا الموضوع عند قول المصنف: واستغراق المفرد أشمل، والداخل على الجمع، هل تصيره آحاداً، أو تصير جزئيات العام مفردات، أو تعم في رتب الجموع السالمة، إن كان جمع

سلامة والمكسرة إن كان جمع تكسير؟ فيه خلاف مشهور، وعليه يبنى التخصيص.  
فعلى الأول، يجوز إلى أن يبقى أقل ذلك، والداخله على المثني، كالدخاله على الجمع  
والداخله على اسم الجمع. إن قلنا: إن أداة العموم تستغرق مراتب الجموع، ولا تصيره أحادا؛  
فاسم الجمع الدال على الهيئة الاجتماعية أولى.

وإن قلنا: إن أداة العموم تقلب الجمع أحادا، فلا يلزم القول بمثله فى اسم الجمع؛ لأن  
الجمع على ما سبق مدلوله الآحاد، يدل على كل منهما بمادته دون صورته، فليس فيه إذا  
دخلته أداة العموم بغير طائل بخلاف اسم الجمع، فإن لكل واحد من جزئياته هيئة اجتماعية  
ذات أجزاء، وكذلك الدخاله على الأعداد مثل: العشرة فيعم جزئيات العشرات وأسماء  
الجموع بالمطابقة، غير أنها تدل على أجزاء كل عشرة، واسم جمع بالتضمن، وحاصله أن  
نحو العشرة والركب، يعم الآحاد تضمننا، ويعم الجموع والأعداد مطابقة، والجمع يعم أحاده  
مطابقة. فإن قلت: قد حكيتم الخلاف فى أن صيغة العموم تقلب الجمع أحادا أولا، فإذا كان  
مدلول الجمع أحادا، استويا. قلت نحن وإن قلنا إن الجمع يدل على الآحاد بالمطابقة، فلا  
نحعله كالآحاد من كل وجه، فإن رجالا أفاد كل رجل دلالة غير مطابقة، بل منضم إليها  
اجتماعه مع غيره، سواء قلنا: إن الجمع وضع لذلك، أم أن هذا وظيفة المستعمل، بخلاف  
رجل ورجل ورجل، فإن كل واحد من المحكوم عليهم، لا تعرض فيه لغيره فحيث قلنا: إن  
لا رجال سلب معنى الجمع، معناه: أنه صار الحكم فيه على كل إنسان مطلقا، وقلنا: إنه باق  
على معنى الجمع معناه: أنه حكم فيه على كل إنسان مع غيره، ولذلك لا يجوز التخصيص  
إلى الواحد، وربما تترتب على ذلك فوائد أخر محلها علم أصول الفقه. وأما الدال الوحدة،  
كالضربة، وكالرجل إن قلنا: إنه موضوع بقيد الوحدة، وكالتمررة والبقرة، فيعم الوحدات، ولا  
ينافى ذلك العموم.

فإذا قلنا الضربة تؤلم كان معناه كل ضربة واحدة تؤلم؛ وإنما ينافى العموم أن لو كان  
معناه: واحدة من الضربات تؤلم ليس كذلك؛ وإذا اتضح لك ذلك فيما هو صريح فى الوحدة،  
فانقله فيما، هو ظاهر فيها، يكون أوضح، كقولك: الرجل يشبعه رغيف، وسيأتى الكلام على  
هذا البحث، فإن المصنف ذكره. وإذا حققت هذا انحل كل ما أشكل على من لا أحصيه  
عددا من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، من أنه كيف يجتمع العموم مع جمع القلة، والأول

يستغرق الأفراد، والثاني لا يتجاوز العشرة، لأننا بينا أنه يجتمع مع ما يتجاوز الواحد. فاجتماع العموم مع ما لا يتجاوز العشرة، أوضح فإذا قلت: أكرم الزيدین فمعناه: أكرم كل واحد مجتمع مع تسعة، أو دونها إلى اثنين، بخلاف: أكرم الرجال، فمعناه أكرم كل واحد منهم منضم إلى عشرة فأكثر. ويجوز التخصيص في نحو: الضربة إلى أن يبقى واحد، وفي نحو: الزيدین إلى أن يبقى ثلاثة، وفي نحو: الرجال إلى أن يبقى أحد عشر، إن فرعنا على جواز التخصيص، إلى أن يبقى فرد من أفراد العام، وفرعنا على أن معنى الجمعية باق.

الثامنة- يشترط في عموم الاسم الذي تدخل عليه هذه الأداة، أن تكون مادته، غير صارفة عن العموم، كالبعض، والجزء، والصنف، والثالث بالنسبة إلى الباقي. فإذا قلت: أخذت البعض من الدراهم، وأكلت الثلث من الرغيف، لا يتخيل أحد أنه يعم الأبعاض والأثلاث، وإن كان داخلا في إطلاقهم. وإنما لم يعم؛ لأن هذه الكلمة إنما تستعمل غالبا لإرادة عدم الاستيعاب، ولذلك احتاجوا إلى تأويل قوله ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقول الشاعر:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَلَوْلَا الدِّينُ عَيْتُكُمْ      بَبَعْضِ مَا فِيكُمْ إِذْ عَيْتُمَا عَوْرِي

فمن قائل: هو على سبيل التنزل، ومن قائل: هي فيه بمعنى كل، ولم نر أحدا أجاب بأن هذا اسم أضيف، فيعم جمع الأبعاض. فإن قلت: قد قال المنطقيون: إن الجزئية المسورة ببعض، لا تنافي صدق الكلية لصحة بعض الإنسان حيوان. قلت: ونحن لا ندعى امتناع الصدق، وإنما ندعى العلية. نعم البعض، والجزء، والثالث، قد يعم كغيرة من الأسماء، كقولك: الثلث أكبر من الربع، والبعض لا يطلق على الكل، وكذلك إذا أريد العموم في أمثاله من ماهية أخرى كقوله ﷺ: "الثلث كثير"<sup>(٢)</sup> أى كل مال فثلثه في الإيضاء كثير وإذا قوبل البعض بالبعض فتارة تكون قرينة يمكن معها القول بالعموم، كقولك البعض من هؤلاء يحب البعض قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(٣)</sup> أى كل واحد ولى الآخر، وتارة

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) أخرجه البخارى في "الوصايا"، باب: إن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس (٤٢٧/٥)

(ح ٢٧٤٢) وفي "الجنائز"، ومسلم في "الوصية" (ح ١٦٢٨) في حديث مرض سعد بن أبى وقاص

رضى الله عنه.

(٣) سورة التوبة: ٧١.



تكون معه قرينة تنافى العموم كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّنَ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup> إذ لا يمكن تفضيل كل منهم صلى الله عليهم وسلم على الآخر، بل البعض الأول المفضل جميعهم إلا واحداً أو جماعة مستوين، والثاني من عداه، وقد أطلقنا في هذه المسألة لفظ البعض والكل تبعاً لكثرة الاستعمال، وإن كان الأكثرون منعوا دخول الألف واللام عليهما، ومما يلتحق بالبعض في الاستثناء من العموم في بعض المواد لفظ (الآن) فإنه لا يقبل التعدد، فلا عموم فيه إذا قلنا إن الألف واللام فيه للحضور، كما هو رأى الشيخ أبي حيان، فإن قلنا زائدة فليست مما نحن فيه في شيء.

التاسعة: يستثنى من الأداة المذكورة الألف واللام التي في (التي والذى) وفروعهما، على القول الضعيف إنها للتعريف، فإنه لا يطرقة الخلاف في الألف واللام الداخلة على اسم الجنس، بل الموصول الذى هو (الذى والتى) مقتضى للعموم، وهو في العموم أقوى من عموم الجمع المعرف، والقائل به أكثر من القائل بعموم الجمع، ويشترط فيهما أن لا تكون عهدية، ولا قصد بها مجرد الجنس، ولا زائدة، ولا عوضاً من مضاف إليه مصحوبها - إن جوزناه، ولا هى للمح الصفة، ولا للغلبة، وذكرنا هذا الأخير وإن كانت الأداة فيه عهدية على المشهور، لأن من الناس من قال إنها غير عهدية.

العاشرة: تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد، وليست للعموم عند قرينة العهد، لكن هل الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه؟ أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم إرادته فيه نظر، وكلام الأصوليين فيه مضطرب، ومن أخذ بظواهر عبارتهم حكى في ذلك قولين، ويظهر أثرهما فيما إذا لم تقم قرينة على إرادة عهد، وشككنا في أن العهد مراد أو لا، هل نحمله على العموم أو لا، والظاهر الأول، فإن قلت: إذا كانت القرينة تصرف إلى العهد وتمنع من الحمل على العموم فهلا جعلتم العام بالألف واللام مصروفاً إلى العهد بقرينة السبب الخاص، وقتلتم: إن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ؛ قلت: تقدم السبب الخاص قرينة في أنه مراد لا أن غيره ليس بمراد، فنحن نعمل بهذه القرينة فنقول: دلالة هذا العام على محل السبب قطعية، ودلالته على غيره ظنية؛ إذ ليس في السبب ما يشتهى ولا ما ينفيها.

(١) سورة الإسراء: ٥٥.

الحادية عشرة: ما كان دالا على الحقيقة - كما ذكرنا - ينبغي أن يعلم أن مدلوله الحقيقة لا بقيد، ولا يقال: هو موضوع للجمع أو الواحد أو الثنية.

قال الإمام في البرهان: قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه: إن المصدر صالح للمجموع وهو في حكم اللفظ المشترك بين مسميات، فهو يصلح لآحادها على البديل وهو زلل وذهول عن مدرك الحق؛ وذكر كلاما معناه أن المصدر موضوع للحقيقة لم يوضع لاستعماله في الواحد أو الجمع أو الثنية على البديل ولم يلاحظ فيه شيء من الثلاثة، ونقل عن سيويه في قول القائل: ضربه ضربا كثيرا أن كثيرا صفة والموصوف لا يشعر بالصفة، ولو كان الموصوف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرت مجرى التأكيد.

(ص): (واستغراق المفرد) أشمل بدليل صحة: لا رجال في الدار، إذا كان فيها رجل أو رجلا.

(ش): هذا الكلام هو الذي دعانا إلى تقديم تلك القواعد السابقة، وهذه العبارة من المصنف سبقه إليها السكاكي، والظاهر أنه أخذ ذلك من قول الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتِبَ﴾<sup>(١)</sup>، وقرأ ابن عباس: (وكتابه) يريد القرآن أو الجنس، وعنه الكتاب أكثر من الكتب.

فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع قلت: لأنه إذا أريد بالواحد الجنس، والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من المجموع. اهـ

قلت: لا شك أن قولنا استغراق المفرد أشمل، تارة يعني به أن المفرد دل على فرد زائد لم يدل عليه الجمع، وتارة يعني به أن مجموع جزئيات المفرد أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع، وتارة يعني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه. إذا تقرر ذلك فنقول: للمفرد والجمع أحوال:

الأول: أن يكونا مثبتين، فالقول بأن استغراق المفرد في هذه الحالة أشمل، إن عني به أنه دل على فرد لم يدل عليه الجمع فليس بصحيح قطعاً؛ لأن قولك: جاء الرجال استوعب جميع

(١) البقرة: ٢٨٥.

أفراد الرجل، فليس في قولك: قام الرجل زيادة عليه، وأما ما يتخيل من أن الأعراب والعالمون والذين جموع وهى أعم من العرب والعالم والذى فغير صحيح؛ لأن الأعراب جمع للعرب بمعنى سكان البادية وعالمون والذين، إما جمع لعاقل من مفرديهما أو هما اسما جمع كذلك، وإن عني به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عددا من مجموع جزئيات الجمع، انبنى ذلك على الخلاف السابق: في أن الألف واللام هل يسلب الجمع معناه ويصير أفراده آحادا، أو لا. إن قلنا: نعم فليس في: قام الرجال، زيادة أفراد عن قام الرجل قطعا، وإن قلنا: إن معنى الجمع باق، فأفراد الجمع لا شك أنها أقل من أفراد المفرد، سواء قلنا: دلالة الجمع على الآحاد بالمطابقة أم بالتضمن، وهذا واضح في الأفراد المتناهية، لأن قولك: رأيت العبيد الذين لزيد وهم تسعة فيه أفراد العام ثلاثة، وقولك: رأيت العبد الذى لزيد أفراده تسعة، ويظهر أثر ذلك فيما لو قال: أعط الرجل درهما درهما فعلى هذا يعطى كل واحد درهما، بخلاف: أعط الرجال درهما درهما، فإنه يعطى كل ثلاثة درهما وفى غير المتناهي الظاهر أن الأمر كذلك، لأن الجموع أقل عددا من أفرادها بضرورة العقل وقد يتوقف فى ذلك ويقال الأكثر والأقل أمر إضافي يتوقف على العدد، وما لا يتناهي لا عدد له فكيف تتعلق به الأكثرية والأقلية وهما إضافيان، وإن عني به أن دلالة المفرد على الشمول أقوى من دلالة الجمع عليه، فصحيح ولا يستكر أن يقال المفرد أشمل بمعنى أن شموله أقوى، لأن الزيادة التى يدل عليها أفعال التفضيل أعم من أن تكون فى الكمية أو فى المعنى، ويشهد له التحقيق والنقل، أما التحقيق فما قدمناه فى القاعدة السابقة، وأما النقل فقال الإمام فى البرهان هنا أمر ينبغى أن يتفطن له الناظر وهو أن لفظ التمر أخرى باستيعاب الجنس من التمور، فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظه والتمور يردّه إلى تخييل الوجدان ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع اهـ. يريد كما ذكره شراح كلامه أن المطلق يطلق لفظ التمر بإزاء المعنى الشامل للآحاد، والتمور يلتفت فيه إلى الوجدان فلا يحكم فيه على الحقيقة، بل على أفرادها وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه قدمناه، وقال الزمخشري: فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾<sup>(١)</sup> وحد العظم، لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس قد أصابه الوهن، ولو

(١) سورة مريم: ٤.

جمع لكان قصدًا إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها اهـ. يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم؛ فإن الحكم عليها يسلترم الحكم على أفرادها كما ذكرنا، ولو جمع لقصد الحكم على الأفراد أولاً، والأول أبلغ وإليه يشير بقوله لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية، يريد أن الجمع لا يدل على الجنسية، إنما يدل على أفرادها فحيث قصد الحكم على الأفراد جمع إشارة إلى اختلاف أنواعها، أو غير ذلك وإليه أشار الزمخشري فى قوله فى العالمين أنه جمع ليشمل كل جنس مما سمي به أى لتكون الأجناس التى تحته مقصودة، ولم يقصد به الجنس بل قصدت الأفراد، ويحتمل أن يريد الزمخشري أن الألف واللام فى العظم جنسية لم يقصد بها الاستغراق بالكلية، فلا تكون مما نحن فيه إذا تقرر ذلك فقول ابن عباس رضى الله عنه فى الكتاب أكثر من الكتب لم يثبت عنه، ولو ثبت أمكن تأويله على المعنى الثالث، ويكون معنى كونه أكثر أن دلالة على الاستغراق أقوى كما سبق، ولا يمتنع أن يقال مال زيدا أكثر من مال عمرو إذا كان مال زيد أجل وأبرك وإن استويا فى الكمية، وإن امتنع ذلك حقيقة لم يمتنع مجازاً.

الحالة الثانية: أن يكون المفرد والجمع منفيين نكرتين مثل ما جاءنى رجل وما جاءنى رجال، فاستغراق المفرد فى مثله أشمل على كل من المعانى الثلاثة السابقة، أما على أن المراد أنه يدل على ما لم يدل عليه الجمع، فلأن ما جاءنى رجل ينفى الواحد، وما جاءنى رجال لا ينفى مجيء الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل ورجل هو سلب العموم لا عموم السلب كما سيأتى تقريره فى موضعه، وأن أريد بكونه أشمل أن أفراد ما جاء رجل أكثر من أفراد ما جاء رجال؛ فعلى ما سبق فى حال الإثبات وإن أريد بكونه أشمل قوة دلالة المفرد على الاستغراق، فكذلك لأن المقتضى لذلك فى الإثبات هو الأفراد وكذلك هو فى النفي.

الثالثة: أن يكونا منفيين معرفتين بالألف واللام، فالمفرد أيضاً أكثر استغراقاً باعتبار قوة الدلالة، وباعتبار كثرة أفرادها على ما سبق فيه من البحث، وأما دلالة على أكثر مما دل عليه الجمع، فينبى ذلك على أن أداة العموم أتجعل أفراد الجمع أحاداً أو لا، فإن قلنا أن معنى الجمع باق معها فالمفرد ينفى ما لم ينه الجمع من الواحد الاثنين، وإن قلنا إنها سلبية وصار الجنس استويا، ويتفرع عليه لو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشتري العبيد، فمن قال ينفى معنى

الجمع يقول لا يحنث إلا بثلاثة وهو مذهبنا كما صرح به الرافعي فى الطلاق محافظة على الجمع، ولم ينظروا إلى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث بأحد عشر ولمانع أن يمنع الفرق بين لا أكلم الرجل ولا أكلم الرجال إذا كانت الأداة فيهما استغراقية، ويقول لا يحنث فى واحد منهما إلا بتكليم الجمع، فإنهما يقتضيان سلب العموم، لا عموم السلب، ويشهد له نص الإمام الشافعي رضى الله عنه على أنه لو حلف لا يقرأ القرآن لا يحنث إلا بجميعه، ولو حلف لا يقرأ قرآنا حنث ببعضه بناء على أن القرآن اسم يقع على كله وبعضه، فقد جعل القرآن بالألف واللام فى النفى للمجموع فلم يحنثه إلا بقراءة الجميع وإن كان مفردا ويشهد لذلك قول أصحابنا: لو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث إلا بكلمه، مولا يرد عليه قول أصحابنا لو حلف لا يتزوج النساء حنث بثلاث ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه لأن العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية، ولم يصرف لا أشرب ماء البحر، فإن الإضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الإمام فخر الدين فى تفسيره فلم يقو العرف لمعارضتها.

وبعد أن انتهت هذه القاعدة على التحقيق، فلنرجع لعبارة المصنف، فقوله (استغراق المفرد أشمل) الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس إطلاقه بصحيح كما سبق وقوله بدليل صحة لا رجال إذا كان فيها رجلان إنما يدل على أن استغراق التكرة المفردة فى النفى أبلغ من استغراق الجمع المنكر فيه، وكلامنا إنما هو فى الألف واللام.

(تنبيه) الألف واللام عند السكاكى على ما تعرفه من تأمل كلامه، إنما هى لتعريف العهد الذهنى خاصة، وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهداً خارجياً فكلها داخله تحت العهد الذهنى والذى ألجأه لذلك، أنه أورد سؤالاً حاصله أن قولهم الألف واللام لتعريف الحقيقة لا يجوز أن يراد به نفس الحقيقة؛ إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأجناس من غير دخول الأداة عليه معارف لدلالاتها على نفس الحقيقة ووضعها لذلك بالإجماع لا يقال ليست دالة على نفس الحقيقة قبل اللام؛ بل دالة على الوحدة لأن ذلك إن صح فى نحو رجل وفرس لا يصح فى المصادر كأكل وضرب، فإنه ليس موضوعاً للواحد من جنسه لكنها ليست معارف إجماعاً ولو كانت معارف لكانت اللام تأكيداً، ولا يجوز أن يراد بكونها لتعريف أن المراد

بها الفرد المعين وهو العهد الخارجى، أو غير المعين وهو العهد الذهنى إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجنسية والعهدية، لأن الجنسية هى التى يحضر معناها فى الذهن، ولا يجوز أن يكون المراد الاستغراق لأن حقيقة الاستغراق غير تعريف الحقيقة، ولأنه يلزم التناقض لدلالة الاستغراق على التعدد والاسم على الوحدة، وذكر السؤال الذى سيأتى وأورد عليه قطب الدين منع الملازمة ومنع دليلها، وهو قوله أن تعريف العهد ليس شيئاً غير القصد إلى الحاضر فى الذهن؛ فإن فرقا ظاهرا بين، القصد إلى شخص من أفراد الحقيقة حاضرا فى الذهن، والقصد إلى الحقيقة من حيث هى هى واعتراض عليه بأن الحقيقة إذا أخذت حاضرة فى الذهن تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة، والمراد بتعريف العهد ليس فردا حاصلا فى الذهن؛ بل أعم من ذلك، وفى الاعتراض نظر والخطب يسير لأن ذلك يرجع إلى اصطلاحين لا مشاحة فيهما، قال المصنف فى الإيضاح: فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة، وإما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كريد، وإما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا إلى النكرة كقولنا كل رجل وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا اهـ قال الكاشى: ولم يخرج الجواب عن شك السكاكى مما ذكره، ولا أدرى كيف خرج منه جواب شكه (قلت): لأنه فرق بين العهد الذهنى والجنسى كما فعل قطب الدين، فكيف يظهر له جواب قطب الدين ولم يظهر له جواب الإيضاح والأول داخل فى الثانى.

**ص: (ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم، لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة)**

(ش): هذا جواب عن سؤال مقدر أورده السكاكى، وهو أن إفراد الاسم ينافى أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق، لأن الإفراد يدل على الوحدة، والاستغراق على التعدد، فأجاب بأن الحرف إنما يدخل عليه أى عند إرادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد.

**ص: (ولأنه بمعنى كل فرد، لا كل الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع)**

(ش): هذا جواب ثان وهو أن الإفراد والتعميم ليس بينهما تناف لأن معنى الإفراد باق، وأداة

العموم تتبعت أشخاص ذلك المفرد واستوعبتهما؛ لأن مدلولها كل رجل، لا كل الأفراد، ولا مجموعها، لأن دلالة العموم كلية لا كل، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، فلا يصح أن تقول الرجل العاقلون، وفيما قاله نظر فقد سمع من كلامهم: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، وجوزه ابن مالك وغيره، ولا يشهد له قوله تعالى ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup> ولا دلالة فيه، لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق؛ بل لو كانت الألف واللام فيه وقلنا بأحد الاحتمالين السابقين، وهو أن اسم الجنس إذا كان نكرة وأريد به المطلق لا يدل على الوحدة، فيمكن أن يقال بجواز رعاية معناه فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الأفراد، وهذا المعنى أظهر في قولهم أهلك الناس الدينار الحمر مما قاله ابن مالك من كون الأداة فيه للاستغراق، وقد بسطت القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية في شرح المختصر، وعلم أن الجواب الثاني في كلام المصنف أولى من الأول؛ لأن الأول يقتضى أن الأداة دخلت على الحقيقة فاستغرقتها وهى حقيقة واحدة لا تعدد فيها، والعموم شأنه الأفراد المتعددة، والجواب الأول يقتضى أن مدلول العام الحقيقة، والثاني يقتضى أن مدلوله الأفراد وهو الحق، ويجوز أن يكون قوله، ولأنه بمعنى كل فرد جواباً عن سؤال مقدر كأنه يقول لو كانت الأداة تفيد العموم، لصح الوصف بالجمع، فأجاب بأنها للتفصيل.

(تنبيه) تلخص أن الألف واللام على أقسام:

أحدها: جنسية فقط، كقولك الرجل خير من المرأة؛ أى حقيقة الرجولية خير من حقيقة الأنوثة.

الثاني: عهدية عهداً خارجياً، كالرجل لمعين.

الثالث: عهدية ذهنياً ونعنى بالخارجى ما كان السامع يعرفه، وبالدهنى ما انفرد المتكلم بمعرفته، وإلا فالعهد لا يكون إلا فى الدهن.

الرابع: عهدية جنسية، كقولك أكرم الرجل، تريد جنس الحجازى فى جواب من قال حضر حجازى.

الخامس: كذلك وهو معهود ذهنى لا خارجى، كالمثال المذكور حيث لم يكن فى جواب.

السادس: استغرافية جنسية، مثل أن الرجل الجاهل خير من المرأة .

(١) سورة النور: ٣١.

السابع: استغراقية جنسية عهدية، كالمثال المذكور مریدا به الحجازی.

الثامن: كذلك والمعهود ذهني.

التاسع: جنسية؛ ولكن يريد جملة ذلك الجنس، لا باعتبار العموم بل يكون المدلول الحقيقة كلها وهو بمعنى العموم المجموعي، وينبغي أن يجعل منه قوله تعالى: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾<sup>(١)</sup> يفيد علم الأفراد والمجموع معا، فإن المجموع في الإثبات يستلزم الأفراد فلذلك قلنا: إن جزم المصنف بأن الأداة فيه استغراقية فيه بحث.

### تعريف المسند إليه بالإضافة

ص: (وبالإضافة إلخ)

(ش): التعريف بالإضافة يكون لأحد أسباب:

الأول: أن لا يكون لإحضاره في الذهن طريق أخصر من الإضافة، وينبغي أن يقيد بما إذا كان المقام مقام اختصار، كما صنع في المفتاح كقول جعفر بن علبة حين حبس بمكة: هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ<sup>(٢)</sup> فإنه لا طريق أخصر من ذلك، وإنما جعل هذا مقام اختصار؛ لأن حال المحبوس حال ضيق، وبعد هذا البيت:

عَجِبْتُ لِمَسْرَاهَا وَأَنِّي تَخَلَّصْتُ إِلَى وَبَابِ السَّجْنِ دُونِي مُغْلَقُ

وأورد عليه أن التعجب منصب على قوله: وأنى تخلصت فيلزم أن يكون معمولاً لقوله: عجب، ولا يصح، فإن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجيب بأن الاستفهام ضمن معنى التعجب، فلا حاجة لجعله معمولاً لعجب.

الثاني: أن يتضمن التعظيم لشأن المضاف إليه، أو المضاف، أو غيرهما، فالمضاف كقولك

(١) سورة الأنعام: ٧٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي - شاعر مقل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان مسجوناً بمكة في جنابة، فزارته محبوبته مع ركب من قومها، فلما رحلت قال فيها ذلك - انظر البيت في معاهد التنقيص ١/١٢٠، والبيان ١/١٦٣، والمفتاح ص ٩٩، وبلا نسيه في تاج العروس ١٨٢/١٢ (شعر)، والمصعد: اسم فاعل من أصدع بمعنى أبعد في السير، والجنيب: المستعيب من (جنب البعير) إذا قاده إلى جنبه.



عبد الخليفة قادم فأكرمه، ومنه أعنى ما يتضمن تعظيم المضاف، وإن لم يكن مسند إليه.

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِمَا عَبْدَهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾<sup>(١)</sup> والمضاف إليه كقولك: عبدى فعل كذا، تريد تعظيم شأن نفسك بأنك ذو عبد، وتعظيم شأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان، تريد بالإضافة الأولى تعظيم فلان المذكور فى الإضافة الثانية، وهذا المثل قصد بالإضافة فيه تعظيم المضاف إليه فى الإضافة، والأحسن أن يمثل بعبد السلطان زار فلانا.

والثالث: أن يراد بها التحقير، كقولك: عبد الحجام حضر هذا ما ذكره فى الكتاب وفى الإيضاح ذكر بعد الطريق الأول قوله، وإما لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح كقوله:

بُنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَأَنَّهُمْ أَسْوَدُ لَهَا فِي غَيْلٍ خِفَانٍ أَشْبِلُ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّنِي سَهْمِي<sup>(٣)</sup>

فإنه لو عددهم لطال ومنه:

---

(١) سورة الحجر: ٤٢.

(٢) البيت لأبى السمط مروان بن أبى حفصة فى مدح معن بن زائدة، وبنو مطر قومه بطن من شيان، والغيل: الشجر المجتمع، وخفان: مأسدة قرب الكوفة، والأشبِل: أولاد الأسود، والشاهد فى قوله "بنو مطر" لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعذر، وانظر البيت فى المفتاح ص ٩٩، وشرح المرشدى ٦٥/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للحارث بن ولة الجرمى فى الدرر ١٢٣/٥، وسمط اللآلى ص ٥٨٤، ٣٠٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٠٤، وشرح شواهد المغنى ٦٣/١، ولسان العرب ١١٨/١ (جلل)، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٧، ودلائل الإعجاز ص ٢٥٣، وشرح الحماسة للتبريزى ١٠٧/١، والمفتاح ص ١٠٠، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٢٣/١٠، ولسان العرب ٤٥٣/١٣ (وهن)، ومغنى اللبيب ص ١٢٠، وجمع الهوامع.

وأميم منادى مرخم أميمة، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من قومه، والشاهد فى قوله "قومى" لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هى خوف تغيرهم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم، وبعده:

فلئن عفوت لأعفون جلا  
ولئن سطوت لأوهن عظمى

أَوْلَادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرُ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ<sup>(١)</sup>

وهذا تركه المصنف، لأنه داخل في قوله أحصر طريق زاد السكاكي أنه يكون حيث لا يكون للإحضار في ذهن السامع طريق سواها أصلاً، كقولك غلام زيد لمن لا يعرف غير ذلك؛ لكن الإضافة أحصر ولعله تركه المصنف اكتفاء بذكر الاختصار، وقال أيضاً أنها قد تتضمن لطفًا مجازيًا كقوله:

إِذَا كَوَّكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسَحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْغَرَائِبِ<sup>(٢)</sup>

الخرقاء الحمقاء وسهيل بدل من كوكب، وهو نجم يطلع في الشتاء في السحر فأضاف الكوكب إلى الخرقاء يعنى أنها تنام إلى أن يطلع سهيل وقت الصبح فتفوق غزلها على الغرائب، قال: وأن يكون لغرض من الأغراض، مثل أن يقول محبك على الباب يرققه للأذن له. (تنبيه) عجب من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة وهي من أدوات العموم، كما أن أداة التعريف كذلك، بل عموم الإضافة أبلغ كما سبق، ولم يتعرضوا لما إذا خلا ذلك عن اعتبارات مناسبة وأرجو أن يتسع الوقت للنظر في ذلك إن شاء الله تعالى.

### تنكير المسند إليه

ص: (وأما تنكيره فللإفراد مثل ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾<sup>(٣)</sup>).

(ش): التنكير يكون لأحد أمور.

الأول: الإفراد نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى؛ أي رجل واحد فإن قلت سبق أن النكرة لا تتعين للوحدة أعنى النكرة النحوية، وهي المتكلم عليها قلت هذا يعضد ما سبق،

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢، ولسان العرب ٩١/١٣ (جفن)، ٢٧٩/١٥ (مرا)،

وتاج العروس (فضل)، (جفن)، (مرى)، وبلا نسبة في كتاب العين ١٤٦/٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩٣/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/٣، ١٢٨/٩،

وشرح المفصل ٨/٣، ولسان العرب ٦٣٩/١ (غرب)، والمحتسب ٢٢٨/٢، والمقاصد النحوية

٣٥٩/٣، والمقرب ٢١٣/١، والمصباح ص ٢١.

ورواية عجزه: "في القرائب".

(٣) سورة القصص: ٢٠.

لأنه لون التكثير ملازما للوحدة لما كانت الوحدة أحد معانيه؛ إلا أن يقال قد يلزم الوحدة، وإن لم تكن مقصودة للمستعمل في بعض الأحوال.

**الثاني:** أن يراد به نوع مخالف للأنواع المعهودة كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، أى نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات، ولك أن تقول يحتمل أن يكون إنما نكر للتعظيم، وبذلك جزم السكاكي ومثل في الإيضاح بالنسبة إلى غير المسند إليه من تكثير الأفراد بقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾<sup>(٢)</sup> وللنوعية بقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾<sup>(٣)</sup> ولا بد أن تكون تلك الحياة مستقبلة، لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا الحاضر، ولك أن تقول جاز أن يكون للتعظيم أو التكثير قال وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾<sup>(٤)</sup> يحتملها النوعية، بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء، أو كل فرد من أفراد الدواب من فرد من أفراد النطف، فإن قلت: إنما دلالة كل على الأفراد فكيف تدل على النوعية، قلت: الأفراد أعم من أفراد الأنواع وأفراد الأشخاص، فإن قلت كيف تختلف أنواع المياه وهى النطف، قلت: أجيب عنه بأنها تختلف باختلاف أنواع ما انفصلت عنه.

**الثالث:** أن ينكر للتعظيم بمعنى أن المسند إليه أعظم من أن يعين ويعرف، وفى الإيضاح للتعظيم أو التهويل وهو قريب.

**الرابع:** أن يكون التحقير بمعنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرف، ومثل فى الإيضاح للتعظيم والتحقير بقول ابن أبى السمط وهو مروان بن أبى حفصة:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ      وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة: ٧.

(٢) سورة الزمر: ٢٩.

(٣) سورة البقرة: ٩٦.

(٤) سورة النور: ٤٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبى الطمحان القينى فى ديوان المعانى ١٢٧/١، ولابن أبى السمط فى معاهد التنصيص ١٢٧/١، ولمروان بن أبى حفصة فى شرح شواهد المغنى ص ٩٠٩ نقلا عن أمالي

أى له حاجب عظيم، وليس له حاجب حقير ويجوز أن يقال: نفى الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة فى سياق النفى، ويجب أن جعل النفى للحقير لينفى غيره من باب الأولى أنسب، وقوله فى كل أمر يحتمل أن يكون المفعول محذوفاً معدى بعن التقدير له حاجب عن كل أمر يشينه، ويكون فى كل أمر يشينه المذكور متعلقاً بما تعلق به من الاستقرار، ويحتمل أن يكون عداه بفى إشارة إلى أن الأمر الذى يشين له حاجب يحجبه عن فعله، واستعمل فى الثانى عن لأنه لا يقال فى طالب العرف حاجب، ويقال فى الذى يشين ما يجلب إليه أو يحجب، فليتأمل، ويحسن التمثيل لاجتماع تنكيرى التعظيم والتحقير بيت على روى هذا البيت وهو قوله:

وَلِلَّهِ مَنَى جَانِبٌ لَا أَضِيعُهُ      وَلِلَّهِ مَنَى وَالْخَلَاعَةِ جَانِبٌ

الخامس: أن ينكر للتكثير، بمعنى أن ذلك الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج لتعريف، كقولهم: إن له لإبلا وإن له لغنما، وحمل الزمخشري التنكير فى قوله تعالى ﴿قَالُوا أَنْ لَنَا لأَجْراً﴾<sup>(١)</sup>.

السادس: التقليل نحو قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾<sup>(٢)</sup> أى رضوان قليل أكبر، ليدل على غيره من باب الأولى، وعد الزمخشري منه ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أى قليلاً أى بعض ليل، وأورد عليه أن التقليل رد الجنس إلى فرد من أفراد، لا تنقيص فرد إلى جزء من أجزائه، وفيه نظر، لأن التقليل لو عنى به فرد لكان هو تنكير الأفراد الدال على الوحدة، وإنما التقليل أعم من الأفراد، لأن القليل يصدق على الثلاثة بالنسبة إلى المائة، وأما قوله إن التقليل لا يرد الشيء إلى جزء حقيقة فصحيح؛ لكن لا نسلم أن الليل حقيقة فى جميع الليلة؛ بل كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً؛ غير أن إطلاق بعض الليل على قولنا: ليلاً، ليس بظاهر، فإن كل بعض فيه ليل فلا يتبعض، إلا أن يقال: بعض الليل يسمى ليلاً باعتبار نفسه، وبعض ليلة باعتبار الليل كله، فسماه: ليلاً قليلاً باعتبار الأول،

= القالى، وبلا نسبة فى أمالى القالى ٢٣٨/١، ومغنى اللبيب ص ٥٧٧، وقبله:

فتى لا يبالى المدلجون بنور      إلى بابه ألا تنضى الكواكب

(١) سورة الأعراف: ١١٣.

(٢) سورة التوبة: ٧٢.

(٣) سورة الإسراء: ١.

وبعض ليل بالاعتبار الثاني، ثم قال: إن التكرير قد يأتي لمعنيين، فقد جاء للتعظيم والتكثير في نحو ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ﴾<sup>(١)</sup> أى عظيمون ذوو عدد كثير، ثم قال المصنف: إن من التكرير للإفراد والنوعية: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد سبق وإنما أخرج المصنف ذلك عن محله، لأنه قصد أن يذكر المتردد فيه وحده، وقصد أن يفرد ما ليس مسنداً إليه.

وقد جعل من تكثير التعظيم ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، والتحقيق ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٤)</sup> وجعله السكاكى للتعظيم، وفيه نظر وكان جعله للتقليل أو التحقير أوضح، وعند السكاكى من أسباب التكرير أن لا يعرف من حقيقته إلا ذلك، وعد منه أن يقصد التجاهل وأنت لا تعرف إلا شخصه، كقولك: هل لكم فى حيوان على صورة إنسان يقول كذا، وعليه من تجاهل الكفار ما حكاه الله عنهم من قولهم: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَشِّرُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> كأنهم لا يعرفونه وقد يقال: إن هذا مبالغة فى كفرهم، وقصدا للتحقير فيكون دخل فى القسم الرابع باعتبار زعمهم الباطل (قلت) وقد بقى تنكيهه فى النفس لإرادة العموم، لأن النكرة فى سياق النفى للعموم، فإن قلت: المعرفة كذلك، لأنك إذا قلت لا تكرم الرجال أفاد هذا؟ قلت: إنما يفيد سلب العموم، لا عموم السلب وسيأتى قال: وأما أنه لا طريق لك إلى تعريف السامع أكثر من ذلك، والسكاكى خلط التعميم بالتكثير؛ والتحقيق بالتقليل، والذى فعله المصنف أصوب، لأنه لا تلازم بينهما، قال المصنف: وجعل السكاكى التكرير فى قولهم: شر أهر ذا ناب للتعظيم، وفى قوله تعالى: ﴿وَلَيْنُ مَسْتَهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾<sup>(٦)</sup> لخلافه وفى كليهما نظر أما الأول فلما سيأتى، وأما الثانى فلا خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة، لأنها إما من قولهم: نفحت الريح إذا هبت أى هبة، أو من قولهم نفح الطيب، إذا فاح

(١) سورة فاطر: ٤.

(٢) سورة النور: ٤٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٩.

(٤) سورة الحاثية: ٣٢.

(٥) سورة سبأ: ٧.

(٦) سورة الأنبياء: ٤٦.

أى فوحة، كما يقال شمة، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير، وذهب أيضا إلى أن قوله: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(١)</sup> نكر العذاب فيه للتهويل، أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه، وإليه مال الزمخشري، فإنه ذكر أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع الله؛ حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به؛ لكنه قال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ فذكر الخوف والمس، ونكر العذاب. اهـ كلامه وهو ضعيف، وأما قوله: فلما سيأتى فستكلم عليه فى موضعه، وأما قوله أن خلاف التعظيم مستفاد من المرة قد يمنع دلالة المرة على التحقير، فإنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليل، بل يبين صدقهما عموم وخصوص من وجه، وأما التقليل فيحتمل أن يقال لا يستفاد من المرة بل المستفاد من المرة الأفراد، وهو غير التقليل، فالشئ العظيم الواقع مرة واحدة لا يقال له قليل، وقوله: إنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره الزمخشري، وليس له فى كلمة النفع وفعلها ما يدل على ذلك؛ بل هو مستفاد من المس، ولا نسلم أن معنى فاح وهب وشم نفحة وهبة وشمة، بل الأعم من ذلك، وإنما الذى قد يقال: إنه يدل على الوحدة هو النفحة، وقوله إنه استعاره، لأنه إنما يستعمل فى الخير محتاج لنقل ذلك عن أهل اللغة، وكون التنكير للتهويل أو لخلافه يبنى عليهما استعمال الرحمن، فعلى الأول تكون الحكمة فيه الإشارة إلى أن من هو كثير الرحمة لا يعذب إلا عن ذنب عظيم لا مجال للعفو فيه وعلى الثانى يكون ذكره للتلطف.

(تنبيهان):

**الأول:** ما تقدم فى تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقير، ليس معناه أن مع كل نكرة صفة محذوفة، فإذا قلت: أكرم رجلا تريد واحدا، فقد أطلقت الرجل، وأردت تقييده بالوحدة، وليس فى اللفظ صفة واحد وقد حذفت عنها بالموصوف، وإنما نبهت على ذلك، لأن من النحاة من جعل المسوغ للابتداء بالنكرة فى قولهم: شر أهر ذاناب، أن تقديره شر عظيم، فالمسوغ الصفة المحذوفة وليس كذلك.

**الثانى:** قال ابن الزملى وغيره إن النكرة فى الإثبات قد تكون للعموم لسياق امتنان أو غيره

(١) سورة مريم: ٤٥.

أخذنا من قول البيانين أن النكرة تأتي للتكثير، وظننا أن التكثير هو التعميم أو يلازمه، وليس كما ظنه فليس بين التكثير والتعميم اتحاد ولا ملازمة، إلا أن استعمال النكرة فى سياق الامتنان للتعميم محتمل، وفى كلام الشيخ تقى الدين القشيرى ما يقتضيه.

(قاعدة) تتعلق بالتعريف والتكثير كثيرة النفع فى كل علم إذا ذكر الاسم مرتين فإن كانا معرفتين، أو الثانى معرفة والأول نكرة، فالثانى هو الأول، وإن كانا نكرتين فالثانى غير الأول، وإن كان الأول معرفة والثانى نكرة فقولان، فالأول والثانى كالعسر واليسر فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾<sup>(١)</sup> لذلك ورد "لن يغلب عسر يسرين"<sup>(٢)</sup>؛ والثالث: كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾<sup>(٣)</sup>.  
والرابع كقوله:

عَفَوْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ      وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِفَ      مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا<sup>(٤)</sup>

وقال ابن الحاجب فى أماليه فى قوله تعالى: ﴿عَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾<sup>(٥)</sup> الفائدة فى إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح، والألفاظ التى تأتى مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار، ولو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضممر إلى الظاهر، ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته كانت العبارة عنه أكرمت رجلاً وكسوته، ولو أكرمت رجلاً وكسوت غيره كانت العبارة أكرمت

(١) سورة الشرح: ٥، ٦.

(٢) "ضعيف" أخرجه الحاكم فى مستدركه، والبيهقى فى شعب الإيمان وعبد الرزاق فى مصنفه، وابن جرير فى تفسيره، عن الحسن مرسلًا، وانظر ضعيف الجامع (ح ٤٧٨٧).

(٣) سورة المزمل: ١٥، ١٦.

(٤) البيتان من الهزج، وهما للفند الزماني (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ٣٢/١، وحماسة البحترى ص ٥٦، والحيوان ٤١٥/٦، وخزانة الأدب ٤٣١/٣، وسمط اللآلى ص ٥٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٢، وشرح شواهد المغنى ٩٤٤/٢، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٥٦/٢.

ويروى بلفظ: "صفحنا عن ....".

(٥) سورة سبأ: ١٢.

رجلا وكسوت رجلا، فتبين أن هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمّر، لأنه لو أتى بالمضمّر لم يستقم، وشرط الطيّبى فى هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(١)</sup> فإن فيه نكرتين والثانى هو الأول، وأجاب عنه بأنه باب التكرير لإناطة أمر زائد، ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى ﴿سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والذى استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد إليه، وهذه القاعدة يكثر ذكرها فى كتب الحنفية قال فى الهداية من قال سلس مالى لفلان، ثم قال فى ذلك المجلس أو غيره سلس مالى لفلان، فله سلس واحد، لأن السلس ذكر معرفا بالإضافة، والمعرفة متى أعيدت يراد بالثانى عين الأول، هذا المعهود فى اللغة، وقال فى النهاية من كتبهم أيضا فيما لو قال أنت طالق نصف تطليقة، وربع تطليقة المنكر إذا أعيد منكر، فالثانى غير الأول، وإن قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاثها أو سدسها لم تطلق إلا واحدة للإضافة، وفى شرح المنار لحافد الدين النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية الأولى لدلالة العهد (قلت): وهذه القاعدة الظاهر أنها غير محرورة، والتحقيق أن يقال: إن كان الاسم عاما فى الموضعين فالثانى هو الأول، لأن من ضرورة العموم أن لا يكون الثانى غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد، وسواء كانا معرفتين عامتين، أم نكرتين عامتين كوقوعهما فى حيز النفي، أما إذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتى وإن كان الثانى فقط عاما، فالأول داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كانا معرفا أم منكرا، وسواء كان الأول معرفا بالألف واللام العهدية أم منكرا، ويلتحق بهذا الاسم فى دخول الأول فى الثانى إذا كان عامين والأول نكرة كقوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾<sup>(٣)</sup> أى لا يملكون شيئا من الرزق، فابتغوا عند الله كل رزق وكذا عكسه وإن كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهديّة فذلك بحسب القرينة الصارفة إلى المعهود، فإن صرفتها إليه انصرفت وإن صرفت الأول

(١) سورة الزخرف: ٨٤.

(٢) سورة الزخرف: ٨٢. وقد حرفت الآية فى الأصل فقال: "سبحان رب السماوات ورب الأرض رب العالمين".

(٣) سورة العنكبوت: ١٧.



منهما فالظاهر أن الثاني مثله، وإن كانا مشتملين على الألف واللام الجنسية، فالأول هو الثاني لأن الجنس لا يقبل التعدد، قال التنوخي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾<sup>(١)</sup> إنما كان معنى العسر واحداً، لأن اللام طبيعية والطبيعية لا ثانی لها، یعنی أن الجنس کلی والکلی لا یوصف بوحدة ولا تعدد، وإن كانا نكرتين فالظاهر أن الثاني غير الأول، لأنه لو كان إياه، لكان إعادة النكرة وضعاً للظاهر موضع المضمّر، وهو خلاف الأصل ويحتمل خلافه، ولأجل الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء<sup>(٢)</sup> ثم جاء رجل من ذلك الباب، فأعاد ذكر الرجل منكراً، كما بدأ به منكراً مع ترده في أنه الأول أو غيره كما ورد مصرحاً به في الرواية الأخرى؛ حيث قال ثم جاء رجل، ولا أدري الأول أو غيره، وإن كان معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول، لأن الجنس غير متعدد، وإن كان الثاني خاصاً والأول عاماً فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه، فمن ذلك ما يرد على قولهم إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول، وهو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾<sup>(٣)</sup> فإنهما معرفتان، والثاني الثواب، والأول العمل والثاني غير الأول، لأنهما عهديتان لمعهودين أو جنسيتان وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلُهَا﴾<sup>(٤)</sup> سأتركلم عليه في وضع الظاهر موضع المضمّر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾<sup>(٥)</sup> معرفتان والثاني عام، والأول خاص فالأول داخل في الثاني، وقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(٦)</sup> أى القاتلة بالمقتولة، وقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾<sup>(٧)</sup> الآية وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ

(١) سورة الشرح: ٥.

(٢) الحديث أخرجه البخارى في " الاستسقاء " باب: الاستسقاء فى المسجد الجامع (٢/٥٨١، ٥٨٢)،

(ح١٠١٣)، ومسلم، (ح٨٩٧).

(٣) سورة الرحمن: ٦٠.

(٤) سورة الكهف: ٧٧.

(٥) سورة يوسف: ٥٣.

(٦) سورة المائدة: ٤٥.

(٧) سورة البقرة: ١٧٨.

رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ<sup>(١)</sup> ثم قال: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فهما وإن اختلفا بكون الأول خاصا والثاني عاما متفقان بالجنس، وكذلك ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا<sup>(٢)</sup>﴾ ولذلك استدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقا، ومن ذلك من يرد على قولهم: إذا كان الثاني معرفة فالثاني هو الأول: وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ<sup>(٣)</sup>﴾ فإن الناس مطبقون على الاستدلال بالآية استحباب كل صلح، فالأول داخل في الثاني وليس عينه، وكذلك ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا<sup>(٤)</sup>﴾، وكذلك ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ<sup>(٥)</sup>﴾ الفضل الأول العمل، والثاني الثواب، وكذلك ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ<sup>(٦)</sup>﴾ وكذلك ﴿لِيَزِدَّادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ<sup>(٧)</sup>﴾، وكذلك ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ<sup>(٨)</sup>﴾ بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه، وكذلك: "ولا يزال في الصلاة ما انتظر الصلاة"<sup>(٩)</sup>، ومن ذلك ما يرد عليهم في النكرتين قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ<sup>(١٠)</sup>﴾ فإن الثاني هو الأول، إلا أن يقال: أحدهما محكى من كلام السائل، والثاني محكى من كلام النبي ﷺ وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد، وكذلك: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ<sup>(١١)</sup>﴾، ومن مجيء الثاني

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) سورة النجم: ٢٨.

(٣) سورة النساء: ١٢٨.

(٤) سورة يونس: ٣٦.

(٥) سورة هود: ٣.

(٦) سورة هود: ٥٢.

(٧) سورة الفتح: ٤.

(٨) سورة النحل: ٨٨.

(٩) أخرجه بنحوه في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠) سورة البقرة: ٢١٧.

(١١) سورة الروم: ٥٤.

نكرة قوله ﴿التائب من الذنب كمن لا ذنب له﴾<sup>(١)</sup> فالمراد التائب من كل ذنب كمن لا ذنب له، ولا يستقيم أن يراد التائب من ذنب ما كمن لا ذنب له، إلا أن يراد بالذنب الثاني الخصوص فحاصله أنه لا بد من تساويها عموماً وخصوصاً في هذا المثال، وقوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> يحتمل أن تكون الأولى هي الثانية وأن لا تكون، وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(٥)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(٦)</sup>، فليس الجواب عنه ما قاله الطيبي بل إن إله بمعنى معبود، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمر، أو ضارب بكر، ألا يتخيل أن الثاني هو الأول، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان، ولا شك أن الضربين مختلفان، ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ هُدًى﴾<sup>(٧)</sup> قال الزمخشري: المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع وبهدى الإرشاد، وأنشد في الأساس:

دَعُ عَنْكَ سَلَمَى قَدْ أَتَى الدَّهْرُ دُونَهَا      وَلَيْسَ عَلَى دَهْرٍ لَشَىءٍ مُعَوَّلٌ<sup>(٨)</sup>

ومنه (إذا الناس ناس والزمان زمان) ومما نحن فيه قوله ﷺ: "لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر"<sup>(٩)</sup>، قيل الثاني غير الأول، وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل؛ أي الله هو الدهر المتصرف،

(١) "ضعيف" وراجع الضعيفة (ح ٦١٥، ٦١٦).

(٢) سورة القصص: ٢٥.

(٣) سورة القصص: ٢٦.

(٤) سورة الروم: ٥٥.

(٥) سورة النساء: ١٥٣.

(٦) سورة الزخرف: ٨٤.

(٧) سورة غافر: ٥٣.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب العين ٢/١٣٨، ٢٤٨، وأساس البلاغة (عول).

(٩) بهذا اللفظ أخرجه مسلم في "الألفاظ من الأدب وغيرها"، باب: النهي عن سب الدهر (ح ٢٢٤٦).

وقال الراغب: معناه الله فاعل ما يضاف إلى الدهر، فإذا سببتم الذى تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى، والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقى الذى تعتقدون أنه الدهر، فإن الله هو الفاعل الحقيقى، فحيث أن الدهر فى الموضوعين واحد، فهو على القاعدة وهذا الذى قاله الراغب حسن، إلا أن الجمع بينه وبين قوله ﷺ حين بلغه سب المشركين له: "إنهم يسبون مذمما وأنا محمد" <sup>(١)</sup>، يحتاج إلى تأمل، ومما أعيدت فيه المعرفة معرفة والثانى غير الأول بالقرائن قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ <sup>(٢)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ <sup>(٣)</sup> فالملك الذى يؤتیه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد اختلفا وهما معرفان؛ لكن يصدق أنه إياه باعتبار أصل الاشتراك فى الاسم كما صرح بنحوه فى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْفَضْلَ يَبْدِ اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ <sup>(٤)</sup> فقد أعاد الضمير فى الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل، ومما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانين أن تؤتى الملك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمّر لا تحقيق له، ونظيرها قوله تعالى: ﴿أَيُّتُغُونَ عَنْهُمْ الْعِزَّةُ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ <sup>(٥)</sup> إلا أن العزة الأولى نظير الملك الثانى، والعزة الثانية نظير الملك الأول وأما قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله تعالى فيه أيضا: ﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ <sup>(٧)</sup> فهى من إعادة النكرة معرفة، لأن من معروف وإن كان فى التلاوة بعد المعرف فهو فى الإنزال متقدم عليه، وهذه القاعدة تعرض لها الأصوليون فى نحو صل ركعتين، هل يكون أمرين والثانى تأسيس أو لا وفيها خلاف مشهور، ومما يبنى على هذه القاعدة، إذا قال إن رأيت رجلا فأنت طالق، وإن رأيت

(١) أخرجه البخارى فى "المناقب"، باب: ما جاء فى أسماء رسول الله ﷺ (٦/٦٤١)، (ح ٣٥٣٣). من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٧.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦.

(٤) آل عمران: ٧٣.

(٥) سورة النساء: ١٣٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٤١، ١٧٨.

(٧) سورة البقرة: ٢٤٠.

رجلا فعبدى حر، الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثانى غير الأول بل إذا رأت رجلا حصل العتق والطلاق، ولو تخللت رؤية رجل بين التعليقين، ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثانى عتق العبد بلا توقف، ذكر الفرعين الوالد فى بعض تعاليقه، ومما يجب التنبه له ، أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا فى كلام واحد، أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر أوله به تعلق ظاهر؛ وتناسب واضح، فإن قلت لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾<sup>(١)</sup> حزنت الصحابة رضى الله عنهم وقالوا أينالم يظلم نفسه، ففسره النبى بالشرك وقرأ: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> فهذان نكرتان فى كلامين متفاصلين، وفسر أحدهما بالآخر فهو ينقض قولكم إن النكرتين تكون إحداهما هى الأخرى، وينقض قولكم إن من شرط كون إحداهما الأخرى فى المعرفتين أو فى النكرة مع المعرفة أن يكونا فى كلام متصل ببعضه ببعض، قلت النكرتان فى كلامين متباعدين لا يمنع أحد أن يراد بإحداهما الأخرى بدليل يقوم عليه، وهذا الحديث دليل على أن المراد بأحد الظلمين الآخر، وإنما المدعى هنا أن النكرتين المتواصلتين دون قرينة تصرف إحداهما لغير الأخرى، أما المتباعدتان فلا يحكم عليهما أن إحداهما هى الأخرى أو غيرها إلا بدليل، هذا عند الإطلاق، أما الظلم ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ فإنه عام دلت السنة على تخصيصه بالآية الأخرى، وينبغى أن تنبه إلى أن هذا التفسير النبوى قطع مادة النظر، فليس لسائل أن يسأل عن دليل لفظى فى إحدى الآيتين خصص الأخرى ، ولا أن يقيس على ذلك ، فيقول فى نحو : لا تضرب رجلا مع أكرم الرجل أو رجلا يريد زيدا أن المراد بالأول زيد فقط، ولا أن يقوم فى قوله تعالى: ﴿لَا ظُلْمُ الْيَوْمِ﴾<sup>(٣)</sup> إن المراد الشرك، وإن كان وزان ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، ولا أن يقول فى نحو الإنسان حيوان أنه يقتضى أن كل حيوان إنسان، بل القرآن يفسر بعضه بعضا؛ حيث لا تعارض والسنة دلت على ذلك إما بوحى أو دليل لفظى، فليتأمل وكان خطري قديما أن فى الآية الكريمة ما يشير إلى أن المراد بالظلم فيها الكفر، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ لأن الذى

(١) سورة الأنعام: ٨٢.

(٢) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، (٣٧٢/٨)، (ح ٤٧٧٦)،

ومسلم فى "الإيمان"، (ح ١٢٤)، والآية فى سورة لقمان: ١٣.

(٣) سورة غافر: ١٧.

يلبس الإيمان هو الشرك، فإنه كالممازج له فإن عبادة الله إيمان، وعبادة غيره ظلم، بخلاف الظلم بالمعاصي غير الكفر، فإنها لا تمتزج ولا تلتبس بالإيمان، وعرضت هذا المعنى على والدى بدرس الشامية بدمشق فارتضاه وفرح به، ومما يتعلق بما نحن فيه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> فإن كانت إحداهما الثانية مفعولا فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة المعرفتين، وإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس كما سبق، وأكثر النحاة على أن الإعراب إذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين أن يكون الأول فاعلا خلافا لما ذكره الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقد رأيت لابن الحاجب في أماليه كلاما في ذلك غالبا حسن، وفي بعضه مشاحة وها أنا أذكره بلفظه فاعتره، قال قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup> فيه إشكالان، أحدهما أن قوله أن تضل ذكر تعليل لا استشهاد المرأتين موضع رجل، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليل لا استشهاد، وإنما العلة التذكير والإشكال الثاني قال ﴿فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال فتذكرها الأخرى، لأنه قد تقدم الذكر فلم يحتج إلى إعادة الظاهر، والجواب عن الأول أن التعليل في التحقيق هو التذكير، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة، وكان للعلة علة قدموا ذكر علة العلة، وجعلوا العلة معطوفة بها بالفاء لتحصل الدلائلان معا بعبارة واحدة، كقولك أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها، فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة، والميل هو سبب الإدعام، فذكر على نحو ما ذكرناه، فقيل أن يميل الحائط فأدعمها، ولو قيل: إن الميل في المثال والضلال في الآية هو السبب، لم يكن ذلك ببعيد، لأن الضلال والمعلوم من إحداهما أكثر وقوعه، فصلاح أن يكون علة في استشهادهما مقام رجل، وإنما يجيء اللبس هاهنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب، فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه، بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم، ألا ترى إلى قولك قعدت عن الحرب من أجل الخوف فالخوف هاهنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود، فكذلك هاهنا المقصود أن الضلال المعلوم

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٢) سورة الأنبياء: ١٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

هو السبب المقتضى فى المعنى استشهداهما فى موضع رجل، وذلك مستقيم على هذا التأويل، وكذلك يمكن أن يقال فى ميل الحائط أنه أيضا هو السبب على الوجه الذى ذكرناه فى الآية، وهذا الوجه الثانى يصلح أن يكون الأول ليجيء الثانى بعده بعد تقديم التسليم، وأما الجواب عن الإشكال الثانى، فهو أنا نقول: أصل الكلام على الوجه الأول: أن تذكر إحداهما الأخرى عند ضلالها، فقدم على ما ذكرناه، فبقى أن تذكر إحداهما الأخرى على ما كان عليه. الثانى هو أن لا يستقيم فى المعنى إلا كذلك، ألا ترى أنه اذا قال أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى، وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة متعينا لها كما إذا قلت جاءنى رجلا وضربته، يتعين أن يكون الجانى هو المضروب وذلك محل بالمعنى المقصود، لأنها قد تكون الضالة الآن فى الشهادة وهى الذاكرة فيها فى زمان آخر، فالمذكرة هى الضالة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة، وإذا قيل: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ كان مبهما فى كل واحدة منهما، فلو ضلت إحداهما الآن وذكرتها الأخرى، فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها فى وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ غير معين، ولو قيل فتذكرها الأخرى، لم يستقم أن يكون مندرجا تحته إلا التقدير الأول، فعلم أن العلة هى التذكير من إحداهما الأخرى كيفما قدر، وإن اختلف وهذا المعنى لا يفيد إلا ما ذكرناه، فوجب لذلك أن يقال: ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾، وهذا الوجه الثانى هو الذى يصلح أن يكون جاريا على الوجهين المذكورين أو لا، وأنه فى التحقيق هو الذى وجب لأجله مجيئهما ظاهرين، وأما الوجه الذى قبله فلا يستقيم إلا على التقدير الأول، لأن التقدير الثانى جعل الضلال هو العلة، فلا يستقيم مع ذلك أن يقال إن أصل الكلام (أن تذكر إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) عند ضلالها مع القول بأن الضلال هو العلة. فثبت مما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الآية على ما هى عليه، وأنه لو غير إلى المضمحل المعنى المقصود، واختص ببعضه. اهـ وفى بعضه نظر، والسؤال الذى ذكره أولا، وما أجاب به عنه من أن المعطوف عليه ذكر للتوطئة، ثم عطف عليه المقصود يأتیان فى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله

(١) سورة آل عمران: ٧٩ .

تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾<sup>(١)</sup> فإن إيتاء الله الكتاب لم يقصد نفيه، وكونهم كانوا أعداء لم يقصد عده من النعمة، وإنما المعنى ما كان لبشر أن يقول للناس ذلك، وقد آتاه الله الكتاب، واذكروا نعمة الله عليكم إذ ألف بينكم بعد العداوة، ومن هذه المادة أيضا قوله تعالى: ﴿اتَّامُرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> المراد تنسون وأنتم تأمرون؛ إذ الأمر لا يصلح أن ينكر، وبقي مما يتعلق بما سبق قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وسيأتى الكلام عليه فى وضع الظاهر موضع المضمّر.

### وصف المسند إليه

ص: (وأما وصفه إلخ)

(ش): يأتى المسند إليه موصوفا، وذلك لأحد أمور.

الأول: أن يكون يحتاج إلى كشف معناه، أو زيادة كشفه كشفا تاما، كقولنا الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، وقوله يحتاج خبر الجسم، وهذا الوصف يسمى بيانيا، ويسمى كشفيا ونحوه فى الكشف قول أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم يرثى فضالة بن كلفة:

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ      مِنْ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(٥)</sup>

(١) سورة آل عمران : ١٠٣.

(٢) سورة البقرة: ٤٤ .

(٣) سورة العنكبوت: ٣١.

(٤) سورة الكهف: ٧٧.

(٥) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٣٢٤/١ (حظرب)، ٣٢٧/٨ (لمع)، وتهذيب اللغة ٤٢٤/٢، وديوان الأدب ٢٧٣/١، وكتاب الجيم ٢١٤/٣، والكامل ص ١٤٠٠، وذيل أمالى القالى ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١٢٨/١، ولأوس أو لبشر بن أبى خازم فى تاج العروس ١٦٨/٢٢ (لمع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٢١٢/٥، والمصباح ص ٢٢. والألمعى: الذكى المتوقع، والبيت من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلفة الأسدى، وبعده: أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا



قال السكاكي: قال الجوهري: الألمعى منصوب بفعل متقدم، وجوز أن يكون بدلا لأن قبله:

أَيُّهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا  
إِنَّ الَّذِي جَمَعَ الشَّجَاعَةَ وَالنَّجْدَةَ وَالْبِرَّ وَالتَّقَى جُمِعَا  
الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا  
الْمُخْلِيفُ الْمُتْلِفُ الْمُرْزَأُ لَمْ يَمْنَعُهُ ضَعْفٌ وَلَمْ يَمُتْ طَبَعًا<sup>(١)</sup>

والمراد بالمخلف المسلف ما له بالعدة، والمرزأ في ماله بالكرم، والطبع أقوى الطمع وخبر إن قال الأخفش: هو محذوف تقديره مات، والبيت مذكور في الكامل للمبرد، ورأيت هذه الأبيات في ديوان أوس بخط علي بن أبي الفتح بن جنى وكتبه، فإن ما تحذرين وكتب إن الذي جمع السماحة، وضبط بخطه الألمعى بالرفع، وقال بظن لك الظن، وضبط المرزئ بكسر الزاي، وكتب لم تمنع بضعف بالتاء المثناة من فوق مفتوحة، وقول المصنف نحوه يحتمل أن يكون، لأنه من غير باب المسند إليه إن كان منصوبا بفعل وقد يكون، لأن هذا الوصف ليس كاشفا عن حقيقة الألمعى، بل يتضمن لازمها، فإن الألمعى هو الذكي المتوقد كما قال في الصحاح، وذلك يستلزم هذا الوصف وعبرة الإيضاح ونحوه في الكشف قال في الإيضاح وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقٌ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾<sup>(٢)</sup>. قال الزمخشري: الهلع شدة الجزع عند مس المكروه، وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى قال لي محمد بن عبدالله ابن طاهر ما الهلع فقلت: قد فسر الله تعالى. اهـ. وهذا أيضا من غير باب المسند إليه.

الثاني: أن يقصد تخصيصه بصفة تميزه.

كقولك زيد التاجر عندنا، فإنك ميزته عن غيره بهذا الوصف، وفي هذا المثال نظر لأن العلم متميز بنفسه لا يحتمل غير معناه، وقد يجاب بأنه قد يعرض له الاشتباه لكونه علما

(١) انظر تخريج البيت السابق.

(٢) سورة المعارج: ١٩، ٢١.

على غيره أيضا، أو يفاد أنه إذا قصد بوصفه التخصيص يصير منكرا وينوى تنكير كتكثير الأعلام؛ لكن لو صح هذا لكانت صفته نكرة، وليفرض ذلك فيما إذ لم يكن ثم زيد آخر هو تاجر، فإن كان حيثئذ يحتاج إلى وصف آخر، ومن هذا النوع الفصول المذكورة في الحدود، والسبب الأول أعم من الثاني، والذي يغلب أن صفة النكرة للتخصيص، وصفة المعرفة للبيان.

الثالث: أن يوصف للمدح أو للذم، كقولك زيد العالم أو الجاهل؛ حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة، والمصنف قال لكون الوصف مبينا أو مخصصا أو مدحا أو ذما، وكان ينبغي أن يقول أو مادحا أو ذاما أو يقول تبينا أو تخصيصا ونحوه في غير المسند إليه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ﴾<sup>(٢)</sup> ونحوه في الذم ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(٣)</sup>.  
الرابع: أن يفيد التأكيد، كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما، ويمكن أن يكون منه من غير باب المسند إليه ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup> قال السكاكي: ذكر لأن القصد إلى الجنس، قال: الزمخشري معناه زيادة العميم والإحاطة، وهو قريب من كلام السكاكي وكأنه يريد بزيادة التعميم قوة العموم، لا تكثير أفراد العام، أما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>، فقال الزمخشري: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما، والذي سيق له الحديث هو العدد، شفع بما يؤكد فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكد بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية، لا الوحدانية، قلت: قوله التوكيد لا يعنى الاصطلاحى الذى هو أحد التوابع، بل يعنى المعنوى اللغوى، ولعله يريد أنه نعت مؤكد مثل نعجة واحدة، والسكاكى جعل اثنين

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) سورة الحشر: ٢٤.

(٣) سورة النحل: ٩٨.

(٤) سورة الأنعام: ٣٨.

(٥) سورة النحل: ٥١.

عطف بيان، وفيه نظر، لأن عطف البيان كالصفة، فإذا امتنع أن يكون أحدهما كاشفا لهذا المعنى امتنع الآخر، ومن جهة أن عطف البيان غالبا لا يكون إلا عن معرفة، والهيئ نكرة، ولأن اثنين ليس أشهر من إلهين، وعطف البيان عند الجمهور يكون غالبا أشهر، إلا أن يقال هو أشهر في العدد من الثنية، ولأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة على قول مشهور، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله، وقد بقى من أسباب الوصف أمور ذكرها في التسهيل: منها الترحم مثل زيد المسكين وهو قريب من معنى الذم والمدح، وكذلك الإبهام مثل تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة، وفيه نظر، لأن الإبهام حاصل قبل الوصف، وكذلك التعميم مثل أكرم الناس الرجال والنساء، وفيه نظر، لأن التعميم حاصل قبل الوصف، ولهذا أهمل المصنف ذلك كله، وإن ذكره الناس قبله.

### توكيد المسند إليه

ص: (وأما توكيده إلخ).

(ش): من تعلقات المسند إليه أن يؤكده وذلك لأحد أسباب.

الأول: إرادة التقرير نحو قمت، أنت وأنت قمت، وسيأتي في باب تقديم الفعل أو تأخيره إن شاء الله تعالى، وبهذين المثالين مثل المصنف، وفيه نظر، لأن كلامه في التأكيد الذي هو من التوابع وهذان المثالان ليسا كذلك، وقد اعترض هو على السكاكي بنحو ذلك في كل رجل عارف.

الثاني: دفع توهم المجاز نحو جاء زيد نفسه، فإنه ينفي أن يكون جاء غلامه، كذا قالوه، وفيه نظر، أو السهو، كقولك جاء زيد زيد؛ لأنه ينفي السهو أو عدم الشمول، نحو أخذت المال كله ينفي التجوز بالتخصيص أن يكون المراد به البعض، كذا قالوه (قلت) وفيه نظر، لأن ذلك قد لا يصرفه عن التجوز بالتخصيص وغيره، ألا ترى إلى قوله: "فأحرما كلهم إلا أبوقتادة لم يحرم"<sup>(١)</sup> كيف دخله التخصيص مع تأكيده، وكذلك: ﴿فَسَجَدَ

(١) أخرجه البخاري في "جزاء الصيد"، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاد الحلال، (٣٥/٤)، (ح ١٨٢٤)، وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في "الحج" (٢٧٨/٣) ط. الشعب. ولفظ مسلم: "إلا أبوقتادة.....".

الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ»<sup>(١)</sup> إن كان الاستثناء متصلاً، وإن تخيل في جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الإخراج، فالمؤكد إنما هو غير المخرج ورد بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا آيَاتِنَا كُلَّهَا﴾<sup>(٢)</sup> والاستغراق فيه متعذر، لأن آيات الله تعالى لا تنبأه، وبعد أن كتبت ذلك بحثاً رأيته منقولاً، قال الإمام في البرهان: ومما زل فيه الناقلون عن الأشعرى ومتبعيه أن صيغة العموم مع القرائن تبقى مترددة، وهذا وإن صح يحمل على توابع العموم كالصبيغ المؤكدة. اهـ، فقد صرح بأن التأكيد لا يرفع احتمال الخصوص؛ لكن وجدت ما قد يدل لما قالوه وهو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من نصب كله لأنه لو لم يعينه للعموم لما قابل ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وهذا يدخل في المجاز، لأن التخصيص مجاز قال السكاكي: ومنه كل رجل عارف وكل إنسان حيوان ورد عليه في الإيضاح بأن كل هذه للتأسيس لا للتأكيد، فإنها مفيدة للشمول بخلافها في قام الناس كلهم، فإن العموم مستفاد من غيرها، فلذلك أفادت التأكيد وهذا الذي قاله صحيح؛ إلا أن كلام السكاكي لعله يشير إلى ما قلناه من أن لفظ كل وإن أكدت لكنها لا تنفى إرادة التخصيص، بل تبعده لأنها صريحة في العموم، بخلاف لفظ الناس المؤكد بها، فكأنه يقول إفادة الناس كلهم العموم كإفادة كل إنسان في القوة، وإن كانا قابلين للتخصيص فكأنها للعموم المؤكد، كما يقال إن لتأكيد الإثبات، أو يقال أراد أنها تؤكد دلالة النكرة على شائع في جنسه، وإن أفادت الاستغراق فإن إنساناً دال على قيام رجل، فإذا قلت كل إنسان تأكدت الدلالة على الواحد لأنها موجودة مع كل فرد من أفرادها التي دل اللفظ عليها، أو يريد أن كل هذه أصلها كل الواقعة تأكيداً؛ لكنها قدمت، وفيه نظر، وإن مشى له ذلك في المضافة لجمع في نحو كل الرجال في الدار لا يمشى له في المضافة لمفرد نكرة، مثل كل رجل في الدار لأنه ليس أصله رجل كله في الدار، إما لامتناع تأكيد النكرة، وإما لأن التأكيد بكل إنما يكون لدى أجزاء، فإذا أردت بقولك رجل كله في الدار أجزاء الرجل الواحد، فهو معنى غير

(١) سورة ص: ٧٣.

(٢) سورة طه: ٥٦.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٤.

المعنى فى قولك كل رجل فى الدار، ثم قال المصنف: أن محل كونها للتأسيس إذا أضيف لنكرة، مثل كل حزب بما لديهم فرحون.

(قلت) وهو يقتضى أنها لو أضيفت لمعرفة لا تكون مؤسسة لفائدة التعميم، مثل كل الرجال قام، وليس كما قال بل هى للعموم مطلقاً فى جزئيات ما دخلت عليه إن كان نكرة، أو فى أجزائه إن كان معرفة، هذا فى نحو قولك كل زيد مثلاً، أما نحو كل الرجال فهل تقول الألف واللام هنا تفيد العموم وكل تأكيد لها، أو لبيان الحقيقة وكل تأسيس فيه احتمالان ذكرهما الوالد فى تصنيف له فى مسألة كل، ثم قال ويمكن أن يقال إن الألف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلت عليه، وكل تفيد العموم فى أجزاء كل من تلك المراتب، فإذا قلت كل الرجال أفادت الألف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب جميع الرجال، وأفادت كل استغراق الآحاد كما قيل فى أجزاء العشرة، فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد، ومن هذا يعلم أنها لا تدخل على المفرد المعرف بالألف واللام إذا أريد بكل منهما العموم، وقد نص عليه ابن السراج فى الأصول، ومن هنا كثر دخولها على المضمرة، وقد أدخلوها على ما فيه الألف واللام لقلة الفائدة فيه، والتزام التأكيد والمضمرة سالم من ذلك لأن مدلوله الجمع؛ فإذا دخلت كل عليه أفادت كل فرد، قلت: ومن دخلوها على الاسم المعرفة مفرداً قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ فى سنن الترمذى: " كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله"<sup>(٢)</sup>.

(تنبيه) المجاز فى نحو قام زيد ثلاثة أقسام:

أحدها: فى الحدث بأن تكون أطلقت قام وأردت مقدمات القيام.

الثانى: فى الزمان بأن تكون أطلقت قام وأردت يقوم فى المستقبل.

الثالث: فيهما بأن تطلقه على أنه سيتعاطى أسباب القيام وفى إسناده إلى فاعله الخاص المفرد احتمال مجاز رابع، وهو أن يكون الإسناد مجازاً، وفيه إن كان عاماً احتمال مجاز خامس، وهو أن يكون أريد الخصوص، فالمجازات الثلاثة الأولى لا يدفعها التأكيد

(١) سورة آل عمران: ٩٣.

(٢) "ضعيف" أخرجه الترمذى من طريق عطاء بن عجلان، وهو ضعيف جداً، كما قال الحافظ فى "الفتح"، (٣٤٥/٩)، وراجع الإرواء (ح ٢٠٤٢).

بالنفس والعين لأنهما تأكيدان للفاعل، لا للفعل إنما يدفع الأول المصدر المؤكد كما صرح به ابن عصفور وغيره على بحث فيه، ويدفع الثاني فيما يظهر الظرف وأما النفس والعين فإنما يدفعان الرابع، هو المجاز الإسنادي والخامس إنما يدفعه كل ونحوها، فليحمل كلامه على ذلك. فإذا أردت دفع المجازات الخمسة، فقل: قام الناس كلهم أنفسهم أمس قياماً؛ فليتبه لذلك.

### بيان المسند إليه:

ص: (وأما بيانه إلخ).

(ش): يؤتى بعطف البيان على المسند إليه لقصد إيضاحه باسم مختص به، نحو: صديقك خالد جاعني، وجعل السكاكي من ذلك ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> وفيه نظر لما سبق. وأيضاً قد فسر هو عطف البيان بذكر اسم مختص بالمسند إليه، واثنين ليس مختصاً بالإلهين. وابن الحاجب يرى أن اثنين من: إلهين اثنين، صفة. وقولك: خالد ليس متعينا لعطف البيان؛ لجواز أن يكون بدلاً.

وقوله (باسم مختص به) معكوس وصوابه باسم مختص به المسند إليه، إلا أن يجعل الضمير في مختص للمسند إليه.

### الإبدال من المسند إليه:

ص: (وأما الإبدال منه إلخ).

(ش): الإبدال من المسند إليه يكون لزيادة التقرير، وعبارته في الإيضاح: زيادة التقرير والإيضاح، والظاهر أنه يريد به، ما صرح به صاحب المفتاح، من تكرار الحكم، وهذا إنما يصح إذا قلنا: إن العامل في المبدل فعل مقدر، أما إذا قلنا: إن العامل فيه هو العامل، في المبدل منه، فلا تكرار. ثم قد يورد عليهما، أنه إذا سلمنا أن البدل على نية تكرار العامل، وأن المراد بذلك تقدير عامل، فالتقرير حينئذ للحكم، فلا تجعل من أحوال المسند إليه.

ويجاء عنه بأن تكرار الحكم، لم يحصل إلا لتقويته المسند إليه، ولزم منه تأكيد النسبة فإن قلت: قد جعل المصنف كلا من عطف البيان والبدل للتوضيح؛ لأنه قال في الإيضاح: إن

---

(١) سورة النحل: ٥١.

الإبدال يكون لزيادة التقرير والتوضيح، فاتحدا. قلت: إنما جعل عطف البيان لتوضيح خاص، وهو التوضيح باسم مختص به، وجعل البديل لتكرير الحكم المستلزم لمطلق الإيضاح. ثم قسمه المصنف إلى أقسام.

بذل كل من كل، ويقال: شيء من شيء، وإليه أشار بقوله: نحو جاء زيد أخوك. وبذل بعض من كل، أشار إليه بقوله: نحو جاء القوم أكثرهم.

وبدل اشتمال أشار إليه بقوله: سلب عمرو ثوبه، وهو مثال سبقه إليه الجرجاني، وابن الشجري في الجزء الأول من أماليه، ثم السكاكي، ثم بدر الدين ابن مالك في روض الأذهان وفيه نظر؛ لأن سلب يتعدى لمفعولين، تقول: سلبت زيدا ثوبه. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمْ الدُّبَابُ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> قال أبو البقاء وغيره، سلب يتعدى لمفعولين، وشيئا هو الثاني. وقال الجوهري: في كل من الاستلاب والاختلاس أنه الآخر، وصرح في المحكم بتعديهما لمفعولين، فقال: تقول استلبته إياه واختلسته إياه. اهـ

فإذا بنيته للمفعول فقلت: سلب زيد، ينبغي أن تقول: ثوبه منصوبا فإن قلت: سلب زيد، ثوبه على أن يكون ثوبه مرفوعا على بدل الاشتمال، صار معنى الكلام: سلب ثوب زيد، فتحتاج حينئذ لمفعول ثان، وبصير المعنى: سلب ثوب زيد بياضه مثلا، وهو معنى لا ينطبق على قولنا: سلب زيد، ثم إن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول لا الثاني، والثوب مشتمل على زيد لا بالعكس، فلا يصح. نعم إن ثبت أن سلب يستعمل متعديا لمفعول واحد بمعنى أخذ، صح ذلك والأولى التمثيل بقولك: أعجبنى زيد علمه، فإن قلت: هلا ذكر بدل الغلط، وبذل قلت أخذ صح ذلك، والأولى التمثيل بقولك: أعجبنى زيد علمه. فإن قلت: هلا ذكر بدل الغلط وبذل البداء؟ قلت: لأنهما كالمستقلين بأنفسهما ما عن المبدل منه، فلا نسبة بينهما يتكلم عليها، على أن في ثبوت بدل الغلط في كلام العرب خلافا ثم نقول: ليسا فضيحين، فليسا من موضوع هذا العلم.

ومن البذل في غير المسند إليه ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

(١) سورة الحج: ٧٣.

عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup> وهذه أقسام البدل لا غيرها بالاستقراء، وما يتوهم بعضهم من أن ثم قسما يقال له: بدل كل من بعض، في نحو: رأيت القمر فلكه، وهم فإن وقع شيء من ذلك في كلام معتبر، فهو بدل كل من كل، غايته أن البدل اشتمل على زيادة معنى ليس في المبدل، وذلك لا ينافي البدلية، وهذا التخريج أحسن من حمله على بدل الغلط. وحكم المصنف بأن: جاء زيد أخوك، بدل، وأن جاء صديقك زيد، عطف بيان مع صلاحية كل منهما لهما. فيه نظير، ولا يصح الاعتذار بأن صديقك عام، فكان الخاص بيانا، وإذا عكس لم يتجه البيان؛ لأن العام في هذا المثال أريد به الخاص، ولا يمتنع أن يقع العام المراد به الخاص بدلا ومبدلا منه.

### العطف على المسند إليه:

ص: (وأما العطف إلخ).

(ش): يريد عطف النسق، ويكون لأحد أشياء:

الأول: أن يقصد تفصيل المسند إليه مع الاختصار، نحو جاء زيد وعمرو، وبكر.

الثاني: أن يقصد تفصيل المسند مع اختصار، نحو جاء زيد وعمرو؛ لأن عطفه بالفاء يقتضى إسناد فعلين إليهما، هكذا نقل عن سيويه. وينبغي أن يسمى هذا تعدد المسند إليه والمسند معا، ويلزم من تعدد المسند إليه، تعدد المسند. ففي جاء زيد، وعمرو، ولا شك أنهما مجئان؛ لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين؛ إلا إذا حصل التعاون فيه، مثل حمل الصخرة زيد وعمرو وبكر على تكلف فيه، فإن كل واحد، إنما حمل بعضها؛ لكن يصدق أن حملها، فعل صدر من جماعة اشتركوا فيه، فأما قول سيويه في نحو: مرتت بزيد وعمرو، أنه مرور واحد بهما، بخلاف مرتت بزيد وعمرو، فسيبه أن الفاعل واحد فيمكن فيه ذلك.

وقد يقال: إنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، فقد جردت من قيامهما حقيقة كلية واحدة، أخبرت بها، ولذلك كان العامل في المعطوف عليه، هو العامل في المعطوف، ولا يتضح هذا المعنى في العطف في الفاء؛ لأن الترتيب ينفي إرادة الحقيقة الكلية؛ وإن كان يمكن القول به بأن يخبر بالقيام، ويريد به ما يشمل القيامين معا، وكذلك يتعدد المسند إذا كان العطف بشم،

(١) سورة الفاتحة: ٦، ٧.



أو حتى، غير أنه لابد في حتى من تدرّيج. قال المصنف: كما ينبئ عنه قول الشاعر:

وكنّت فتى من جندي إبليس فارتمى بي الحال حتى صار إبليس من جندي  
فلو مات قبلي كنت أحسنت بعده طرائق فسق ليس يحسنها بعدى<sup>(١)</sup>  
وأورد على المصنف أن حتى هذه ليست عاطفة.

(قلت): لا يخفى على المصنف ذلك؛ لكنه أراد أن يمثل للدلالة حتى على التدرّيج، وهي تدل عليه عاطفة كانت، أم غير عاطفة، ولهذا قال: كما ينبئ عنه قوله، ولم يقل: ومنه قوله. أو يكون بناء على أن حتى تعطف الجمل؛ لكن فيه بعد؛ لأن ارتمى بي الحال، لا يستقل بمعنى الكلام.

الثالث: أن يقصد رد السامع من الخطأ إلى الصواب، كقولك: جاءني زيد لا عمرو، ولمن اعتقد مجيء عمرو فقط، أو مشاركته لزيد، كذا قالوه، وفيه نظر: لأن من اعتقد مجيء عمرو فقط، حصل رده عن الخطأ بقولك: جاء زيد، وقولك ماجاءني زيد، لكن عمرو، لمن اعتقد مجيء زيد، دون عمرو، وكذلك العطف بـ **يل**.

الرابع: أن يقصد الشك، أو التشكيك، نحو: جاء زيد أو عمرو، أو إما زيد أو إما عمرو أو إما زيد وإما عمرو وزاد في الإيضاح: أو أن يقصد إيهام نحو ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> ولك أن تقول: هذا تقريب من التشكيك، أو الإباحة، أو التخيير. والفرق بينهما أن الإباحة لا تمنع كلا منهما، مثل: جالس الحسن، أو ابن سيرين، والتخيير يمنع نحو: خذ من مالي درهما، أو ديناراً وانكح هذه الأخت، أو هذه. وفيه نظر سندكره في باب الأمر.

واعلم أن لحروف العطف السابقة استعمالات أخرى، مذكورة في علم النحو، تركناها لأننا نذكر في هذا العلم ما يتعلق بمعاني الحروف، لا ما يتعلق بحروف المعاني. فإن أحكام

---

(١) البيتان لأبي نواس، والأول منهما في المفتاح ص ١٠٢، وحتى فيه ليست عاطفة، وإنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدرّيج، وإنما لم تكن عاطفة لأن المشهور أنها لا تأتي في عطف الجمل، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها في الجمل.

(٢) سورة سبأ: ٢٤.

الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو، وأيضا فالظاهر أن تلك الاستعمالات غير فصيحة.

## فصل<sup>(١)</sup> المسند إليه:

ص: (وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند).

(ش): المراد: فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل، ويحتمل أن يريد: وأما إتيان ضمير الفصل، والفصل هو صورة ضمير واقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما كذلك، وهو الذي يسميه الكوفيون: عمادا، وبعضهم يسميه: دعامة، والبصريون: فصلا، والمنطقيون: رابطة، وله أحكام يطول ذكرها.

وفائده كما ذكره المصنف إفادة اختصاص المسند إليه بالمسند، فإذا قلت: زيد هو القائم، معناه أنه لا قائم غيره، وقد صرح به الرمخشري، عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup> واستدل له السهيلي، بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله تعالى، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخر الآية، وذكر نحوه التنوخي، غير أنه جعل الضمير للتأكيد، ولم يذكر الحصر. وفيما قاله نظره؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾<sup>(٤)</sup> مع قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(٥)</sup> فالإحياء خلق، وإن كان الخلق لم ينسبه أحد لغير الله تعالى فقد أتى فيه بضمير الفصل في قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ على خلاف ما زعماه، وإن كان الإمامة والإحياء قد نسبا لغير الله تعالى، كما تضمنه قول النمرود: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾<sup>(٦)</sup> فقولته تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ لم يؤكد بالفصل مع أنه منه. ثم ما قاله ليس بصحيح؛ لأن هذا الضمير، لا يصح إعرابه فصلا؛ لأن الفصل لا يقع قبل خبر هو فعل ماضٍ، وقد توجد دلالة الفصل على الحصر من مواضع من القرآن، منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ

(١) أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

(٢) سورة البقرة: ٥.

(٣) سورة النجم: ٤٣.

(٤) سورة النجم: ٤٤.

(٥) سورة النجم: ٤٥.

(٦) سورة البقرة: ٢٥٨.

الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup> لأنه لو لم يكن للحصر، لما حسن؛ لأن الله لم يزل رقيبا عليهم، وإنما الذى حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى، وينبغى لهذا أن يتعين إعرابه فصلا. ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن، إلا بأن يكون الضمير للاختصاص، وبهذا تعين إعراب هم هنا فصلا، لا تأكيدا، ولا مبتدأ ثانيا إلا أن يقال فى هذا كله: إن الحصر يحصل من تعريف الخبر، ومثل فى الإيضاح بقولك: زيد هو يقوم. وليس بصحيح؛ لأنه ليس بفصل؛ لأن بعده فعلا مضارعا. وأما المصنف والبيانون فاتبعوا فيه الجرجانى، فإنه ذكر ذلك فى شرح الإيضاح، والجمهور على خلافه، ومما يدل على الحصر أيضا، قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(٤)</sup> لأن الإنكار فى الآيتين لا يحصل إلا بالحصر.

(تنبيه) فائدة الحصر غير منحصرة فى التخصيص، بل يفيد أيضا التأكيد، كما صرحوا به، ويفيد أيضا الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة، على خلدش فى ذلك محله علم النحو؛ لأن هذه الفائدة من حظ النحوى، لا من حظ البيانى. وهذه الفوائد الثلاث، ذكرها الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(تنبيه) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل: إن الفصل ضمير مؤكد لما قبله، وقال فى أماليه: إن ضمير الفصل ليس تأكيدا؛ لأنه لو كان، فإما أن يكون لفظيا، أو معنويا، لا جائز أن يكون لفظيا؛ لأن اللفظى إعادة اللفظ الأول، مثل: زيد زيد، أو معناه مثل: قمت أنا، والفصل ليس هو المسند إليه، ولا معناه؛ لأنه ليس مكينا به عن المسند إليه، ولا مفسرا له، ولا جائز أن يكون معنويا؛ لأن المعنوى التأكيد بالفاظ محصورة، كالنفس والعين.

(تنبيه) وما قاله من كون الفصل، لا يعود لما قبله حسن دقيق، ولا سيما إذا قلنا: إن

(١) سورة المائدة: ١١٧.

(٢) سورة الحشر: ٢٠.

(٣) سورة الكوثر: ٣.

(٤) سورة الشورى: ٩.

(٥) سورة البقرة: ٥.

الفصل حرف، غير أنه قد يخلش فيه، أنه يشترط مطابقته له فى أفراد، وتثنية، وجمع، إلا أن يقال: حوفظ على المطابقة الصورية. وأما قوله: إنه ليس تأكيداً، ففيه نظر، ولا يسلم أن التأكيد منحصر فيما ذكره؛ لأن التأكيد الذى ذكره هو التوكيد الذى تكلم عليه النحاة فى باب التابع؛ ولكنه تأكيد باصطلاح الأصوليين وأهل المعانى، وهذا كما أن التأكيد يكون بأن واللام. وكأنه توهم أن المراد: أن الفصل تأكيد للمسند إليه، وليس كذلك، بل هو تأكيد للجملة، كما قدمناه فى أوائل هذا الشرح.

وبمجموع ما ذكرناه، وما ذكره ابن الحاجب، اتجه إشكال فى قول النحاة: إن الفصل لا يجتمع مع التأكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو القائم؛ لأننا نقول: نفسه تأكيد للمبتدأ لا للجملة، فلم يجتمع تأكيدان على شىء واحد. ثم ما المانع من اجتماع التأكيد والفصل، وأنت تقول: جاء زيد نفسه عينه، وجاء زيد نفسه، ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين فى استعمالين إلى سماعهما من العرب محتمعين، ولهذا تقول: جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة.

واعلم أن الفصل اتفق جمهور النحاة على أنه حرف لا اسم، والقائلون بأنه اسم، أكثرهم على أنه لا محل له من الإعراب، والقائلون بأن له محلاً، منهم الكسائى قال: إن محله باعتبار ما قبله، والقراء قال: باعتبار ما بعده. فما ذكرناه من أنه تأكيد للحكم على قول الجمهور إنه حرف، أو اسم، ولا موضع له. وإن قلنا بمذهب الكسائى، أنه اسم محل إعرابه ما قبله، فقد قال ابن مالك فى شرح التسهيل: أنه يجعله تأكيداً لما قبله، وأنه باطل، والذى أفهمه من هذا القول، أنه إنكار لحقيقة الفصل بالكلية، وادعى أن ما يسميه غيره فصلاً نوع من أنواع التأكيد اللفظى، وأنه توكيد للظاهر بالمضمر؛ ولذلك كان باطلاً؛ لأن غيره لا يحيز تأكيد الظاهر بالمضمر وإذا كان كذلك، فلا يرد علينا حينئذ مذهب الكسائى؛ لأنه إنكار للفصل، ولم يثبت لنا من أثبت الفصل وجعله تأكيداً للمسند إليه فلم يبق إلا قول القراء إن له اعتبار ما بعده، وهو مذهب شاذ، لا علينا منه، وليس يلزمه من إعطائه اعتبار ما قبله، أن يكون تأكيداً له فليتأمل.

وأما قول الخطيبى فى شرح المفتاح: إن الفصل تأكيد للمسند إليه؛ لأن إعرابه إعراب المسند إليه على المختار، فليس بصحيح، واختياره وذلك لا يرجع إليه فيه.

(تنبيه) قول المصنف: تخصيصه، أي: تخصيص المسند إليه، بالمسند، وهذه العبارة هى

الصواب. وأما قول السكاكي في المفتاح: تخصيص المسند بالمسند إليه فهو سهو منه فليتأمل. وقال الطيبي في التبيان: الفصل لتخصيص المسند بالمسند إليه، أو عكسه، وهو وهم أيضا. والظاهر أنه وجد كلا من العبارتين في كلام المصنفين، فجمع بينهما توهمًا أنهما صحيحتان، إلا أن يريد ما ذكرناه من تخصيص الأول بالثاني بكل حال. ويعني بالمسند إليه: الاسم الجامد، وبالمسند: المشتق، تقدم أو تأخر، فقولك: زيد هو القائم، تخصيص المسند إليه وهو زيد، بالقائم وهو المسند؛ لأن معناه ما القائم إلا زيد، وقولك: القائم هو زيد، تخصيص المسند وهو القائم، بالمسند إليه وهو زيد؛ لأن المخصص أبدا هو الأول؛ والمخصص به هو الأخير؛ لكن القول بأن الصفة هي المبتدأ تقدمت، أو تأخرت، خلاف قول الجمهور. والراجح أن السابق من المعرفتين مبتدأ، واللاحق خبر.

(تنبيه) ترتب على عبارة السكاكي، وهو قوله: إن الفصل لتخصيص المسند بالمسند إليه فساد وهو أن المشايخ: ناصر الدين الترمذى، وشمس الدين الخطيبي، وعماد الدين الكاشى، أوردوا في شروحهم للمفتاح سؤالا، وهو أن الفصل إذا كان لتخصيص المسند بالمسند إليه، فهو صفة المسند لا المسند إليه؛ لأن تخصيص المسند. صفة للمسند ثم اختلفوا في جوابه، فأجاب الترمذى بأن الفصل يقترب أولا بالمسند إليه، ثم بواسطة اقترانه به، يحصل تخصيص المسند به، ورد الخطيبي هذا الجواب: بأن لا نسلم أن اقترانه بالمسند إليه بحسب المعنى الذى هو التخصيص؛ بل اقترانه بحسب التخصيص بهما على السواء. وإنما يقترب بالمسند إليه أولا بحسب اللفظ، ولا اعتبار للاقتران اللفظي. وأجاب الكاشى: بأن فائدة الفصل بالذات موصوفية المسند إليه بالمسند دون غيره، ويلزم منه تخصيص المسند بالمسند إليه، ورده الخطيبي، بأن فائدة الفصل بحسب اللفظ: أن يعلم أن ما بعده خبر، وبحسب المعنى: تخصيص المسند، وعلى التقديرين: فائدته ترجع بحسب الذات إلى المسند، وأن قوله: فائدة الفصل موصوفية المسند إليه بالمسند ممنوع، ولم لا تكون فائدته، كون المسند صفة للمسند إليه دون غيره. اهـ

وأجاب الخطيبي المشار إليه بأن الفصل عبارة عن المسند إليه ومؤكده؛ لأنه فى المعنى تكرار له، وإعرابه إعراب المسند إليه على المختار، ويدل على أن المسند إليه معنى يوجد فيه المسند، ولا يوجد فى غيره؛ فلذلك جعل الفصل من الاعتبار الراجح إلى المسند إليه.

(قلت) قد بنوا هذا السؤال على ظنهم صحة قول السكاكي: فائدة الفصل تخصيص المسند بالمسند إليه. وقد ذكرنا أنها فاسدة، فلا محل للسؤال بالكلية، ولزم منه فساد الأجوبة السابقة، فإنها مبنية على فساد.

ثم في كلامهم السابق نقود كثيرة، منها قول الخطيبي: إن الاقتران اللفظي، لا أثر له في جعل الفصل من أحوال المسند إليه. وليس كما قال، بل الاقتران اللفظي بأحد الطرفين، إذا كان المعنى بالنسبة إليهما على السواء، يرجح به، وربما رجح به مع التفاوت في المعنى، ألا ترى أن قولك: القائم زيد، يكون القائم هو المبتدأ والمسند إليه لسبقه لفظاً. ثم إن الخطيبي ناقض هذا الكلام في بحثه مع الكاشي، واعتبر قول النحاة إن فائدة الفصل بيان أن ما بعده خبر، وذلك اعتبار لفظي أيضاً.

ومنها قول الخطيبي: الفصل عبارة عن المسند إليه، ومؤكده له، وتكرار له، وإعرابه وإعرابه، كل ذلك ممنوع.

(قوله: ويدل على أن المسند إليه معنى يوجد في المسند، ولا يوجد في غيره) معارض بأن يقال: هو معنى يوجد في المسند إليه، ولا يوجد في غيره، كما فعل هو في جواب الكاشي سواء بسواء. وإذا تقرر فساد هذا السؤال وجوابه؛ فلنذكر نحن السؤال على التحقيق، بالعكس مما ذكره، ونقول: الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه أو إلى المسند أو إلى الاسناد ولا شك أن هذا يلتفت عن أن تأكيد الفصل للجملة أو للمفرد، فمقتضى ما سبق أن يقال: للفصل ثلاث فوائد: التأكيد، والتخصيص، وأن ما بعده خبر. فإن نظر للفائدة الأولى فأولى أن يجعل من اعتبارات الإسناد؛ لأنه تأكيد للحكم، كما جعل التأكيد بأن من اعتباراته. ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك، كما أن لام الابتداء تدخل بين المسند إليه والمسند، والتأكيد بها من اعتبارات الإسناد، كما سبق.

وإن نظرنا إلى فائدة التخصيص، فالأولى أن يجعل من اعتبارات المسند إليه، لأن الفصل تخصيص المسند إليه بالمسند، فالفصل مخصص بالكسر، والمسند إليه مخصص بالفتح، والمسند مخصص، فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند إليه، ويصير قائماً بالمسند إليه فعلم أن نسبته إلى المسند إليه أولى. ولما كان المصنف وغيره من أهل هذا العلم، إنما عولوا على أن فائدة الفصل التخصيص، ولم يعولوا على التأكيد، جعلوه من أحوال المسند إليه. وإن

نظرنا إلى الفائدة الثالثة، وهى أن ما بعده ليس تابعا؛ صح أن يجعل من أحوال المسند إليه؛ لأنه يسرع إعطاءه لخبره، وصح أن يجعل من أحوال المسند؛ لأنه يبين خبريته.

**تقديم المسند إليه:**

ص: (وأما تقديمه فلكون ذكره أهم إلخ).

(ش): تقديم المسند إليه يكون لأحد أمور:

**الأول:** أنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه.

(قلت) يريد التقديم المعنوى، فإن المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه متقدم فى ذهن على المحكوم به. وإن أراد التقديم اللفظى فذلك يختلف، فإن الأصل فى المسند إليه التقديم، إن كانت الجملة اسمية، والتأخير إن كانت فعلية، إلا إذا قلنا: إن الفاعل فرع، والمبتدأ أصل، فإنه حينئذ أصله التقديم.

فما ذكره المصنف لا يأتى على القول بأن الفاعل أصل.

**الثانى:** أن يتمكن الخبر من ذهن السامع؛ لأن فى المبتدأ تشويقا إليه، كقول المعرى:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبِرِّيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ<sup>(١)</sup>

قال البطليوسى فى شرح سقط الزند معناه مقصود به الإنسان، والحيرة الواقعة فيه، من قبيل اتصال النفس بالجسم، إذ النفس جوهرية والجسم عرض؛ فلذلك يعدم الجسم الحياة، إذا فارقه النفس، والحيرة الواقعة فى نياطها به. وقيل: معناه أن الله خلق طائرا فى بلاد الهند، اسمه فقنس، يضرب به المثل فى البياض، وله منقار طويل، وهو حسن الألحان، يعيش ألف سنة، ثم يلهمه الله الموت، فيجمع الحطب حواليه، ويضرب بجناحيه الحطب؛ فتخرج نار، فيشتعل، فيحترق، فيخلق الله من رماده بعد مدة مثله.

وهذا القول الثانى لغير البطليوسى.

وقيل: أراد آدم ﷺ وقيل: أراد ناقة صالح، وقيل: عصا موسى ﷺ ومثل ذلك السكاكى بقولك: صديقك الفاعل، الصانع، صدوق، تريد، بالفاعل الصانع: معناه من صفات مدح

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبى العلاء المعرى فى داليته المشهورة بسقط الزند ١٠٠٤/٢، والمفتاح ص ٩٨، وشرح المرشدى ٥٩/١، ولطائف التبيان ص ٥١، والإشارات ص ٤٦، ومعاهد التنصيص ١٣٥/١، وشرح عقود الجمان ٦٨/١، والمصباح ص ١٥، وتاج العروس (فقس) ٣٤٢/١٦٠.

تذكر، لا تريد هذا اللفظ؛ فإنه يستعمل غالبا في الذم، كما أشار إليه الزمخشري، فلا يرد على السكاكي فساد هذا المثال. نعم قد يقال: إن التشويق هنا، إنما حصل للمبتدأ من ذكر الصفات قال السكاكي: إن التشويق إلى الخبر، إنما حصل من كون المبتدأ موصولا، وهو واضح؛ لأن الصلة وهي حيرة البرية فيه، شوقت إليه، فاستدعت موصولا يجرى عليه.

والمصنف جعل في الإيضاح هذا القول خلاف الأولى، وفيه نظر ولم يرد السكاكي حصر التشويق في كون المبتدأ موصولا؛ بل كونه موصولا، يقتضى ذكر صلة تشويق النفس بها إلى المسند.

**الثالث:** أن يقصد تعجيل المسرة، إن كان في ذكر المسند إليه تفاؤل، نحو: سعد في دارك، أو المساءة إن كان فيه ما قد يتطير به، مثل: السفاح في دار صديقك. وإن شئت فقل: السفاح في دار عدوك للتفاؤل، وسعد في دار عدوك للتطير. والسفاح لقب عبدالله بن محمد أول خلفاء بني العباس، يقال: سفحت دمه أي: سفكته. وقول المصنف: (تعجيل المسرة) أحسن من قول المفتاح؛ لأنه يتفائل به، لأن التعجيل هو المناسب للتقديم لا التفاؤل، لأنه يحصل بآخرة أيضا.

**الرابع:** إيهام أن المسند إليه منك على ذكر، فلا يعزب عن خاطرك، كقولك الله ربي. **الخامس:** إيهام أنك تستلذ بذكره فلا تقدم غيره عليه (قوله: وإما لنحو ذلك) قال المصنف في الإيضاح: قال السكاكي: وأما لأن كونه متصفا بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب ويطرب. وأورد عليه أن قوله: (لا نفس الخبر) يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصور لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقا. وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا، فغير صحيح؛ لأن العبارة عن مثله، لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه، كقولك: وقع القيام.

(قلت) وما ذكره ضعيف، لأن السكاكي لم يرد أن نفس الخبر منفكا عن الحكم مقصود، حتى يقول: هو تصور. وإنما قيل في كلامه: إن المراد أن المسند إليه، يستدعى مسندا، غير معين. فإذا لم يقصد مطلق الإخبار عنه بل الإخبار عنه بأمر مستغرب خلاف ما



فى الذهن، قدم المسند إليه؛ لىظن حال النطق أن المسند لىس المسند إليه، فىكون ذكره بعد ذلك، أوقع فى النفس لغرابته؛ ولذلك مثله بقولك: الزاهد يشرب؛ لأنه يستغرب الحكم على الزاهد بذلك، ولو قلت: يشرب الزاهد، لسرى الذهن إلى أن المسند إليه لىس زاهداً. وقيل مراده: أن يقصد الإنصاف الدائم، لا مجرد وقوع الفعل. فإن قوله: الزاهد يشرب يشىر إلى الحالة الدائمة بخلاف قوله يشرب الزاهد لا يعطى إلا مجرد الفعل كذا قيل وفىه نظر؛ لأن يشرب أىضا قد يعطى التكرار لكونه فعلا مضارعا كما سىأتى إلا أن يقال إن دلالة المضارع على التكرار إنما هى إذا وقع خبرا، كما هو ظاهر كلام الزمخشرى. وىنبغى أن تمثل بقولك: يشرب الزاهد؛ لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت، والفعلية على التجدد.

وىحتمل كلامه وجها ثالثا: وهو أن يكون المراد، أنه إذا علم صدور المسند فى الجملة؛ ولكن لم يعلم المسند إليه، قدم المسند إليه؛ ولهذا قال: لا نفس الخبر، فإن الخبر معلوم الوقوع، وإنما قصد إيقاعه على شخص خاص. قال السكاكى: أىضا يقدم؛ لأنه يفىد زيادة تخصيص، كقوله:

مَتَى تَهْزُرُ بَنَى قَطَنَ تَجْدُهُمْ      سُوْفًا فِى عَوَاتِقِهِمْ سُوْفٌ  
جُلُوسٌ فِى مَجَالِسِهِمْ رَزَا      وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَ فَهُمْ<sup>(١)</sup> خُفُوفٌ<sup>(٢)</sup>

والخفوف: جمع خاف بمعنى خفیف، ورزان جمع رزىن، فإن المعنى: هم خفوف. قال المصنف: فى مطابقة الشاهد للتخصىص نظر؛ لما سىأتى من أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلىا. فإن قلت: الفعلى أعم من الفعل فستكلم علیه إن شاء الله. قال: وقوله (هم خفوف) تفسىر للشىء بإعادة لفظه.

(قلت) إنما أرىد تفسىر معنى، لكن على كل تقدير ما قاله السكاكى فىه نظر؛ لأنه إن أفاد ذلك، ففائدته تخصىص لا زيادة تخصىص. وقد جوز بعضهم فى كلام السكاكى؛ أنه ىرىد تخصىص المسند بالمسند إليه، لا تخصىص المسند إليه بالمسند. معناه: لن يكونوا إلا خفافا،

(١) فى الأصل: فهو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) البىتان بلا نسبة فى التىيان ١/١٧٢، والمفتاح ص ١٠٥، والمصباح ص ٢٧، والبىتان فى المدح بالشجاعة والحكمة والكرم، وبنو قطن هم القوم الممدوحون.

يقرب به زيادة التخصيص؛ لأن الخفة لا رزانة معها، فلو قيل: خفوا، دل على نفى الرزانة، فلما قدم المسند إليه؛ تأكد ذلك الاختصاص.

وذكر السكاكي من أسباب التقديم: أن يكون ضمير شأن، أو قصة، وتركه المصنف؛ لأنه يدخل في إرادة التشويق.

**رأى عبد القاهر:**

**ص: (عبد القاهر: وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إلخ)**

**(ش):** عبد القاهر الجرجاني قال: قد يقدم المسند إليه؛ ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي،

وذلك قسماً:

أحدهما: أن يكون مثبتاً، وقدمنا هذه الحالة، وإن أخرها المصنف؛ لأن عليها تنبى حالة النفي، فيكون تفرعاً على قول الجرجاني: إما أن يكون المسند إليه معرفة، أو نكرة. فإن كان معرفة، فإما أن يكون المسند أيضاً مثبتاً، أو منفيًا. إن كان مثبتاً فقسماً:

الأول: أن يراد به التخصيص نحو: أنا قمت، وأنا سعت في حاجتك، معناه: ما قام إلا أنا، وما سعى في حاجتك غيري، فهو يدل على نسبة الفعل إليه بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم، وقد يستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيَتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإن ما قبلها من قوله تعالى: ﴿أَتَمِلُّونَ بِمَالٍ﴾ ولفظ: بل المشعر بالإضراب يقتضى أن المراد: بل أنتم لا غيركم. فإن المقصود من الآية الكريمة إنما هو: نفى فرحه ۞ بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم فليتأمل.

وهذا قد يأتي رداً على من زعم مشاركة غيره فيه ويؤكد حيثئذ بنحو: وحدي، أو فقط، وقد يأتي رداً على من زعم انفراد غيره به، ويؤكد حيثئذ بلا غيري غير أن التقديم في الأول حصل به الرد، والتقديم في الثاني حصل الرد بغيره، فكأنه رد عليه، وزاد هذا ظاهر عبارة المصنف. ويحتمل أن يقال: إن كان التخصيص إنما يحصل من الرد، فإنما يكون التخصيص في الأولى، والصورة الثانية لا تخصيص فيها؛ لحصول الرد بدونه. وعلى الأول قال المصنف: إنما اختص كل بوجه من التأكيد، لأن جدوى التأكيد إمطة الشبهة

(١) سورة النمل: ٣٦.

الواقعة في قلب السامع، وكانت الشبهة في الثانية: أن الفعل صدر من غيرك فناسب أن يقال: لا غيري، وكانت في الأولى، أنه صدر منك ومن غيرك، ومعناه لم تفعله وحدك، فناسب أن يقال: وحدي؛ لأن التأكيد مما يدل على المقصود بالمطابقة لا بالالتزام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي لا يعلمهم إلا نحن.

القسم الثاني: أن يراد به تقوية الحكم نحو: هو يعطى الجزيل، لا يريد أن غيره ليس كذلك؛ بل أن يقوى في ذهن السامع، أنه يفعل ذلك. وعلل المصنف تقوية الحكم، بأن المبتدأ من حيث كونه مبتدأ، يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه، صرفه إلى نفسه، فينعتق بينهما حكم. وربما استمر ذلك، أو يتبين فساده، كقولك: زيد قام أبوه. فإن زيدا يصرف إلى نفسه قبل أن يسمع قوله أبوه. فلا شك أن المبتدأ يصرف ما بعده إلى نفسه، ثم إذا كان فيه ضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً، بمعنى أنه قوى الدلالة على صرفه إليه، وحاصله أن الضمير يعين ما كان ظاهراً، ومما يدل على إفادة التأكيد، أن هذا يأتي فيما سبق فيه إنكار، نحو أن يقول الرجل: ليس لي علم بهذا، فتقول: أنت تعلم أن الأمر كذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وفيما اعترض فيه شك، نحو أن يقال: كأنك لا تعلم ما صنع فلان، فتقول: أنا أعلم، وفي تكذيب مدع نحو: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> وهو من الأول، وكثيراً ما يستعمل ذلك في الوعد، والوعيد، والمدح، والافتخار. وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد، غير متميز عن الآخر، إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

القسم الثاني: من قسمي المسند إليه المثبت المعرفة: أن يكون المسند منفيًا نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ لنفي الكذب من قولك: لا تكذب، ومن قولك: لا تكذب أنت؛ لأنه تأكيد المحكوم عليه لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) سورة التوبة: ١٠١.

(٢) سورة آل عمران: ٧٨.

(٣) سورة المائدة: ٦١.

(٤) سورة المؤمنون: ٥٩.

فإن فيه من التأكيد ما ليس فى: والذين لا يشركون ربهم، أو: والذين بربهم لا يشركون، وقوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وهذا يفيد التأكيد والتقوية قطعاً: وهل يفيد التخصيص عند الشيخ فيه ما سيأتى. وقولهم: فى مثل هذا تخصيصه بالخبر الفعلى لا يقال عليه إنما حصل تخصيصه بنفى الخبر الفعلى؛ لأن المسند منفى، فإذا نقول: القيام المخبر به مثلاً، قد يخبر بنفيه، وقد يخبر بإثباته، وكلاهما خبر فعلى.

القسم الثانى من قسمى المسند إليه: أن يكون نكرة، نحو: رجل جاءنى، وهو للتخصيص عند الشيخ، وذلك على حالتين:

إحدهما: أن يراد به تخصيص الجنس، كما إذا كان المخاطب عرف أنه قد أتاك آت، وهو لا يدري جنسه، فتقول: رجل جاء أى: لا امرأة.

والثانية: أن يراد به تخصيص واحد من الجنس، بأن يكون عرف أنه من جنس الرجال، ولا يدري وحدته، فتقول: رجل جاءنى، أى: لا رجلان، ثم إذا وقع المسند فى هذا القسم منفياً، كان كوقوعه منفياً فى القسم قبله.

القسم الثانى من القسمة الأولى: أن يكون المسند إليه قد ولى حرف النفى، نحو: ما أنا قلت هذا، وهو القسم الأول فى كلام المصنف، أى: لم أقله مع أنه مقول، فأفاد نفى الفعل عنك، وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول، وتريد نفى كونك قائلاً له، ومنه فى اسم الفاعل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾<sup>(٢)</sup> وفى الفعل قول النبى ﷺ: "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"<sup>(٣)</sup> وقال المتنبى:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جَسْمِي بِهِ وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَاراً<sup>(٤)</sup>

(١) سورة القصص: ٦٦.

(٢) سورة هود: ٩١.

(٣) أخرجه البخارى فى "الإيمان والنذور"، باب: لا تحلفوا بأبائكم، (٥٣٩/١١)، (ح ٦٦٤٩)، وفى مواضع أخر من صحيحه، ومسلم فى "الإيمان"، (ح ١٦٤٩)، وهو حديث قدوم الأشعرين وأهل اليمن على النبى صلى الله عليه وسلم.

(٤) البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح التبيان للعكبرى ٣٢٩/١، ودلائل الإعجاز ص ١٢٥، والتبيان للطيبى ٢٠٠/١، من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمدانى، ومطلعها:

المعنى: أنه ليس الجالب للسقم؛ بل غيره جلبيه، ولذلك لا يصح: ما أنا فعلت، ولا أحد غيرى، لمناقضة منطوق الثانى مفهوم الأول. ولا يقال: ما أنا رأيت أحدا من الناس ولا: ما أنا ضربت إلا زيدا، بل يقال: ما رأيت أنا أحدا من الناس، وما ضربت أنا إلا زيدا؛ لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد، وفى الثانى الضرب الواقع على سوى زيد، وقد سبق أن ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور، وهو ما نفى عن المذكور، فيكون الأول مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم قد رأى كل الناس، والثانى مقتضيا لأن إنسانا غير المتكلم ضرب غير زيد، وكلاهما محال.

(قلت) وفيه نظر؛ لأن ما اقتضاه: ما أنا ضربت أحدا من عدم ضربه العام واضح؛ لأن أحد نكرة فى سياق النفى، لكن اقتضاؤه؛ لأن غيره ضرب أحدا إثبات، فالنكرة بالنسبة إليه فى جانب الثبوت، وليست عامة؛ بل تقتضى أن غيره ضرب شخصا ما؛ لأن نقيض السلب الكلى، إثبات جزئى.

وسؤال آخر على عبارة الإيضاح، فإنه قال: إن المنفى بالأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس، وفيه نظر؛ لأن نفى رؤية كل الناس جزئى لا كلى، لأنه سلب عموم لما سيأتى، ولما تقرر فى المنطق من أن ليس كل من أسوار السالبة الجزئية. ويمكن الجواب بأن هذا مشاحة فى العبارة وإنما أراد أن المنفى بالأول، الرؤية الواقعة على أحد، وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكى امتناع الثانى، بأن نقض النفى يالا يقتضى أن يكون القائل قد ضرب زيدا، وإيلاء الضمير حرف النفى، يقتضى أن لا يكون قد ضربه، وهو تناقض. قال المصنف: وفيه نظر؛ لأن إيلاء الضمير، لا يقتضى ذلك. فإن قيل: الاستثناء الذى فيه مفرغ، وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحدا من الناس؛ قلنا: إن لزم؛ فليس للتقديم، لجريه فى غير صورة التقديم أيضا، كقولك: ما ضربت إلا زيدا.

(قلت) المنع الذى قاله المصنف أولا واضح؛ لأن إيلاء الضمير إنما يقتضى نفى ما عدا المستثنى، وقوله بعد ذلك، فإن قيل: كلام ساقط، وقوله بعد ذلك إن لزم، لا أدرى ما أراد به، وكيف يفيد تفريغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى؟

---

أرى ذلك القرب صار ازورارا وصار طويل السلام اختصارا

## رأى السكاكى:

ص: (ووافقه السكاكى إلخ).

(ش): فصل السكاكى فى المسند إليه المتقدم، فقال: إما أن يكون لا يجوز تقديره فى الأصل فاعلا مؤخرا فى المعنى لا اللفظ، ثم قدم مثل زيد قام، فإنه لا يجوز أن يقدم فاعلا فى المعنى فقط، إن لو كان مؤخرا، لأنه لو تأخر؛ لكان فاعلا لفظا، فهذا لا يفيد الاختصاص.

(قلت) وقد تقدم عن السكاكى فى الكلام على ذكر المسند خلاف هذا، وكذا صرح الزمخشري أنه يفيد الاختصاص ذكره فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ﴾<sup>(١)</sup> فى سورة الرعد، وفى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًا﴾<sup>(٢)</sup>.

الشانى: يجوز أن يكون فاعلا فى المعنى لو تأخر، ولكن لا يقدره كذلك أي: لا يعتقد ذلك، كقولك: أنا قمت، إذا قدرت أنا مثبتا فى موضعه، ولم يكن مؤخرا فهذا لا يفيد الاختصاص.

الثالث: أن يجتمع الأمران، بأن يجوز ويعتقد ذلك، كقولك: أنا قمت، معتقدا أن: أنا كان تأكيداً للفاعل وقدمته؛ ثم استثنى السكاكى من القسم الأول ما إذا كان المسند إليه نكرة، نحو رجل جاءنى فقال: إنه لا يفيد الاختصاص، وإن كان لا يمكن تقديره عند التأخير فاعلا معنويا فقط، بل لو تأخر، لكان فاعلا لفظيا، فقال: يفيد لا على تقدير كونه كان فاعلا على تقدير أنه بدل من الضمير فى: قام، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup> إنما لم يقدر مثل ذلك فى المعرفة، نحو: زيد قام؛ لعدم الموجب؛ لأنه فى رجل قام، اضطر إلى تقديره متأخرا؛ ليفيد الاختصاص؛ ليكون مسوغا للابتداء بالنكرة وفى زيد قام لا حاجة لذلك، فلو قدره لكان تقديرا لا دليل عليه.

قلت: قد جوز أن يقدر فى: أنا قائم التأخير، مع كونه لا دليل عليه، ثم ما ذكره يؤدى إلى جواز الابتداء بالنكرة فى جميع الأحوال، وما الدليل على جواز: رجل جاءنى من غير قرينة؟ ثم يأتى عن السكاكى فى الكلام على: هل الاستفهامية، يقتضى القول بالتخصيص فى

(١) سورة الرعد: ٢٦.

(٢) سورة الزمر: ٢٣.

(٣) سورة المؤمنون: ٥٩.

مثله، وإن كان للابتداء بالنكرة مسوغ، وهو الاستفهام.

ص: (ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع إلخ).

(ش): شرط السكاكي في إفادته التخصيص، أن لا يمنع مانع مثل: جاعني رجل، فإن منع مانع، لم يجز مثاله قولهم: شر أهر ذا ناب، لا يمكن أن يكون للتخصيص؛ لأن التخصيص إما لفرد، أو لجنس، لا جائر أن يكون للجنس؛ لأنه يصير تقديره: ما أهر ذا ناب إلا شر، فيكون فيه نفى الإهرار عن الخير، وذلك لا فائدة فيه، فإنه لا يصح أن ينفي الشيء، حتى يصح اتصافه به، ولا جائر أن يكون للواحد؛ لأنه يصير المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، وذلك غير مقصود. غير أن الأئمة قالوا: إن التقديم في: شر أهر ذا ناب للاختصاص، فليجمع بين الكلامين بأن يقال: المراد نوع غريب من أنواع الشر أهر ذا ناب، فيصح حينئذ. ويمثل بعد هذا المثال لما قام معه مانع من الاختصاص لفظي، أو خارجي.

ص: (وفيه نظر).

(ش): كل ما سبق هو من كلام السكاكي، وقد تضمن كلامه مخالفة عبد القاهر، فإن ظاهر كلام عبد القاهر فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال، بخلاف السكاكي، فإنه يقتضي أنه لا يفيد إلا مضمرًا مقدر التأخير، أو منكرًا. فنحو: ما زيد قام، يفيد التخصيص عند الشيخ، لا عند السكاكي. ونحو: ما أنا قمت، يفيد مطلقًا على قول عبد القاهر، وبشرط التقديم، على رأى السكاكي.

فظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي، وخبره مثبت أو منفي، قد يفيد الاختصاص، مضمرًا كان، أم مظهرًا؛ لكنه لم يمثل إلا بالمضمر، وكلام السكاكي مصرح بأنه لا يفيد إلا المضمر، فنحو: زيد قام، قد يفيد عند الشيخ، لا عنده. هذا كلام المصنف.

(قلت) وفيه نظر؛ أما قوله: ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي الاختصاص بكل حال فصحيح، ثم يحتمل أن يصلح للتخصيص بلا قيد، لا أنه موضوع للتخصيص، حتى إذا استعمل في غيره، كان مجازًا، كما يشعر به قوله: قد المستعملة للتقليل غالبًا، ويحتمل أن يريد أنه حقيقة في التخصيص حيث ورد أما ما يشعر به "قد" من عدم الزوم فهو عائد إلى التقديم لا إلى إفادة الاختصاص، معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم وإذا قدم كان تقديمه مفيد الاختصاص أبدا لا مجازًا، وهذا أظهر، ويشهد له ما سيأتى وقوله: إن ظاهر كلام الشيخ أن المعرف

المثبت هو وخبره قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية صحيح، ثم يحتمل أن يريد أن ذلك يستعمل تارة للاختصاص وأخرى للتقوية مطلقا ويحتمل وهو ظاهر كلامه أنه إن قصد الرد على من زعم انفراد غيره أو مشاركته كان للاختصاص جزما وإلا كان للتقوية جزما وقوله: إن ظاهر كلام عبد القاهر في المعرفة المثبت إذا كان خبراً منفيًا أنه قد يفيد الاختصاص فيه نظراً، لأن الشيخ قال في المثبت هو وخبره: إنه قد يفيد الاختصاص وقد يفيد التقوية ثم قال: وكذا إذا كان الفعل منفيًا مثل أنت لا تكذب فإنه أشد لنفي الكذب من قولك لا تكذب ومن قولك لا تكذب أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> اهـ. فهو كالصريح في أن قوله وكذا الخبر المنفى يعود إلى أنه يقدم للتقوية لا أنه يكون كالمثبت فتارة للاختصاص وتارة للتقوية، وإن كان الذى يظهر من جهة المعنى أنه لا فرق، وأما ما نقل المصنف عن السكاكي ففيه أيضاً نظراً، فإن السكاكي لا ينفي الاختصاص عن نحو: زيد قام بل يعده ويقول: الغالب عليه إرادة التقوية فقط والطيبى تبع المصنف فنقل عن السكاكي أن هذه لا يحتمل التخصيص أصلاً ذكره فى سورة الرعد، وكذلك فى جانب النفى أطلق أنه إذا ولى المسند حرف النفى أفاد التخصيص ولم يفرق بين معرفة ونكرة ولا بين مضمر ومظهر وإن كان إنما مثل بالمضمر كما فعل الجرجاني غير أن الفرق والذى فرق به بين الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة يقتضى هذا الفرق، فلذلك تكلم المصنف معه فأورد عليه أن الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديم كما يمتنع زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً يمتنع أنا قمت على أن يكون أنا تأكيداً فكلاهما ما دام فاعلاً وتأكيذاً ممتنع التقديم فإن خرجا من ذلك جاز تقديم كل منهما، فتجوز تقديم أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح (قلت) للسكاكى أن يفرق بأن الفاعل المعنوى إذا قدم لا يبقى الفعل بلا فاعل ولا يتغير عن حاله بخلاف زيد قام إذا قدم بقى الفعل بلا فاعل فاحتاج إلى ضمير. وأجيب عنه بأن الفاعل المعنوى له جهتان: جهة التبعية وجهة الفاعلية المعنوية، فيقدم باعتبار إحدى الجهتين دون الأخرى، وفيه نظراً؛ لأن الفاعل اللفظى له جهتان: فاعلية معنوية، ولفظية. فقدم بإحدهما دون الأخرى، ثم قال المصنف: ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا

(١) سورة المؤمنون: ٥٩.



تقدير التقديم أى فى رجل قام لحواز أن يكون المسوغ للابتداء بالنكرة التقوية كما ذكره السكاكى فى "شرأهر ذاناب" على رأيه.

(قلت) وجوابه أن إرادة الاهتمام لا تطرد كما أنه ليس فى كل صفة يتأتى القطع للمدح كما نص عليه سيويه، ثم قال المصنف: ولا نسلم أنه يتمتع أن يقال: المهر شر لا خير، وأجيب عنه بأن نسبة الإهراء إلى الخير إذا استعملت مجاز فنفيه عنه كذلك، وفيه نظر، وقد ظهر بما ذكرناه أن المسند إليه أقسام.

أحدها: نكرة وليت حرف النفى فيفيد الاختصاص عند الجميع بكل حال.

الثانى: ضمير ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائماً -عن الجرجاني والمصنف- ويشترط تقديره مؤخرًا عند السكاكى.

الثالث: اسم ظاهر ولى حرف النفى فيفيد الاختصاص دائماً عند الجرجاني ولا يفيد أبداً عند السكاكى على ما نقله المصنف.

الرابع: مثبت مضمّر، والمسند غير منفى فيفيد الاختصاص تارة والتقوية أخرى عند الجميع.

الخامس: مثبت نكرة فيفيد الاختصاص دائماً عند الجرجاني والسكاكى والمصنف.

السادس: معرفة وهو اسم ظاهر مثبت، والمسند غير منفى، فلا يفيد دائماً إلا التقوية عند السكاكى، وعند الجرجاني والمصنف يفيد تارة دون أخرى.

السابع: أن يكون مثبتاً ظاهراً معرفة، والمسند منفى فلا يفيد عندهما إلا التقوية على مقتضى ما فهمنا عنه، وعلى ما فهمه المصنف يكون عنده للتخصيص تارة وللتقوية أخرى.

الثامن: مثبت والخبر منفى فلا يفيد إلا التقوية -عند الجرجاني- على ظاهر عبارة التلخيص المنقولة عنه وعلى ظاهر عبارة الإيضاح يفيد عنده التخصيص تارة والتقوية أخرى وعند السكاكى يفيد التخصيص تارة والتقوية أخرى.

التاسع: مثبت نكرة والخبر منفى فيفيد التخصيص عند السكاكى وعند عبدالقاهر، فلنرجع حيثنذ إلى عبارة المصنف فقوله: عبدالقاهر أى عبدالقاهر قائل قد يقدم أى المسند إليه، ليفيد تقديمه تخصيصه أى تخصيص المسند إليه بالمسند وقوله: بالخبر الفعلى يدخل فيه

الخبر الذى هو فعل مثل: أنا قمت، أو صفة مثل ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾<sup>(١)</sup>، وإنما أدخلنا الصفة؛ لأن الخبر إذا كان وصفا صدق عليه أنه فعلى؛ لأنه يعمل عمل الفعل، فإن قلت قد قال المصنف فيما سبق إن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ورد به على قول السكاكى أنه للتخصيص فى فهم خفوف، قلت: ذلك وهم بلا إشكال ويكفى فى تغليظه أنه مثل هاهنا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾<sup>(٢)</sup> وسيأتى فى عبارة المصنف، وقوله: إن ولى حرف النفى قيد يخرج ما إذا لم يل فإنه قد يفيد التخصيص وقد لا يفيد - كما سيأتى - ودخل فى إطلاقه المسند إليه نكرة كان أم معرفة ضميراً أم ظاهراً سواء كان المسند منفياً أم مثبتاً وإن لم يمثل إلا بالضمير (قوله: نحو ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول) الأحسن التمثيل بقوله عليه الصلاة والسلام: "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم"<sup>(٣)</sup>، ولك أن تقول: أنا قلت: يقتضى مجموع أمرين إثبات القول منه ونفيه عن غيره، والنفى إذا ورد على مجموع الشئيين كان أعم من نفيهما معا ونفى كل منهما فقط فمن أين دل ما أنا قلت على نفى قوله، وإثبات قول غيره ومدلول قوله ما أنا قلت ليس مختصا بالقول وذلك صادق بقوله وقول غيره وبعدم قول واحد منهما بقول غيره فقط، فمن أين تعين الثالث (قوله: ولهذا لم يصح ما أنا قلت ولا غيرى) لقائل أن يقول ما الذى يمنع ذلك وإنما منعه فرع هذه الدعوى ولو سلمنا أنه يدل على قول غيره فما المانع من أن يصرح بخلاف المفهوم فيصح هذا التركيب كما أن قولك: لا تضرب رجلا جاهلا اقتضى بالمفهوم اختصاص ذلك بالجاهل، ويصح أن يصرح بخلافه، فيقول: لا تضرب عالما ولا جاهلا فهذا التعليل لا يصح والذى يظهر فى تعليله بعد تسليم أن ما أنا قلت، معناه: أنا مختص بعدم القول أن قولك وما غيرى تقديره ولا غيرى قال: فيناقض منطوق ما قبله، فإن معنى: ما غيرى، قال: اختصاص غيره بعدم القول وهو يناقض اختصاصه بالقول الذى هو دليل المعطوف عليه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الإتيان بلا فى مثله يفيد الحكم على كل فرد فإذا أثبت الاختصاص فى كل منهما تناقضا كل ذلك

(١) سورة هود: ٩١.

(٢) أخرجه فى الصحيحين، وقد سبق تخريجه.

على رأى الجرجاني الذاهب إلى أن نحو: زيد قال يفيد الاختصاص، وبهذا يعلم أنه لا فرق فى الامتناع بين ما أنا قلت ولا غيرى، وما أنا قلت ولا زيد، ويعلم أيضا أنه لا يمتنع أن تقول: ما أنا قلت وزيد، فإن المعنى حيثذ أنا وزيد مختصان بعدم القول وأما ما أنا قلت وغيرى، فلو جعلنا المراد: أنا وغيرى مختصان بعدم القول لزال الاختصاص (قوله: ولا ما أنا رأيت أحدا) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله: وإلا) أى وإن لم يكن حرف النفى مع المسند إليه فهو منقسم إلى قسمين، فعلمنا منه أنه متى ولى المسند إليه حرف النفى كان للتخصيص مطلقا (قوله: ردا على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه نظرا، فينبغى أن يكون للتخصيص حيث قصد الرد على مدعى المشاركة، وللتقوية حيث قصد الرد على مدعى انفراد غيره إلا أن يقصد المبالغة فى إثباته بالتخصيص الادعائى.

(وقوله: وقد يأتى لتقوى الحكم) نحو: أنت لا تكذب، فإنه أبلغ من: لا تكذب، ومن: لا تكذب أنت، فإن التأكيد فيه للمحكوم عليه لا الحكم والتأكيد فى: أنت لا تكذب، للحكم، هذا يدل على أنه حيث جعله للتقوية لا يقدر فيه تقديم ولا تأخيرا كما صنع السكاكى، وهذا يقتضى أن الفعل المثبت فيما نحن فيه لا يكون إلا للتخصيص، كما إذا كان المسند إليه منفيا مثل: ما أنا قلت؛ لأنه جعل احتمال التقديم للتخصيص والتقوية مشروطا بكون المسند إليه منفيا، وهذا ما قدمت الوعد به عند ذكر الاحتمالين فى ذلك، هذا ظاهر العبارة؛ لكنه قال فى الإيضاح: إن عبارة الشيخ تقتضى أنه لا فرق بين نفى المسند وإثباته وقوله وإن بنى الفعل على منكر أفاد، أى: أفاد ذلك البناء أو ذلك التقديم ثم يحتمل أن يكون التقدير: وإن لم يل حرف النفى فهو على قسمين: تعريف وتنكير، ويحتمل أن يقدر إن ولى حرف النفى وكان مبنيا على معرفة، فيكون معطوفا، والأول أولى فإنه يقتضى أنه متى ولى المسند إليه حرف النفى كان للتخصيص بكل حال كما نقله عنه فى الإيضاح وإلا فإن كان نكرة فكذلك، وإلا فإن كان المسند منفيا فالتقوية وإلا فيحتمل، وقوله: أفاد تخصيص الجنس أو الواحد، يعنى: أن له حالتين، ويتعين المقصود منهما بسؤال أو غيره (قوله ووافق السكاكى إلا أنه إلخ) قد تقدم الكلام على أنه ليس كذلك، ثم إذا مشينا على ما نقله عنه، فالسكاكى لا يفرق بين تقدم النفى وتأخره بخلاف عبدالقاهر فقد خالفه بغير ما ذكر (قوله: إن جاز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا فاعلا معنى فقط) أى لا لفظا، فخرج بذلك ما لو تأخر لكان فاعلا

لفظاً، مثل: زيد قام أو لا يكون فاعلاً لفظاً ولا معنى مثل زيد قام أبوه، وخرج بقيد التأخر أنا قمت غير منوى التأخير، نعم خرج من كلامه أن قولك أنا قام غلامى لا يفيد اختصاصاً؛ لأنه لو تأخر لما كان فاعلاً معنوياً وفيه نظر، والظاهر أنه يفيد، وكذلك أنت قام غلامك وهو قام غلامه (قوله وقدر) أى إن جاز كونه فاعلاً وقدر وإلا أى إن فقد شرط منهما فليس للاختصاص عنده جاز كونه - كما مر - فى أنا قمت، أم لم يجوز نحو: زيد قام وقوله: من باب ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup> هذا أحد الأقوال فى الآية الكريمة ويعزى لسيبويه والمبرد.

والثانى: للأخفش: أنه فاعل والواو علامة على لغة أكلونى البراغيث.

الثالث: أن أسروا خبر والذين مبتدأ ويعزى للسكاكى.

الرابع: أنه فاعل فعل محذوف أى يقول الذين ظلموا قاله النحاس.

الخامس: لأبى البقاء أن الذين مبتدأ خبره: هل هذا، المعنى: يقولون هل هذا، هذه عبارة الشيخ أبى حيان وفيه نظر؛ لأن هذا عبارة عن حذف الخبر وإبقاء معموله لا عن جعل هل هذا، خبراً.

السادس: أنه فاعل فعل مشتق مما سبق، التقدير: أسرها الذين ظلموا.

السابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم الذين.

الثامن: أنه منصوب على الذم قاله الزجاج.

التاسع: أنه منصوب على إضمار أعنى.

العاشر: أنه مجرور نعتاً للناس من قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> قاله الفراء وكثير من هذه التخاريج تأتى فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> (قوله: واستثنى المنكر) أى: قال إنه يفيد الاختصاص واستثناه من كون ما ليس بفاعل معنوى مفيد للاختصاص، فنحو رجل قام ليس بفاعل معنوى فقط إذ لو أخر لكان فاعلاً لفظياً لا معنوياً ومع ذلك أفاد الاختصاص عنده، وعدم كونه فاعلاً معنوياً فقط إما لكونه فاعلاً لفظياً، مثل: رجل قام، وإما لأنه لا يكون فاعلاً لا لفظاً ولا معنى مثل رجل قام أبوه، فلا

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) سورة الأنبياء: ١.

(٣) سورة المائدة: ٧١.

يرد عليه فيه ما أوردناه عليه فى القسم الأول، نعم يرد عليه أن يقال: هو يقول إن الاختصاص فى رجل قام؛ لأنه يقدره مؤخرًا بدلًا فهو فاعل معنوى فقط فلا يصح الاستثناء (قوله: لئلا يتنفى التخصيص إذ لا سبب له سواه) قد تقدم ما يرد عليه (قوله: وشرطه) أى شرط إفادة التقديم الاختصاص (أن لا يمنع مانع) عليه مؤاخذه لفظية؛ لأن عدم المانع ليس شرطًا كما هو مقرر فى علم الجدل (قوله: لامتناع أن يراد المهر شر) تقدم ما عليه، وقوله: ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم، أى: فى المنكر والمضمر وغيرهما، وقوله: لحصوله بغيره كما ذكره، أى: من التهويل (قوله: ويقرب من "هو قام" "زيد قائم" فى التقوى) يعنى: أن اسم الفاعل قريب من الفعل وهذا ما قدمنا الإشارة له، ومعنى كلامه أن السكاكى قال: ويقرب زيد قائم من هو قام فى التقوية؛ لأن المبتدأ بوضعه يستدعى الخبر والضمير يصرفه له، وهذا القدر موجود فى الخبر، وقال: ولم أقل مثله؛ لأنه يشبه الخالى من الضمير من جهة أنه لا يتغير بالتكلم والخطاب والغيبة فصارت التقوية الحاصلة بالضمير الذى يصرفه للمبتدأ ضعيفة؛ لعدم ظهورها تقول: زيد عارف وأنا عارف وأنت عارف (قوله: ولهذا) أى ولعدم ظهور الضمير فيه لم يحكم عليه بأنه جملة، وإن كان له فاعل ولا عومل معاملة الجملة فى البناء، يعنى أن الحمل من شأنها أن تكون مبنية، لا يظهر فيها إعراب وهذا يظهر فيه، فتقول: جاءنى رجل عارف ورأيت رجلاً عارفاً ومررت برجل عارف، ولأنه لو كان جملة لوقع صلة؛ لكنه لا يقع إلا بتقدير مبتدأ قبله (قلت) ولك أن تقول: لم يظهر الإعراب فى جاء رجل عارف فى مجموع اسم الفاعل وفاعله ومجموعهما هو الذى يشبه الجملة بل فى عارف فقط وعارف هو لم يظهر فيه إعراب فالأولى أن يقال: لو كان جملة لما تغير جزؤه، فإن الحمل لا يتغير جزؤها بدخول العامل عليه، قال ابن الحاجب فى أماليه: لم يختلفوا فى أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لأمرين:

أحدهما: أن الجملة هى التى تستقل بالإفادة وهذه ليست كذلك.

الثانى: أن وضعها أن تفيد معنى فى ذات تقدم ذكرها فإذا استعملت مبتدأ خرجت عن وضعها، ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل المعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد أو كالدال على إخراجها عن وضعه

الأصلى جاز أن يكون مع مرفوعه جملة، مثل: أقائم زيد، والذين يخالفون فى زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب غلامه جملة فليسوا يخالفون فى الذى ذكرناه، بل الخلاف فى أنه هل ثبت أن ضارب غلامه مثل ضارب الزيدان أو لا، فمن جوزه أخرج الصفة عن موضوعها الأصلى واستعملها استعمال الفعل. اهـ

واعلم أن السكاكى يريد أن اسم الفاعل يقرب من الفعل فى إفادة التقوية التى هى أعم من التخصيص، والمصنف يوهم أنه إنما يفيد التقوية فلذلك نقل عن السكاكى ما اعترض عليه فيه، وها أنا أذكر، مبينا ما فيه.

قال المصنف حاكيا عن السكاكى: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه تعالى عن قوم شعيب عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾<sup>(١)</sup> أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذلك قال عليه السلام: ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أى من نبى الله، ولو كان المراد ما عززت علينا لم يكن مطابقا.

قال المصنف: (وفيه نظر)؛ لأن قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾ من باب: أنا عارف، لا من باب: أنا عرفت.

(قلت) وهذا هو الذى يريده السكاكى وباب أنا عارف وأنا عرفت شىء واحد، وقد صرح السكاكى فى فصل القصر بإفادة أنا عارف للحصر، قال: والتمسك بالجواب ليس بشىء؛ لجواز أن يكون فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال: وقال الزمخشري: دل إيلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام فى الفاعل لا فى الفعل كأنه قال: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ﴾ بل رهطك هم الأعزة علينا، وفيه نظر، لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفى إذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر.

(قلت) والخبر هنا فعلي؛ لأن الفعلى أعم من الفعل واسم الفاعل كما سبق، وإنما يريد الزمخشري إيلاء الضمير حرف النفى مع كون المسند فعليا، نعم فى النفس وقفة من أن

(١) سورة هود: ٩١.

(٢) سورة هود: ٩٢.

(٣) سورة هود: ٩١.

السكاكى اشترط إفادة الاختصاص أن يكون فاعلا معنويا لا لفظيا بتقدير التأخير، وما أنا عارف لو تأخر فيه الضمير لكان فاعلا لفظيا، لأنه يصير وضعه ما عارف أنا وهو فاعل لفظي، إلا أن يقال يعربه حيثئذ مبتدأ مؤخرًا والمبتدأ فاعل معنوي، لكن كيف يقال حيثئذ: إنه كان مؤخرًا ثم قدم والفرض أن تقديمه الآن هو الأصل لأننا أعربناه مبتدأ فهو بتقدير تأخيره في قولنا: ما عارف أنا متأخر عن محله، فإذا قلنا ما أنا عارف فليس ذلك تقديمًا بل وضعًا للشئ في محله، وتقدير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المعنوي المؤكد مثل قمت أنا، فإنه بتقدير تأخيره يكون واقعا في محله؛ لأن وضع الضمير المؤكد التأخير عن المؤكد. فليُنظر في ذلك.

(تنبيه) قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>: هم هنا بمنزلتها في قول الشاعر:

وَهُمْ يَفْرَشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ<sup>(٢)</sup>

في دلالة على قوة أمرهم لا على الاختصاص. اهـ وهي دسيصة اعتزال لأنه لو جعلها هنا للاختصاص لزمه تخصيص عدم خروج الكفار، فيلزم خروج أصحاب الكبائر من المسلمين كمنذهب أهل السنة، والزمخشري أكثر الناس أخذًا بالاختصاص في مثل هذا وغيره من قواعد البيانين، فإذا عارضه الاعتزال فزع من قواعدهم إليه.

(قوله: ومما يرى تقديمه كاللزام إلخ) يريد أنه إذا استعملت كلمة مثل كناية من غير تعريض كقولك مثلك لا يخل ونحوه مما يراد فيه بلفظ مثل غير إفادة الحكم للمضاف إليه، وإنما يريد أن مقتضى القياس أن من كان بهذه الصفة التي هو عليها يكون غير فاعل لهذا الفعل، وعليه قول الشاعر:

(١) سورة المائدة: ٢٧.

(٢) البيت للمعذل بن عبدالله الليثي، وانظر: الإشارات والتنبيهات ٥٠، ودلائل الإعجاز ١٢٩. والطمرة: الفرس الكريم، والبيت في مدح فتيان بنى عتيك، وعجزه: وأجرد سباح يبذ المغاليا

وقبله:

جزى الله فتيان العتيك وإن نأت      بى الدار عنهم خير ما كان جازيا

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَغْنَىٰ بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلا مُشَبِّهِ<sup>(١)</sup>

وكذلك حكم غير إذا سلك بها هذا المسلك؛ فتقول غيرى يفعل ذلك؛ أى لا أفعله فقط من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قول المتنبي:

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ<sup>(٢)</sup>

لم يرد أن يعرض بواحد يصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن ينخدع واستعمال غير ومثل هكذا، قال المصنف: إنه مركز في الطباع، ويقدمان أبدا على الفعل إذا قصد هذا، والسر فيه أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم، ومما ذكرناه من اشتراط التقديم يُعلم عدم صحة التأويل عليه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup> ويعلم منه فساد قول الطيبي في قول الشاعر:

فَمَنْ مِثْلُ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ

أنه من هذا الباب.

واعلم أنه يقع في عبارة كثير أن مثلك لا يفعل معناه أنت لا تفعل، وفيه تسامح، والتحقيق أن مثل في هذا لا يراد بها الذات بل حقيقة المثل ليكون نفيًا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات، ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مَثَلٌ في الخارج حصل النفي عنه، بل هو من باب التخيل الذى يأتى فى الاستعارة.

وقوله: ولم أقُلْ مثلك - أعنى به سواك - لا ينافى ما قلناه؛ فإن معناه لم أعنِ إفادة الحكم على سواك، بل عنيت إفادة الحكم عليك مريدا للاستعمال فى سواك. وهذا المعنى إنما ينجلي لك إذا تأملت ما ستراه فى باب الكناية، فإن قلت إنما يكون مثلك لا يفعل كذا نفيًا له عن المخاطب بطريق برهاني أن لو كانت المماثلة تستدعى التساوى فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال، فإن اتفاق الشخصين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما. قلت: ليس المراد بالمثل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية، بل المراد من هو على مثل حاله فى الصفات المناسبة لما سبق الكلام له، ولا نقول معناه من هو مثلك فى كل شىء؛ لأن لفظ مثل لا يستدعى

(١) انظر: التبيان للعكبرى ١/١٥٣، دلائل الإعجاز ١٣٩، وهو للمتنبي فى عقود الجمان ص ٨٢.

(٢) البيت للمتنبي، وانظر: شرح التبيان للعكبرى ١/٤١٦، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/٨٦، دلائل الإعجاز ١٣٩، نهاية الإيجاز ٣١٢، وهو مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني.

(٣) سورة الشورى: ١١.



المشابهة من كل وجه كما سيأتى تحقيقه فى علم البيان.

(تنبيه) بقى من الكلام على تقديم الاختصاص فوائد نذكرها عند الكلام على تقديم المفعول إن شاء الله تعالى.

ص: (قيل: وقد يقدم... إلخ).

(ش): ذهب كثير من أهل هذا العلم إلى أن تقديم المسند إليه قد يكون لإفادة العموم، فقوله قد يقدم لأنه يعنى؛ لأن التقديم دليل على العموم نحو: كل إنسان لم يقم فإنه يفيد نفى الحكم عن كل واحد بخلاف لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد، أى عن مجموعها لا عن كل فرد، أى لا ينفىها عن كل فرد إنما ينفى المجموع، وهو يصدق بنفى فرد واحد.

أما الدليل على أن كل إنسان لم يقم معناه كل واحد فهو أن قولنا إنسان لم يقم مهملة، لأنها غير مسورة وهى موجبة معدولة المحمول، والموجبة المعدولة المحمول المهملة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد، أى لا تدل على نفى الحكم عن كل فرد لا لأنها تدل على عدمه، وإذا كانت دالة على النفى عن الجملة كانت فى قوة الجزئية، لأن معناها ليس كل إنسان بقائم، فلو كانت كل إنسان لم يقم لا تفيد غير نفى الحكم عن الجملة لكانت للتأكيد فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس.

وأما الثانى: فلأن قولنا لم يقم إنسان وهى سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية، وهى لا شىء من الإنسان بقائم، وهى تقتضى نفى الحكم عن كل فرد، فلو كان دخول "كل" يجعل الحكم على كل فرد لزم أن يكون للتأكيد، فليجعل "كل" لنفى الحكم عن جملة الأفراد ليفيد فائدة تأسيسية.

هذا مضمون ما نقله المصنف، وهو من كلام بدر الدين بن مالك، ولم يمنع المصنف شيئاً من هذا الحكم، بل نازع فى صحة التعليل فقال: وفيه نظر... وذكر أموراً، أحدها: أن النفى عن الجملة فى قولنا: إنسان لم يقم إنما أفاده الإسناد إلى إنسان، فإذا أضيف إليه "كل" انقلب الإسناد إليها فزال ذلك، فيكون النفى الوارد على الأفراد مستفاداً من كل لا من الإنسان، لأنه حينئذ غير المسند إليه والنفى عن كل فرد المستفاد من لم يقم إنسان إنما كان من الإسناد إلى إنسان، فإذا دخلت كل وجعلت دالة على كل فرد كانت دلالتها حينئذ

تأسيسية لزوال الإسناد إلى إنسان حيثئذ فيكون تأسيسا فيهما على التقديرين.

وأجيب بأن المسند إليه في إنسان لم يقيم وفي لم يقيم إنسان هو الإنسان، وكذلك المسند إليه في (كل إنسان لم يقيم) وفي (لم يقيم كل إنسان) إنما اختلف التعبير فكل إنسان لم يقيم إذا كان معناه جملة الأفراد كان تأكيداً، لأنه عبر بكل عن إنسان، وهذا تأكيد؛ لأن التأكيد أن يعبر بلفظ عن شيء بعبارة تقتضي التقوية.

(قلت) وهذا ينبنى على أن المسند إليه في الكلية هو المضاف أو المضاف إليه، وقد ذكر جماعة من المنطقيين أنه المضاف إليه وهو إنسان لا كل، فإن قلنا بذلك فواضح لأن الإسناد إلى إنسان في لم يقيم كل إنسان باق في المعنى، فلو استمر العموم لكانت كل تأكيداً، وإن لم نقل به وهو الحق، وقد حققناه في شرح مختصر ابن الحاجب، والذي قاله المجيب لا شك أنه مراد هذا القائل، فيكون لم يقيم كل إنسان إذا جعلنا النفي عن الأفراد تأكيداً باعتبار أنه عبر عنه بلفظ مؤكد كان يمكن أن يعبر عنه بغيره، لكن لا نسلم له حيثئذ أن التأسيس باللفظ غير المؤكد خير من التأسيس باللفظ المؤكد، لأن ما ذكره المجيب ينحل إلى أنه صيغة تأسيس تأكيدية حيثئذ يصح اعتراض المصنف الثاني أن لم يقيم إنسان إذا اقتضى النفي عن كل فرد فقد اقتضى النفي عن جملة الأفراد فإذا دخلت عليه كل فهي للتأكيد أيضاً، وأجيب عنه بأن دلالة لم يقيم إنسان على عدم قيام الجملة بالالتزام ودلالة لم يقيم كل إنسان على نفيه عن الجملة بالمنطوق.

(قلت) لمن ينازع ابن مالك ويدعى أن لم يقيم كل رجل للنفي عن كل فرد فرد أن يمنع أن دلالة لم يقيم كل إنسان على نفي القيام عن الجملة بالمنطوق، بل دل على نفي القيام عن كل فرد فرد يصير كأنك قلت لم يقيم كل فرد فرد فهو أيضاً عموم سلب، ويلزم منه نفيه عن الجملة بالالتزام أيضاً فاستويا، ثم إن ابن مالك قدم أن كل إنسان لم يقيم لو لم يكن للعموم لكان تأكيداً، لأن إنساناً يفيد نفي الحكم عن الجملة باعتبار استلزامه له، فقد تضمن هذا الكلام أن كل إنسان لم يقيم لو لم يكن دالاً على الأفراد وكانت دلالاته إنما هي على المجموع لكانت دلالاته على الجملة مطابقة ودلالة إنسان لم يقيم على نفي الحكم عن الجملة التزاماً وجعل الأول تأكيداً للثاني، فكذلك هنا يلزم أن يكون لم يقيم كل إنسان تأكيداً بالنسبة إلى لم يقيم إنسان، وإن كان نفي الحكم عن الجملة في الأول مطابقة وفي الثاني التزاماً.

الثالث: أن قوله إن لم يقم إنسان فى قوة السالبة الكلية لا يصح؛ لأنه إذا عم كل فرد فرد كانت سالبة كلية لا فى قوتها. وأجيب عنه بأن اصطلاح المنطقين أن السالبة الكلية ما كان مسوراً بلا شىء ونحوه لا كل قضية يكون السلب فيها عاما، لكن ذهب كثيرون من الأصوليين إلى أن عموم النكرة فى سياق النفى معناه أن المنفى فيها مطلق الحقيقة فاستلزم نفى الأفراد، فيحسن على هذا أن يقال لم يقم إنسان ليس سالبة كلية لا لفظاً ولا معنى، وليس عاما بالوضع بل استلزم العموم بخلاف كل.

وقد تقرر بما ذكرناه أن الاعتراضين الأولين على ابن مالك صحيحان، لكن قد يقال إن لم يقم كل إنسان وإن كان نفيه عن الجملة تأكيداً لما دل عليه لم يقم إنسان من نفى الجملة، فهو تأسيس باعتبار أنه أزال ما دل عليه لم يقم إنسان من نفى القيام عن الأفراد، لأن لم يقم كل إنسان لم يتعرض للحكم على الأفراد بنفى ولا إثبات، ويرد على هذه القاعدة مع ذلك أمور منها: أن قوله: إن المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية ممنوع، لأن الحكم فى المهملة كان على الطبيعة - كما ذهب إليه بعضهم - فالمهملة ليست فى قوة الجزئية، ولا يلزم التأكيد لأن مدلول إنسان لم يقم الطبيعة من حيث هى ومدلول كل إنسان لم يقم الأفراد، وإن كان الحكم فى المهملة على الأفراد - كما ذهب إليه بعضهم - فقد يقال: ليست فى قوة الجزئية، لأنه إن أريد أن معنى المسند إليه فيهما واحد فممنوع، لأن المسند إليه فى السالبة الجزئية مثل كل إنسان قام يحتمل نفى الحكم عن بعض الأفراد، ومطلق الشمول أعم من العددى والمجموعى أو من المجموعى، والمسند إليه فى المهملة يحتمل كل واحد والبعض دون البعض فحينئذ كل إنسان يحتمل كل فرد والمجموع، وإنسان لم يقم يحتمل البعض ويحتمل الأفراد ولا يحتمل المجموع، فقد أسست كل احتمال النفى عن المجموع فقد صارت للتأسيس وإن لم تكن عامة فى كل فرد فرد.

(قلت): وفيه نظر، لأن إنسان لم يقم أفاد الحكم على المجموع أيضاً، فإن قال إنه باللازم قلنا فكل إنسان لم يقم أفاده باللفظ ونقل الدلالة عن اللازم إلى موضوع اللفظ تأكيد كما سبق. ومنها: أن قوله دلالة كل رجل لم يقم على العموم إنما كان لأن التأسيس خير من التأكيد فلا يكون ذلك موضع كل، وهو بعيد، والذى يظهر أن كلاً دالة على ذلك بالوضع. ومنها: أن ما ذكره ينتقض بقولك ما إنسان إلا قائم فإنه لنفى كل فرد، ولو قلت ما كل

إنسان إلا قائم كان كذلك لنفى كل فرد كما سيأتي.

ومنها: أن هذا إن مشى لهم فى النكرة إلا يمشى فى المعرفة، مثل كل ذلك لم يكن فإن تقديره المذكور لم يكن وهو عام يفيد كل فرد دون كل فهى للتأكيد أيضا.

(تنبيه) إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما قدمناه من الفرق بين سلب العموم فى لم يقم كل رجل وعموم السلب فى كل رجل لم يقم حق لا إشكال فيه، واختلف فى الاستدلال عليه على أقوال: أحدها قدمناه مما ذكره المصنف، وقد علمت ما فيه، الثانى: أن النفى متوجه إلى الشمول دون أصل الفعل وهو قريب من الأول، الثالث قول النبى ﷺ: "كل ذلك لم يكن"<sup>(١)</sup> فإن معناه لم يكن واحد منهما، وكذلك قول أبى النجم:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَى ذَنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(٢)</sup>

وسبب ذلك أن الحكم على كل فرد، وقيل: سببه فى الحديث أن السؤال عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فجوابه بالتعيين أو بنفى كل منهما، وبأن ذا اليمين قال: قد كان بعض ذلك، والموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية، وفى البيت أن الشاعر عدل عن النصب الفصيح إلى الرفع الذى هو ضرورة عند سيبويه وغيره مع عدم الضرورة - وليس هذا إلا لذلك - هذا ما ذكره، والتحقيق فى ذلك ما ذكره الوالد فى تصنيف له فى أحكام كل، وها أنا أذكره ملخصا، قال: لا بد من تقديم مقدمة، وهو أن قولنا زيد قائم حكم على زيد بالقيام، وهى موجبة محصلة. وقولنا زيد ليس بقائم حكم عليه بعدم القيام، وهى موجبة

---

(١) هو حديث ذى اليمين، واسمه "الخرباق"، أخرجه البخارى فى "الأذان"، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، (٢/٢٤٠)، (ح ٧١٤)، وفى مواضع آخر من صحيحه، ومسلم فى "المساجد"، (ح ٥٧٣).

(٢) البيت لأبى النجم فى المصباح ص ١٤٤، وأسرار البلاغة ٢/٢٦٠، والمفتاح ص ٣٩٣، والإشارات ص ٢٥١، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٨، وخزانة الأدب ١/٣٥٩، ونهاية الإيجاز ص ١٨٢، وشرح عقود الجمان ١/٥٣، والأغانى ٢٣/٣٦.

ويقول عبد القاهر فى تعليقه على البيت: إنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا ألبتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا. والنص يمنع من هذا المعنى ويقضى أن يكون قد أتى المذنب الذنب الذى ادعته بعضه، وذلك أنا وجدنا إعمال الفعل فى "كل" والفعل منفى لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن. الدلائل ص ٢٧٨.

معدولة. ويشترط في القسمين وجود موضوعهما. وقولنا ليس زيد بقائم سالبة محصلة، وليس معناها الحكم على زيد بعدم القيام، وإلا لساوت الموجبة المعدولة، ولكن معناها سلب ما حكمت به في الموجبة المحصلة، ولذلك تصدق مع وجود الموضوع وعدمه، والسالبة المحصلة نقيض الموجبة المحصلة وأعم من الموجبة المعدولة، ومدلول السالبة المحصلة نقيض مدلول الموجبة المحصلة.

إذا تقرر ذلك جئنا لغرضنا فقلنا لم يقيم كل إنسان سالبة محصلة معناها نقيض لمعنى الموجبة المحصلة وهى قام كل إنسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به فى السالبة المحصلة نقيض قيام كل فرد، ونقيض الكلى جزئى فيكون مدلوله سلب القيام عن بعضهم، ولذلك يقول المنطقيون: ليس كل إنسان بقائم سالبة جزئية.

وقولنا كل إنسان لم يقيم موجبة معدولة معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد، وقد تقرر أن مدلول كل إنسان كل فرد فيكون معناها الحكم بعدم القيام على كل فرد، ولا يعارض هذا قول المنطقيين كل إنسان ليس بقائم سالبة جزئية، لأنهم إنما قالوا ذلك من اعتقادهم من كل المجموع ونحن قد أثبتنا أن مدلولها عند العرب الأفراد فالحكم بالنفى على كل الأفراد فهذا هو السر فى الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن كل ذلك، واستقام به كلام اللغويين والنحويين وكلام المنطقيين، وظهر أن العرب أدركت بعقولها السليمة وطباعها الصحيحة ما تعب فيه اليونان دهرهم بل زادوا عليه فى تحرير دلائل كل، والحمد لله الذى وفقنا لفهم ذلك. اهـ كلامه.

وقد أردف ذلك بفوائد تتعلق بما نحن فيه، وغالب ما سأذكره فى هذه المسألة هو من كلامه ذلك.

ص: (وقال عبدالقاهر إلخ).

(ش): هذا الكلام المنقول عن عبدالقاهر موافق فى الحكم لما قاله ابن مالك إلا أنه مخالف له فى الاستدلال، وإنما أخره المصنف ليتبين أنه إنما رد فيما تقدم الدليل ولم يرد المدلول، ثم فى كلام عبدالقاهر تحرير، وهو أن كلا إن كانت فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى كانت لنفى الشمول لا لنفى كل فرد مثل قوله:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرَى الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ<sup>(١)</sup>

هذا على تقدير رواية الرفع، وقد جوز فيه ابن جنى النصب على إضمار فعل على شريطة التفسير فعلى هذا يكون من القسم الآخر، وستكلم عليه إن شاء الله تعالى، وكذلك إذا كانت معمولة للفعل المنفى، ولك أن تقول: إذا كانت معمولة للفعل كانت فى حيز النفى فلا ينبغى أن يجعل قسما برأسه، وكونها معمولة إما على جهة الفاعلية نحو: ما جاء كل القوم، وعبد القاهر مثله بما جاء القوم كلهم، وفيه نظر؛ لأن كلا ليست معمولة للفعل المنفى بالأصالة بل بالتبعية، وهى هنا للتأكيد، والذى أفاد نفى الشمول هو النفى عن القوم. أو كان على جهة المفعولية مثل لم آخذ كل الدراهم وعلى ما مثل به عبد القاهر فى الفاعل ينبغى أن يقول هنا لم آخذ الدراهم كلها.

(قلت) وذكره الفعل ليس للتقييد بل للوصف كذلك، تقول: لست آخذ كل الدراهم ليس القائم كل الرجال، والمراد الفعل الذى عمل فيه سواء كان متقدما أم متأخرا، وقد مثله بقوله كل الدراهم لم آخذ، وفيه نظر لما سنذكره فى آخر الكلام فليراجع.

وقوله: (لنفى الشمول) أى لنفى المجموع وقوله (خاصة) أى لا لكل واحد. قوله: (وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف) ليشمل لم آخذ ولست آخذاً، وهو إشارة لما قلناه من أن الوصف كالفعل. وقوله: (لبعض) أى أفاد الكلام ثبوت الفعل لبعض المشمولين فى جهة الفاعلية نحو لم يقم كل الرجال أثبت قيام بعضهم.

قوله: (أو تعلقه به) أى فى جهة المفعولية نحو لم أضرب كل رجل، أفاد تعلق الضرب ببعضهم، وكذلك فى الوصف، مثل ليس القائم كل رجل، لست الضارب كل أحد. (قلت): وإفادة ذلك الثبوت للبعض فيه نظر، وإن ثبت ذلك فهو بمفهوم الصفة لا من نفس موضوع اللفظ.

قوله: (وإلا عم) أى إن لم يكن كل فى حيز النفى عم الأفراد كقوله ﷺ: "كل ذلك لم

(١) البيت للمتنبى من قصيدة مطلعها:

بم التعلل لا أهل ولا وطن ولا نديم ولا كأس ولا سكن

انظر: التبيان ٤٧٨/٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٨٤، وشرح المرشدى ٨٨/١.

يكن" (١) وقد تقدم الكلام عليه، ويستثنى من كلامه صورة يتقدم فيها كل، وهو سلب عموم سنعتقد لها فرعا.

(تنبيه) إذا قلت انتفى كل رجل أو كل رجل منتف أو نفيت كل رجل فعموم النفي حاصل، ويكون النفي لكل واحد، لأنه متوجه على معنى كل، وهو كل واحد لا الاستغراق، والاستغراق الذى أفادته كل شمول المحكوم به لما أضيفت إليه كل، فإذا قلت رجل قائم فالقيام مستغرق لكل فرد، فالمحكوم به مستغرق - أى اسم فاعل - ومدلول كل مستغرق - أى اسم مفعول - وسواء كان المحكوم به إثباتا أم نفيًا كالإيجاب المعدول محموله، ومن هنا كان كل ذلك لم يكن للعموم، لأن معناه انتفى كل ذلك فالفى محكوم به على كل فرد فعم جميع أفرادها. وفى قولك: لم يقيم كل رجل دخل النفي على قام كل رجل وقام هو المسند وكل رجل مسند إليه فقبل دخول النفي دل قام على شمول القيام فجاء النفي لسلب الشمول فزال استغراق المحكوم به - وهو القيام - كأنك قلت استغراق كل فرد لم يوجد.

(تنبيه) علم مما سبق التفصيل بين أن تكون كل معمولة للنفي أولا، فلو قال كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمير فهو سواء فى استغراق كل فرد، ولو نصب على الاشتغال فكذلك، قال الوالد: لأنك بنيت الكلام على كل وحكمت بالنفي عليها، لأن لم أصنعه فى معنى تركت كأنك قلت تركته كله لم أصنعه، فإن قدرت منصوبا بتركت متقدمة على كله أو متأخرة أو بلم أصنع متأخرة محذوفة أو للـم أصنع المنطوق فهو عموم سلب، وإن قدرته معمولا للـم أصنع متقدمة فهو سلب عموم، ولذلك يقدر تركت كله لم أصنعه، فلو نصبت ولم تأت بضمير، فقد علم مما سبق أنه إذا وقعت معمولة تفيد سلب العموم، فمقتضى ذلك الإطلاق أنها هنا لسلب العموم فقط كقولك لم أصنع كله، لأنه إن كان معمولا لفعل سابق فعامله متقدم أو للمنطوق به، فلم أصنع فى قوة المتقدم لأنه عامل، لكن فى كتاب سيبويه عند ذكر كله لم أصنع أن قال وهذا ضعيف - أى حذف الضمير - وهو بمنزلة فى غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إضمار الهاء، كأنه قال كله غير مصنوع اهـ. وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب فى التقدير كله غير مصنوع، ويلزم منه أن النصب أيضا

---

(١) تقدم تخريجه.

يفيد عموم السلب فيبعد كل البعد حمل كلام سيويه على أنه فيهما لسلب العموم. وقد اختار الوالد صحة ما قاله سيويه، وحمله على ظاهره، وعلمه بأن اللفظ ابتدئ بكل، ومعناها كل فرد، فعاملها المتأخر في معنى الخبر عنها، لأن السامع إذا سمع المعمول تشوق إلى عامله تشوق سامع المبتدأ إلى الخبر، فكان "كله لم أصنع"<sup>(١)</sup> منصوبا ومرفوعا سواء في المعنى.

(فرع) إذا قلت صنع كل فرد متنف أو لم يكن لم يدل على نفى كل صنع بل على نفى الصنع المستغرق، لأنه المعمول على كل قبل دخول السلب، فافهم ذلك فإنه قد يخفى، ويظن أنه لأجل تقدم كل على النفي يحصل عموم السلب، وذلك إنما يكون إذا كان مدلولها محكوما عليه بالنفي والحكم بالنفي على محمولها لا على موضوعها غير أن الصيغة محتملة لذلك وغيره.

(فرع) النهى كالنفي فلا تضرب كل رجل معناه لا تضرب المجموع، ولذلك قالوا لو قال والله لا كلمت كل رجل إنما يحث بكلامهم كلهم فلو كلم واحدا لم يحث، وهذا وإن لم يكن نهيا فهو في حكمه، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ثبت الحكم فيه لكل فرد، قلت بقرينة أو بجعل الأداة والإضافة للجنس، فإن قلت فما تصنع في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾<sup>(٤)</sup> ونحوه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾<sup>(٧)</sup> قلت: السلب عن المجموع أعم من السلب عن كل فرد فقد يدل دليل من خارج على عموم السلب خلافا لعبد القاهر.

(فرع) هذه الأحكام السابقة لا تختص بها كل بل غيرها من صيغ العموم كذلك في

(١) في الأصل "صنع" والصواب ما أثبتناه.

(٢) سورة الأنعام: ١٥١.

(٣) سورة الأنعام: ١٠١.

(٤) سورة الحديد: ٢٣.

(٥) سورة الحج: ٣٨.

(٦) سورة النساء: ٣٦.

(٧) سورة القلم: ١٠.



الغالب، فنظير كل إنسان لم يقيم الرجال لم يقوموا في النفي و(إن الإنسان لفي خسرس)<sup>(١)</sup> في الإثبات ومن قام فأكرمه، ونظير لم يقيم كل إنسان لم يقيم الرجال لم يقيم من في الدار أو الرجل مراداً به العموم، وإن كانت كل أدل على التفصيل من غيرها، وقد حققنا هذا الموضع في شرح مختصر ابن الحاجب، أما لم يقيم إنسان فلا يقال تأخرت فيه صيغة العموم وهي النكرة عن النفي، لأن النفي هو صيغة عموم النكرة فلي تأمل.

(فرع) ما ذكرناه لا تختص به صيغ العموم، بل كل ما دل على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك؛ فإذا قلت ما رأيت رجلاً أو ما رأيت رجلين أو ما أكلت رغيفاً أو ما رأيت زيدا وعمراً كل ذلك سلب للمجموع لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب.

(فرع) ما قدمناه من أنه إذا تقدم النفي على كل لا يفيد الاستغراق هو فيما إذا لم ينتقض النفي إلا فإن انتقض قبل المحمول فالاستغراق باق كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾<sup>(٢)</sup> فهو لعموم السلب، وسببه أن النفي للمحمول وما بعد إلا لا يسلط النفي عليه لأنه مثبت، وهو في المفرغ مسند لما قبلها، وهو كل فرد كما كان قبل دخول النفي والاستثناء، وعلى قياس هذا ما كل أحد إلا قائم وما كل ذلك إلا يكون، وكذلك لو كان ما بعد إلا منفيًا مثل ما كل رجل إلا لم يقيم، وإن وقعت إلا بعد المحمول كانت لسلب العموم مثل ما كل إنسان قائم إلا في الدار.

(فرع) قد علم حكم كل مع النفي فما حكمها مع الشرط؟ والذي يظهر أن تقدم كل على الشرط كتقدمها على النفي فيكون الشرط عاماً لكل فرد، فإذا قلت كل رجل إن قام فاضربه وكل عبد لى إن حج فهو حر فمن حج منهم عتق، فلو تقدم الشرط فقلت إن حج كل عبد من عبيدى فهم أحرار لا يعتق أحد منهم حتى يحج جميعهم، ولو قال: إن حج كل عبد فهو حر فمن حج منهم عتق، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

(تنبيه) يتلخص في هذا الفصل أسئلة: الأول: قوله: لأنه - أى التقديم - دال على العموم يقتضى أنه ليس بالوضع فحيث لا عموم في قولنا قام كل رجل والأمر بخلافه.

(١) سورة العصر: ٢.

(٢) سورة مريم: ٩٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٦.

**والثاني:** قوله: لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس يقتضى أيضا أن العموم إنما عدلنا له بهذا المرجح لا بالوضع، وهو خلاف إجماعهم على أن كل عامة.

**الثالث:** قوله: لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، قلنا: سلمنا أن التأسيس راجح على التأكيد حيث التأكيد ليس فيه معنى زائد، وأما التأسيس بصيغة مؤكدة فهو خير من التأسيس دونها مثل إن زيدا قائم فهو خير وأبلغ من زيد قائم، والواقع هنا من التأكيد هو هذا النوع لا ذاك.

**الرابع:** أن ما ذكره ينتقض بكل المضافة لمعرفة مثل: كل ذلك لم يكن، فدخل كل حيثئذ يكون كعدمه لأن المعنى بذلك المذكور، وكذلك كل الرجال قائمون، لكن له أن يقول لا يلزم من تعذر التأسيس في محل تعذره في غيره.

**الخامس:** قوله إن السالبة الجزئية تستلزم نفى الحكم عن الجملة يخلش فيه قولنا بعض الإنسان لا يحمل الصخرة العظيمة فإنه صادق، ولا يلزم منه نفى الحكم عن كل فرد فرد لأنه يصدق، بل كلهم، لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملة باعتبار تجزى الفعل، وهذه الإشكالات على كلام ابن مالك.

**السادس:** قول المصنف إن لم يقيم إنسان إذا أفاد النفي عن كل فرد فقد أفاد النفي عن الجملة يعنى فيكون لم يقيم كل إنسان تأكيدا أيضا نقول عليه: إن سلمنا ذلك فلم يقيم كل إنسان أفاد رفع الدلالة على كل فرد، وهذه فائدة تأسيسية، ولا نسلم أن اللفظ إذا أفاد تأسيسا وتأكيذا لا يكون خيرا من المفيد تأسيسا فقط، وهذا كقولك أكرم الرجال الطوال لا يقال رفع الدلالة ليس فائدة، لأننا نقول قد يكون في رفع الدلالة على الأفراد فائدة، إما لأنه يدل على قيام البعض بالمفهوم أو غير ذلك من الفوائد، وهذا على رأى عبد القاهر أوضح، لأنه يرى أن لم يقيم كل إنسان يدل على قيام البعض.

**السابع:** قوله إن السالبة الكلية مقتضية لنفى الحكم عن كل فرد قد يمنع، ويقال إنها اقتضت نفى الحقيقة من حيث هي هي، واستلزم ذلك نفى الحكم عن كل واحد وعن الجملة، وقد صرح جماعة بذلك في أصول الفقه كما قدمناه، وحيث فلا يكون كل تأكيدا، بل دلت على معنى آخر، وهو نفى الحقيقة المستلزم لنفى الأفراد، وهذا وارد على المصنف وعلى ابن مالك.

الثامن: قوله إن النكرة المنفية سالبة كلية لا يصح، لأنه خارج عن اصطلاح القوم، بل هي في حكمها.

التاسع: قول ابن مالك والمصنف وعبد القاهر إنه إذا تقدم النفي كانت لسلب العموم يدخل فيه ما إذا انتقض النفي نحو ما كل رجل إلا قائم، وهو عموم سلب كما سبق.

العاشر: تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد، لأن كلهم هنا لا مسند ولا مسند إليه بل تأكيد، ولكن سلب العموم هنا في الألف واللام في القوم.

الحادي عشر: في كل الدراهم لم آخذ عموم سلب فيه نظر، لأنه إنما يكون ذلك إذا كان معمولاً لفعل محذوف قبله، فإن كان معمولاً لفعل محذوف بعده أو لهذا الفعل المذكور فمقتضى كلام سيويه أنه لعموم السلب كما سبق.

الثاني عشر: أنه يستثنى لو قلت صنع كل ذنب لم يكن كان عموم سلب، وإن كانت كل متقدمة.

الثالث عشر: على قول عبد القاهر: إن لم يقم كل رجل يقتضى قيام البعض، وليس كذلك، بل مسكوت عنه، وإلا لزم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه، وكذلك في نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابع عشر: أن قولهم نفى الحكم عن كل فرد فرد يفيد النفي عن الجملة وقول الخطيبى إنه لا يفيد بنفسه وإنما يفيد باللازم قد يمنع ويقال النفي عن الأفراد في بعض الصور لا يلزم منه النفي عن الجملة، لأن قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة العظيمة صادق باعتبار الأفراد كاذب باعتبار الجملة، فقد صحح النفي عن الأفراد ولم يصح عن المجموع، فالنفي عن الأفراد لا يستلزم النفي عن الجملة بخلاف نفي الأفراد فإنه يستلزم نفي الجملة.

الخامس عشر: أن قول عبد القاهر إما أن تكون في حيز النفي أو معمول الفعل المنفى تقسيم متداخل، لأنها إذا كانت معمولاً للفعل المنفى كانت في حيز النفي، وقد يجاب عنه بأن حيز النفي محله وهو النفي فقط والنكرة المنفية أقوى في الدلالة على العموم من النكرة

(١) سورة لقمان: ١٨.

(٢) سورة الأنعام: ١٥١.

فى سىاق النفى، ولذلك قال الآمدى فى أبكار الأفكار إن النكرة فى سىاق النفى لا تعم وإنما تعم النكرة المنفية.

**تأخير المسند إليه:**

ص: (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند).

(ش): أى تأخير المسند إليه يكون لقيام سبب يقتضى تقديم المسند، وسيأتى ذكر أسبابه إن شاء الله تعالى.

**إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر:**

ص: (هذا كله مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيوضع المضممر موضع المظهر إلخ).

(ش): أى ما ذكرناه من هذه الأمور هو الجارى على مقتضى الظاهر، أى مقتضى القياس الوضعى، وقد يخرج المسند إليه على خلافه فيوضع المضممر موضع المظهر، والمراد بوضع المظهر أن يتقدم ما يعود عليه كقولهم نعم رجلاً زيد فإن فى نعم ضميراً، وكان أصله نعم الرجل وزيد خبر مبتدأ أى هو زيد أو مبتدأ محذوف وخبره أى زيد هو، أما إذا قلنا زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره فليس من هذا الباب، لأن الضمير يعود على متقدم فى الرتبة وهذا الذى ذكره هو مثال، فإن كل ضمير يعود على متأخر فى اللفظ والرتبة كذلك مثل ضرب غلامه زيد إذا جوزناه كالمحروور برب وكالمعمول لأول المتنازعين، وكما إذا أبدل منه المفسر أو جعل خبره.

وقوله: (هو أو هى زيد عالم) يريد ضمير الشأن مثل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> أصله الشأن الله أحد وقوله أو هى زيد عالم صحيح على رأى البصريين، أما الكوفيون فعندهم أن تذكير هذا الضمير لازم، ووافقهم ابن مالك واستثنى ما إذا وليه مؤنث أو مذكر شبه به مؤنث أو فعل بعلامة تأنيث فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، والمقصود من ذلك أن يتمكن من ذهن السامع ما يعقب الضمير لأنه بالضمير يتهيأ له ويتشوق، ويقال فى معنى ذلك: الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب، وسيأتى مثله فى باب التشبيه.

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

ص: (قد يعكس إلخ).

(ش): أى قد يوضع الظاهر موضع المضمّر، فإن كان ذلك الظاهر اسم إشارة ففائدته كمال العناية فى ترك مقتضى الظاهر إلى غيره، ومنه قول ابن الراوندى<sup>(١)</sup>:

سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا      وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَفْرِيقًا  
كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ      وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً      وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النُّحْرِبَرَ زَنْدِيقًا

فإن أصله هو؛ أى ما تقدم ذكره من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل.

قوله: (وإما لإرادة التهكم بالسامع) أى الاستهزاء به، وأصل التهكم<sup>(٢)</sup> فقلب، كما إذا كان السامع أعمى أو ضعيف البصر فتشير إلى شىء موضع الإضرار تهكما به، أو لا يكون ثم مشار إليه، أو الإعلام بكمال بلادته أو فطائته كما سبق، أى لأنه لا يدرى غير المحسوس، أو لأنه من فطنته تكون الأشياء بالنسبة إليه كالمحسوسة فيشار لها أو ادعاء أنه كامل الظهور فلا يخفى. ومنه من غير باب المسند إليه قول عبدالله بن الدمينه:

تَعَالَلْتُ كَيْ أَسْجَى وَمَا بَكَ عِلَّةُ      تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ  
وَقَدْ قُلْتُ لِلْعَوَادِ كَيْفَ تَرَوْنَهُ      فَقَالُوا قَتِيلًا قُلْتُ أَيْسَرَهَا لَكَ<sup>(٣)</sup>

فمقتضى الظاهر أن يقول قد ظفرت به.

ص: (وإن كان غيره فلزيادة التمكن إلخ).

(ش): أى إن كان الظاهر غير اسم الإشارة فيؤتى به بدلا عن الضمير لزيادة التمكن - أى التقرير والتثبيت - حتى يكون مستحضرا لا يزول عن البال نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(٤)</sup> ففى إعادة لفظ الجلالة هذا المعنى، ونظيره من غير المسند إليه: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ

(١) الأبيات لابن الراوندى، فى التبيان ١/١٥٨، الإيضاح ص ١٥٥، والمفتاح ص ١٩٧، والمصباح ص ٢٩، وشرح عقود الجمان ١/٩١، ومعاهد التنصيص ١/١٤٧، وشرح السعد ص ٤٥٠.

(٢) وأصل التهكم: عبارة غير مفهومه، ولعله سقط من الناسخ ما يستقيم به المعنى.

(٣) التبيان لابن الدمينه فى ديوانه ص ١٦، المفتاح ص ١٩٧، والتبيان للطيبى ١/١٥٨، الإيضاح ص ٧٦، نهاية الإيجاز ص ١١٠.

(٤) سورة الإخلاص: ٢، ١.

وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴿١﴾ إِنْ كَانَ الْحَقُّ الثَّانِي هُوَ الْحَقُّ الْأَوَّلُ، وَقَدْ يُؤْتَى بِالظَّاهِرِ لِإِدْخَالِ الرُّوعِ فِي ضَمِيرِ السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِيَةِ الْأُمُورِ، وَمِثَالَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا، وَالْأَصْلُ أَنَا أَمُرُكَ.

قوله: (وَمِنْ غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ لِتَقْوِيَةِ دَاعِيَةِ الْأُمُورِ لَا لِلرُّوعِ [مِثْلُ] <sup>(٢)</sup> ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup> أَيْ عَلَيَّ. وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ وَمِثَالَهُمَا بَعْدَ أَنْ عَطَفَ تَرْبِيَةَ الْمَهَابَةِ بِالْوَاوِ وَتَقْوِيَةَ الدَّاعِيَةِ بِأَوْ دَلِيلُ أَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّ الرُّوعَ وَالْمَهَابَةَ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الرُّوعُ وَالْفَزَعُ وَالْمَهَابَةُ الْإِجْلَالُ قَالَ:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبَهَا <sup>(٤)</sup>  
وقد يقصد به الاستعطاف كقوله:

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ  
فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَلِكَ أَهْلٌ وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمُ سِوَاكَ <sup>(٥)</sup>

أصله أَنَا أَتَيْتُكَ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا الْمِثَالِ وَكَثِيرٌ مِمَّا سَبَقَ بَلْ فِي هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ هَلَا جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، فَلَا يَكُونُ الظَّاهِرُ مَوْضِعًا مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ؛ فَإِنْ مَعْنَى الضَّمِيرِ هُوَ الْمَجْرَدُ مِنْهُ وَمَعْنَى الظَّاهِرِ الْمَجْرَدُ، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ قَطْعًا!

بَقِيَ عَلَى الْمَصْنَفِ مِنْ أَسْبَابِ هَذَا الْقِسْمِ أَنْ يَقْصِدَ التَّوَصُّلَ بِالظَّاهِرِ إِلَى الْوَصْفِ نَحْوُ: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ﴾ <sup>(٦)</sup> بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ أَوْ تَعْظِيمِ

(١) سورة: الإسراء: ١٠٥.

(٢) كلمة ليست بالأصل يستقيم بها المعنى.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨، وتلخيص الشواهد ص ٢٠١، وسمط اللآلئ ص ٤٠١، وشرح التصريح ١٧٦/١، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٥/١، وشرح الأشموني ١٠١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٢٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٣.

(٥) البيتان لإبراهيم بن أدهم، وانظر: المصباح ص ٣٠، المفتاح ص ١٩٨، الإيضاح ص ٦٧، الإشارات ص ٥٥، معاهد التنصيص ١٧٠/١، شرح عقود الجمان ٩٢/١.

(٦) سورة الأعراف: ١٥٨.

الأمر مثل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾<sup>(١)</sup> أو التنبيه على العلية، قال تعالى: ﴿قَبْدَلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾<sup>(٣)</sup> لأن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان.

(تنبيه) ربما كان وضع الظاهر بغير لفظ الأول مثل: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> لأن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعادته بلفظ الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلهية.

(تنبيه) أنكر بعض البيانين أن يكون قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾<sup>(٥)</sup> من وضع الظاهر موضع المضمَر وقد قدمنا الكلام فيه عند الكلام على تعريف المسند إليه فليراجع.

(فائدة) تتعلق بوضع الظاهر موضع المضمَر سئل عنها والدي رحمه الله، وأجاب فأحببت ذكر السؤال والجواب بنصيهما. أما السؤال وهو نظم الشيخ العلامة صلاح الدين الصفدي فهو:

أَسَيِّدَنَا قَاضِي الْقَضَاةِ وَمَنْ إِذَا	بَدَأَ وَجْهَهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَانِ
وَمَنْ كَفَّهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَاغُهُ	عَلَى طُرْسِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
وَمَنْ إِنْ دَجَتْ فِي الْمُشْكِلَاتِ	جَلَاهَا بِفِكْرٍ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجَزِ	لَأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ	يَايَجَازُ أَلْفَاظٍ وَبَسْطُ مَعَانِي
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً	بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي

(١) سورة العنكبوت: ١٩، ٢٠.

(٢) سورة البقرة: ٥٩.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة البقرة: ١٠٥.

(٥) سورة آل عمران: ٢٦.

وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَقَدْ تَرَى اسْتَطَعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بَيَّان  
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِر مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنَّ ذَلِكَ لَشَانَ  
فَأَرْشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حِيرَتِي فَمَا لِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَّانِ يَدَانِ

وأما الجواب فهو: الحمد لله. قوله استطعما أهلها متعين واجب، ولا يجوز مكانه استطعماهم لأن استطعما صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك أتيت أهل قرية مستطعم أهلها، لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يحز، فكذلك هذا لا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك إذا جعلت استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية، سائق عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى، بل أقول إن المعنى عليه، أما كون الصناعة لا ترده فلأنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل، والتركيب محتمل لثلاثة أعاريب، أحدها هذا، والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل، والثالث أن تكون الجملة جواب إذا، والأعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها، وعلى الثاني والثالث يصح أن يقال استطعماهم، وعلى الأول لا يصح لما قدمناه، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن الظاهر وقع موضع المضمرة أو نحو ذلك وغاب عنه المقصود، ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولمحنا تعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأن الثاني والثالث وإن احتملها التركيب بعيدان عن مغزاها، أما الثالث وهو كون الجملة جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الإخبار باستطعماهما عند إتيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام، ويجل مقام موسى والخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما وأن يكون معظمه أو هو طلب طعمة أو شيء من الأمور الدنيوية، بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدهما: ﴿وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup> وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام، فجوابه إذا قوله: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾<sup>(٢)</sup> إلى تمام الآية، وأما الثاني وهو كونه صفة لأهل في محل نصب، فلا تصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية أثر في ذلك، ونحن نجد بقية الكلام مشيرا إلى القرية نفسها، ألا ترى إلى قوله:

(١) سورة الكهف: ٨٢.

(٢) سورة الكهف: ٧٧.



﴿فَوَجَدَا فِيهَا﴾ ولم يقل عندهم، وأن الجدار الذى قصد إصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذموم أهلها، وقد تقدم منهم سوء صنيع من الآباء عن حق الضيف مع طلبه، وللبقاع تأثير فى الطباع، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة فقبولت بالإصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد إلا العمل الصالح، ولا مواخذة بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح فلذلك قلت: إن الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الإظهار دون الإضمار، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل الثانى يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم، والغلب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة بل يقع بصره أولا على بعضهم، ثم قد يستقرئهم، ففعل هذين العبدین الصالحین لما أتياها قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعة استقراء جميع أهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده، ولو أعاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر إشعارا بتأكيد العموم فيه، وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها حتى استطعماه وأبى، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء! فانظر هذه المعانى والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الأستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا؟! وبلغنى عن شخص أنه قال إن اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم! وهذا شيء لم يقله أحد من النجاة، ولا له دليل، والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه، وقد قال تعالى فى بقية الآية: ﴿يُضَيِّفُوهُمَا﴾ وقال تعالى ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾<sup>(٢)</sup> فى قراءة الحرميين وابن عامر، وألف موضع هكذا، وهذا القول ليس بشيء، وليس هو قولا حتى يحكى! وإنما لما قيل نهبت عن رده، ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعما إذا جعل جوابا فهو متأخر عن الإتيان وإذا جعل صفة احتمل أن يكون اتفق قبل الإتيان هذه المرة، وذكر تعريفا وتبيينا على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الحير، وقوله: ﴿فَوَجَدَا﴾ معطوف على ﴿آتيا﴾.

وكتبته فى ليلة الثلاثاء ثالث ذى القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق، ثم بعد ذلك

(١) سورة التحريم: ١٠.

(٢) سورة الزخرف: ٣٨. وقراءه أبى جعفر وشيبة وقتادة والزهرى والجحدري أيضا، انظر البحر المحيط ١٧/٨.

استحضرت آية أخرى، وهى قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> وإن كانت هذه جملتين، ووضع الظاهر موضع المضممر إنما يحتاج إلى الاعتذار عنه إذا كان فى جملة واحدة، ولكن سئل عن سبب الإظهار هنا والإضمار فى مثل قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَتْهُمُ إِنَّهُمُ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وخطر لى فى الجواب أنه لما كان المراد من مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم منهم واستحققت الإهلاك معهم، ولما كان المراد من قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم من حيث هى لا تختص بمكان ولا يدخل معها مكان، وقد قلت:

لَأَسْرَارِ آيَاتِ الْكِتَابِ مَعَانِي	تَدِيقُ فَلَا تَبْدُو لِكُلِّ مُعَانِي
وَفِيهَا لِمُرْتَضٍ لَيْبٍ عَجَائِبُ	سَنَى بَرَقَهَا يَعْنُو لَهُ الْقَمَرَانُ
إِذَا بَارَقَ مِنْهَا لِقَلْبِي قَدْ بَدَا	هَمَمْتُ قَرِيرَ الْعَيْنِ بِالطَّيْرَانِ
سُرُورًا وَإِبْهَاجًا وَصُولًا عَلَى الْعُلَا	كَأَنَّ عَلَى هَامِ السَّمَاءِ مَكَانِي
وَهَاتِيكَ مِنْهَا قَدْ أَبْخْتُ كَمَا تَرَى	فَشُكْرًا لِمَنْ أَوْلَىٰ بَدِيعِ بَيَانِ
وَإِنَّ حَيَاتِي فِي تَمَوُّجِ أَبْحُرِ	مِنَ الْعِلْمِ فِي قَلْبِي تَمُدُّ لِسَانِي
وَكَمْ مِنْ كُنَاسٍ فِي حِمَايَ مَخْدَرِ	إِلَىٰ أَنْ أَرَىٰ أَهْلًا ذَكَى جَنَانِ
فَيَصْطَادُ مِنِّي مَا يُطِيقُ اقْتِنَاصَهُ	وَلَيْسَ لَهُ بِالشَّارِدَاتِ يَدَانِ
مُنَايَ سَلِيمِ الذَّهْنِ رِيضِ ارْتَوَى	بِكُلِّ غُلُومِ الْخَلْقِ ذُو لَمَعَانِ
فَذَاكَ الَّذِي يُرْجَى لِإِضْطِحَاضِ مُشْكِـلِ	وَيُقْصَدُ لِلتَّخْرِيرِ عِنْدَ عَيَانِ
وَكَمْ لِي فِي الْآيَاتِ حُسْنُ تَدْبِيرِ	بِهِ اللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ حَبَانِي
بِحَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ قَدْ نَلْتُ كُلَّ مَا	أَتَى وَسَيَأْتِي دَائِمًا بِأَمَانِ
فَصَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا ذَرَّ شَارِقُ	وَسَلَّمَ مَا دَامَتْ لَهُ الْمَلَوَانِ

(١) سورة العنكبوت: ٣١.

(٢) سورة القصص: ٣٢.

اهد كلام الوالد، ومن خطه نقلته.

## تفسير السكاكي للالتفات:

ص: (السكاكي: هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر إلخ).

(ش): الإشارة بقوله هذا إما إلى نقل الكلام عن ضمير المتكلم إلى اسم ظاهر كما سبق في قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا أو إلى كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا، أى سواء كان مسندا إليه أم غيره، وسواء كان من متكلم أم غيره، ويسمى هذا النقل التفاتا قال ابن الأثير فى كنز البلاغة: ويسمى شجاعة العرب اهـ. ومنهم من يجعل الالتفات نقل الكلام من حالة إلى أخرى مطلقا، وجعل منه ابن النفيس فى طريق الفصاحة التعبير عن المضارع بالماضى وعكسه، وجعل غيره منه الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لغيره، وهو أقرب شىء للالتفات المشهور لمشابهته له فى الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخر، وفى انقسامه إلى ستة أقسام، وسنفرده بالذكر.

وفسر السكاكى الالتفات بنقل واحد من التكلم والخطاب والغيبة إلى الآخر، يعنى أنه التعبير بإحدى هذه الطرق عما عبر به أو كان من مقتضى الظاهر أنه يعبر عنه بغيره، والمشهور أن الالتفات التعبير عن معنى بإحدى الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق أخرى، وهو أخص من الأول لأن نحو قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا التفات عند السكاكى دون غيره.

وقول السكاكى خلاف الظاهر أعم من أن تكون مخالفة الظاهر لفظية لا معنوية كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup> فإن سقناه على وفق الظاهر معنى لأنه جاء على الأصل، وعلى خلاف الظاهر لفظا لأن لفظ الجلالة للغيبة. أو تكون مخالفته للظاهر معنوية لا لفظية مثل أمير المؤمنين يأمر بكذا أو معنوية ولفظية مثل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والسكاكى لم يصرح بما أراده بقوله خلاف الظاهر، هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى؟ لكن دلنا على أن ذلك مراده جعله فى آيات امرئ القيس التى ستأتى ثلاث التفاتات، لكن مخالفة الظاهر فى المعنى لافى اللفظ شرط كونها التفاتا أن لا يوافق لفظا سابقا فإن وافقه

(١) سورة فاطر: ٩.

(٢) سورة الكوثر: ١، ٢.

فليس التفاتاً، فحاصله أن الالتفات عند السكاكي إتيان الكلام على أسلوب مخالف لأسلوب سابق مطابقاً أو لم يسبقه غيره والمعنى يقتضى خلافه، وقد قسموا الالتفات إلى ستة أقسام.

**الأول:** الالتفات من التكلم إلى الخطاب، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> الأصل وإليه أرجع، فالتفت من التكلم إلى الخطاب، قلت: وفيه نظر لجواز أن يكون أراد بقوله ترجعون المخاطبين ولم يرد نفسه، ويؤيده ضمير الجمع، ولو أراد نفسه لقال يرجع، وعلى قول السكاكي يحتمل أن يكون المراد وما لكم والثاني في ترجعون لأن ومالي مخالف للظاهر معنى وترجعون مخالف للظاهر لفظاً، وقد قدمنا أن مخالفة الظاهر بأيهما كان التفاتاً. واعلم أنه سيأتى على كون الآية المذكورة فيها التفات سؤال وجواب عند الكلام على أدوات الشرط.

**الثاني:** التفات من التكلم إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾<sup>(٢)</sup> كذا قالوه. قلت: وفيه نظر سأذكره في آخر الكلام.

**الثالث:** التفات من الخطاب إلى التكلم، ومنه قول علقمة بن عبدة الشاعر صاحب امرئ القيس المعروف بعلقمة الفحل، وليس عبدة بفتح الباء غيره:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طُرُوبٌ      بُعِيدَ الشُّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ  
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا<sup>(٣)</sup>      وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ<sup>(٤)</sup>

فالتفت في قوله تكلفني عن قوله بك من الخطاب إلى التكلم، وهذا مما خالف فيه الظاهر لفظاً لا معنى، وفي هذين عند السكاكي التفاتان، أحدهما: بك لمخالفته الظاهر معنى والثاني: تكلفني لمخالفته لفظاً.

(١) سورة يس: ٢٢.

(٢) سورة الكوثر: ١، ٢.

(٣) الولي: القرب والدنو، وأنشد أبو عبيد:

وَشَطَّ وَلِي النَّوَى إِنَّ النَّوَى قَذَفَ      تِيَاخَةَ غُرْبَةٍ بِالْدَّارِ أَحْيَانَا

انظر: اللسان (ول ي).

(٤) انظر: ديوان علقمة الفحل ص ٣٣، المصباح ص ٣٢، المفتاح ص ١٠٧، الإيضاح ص ٦٨، شرح

عقود الجمال ١١٨/١، معاهد التنصيص ١٧٣/١، طبقات فحول الشعراء ١٣٩/١، الشعر والشعراء

٢٢١/١، العمدة ٥٧/١.

قلت: وقد قيل إن الرواية يكلفني بالياء، والضمير للقلب، وليلى مفعول، فلا التفات في تاء المتكلم، لأن الظاهر أن يكلفني حيثذ صفة لقلب، ويكون من تمام الجملة الأولى، والالتفات لا يكون إلا في جملتين مستقلتين كما سيأتي، ويجوز أن يكون بالتاء ويخاطب قلبه، ففي تكلفني حيثذ التفاتان، أحدهما في تاء الخطاب لاتقاله إليه عن أسلوب الغيبة السابق في قوله قلب، والثاني في ياء المتكلم المنتقل إليها عن بك.

الرابع: من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمُ﴾<sup>(١)</sup> فقد التفت عن كتم إلى جرین بهم، وفيه خروج عن الظاهر لفظا ومعنى.  
الخامس: من الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٢)</sup> فقد التفت عن الغيبة وهى مالك إلى الخطاب وهو إياك نعبد، وفى إياك خروج عن الظاهر لفظا ومعنى، وعلى قول السكاكى يكون فيه التفاتان، وستكلم عليه.  
السادس: من الغيبة إلى التكلم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> وفى التمثيل به نظر لما سيأتي، وفى فسقناه خروج عن الظاهر لفظا لا معنى، وقد وقعت التفاتات فى قول امرئ القيس:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ	وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ	كَلِيلَةٌ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي	وَخَبَرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ <sup>(٤)</sup>

فقيل فيه ثلاث التفاتات فى كل بيت واحد، وهذا ظاهر على قول السكاكى فإن قلت ينبغى أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لأن فى ولم ترقد التفاتان؟ فى الأول التفاتان. قلت: قد قدمنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى إذا كان موافقا للظاهر لفظا لا يعتبر نعم يرد عليه أنه يمكن أن يقال إن فى الثالث التفاتين، أحدهما فى ذلك، والثانى فى وخبرته، فيكون فى

(١) سورة يونس: ٢٢.

(٢) سورة الفاتحة: ٤، ٥.

(٣) سورة فاطر: ٩.

(٤) الأبيات لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٣٤، وفى المصباح ص ٣٥.

والأثمَد: موضع، بفتح الهمزة وضم الميم.

الآيات الثلاثة أربع التفاتات، ولم أقل والآخر فى جاءنى لما سيأتى، ولأجل توهم هذا السؤال ذهب بعض الناس إلى أن فى الآيات سبع التفاتات: ليلك، وترقد، وبات، وله، وذلك، وجاءنى، وخبرته. وقيل: أربعة، وهي: ليلك، وذلك، وجاءنى، وخبرته.

وأما على رأى المصنف فلا التفات فى البيت الأول، وفى الثانى التفاتة واحدة، فتعين أن يكون فى الثالث التفاتان، فليل هما فى قوله جاءنى، أحدهما باعتبار انتقاله عن الغيبة، والثانى باعتبار انتقاله عن الخطاب، وفيه نظر لأن الالتفات إنما يعتبر بالنسبة إلى الأسلوب الذى يليه، وقيل: أحدهما فى قوله ذلك، والآخر فى قوله جاءنى. قال المصنف وهذا أقرب. قلت: يفسده أن أرباب هذا العلم شرطوا أن يكون الالتفات فى جملتين ولا يكون فى جملة واحدة، وإنما قلنا إنه يلزم الالتفات فى جملة واحدة لأن جاءنى إن كان خبر ذلك فواضح وإلا فهو معمول لما قبله، وقد يرد هذا بأنه لا مفر من الالتفات فى جملة واحدة، لأن ذلك خطاب وجاءنى تكلم فلزم الالتفات فى جملة واحدة بكل حال، وستكلم على جواز الالتفات فى جملة واحدة.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون الالتفات الثالث فى قوله عن أبى الأسود فإنه يعنى أباه فالتفت عن التكلم إلى الغيبة؟

قلت: لا، لأن أبا الأسود علم، وأيضا فأبو الأسود لم يقع موقع ياء المتكلم فى قوله أبى بل موقع الاسم المضاف إليها وهو أب - والأحسن أن يجعل الالتفات الثانى فى ذلك والثالث فى خبرته.

ص: (ووجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب إلخ).

(ش): أى ووجه الالتفات أن الكلام إذا نقل من أسلوب لآخر كان أحسن تطرية<sup>(١)</sup> - أى أشهى للقلب - لأن لذات النفوس فى التنقلات لما جبلت عليه من الضجر ويكون ذلك أكثر إصغاء، وقال فى المثل السائر فى قول الزمخشري إن الالتفات يحصل به الفرار من الملل لا يصح، لأن الكلام الحسن لا يمل، ورده صاحب الفلك الدائر بأن المستلذ قد يمل لكثرة، وربما اختص مواقعه - أى مواضع وقوعه بلطائف - كما فى الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الله

---

(١) أى: تجديدًا وإحداثًا.

تعالى وحمده ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال، والخطاب يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه فيخاطب من هذه صفاته مستعيناً على قضاء مهماته، وقد ذكر في الالتفات في إياك لطائف غير هذه

(تنبيه) اعلم أني لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الالتفات، وربما توهم قوم أنه لفظي، وربما أشكل التمييز بين حقيقته وحقيقة التجريد وحقيقة وضع الظاهر موضع المضمير وعكسه، ثم في كونه حقيقة أو مجازاً، فالكلام في أربعة أمور:

**الأول:** في كشف الغطاء عن حقيقته: اعلم أن الالتفات نقل الكلام من أسلوب لغيره كما سبق، وهو نقل معنوي لا لفظي فقط، وشرطه أن يكون الضمير في المتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى الملتفت عنه، يحترز عن مثل أكرم زيداً وأحسن إليه، فضمير أنت الذي هو فاعل أكرم غير الضمير في إليه وليس التفاتاً، وإنما قلت في نفس الأمر لأنه بطريق الادعاء يعود لغيره، فحينئذ إذا كان الضمير الأول في محله باعتبار الواقع في نفس الأمر فقلت إنني أخاطبك فأجب المخاطب كنت أعدت الضمير في المخاطب، وهو ضمير غيبة على نفسك، وليس ذلك وضعاً لضمير الغائب موضع ضمير المتكلم، بل جردت منك مثل نفسك وأمرته بأن يجيبه فضمير الغيبة واقع موقعه، وكذلك ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها. وفي قوله طحا بك على رأى السكاكي جرد من نفسه حقيقة مثلها وخاطبها، فالضمير واقع في محله فهو التفات وتجريد، وعلى رأى غيره هو تجريد فقط. وفي قوله تكلفني التفات على القولين، ولا نقول إنه أعاد الضمير على غير الأول فيلزم أن يكون الضميران - وهما الكاف والياء - لشئين، بل أعاده على الأول مدعياً أنه غير الثاني، فإن الحقيقة المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المجرد عنها وباعتبار التجريد غيرها، فذلك الذي جرده في قوله بك هو في نفس الأمر نفسه فالتفت له بهذا الاعتبار، وبهذا علمنا أن الالتفات في بك على رأى السكاكي أوضح من الالتفات الذي في تكلفني على قولهما، لأن في بك خروجاً عن ضمير المتكلم إلى شيء لا وجود له بالكلية وفي تكلفني خروج عن الحقيقة

(١) سورة يس: ٢٢.

المجردة إلى الحقيقة المجرد عنها، فهو عدول إلى الأصل وبك عدول إلى الفرع، والعدول إلى الفرع أبلغ من العدول إلى الأصل. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> جرد فيه من المخاطبين مثلهم، وعاد الضمير عليهم فهو تجريد والتفات، فالضميران في نفس الأمر لشيء واحد وبالادعاء لشيئين. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾<sup>(٢)</sup> في لفظ الجلالة منه على رأى السكاكي التفات وتجريد وعلى رأى غيره تجريد فقط. وقوله تعالى ﴿فَسُقْنَاهُ﴾ التفات على رأيهما، لأنه عائد على الله تعالى حقيقة والكلام فيه كالكلام في تكلفنى ليلى. وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ التفات على رأى السكاكى، وتجريد ﴿وَأَيَّاكَ﴾ التفات لا تجريد على بحث فيه، وسيأتى بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

**الثانى:** فى الفرق بين التجريد والالتفات، وقد علم مما سبق أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه: فيوجد التجريد دون الالتفات كقولك رأيت منه أسداً ومثل تطاول ليلك على رأى الجمهور، والالتفات دون التجريد نحو تكلفنى ليلى ونحو ﴿فَسُقْنَاهُ﴾، والتفات وتجريد نحو ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ ولا واحداً منهما كغالب القرآن.

**الثالث:** فى وضع الظاهر موضع المضمّر وعكسه بالنسبة إلى الالتفات فعند السكاكى قد يجتمع وضع الظاهر موضع المضمّر مع الالتفات كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾<sup>(٣)</sup> وأمير المؤمنين يأمر بكذا وقد ينفرد الالتفات نحو تطاول ليلك، وليس فيه وضع الظاهر موضع مضمّر، بل وضع مضمّر موضع مضمّر، وقد ينفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٤)</sup> فإن أصله أنه لتقدمه فى قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَيْنَا﴾<sup>(٥)</sup> وأما وضع المضمّر موضع الظاهر فينفرد عن الالتفات فى نحو نعم رجلاً زيد ورثه رجلاً لأن الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة، وينفرد الالتفات

(١) سورة يونس: ٢٢.

(٢) سورة فاطر: ٩.

(٣) سورة فاطر: ٩.

(٤) سورة يوسف: ٨.

(٥) سورة يوسف: ٨.



عنه كثيرا نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup> ونحو (وبات وباتت له ليلة) ويجتمعان في نحو قول الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين. وأما على رأى السكاكى فوضع الظاهر موضع المضمّر والالتفات قد يجتمعان مثل ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup> وقد ينفرد الالتفات، وهو الغالب مثل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وقد ينفرد وضع الظاهر مثل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ونحو ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾<sup>(٤)</sup> ووضع المضمّر موضع الظاهر لا يجتمع مع الالتفات، لأن الالتفات لا بد فيه من ضمير سابق يلتفت عنه ومع ذلك فلا موقع للظاهر، ولكن ينفرد وضع المضمّر في نعم رجلا زيد، وينفرد الالتفات في غير ذلك.

الرابع: في أن الالتفات حقيقة أو مجاز: إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان معه تجريد وحيث لم يكن فستكلم إن شاء الله على كون التجريد حقيقة أو لا في موضعه، وإذا تأملت ما حققناه وعرضت لك فيه وقفة فراجع ما ذكره السكاكى من أسباب الالتفات في أبيات امرئ القيس يتضح لك ما قلناه، وقد صرح في أثناء كلامه بلفظ التجريد، وصرح الخطيبى في باب التجريد أن الالتفات تجريد، والتحقيق ما تقدم من التفصيل.

(تنبيه) قالوا: لا يكون الالتفات إلا في جملتين، وقد صرح بذلك الزمخشري في أوائل تفسيره، والظاهر أنهم إنما يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وجوابه مثلا وكلام البيانين في إيجاز الحذف وغيره يبين أنهم إنما يريدون بالجملة الكلام المستقل بنفسه، فأما قول الشاعر:

أَأَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمَغْلَبُ<sup>(٥)</sup>

فليس منه لأن الضميرين أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، وشيخنا أبوحيان توهم أن ذلك من الالتفات لأنه لم يحقق معنى الالتفات وظن أنه أمر لفظى، وكذلك ظن أن منه

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة الكوثر: ٢.

(٣) سورة الفاتحة: ٢.

(٤) سورة فاطر: ٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٢٨٣/١، ووصف المباني ص ٢٦، والمغرب ٦٣/١، وجمع الهوامع ٨٧/١.

قراءة من قرأ (إياك يُعبد) بالياء مضمومة في يعبد، وليس منه، والظاهر أنها مبنية على جواز أنا قام بالقياس على جواز أنا رجل قام، ولا يصح هذا القياس لأن شرط ذلك أن يتقدم ما لفظه لفظ الغيبة من موصول أو موصوف، نعم قد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال إن الالتفات فيها وقع في كلام واحد وإن لم يكن من جزأى الجملة، منها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَسْأَلُونَ مِنْ رَحْمَتِي﴾<sup>(١)</sup>، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾<sup>(٢)</sup>، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًاؤَ مُؤْمِنَةٍ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup> بعد قوله: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: إن وهبت امرأة نفسها للنبي أحللناها لك، وجملتا الشرط والجزاء كلام واحد، فإن قلت قد وقع الالتفات أيضا بين الشرط والجواب في قول كثير:

أَسِئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ<sup>(٥)</sup>

قال الجوهري: خاطبها ثم غاب. قلت: لا نسلم أن هذا التفات، بل روعى فيه لفظ مقليّة فجاء على الغيبة كقولك أنت رجل قام وأنت مقليّة تقلت، كما تقدم في قوله:

أَأَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ ....

وقول الجوهري: "إنه خاطبها ثم غاب" يمكن حمله على ما قلناه، ولئن سلمنا أنه التفات فنقول ليس قوله لا ملومة جواب الشرط بل دليله على مذهب البصريين، ولا يمتنع اختلاف الجواب ودليله في الخطاب والغيبة، ولو امتنع ذلك أو قلنا إنه جواب على مذهب الكوفيين فالجواب أن الالتفات وقع بقوله لا ملومة، والتقدير لا هي ملومة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> فيقول،

(١) سورة العنكبوت: ٢٣.

(٢) سورة القصص: ٥٩.

(٣) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٠١، ولسان العرب ٩٦/١ (سوأ)، ١١٥/١٣

(حسن)، ١٩٨/١٥ (قلا)، والتنبيه والإيضاح ٢١/١، وتهذيب اللغة ٣١٨/٤، والأغاني ٣٨/٩،

وأمالى القالى ١٠٩/٢، وتزيين الأسواق ١٢٤/١، وتاج العروس ٢٧٤/١ (سوأ)، (قلى).

(٥) سورة الفرقان: ١٧.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup> بل فيه التفاتان أحدهما بين أرسلنا والجلالة والثاني بين الكاف في أرسلناك ورسوله، وكل منهما في كلام واحد، ومنها قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّغْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> ومنها ﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> يجوز الزمخشري فيه أن يكون ضمير جزاؤكم يعود على التابعين، قال علي طريق الالتفات، وهو ينافي ما تقدم عنه وعن غيره، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٤)</sup> على قراءة الياء، قال الزمخشري على طريقة الالتفات، وهو أيضا ينافي ما تقدم، ثم كان الزمخشري مستغنيا عن ادعاء الالتفات بأن يعيد الضمير في ترجعون إلى نفس الناس فلا يكون التفات، ومنها ما قاله التنوخي في الأقصى القريب إن الواو في ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾<sup>(٥)</sup> واو الحال يلزمه وقوع الالتفات في كلام واحد، ومنها ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٦)</sup> لأن فطرني وترجعون كلام واحد، فإن كان القائل إن الالتفات لا يكون في جملة واحدة، يعني به جملة طرفاها مفردان، ويجوز وقوعه بين جملتين لهما محل واحد معمولتين لشيء واحد أو بين جملة ومتعلق بها لم ينتقض كلامه بشيء مما سبق.

(تنبيه) قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٨)</sup> اتفقوا على أنه التفات واحد، وفيه نظر، لأن الزمخشري ومن تبعه على أن الالتفات خلاف الظاهر مطلقا يلزمهم أنه إن كان التقدير قولوا ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ففيه التفاتان، أعنى في الكلام المأمور بقوله أحدهما في لفظ الجلالة فإن الله تعالى حاضر فأصله الحمد لك، والثاني إياك لمجيئه على خلاف الأسلوب السابق، وإن لم يقدر قولوا كان في الحمد لله التفات عن التكلم إلى الغيبة، فإن الله سبحانه

(١) سورة الفتح: ٨، ٩.

(٢) سورة آل عمران: ١٥١.

(٣) سورة الإسراء: ٦٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٨١.

(٥) سورة المائدة: ١٢.

(٦) سورة يس: ٢٢.

(٧) سورة الفاتحة: ٢.

(٨) سورة الفاتحة: ٥.

حمد نفسه، ولا يكون في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التفات لأن قولوا مقدره معها قطعاً، وأحد الأمرين لازم للزمخشري والسكاكي، إما أن يكون في الآية التفاتان أو لا يكون فيها التفات بالكلية، هذا إن فرعنا على رأى السكاكي وهو مقتضى كلام الزمخشري لأنه جعل فى آيات امرئ القيس ثلاثاً وإن فرعنا على رأى الجمهور ولم نقدر قولوا الحمد لله فلا التفات لأننا نقدر قولوا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وإن قدرنا قولوا قبل الحمد لله كان فيه التفات واحد فى إياك وبطل قول الزمخشري إن فى آيات امرئ القيس ثلاث التفاتات.

(تنبيه) ما تقدم يقتضى أن أسلوب الغيبة لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير غائب أو لا، بدليل تمثيلهم كما سبق بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾<sup>(١)</sup> فقد جعلوا لفظ الجلالة ملتفتاً عنه، وهذا كثير فى كلامهم، وفيه نظر ينبغى أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتملاً على ضمير غائب أو لا فإن كان مشتملاً على ضمير مستتر أو كان فى الكلام ضمير غائب فيكون ذلك أسلوب غيبة والنقل عنه أو إليه التفاتاً، وإن كان فى الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فأين أسلوب الغيبة ونسبة الاسم الجامد إلى المتكلم والمخاطب والغائب على السواء؟! وإنما يتندر الذهن من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه فعل زيد إلى أنه غير المتكلم والمخاطب لغلبة الاستعمال، ولأن العدول عن الضمير الصريح فى تكلم أو خطاب إلى الاسم الجامد قرينة إرادة الغيبة فإن الأعلام وضعها إنما كان للتمييز والذى يحتاج للتمييز غالباً هو الغائب، فإن ضميره لا يستقل لاحتياجه إلى مفسر، وأما عود ضمير الغيبة على العلم فلاستقباح أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لما فيه من التنافر، ولذلك لم تمتنع رعاية المعنى فى جملة أخرى فيقول الشخص عن نفسه زيد قام وقعدت رعاية للمعنى لا للتفات، فليس تعبير المتكلم عن نفسه أو مخاطبه بالعلم إلا وضع الظاهر موضع المضمّر، غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها.

(تنبيه) ذكر التنوخي فى الأقصى القريب وكذلك ابن الأثير فى كنز البلاغة وابن النفيس فى طريق الفصاحة نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو

(١) سورة فاطر: ٩.

تكلّمه فيكون التفاتاً عنه كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> بعد ﴿أَنْعَمْتَ﴾ فإن المعنى غير الذى غضب عليهم، وفيه نظر، ونحن إذا كنا توقفنا فى أن الانتقال إلى الاسم الجامد التفات فهذا أولى لأن الفاعل فى المغضوب مثلاً لم يذكر بالكلية فكيف يقال انتقلنا إليه على سبيل الالتفات؟! وإن صح ذلك فعلى رأى السكاكى يلزمه أن تكون جميع الأفعال المبنية للمفعول فيها التفات.

(تنبيه) توهم بعضهم أن فى نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾<sup>(٢)</sup> التفاتاً، وليس كذلك، لأنه إذا أراد التفات اركعوا عن آمنوا لم يصح، لأن الصلة يأتى ضميرها غائباً، وإن كان المراد المخاطب لم يصح لأن لها لفظاً ومعنى كما تقول أنت الذى قام وأنت الذى قمت، وإن أراد التفات اركعوا عن الذين فإن الذين أسلوب غيبة والمنادى أسلوب غيبة لم يصح، لأن المنادى مخاطب فى المعنى فإن الإقبال عليه بالنداء كذكر ضميره، ولهذا يجوز أن تقول يا تميم كلکم، وهذا قريب مما توهمه شيخنا أبو حيان فى قوله:

أَنْتَ الْهَالِكُ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ.....<sup>(٣)</sup>

(تنبيه) مما هو قريب من الالتفات وليس منه إذ ليس فيه انتقال من أحد الأساليب الثلاثة لغيره الانتقال من أحد أساليب ثلاثة، وهى الشّية والجمع والإفراد، إلى الآخر، وأقسامه كالالتفات ستة من أسلوب لأسلوب، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

ص: (ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب إلخ).

(ش): هذا هو الذى سماه السكاكى الأسلوب الحكيم، وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة، وهو من خلاف المقتضى بالفتح، أى مقتضى الظاهر، وهو قسمان:

الأول: تلقى المخاطب - بالكسر - بغير ما يرتقب، وذلك يكون بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد إليه، وإنما قلنا بكسر الطاء ليعود الضمير فى كلامه إليه لأنه لا يصدق عليه قبل تلقيه لما يتوقع أنه مخاطب - بالفتح - حقيقة كقول القبعثرى للحجاج - وقد قال له الحجاج متوعداً له بالقتل: لأحملنك على الأدهم - مثل الأمير من

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) سورة الحج: ٧٧.

(٣) سبق تخريجه.

حمل على الأدهم والأشهب! فأراد الحجاج أن يقيده فتلقاه القبعثرى بغير ما يترقبه من فهمه التوعد بالطف وجه مشيرا إلى أن من كان مثله من السلطنة إنما يناسبه أن يوجد بأن يحمل على الأدهم والأشهب من الخيل ويكون جديرا بأن يصفد بضم الياء أى يعطى لا أن يصفد بفتحها أى يشد ويوثق، وكذا قوله حين قال له فى الثانية: إنه حديد، قال: لأن يكون حديدا خيرا من أن يكون بليدا. وهذا القسم قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة إشارة إلى سفه رأى المخاطب، وهو قريب من القول بالموجب، وسيأتيان فى البديع، والقيد يسمى أدهم، سمى بذلك لسواده قال:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ<sup>(١)</sup>

وقال جرير:

هُوَ الْقَيْنُ وَابْنُ الْقَيْنِ لَا قَيْنَ مِثْلُهُ لِقَطْعِ الْمَسَاحِي أَوْ لَجْدَلِ الْأَدَاهِمِ<sup>(٢)</sup>

قال ابن سيده: كسروه تكسير الأسماء وإن كان فى الأصل صفة لأنه غلب عليه الاسم، ومن هذا قوله:

أَتَتْ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ الْقَرَى وَقَدْ رَأَتْ الضَّيْفَانَ يَنْحُونُ مَنَزَلِي  
فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدَّى فِي قِرَاهُمْ وَعَجَلِي<sup>(٣)</sup>

كذا جعله المصنف منه، وفيه نظر.

(تنبيه) صنف بمعنى أوثق وأصفد بمعنى أعطى خلاف الغالب، فإن الغالب استعمال

(١) الرجز للعديل بن الفرخ فى خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ٣١٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠، وتاج العروس (دهم)، وبلا نسبة فى ديوان الأدب ٣/٢٦٦، وإصلاح المنطق ص ٢٩٤، ٢٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح المفضل ٣/٧٠، وتاج العروس ٩/٣٠٧ (وعد)، ومقاييس اللغة ٦/١٢٥، ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (دهم)، ومحاسن نعلب ص ٢٧٤، وجمع الهوامع ٢/١٢٧، وتهذيب اللغة ٣/١٣٤، ومجمل اللغة ٤/٥٣٩، والمخصص ١٢/٢٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير فى ديوانه ص ١٩٨، ولسان العرب ٢/٥٤٦ (قطع)، ١٢/٢١٠ (دهم)، وبلا نسبة فى المقتضب ٢/٢٢٩.

(٣) البيتان لحاتم الطائي فى التبيان ٢/٣٥٧، والشاهد فى أنه أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى، وقوله: ينحون، بمعنى: يقصدون، قراهم: إضافتهم.

الرباعي والخماسي في الشر والثلاثي في الخير إما جزماً أو على راجح ومرجوح، مثل وعدني الخير وأوعدني الشر، وشفى وأشفى - كذا على قول - وقوى البناء إذا اشتد وأقوى إذا انهدم، وخفرت الرجل أجرته وأخفرت تركته، وكسب واكتسب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(١)</sup> وحمل واحتمل، قال:

أَعْلِمْتُ يَوْمَ عُكَاظٍ حِينَ لَقِيتَنِي      تَحْتَ الْعِجَاجِ فَمَا شَقَقْتُ غُبَارِي  
أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِي<sup>(٢)</sup>

وأمطر في الشر ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾<sup>(٣)</sup> ومطر في الخير، قال ابن سيده: الثلاثي للأعم، وجاء على العكس ترب إذا افتقر وأترب إذا استغنى - على قول - وحبسته عن حاجته واحتبست الفرس في سبيل الله، وقسط إذا جار وأقسط إذا عدل.

ص: (أو السائل إلخ).

(ش): القسم الثاني من هذا الباب تلقى السائل بغير ما يتطلب، وذلك بتزليل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم، وعندى أن هذا من القسم الأول إلا أن فيه سؤالاً فهو أخص من هذا الوجه وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على غير ظاهره، فهو بهذا الاعتبار أجدر بأن يمثل له لا الذي قبله بقوله أتت تشتكي - البيتين - وحاصله يرجع إلى العلول عن الجواب إلى غيره كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾<sup>(٤)</sup> لما قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يترديد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما

(١) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٢) البيتان من الكامل، وهما للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٥٤-٥٥، والبيت الأول في أساس البلاغة (خطط)، وفيه "أرأيت" مكان "أعلمت"، و"خططت" مكان "شقق"، والبيت الثاني له في إصلاح المنطق ص ٣٣٦، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر ٩٧/١، وشرح أبيات سيويه ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٢٥/١، وشرح المفصل ٥٣/٤، والكتاب ٢٧٤/٣، ولسان العرب ٥٢/٤ (بر)، ٤٨/٥ (فجر)، ١٧٤/١١ (حمل)، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦، والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦٥، ٢٦١/٣، وشرح الأشموني ٦٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٤١، وشرح المفصل ٣٨/١، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢، وجمع الهوامع ٢٩/١، وتاج العروس (أنن).

(٣) سورة الأعراف: ٨٤.

(٤) سورة البقرة: ١٨٩.

بدا! وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(١)</sup> الآية. والسبب في هذا تنبيه السائل على أنه كان الأحرى به أو الأهم أن يسأل عما وقع الجواب عنه، وقد ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح -وهو شيخ كبير له مال عظيم- فقال: ماذا تنفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت<sup>(٢)</sup> فعلى هذا ليست هذه الآية مما نحن فيه، لأن السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه، ومن ذلك أجوبة موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخرها، وآية الأهلة مثال لما كان السؤال فيه وقع عما لا حاجة لهم إليه مع ترك ما هم محتاجون له إشارة إلى أنه كان من حقهم أن يسألوا عن مواقيت الحج لا عن كبر الهلال وصغره إذ لا فائدة تحته، وآية الإنفاق مثال لما سألوا عنه وكان مهما إلا أن غيره أهم منه، كذا قالوه وفيه نظر.

ص: (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الفعل الماضى كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ

يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٤)</sup> الآية. وفى نسخ التلخيص فصعق، وهو من طغيان القلم. وفى آية الزمر ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾<sup>(٧)</sup> ودخل عبدالرحمن بن حسان عليه وقد لسعه زنبور وهو طفل فقال وهو ييكي: لسعنى طوير كأنه ملتف فى بردى حبرة؛ فضمه إلى صدره وقال: يا بنى قد قلت الشعر! واعلم أن ما ورد من ذلك على قسمين: تارة يجعل المتوقع فيه كالواقع فيؤتى بالأمر

(١) سورة البقرة: ٢١٥.

(٢) أخرج ابن المنذر عن ابن حبان قال: إن عمرو بن الجموح سأل النبى ﷺ: ماذا تنفق من أموالنا؟ وأين نضعها؟ فنزلت ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ....﴾ الآية فهذا موضع نفقة أموالكم". ورد بهذا اللفظ كما فى "الدر المنثور"، (٤٣٧/١).

(٣) سورة الشعراء: ٢٣، ٢٤.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) سورة الزمر: ٦٨.

(٦) سورة الكهف: ٤٧.

(٧) سورة الأعراف: ٤٨.



المستقبل بصيغة الفعل الماضى مراداً به الماضى تنزيلاً للمتوقع منزلة ما وقع فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بلفظ الماضى بل يكون فيه جعل المستقبل ماضياً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٢)</sup> ونحوه، فيما أن يريد بأتى أتت مقدماته فيكون التجوز حصل فى الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان، وإما أن يريد بالادعاء أن الإتيان المستقبل وقع فى الماضى، وهو أبلغ من الأول وتارة يعبر عن المستقبل بالماضى مراداً به المستقبل فهو مجاز لفظى وحصل التجوز فى هيئة الفعل من غير أن تكون أردت وقوعه فى الماضى، وذلك احتمال مرجوح فى نحو ونادى، وإن كان مشهوراً فإن المعنى على الأول أمكن وأنصح، ويتعين للقسم الثانى نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَعٌ﴾<sup>(٣)</sup> لا يمكن أن يراد به الماضى لمنافاة ينفخ الذى هو مستقبل فى الواقع فى الإرادة، ويحتمل أن يراد أنهم لمبادرتهم النفخ بالصعق كأن صعقهم ماض عن زمن النفخ على سبيل المبالغة، ونظير الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وفى مثل هذا النوع يكون فائدة التعبير بالماضى الإشارة إلى استحضار التحقق وأنه من شأنه لتحقيقه أن تعبر عنه بالماضى وإن لم ترد معناه، والقسم الأول مجاز، وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط.

قوله: (ومثله) أى ومثل التعبير عن المستقبل بغير لفظه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾<sup>(٦)</sup> فإن اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقتضى (قلت) وهذا ليس مثل ما سبق فإن فيه التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو للمضى، فيحمل كلام المصنف على أنه مثله فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضى، فإن اسم الفاعل حقيقة فى الحال اتفاقاً مجاز

(١) سورة النحل: ١.

(٢) سورة الأعراف: ٤٤.

(٣) سورة النمل: ٨٧.

(٤) سورة الشورى: ٤٤.

(٥) سورة الذاريات: ٦.

(٦) سورة هود: ١٠٣.

فى الماضى على الصحيح، والقسمان السابقان فى الفعل يأتیان فى اسم الفاعل، قد يقصد به الاستقبال وقد يقصد به وقوع الفعل فى الحال أو فى الماضى.

ص: (ومنه القلب<sup>(١)</sup> نحو: عرضت الناقة على الحوض إلخ).

(ش): اعلم أنه لا بد من تقديم مقدمتين: إحداهما أن القلب تارة نعى به قلباً لفظياً فقط وتارة معنوياً، مثال الأول: قطع الثوب المسمار؛ نعى به أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصبه وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية ومفعولية، ومثال الثانى: قطع الثوب المسمار، تريد أن الثوب هو لمبادرته بالقطع كأنه هو الذى قطع المسمار فهذا قلب معنوى، لأنك تخيلت الفعل واقعا من الثوب على المسمار وأسندت له على سبيل المجاز، وكذلك إذا قلت الأسد كزید تارة تقصد أن زيدا مشبه والأسد مشبه به، وإنما أدخلت كاف التشبيه على المشبه قلباً لفظياً إن صح هذا التركيب لهذا المعنى، وتارة تريد أن تجعل الأسد مشبهاً فى المعنى فيكون قلباً معنوياً.

المقدمة الثانية أن القلب تارة يكون بين الفاعل والمفعول مثل "قطع الثوب المسمار"، وتارة بين المفعولين مثل "جعلت الخنزف طينا"، وتارة يكون بين المبتدأ والخبر مثل "الأسد كزید"، وتارة بين مفعول صريح وغيره مثل "عرضت الناقة على الحوض" و"أدخلت القلنسوة فى رأسى"، وتارة بين الشرط وجوابه كما سيأتى فى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وغير ذلك. إذا تقرر هذا فنقول: حكى النحاة فيه أقوالاً، أحدها أن ذلك يجوز فى الكلام والشعر اتساعاً لفهم المعنى كقوله تعالى: ﴿مَّا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾<sup>(٣)</sup> المعنى لتنوء العصبة بها، وكقوله تعالى: ﴿وَحَرِّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٤)</sup> وكقولهم عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة فى رأسى، وقول الشاعر:

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا      كَانَ الزَّيْنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ<sup>(٥)</sup>

(١) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٢) سورة النحل: ٩٨.

(٣) سورة القصص: ٧٦.

(٤) سورة القصص: ١٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو للناطقة الجعدى فى ديوانه ص ٣٥، ولسان العرب ٣٥٩/١٤ (زنى)، وبلا

نسبة فى أمالى المرتضى ٢١٦/١، والإنصاف ٣٧٣/١.

ورواية عجزه: "كأن الزناء...."

وإليه ذهب أبو عبيدة، وأجازه أبو علي في قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ﴾<sup>(١)</sup> أى فعميت عليها؛ الثانى أنه لا يجوز لمجرد الضرورة؛ الثالث أنه لا يجوز إلا للضرورة، وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب؛ الرابع أنه لا يجوز فى غير القرآن، ولا يجوز أن يحمل القرآن عليه. هذا ما ذكره النحاة، وأما البيانيون فقد قال المصنف: إن السكاكى قبله مطلقا ورد غيره مطلقا، والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله:

وَمَهْمَهُ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ<sup>(٢)</sup>

المراد أنه بالغ فى الغبار حتى صار لون الأرض كلون السماء من شدة الغبار، وكان الأصل كأن لون سمائه أرضه، وإن لم يتضمن فلا كقوله وهو القطامي:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا      كَمَا طَيَّنَتْ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا<sup>(٣)</sup>

يصف ناقتة بالسمن، والفدن القصر، والسياع الطين بالثبن، أصله كما طينت بالسياع الفدن فليس فى القلب معنى لطيف، ويروى بطنت، كذا رأيت فى الصحاح للجوهري وحلية

(١) سورة القصص: ٦٦.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ٣، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦، وخزانة الأدب ٦/٤٥٨، وشرح التصريح ٢/٣٣٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٧١، ولسان العرب ١٥/٩٨ (عمى)، ومعاهد التنقيص ١/١٧٨، ومغنى اللبيب ٢/٦٩٥، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٧، وتاج العروس ٩/٨٩ (كبد)، (عمى)، والمصباح ص ٤٢، والإشارات ص ٥٩، والمفتاح ص ١١٣، وتأويل مشكل القرآن ص ١٥١، وشرح عقود الجمان ١/٩٨، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ١/٢١٦، والإنصاف ١/٣٧٧، وأوضح المسالك ٤/٣٤٢، وجواهر الأدب ص ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٦، ٦٣٧، وشرح شذور الذهب ص ٤١٤، وشرح المفصل ٢/١١٨، والصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٠٢. وفيه "وبلد" مكان "ومهمة"، والمهمة: الأرض القفر والمفاضة.

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي فى ديوانه ص ٤٠ يصف ناقتة، وأساس البلاغة ص ٣٣٦ (فدن)، وجمهرة اللغة ص ٨٤٥، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٧٢، ولسان العرب ٥/٣١٥ (قيذ)، ٨/١٧٠ (سيع)، ومغنى اللبيب ٢/٦٩٦، والمفتاح ص ٢١١، والنوادر ص ٥٢٦، ومعاهد التنقيص ١/١٧٩. وعجزه فى المصباح ص ٤١، ويروى "السياعا" وبعده:

أمرت بها الرجال ليأخذوها      ونحن نظن أن لن تستطاعا

والفدن: القصر، والسياع: الطين المخلوط تبنا تدهن به الأبنية، يعنى أن ناقتة صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع.

المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت، وجعله قلبا، وفيه نظر لأنه يجوز أن يريد أنه جعل القصر بطانة للطين لأنه داخله فلا قلب، وكل ما كان ظهارة لغيره كان الغير بطانة له، وبعد أن كتبت ذلك رأيت في حلية المحاضرة أن الأصمعي قال: ليس هذا قلبا إنما يريد أن الحافر رك الخيل ومنعه أن يخرج من اليد أو الرجل.

قلت: والذي يظهر أن الخلاف إن كان في القلب اللفظي فهذا يتعلق بالنحاة لا البيانين، والظاهر حيثئذ أنه ضرورة، بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه، بل لا تكاد تجد له دليلا لأنه ما من محل يدعى فيه ذلك إلا جاز أن يكون القلب فيه معنويا، وإن كان الخلاف في القلب المعنوي فينبغي القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه، ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ؟! وظاهر كلام النحاة جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين، وأن القول الثالث السابق مفصل بين اللفظي فيمتنع والمعنوي فيجوز، والظاهر أنه لا تحقيق له وأن الخلاف منزل على حالتين، وكذلك الأقوال التي حكاها المصنف فيها نظر، فإنه لا يكاد أحد يمنع ذلك مطلقا، وكيف ينكر قلب التشبيه وقد جزم به المصنف كما سيأتي؟! وقد وقع في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> وقال ابن السكيت في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾<sup>(٤)</sup> معناه خلق العجل من الإنسان. ثم في صحيح البخاري في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾<sup>(٥)</sup> أن المعنى إذا استعذت فاقرأ. وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾<sup>(٦)</sup> وسيأتي الكلام على هذه الآية الكريمة في باب قلب التشبيه من علم البيان.

(١) سورة النحل: ١٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٥) سورة النحل: ٩٨.

(٦) سورة الحاثية: ٢٣.

(تنبيه): قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(١)</sup> جعله الزمخشري من القلب مثل عرضت الناقة على الحوض، وأنكره شيخنا أبو حيان وقال: لا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح أنه ضرورة، وإذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه؟! وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب، لأن عرض الناقة على الحوض والحوض على الناقة صحيحان.

قلت: لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا، بل ذكره الجوهري وغيره، وحكمته أن المعروف ليس له اختيار، والاختيار إنما هو للمعروض عليه فإنه قد يقبل وقد يرد، فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه، لأنها تقبله وقد ترد، وعرضها عليه مقلوب لفظا، وعرض الكفار على النار كما قال ابن عباس رضى الله عنهما، وهو الذى يظهر ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى أشرنا إليه، وهو أن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم، والنار متصرفة فيهم، وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه، كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القتال على السيف والجانى على السوط، فالنار لما كانت هى المتصرفة فى العود قيل عرضت العود على النار، وهذا الذى قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله أن الذى فى الآية قلب معنوى ولا شذوذ فيه، والذى فى عرضت الناقة قلب لفظى، وهو شاذ، والحق ما قلناه إن شاء الله تعالى، على أن ابن السكيت قال فى كتاب التوسعة فى كلام العرب تقول عرضت الحوض على الناقة وإنما هو عرضت الناقة على الحوض، وهذا يقتضى أن عرضت الناقة على الحوض غير مقلوب وأن العبارة المشهورة عكس كلام العرب فقد خالف غيره نقلا ومعنى.

(تنبيه) قال الخفاجى فى سر الفصاحة إن قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾<sup>(٢)</sup> ليس من القلب فى شىء، والمراد -والله تعالى أعلم- أن المفاتيح تنوء بالعصبة أى تميلها، ونقله عن الفراء وغيره، قال: وكذلك: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup> ليس المراد أن حبه للخير لشديد بل إنه لحب المال لشديد والشدة البخل، وأنه لا قلب فى قول أى الطيب:

(١) سورة الأحقاف: ٢٠.

(٢) سورة القصص: ٧٦.

(٣) سورة العاديات: ٨.

وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ      فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ<sup>(١)</sup>

ليس معناه عجبت كيف لا يموت من يعشق بل معناه كيف المنية غير العشق أى الأمر الذى تقرر فى النفوس أنه أعلى مراتب الشدة هو الموت ولما ذقت العشق وعرفت شدته عجبت، كيف يكون هذا الصعب المتفق على شدته غير العشق؟! وكيف يجوز أن لا يعم غلبة حتى تكون منايا الناس كلهم به؟! وقال أيضا فى قول أبى الطيب الذى سنتكلم عليه فى علم البيان:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجَنٌ فِي زِيِّ نَاسٍ

إنه استعارة كما قال غيره، وابن جنى حمله على القلب، وأن المعنى: نحن قوم من الإنس فى زى الجن.

(تنبيه) أهمل المصنف أمورا كثيرة من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعانى إذا اعتبرت فيه نكتة لطيفة، منها انتقال الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخى وابن الأثير، وهو ستة أقسام:

الأول: الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الاثنين نحو قوله تعالى ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبَرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: الانتقال من خطاب الواحد إلى الجمع كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٣)</sup>.

الثالث: من الاثنين إلى الواحد كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>.

الرابع: من الاثنين إلى الجمع كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ يَبُوتَا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾<sup>(٥)</sup>.

الخامس: من الجمع إلى الواحد نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت لأبى الطيب المتنبى فى شرح التبيان للعكرى ٤٩٥/١.

(٢) سورة المؤمنون: ٩٩.

(٣) سورة التحريم: ٤.

(٤) سورة طه: ٤٩.

(٥) سورة يونس: ٨٧.

(٦) سورة يونس: ٨٧.

السادس: من الجمع إلى التثنية نحو قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّ اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> إلى قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ووجهه ما سبق في الالتفات، وهذا القسم قريب من الالتفات؛ لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر، وأقسامه كالالتفات ستة، وليس التفاتا لأن الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة وهى التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره.

ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع، والمراد الآخر، والفرق بين هذا والذي قبله أن الأول لم يعبر فيه بمفرد عن جمع أو تثنية ولا عكسه، بل استعمل كل فى معناه، ثم انتقل عنه لغيره، وما نحن فيه عبر فيه بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيره، وهو أقسام:

الأول: التعبير بالمفرد وإرادة التثنية، وجعل منه الحاتمى فى حلية المحاضرة قول الأعشى:

فَرَجَّيْ الخَيْرَ وَانْتَظِرْى إِيَّابِي إِذَا مَا القَارِطُ العَنَزَى أَبَا<sup>(٢)</sup>

وإنما هما قارطان من عترة، وإنما قالوا كذلك لأنهما صارا كالشيئين اللذين لا يغنى أحدهما عن الآخر، فإنهما يعبر عنهما بصيغة المفرد، إما فى المسند كقولهم عيناه حسنة أو فى المسند إليه كقولهم عينه حسنتان، وجعلوا من هذا الباب:

قَدْ سَأَلَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الرحمن: ٣٣.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ص ٢٦، ولسان العرب ٤٥٥/٧ (قرظ)، ٣١٠/١٤ (رجا)، وتهذيب اللغة ٦٧/٩، والمستقصى ١٢٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢٤/١، ومجمع الأمثال ٧٥/١، وتاج العروس ٢٥٧/٢٠ (قرظ)، (رجا)، وبلا نسبة فى كتاب العين ١٣٣/٥، وجمهرة اللغة ص ٧٦٣، وديوان الأدب ٣٥٤/١، والاشتقاق ص ٩٠، وفصل المقال ص ٤٧٣.

(٣) الرجز لمساور بن هند العبسى فى لسان العرب ٣٦٦/٥ (ضمنر)، ٣٥٦/١٢ (ضرزم)، ولمساور بن هند العبسى أو لأبى حيان الفقعى فى التنبيه والإيضاح ٢٤٤/٢، واللدبرى أو لعبيد بن علس فى تاج العروس (ضرزم)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣٣١/١، ٣١١/٣، وجمهرة اللغة ص ١١٣٩، والمخصص ١٠٦/١٦، وتاج العروس (شجعم)، وفيه:

عبل المشاش فتراه أهضما      تحسب فى الأذنين منه صمما

قد سألَمَ الحياتِ مِنْهُ القَدَمَا

على رفع الحيات، أى القدمين على أحد الأعراب، ومنه:

وَمِثَّةٌ أَجْمَلُ الثَّقَلَيْنِ جِدًّا      وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا<sup>(١)</sup>

وقد ورد ذلك بين الشيتين وإن لم يكن بينهما شدة اتصال مثل قوله:

وَلَكِنْ هُمَا ابْنُ الْأَرْبَعِينَ      أَنَابِيئُهُ مَرْدَى حُرُوبٍ عَلَى بُعْدِ

أنشده الفارسي مع أنه كان يمكن أن يقول ابنا، وذهب ابن مالك إلى أن ذلك ينقاس، ومنعه غيره، ووجهه الإشارة إلى أن الشيتين امتزجا وصارا كالشيء الواحد.

الثاني: التعبير بالمفرد وإرادة الجمع، ووجهه ما سبق، أنشد الحاتمي:

وَذُبْيَانُ قَدْ زَلْتُ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلَ<sup>(٢)</sup>

وجعل منه استعمال من الموصولة لجمع، ويوافقه قول ابن مالك إنها فى اللفظ مفرد مذكر، وفيه نظر، والظاهر أن لفظها ليس فيه أفراد ولا جمع فلا يصح وصفه بواحد منهما، قال: وأنشدوا:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا      فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ<sup>(٣)</sup>

ومنه:

(١) البيت من الوافر، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ١٥٢١، والأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وخزانة الأدب ٣٩٣/٩، والخصائص ٤١٩/٢، والدرر ١٨٣/١، وشرح المفصل ٩٦/٦، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٤٩/١، ورفض المباني ص ١٦٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٣٦، وجمع الهوامع ٥٩/١، وفيه "أحسن" مكان "أجمل"، و"وأحسنهم" مكان "وأحسنه".

(٢) هذا عجزيت من الطويل، وصدرة: "تداركنا الأحلاف قد ثل عرشها" وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ١٠٩، ولسان العرب ٣١٤/٦ (عرش)، ٥٤/٩ (حلف)، ٩١/١١ (ثلل)، وجمهرة اللغة ص ٨٤، وكتاب العين ٢٤٩/١، ومقاييس اللغة ٣٦٩/١، ٢٦٥/٤، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص ٨/٦، وتاج العروس ٢٥٢/١٧ (عرش)، ١٥٩/٢٣ (حلف)، (ثلل)، وديوان الأدب ١١٤/١.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٢٣، وتلخيص الشواهد ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر ١٥٢/١، وشرح أبيات سيويه ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٨/٥، ٢١/٦، والكتاب ٢١٠/١، والمحتسب ٨٧/٢، والمقتضب ١٧٢/٢، وجمع الهوامع ٥٠/١.



وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>

على أحد الأقوال.

الثالث: التعبير بالمشئى عن المفرد، ووجهه إرادة التأكيد بتقسيم الشيء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه، والإشعار بإعادة تكرار الفعل، وأن الفعلين امتزجا، وصار حضور أحدهما حضوراً للآخر، وجعلوا منه:

أَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَرَارِيًّا أَحْذَى الْقَمِيصِ<sup>(٢)</sup>

يريد رافده لأن العراق ليس فيه إلا رافد واحد، وأنشد الحاتمي:

عَشِيَّةَ سَالِ الْمَرْبِدَانِ كِلَاهُمَا عَجَاجَةً مَوْتٍ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمِ<sup>(٣)</sup>

وهو غريب لتأكيده بكلاهما، ومنه قول الحجاج: يا حرسى اضربا عنقه، ومنه قفا نبك، ومنه ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾<sup>(٤)</sup> على أحد الأقوال الثلاثة، ومنه:

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن ربيعة في خزانة الأدب ٧/٦، ٢٥-٢٨، وشرح شواهد المغنى ٥١٧/٢، والكتاب ١٨٧/١، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج)، ٢٤٦/١٥ (لذا)، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣، والمحاسب ١٨٥/١، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، وللأشهب أو لحريث بن مخضف في الدرر ١٤٨/١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩، وخزانة الأدب ٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨، والدرر ١٣١/٥، ورسف المباني ص ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، وشرح المفصل ١٥٥/٣، ومغنى اللبيب ٥٥٢/٢، ١٩٤/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٩/١، والحيوان ١٩٧/٥، والدرر ١٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، وسمط اللآلى ص ٨٦٢، والشعر والشعراء ٩٤/١، ولسان العرب ١٨٣/٣ (رغد)، ٤٨٣ (حذذ)، وبلا نسبة في الحيوان ٥١٠/٦، وجمع الهوامع ٥٠/١. ورواية صدره: "لأطعمت....".

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١١/٢، ولسان العرب ١٧١/٣ (ربد)، وتاج العروس ٨٥/٨ (ربد)، وتاج العروس ٨٥/٨ (ربد)، وبلا نسبة في تاج العروس ٤٣/٣ (سحب)، ولسان العرب ٤٦١/١ (سحب)، وروايته:

عشية لاقى ابن الحباب حسابه بسنجر أنضاء السيوف الصوارم

(٤) سورة ق: ٢٤.

فَإِنْ تَزْجُرْنِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمَ عِرْضًا مُمْنَعًا<sup>(١)</sup>

الرابع: التعبير بالمشى عن الجمع، وجعل النحاة منه حنانيك وأخواته.

الخامس: التعبير بالجمع عن المفرد، مثل قولهم شابت مفارقة، وقول امرئ القيس:

يَنْزِلُ الْغُلَامُ الْخَفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَيْفِ الْمُثْقَلِ<sup>(٢)</sup>

ومنه:

وَمِثْلُكَ مُعْجَبَةٌ بِالشَّابِّ بِصَالِ الْبَعِيرِ بِأَجْيَادِهَا<sup>(٣)</sup>

ومنه على قول: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾<sup>(٤)</sup>.

السادس: التعبير بالجمع عن الشئ، ووجهه ما سبق إلا أنه يجوز أن تكون قصدت المبالغة بتقسيم كل من الشيئين إلى أشياء أو تكون قصدت المبالغة في أحدهما بتقسيمه دون الآخر، لأن الجمع يحصل بثلاثة، ومنه المناكب والمرافق والحواجب، وإنما هما منكبان، وينقاس منه كل شيئين بينهما تواصل مثل: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٥)</sup> وجعل على التعبير بالجمع عن الشئ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾<sup>(٧)</sup> وقد ذهبت طائفة من الناس إلى أن الجمع يطلق على الاثنين حقيقة، بل وقيل على الواحد، ولا تفريع عليهما. وغالب ما سبق من الشواهد يمكن تأويله بما لا يكاد يخفى.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع العكلي في لسان العرب ٣٢٠/٥ (جزز)، والتنبيه والإيضاح ٢٣٩/٢، وتاج العروس ٦٠/١٥ (جزز)، وبلا نسبة في جهمرة اللغة ص ٨٣٩، والمخصص.  
(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٠، وجهمرة اللغة ص ١٠٦، وتاج العروس ٣٤٤/٢٠ (بع)، ٢٣٤/٢٣ (خفف)، ١٨٧/٢٤ (عنف)، وكتاب العين ١٤٤/٤، ولسان العرب ٧٩/٩ (خفف)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٥/٢.

"يَطِيرُ...."

ورواية صدره:

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٩، ولسان العرب ٤٥٨/١٠ (صيل)، وتاج العروس (صاك) ورواية عجزه: "...صاك البعير بأجلادها"، وديوان الأدب ٤٠٩/٣، ومجمل اللغة ٢٥٤/٣، وأساس البلاغة (صوك) بلفظ: "صاك البعير بأجسادها".

(٤) سورة المؤمنون: ٩٩.

(٥) سورة التحريم: ٤.

(٦) سورة الشعراء: ١٥.

(٧) سورة ص: ٢١.

ومنها تذكير المؤنث وعكسه، فالأول لتفخيمه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾<sup>(١)</sup> ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي، ومنه:

### وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان، وبذلك ينجلي لك أنه لا شنوذ في هذا البيت، لأنه إنما يكون شاذاً إذا أريد بالضمير المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكراً على الصحيح خلافاً لابن كيسان في المؤنث المجازي، أما إذا تجوز بالمؤنث المجازي عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكراً فليتأمل.

والثاني لإرادة تسمية كل جزء منه باسمه كما سبق، ومنه جاءته كتابي فاحتقرها إشارة إلى أنه جاءه منه كتاب في معنى الكتب المتعددة، والنحاة يقولون أنه على إرادة الصحيفة، وقد يقال أحد اللفظين المترادفين كيف يراد بالآخر؟ إنما يراد المعنى سواء كان المعنى لفظاً مثل لفظ الكلمة أو غير لفظ مثل زيد، نعم قد يعطى أحد اللفظين حكم اللفظ الآخر، وعلى ذلك تحمل قولهم أنه على معنى الصحيفة وإلا فمعنى الصحيفة هو غير معنى الكتاب، وعلى هذا المعنى تحمل هذا الباب الواسع في العربية، وهو إعطاء إحدى الكلمتين حكم الأخرى، فليتأمل ذلك فإنه حسن دقيق.

ومنها نفى الأخص والمراد نفى الأعم وعكسه، ولو فتحنا هذا الباب لطلال، ولكن ذكرنا ما أشار إليه أهل هذا العلم.

(تنبيه) لعلك تقول غالب ما سبق أو كله من أنواع المجاز ومحله علم البيان - كما سيأتي - فالجواب أن الأمر كذلك ولكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم فتبعناهم، وتداخل علم البيان وعلم المعاني كثير، والله تعالى أعلم.

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أحوال المسند)

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٥.

## الجزء الثاني

### أحوال المسند

ص: (أما تركه فلما مر إلى آخره):

(ش): هذا الباب الثالث من الثمانية، وأحواله على ما ذكر خمسة عشر: الترك، والذكر، والإفراد، وكونه فعلا أو اسما، ومقيدا بمعمول أو شرط، أو غير مقيد بهذا أو بذاك، وكونه نكرة، وكونه مخصصا بالإضافة أو الوصف أو غير مخصص، وكونه معرفة وجملة، وتأخره أو تقدمه. والمسند هو المحكوم به، وهو المحمول فعلا كان أو اسما. وأراد المصنف بالترك الحذف، وفي المسند إليه عبر بالحذف، ولا يظهر معنى لاختصاص كل بلفظ إلا أن يقال: الحذف ترك الشيء ملتفتا إليه. والترك المطلق ليس بهذا القيد، ولا شك أن المسند إليه إذا ترك لفظا فهو ملتفت إليه معنى؛ لأنه لا بد من تقديره؛ لأنه لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له لا في اللفظ ولا في التقدير، بخلاف المسند فإنه قد يترك غير ملتفت إليه فإنه قد يوجد المبتدأ وليس له خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، كقولك: "ضربى زيدا قائما" على أحد الأقوال، وقولك: "أقامم الزيدان" وحذف المسند يكون لما مر، والذي مر هو أحد أمور. وظاهر عبارته هنا أن كل واحد منها يأتي هنا، لكنه قال في الإيضاح كنحو ما سبق من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، واختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه، والاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر فمقتضاه أنه لا يترك المسند لغير ذلك مما يترك له المسند إليه، فلينظر في الجمع بين كلاميه. والذي هنا أصوب، وذلك إما لضيق المقام لأجل الوزن، وذلك أنواع: أحدها: أن يحذف من الثاني لدلالة الأول كقوله:

فَمَنْ يَكْ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لضائب بن الحارث البرجمي في الإيضاح ص ٨٨، وشرح المرشدي على عقود الجمان ١٠٢/١، والإشارات والتنبيهات ص ٦٢، والأصمعيات ١٨٤، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ١٨٢/٦، والشعر والشعراء ٣٥٨، ولسان العرب (قير)، والكتاب ٧٥/١، والكامل ٤١٦/١ ط. الرسالة، وفي رواية: "ومن يك". وكان عثمان بن عفان -رضي الله عنه- قد حبس ضابطا هذا في المدينة لهجائه قوماً في شعره، والرحل: المنزل، وقيار: اسم فرسه أو غلامه.

أى: وقيار كذلك، وظاهر كلامه أن هذا يجوز قياساً -أى: الحذف من الثانى لدلالة الأول- وفيه خلاف. ووقع فى كلام ابن عصفور<sup>(١)</sup> فى أخذ قوله: وقفه على السماع، وصح صاحب الإفصاح ذلك، وليس هذا البيت من الحذف من الأول لدلالة الثانى لما سيأتى. وقال السكاكى<sup>(٢)</sup>: إنهما فى معنى واحد؛ فلذلك أفرد كقوله:

لَمَنْ زُحْلُوقَةٌ زَلْ      بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(٣)</sup>

قال الخطيبى<sup>(٤)</sup>: "وقيل: غريب فعيل صالح للتعدد، فلا حاجة لتقدير الحذف. قلنا: لا يقال: رجلان صبور، وإن صح ففى الجمع دون التثنية". قلت: قوله: "لا يقال رجلان صبور" ينبغى أن يقول كثير؛ فإن صبوراً فعول لا فعيل، إلا أنهما من واد واحد، وهذا لا يمنع؛ لأن امتناعه لا للمعنى؛ لأنه صالح لهما، ولا للفظ؛ لأنه لو امتنع لكان لتنافر لفظى فيمتنع حيثئذ: زيد وعمرو قائم على الحذف، وأيضاً يردده قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه نص فيما قلناه، وقوله: "وإن صح ففى الجمع" ظاهره يوهم أنه يصح ففى الجمع: "رجلان صبور" وهو فاسد، لكن مقصوده إن صح الإخبار بفعيل عن أكثر من مفرد ففى الجمع. وقوله: إن

(١) ابن عصفور: على بن مؤمن بن محمد بن على أبو الحسن بن عصفور، النحوى الحضرمى الإشبلى حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأخل لغير ذلك، وصنف: الممتع فى التصريف، وكان أبو حيان لا يفارقه، ومات سنة تسع وستين وستمائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢١٠).

(٢) السكاكى: أبوسفیان بن العلاء أخو أبى عمرو بن العلاء، قال الزبيدى والقفطى: كان من النحويين وأصحاب القراءات، قائماً بعلم النسب، واسمه كنيته، روى عنه شعبة ووثقه يحيى، مات سنة خمس وستين ومائة، انظر بغية الوعاة (١/٥٩٢).

(٣) البيت من الهزج، وهو لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ٤٧٢، وخزانة الأدب ٥٥٦/٧، ولسان العرب (ألل)، وبلا نسبة فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٣/١، ولسان العرب (زلى)، وخزانة الأدب ١٩٧/٥، ٥٥٢/٧، وتاج العروس (ألل) و(زلى).

والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطوحة. وزلى: أى زلق. ويروى "زحلوقة" بالفاء مكان "زحلوقة".

(٤) الخطيبى: محمد بن مظفر الخطيبى الخلخالى شمس الدين، كان إماماً فى العلوم العقلية والنقلية له من التصانيف: شرح المفتاح وشرح التلخيص، مات سنة ٧٤٥هـ، انظر بغية الوعاة (٢/٢٤٧).

(٥) سورة التحريم: ٤.

ذلك لا يصح في الثنية، يرده قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾<sup>(١)</sup> فإنه قد نقل الواحدى<sup>(٢)</sup> عن المبرد<sup>(٣)</sup> وابن عطية<sup>(٤)</sup> عن الفراء<sup>(٥)</sup> أن قعيد مبتدأ لهما، ولكن مع ذلك أقول: لا يسوغ هنا أن يكون لغريب خبر عنهما؛ لأن (قيار) إما مبتدأ فلا يصح أن تدخل اللام في خبره، ولهذا منعنا أن يكون حذف من الأول لدلالة الثاني، ويجوز أن يقال: (غريب) صار له جهتان: جهة خبرية المبتدأ، وجهة خبرية إن، فتدخل اللام بإحدى الجهتين، لكن الظاهر خلافه، فإن تعارض المانع والمقتضى يدفع الحكم، بل نقول: إنما يكون التعارض بين مانع وموجب، وهنا بين مانع وموجب فيرتفع جواز دخول اللام ويبقى تركها سالماً عن المعارض، وإما أن يكون (قيار) معطوفاً على اسم إن على الموضع كما قال الجوهري، إن جوزنا العطف على اسم إن بالرفع قبل خبرها على مذهب الكسائي<sup>(٦)</sup> فقد يقال بجواز دخول اللام، وقد

(١) سورة ق: ١٧.

(٢) الواحدى: هو على بن أحمد بن محمد بن على الإمام أبو الحسن الواحدى، إمام مصنف مفسر، نحوى، لازم مجالس الثعالبي فى تحصيل التفسير، صنف: البسيط والوسيط والوجيز فى التفسير، وأسباب النزول، والإغراب فى علم الإعراب، مات سنة ثمان وستين وأربعمائة، انظر بغية الوعاة (١٤٥/٢).

(٣) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصرى، أبو العباس المبرد. إمام العربية ببغداد فى زمانه، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولى، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين، انظر بغية الوعاة (٢٦٩/١)، وله ترجمة مطولة فى مقدمة كتابه (الكامل) ط دار الكتب العلمية.

(٤) ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم - وقيل عبد الرحمن - ابن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف ابن عبد الله بن تمام بن عطية الغرناطى، صاحب التفسير، الإمام محمد الحافظ القاضى. كان نحوياً لغوياً أديباً، ألف تفسير القرآن العظيم وقيل أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة، انظر بغية الوعاة (٧٣/٢).

(٥) الفراء: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى إمام العربية، قيل له الفراء لأنه كان يفرى الكلام، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، صنف الفراء: معانى القرآن، البهاء فيما تحلن فيه العامة، مات سنة سبع ومائتين، انظر بغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٦) الكسائى: على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام، سُمى الكسائى لأنه أحرَم فى كساء، إمام الكوفة فى النحو واللغة، قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، تعلم النحو على كبر، وقيل مات سنة ثنتين - أو ثلاث وقيل تسع - وثمانين ومائة، انظر بغية الوعاة (١٦٣/٢).

يُمتنع أن يكون خبراً عن المعطوف؛ لأنه وإن كان معطوفاً على اسمها فرفعه يلحقه بالمبتدأ في الحكم، ومن حكم المبتدأ المجرد أن لا تدخل اللام على خبره، فكذا هنا، ثم إن كانت (إن) عاملة في خبرها يلزم عليه أن يعمل في معمول واحد عاملاً؛ لأن غريباً حينئذ يكون مرفوعاً بقيار ومرفوعاً بيان، فلا يصح على هذا أن يكون (غريب) خبراً عنهما إلا أن يقال: إن المعطوف على اسم إن بالرفع باق على اسميتها وليس بمبتدأ وهذا موجود فيما لو جاء: إني وقيار غريب، على أن قيار مبتدأ وغريب خبر عنهما.

(فائدة) هذا البيت لضائي بن الحارث وقيار فرسه، وأنشده سيبويه<sup>(١)</sup> في باب التنازع، والمبرد في الكامل قياراً بالنصب، والمقصود من الحذف حاصل الثاني، أن يحذف من الأول لدلالة الثاني، كقول قيس بن الخطيم، وقيل: عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٢)</sup>

فإن خبر نحن: راضون محذوف، وقد يقال: جاز أن يكون الشاعر أراد بنحن نفسه على جهة التعظيم، ولا يمتنع حينئذ أن يخبر عنه براض اعتباراً بالمعنى، بل ربما وقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع، وإن أريد معناه لنكتة ما، ويمكن أن يدعى ذلك في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فإن سبب النزول وهو قول أبي جهل: "نحن نتصر اليوم"<sup>(٤)</sup> يقضى بإعراب منتصر خبراً.

(١) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبوبشر، سيبويه بمعنى رائحة التفاح، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين وروى عن أنس بن مالك، مات سنة تسع وخمسين ومائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢٣٢).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ٩٥/١ وقال في الانتصاف: "وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري.. ولكنه من كلام قيس بن الخطيم"، وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر ١٤٧/١، وله أو لقيس بن الخطيم في شرح المرشدي على عقود الجمان ١٠٢/١، وبلا نسبة في الإيضاح ٨٨. والتلخيص للقزويني ص: ٢٨.

البيت لقيس بن الخطيم يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه في واقعة الأوس والخزرج، وقيل:

يا مال والسيد المعمم قد يطره بعض الرأي والسرف

(٣) سورة القمر: ٤٤.

(٤) أخرج ابن أبي شيبة وابن منيع وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾ قال: كان ذلك يوم بدر قالوا: ﴿نحن جميع منتصر﴾ فنزلت هذه الآية.

الثالث: أن يكون اللفظ صالحا لهما من غير قرينة نحو: زيد وعمر قائم، ذهب ابن السراج<sup>(١)</sup> وابن عصفور إلى أن المذكور خبر الثاني وحذف خبر الأول. وذهب سيويه والمازني<sup>(٢)</sup> والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، ويدخل الثاني في معناه، ولا حاجة إلى إضماره؛ لأن العطف إذ ذاك من عطف المفردات، وقيل: خبر الأول وخبر الثاني محذوف، وقيل أنت مخير بين حذف أيهما شئت، ومن ذلك ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾<sup>(٣)</sup> على المشهور، وقيل: أفرد الضمير؛ لأن رضا الله تعالى ورضا رسوله ﷺ واحد، قلت: وفيه نظر، إن قلنا يمتنع الجمع بين اسم الله واسم رسوله ﷺ في ضمير تشية؛ لأنه ﷺ أنكر على القائل ومن عصاهما، وقال: "قل: ومن عصى الله ورسوله"<sup>(٤)</sup>، فإذا امتنع الجمع مع التصريح بالتشية فمع الأفراد أولى، على أنه قيل: إنما نهاه لأنه وقف على ومن يعصهما، وقيل لغير ذلك. واستدل له بما في سنن أبي دواد من قوله ﷺ "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى"<sup>(٥)</sup>، وقد استوعبنا الكلام على ذلك في شرح المختصر. وقوله: زيد منطلق وعمرو، هو مما حذف فيه خبر الثاني، أي: وعمرو كذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ﴾<sup>(٦)</sup> أي كذلك هذا هو الصواب في تقدير خبره خلافا لمن جعله أجلهن ثلاثة أشهر؛ لأنه تقدير جملة من غير حاجة وقوله: وكقولك: خرجت فإذا زيد، أي: موجود، وحذف الخبر بعد إذا الفجائية قال به ابن مالك. وقال شيخنا أبو حيان: إن لم يقم على حذفه دليل وجب ذكره نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿فَإِذَا هِيَ يَبْصَاءُ لِلنَّاطِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وأما نحو: خرجت فإذا الأسد، فالخبر هو إذا

(١) ابن السراج: طالب بن محمد بن نسيط أبو أحمد النحوي، أخذ عن ابن الأنباري، وله مختصر في النحو، وكتاب عيون الأخبار وفنون الأشعار، انظر بغية الوعاة (١٦/٢).

(٢) المازني: بكر بن محمد بن بقة - وقيل ابن عدي - بن حبيب الإمام، هو بصرى روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان إماماً في العربية، وقال المبرد: لم يكن بعد سيويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني، مات في سنة تسع وأربعين ومائتين، انظر بغية الوعاة (٤٦٣/١).

(٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٤) أخرجه مسلم في "الجمعة"، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، (ح ٨٧٠)، من حديث عدي بن حاتم.

(٥) أخرجه أبو داود في سنته "كتاب الصلاة"، باب: الرجل يخطب على قوس، (١٠٩٦)، وانظر صحيح سننه (٩٧٢).

(٦) سورة الطلاق: ٤.

(٧) سورة طه: ٢٠.

(٨) سورة الأعراف: ١٠٨.



وهي ظرف مكان، ومن حذف المسند بعد (إن) نحو قول الأعشى:

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا      وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا<sup>(١)</sup>

أى: إن لنا في الدنيا محلا وإن لنا عنها مرتحلا، وقد اختلف في حذف خبر إن؛ فأجازه سيويه إذا علم سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، (وهو الصحيح) وأجازه الكوفيون إن كان الاسم نكرة. وقال الفراء: لا يجوز معرفة كان أم نكرة إلا إذا كان بالتكرير كهذا البيت، ولم يتعرض المصنف لحذف المسند وهو خبر كان لأنه ضعيف ولذلك كان إن خير فخير ضعيفا؛ لأن تقديره إن كان في عمله خير، وهذه الأمور الأربعة حذف فيها المسند إلى المبتدأ. ثم ذكر المصنف ما حذف فيه المسند إلى الفاعل كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>، أصله: لو تملكون تملكون، فحذف المسند وهو الفعل فانفصل الضمير في أنتم، وتملكون المذكورة تفسير، وإنما قلنا ذلك؛ لأن لو إنما يليها الفعل وما ذكره المصنف رأى الزمخشري وجماعة، وليس مذهب البصريين. قال ابن عصفور: لا يلي (لو) إلا الفعل ظاهرا، فأما المقدر فلا يلي إلا نادرا، ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحاً، ويجوز نادرا نحو: لو ذات سوار لطمتني؛ لكن ابن مالك جوزه، وقيل في الآية تقدر كان الناقصة، أصله (كنتم)، فحذفت كان واسمها وأنتم تأكيد. قال الشيخ أبو حيان: وحذف المؤكد وبقاء التأكيد مختلف في جوازه، قلت ذلك في التأكيد المعنوي. أما اللفظي فقد يجوز جزما مثل: قم أنت؛ إذ لا سبيل لإبراز هذا الفاعل، وإن كنا لا نسمى ذلك حذفاً فإن الضمير مستتر، وأما ضمير يمكن بروزه فالذى يظهر أن حذفه مع فعله كما في الآية يمتنع، ودون الفعل يظهر امتناعه كما يقتضيه كلامهم في تعليل منع حذف المؤكد وإبقاء التأكيد، والذي يؤول الآية على تقدير (لو كنتم) حاصله أنه يفرق بين فعل كان وغيره، ففعل كان يجوز إضمماره بعد (لو) وإبقاء معموله

---

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس يمدح سلامة ذا قائش في ديوانه/١٧٠، والإشارات والتنبيهات/٦٣، ودلائل الإعجاز/٣٢١، والإيضاح/٨٩، وشرح المرشدي على عقود الجمان/١٠٣، وخزانة الأدب/١٠/٤٥٢، ٤٥٩، والخصائص/٣٧٣/٢، والشعر والشعراء/٧٥، وأمالى ابن الحاجب/٣٤٥.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

لكثرة استعماله بخلاف غيره، وإطلاق البصريين أنها لا يليها إلا الفعل ملفوظا به -عجيب لمصادمته الآية الكريمة. وقيل: حذفت كان وانفصل اسمها. قال الزمخشري<sup>(١)</sup> بعد ذكره الوجه الأول: "هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو إن أنتم تملكون، فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشع المتبالغ، وأورد عليه أن الاختصاص يكون لمعنى الجملة الاسمية لا لصورتها"، وأجيب عنه: بأن الحذف لما اتفق وحصل به تكرار ذكر الفاعل وعلم أن الاهتمام بذكر فاعل الجملة أكثر من فعلها - كان تقديمًا للفاعل على الفعل من حيث المعنى، والثاني بمنزلة المتكرر للتأكيد فأفاد الاختصاص. قلت: تكلف هذا القائل وظن صحة كلام الزمخشري وهو فاسد؛ لأن الاختصاص هنا معناه: لو اختصاصتم بملك خزائن الرحمة لأمسكتم، وليس في ذلك ما يقتضى أنهم مختصون بالشع؛ لأنه لا ينفى أن غيرهم لو اختص بملك خزائن الرحمة لشع، وإنما يكون ذلك لو قيل: أنتم لو تملكون، فإن المعنى حينئذ أنتم المختصون بأنكم لو ملكتم الخزائن لأمسكتم، ثم أقول: لو كانت الصيغة للاختصاص لكان الاختصاص هنا متعذرا؛ لأن الاختصاص لا يكون إلا في شيء يقبل عدم الاختصاص، وملك خزائن الرحمة إن كان لهؤلاء استحالة أن يكون لغيرهم؛ لأن الشيء الواحد لا يكون مملوكا لشخصين في وقت واحد، فالاختصاص هنا متعذر، ولو حصل لم تكن له فائدة، فإن قلت: قد يحصل الاختصاص بحسب الأزمنة، تقول: أنا أملك هذا، أى: لا يملكه غيرى بخلاف أملكه قد يكون في وقت وغيرك في وقت، قلت: لا نسلم، بل معنى أنا أملك اختصاصك بالملك في وقت ما والعموم في ما يملك هذا غيرى إنما جاء في الأزمان إذا كان مصرحا به، أما إذا كان مفهوما فلا، ولو سلمناه فليس المراد هنا ولا المعنى عليه، ثم نقول: كان للزمخشري مندوحة عن ذلك، بأن يعرب (أنتم) مبتدأ، و(تملكون) خبره والجملة خبر (كنتم) المحذوفة، فيحصل الاختصاص؛ لأنه كقولك أنت تقوم، ويجتمع كلام النحاة والبيانين، وقول الزمخشري صناعة البيانين هو على عادته في إطلاق علم البيان على المعاني.

(١) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، كان متفنياً في كل علم، وله من التصانيف: الكشف في التفسير، المفصل في النحو، ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، انظر بغية الوعاة (٢/٢٧٩).

بقي هنا سؤال وهو أن من يملك خزائن رحمة الله تعالى، وهي غير متناهية كيف يمسك خشية الإنفاق مع أن غير المتناهي يستحيل نفاده؟ فكيف يخاف نفاد ما يستحيل نفاده؟ والخوف من وقوع المستحيل مع اعتقاد استحالة مستحيل!.

ثم ذكر ما هو محتمل لأن يكون حذف فيه المسند أو المسند إليه كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾<sup>(١)</sup> يحتمل حذف المسند، فتقديره: فصر جميل، أى: أجمل، ويحتمل أن المحذوف هو المسند إليه، تقديره: فأمرى صبر جميل، وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الحال بين حذف المبتدأ والخبر أيهما يحكم بأنه المحذوف؟ حكاها ابن إياز<sup>(٢)</sup> قيل: الخبر أولى بالذكر لأنه محط الفائدة، قيل: المبتدأ لأنه العامل، وأيضا الحذف من الأواخر أولى، وأما خصوص هذه الآية فالمعنى فيها على نسبة الصبر إليه فالأحسن تقدير أمرى صبر جميل، وهو الموافق للمدح. قال الخطيبى: ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت تكون على معناها فى النصب، وفى النصب إذا قلت صبرت صبورا جميلا فأنت مخير بحصول الصبر لك، فحذف المبتدأ يوافق معنى النصب، قلت: هذا إن أراد به ما قبله فقد سبق، وإن أراد غيره فهو ضعيف؛ لأن المصدر المنصوب لا يدل على نسبة للمتكلم، فإن المصدر المنصوب قد يكون عن صبرت وعن أصبر، وليس فى أصبر إخبار بحصول الصبر بل وعد به، ومن هذا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٣)</sup> يحتمل الأمرين؛ ومن ذلك ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> على قراءة من لم ينون، قيل: إنه صفة والخبر محذوف، التقدير عزير ابن الله إلها أو إلها عزير ابن الله، وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكذيب ليس عائدا إلى النبوة، لأن صدق الخبر وكذبه راجع إلى نسبة الخبر لا إلى صفته، وقد سبق ما يعترض به على هذا، وأجاب عنه الوالد بأن (عزير ابن الله) جزء الجملة حكى فيه لفظهم، أى: قالوا هذه العبارة القبيحة، وحيث فلا يقدر خبر ولا مبتدأ، وقيل: (ابن الله) خبر وحذف التنوين من (عزير) للعجمة والعلمية، وقيل: حذف تنوينه لالتقاء

(١) سورة يوسف: ١٨.

(٢) ابن إياز: الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد، كان أوحده عصره فى النحو والتصريف، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف فى الخلاف، انظر بغية الوعاة (١/٥٣٢).

(٣) سورة محمد: ٢١.

(٤) سورة التوبة: ٣٠.

الساكنين؛ لأن الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد كقراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(١)</sup> بل هنا أوضح لأنه في جملة واحدة، ومن هذه المادة ما ذكره المصنف: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾<sup>(٢)</sup> إما أن يقدر آلهتنا ثلاثة أو لنا ثلاثة من الآلهة، ورد المصنف الأول بأنه يلزم أن يكون المنفى كون آلهتهم ثلاثة لا كونهم آلهة، فإن انتهى إنما يكون للنسبة الاستفادة من الخبر. قلت: وفيما قاله نظر؛ لأن نفى كون آلهتهم ثلاثة يصدق بأن لا يكون للآلهة الثلاثة وجود بالكلية؛ لأنه من السالبة المحصلة، فمعناه ليس آلهتكم ثلاثة، وذلك يصدق بأن لا يكون لهم آلهة.

ص: (ولابد من قرينة ... الخ).

(ش): أى: لابد لحذف المسند من قرينة تميزه، والقرينة إما سؤال محقق أى واقع نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> تقديره خلقهن الله، والمعنى: يتحقق السؤال هاهنا تحققه قبل الجواب لا أنه محقق الوقوع عند نزول الآية؛ لأن فعل الشرط مستقبل المعنى، بل الاختصار على لفظ الجلالة الكريمة يستدعى تقدم سؤال استغنى به عن ذكر خلقهن، وتارة يكون سؤالاً مقدراً، أى: غير منطوق به كقول الحارث بن ضرار النهشلي، وقيل: للحارث بن نهيك، وقيل: لمرّة بن عمرو النهشلي، وهو من أبيات سيبويه، و(يزيد) هو: يزيد بن نهشل:

لِيُبَكِّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ<sup>(٤)</sup>

فإنه لما قال: ليك يزيد؛ كأن سائلاً سألته من يبكيه؟ فقال: ضارع، أى: يبكيه ضارع، وما ذكره المصنف قد ذكره النحاة أيضاً، وقد يقال: تقدير الباكي ضارع أحسن لأنه حيث أمكن تقدير الاسم فلا يقدر الفعل - ذكره سيبويه - وعلى هذا فلا يكون هذا من حذف المسند، بل من حذف المسند إليه، وقد يجاب عنه بأن تقدير الفعل هنا يرجح لتقدم لفظ الفعل؛ ولهذا

(١) سورة الإخلاص: ١، ٢.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) سورة لقمان: ٢٥.

(٤) البيت من الطويل، انظر المصباح ٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والشاهد في حذف فعل

”ضارع“ إذ التقدير: ”يبكيه ضارع“ وهو للحارث بن نهيك، المعجم المفصل ٧٥/٢، ٧٦.

قدروا الفعل فى قوله تعالى: ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة يسبح بالبناء للمفعول، وهو كيبك، على أنه يحتمل أنه لا يكون من الحذف بالكلية ويكون (يزيد) منادى أى: لييك يا يزيد لفقدك، ويكون (ضارع) هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء (يبك) ونائب عنه إن كانت الرواية بضمها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجُلًا﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة فتح الباء و﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> على قراءة فتح الحاء.

قال (وفضله على غيره) أى: فضل تركيب لييك بالبناء للمفعول على الرواية الشهيرة على ما لو كان مبنيا للفاعل ثلاثة أمور: أحدها - تكرار الإسناد إجمالا وتفصيلا، يعنى: أنه أسند إلى شخص ما مجملا؛ لأنه مع البناء للمفعول لا يكون الفاعل مفصلا، ولك أن تقول: ليس مع البناء للمفعول إسناد للفاعل لا إجمالا ولا تفصيلا، غايته أن النائب عن الفاعل يستلزم وجود فاعل، فهو يدل على الفاعل بالالتزام، ولا إسناد فيه للفاعل، ودلالته الالتزامية على الفاعل لا على الإسناد وبينهما فرق؛ ثم نقول: قوله تكرار الإسناد إجمالا وتفصيلا، قد يقال: إن هذه العبارة تستدعى تكرار الإسناد إجمالا وهو يستلزم إسنادين إجمالين وتكرره تفصيلا كذلك، فيستلزم الإسناد أربع مرات وهو فاسد غير مراد، إلا أن يؤول على أن قوله إجمالا وتفصيلا تفصيل لما أجمله لفظ التكرار من باب اللف والنشر.

الثانى - أنه لو وقع الإسناد فيه إلى الفاعل لوقع يزيد فيه مفعولا، وهو فضلة، والعمدة أولى من الفضلة، وقد يقال: إن هذا فى المعنى يرجع إلى الأول. وقال فى المفتاح: "وكونه فضلة يستلزم عدم الاعتناء بشأنه، وكونه مقدما يقتضى الاعتناء، وتأخير الفاعل يقتضى عدم الاعتناء به، وكونه عمدة يوجب الاعتناء فيتناقض" قال: "وفيه نظر يذكر فى الحواشى". قيل: وجه النظر أنه إن كان التناقض لازما فليزوم عند بنائه للمفعول، وذكر ضارع بعده؛ لأن تقديره: يكيه ضارع؛ فقد تقدم المفعول؛ وقيل: وجه النظر أن البناء للمفعول يقتضى أنه مقصود البيان، وذكر الفاعل يقتضى أنه مقصود فيتناقض. وفيه نظر؛ لأنهما قد يقصدان، وقيل: لأن المبنى للمفعول أولى بالتناقض؛ لأن فيه عمدتين كل منهما يطلب التقديم بخلاف الفضلة فإنها وإن تقدمت

(١) سورة النور: ٣٧.

(٢) سورة النور: ٣٦، ٣٧.

(٣) سورة الشورى: ٣.

فهى فى نية التأخير، قيل: لو صح ما قاله لكان تقديم المفعول على الفاعل قبيحا وليس كذلك. وقيل أيضا: لو كان ذلك قبيحا لكان رأيت شجاعا فى الحمام أفصح من رأيت أسدا فيه، لإيهام الثانى التناقض.

الثالث- أن أول الكلام غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل فيحصل السرور بوروده؛ لأنه كنعمة جديدة، قلت: بل ذكر النائب عن الفاعل يحصل اليأس من الفاعل، فذكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة وهذا أخص من قولهم غير مطمع، والخطيبى قال فى شرح المفتاح: إنه قد يرجح البناء للفاعل بوجوه؛ لأنه مخالف للأصل؛ لأن فيه حذف كثيرا ويحتاج لإيراد سؤال وجواب، وفيه التباس لاحتمال أن يكون ضارع فاعلا وخبرا.

(تنبيه) قال الخطيبى: يجوز أن يسند إلى أحد الظروف الثلاثة أعنى: له فيها بالغدو فحينئذ يجرى الكلام فيما يتصل بالفعل جزءا، وما ينفصل عنه فضلة، ويتفرع عليه معنى الاهتمام فيما قدم وآخر ومعنى الإسناد المجازى، فالجوه ثلاثة والاعتبارات تسعة:

أحدها: أن يجعل الباء فى (بالغدو) مزيدة، ويسند الفعل إلى أوقات الغدو والآصال على الإسناد المجازى؛ لأن الله تعالى بالحقيقة هو المسيح، ولكن المسبحين لاهتمامهم بالتسبيح فإن أوقاتهم مستغرقة فيه لا يفترقون آناء الليل وأطراف النهار كما قال: ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> كأنها مسبحة، ويؤيده قوله على زيادة الباء وجعل الأوقات مسبحة والمراد بها، ومنه قولك: زيد نهاره صائم وليله قائم، لكثرة صيامه بالنهار وقيامه بالليل، فالتقديم إذن فى الفضلات؛ لأن الأصل تقديم المسند إليه عليها وتقديم المفعول فيه على المفعول له، لأن الغايات سابقة فى القصد لاحقة فى الوجود، فقدم لإرادة مزيد الاختصاص، كأنه قيل تسبح أوقاته لأجله وكرامة لوجهه الكريم لا لشيء آخر، ويفيد تقديم ظرف المكان على الزمان أن الفعل أشد اتصالا بالزمان لكونه جزءه شدة العناية بإثبات تلك الأمكنة التى وقعت لذكر الله تعالى وتسبيحه. فهذه اعتبارات أربعة اعتبار الإسناد تقديم المفعول له على المفعول فيه، وعلى ما أقيم مقام الفاعل، وتقديم ظرف المكان على الزمان.

وثانيها: أن تجعل اللام فى (له) مزيدة ويسند الفعل إلى الله تعالى بالحقيقة، فالتقديم

---

(١) سورة النور: ٣٧.

حينئذ في الظرفين على ما سبق، ففيه اعتباران: اعتبار الإسناد الحقيقي، وتقديم ظرف المكان على الزمان.

**وثالثها:** أن تجعل (في) في (فيها) مزيدة، ويسند الفعل إلى ضمير البيوت على المجاز، وفي ذلك أن المسيحين لشدة عنايتهم بالعكوف في بيوت الله تعالى وملازمتهم لها للذكر فيها واختصاص الصلاة بها كما قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾<sup>(١)</sup> - كأن البيوت المسبحة، والمراد بها، واللام في له بمعنى لأجل وتقديمه على ما سبق لمزيد الاختصاص وأن إكرام الديار لساكنيها، فالاعتبارات ثلاثة، والله تبارك وتعالى أعلم.

**(فائدة)** اختار والدى في جواب الاستفهام نحو: زيد، في جواب: من عندك؟ أنه مفرد لا مركب ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر، بل زيد بمنزلة حيوان ناطق في جواب: ما الإنسان؟ وهو ذكر حد يفيد التصور فقط، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> وقد جاء في الآية الأخرى: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا ابتداء كلام ليس جواباً، بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الأولى، وإنما رفع لأنه لما لم يكن له ما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجرده، وأما قول ابن عصفور في باب الحكاية من شرح الحمل: محال أن ينطق عاقل بالمفرد، فيحمل على مفرد لا يقصد به تصور ولا تصديق.

## ذكر المسند:

**ص:** (وأما ذكره فلما مر أو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً).

**(ش):** ذكر المسند يكون لأحد الأسباب السابقة، وهي كونه الأصل، والاحتياط لضعف التعويل على القرينة، أو التنبيه على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، أو إظهار تعظيمه أو إهانته، أو التبرك بذكره أو استلذاذه، أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب؛ وعبارة المصنف في الإيضاح: أن ذكر المسند يكون لنحو ما مر من زيادة التقرير والتعريض بغباوة

(١) سورة النور: ٣٦.

(٢) سورة الزخرف: ٨٧.

(٣) سورة الزخرف: ٩.

السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام، ولم يذكر التبرك وكونه الأصل، وزاد المصنف هنا أن يذكر ليتعين أنه اسم فيستفاد منه الثبوت، أو فعل فيستفاد منه التجدد، أو ظرف فيورث احتمال الثبوت والتجدد، ولك أن تقول: قد يعلم أنه اسم أو فعل مع الحذف إذا كان جواب استفهام فإنه إن كان في لفظ السائل الفعل أو الاسم فهو المحذوف غالباً، وقد يجاب بأن تقدير مثل ما في السؤال من فعل أو اسم راجح لا متعين. وقد حذف الظرف من التلخيص -وهو أحسن- فإن الاحتمال حاصل مع الحذف، ثم الظرف لا يكون مسنداً على الحقيقة إنما المسند عامله من فعل أو اسم فليس لهذا القسم وجود إلا على القول بأن الظرف نفسه هو المسند وهو ضعيف. وفي الإيضاح: وإما لنحو ذلك، وذكر عن السكاكي أن من أسباب ذكره التعجب من المسند إليه كقولك: زيد يقاوم الأسد، مع دلالة القرائن. قال: وفيه نظر لأن التعجب حاصل بدون الذكر مع القرينة.

### كون المسند مفرداً:

ص: (وأما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم)،

(ش): فيدخل في الأفراد نحو: زيد منطلق أبوه، مما أسند فيه الوصف إلى المبتدأ رفعا لظاهر ذي سبب؛ لأننا فسرنا السببي بالجملة، ويدخل فيه نحو: زيد قائم؛ لأنه لا يفيد التقوى بل هو قريب من إفادته كما تقدم، ويدخل فيه نحو: عرفت عرفت، مما أفاد التقوى بالتكرار، ونحو: إن زيد قائم، مما أفاده بالحرف؛ لأننا قيدنا التقوى بكونه مفاداً بنفس الإسناد في التركيب نحو: زيد قام، مما كان فيه الفعل مسنداً لضمير المبتدأ لأنه كما تقدم مشتمل على الإسناد مرتين وذلك لأن المبتدأ يطلبه بالإسناد إليه لكونه خبراً عنه ولكونه فعلاً يطلب ضمير ذلك المبتدأ ليسند إليه لكونه فعلاً لا سببياً، فوقع الإسناد فيه مرتين فأفاد التقوى بهذا الوجه وهو الإسناد مرتين ويحتمل أن لا يحتاج إلى القيد السابق، وهو قولنا: بنفس إسناده، وذلك بأن تجعل الألف واللام للعهد السابق، وهو التقوى المفاد بهذا الطريق وهو الإسناد في تركيب واحد مرتين. ويدخل فيما أفاد التقوى بهذا الوجه فيكون جملة نحو قولنا: أنا عرفت وأنت ما سمعت في حاجتي، مما كان فيه الفعل مسنداً لضمير المبتدأ مع قصد إفادة التخصيص، كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص؛ لأن التقوى موجود فيه لوجود الإسناد مرتين، ولو لم يقصد ذلك التقوى بالذات؛ لأننا لم نشترط إلا نفى إفادة التقوى، فمتى انتفى نفى الإفادة فإن وجدت الإفادة كان جملة ولو لم نقصد تلك الإفادة، نعم لو شرطنا نفى قصد التقوى



دخل فى الأفراد ما قصد به التخصيص، على تقدير تسليم أن هذا التركيب عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى، فلا يلزم دخوله فى الأفراد؛ لأن المقصود نفى أن السببية والتقوى يكون علة للأفراد. ولا يلزم اطراد العلة فيصح وجود ذلك النفى مع نفى الأفراد كما فى نحو: أنا سعت فى حاجتك، وقولنا لم يقصد إفادة التقوى بالذات - إشارة إلى أن الإفادة لا بد فيها تبعاً؛ إذ ما يفاد بلا قصد أصلاً لا يعد من خواص تراكيب البلغاء، فلا عبرة به أصلاً، وقولنا: لأن السببى فى هذا الاصطلاح نعى به اصطلاح السكاكى، وإياه تبع المصنف فى إطلاق السببى على ما ذكر، كإطلاقه الفعلى على خلافه كما أشرنا إليه بقولنا: فيما تقدم؛ لكونه فعلياً لا سببياً، أما اصطلاحه فى السببى فكأنه مأخوذ من قول النحاة: إن نحو: مررت برجل كريم أبوه - نعت سببى، لكن على اعتباره ينبغى أن يسمى نحو قولك: زيد منطلق أبوه - مسنداً سببياً، وهو لا يقول به، والتفريق بينه وبين قولنا: زيد أبوه منطلق بأن الأول المسند فيه مفرد والثانى المسند فيه جملة لا يفيد وجهاً لتخصيص الثانى بتسميته سببياً دون الأول، وأما اصطلاحه فى الفعلى فلا يعرف له سلف فيه، وقد أطلق السببى فى النعت على ما أطلقه عليه النحويون نحو: مررت برجل كريم أبوه، وأطلق الفعلى فيه على ما أطلقوا عليه الحقيقى نحو: مررت برجل كريم، وحول هذا الاصطلاح إلى المسند لكنه خصصه بالجملة كما أشرنا إليه قبل، فعلم أن مجموع اصطلاحه فى السببى والفعلى مبتكر له، ولما كان تعريفه السببى فيه انغلاق وصعوبة حسبما يظهر عند الوقوف عليه فى المفتاح، ومعلوم أنه يلزم من انغلاقه انغلاق مقابله وهو الفعلى عدل المصنف إلى المثال فى السببى ليعرف منه الفعلى فقال (والمراد بالسببى) خبر هو (نحو) الخبر فى قولك (زيد أبوه منطلق)، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو من خفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة، ومثل هذا قولك مثلاً: زيد انطلق أبوه، مما كان فيه الخبر جملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه فى تلك الجملة، فيستفاد حد السببى مما ذكر من المثالين لاشتغالهما على أجزائه، فيخرج عنه المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه؛ إذ ليس (منطلق أبوه) بجملة كما تقرر، والمسند فى نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> مما هو جملة أخبر بها عن ضمير الشأن؛ لأن تعليقها بالمبتدأ بنفسها لا بعائد، وفى نحو قولنا: زيد قام؛ لأن العائد فى قام مسند إليه ويدخل فى ذلك الحد المستفاد من المثالين.

(١) سورة الإخلاص: ١.

ص: (والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق).

(ش): المسند على أقسام:

الأول- أن يكون سببياً، والمراد بالسببي أن يكون إثبات المسند للمسند إليه لمتعلقه لا لنفسه، وذلك إما بأن يتقدم السببي نحو: زيد أبوه منطلق، أو يراد حدوث المسند وهو سببي مثل: زيد انطلق أبوه، وفي هذين القسمين يكون جملة، أو زيد منطلق أبوه، وهو مفرد سببي.

الثاني- أن لا يكون سببياً، ولكن يراد تقوى الحكم بتكرار الإسناد كقولك: زيد قام؛ فإنه وقع الإسناد إلى زيد مرتين أحدهما إلى لفظ زيد، والثاني لضميره وهو فاعل قام.

الثالث- أن لا يكون سببياً ولا يراد به التقوية مثل: زيد منطلق، فحاصله أنه إن أريد به التقوية كان جملة، وإن لم يرد فيما أن يكون سببياً أو لا، إن لم يكن فهو مفرد، وإن كان فيما أن يتأخر السببي ولا يراد الحدوث، أو لا، فإن تأخر ولم يرد الحدوث فهو مفرد مثل: زيد قائم أبوه، إذا عرفت ذلك ورد على المصنف أن كلامه يقتضى أنه متى كان سببياً كان جملة، وليس كذلك؛ لأجل زيد منطلق أبوه.

(تنبيه) مراد المصنف بغير السببي هو ما أراه السكاكي بالمسند الفعلي، وهو ما يكون مفهومه محكوماً فيه بالثبوت أو الانتفاء، وجعل منه: فى الدار خالد، على أن تقديره: استقر فى الدار. وأورد عليه المصنف أمرين:

أحدهما- أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي؛ إذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي، ومثله بقولنا: زيد أبوه انطلق أو منطلق، والبر الكر منه بستين، فجعل أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك فى أصل المعنى؛ وأجيب عنه بأن ما ذكره تفسير للمسند الخبرى المقابل للسببي الشامل للمفرد والجملة التى تكون قصد بها تقوى الحكم؛ ولذلك قيد السكاكي الفعلي بنفى الجملة؛ ليتعين كونه مفرداً، أما كونه مقابلاً للسببي؛ فلا، لأن الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً فيه بالثبوت للمسند إليه أو الانتفاء، وهو أعم من المفرد والجملة التى يكون المقصود بها تقوى الحكم.

الثاني- أنه إذا كان تقدير فى الدار خالد استقر، وخالد مبتدأ - كان المسند جملة أيضاً.

وأجيب عنه بأنه لعله فرعه على رأى الأخفش<sup>(١)</sup> من أن الظرف يعمل بغير اعتماد؛ فيكون أراد أن خالدا فاعل، واستقر فارغ من الضمير، وهو المسند العامل فى خالد.

## كون المسند فعلا:

ص: (وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه... إلخ).

(ش): يكون المسند فعلا لدلالته على أحد الأزمنة الثلاثة مع الاختصار؛ لأن قولك: زيد قام، يدل على وقوع قيامه فى الماضى مع الاختصار؛ فإنه يعنى عن قولك: قائم فى الماضى، والفعل حيث وقع دل على التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة إما معينا مثل: قام؛ حيث لم يقع صلة أو صفة لنكرة عامة أو فى شرط، ومثل: سيقوم، وإما مبهما بين أمرين مثل المضارع إذا قلنا إنه محتمل للحال والاستقبال والماضى إذا وقع صلة أو صفة لنكرة عامة، فإنه يحتمل الماضى والاستقبال والحال خلافا لقول ابن مالك: يحتمل الماضى والاستقبال فإنها عبارة قاصرة لعدم ذكر زمن الحال، ودلالة الفعل على الزمان بالتضمن، بخلاف دلالة قائم على الحال، فإنها ليست بالتضمن بل بالالتزام. والتحقيق أن الفعل الواقع صلة سلب الدلالة على تعيين الزمان وصار صالحا للأزمنة الثلاثة مضارعا كان أم ماضيا، وإليه أشار الزمخشري فى سورة الرحمن، وغيرها. وقوله (مع إفادة التجدد) أورد عليه أن التقييد بأحد الأزمنة حكم بحصوله فى ذلك الزمان دون غيره، وهذا هو التجدد؛ فيكون ذكر التجدد تكرارا، وجوابه أن التصريح بكونه حاصلًا فى زمن لا يقتضى كونه لم يكن حاصلًا فى غيره، فلا يلزم التجدد، وفى الجواب نظر لما سيأتى قريبا - إن شاء الله تعالى - ويريد أن الفعل يدل على وقوع الحدث، فهو يدل على تجدد ماضٍ إن كان الفعل ماضيا أو مستقبلا فى نحو: سيقوم، أو حالا فى نحو: زيد الآن يقوم، وقول المصنف مع التجدد يحتمل أن يريد أنهما علتان، وأن يريد أنهما جزءا علة، ومثل المصنف هذا بقول طريف بن تميم العنبرى:

أَوْكَلَّمَا وَرَدَتْ عَكَازُ قَبِيلَةٍ      بَعَثُوا إِلَى عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ<sup>(٢)</sup>

(١) الأخفش: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطا الأخفش الكبير، كان إماما فى العربية القديمة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وطبقته وأخذ عن سيبويه والكسائى، انظر بغية الوعاة (٧٤/٢).

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبرى فى الإشارات والتنبيهات/٦٥، والأصمعيات/٦٧، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٦/١، ودلائل الإعجاز/١٧٦.

وعكاز أكبر أسواق العرب فى الجاهلية، وعريف القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته. انظر الإيضاح ٩٥، والتلخيص ٢٩.

فإن يتوسم يدل على تجده، وقد يقال: إن التجدد فى هذا البيت فهم من (كلما) الدالة على التكرار الذى هو ملزوم التجدد، فإن كان المراد أن معنى يتوسم أنه فى كل مرة يتكرر التوسم؛ فقد يمنع، إلا أن هذا البيت ذكره المصنف مثالا لا شاهدا، لكن لك أن تقول (يتوسم) ليس مسندا، بل حال؛ لكنه مسند معنى، فإن قلت: كيف يكون التجدد فى الفعل الماضى؟ قلت: لأن كل فعل حادث تجدد بعد أن لم يكن، ولا نعى أن قولنا: قام زيد يدل على أنه لم يكن قائما على الدوام؛ لصحة قولنا: أحيا الله زيدا، وإن كان لم يزل حيا منذ صدق عليه اسم زيد، ولكن مدلول الفعل التجدد، وذلك أعم من تجدد شىء يتقدمه مثله أولا فإن الأفعال المستمرة ليست فعلا واحدا، بل الفعل فى كل وقت غير الفعل فى الوقت الذى قبله، وإن اتحدا بالنوع، ولذلك قال أصحابنا: من الأفعال ما دوامه فعل كالابتداء، وهو يخالف ما ذكره البيانيون، ولعلمهم بنوا ذلك على العرف، فذكروه فى الأيمان، فإن بناها على العرف غالبا.

(تنبيه) الفعل يدل على التجدد ماضيا كان أم مضارعا أم أمرا، غير أن التجدد الذى يدل عليه الماضى المراد به الحصول، والمضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى، وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> وسيأتى فى كلام المصنف فى الكلام على (لو) وأما ما وقع فى كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> من أن التأكيد مستفاد من السين، وما اقتضاه من عدم استفادته من الفعل المضارع ففيه نظر.

واعلم أنه يستثنى من قولنا: المضارع دال على الاستمرار ما إذا أريد به زمن الحال خاصة؛ فإن الاستمرار مع إرادة زمن الحال فقط لا يجتمعان، إلا أن يقال: يدل على وقوع الحدث فى الحال وأنه يستمر فى المستقبل، فإن قلت: لو كان المراد بالمضارع الاستمرار لكان نفى المضارع لا ينفى أصل الفعل، فإذا قلت: لا يقوم زيد يكون نفيا لقيامه المستمر، لا نفيا لأصل القيام - قلت: يقدر أن الفعل صار مضارعا بعد النفى، وورد النفى على أصل الفعل فبقى نفيا موصوفا بالاستمرار، فصار الاستمرار للنفى لا للفعل، ومما ذكرناه يعلم الجواب عما يورد من نحو: علم الله كذا، فإن علم الله تعالى لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة التى يستعمل فيها

(١) سورة البقرة: ١٥.

(٢) سورة التوبة: ٧١.

الفعل، وجوابه: أن معنى علم الله كذا وقع علمه في الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، فإن العلم في زمن ماضٍ أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، وحاصله أن المعنى بالتجدد في مثله الوقوع.

## كون المسند اسما:

ص: (وأما كونه اسما... الخ).

(ش): من أحوال المسند أن يكون اسما، وذلك إذا قصد به عدم التجدد وعدم الدلالة على الزمن، وينبغي أن يقال لعدم قصد إفادتهما حتى إذا لم يقصد واحد منهما يكون كافيا في إثباته اسما، ومثله المصنف بقول النضر بن جوية:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الصَّبَاحَ صُرْتَنَا      لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ<sup>(١)</sup>  
إِنَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ يَوْمًا دَرَاهِمُنَا      ظَلَّتْ إِلَى طُرُقِ الْمَعْرُوفِ تَسْتَبِقُ

فإن قوله (منطلق) دل على أن ذلك دأبه من غير نظر إلى زمن دون آخر، و(الصباح) قيل: بالباء الموحدة، أى: المسكوك<sup>(٢)</sup> وقيل: بالياء آخر الحروف، أى: الدرهم المضروب، وقيل: الصباح الذى يأتينا صباحا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِأَسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(٣)</sup> المراد: هيئة هذا الكلب من غير نظر لوقت دون آخر، كذا مثله، وفيه نظر؛ لأن الاسم إذا عمل صار كالفعل يدل على التجدد، لا على الثبوت كما قررناه فى غير هذا الموضع، فإن قلت: اسم الفاعل حقيقة فى الحال فينبغى أن يكون منطلق للحال - قلت: نعم، لكنه قد يقترن به ما يراد به قطع النظر عن الزمن فيكون للحالة المستمرة، وذلك يظهر بكونه فى معرض مدح أو ذم، ونحو ذلك. وهذا لا ينافى الحال، بل فيه الحال بقيد الاستصحاب، فإن قلت: إذا قلنا

(١) البيتان من البسيط، والأول للنضر بن جوية فى معاهد التنقيص ٢٠٧/١، وشرح الواحدي على ديوان المتنبي - كما قال أ/ محمود شاكر - والإشارات والتنبيهات ٦٥، ولجويرية بن النضر فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٦/١. وبلا نسبة فى دلائل الإعجاز ص: ١٧٤ والإيضاح ٩٥، والتلخيص ٢٥.

(٢) السَّكُّ: تضبيبك الباب أو الخشب بالحديد وهو السَّكِّي والسَّكُّ. والسَّكِّي: المسمار وقيل: الدينار. اللسان (سكك).

(٣) سورة الكهف: ١٨.

(زيد ضارب الآن أو أمس أو غدا) لا يدل على الثبوت؛ لتقيده بالزمن الدال على التجدد، ولا سيما ضارب غدا، وإن لم يقيد بظرف فهو مصروف إلى الحال -قلت: الدلالة على التجدد عند التقييد بالظرف إنما هو بناء على أن الظرف ينفي الوقوع في غيره بالمفهوم، ولا نسلمه، كما هو قول مشهور في مفهوم الصفة، وإن كان مرجوحا فقد سلمناه، فقد يقال إنما نعني بالثبوت وعدم التجدد بالنسبة إلى ذلك الظرف فقولنا: (زيد ضارب غدا) معناه أن الضرب الذي سيقع منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا بخلاف (زيد يضرب غدا) فإنه يدل على أنه يتجدد له في غد ضرب، فلا معارضة حيث يبين مفهوم الظرف ودلالة الاسم على الثبوت سلمنا ذلك كله، فالاسم إنما يدل على الثبوت ما لم يعمل.

(تنبيه) قد يستثنى من قولهم: الاسم دال على الثبوت الاسم الواقع حالا، وسيأتي في كلام المصنف وغيره أنه يدل على الحصول لا الثبوت، على بحث فيه سيأتي في موضعه، وسيأتي أنه يستثنى من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل؛ فإن النحاة نصوا على أنه إذا أريد بالصفة المشبهة التجدد حولت إلى فاعل، فهو حينئذ لم يكن صفة مشبهة بل اسم مجرد، ومع ذلك يدل على التجدد لا الثبوت. ولك أن تجعل هذا الكلام سؤالا على أصل القاعدة، ويستثنى أيضا الصفات العاملة من أسماء الفاعلين وغيرها، غير الصفة المشبهة، فإنها كلها دالة على التجدد كما سبق حتى المصدر إذا عمل، وإنما يدل الاسم على الثبوت ما لم يعمل، كما صرح به أهل هذا الفن، وهو واضح.

(تنبيه) ليت شعري ماذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار، ولا شك أن المراد بالثبوت ثبوت المصدر الذي يشتق منه الاسم، ثم يقول: إن أسماء الله سبحانه وتعالى مشتقات لا تستلزم صدق أصلها! فأى ثبوت عنده في نحو: (عليه وسلم) إذا كان ينكر أصل العلم والسمع؟! ولكنه لا يزال يستعمل القواعد البيانية ما لم تغط عليه للبدعة الاعتزالية فيعدل عنها، كما تقدم عنه في التخصيص بتقديم المسند إليه.

(تنبيه) في كلام السكاكي وغيره أن الجملة الاسمية دالة على الثبوت، وأن الفعل دال على التجدد، فقد يقال: هذان الكلامان يتناقضان في نحو: (زيد قام)؛ لأن هذه الجملة حينئذ تقتضي ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية، والتجدد من حيث كون القيام مذكورا بصيغة الفعل، وقد أشكل هذا الموضع على الكاشي في شرح المفتاح، فقال: إن كون الجملة الاسمية للثبوت إنما هو في التي خبرها أيضا اسم، وفيما قاله نظر، بل ما قالوه جار على عمومهم، ولا

تناقض؛ لأن قولك: (زيد قام) يدل على ثبوت نسبة القيام المتجدد، فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر، ولا بدع في ذلك، فربما كان الفعل المتجدد لشدة لزومه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة.

### تقييد الفعل بمفعول ونحوه:

ص: (وأما تقييد الفعل ... الخ).

(ش): من أحوال المسند إذا كان فعلا أو شبهه أن يقيد، والمصنف لم يجعل هذه حالة للمسند بل حالة للفعل؛ لأنه ليس كل مسند كذلك، وتقدير كلامه: وأما تقييد الفعل المسند، ولكن يرد على المصنف ما يعمل عمل الفعل، وحكمهما واحد، والتقييد إما أن يكون بمفعول، وأطلق المفعول ليكون صالحا للمفاعيل الخمسة المطلق مثل: (ضربت ضربا كثيرا) فالتقييد وقع بالمصدر؛ لأنه أريد به ضرب خاص بدليل صفته، والمفعول به إما بحرف مثل: (مررت بزيد)، أو بغير حرف مثل: (ضربت زيدا)، ومثل السكاكي المفعول به المجرور بحرف بقولك: (ضربت بالسوط)، وقولك: (ما ضربت إلا زيدا) قلت وفيه نظر؛ أما ضربت بالسوط فليس مفعولا به؛ لأن الباء فيه للاستعانة، ويمكن الجواب بأن مراده بضربت بالسوط جعلت السوط كذلك، وتكون الباء فيه للتعدي لا للاستعانة، ويكون الفعل تعدى إلى زيد بنفسه، وإلى السوط بالحرف، وهو معنى غير الأول، وأما ما ضربت إلا زيدا فهو مفعول به لفظا؛ لأنه استثناء مفرغ، إلا أن يكون السكاكي جعل المفعول محذوفا، وزيدا منصوبا على الاستثناء، ويكون الفعل حيثئذ وصل إليه بواسطة حرف وهو (إلا) وحيثئذ فلا يصح؛ لأن ذلك ليس مفعولا به؛ لأن الغرض أن المفعول محذوف، بل منصوب على الاستثناء، والمنصوب على الاستثناء ليس مفعولا به حقيقة. ألا ترى أنك تنصب على الاستثناء في الأفعال القاصرة مثل (قام الناس إلا زيدا) وإن جعلنا المفعول محذوفا وزيدا بدلا منه، وبدل المفعول مفعول، فذلك من جهة الصناعة لا من جهة المعنى، ألا ترى أن الضرب بالنسبة إلى المبدل منه منقضى، وبالنسبة إلى البديل مثبت؟ ثم لو سلمناه فالفعل الواصل إلى المبدل منه بنفسه هو الواصل إلى البديل بنفسه، و(إلا) هي سبب في وصول الفعل إلى البديل بنفسه لا بها. ويتناول المفعول فيه زمانا مثل (ضربت اليوم)، ومكانا مثل: (ضربت أمامك)، والمفعول معه نحو: (سرت والنيل)،

والمفعول له مثل (ضربت تأديبا)، وإما أن يكون التقييد بغير المفعول كالتمييز مثل: (طاب زيد نفسا)، والحال مثل: (ضربت قائما). وجعل منه المصنف: (ما ضرب إلا زيدا)، وكأنه يعنى التقييد بالحصر فى المخبر عنه. وقوله لتربية الفائدة، أى: فائدة الخبر. قالوا: معناه لزيادتها؛ لأنه بالقيود تزداد الفائدة، وينبغى أن تحمل على زيادتها بحسب التعيين، وإلا فلكل فعل مفعول مطلق ومفعول فيه، وبه إن كان متعديا. قلت: ثم قولهم: الفائدة تزيد واضح فى الإثبات، أما النفى إذا قلت (ما ضربت)، أفاد نفى الضرب عن كل واحد لأن تقديره ما ضربت أحدا، فإذا قلت زيدا نقص المخبر به فصار خاصا بعد أن كان عاما، فلذلك إذا قلت ما ضربت قائما لا يكون فيه نفى الضرب عن غير قائم، فالفائدة لم تزد بل نقصت؛ والتحقيق أن الفائدة زادت ولكن المخبر به نقص، فينبغى أن تفسر تربية الفائدة بحصولها على الكمال.

بقى أن يقال التقييد واضح فى المفعول معه والمفعول له، أما المفاعيل الثلاثة فهى ملازمة للأفعال، فليس للفعل حالة إطلاق وحالة تقييد، فإن أراد تقييده لفظا فيقال: تربية الفائدة تحصل مع الحذف؛ لأنه لا يحذف إلا إذا قام عليه الدليل، فالفائدة سواء فى قولك: (ضربت زيدا)، وقولك: (ضربت)، فى جواب: (ما صنعت)؟ إلا أن يقال: التنصيص عليه ينقلها من الظهور إلى النص. ثم ذكر نوعا غريبا من التقييد وهو قولك: (كان زيد قائما) ربما يتوهم أن التقييد حصل بخبر كان؛ لأنه بمنزلة المفعول، واسمها بمنزلة الفاعل قد يكمل الإسناد بها وباسمها فقال: ليس كذلك بل الإسناد دائر بين اسمها وخبرها كما كان قبل (كان)، وإنما دخلت (كان) تقييدا فالقيام مقيد بكان، وليست كان مقيدة بالقيام، وهذا واضح على رأى من ذهب إلى أنها مسلوبة الحدث، أما على قول الجمهور من أن لها حدثا وزمانا فالأمر أيضا كذلك، إلا أنه أغرب فإن (كان) إن كانت مسندة إلى اسمها فيصير اسم كان مسندا إليه أمران فى حالة واحدة، ثم يصير القيد عاملا فى المقيد، ويصير قولك: (كان زيد قائما) جملتين متداخلتين مركبتين من ثلاث كلمات، وإن كانت مسندة إلى الجملة بعدها لزم الإشكال الثانى والثالث، ثم كيف تستند إلى الجملة وقد تقرر من مذهب البصريين خلافه؟! ثم لو أسندت إلى الجملة لكانت تامة لا ناقصة، ولكانت الجملة كلها فاعلا. وعلى الأول فقد يتعلق بذلك متعلق فيجيز نحو (زيد القائم حضر) على أن يكون القائم خبرا لزيد ومبتدأ لحضر، وكقوله تعالى:



﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾<sup>(١)</sup> على أن يكون (من وجد في رحله) خبراً عما قبله مبتدأ لما بعده، ولا يكاد أحد يخبر بذلك لما يلزم عليه من كون الاسم متجرداً من العوامل وغير متجرد في حالة واحدة. وقوله: (وأما تركه فلمانع منها) أى ترك التقييد لمانع من هذه الأمور، مثل إرادة الاختصار أو انتهاز الفرصة، أو غير ذلك.

### تقييد المسند بالشرط:

ص: (وأما تقييده بالشرط ... الخ).

(ش): من أحوال المسند تقييده بالشرط مثل (يقوم زيد إن قام عمرو) ومثل (إن قام زيد قام عمرو)، فإنه قيد فيه الجواب بالشرط، ولك أن تقول المفيد هنا ليس المسند بل جملة كاملة من مسند ومسند إليه، ثم ذلك يكون لاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة معاني كلمات الشرط وما بينها من التفاوت. وقد أحال المصنف غالب ذلك على علم النحو، واقتصر على ذكر (إن) و(إذا) و(لو)، وقال إنه لا بد من النظر فيهن لما فيهن من المعاني اللطيفة والمباحث الشريفة على خلاف في بعض هذه الأدوات.

وأدوات الشرط إن ومن وما ومتى ومهما وأى، وأنى وأيان قليلاً ظرفاً زماناً، وكيف وإذا ما، وحيثما وأين ظرفاً مكاناً، وكذلك لما ولولا ولوما.

و(لو) في الغالب شرطية يعنى أنها للربط في الماضي، وأما إطلاق المصنف أن (لو) شرط فقد تبع فيه ابن مالك، وابن مالك تبع الجزولى، قال شيخنا أبو حيان وأصحابنا لا يعرفون ذلك انتهى. والتحقيق أنها ليست شرطاً فإن الشرط يستحيل أن يكون ماضياً كما سيأتى تقريره.

ومن أدوات الشرط (إذا) فقط أو موصولة بها(ما).

ولنقدم ما تكلم عليه المصنف. أما (إن) و(إذا) فقال: إن كلا منهما للشرط في الاستقبال، يعنى: أن فعل الشرط فيهما لا بد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ أو مضارع، وهذا متفق عليه، ولا يقدح فيه قول بعضهم إن (إذا) قد تكون للحال وإن منه قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ذلك إن ثبت فهو في إذا المجردة للظرفية لا في المتضمنة معنى الشرط. نعم قال بعضهم إن (إذا) لا تدل على الشرط والارتباط، بل حصول الفعلين معها

(١) سورة يوسف: ٧٥.

(٢) سورة النجم: ١.

بحسب الاتفاق، إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط جىء بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا يِئْسَ مَا كَانُ حُجَّتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولا يجوز: (إن يقيم زيد ما ضربته) لكن الأصل فى (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط، فإذا قلت: (إن قام زيد) دل على أنك غير جازم بأنه سيقوم، وأصل (إذا) الجزم؛ ولذلك كان النادر أى: الذى يندر -وقوعه موقعا؛ لأن أى مكان وقوعها، فإن قلت: كيف تدخل (إن) على فعل الموت كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مُتُّمٌ﴾<sup>(٢)</sup> قلت: أجاب عنه الزمخشري بأنه لما كان مجهول الوقت ساع ذلك فينبغى حيثئذ أن يضاف إلى غير المجزوم به غير المجزوم بوقته، فإن قلت: فليجز التعليق على احمرار البسر بأن قلت: إنما امتنع عند من منعه؛ لأن وقته معلوم بالتقريب، وإنما أتى بلفظ الأصل لأنه قد يأتى عكس هذا كما سنذكره، وكون (إذا) موضوعة للمجزوم به خلاف ما ذكره ابن مالك وغيره من أنها لما تيقن كونه أرجح، والذى يتلخص أن (إن) و(إذا) يشتركان فى عدم الدخول على المستحيل إلا لنكته نحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وتفردان بالمشكوك فيه والموهوم، وتنفرد (إذا) بالمجزوم به، وهل تدخل على المظنون؟ خلاف، لكن قول المصنف: أصل (إن) عدم الجزم يدخل فيه الأربع فيرد عليه المستحيل والمظنون وليس الأصل دخولها عليهما.

قال المصنف: ولأجل ذلك غلب لفظ الماضى مع (إذا)؛ لأن الفعل بعدها مجزوم به، فاستعمل فيه ما يبنى عن تحققه؛ لأن المستقبل إذا قصد تحققه يؤتى به بلفظ الماضى كقوله تعالى: ﴿آتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾<sup>(٥)</sup> أتى فى الحسنه (بإذا)؛ لأن وقوع مطلق الحسنه مجزوم به؛ لأن الحسنه -أعنى نعم الله تعالى المحبوبة للعباد- غالبه على السيئة -أعنى ما يسوء الإنسان- وأتى فى السيئة (بإن) لندورها، هكذا ينبغى أن يقرر. وأما المصنف فإنه قال: أتى فى جانب الحسنه (بإذا) لأن المراد الحسنه المطلقة التى حصولها مقطوع به؛ أو كالمقطوع به،

(١) سورة الحاثية: ٢٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٨.

(٣) سورة الزخرف: ٨١.

(٤) سورة النحل: ١.

(٥) سورة الأعراف: ١٣١.

ولذلك عرفت تعريف الجنس، وفي جانب السيئة بلفظ (إن) لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت.

قلت: قد يقال: إن الإطلاق موجود في الحسنة المعرفة تعريف الجنس، وفي السيئة النكرة، إلا أن يقال الألف واللام الجنسية تصرف إلى الحقيقة فيكون مطلقا، بخلاف سيئة المنكر قد يكون نكرة في المعنى بأن يكون تنكيهه للوحدة.

والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من الحكمة في استعمال (إن) و(إذا) في موضعهما واضح من غير اعتبار تعريف ولا تنكير. وجوز السكاكي أن تكون الألف واللام جنسية وأن تكون عهدية، وقال: إن العهد أقضى لحق البلاغة. قال المصنف: وفيه نظر، ووجه النظر أنه قرر أن الحسنة مطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو يناfi الإطلاق؟ وحمل كلامه على أنه يريد عهدا جنسيا، والعهد الجنسي لا يناfi الإطلاق بالنسبة إلى أنواعه، وحمل على أنه يريد بالمعهود النعمة المطلقة الموجودة في ضمن الجزئيات، فتكون مطلقة وغير مطلقة باعتبارين، وما ذكره في المفتاح هو معنى عبارة الكشف. وإذا راجعت ما قدمناه في الألف واللام من تحقيق مذهب السكاكي، وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال عهدية اتضح لك أن ما ذكره هنا ماش على رأيه. قال الطيبي: مراد الزمخشري بجنس الحسنة العهد الجنسي الشائع، كما قال في تفسير (الحمد لله): التعريف فيه للجنس، والمراد بالإشارة لما يعرفه كل أحد أن الحمد ما هو؟ فالمراد بالحسنة الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الأفراد، فتارة تكون خصبا، وتارة رفاهية، وتارة صحة، وغير ذلك، وإليه الإشارة بقوله: الحسنة من الخصب والرخاء، فإن بعضا منها واقع لا محالة، وهو يصدق على كل فرد حاصلا كان أو سيكون، ومن ثم لم يجوز حمل العهد على الخارجى لتشخصه، ولا على الجنس من حيث هو هو؛ فإن الحقيقة إذا أريد بها شيء بعينه مجازا حمل على المبالغة والكمال فيها، والمقام لا يقتضى ذلك، وهو المعنى بقول صاحب المفتاح؛ لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة؛ ولذلك عرف ذهابا إلى كونها معهودة أو تعريف جنس، والأول أقضى لحق البلاغة أى المعهود الذهنى اهـ. وقيل: إنما قال: إنه أقرب للبلاغة؛ لأن المعهود أقرب إلى التحقق من الجنس، وجعل المصنف من ذلك: ﴿وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) سورة الروم: ٣٦.

قلت: وهو يشهد لما قلناه من أن الإتيان (بإذا) و(إن) لمادتي الحسنة والسيئة، لا لتعريف ولا لتكثير، وإلا ورد عليه ما ذكره بهذه الآية الكريمة، فيحتاج إلى تكلف الجواب بأنه إنما نكر رعاية للفظ الإذاقة المشعر بالقلّة.

وأورد المصنف قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> فقد استعمل فيه (إذا) في الطرفين، وأجاب بأنه قصد التوبيخ والتفريع فأتى (بإذا) و(بالمس) المشعر بالقلّة؛ ليكون تخويفا لهم، وإخبارا بأنهم لابد أن يمسه شيء من العذاب.

وأورد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُوْ دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ فإن الضمير في مسه يعود على المعرض؛ إشارة إلى أنه لما أعرض وتكبر قطع بأن الشر يمسه؛ قلت: الواو ليست للترتيب، والذي يمسه الشر أعم من أن يكون مسه الخير قبل ذلك أولا.

(تنبيه) أورد على الشاعر القائل:

إِذَا هِيَ حَثَّتْهُ عَلَى الْخَيْرِ مَرَّةً عَصَاهَا وَإِنْ هَمَّتْ بِشَرٍّ أَطَاعَهَا<sup>(٣)</sup>

قلت: ويمكن الجواب بأن المقصود إثبات حث نفسه له على الخير ومع ذلك يعصيهها، وهو أبلغ في الذم، وبذلك يعلم الجواب عن قوله: وإن همت، قلت ذلك بحثا ثم رأيت في بعض الحواشي، وقد سبق غيري إليه.

ص: (وقد تستعمل (إن) في الجزم ... (الخ).

(ش): قد تخرج (إن) عن أصلها وتستعمل في المجزوم به، وذلك إما على سبيل تجاهل المتكلم كقول العبد لمن يطلب سيده: (إن كان في الدار أعلمته) ليوهمه أنه غير جازم، وإما لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك (إن صدقت فماذا تفعل؟) لأن المخاطب يشك في صلته.

(١) سورة الروم: ٣٣.

(٢) سورة فصلت: ٥١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسعيد بن عبد الرحمن في الأغاني ٢٨١/٨، والبيان والتبيين ١٨٧/٣، وشرح

عمدة الحفاظ ص: ٣٧٣، ولعبد الرحمن بن حسان في أمالي القالي ٢٢٢/٢، والحماسة البصرية

٢٦٦/٢، والعقد الفريد ٢٩٢/٦، وعيون الأخبار ١٩٣/٣.

قلت: وينبغي أن قوله (إن صدقت) يحمل على التعيين، وهو مشكوك فيه، وإن كان الصدق مجزوما به - وإما لتنزيل المخاطب منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذى أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه) ويصح أن يعبر عن ذلك بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الجاهل لإيهام أن الأذى الصادر من الولد لأبيه لا يصدر إلا من الأجني؛ فلذلك شكك نفسه فى أنه أبوه، ويصلح للأمرين أيضا قولك لمن يؤذى الناس: (إن كنت مسلما فلا تؤذ المسلمين). وإما للتويخ بأن يراد أن فعل الشرط الواقع المجزوم به لقيام البراهين المقتضية لوقوع خلافه كأنه معدوم فيفرض معدوماً ويعلق على الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَنْضَرْبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنَّ كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة الكسر، ويرد عليه أمران:

أحدهما - أن المجزوم به إسرافهم فيما مضى، والإسراف للمستقبل بالنسبة إلى العباد مشكوك فيه، وإن كان المراد: إن تبين إسرافكم الماضى لأجل كان فالتبين أيضا للعباد مشكوك فيه.

الثانى - أنه إذا كانت البراهين القاطعة تجعل الإسراف كالمستحيل، فدخل (إن) عليه خلاف الأصل، فإن المستحيل لا تدخل عليه أداة الشرط حقيقة، و(الهمزة) فى الآية الكريمة للإنكار، و(الفاء) عاطفة على جملة محذوفة، و(الضرب) مجاز عن الصرف، و(صفحا) مصدر من المعنى أو مفعول من أجله أو حال أى صافحين، إن جوزنا وقوع المصدر حالا فى القياس ويحترز بقراءة الكسر عن قراءة الفتح فمعناه لأجل إسرافكم نضرب عنكم الذكر فلا تؤمرون ولا تنهون، وإما أن يؤتى (يأن) للتغليب، بأن يسند فعل الشرط إلى جماعة بعضهم مقطوع بوقوع الفعل منه، وبعضهم مشكوك فيه، فيغلب المشكوك فى وقوعه منه على غيره.

(تنبيه) حيث ورد فى القرآن الكريم (إن) وليست فى كلام محكى عمن يقع منه الشك استحال أن تكون للشك؛ لأن الله تعالى منزّه عنه، وإنما هى على ما يقتضيه المقام من هذه التأويلات.

(تنبيه) قال المصنف تبعا للسكاكى فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾<sup>(٢)</sup>: تحتملها، أى تحتمل أن تكون للتويخ - كما سبق - وأن تكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، فإنه كان منهم من يعرف الحق وينكره عنادا.

(١) سورة الزخرف: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٣.

قلت: لكن التغليب أن تجمع بين ما تقتضيه الكلمة وغيره، وهنا جمع فى فعل الشرط بين مجزوم بأن عنده ريبا، وهم الكفار، ومجزوم بأنه لا ريب عندهم، وهم الذين كانوا يعتقدون الحق بقلوبهم، فلم تستعمل (إن) فى شيء من حقيقتها من الشك ثم غلب عليه غيره، بل استعملت فى شيئين كل منهما غير مدلولها، وليس ذلك من التغليب فى شيء، وما هو إلا كقولك (إن عاد أمس وطلعت الشمس غدا أكرمتك) فهو تعليق على واجب ومستحيل، وكلاهما خلاف الأصل. وقد مشى شارحو المفتاح والتلخيص على ما ذكره المصنف على ما فيه، ولا يصح كلامه إلا بتأويل، وهو أن يدعى أن بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الإنسان فى أن عنده ريبا، أو لا كالمنافقين، وبعضهم كان الإنسان يعلم أن عنده ريبا، وهم الكفار الذين يقولون: لا ندرى، كالذين قالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾<sup>(١)</sup> فحينئذ يمكن أن يقال بعض المخاطبين من شأنهم الخطاب (بإن)؛ لأن عند الإنسان شكاً فى أن عندهم ريبا أو لا، وبعضهم لا يشك الإنسان فى أن عنده ريبا فغلب المشكوك فى ريبه بالنسبة إلى السامعين على غير المشكوك فى ريبه، وهذا غير ما ذكره المصنف؛ ثم إن فيه من الركافة ما لا يخفى، ولعل القطع حاصل بأنه غير مراد، وأغلب ظنى أن الوهم سرى لهم من أن الريب هو الشك، وأن الذهن زاغ عن الريب الذى يطلبه (إن)، وهو ريب الإنسان المتكلم إلى الريب الذى هو فعل الشرط، ثم لو ثبت للمصنف ما ادعاه فى الآية الكريمة من التغليب وقع النزاع معه ومع السكاكى فى جعله التغليب من النكت التى لأجلها تستعمل (إن) فى المجزوم به؛ وذلك لأن هذا العلم إنما يتكلم فيه فى النكت المعنوية لا اللفظية، والتغليب أمر لفظى لا يؤتى به إلا لنكتة معنوية تحمل عليه، فإن أراد المصنف أن التغليب نكتة لم يصح، وإن أراد أنه لا بد من اشتماله على نكتة معنوية لأجلها تستعمل (إن) فى الجزم فليس فى ذلك بيان لما هو بصده، من نكتة استعمال (إن) فى الجزم، وربما

(١) سورة الفرقان: ٦٠.

كانت تلك النكتة الحاملة على التغليب هي إحدى النكت السابقة.

ثم اعلم أن السكاكي قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ﴾<sup>(٢)</sup> وذكر ما سبق أراد والله أعلم بقوله وإن كنتم في ريب من البعث قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ﴾ لأن التلاوة ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ بلا واو، والواو من كلام السكاكي عاطفة، ولا ينكر ذلك، فهو كقوله ﷺ في كتاب هرقل: و﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية فكأن المصنف توهم أن هذه الواو من القرآن الكريم فقال في الإيضاح: وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبُعْثِ﴾<sup>(٤)</sup> وهو غلط سببه ما سبق.

ص: (ثم التغليب يجرى في فنون ... الخ).

(ش): لما توهم المصنف أن ما سبق محتمل للتغليب استطرد لذكر باب التغليب، وليته لم يذكره هنا؛ لعدم ثبوت أن ما سبق من التغليب، فقال: إن التغليب يجرى في فنون، كقوله تعالى: ﴿وَكَاثُ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾<sup>(٥)</sup> غلب فيه المذكر على المؤنث. وقد يكون بتغليب المخاطب على غيره، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> أصله يجهلون بالياء فغلب؛ لأن قوما في معنى المخاطب.

قلت: وفي تسمية هذا تغليبا نظرا، إنما فيه مراعاة المعنى. ومن تغليب المخاطب على غيره قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾<sup>(٧)</sup> فأدخل عليه الصلاة والسلام في ﴿لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ بحكم التغليب ولم يكن في ملتهم أصلا،

(١) سورة البقرة: ٢٣.

(٢) سورة الحج: ٥.

(٣) حديث هرقل مع أبي سفيان أخرجه البخاري في "بدء الوحي"، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ. (٤٢/١)، (ح ٦)، وفي غير موضع من صحيحه الآية ٦٤ من سورة آل عمران.

(٤) سورة الحج: ٥.

(٥) سورة التحريم: ١٢.

(٦) سورة النمل: ٥٥.

(٧) سورة الأعراف: ٨٨.

ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. ومن التغليب قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن لعلكم متعلق فى المعنى بخلقكم، والمراد بتتقون هو والذين من قبلهم.

ومن تغليب العاقل على غيره قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَرْوَاجًا يُدْرَوُكُمُ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>. (تنبيه) للتغليب بالثنية مواضع كثيرة فمنها قولهم: أبوان، للأب والأم، وفيه تغليب المذكر على المؤنث، ومنها: الخافقان، ذكره السكاكى وغيره وهما المشرق والمغرب، فإن الخافق حقيقة هو المغرب، على أن تسمية المغرب خافقا مجاز؛ لأن المغرب ليس خافقا بل منخفض فيه، ومن التغليب العمران لأبى بكر وعمر، قال ابن الشجرى ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز فليس قوله بشيء؛ لأنهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبدالعزيز، ويروى أنهم قالوا لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين، وإليه ذهب أبو عبيدة، ونقل فى إصلاح المنطق عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد فقال أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، فأراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، فلا تغليب. ومنها ما نقله الحاتمى عن الأصمعى قوله:

أَلَا مَنْ بَلَغَ الْحَرَيْنِ عَنَى مُغْلَغَلَةً أَخْصُ بِهَا أَيًّا<sup>(٤)</sup>

وإنما هما الحر وأبى؛ أخوان، ومنها قولهم: البصرتان، للبصرة والكوفة، وقول قيس بن زهير: جَزَانِى الزَّهْدَمَانِ جَزَاءَ سَوْءٍ وَكُنْتُ الْمَرْءَ يُجْزَى بِالْكَرَامَةِ<sup>(٥)</sup>

وإنما هما: زهدم وقيس من بنى عبس. ومنه القمران، للشمس والقمر، قال ابن الشجرى:

(١) سورة الأعراف: ٨٩.

(٢) سورة البقرة: ٢١.

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للمنخل البشكرى فى الأغانى ١٠/٢١، ويروى شطره الثانى مختلفا فيقول:

أَلَا مَنْ مَبْلَغَ الْحَرَيْنِ عَنَى بِأَنَّ الْقَوْمَ قَدْ قَتَلُوا أَيًّا.

(٥) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير فى إصلاح المنطق ص: ٤٠٠، والأغانى ١١/١٤٢، ولسان العرب ١٢/٢٧٩ (زهديم)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ١٤٩/٢، والمحتسب ١٨٩/٢، والمقتضب ٤/٣٢٦ وكتاب العين ٤/١٢٣، ويروى: أجزى بدلا من يجزى.



وهو المراد في قول المتنبي:

وَاسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرَتْنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعًا<sup>(١)</sup>

وقال الفرزدق:

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ<sup>(٢)</sup>

وسأل الرشيد من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين، ف قيل: أراد النبي (وإبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وبالنجوم الصحابة فأعجبه ذلك ورآه مناسبا لحال الفرزدق؛ فإن نسبه يتصل بهذا النسب الكريم، وبهذا التفسير جزم ابن الشجري، وكان الوالد يستحسنه. ومنها: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> المشرق والمغرب، وكذلك المغربان. ومنها: المصعبان، لمصعب بن الزبير وابنه عيسى، وقيل: مصعب بن الزبير وعبد الله أخوه، وقالوا لعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب: الخبييان، وكان عبد الله يكنى أباخبيب. ومنها: العمران في قول قراد بن حبش الصاردي:

إِذَا اجْتَمَعَ الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جَابِرٍ وَزَيْدُ بْنُ عَمْرٍو خِلَتْ ذُبْيَانُ تَبْعًا<sup>(٤)</sup>

ومنها: الأحوصان؛ وهما الأحوص بن جعفر بن كلاب، وعمر بن الأحوص. ومنها: الحنتقان، وهما الحنتف وسيف ابنا أوس بن حمير. ومنها: البحران؛ وهما بحر وفراس ابنا عبد الله بن سلمة. ومنها: الأقرعان، وهما الأقرع بن حابس وأخوه مزيد. ومنها: الطليحتان، طليحة بن خويلد الأسدي وأخوه حيال. ومنها: الخزيمتان، والريبتان، من باهلة بن عمرو، وهما خزيمة وربيعة. قال ابن الحاجب في أماليه: شرطه تغليب الأدنى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبو بكر أفضل من عمر، وقد يرد عليه: البحران، للملح والعذب، فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب، وعكس ذلك غير ابن الحاجب فقال شرطه تغليب الأعلى

(١) البيت من الكامل وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٢، ومغنى اللبيب ٢/٦٨٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٩/١)، والأشباه والنظائر (١٠٧/٥)، وخزانة الأدب

(٣٩١/٤)، ولسان العرب (١٠٧/١٥) (عوى).

(٣) سورة الزخرف: ٣٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لقواد بن خث الصاردي في لسان العرب ٤/٦٠٨ (عمر)، وتهذيب اللغة

٣٨٨/٢، وتاج العروس ١٣/١٣٥ (عمر).

على الأدنى، كما نقله الطيبي في شرح التبيان، وقال ابن رشيقي في العمدة: إن الكسائي قال: إن التغليب في العمرين إنما هو لكثرة الاستعمال؛ فإن أيام عمر أطول من أيام أبي بكر -رضي الله عنهما- وكذلك ذكره ابن الشجري.

(تنبيه) كما تستعمل (إن) في المجزوم به تستعمل في المستحيل، وكلاهما خلاف الأصل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾<sup>(١)</sup> على المشهور، وقيل (إن) في الآية المذكورة نافية، معناه ما كان له ولد فأنا أول العابدين له.

ص: (ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاستقبال ... الخ).

(ش): أى لكون (إن) و(إذا) وكان ينبغى أن يقول لكون كل منهما، كما قال فيما بعد لتعليق أمر، وهو الجواب بغيره، وهو الشرط في الاستقبال، وليس قوله في الاستقبال تقييدا لقوله لتعليق أمر؛ لأن كل تعليق لا يكون إلا على مستقبل، والتعليق في (لو) و(لما) لاحقية له، بل هو تركيب يتضمن ارتباطا ما، بل مراده أن يذكر الداعي لما سذكره من كونها فعلية. (قوله كان كل من جملتي كل فعلية استقبالية) أى: ليظهر بذلك موضوعها الاستقبالي، ولم تكن اسمية لدالاتها على الثبوت، وهو غير الاستقبال، وقوله: استقبالية، يعنى أنها بلفظ المضارع، ولا يعنى مستقبلة المعنى؛ لأن ذلك أمر لا يخالف أبدا لا لنكته ولا لغيرها، ولو اجتنب ألفظ الاستقبالية لكان أحسن؛ لأنه إنما يستعمل في الفعل الدال على المستقبل سواء كان مضارعا أم لا.

ص: (ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكته).

(ش): مخالفة ذلك تكون بأحد أمرين: الأول -أن يقعا ماضيين لفظا، يشير إلى أنه إذا أتى بفعل الشرط ماضيا لفظا كان معناه الاستقبال. وما ذكره من كون فعل الشرط والجواب مستقبليين هو مذهب الجمهور، وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ (كان) بقى على حاله من المضى؛ لأن (كان) جردت عنده للدلالة على الزمان الماضى، فلم تغيرها أدوات الشرط، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الزخرف: ٨١.

(٢) سورة المائدة: ١١٦.

(٣) سورة يوسف: ٢٦.

والجمهور على المنع، وتأولوا ذلك كله إما على التبيين أو غير ذلك، وكذلك الجواب لا يكون إلا مستقبلا. ومن العجائب أن ابن مالك لا يجوز أن يكون فعل الشرط ماضى المعنى (بكان) ولا غيرها، ثم يجوز أن يكون فعل الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع (قد) ظاهرة أو مقدره كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾<sup>(٢)</sup>. وكيف يتصور أن يكون الشرط مستقبلا والجواب ماضيا؟ فيلزم حينئذ تقدم المشروط على الشرط وهو محال عقلا! والصواب تأويل ذلك كله على حذف الجواب أو غيره، إلا أن التأويل على حذف الجواب مشكل فى نحو ﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ فإن البصريين لا يجوزون حذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما.

واعلم أنه قد وقع فى عبارة الزمخشري فى قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٣)</sup> على قراءة الرفع الشاذة يجوز أن يحمل أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون كقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حُرْمٌ<sup>(٤)</sup>

وفهم الشيخ أبوحيان منه أنه أراد أن الجواب محذوف، فرد عليه بما ذكرناه، وفى رده نظروا؛ لأن الزمخشري قد اعتذر عن ذلك بأن قال: إنه حمل تكونوا على كنتم، فهو لا يسلم أن فعل الشرط المضارع المحمول على الماضى لا يحذف جوابه، وليس فى كلام غيره تصريح بذلك. ثم إنه لم يذكر أن الجواب محذوف، فجاز أن يكون فرعه على جواز (إن يصرع أخوك تصرع) جوابا مع كونه مرفوعا كما هو أحد المذهبين فيه، والسر فى كون جملتى

(١) سورة يوسف: ٧٧.

(٢) سورة يوسف: ٢٧.

(٣) سورة النساء: ٧٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص: ١٥٣، والإنصاف ٦٢٥/٢، وجمهرة اللغة ص: ١٠٨، وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠، والدرر ٨٢/٥، ورصف المبانى ص: ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٨٣٨/٢، والكتاب ٦٦/٣، ولسان العرب ١١/٢١٥ (خلل)، ١٢/١٢٨ (حرم)، والمحتسب ٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٤٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩، والمقتضب ٧٠/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٠٧/٤، وجواهر الأدب ص: ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥، وشرح شذور الذهب ص: ٤٥١، وشرح ابن عقيل ص: ٥٨٦، وشرح عمدة الحفاظ ص: ٣٥٣، وشرح المفصل ١٥٧/٨، وجمع الهوامع ٦٠/٢.

الشرط والجواب فعليتين مستقبليتين أن الماضي محقق وجوده أو عدمه، فإن قلت قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾<sup>(١)</sup> إلى ﴿إِنْ وَهَبْتُ﴾<sup>(٢)</sup> وقع فيه أحللنا المنطوق به، أو المقدر على القولين جواب الشرط مع كون الإحلال قديماً فهو ماضٍ. قلت: المراد إن وهبت فقد حلت فجواب الشرط بالحقيقة الحل المفهوم من الإحلال، لا الإحلال نفسه، وهذا كما أن الظرف من قولك: قم غداً، ليس هو لفعل الأمر بل للقيام المفهوم منه. والأمر الثاني الذى يأتى على خلاف ذلك أن تأتى جملة الجواب اسمية كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما كان على خلاف الأصل؛ لأن الاسم دال على الثبوت والتحقق، والتعليق ينافى ذلك.

واعلم أن كلا من فعلى الشرط والجواب قد يكون ماضياً لفظاً أو مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً فيحصل من مجموع الفعلين تسعة أقسام كلها جائز، إلا أن فى كون فعل الشرط مضارعاً مع كون فعل الجواب ماضياً خلافاً، منعه جماعة، وجوزه ابن مالك استدلالاً بقول عائشة -رضى الله عنها-: "متى يقيم مقامك رق"<sup>(٤)</sup> وأحسنها المشاكلة بينهما، وأحسنها أن يكونا مضارعين لظهور تأثير عمل (إن) فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير، ثم أن يكون الأول ماضياً والثانى مضارعاً؛ لأن فيه الانتقال من عدم التأثير إلى التأثير. والأقسام التسعة فى الحسن على هذا الترتيب:

**الأول:** إن يقيم زيد يقيم عمرو.

**الثانى:** إن لم يقيم زيد لم يقيم عمرو وحسنه على ما بعده للمشاكلة، ولكونه فعلاً مضارعاً فى اللفظ فهو موافق لمعنى الاستقبال.

**الثالث:** إن قام زيد قام عمرو.

(١) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٣) سورة الأنبياء: ٣٤.

(٤) قالت أم المؤمنين هذا الكلام عندما قال ﷺ وهو على فراش المرض: "مروا أبابكر أن يصلى بالناس....."، أخرجه البخارى فى "الأذان"، باب: الرجل يأتى بالإمام ويأتى الناس بالمأموم، (٢٣٩/٢)، (ح ٧١٣)، وفى غير موضع، ومسلم فى "الصلاة"، (ح ٤١٨) وأحمد فى "المسند"، (١٥٩/٦)، واللفظ له.

الرابع: إن لم يقم زيد يقم عمرو.

الخامس: إن لم يقم زيد قام عمرو.

السادس: إن قام زيد يقم عمرو.

السابع: إن قام زيد لم يقم عمرو.

الثامن: إن يقم زيد قام عمرو.

التاسع: إن يقم زيد لم يقم عمرو.

وأخذ المصنف فى تعداد أسباب مجيء فعل الشرط ماضى اللفظ، فذكر منها أن يجعل غير الحاصل كالحاصل، وهذا الجعل مقتضى ظاهر اللفظ لا فى نفس الأمر، فإن الفرض أن الفعل مستقبل المعنى، ولو قال: لإيهام جعل غير الحاصل كالحاصل لكان أحسن، ومثل ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

ومنها: أن يقصد تفاؤل المتكلم بوقوعه فيعبر عنه بلفظ الماضى أو لإظهار المتكلم رغبته فى وقوعه نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام.

قوله: لان الطلب إذا عظمت رغبته فى أمر يكثر تصويره إياه فربما يخيل إليه حاصلًا، وفيه نظر لأنه يقتضى أن يكون الفعل حيثئذ ماضى المعنى، وليس كذلك ولا هو مراد.

قوله: وعليه ﴿إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا﴾<sup>(٢)</sup> مثال لإظهار الرغبة، فالمصنف لف قسمى التفاؤل وإظهار الرغبة، ثم نشر مثالهما، وقد يقوى التخييل حتى إن الإنسان يغلط حسه كقول المعرى: مَا سِرْتُ إِلَّا وَطَيْفٌ مِنْكَ يَصْحَبُنِي سَرَى أَمَامِي وَتَأْوِيًا عَلَى أَثَرِي<sup>(٣)</sup>

الطيف: الخيال، والتأويب: السير نهارًا، مشتق من الأوب وهو العود؛ لأن الغالب أنهم يسرون ليلا ويأتون إلى منازلهم نهارًا. قال السكاكى: وقد يؤتى بالماضى لإرادة التعريض؛ وهو أن يخاطب واحد ويراد غيره، نحو: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ﴾<sup>(٤)</sup> فإن قلت: أى مناسبة فى ذلك

(١) سورة الانسان: ٢٠.

(٢) سورة النور: ٣٣.

(٣) البيت لأبى العلاء المعرى فى كتاب عقود الجمان ١١٢/١، والإيضاح ص ١٠٠ والمفتاح ص ٣٨٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٥.

للفظ المضى؟ قلت: لأن المخاطب إذا علم من نفسه أنه ليس بذلك الوصف، ووجد الفعل ماضيا علم أنه تعريض لغيره ممن وقع منه فى الماضى، لا يقال المقصود التعريض بمن يقع منه الشرك ماضيا أم مستقبلا؛ لأننا نقول تحذير من وقع فى الشرك هو أشد عناية لإزالة المفسدة الحاضرة. فإن قلت: ما الذى صرف هذا الخطاب عن أن يراد به النبى ﷺ؟ قلت: لأن الأصل فى (إن) دخولها على الممكن، والشرك فى حقه ﷺ مستحيل شرعا، فجعلناه خارجا عن الأصل تنزيلا للاستحالة الشرعية منزلة الاستحالة العقلية، ولا سيما والفعل بصيغة المضى التى لا تستعمل غالبا إلا فى المتوقع. فإن قلت: قولكم (المراد غيره) هل تعنون به أن ضمير المخاطب المفرد استعمل فى الغائب مجازا؛ فلا يكون النبى ﷺ مخاطبا إلا فى الصورة لا فى المعنى؟ قلت: لا بل النبى ﷺ خوطب لفظا ومعنى ولكن أريد بخطابه إفادة لازمه، وهو أن غيره إذا أشرك حبط عمله، فهو من نوع الكناية، كقولنا: زيد طويل النجاد، فالنبى ﷺ مراد فى الآية الكريمة استعمالا، وغير مراد إفادة، كما سترى تحقيقه فى الكناية، لا يقال فيلزم من كونه ﷺ مرادا بالضمير أن يكون الشرك بالنسبة إليه ﷺ هو المراد؛ لأننا نقول هو من نوع الكناية التمثيلية، لأنك تقول: زيد كثير الرماد كناية عن كرمه، وإن لم يكن له رماد ولا طبخ، فتسمى هذه كناية تمثيلية. ونظير ما تقدم فى التعريض ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> المراد: وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فإن قلت قد تقدم: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ التفات، والمعنى وإليه أرجع، فإذا كان تعريضا لا يكون فيه التفات، بل يكون عبر فى الأول بياء المتكلم عن المخاطبين، فهذا مناقض لما سبق؟ قلت: ليس كذلك، ولا منافاة بين الكلامين؛ فإن التعريض ليس من شرطه أن يراد به غير ظاهر اللفظ؛ بل يراد ظاهره لا لقصده، بل يكون المقصود بالكلام غيره، كما يخوف الملك ولده ليحذر غيره من خدمه تأسيسا من باب أولى، فقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾<sup>(٢)</sup> المراد به المتكلم، ولكنه إذا قال لنفسه ذلك كان فيه من التعريض بأن كل أحد ينبغي أن يكون كذلك ما لا يخفى كما سبق. وقوله والمراد وما لكم، أى: الذى سبق الكلام لأجله، لا أن المتكلم غير مراد، وهذا الباب يسمى الكلام المنصف ومثله:

(١) سورة يس: ٢٢.

(٢) سورة يس: ٢٢.

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ فَشَرُّكُمْ لَخَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ<sup>(١)</sup>

لأن من سمعه من معاد وموال يقول أنصف قائله. ومنه ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه لو جرى على الظاهر لجاء لا تسألون عما نعمل ولا نسأل عما أجرمتم. ووجه حسنه إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يغضبهم، فإنه ليس فيه التصريح بنسبتهم إلى الباطل، وصرفه إلى المتكلم إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما أرادته لنفسه. قلت: ومن هنا يعلم أن ضمير المتكلم في: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾<sup>(٤)</sup> على وضعه. ووجه الحسن في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾<sup>(٥)</sup> إشارة إلى النصفة التامة، وأن أعز خلق الله عليه حكمه حكم غيره في تحريم الإشراك عليه.

ص: (ولو للشرط في الماضي ... الخ).

(ش): (للنحاة في (لو) الشرطية عبارات:

الأولى: عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن (لو) لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره. وإنما ذكر سيبويه هذه العبارة لأن أدوات الشرط لكل منها مدلول، فمنها (إذا) و(إن) مثلا، للمستقبل و(لو) و(لما) للماضي، وهما متنافيان؛ فلو للامتناع، ولما للوجوب، فإذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي وهما ممتنعان، وإذا قلت: لما قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي، وهما واجبان، فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وإن وإذا حرفان لما يقع لوقوع غيره شكاً في الأولى وظناً في الثانية. و(لو) بخلافهما لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره، والسين يدل على

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: ٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٢/٩، ٢٣٦، ٢٣٧، وشرح الأشموني ٣/٣٨٨، ولسان العرب ٣/٤٢٠ (ندد)، ٦/٣١٦ (عرش)، ويروى (بند) بدلاً من (بكف).

(٢) سورة البقرة: ٢٠٩.

(٣) سورة سبأ: ٢٤، ٢٥.

(٤) سورة يس: ٢٢.

(٥) سورة الزمر: ٦٢.

التوقع، وأتى سيبويه بكان احترازاً عن (إن)، وأتى بالفعل المستقبل احترازاً من (لما)، وأتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجرداً عن السين احتمال أن يكون واقعاً في الماضي، وليس مصحوب (لو) كذلك، فأتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حيثئذ لضرورة استقباله وتوقعه، فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع، ولا هو واقع ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع، فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع لا أنه كان سيقع؛ لأن ظاهر قوله: كان سيقع، أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك، وإنما هو متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها في هذا الموضوع كما حسن في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> وتأمل ذلك تجده لم يأت إلا في مواضع نفى المستحيل، أو المنزل منزلة المستحيل. فهذا تحرير عبارة سيبويه؛ وأما تحرير معناها فالذى يتدر إلى الذهن أن معنى كلامه أن (لو) تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول، وتدل بالالتزام على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول؛ لأنه إذا كان وقوع الثاني لازماً لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم.

**الثانية:** وبها عبر الأكثرون أنها حرف امتناع لامتناع، واختلفوا في المراد بها على قولين:

**أحدهما-** وهو الذى لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثانى لامتناع الأول فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع إلا بالمفهوم الثانى أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثانى، وسنوضح فساد. واعلم أن الذى يتدر إلى الذهن من هذه العبارة أمور: أحدها- أنها تدل على امتناعين، وفيه نظر؛ لأن مدلولها أن (لو) تدل على امتناع الثانى، وعلة ذلك امتناع الأول، فامتناع الأول يعلم باللازم؛ لأنه لو لم يمتنع لما امتنع الثانى؛ لأنه يلزم من عدم اللازم عدم اللزوم، لا أن امتناعه جزء من مدلولها، بل علة له، وعلى القول الثانى- مدلولها امتناع الأول لأجل الثانى وفرق واضح بين قولنا: مدلول هذه الكلمة كذا وكذا، وبين قولنا: مدلولها كذا لأجل كذا.

**الثانى-** أن ما دخلت عليه اللام فى قولهم: لامتناع، هو العلة الفاعلية، وكان يحتمل أن يقال هى العلة الغائية كقولك: أسلمت لأدخل الجنة، ويكون معناه: حرف امتنع فيه الأول

(١) سورة الأنفال: ٣٣.



ليمتنع الثاني، فامتناع الثاني علة غائية، وهو مترتب على امتناع الأول، وحاصله أنها اقتضت امتناع فعل الشرط، وأن امتناعه يستلزم امتناع الجواب، وهذا وإن كان بعيدا فسيأتي ما يقربه. وهذا المعنى هو الذى فسر به الشيخ أبو حيان فى أول كلامه، وقد تحصلنا من هاتين العبارتين على ثلاثة أقوال.

**الثالث-** أن دلالة (لو) على الامتناعين بالمنطوق، وهذا هو الذى يظهر؛ لكن الذى يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك فى تكملة شرح التسهيل أنه بالمفهوم، وفيما قاله نظر.

العبارة الثالثة- وبها عبر ابن مالك: حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه؛ يريد بهذه العبارة كما صرح به فى شرح الكافية أنه يقتضى امتناع فعل الشرط واستلزامه ثبوته لثبوت الجواب، فالضمير فى قوله (واستلزامه) يعود على المضاف إليه، وهو قوله ما يليه، لاعلى المضاف وهو امتناع، وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها عنده تعرض لوقوع الجواب أو عدمه، إلا أن الأكثر عدمه، وهى عبارة متوسطة بين عبارة سيبويه والأكثرين؛ لأن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت، وعبارة غيره امتناع لامتناع. وعبارة تقتضى امتناعا للشرط، وثبوتا للجواب، بتقدير ثبوت الشرط. والثبوتان المذكوران فى عبارة سيبويه فرضيان، والامتناعان المذكوران فى عبارة الجمهور حقيقيان. والثبوت المذكور فى عبارة ابن مالك فرضى، والامتناع المذكور فيها حقيقى.

**الرابعة-** أنها إن كان بعدها موجبان؛ فهى حرف امتناع لامتناع، أو منفيان؛ فحرف وجود لوجود، أو الأول منفى والثانى مثبت، أو بالعكس: فحرف امتناع لوجود، أو بالعكس.

وهذا القائل توهم أن قولنا (لو لم يقم زيد لم يقم عمرو) حرف يقتضى وجود الأمرين؛ فليس امتناعا. وهو وهم؛ لأن المراد امتناع ما يليها من نفى أو إثبات.

**الخامسة-** أنها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط، لا يدل على امتناع ولا غيره، وإليه ذهب الشلوبين، وهذا أخذ بمنطوق عبارة سيبويه وأعرض عن مفهومها.

(تنبيه) أورد كثير من العلماء على قولهم: إن (لو) حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد

يظن أن جواب لو فيها غير ممتنع، وأشككت هذه المواضع على الشلوبين<sup>(١)</sup> من النحاة وعلى الخسروشاهي<sup>(٢)</sup> من الأصوليين؛ حتى ادعى أن (لو) لمجرد الربط، وعلى ابن عصفور حتى ادعى أنها فيها بمعنى إن، وادعى جماعة أن الجواب الممتنع محذوف، وأجاب القرافي بأن لو كما تأتي للربط تأتي لقطع الربط فتكون جواباً لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه قطع الربط فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك، كما لو قال القائل: لو لم يكن هذا زوجاً لم يرث؛ فتنزل لو لم يكن زوجاً لم يحرم الإرث، أى لكونه ابن عم، وادعى أن هذا الجواب خير من ادعاء أن (لو) بمعنى (إن) لسلامته من ادعاء النقل، ومن حذف الجواب. وليس كما قال: فإن كون (لو) تستعمل لقطع الربط لم يقله أحد، ولم يدل عليه دليل، وهو ادعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل، بخلاف ادعاء أنها بمعنى إن، وأن الجواب محذوف؛ فإن الأول قال به جماعة، والثاني كثير. وها أنا أذكر هذه المواضع وما يظهر من جوابها وأذكر - إن شاء الله تعالى - معها مواضع كثيرة لم يتنبهوا لها.

فمنها: صحة قولك لما ليس بإنسان: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً؛ لأنه يقتضى امتناع الحيوانية لامتناع الإنسانية، وليس كذلك؛ لأن عدم الأخص لا يلزم منه عدم الأعم. وهذا أورد على منطوق العبارة الثانية، ولا يرد على عبارة سيبويه إلا من جهة مفهومها. وجوابه: أن الحيوانية توجد بأحد أمور، منها: الإنسانية، وأن الإنسانية سبب، ولا يلزم من عدمه عدم المسبب لوجود سبب آخر، والسبب وإن لزم من عدمه عدم المسبب فإنما ذلك لذاته، فإذا كان للمسبب سبب آخر فإن المسبب حيثئذ يوجد بذلك السبب الآخر، وكذلك الحيوانية إذا عدمت الإنسانية قامت بنوع آخر.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> إن قلنا بالعبارة الثانية لزم أن يكون النفاذ موجوداً، وهذا

(١) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، أبو علي الشلوبيني أو الشلوبين نسبة إلى حصن الشلوبين بجنوب الأندلس، وهو من كبار علماء النحو واللغة (٥٦٢-٦٤٥هـ) الأعلام ٦٢/٥.

(٢) الخسروشاهي: عبد الحميد بن عيسى بن عمّويه أبو محمد شمس الدين، من علماء الكلام، نسبته إلى خسرو شاه (من قرى تبريز)، تقدم في علم الفقه والأصول والعقليات، (٥٨٠-٦٥٢هـ) الأعلام ٢٨٨/٣.

(٣) سورة لقمان: ٢٧.

لا يرد على عبارة سيويه منطوقاً؛ وإنما يرد عليها من جهة مفهومها. وأجيب عنه بأن مفهوم الشرط مفهوم مخالفة، ومفهوم المخالفة إذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة، وهنا مفهوم الموافقة يقتضى عدم النفاذ؛ لأن كلمات الله إذا لم تنفذ مع سبعة أبحر، فأولى أن لا تنفذ مع عدمها، كما تقول: (إن أساء إلى زيد أحسنت إليه)، ذكر هذا الجواب جماعة. وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أر فيه ما يثلج فى الخاطر، وقد خطر لى عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب، وأن ينحل به غالب ما لعله يورد، وأقدم عليه مقدمات. إحداها: أن النفاذ ليس عبارة عن مطلق الفناء، وإن أطلق ذلك كثير، بل عبارة عن فناء آخر جزء من الشيء، فإذا قلت: (نفذ مال زيد) فمعناه أنه خرج شيئاً فشيئاً إلى أن فرغ، هذا هو الذى يتدر منه إلى الذهن، ويشهد له النقل، قال القاضى عياض فى المشارق: نفذ: أى: فرغ وفنى، قال تعالى: ﴿لَنفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾<sup>(١)</sup>، ومثله الحديث "حتى نفد ما عنده"<sup>(٢)</sup>. ونقل ابن الأثير عن أبى حاتم فى حديث القيامة "ينفذهم البصر"<sup>(٣)</sup> أنه بالمهملة، وأن معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم. اهـ. ويقال: استنفذ وسعه: أى: استفرغه، وقال الصاغاني: الانتفاذ: الاستيفاء. وفى المحكم عن الزجاج: ﴿مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> معناه: ما انقطعت، والمنافذ الذى يحاج صاحبه حتى تنقطع حجته فتنفذ، وكذلك قال الأزهرى، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾<sup>(٥)</sup> أى فراغ.

الثانية: إذا كان جواب (لو) قضيتين إحداها منفية، والأخرى مثبتة؛ فإنها تدل على امتناع

(١) سورة الكهف: ١٠٩.

(٢) من كلام أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عندما أتى أناس من الأنصار فسألوا رسول الله ﷺ حتى نفد ما عنده..... أخرجه البخارى فى "الزكاة"، باب: الاستغفار عن المسألة، (٣/٣٩٢)، (ح ١٤٦٩)، ومسلم فى "الزكاة"، (ح ١٠٥٣).

(٣) الحديث أخرجه البخارى فى "أحاديث الأنبياء" باب: يزفون: النسلان فى المشى (٤٥٥/٦)، (ح ٣٣٦١)، ومسلم فى "الإيمان" (ح ١٩٣)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال: "أتى النبى ﷺ يوماً بلحم، فقال: إن الله يجمع الأولين والآخرين يوم القيامة فى صعيد واحد، فيسمعهم الداعى وينفذهم البصر....." الحديث.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

(٥) سورة ص: ٥٤.

مجموع النفي والإثبات، فإذا قلت: (لو جاء زيد لأكرمه وما صحبته)، دل على أنه بتقدير ثبوت المجيء يثبت مجموع الأمرين، ودل على امتناع المجيء وأن امتناعه أوجب امتناع المجموع من ثبوت الإكرام ونفى الصحبة، فلا يدل ذلك على أن الإكرام لم يقع والصحبة قد وقعت، بل صدق امتناع وقوع الإكرام ونفى الصحبة، يحصل بذلك ويحصل بأن لا يقع واحد منهما، ويحصل بأن يقع معا، وهذه قضية قطعية؛ لأن الإثبات الكلى إنما يناقضه السلب الجزئي، وحاصله أن (لو) تقتضى امتناع مجموع ما دخلت عليه، ومجموع جوابها، لا امتناع كل فرد من أفراد كل منهما. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾<sup>(٣)</sup> فإن الممتنع فى كل ذلك هو المجموع لا كل فرد.

الثالثة: مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر فى موضعه، والقول بالمفهوم فى (لو) على الخصوص كالمتفق عليه؛ أعنى مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه، فإذا قلت: (لم يعجبني قيام زيد) اقتضى أن له قياما غير معجب، وإن كانت هذه سالبة محصلة لا تستدعى حصول موضوعها كما تقرر فى المنطق، لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق، أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا إشكال فيه، فإذا قلت: (لو قام زيد لما أعجبني قيامه) فقولك لما أعجبني قيامه يدل لفظا على أن له قياما، وأنه غير معجب بتقدير الشرط، أما إنه غير معجب فلا أنه منطوق اللفظ وأما أن له قياما فلا أنك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتبا على قيامه، فصار ثبوت الموضوع وهو القيام قيدا فيه، فليس كقولك: (ما أعجبني قيام زيد) حتى لا يكون بالوضع تفيد وقوع القيام، بل هو كقولك: (ما أعجبني القيام الذى وقع من زيد) فالجواب حينئذ سالبة تستدعى حصول موضوعها فى تحقق صدقها بالفعل، وكذلك (إن قام زيد لم يعجبني قيامه) و(لو) تدل على امتناع الجواب وامتناع (ما أعجبني قيام زيد) مرتب على امتناع القيام الذى هو شرط (لو)، فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفي إعجاب قيامه، ونفى إعجاب قيامه لا

(١) سورة السجدة: ١٣.

(٢) سورة سورة النحل: ٩.

(٣) سورة سورة الأنعام: ٣٥.

يصدق حتى يكون له قيام كما سبق، فصار نفى إعجاب القيام يستدعى القيام لأنه شرطه ودلت (لو) على امتناع القيام، وعلى أن امتناعه شرط لامتناع (ما أعجبنى قيامه)، و(ما أعجبنى قيامه) دال على وقوع القيام، وعدم إعجابه، فامتناعه يصدق بأن لا يقع قيام بالكلية فيمتنع حينئذ أن يقال (لم يعجبنى القيام) لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام بأن يقع قيام معجب، لكنه قد دل الشرط وهو (لو قام) على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام، فتعين أن يكون المراد بما دل عليه الجواب من امتناع (ما أعجبنى قيامه) هو امتناع القيام الذى دل عليه مفهوم قولك (ما أعجبنى قيامه)، لا أنه وقع قيام معجب؛ إذ لا يمكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام، وحينئذ ينحل الكلام إلى قولنا: امتنع وقوع القيام، وكونه غير معجب، وذلك صادق بأن لا يقع قيام بالكلية. إذا تقرر ذلك: فالنفاد عبارة عن استيفاء العد بعد الشروع فيه، وكلمات الله - سبحانه - وهى علمه وحكمته لم يحصل الشروع فى عدها واستمداد العباد لذلك، وحينئذ فعدم النفاد المستلزم للعد لم يقع، وذلك صادق بأن تكون كلمات الله - سبحانه وتعالى - ما شرع فى عدها، فامتنع عند امتناع كون (ما فى الأرض من شجرة أقلاما) أن يقال: ما نفدت لا لأنها نفدت بل لأنها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهوا لذلك قصدا. وحاصله أن جواب (لو) مجموع أمرين إثبات، وهو العد، وعدم، وهو أنها لم تنفذ، وامتناع الأول يقتضى امتناع مجموع القضية، ولو لم يكن لفظ النفاد يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بأن نقول: المعنى لو كان الأمر كذلك لاستوفى العباد ولم يحصل النفاد، لكنه لم يقع ذلك؛ لأنهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها. وهذا جواب لا غبار عليه، ولا مزيد على حسنه، وإذا ثبت ذلك فانقله إلى كل موضع كان فيه جواب الشرط معه قيد، مثل: (لو أساء إلى زيد لما قابلته) أو (لما أكرمه إكراماً كثيراً) وغير ذلك، فإنه ينحل به كثير من الإشكالات.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> فلو امتنع الجواب لكان التقدير: لكنهم آمنوا وإن لم يشأ الله، وهو محال، وجوابه ما تقدم أى ما كانوا ليؤمنوا بهذه الأمور إلا أن يشاء الله،

(١) سورة الأنعام: ١١١.

فامتناع أنهم لا يؤمنون بهذه الأمور إلا أن يشاء الله صادق بعدم وجدان هذه الأمور، والأمر كذلك إذ المراد لامتنع إيمانهم بهذا التقدير.

ومنها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن انتفاء الإجابة ليس ممتنعا، وهذه الآية الكريمة لا ترد؛ لأن الظاهر أن (لو) فيها بمعنى (إن)؛ لأن التقدير: ولو سمعوا الدعاء المذكور، والدعاء المذكور مستقبل؛ لأنه دخلت عليه (إن) الاستقبالية، ولو سلمنا أنها امتناعية، فامتناع ما استجابوا يكون إما بالاستجابة أو تقدم الدعاء والمقصود الثاني.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن امتناع الجواب يستلزم أنهم مؤمنون، وجوابه ما سبق إيمانهم بكتاب ينزل على بعض الأعجمين صادق بعدم إنزاله.

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾<sup>(٣)</sup> فإن امتناع الجواب بأن يكونوا زادوهم غير الخبال! وجوابه بأن امتناع كونهم ما زادوهم بالخروج إلا الخبال صادق بعدم الخروج، ويخص هذه الآية الكريمة جواب آخر وهو أنه يصدق الامتناع أن لا يزيدوهم شيئا لا خبالا ولا غيره، والأمر كذلك؛ لأن ما زادوكم إلا خبالا يقتضى إثبات زيادة الخبال بتقدير الخروج، وهو ممتنع عند عدم الخروج.

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وجوابه ما سبق؛ لأن امتناع صدق عدم القبول يحصل بأن لا يكون لهم ذلك، ونظيرها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> ويحتمل أن تكون (لو) فيهما بمعنى (إن) وهو واضح في الثانية؛ لأجل (فلن يقبل).

(١) سورة فاطر: ١٤.

(٢) سورة الشعراء: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) سورة التوبة: ٤٧.

(٤) سورة المائدة: ٣٦.

(٥) سورة آل عمران: ٩١.

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إن لم تكن فيه (لو) بمعنى إن فالتقدير: لو كانوا آباءهم لم تجدهم يوادونهم مادة الأولاد للوالدين، فامتناع ذلك بأن لا يكونوا آباءهم. غير أن المعنى فى الآية على أنها بمعنى (إن)؛ لقرينة قوله "لا تجد"، ولأن الذين يحادون منهم من هو أب للمؤمنين، كالخطاب وعبد الله بن أبى بن سلول والوليد.

ومنها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يَحْمِلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أن الظاهر أن (لو) هنا بمعنى (إن)؛ لأنه فى حيز (وإن تدع)، وهو مستقبل بيان، ولو جعلتها امتناعية كان التقدير: ولو كان ذا قرى ودعت لم يحمل ذو القرى حملاً ينشأ عن قدرته إذ ذاك عن الحمل عن غيره.

ونظير الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اُرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومنها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وجوابه ما سبق، فإن المعنى لما امتثل الأمر إلا قليل، وامتناع ذلك يصدق بأن لا أمر، وأيضاً يصدق ذلك بأن المخاطبين لم يقتل أحد منهم نفسه، فيصدق الامتناع لما دل عليه الاستثناء من قتل القليل نفسه إذا كتب عليه القتل.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٦)</sup> وجوابها كما قبلها.

ومنها: قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾<sup>(٧)</sup> والظاهر أنها بمعنى (إن)؛ لأن التقدير: لو جاءتهم كل آية لم يؤمنوا، وكونهم لم يؤمنوا لم يمتنع، وجوابه كالذى قبله؛ لأن امتناع لا يؤمنون بكل

(١) سورة المجادلة: ٢٢.

(٢) سورة فاطر: ١٨.

(٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٥) سورة النساء: ٦٦.

(٦) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٧) سورة يونس: ٩٦، ٩٧.

آية يصدق بأن لا تأتي جميع الآيات، إلا أن الظاهر أننا نقدر الجواب لا يؤمنون كالمنطوق به قبله، وحينئذ فالظاهر أنها بمعنى (إن) وقريب مما نحن فيه قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله عز وجل: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>. وأما نحو: ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> فقد صرحوا أن (لو) فى ذلك كله بمعنى (إن).

ومنها: قوله ﷺ "لو لم تكن ربيتى فى حجرى ما حلت لى"<sup>(١١)</sup> معناه أن انتفاء الحل الواقع لكونها غير ربيته ممتنع لما يفهمه من أن حلها يحصل بغير ذلك. ومنها: قوله ﷺ: "لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذنك فحذفته بحصاة ففقت عينه ما كان عليك من جناح"<sup>(١٢)</sup> المعنى: لكنك فاعلا فعلا صورته ما فيه جناح ولا جناح.

(١) سورة الزمر: ٤٣.

(٢) سورة المائدة: ١٠٤.

(٣) سورة يوسف: ١٠٣.

(٤) سورة المائدة: ١٠٠.

(٥) سورة البقرة: ٢٢١.

(٦) سورة يوسف: ١٧.

(٧) سورة الأنفال: ٨.

(٨) سورة التوبة: ٣٢.

(٩) سورة الصف: ٩.

(١٠) سورة النساء: ٩.

(١١) الحديث أخرجه البخارى فى "النكاح"، باب: ﴿وربائبكم اللاتى فى حجوركم....﴾ (٦٢/٩)،

(ح ٥١٠٦)، من حديث أم حبيبة رضى الله عنها.

(١٢) أخرجه البخارى فى "الديات"، باب: من اطلع فى بيت قوم ففقتوا عينه فلا دية له، (٢٥٣/١٢)،

(ح ٦٩٠٢)، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه -.



ومنها: حديث أبي برزة الأسلمي: "لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك"<sup>(١)</sup> والواقع أنهم ما سبوه ولا ضربوه، ويقع نظير هذا في الكلام كثيرا، تقول (لو أتيت فلانا لما أساء إليّ) ويجوز الجواب بأن يكون دفعا لما لعله يتوهم، وأن هذا الفعل لما صدر من جماعة كأنه صدر من غيرهم لاستوائهم في الإنسانية.

ومنها قوله ﷺ في الحج: "لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم"<sup>(٢)</sup> وعدم الاستطاعة ثابت، ويمكن الجواب بأنه جعلت استطاعتهم المتوهمة كأنها واقعة، أو بأن التقدير لما استطعتم ذلك بقيد وجوبه، وذلك ينتفي بعدم الوجوب كما سبق في النفاذ.

ومنها: قول أبي بكر -رضي الله عنه- "لو طلعت ما وجدتنا غافلين" وجوابه بما سبق أن المراد لو طلعت لوجدتنا غير غافلين، وامتناع ذلك بأنها لما لم تطلع لم تجدهم بالكلية.

ومنها: قول عمر -رضي الله عنه- على ما نقله عنه ابن مالك وغيره "نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه"<sup>(٣)</sup>، وقد نسب الخطيب هذا الكلام إلى النبي ﷺ ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا، ولا موقوفا، لا عن النبي ﷺ ولا عن عمر، مع شدة الفحص عنه، ووجه السؤال أن صهيبي لم يعص الله تعالى، فيلزم أن لا يكون جواب (لو) ممتنعا، وجوابه بما تقدم في ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾<sup>(٤)</sup>: من أن مفهوم

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في "فضائل الصحابة"، باب: فضائل أهل عمان، (ح ٢٥٤٤)، من حديث أبي برزة قال: بعث رسول الله ﷺ رجلا إلى حى من أحياء العرب فسبوه وضربوه، فجاء النبي ﷺ فأخبره، فقال ﷺ: "لو أن أهل عمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك".

(٢) أخرجه مسلم في "الحج"، باب: "فرض الحج مرة في العمر"، (ح ١٣٣٧)، عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أورده العجلوني في "كشف الخفاء"، (٣٢٣/٢)، وقال: "اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث، وكذا كثير من أهل اللغة، لكن نقل في المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في "مشكل الحديث" لابن قتيبة من غير إسناد. وقال في اللآلئ: منهم من يجعله من كلام عمر وقد كثر السؤال عنه، ولم أقف له على أصل، وسئل بعض شيوخنا الحفاظ عنه فلم يعرفه..... وقال الجلال السيوطي في "شرح نظم التلخيص": "كثر سؤال الناس عن حديث صهيبي، ونسبه بعضهم إلى النبي ﷺ، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر". اهد بتصرف.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

الموافقة عارض مفهوم المخالفة، وبأن المنفى يكون معصية لا تنشأ عن خوف المعنى، لو لم يخف الله لما عصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف؛ فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من إثبات المعصية الناشئة لا عن عدم الخوف كما سبق.

ومنها: قول على - كرم الله وجهه-: (لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا) وجوابه ما سبق، أى: لرأيت ما لم أره، ولم أزدد يقينا، وامتناع ذلك لعدم رؤية ما خلف الغطاء.

ومنها: قوله - ﷺ -: "لو دخلوها ما خرجوا منها أبدا"<sup>(١)</sup> فيلزم أن يكونوا خرجوا؛ لأنهم ما دخلوا، وجوابه بما سبق؛ لأنه امتنع مجموع الدخول وعدم الخروج لعدم الدخول. وهذه المواضع كلها وقع الجواب فيها منفيا وما بعدها وقع الجواب فيها مثبتا.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(٢)</sup> واردة على العبارات، أما على عبارة سيويه فلأنها تقتضى أنه لو حصل الإسماع لحصل التولى، فيلزم أن لا يكون التولى حاصلًا الآن، والغرض أنه حاصل. وأما على العبارة المشهورة فلأنها تقتضى امتناع التولى وهو حاصل؛ لأن صدرها يقتضى أنه لم يعلم فيهم خيرا وآخرها يقتضى عدم التولى المستلزم؛ لأنه علم فيهم خيرا، ولأنه يصير التقدير: لو علم فيهم خيرا لتولوا، وليس المراد؛ فإن علم الخير فيهم مناسب لإقبالهم لا لتوليهم، ولا يصلح الجواب السابق بأنهم إذ تولوا بتقدير السماع فدونه أولى؛ لأن المراد الإسماع النافع، بدليل أنه منفى لقوله تعالى: ﴿لَأَسْمَعَهُمْ﴾ والإسماع النافع لا يقع معه التولى، واختلف فى الجواب عنها فقال الإمام فخر الدين - وهو ظاهر عبارة الزمخشري-: المعنى لو علم فيهم خيرا لأسمعهم الحجج إسماع تفهيم وتعليم، ولو أسمعهم بعد أن علم أن لا خير فيهم لم ينتفعوا، وقيل: لأسمعهم إسماعا يحصل به الهدى، ولو أسمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى إسماعا مجردا لتولوا، وهى قريبة من الأولى، وفيهما نظر؛ لأن مطلق التولى قد

(١) الحديث أخرجه البخارى فى "المغازى"، باب: سرية عبدالله بن حذافة السهمي... (٦٥٥/٧)،

(ح. ٤٣٤٠) وفى غير موضع، ومسلم فى "الإمارة"، باب: وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية

وتحريمها فى المعصية، (ح. ١٨٤٠). من حديث على.

(٢) سورة الأنفال: ٢٣.

حصل، وهو خلاف ما دلت عليه (لو) من الامتناع، وحاصله أن تكون (لو) جعلت مجازا للمجرد التلازم من غير دلالة على الامتناع.

قلت: وأقرب ما فيه وأشار إليه الزمخشري أن يجعل التولى هو الارتداد بعد الإسلام، وهو غير حاصل حال الإخبار؛ فإن الحاصل عند الإخبار هو الكفر الأصلي. المعنى: لو علم فيهم خيرا لأسمعهم إسماعا يفيد حصول الإيمان، ولو أسمعهم ذلك لما استمروا عليه؛ فإن قلت: يلزم أن لا يكون فيهم خير، قلت: لا يلزم؛ لأن خيرا نكرة، فهم بتقدير أن يكون فيهم خير ما يحمل على الإسلام لا يستمرون عليه لعدم الخير الكثير الذى يستمر أثره إلى الموت، وقد يقال: إن الإسلام الذى لا يستمر إلى الموت ليس بخير لأن الله يحبطه، والوجه تخريج هذا الجواب على الخلاف بين الشيخ أبى الحسن الأشعرى وغيره فى أن من عاش كافرا ومات مسلما أو بالعكس هل هو لم يزل على الحالة التى ختم له بها أولا؟ والأول مذهب الأشعرى. ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> وجوابه واضح لأنهم لم يقولوا عن هذا الكتاب الذى لم ينزل ذلك إنما قالوه عن القرآن.

ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> يلزم أن يكون الإمساك ممتنعا؛ وجوابه بما سبق، أى لأمسكتم مع أنكم مالكون ما لا يتطرق إليه النفاذ، فالإمساك مع هذه الحالة ليس واقعا، فجواب (لو) كلى، فامتناعه صادق بالجزئى؛ لأن نقيض الإثبات الكلى سلب جزئى. إلا أن هذا الجواب فيما كان جوابه مثبتا أوضح؛ لأن دلالة على الأمرين بالوضع، ودلالة الجواب المنفى على الكلى إنما هو بالمنطوق فى بعض وبالمفهوم فى بعض.

ومنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، والصدق خير، فعلوه، أم لم يفعلوه وجوابه: أن

(١) سورة الأنعام: ٧.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) سورة النساء: ٦٦.

(٤) سورة محمد: ٢١.

المعنى لو وقع منهم فعل هو خير، وامتناع ذلك بأن لا يقع منهم فعل، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ونظيره قوله تعالى: ﴿لَمْ تُبَوِّعْهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup> إن لم يكن الجواب محذوفا.

ومنها قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِئُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾<sup>(٣)</sup> التقدير ولو لم تمسه نار لكان يضيء، ولا يصح الجواب بأنه إذا مسه لا يكاد يضيء بل يضيء كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> لأن الواو في (وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ) يقتضى أنه كان يضيء مسته نار أم لم تمسه، ولعله مجاز وكناية عن شدة الصفاء. نعم يبقى السؤال عن كونه يكاد يضيء إذا مسته النار، وما يفهمه كاد من أنه لم يضيء مع مس النار له، أما عند من قال إن إثباتها نفى؛ فواضح، وأما على القول الصحيح؛ فلائنه لا يقال: (كاد زيد يفعل إذا فعل)، ولا يصح الجواب بما أجيب به في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> من أنهم ذبحوا بعد أن لم يقاربوا؛ لأنهم كانوا بعيدين من ذلك؛ لأنه لا يخبر بأن من فعل الشيء قارب أن يفعله ثم فعله، بخلاف كونه قارب أن لا يفعل ثم فعل؛ فإنه مستغرب. والذي يظهر في الجواب أن المراد مقارنة الزيت للإضاءة في الحالين، والإضاءة من الزيت غير واقعة في شيء من الحالين؛ إنما الواقع مقاربتها، لأن النار هي المضيئة.

ومنها قوله ﷺ "لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه"<sup>(٦)</sup> فإن ذلك خير، علم أم لم يعلم، وجوابه: إما بأن المراد لعلم أن الأمر كذلك، وإما لأنه إذا لم يعلم لا إثم عليه، فليس وقوعه حينئذ خيرا له.

(١) سورة الحجرات: ٥.

(٢) سورة البقرة: ١٠٣.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٧١.

(٥) الآية السابقة.

(٦) أخرجه البخارى في "الصلاة"، باب: إثم المار بين يدي المصلى، (١/٦٩٦)، (نح. ٥١٠)، وكذا

مسلم في "الصلاة"، (ح. ٥٠٧)، من حديث أبى جهيم، وليس في الحديث لفظة "من الإثم".

ومنها قوله ﷺ "لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا" <sup>(١)</sup> فيلزم أن يتمتع القليل من ضحكهم، وجوابه: أن ضحكهم بقيد القلة ممتنع؛ لأن ضحكهم كان كثيرا. ومنها: قوله ﷺ "لو دعيت إلى كراع لأجبت ولو أهدى إلى ذراع لقبلت" <sup>(٢)</sup> فإنه يلزم أنه لم يجب، ولم يقبل هدية لكنه ﷺ دعى، وأجاب، وأهدى إليه، وقبل، وليس المراد بالذراع حقيقته، بل هو للتمثيل، وهذا السؤال إنما يحتاج إلى جوابه لو كان ﷺ قال ذلك بعد ما أهدى إليه ودعى ومن أين لنا ذلك.

ومنها: قوله ﷺ "لو كان الإيمان معلقا عند الثريا لناله رجال من هؤلاء" <sup>(٣)</sup> أى: من فارس. وقد وقع ذلك وجوابه أن المعنى لنالوه من عند الثريا، وقد امتنع ذلك؛ لأن من ناله منهم لم ينله بهذا القيد، ولا يصح الجواب بأن النكرة فى سياق الشرط للعموم، فيكون من سلب العموم؛ لأن هذه نكرة فى سياق الجواب لا الشرط؛ ولأن تحقيق العموم فى النكرة فى الشرط؛ وهل هو عموم الاستغراق أو عموم الصلاحية؟ فيه بحث يطول ذكره. ومنها: قوله ﷺ "لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا يتغى لهما ثالثا" <sup>(٤)</sup> يلزم أن الإنسان لم يتغ واديا ثالثا من المال، وجوابه: أن الممتنع ابتغاء واد بعد تحصيل اثنين، والأمر كذلك، فإن هذا لم يقع، فلا يصدق أنه يتغى الثالث حتى يحصل الواديان. ومنها: قوله ﷺ "لو كان لى مثل أحد ذهبا لسرنى أن لا يمر على ثلاث ليال وعندى منه شيء الا شيء أرصده لدين" <sup>(٥)</sup> والواقع أنه ﷺ كان يسره أن لا يمر عليه ثلاث ليال

- 
- (١) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾، (١٣٠/٨) ح (٤٦٢١)، وفى مواضع أخر من صحيحه، ومسلم فى "الفضائل"، (ح ٢٣٥٩)، من حديث أنس.
- (٢) أخرجه البخارى فى "النكاح"، باب: من أجاب إلى كراع، (١٥٤/٩)، (ح ٥١٧٨) وفى "الهيئة" من حديث أبى هريرة.
- (٣) أخرجه البخارى فى "التفسير"، باب قوله: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ (٥١٠/٨)، (ح ٤٨٩٧)، ومسلم فى "فضائل الصحابة"، باب: فضل فارس، (ح ٢٥٤٦)، من حديث أبى هريرة.
- (٤) أخرجه البخارى فى "الرقاق"، باب: ما يتقى من فتنة المال، (٢٥٧/١١)، (ح ٦٤٣٦) ومسلم فى "الزكاة"، (ح ١٠٤٨).
- (٥) بهذا اللفظ أخرجه البخارى فى "التمنى"، باب: تمنى الخير، (٢٣١/١٣)، (ح ٧٢٢٨)، عن حديث أبى هريرة، وقد أخرجه معا بنحوه من حديث أبى ذر.

وعنده ذهب، وجوابه: أن معنى أن لا يكون عندي منه أن يفرغ، فمعناه لو كان لي لسرني أن أصرفه، وامتناع ذلك بأن لا يكون له وجود حتى يصرف.

ومنها: قوله ﷺ "لويعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم"<sup>(١)</sup> فيلزم أن يمتنع ذلك، والواقع أن ناسا ادعوا ذلك، وجوابه أن المعنى لفسدت أحوال الناس، وضاعت غالب دمائهم وأموالهم، المدلول عليه بقوله ﷺ: (لادعى ناس) ولا يصح الجواب بأن النكرة فى سياق الشرط للعموم، لما سبق. قلت: قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب: إن (لو) تدل على امتناع الأول لامتناع الثانى، بعكس ما ذكره النحاة، قال: وهذا أولى؛ لن الأول سبب للثانى، وانتفاء السبب، لا يدل على انتفاء المسبب، لجواز أن يخلفه سبب آخر، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، فصح أن يقال: امتنع الأول لامتناع الثانى، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup> كيف سيق للدلالة على انتفاء العدد بانتفاء الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع التعدد؟ لأنه خلاف المفهوم؛ ولأن نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه نفى فساد هذا العالم! ورد عليه الخطيبى بأننا لا نسلم أن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب، إذا لم يكن للمسبب سبب سواه، وما نحن فيه كذلك؛ لأن (لو) فى كلام العرب إنما تستعمل فى الشرط الذى لم يبق للمسبب سواه، فإذا حصل حصل، وإذا انتفى انتفى، وذلك علم بالاستقراء والنقل، فانتفاء السبب بعد (لو) يدل على انتفاء المسبب وأيضا لا نسلم أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب، وإنما يلزم ذلك أن لو كان النقص قادحا وليس كذلك مطلقا (قلت) الكلامان ضعيفان؛ أما كلام ابن الحاجب فلعله مخالف لإجماع الناس تصريحاً وتلويحاً، والجواب عما ذكره أن الشروط اللغوية وإن كانت أسباباً، والسبب يقتضى المسبب لذاته، فيلزم من عدم السبب عدم المسبب غير أن ذلك قد يتخلف لفوات شرط، أو وجود مانع، وعدم سبب آخر شرط فى انتفاء المسبب لانتفاء سببه، لكن السبب الآخر موجود - كما سيأتى - ويرد عليه أنه لو دلت على امتناع الأول لامتناع الثانى لا تقلب المسبب سببا

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم فى "الأقضية"، باب: اليمين على المدعى عليه، وتماهه: "ولكن اليمين على المدعى عليه"، وهو عند الشيخين بلفظ: "أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه".

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

وعكسه؛ لأن الثاني جواب الشرط قطعاً، وهو المسبب، والشرط السبب، فلو امتنع الأول لامتناع الثاني لكان امتناع المسبب علة في امتناع السبب، وهو باطل، واللازم وإن لم من عدمه عدم الملزوم لكن لا نقول عدمه علة في عدم الملزوم؛ بل عدمه معرف أن الملزوم ليس موجوداً. وقوله: "لأن الأول سبب للثاني" إن عني لفظاً فمسلم، وإن عني معنى فإنما يتأتى على عبارة سيويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أما على عبارة غيره فعدم الأول سبب لعدم الثاني. وقوله: وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يخلفه سبب آخر ممنوع، بل السبب بوضعه يقتضى ذلك، إلا لمانع من وجود سبب آخر، أو غيره. وقوله: انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب مسلم، لكن لا يصح أن نقول: انتفاء المسبب سبب لانتفاء كل سبب، بل هو كاشف عن عدم السبب، ثم يقال له: لا نسلم ذلك بعين ما سبق؛ لأن انتفاء المسبب إذا كان سبباً في انتفاء كل سبب لا يلزم من عدم المسبب عدم كل سبب؛ إذ لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب بعين ما ذكره، وأما قوله: ولأن نفى الآلهة غير الله لا يلزم منه نفى الفساد. فجوابه: أن لنفى الفساد أسباباً أخرى. منها: عدم إرادة الله فسادها، وكما وقع التعليق على هذا الشرط وقع على غيره في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> ثم ما قاله من كون عدم السبب لا يقتضى عدم المسبب إنما يكون لو كان معنى قولهم: حرف امتناع لامتناع، أن امتناع الثاني لامتناع الأول إنما كان لكون الثاني مسبباً عنه، وليس في كلامهم ما يقتضى ذلك، بل هم يفسرون موضوعها لغة، وجاز أن تكون العرب وضعتها لتدل على أن الثاني امتنع وأن ذلك نشأ إما بجعل المتكلم أو غيره عن امتناع الأول من غير نظر إلى المناسبة المعنوية قبل التعليق، والحق أن يقال: موضوع (لو) امتناع الثاني لأجل امتناع الأول، ويلزم من ذلك العلم بامتناع الأول لأجل العلم بامتناع الثاني، فامتناع الأول علة في امتناع الثاني، والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الأول، فدلالة امتناع الثاني على امتناع الأول وضعية، ودلالة العلم بامتناع الأول على العلم بامتناع الثاني عقلية، ومن الفرق بين علة الامتناع وعلة العلم به وقع الالتباس.

واعلم أن بدر الدين بن مالك وقع في كلامه في تكملة شرح تسهيل والده، على سبيل

(١) سورة المؤمنون: ٧١.

الاستطراد ما يقتضى موافقة ابن الحاجب؛ حيث قال فى الكلام على استعمال (لو) بمعنى (إن): "إنه امتنع الأول لامتناع الثانى، لكنه سبق، فلم يدل عليه أنه قبيل ذلك قرر المسألة صريحا على ما ذكره الجمهور.

وبعد أن اتضح الكلام على معنى (لو) فلنرجع لعبارة المصنف، فقوله: ((لو) للشرط فى الماضى) أى: فى الزمن الماضى، وقوله: مع القطع بانتفاء الشرط، يعنى: إذا كان المطلوب من استعمال (لو) تحصيل القطع بأن فعل الشرط لم يكن علم أنه لابد أن يكون ماضيا معنى؛ لأن القطع غالبا لا يكون إلا فى الماضى، وينبغى أن يقول: أو الظن، وما المانع من إخبار الإنسان بانتفاء ما غلب على ظنه انتفاؤه.

وقوله (بانتفاء الشرط) لم يتعرض لانتفاء المشروط، فظاهره أنه وافق ابن مالك على أنها تقتضى امتناع الشرط، ولا تقتضى بوضعها انتفاء الجواب، لكنه قال فى الإيضاح: يلزم امتناع المعلق لامتناع المعلق به، وكأنه يريد أن دلالتها على امتناع فعل الشرط بالوضع، وعلى امتناع المشروط باللازم، وظاهر هذا أن (لو) تدل على امتناع فعل الشرط فقط، وأما امتناع المشروط لعدم الشرط فهو عقلى، وهذا هو عين القول بأنها حرف امتناع لامتناع، على ما يظهر بالتأمل، وعلى ما حررناه فيما سبق من معنى هذه العبارة. ويبقى الجمع بينها وبين عبارته فى التلخيص أن يكون المراد القطع بانتفاء الشرط لا بالوضع، لكن يلزم عليه أن يكون هذا الحد ليس فيه بيان لمدلول (لو) وضعا، بل إنما يكون فيه بيان لما يلزم مدلولها الوضعى؛ لأن معنى قولهم: حرف امتناع لامتناع - امتناع الثانى لامتناع الأول، وامتناع الثانى على عبارة المصنف عقلى، وامتناع الأول هو المدلول.

وقوله: (فيلزم عدم الثبوت) أى: فى كل من الجملتين؛ لأن الثابت يمتنع أن يكون منفيا حالة الثبوت، والمراد بعدم الثبوت عدم ثبوت ما دخلت عليه نفيا كان أم إثباتا؛ فإن (لو) تغلب الإثبات نفيا، وبالعكس، فإذا قلت: (لم يقم) دل على ثبوت عدم القيام، وذلك بثبوت القيام. هذا مضمون كلامهم.

وقوله: (يلزم عدم الثبوت) يعنى بالنسبة إلى الزمن الماضى؛ إذ لا يمتنع أن تقول: (لو قام زيد أمس لقام عمرو)، وإن كانا قائمين الآن. ومراده أن ذلك يلزم أن لا يخرج عنه إلا لنكته - كما سيأتى - ومقصود المصنف بامتناع الثبوت أنه يمتنع أن تكون واحدة من جملتيها اسمية، بل يجب أن تكون فعلية. فإذا وقع اسم بعد (لو) كان على إضمار فعل يفسره ما بعده،



كقوله: "لو ذات سوار لطمنتي"، وقوله:

أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مُعْتَبٌ<sup>(١)</sup>

وهل ذلك كثير أو نادر؟ اختلف فيه؛ فقليل: يجوز كثيراً وجعل منه: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> وقيل: قليلاً، والآية محمولة على تقدير: كان الأصل لو كنتم، فعلى كل تقدير لا يليها إلا فعل، وهذا الذي قلناه هو إذا كان خبر الاسم فعلاً، فإن جاء بعدها جملة من اسمين جوزه الكوفيون واختاره ابن مالك وجعلوا منه: "لو بغير الماء حلقي شرق"، ومنعه غيرهم. واعلم أنه يستثنى من ذلك أن (لو) تليها (أن) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> فإن مذهب سيويه أن التقدير: ولو صبرهم، على أنه مبتدأ، فقد وليها الاسم. ومذهب المبرد أن الجملة في محل رفع بفعل مضمّر يفسره ما بعده. وكلاهما خروج عن القاعدة السابقة، وذلك شائع سواء كان خبر أن فعلاً أم اسماً، فالاسم كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوْدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوا فِي الْأَعْرَابِ﴾<sup>(٥)</sup>.

قوله: (والمضى في جملتها) لاختلاف أن جملتي (لو) ماضيان معنى، ومن قال: إنه يجوز أن يكونا مستقبلين معنى؛ فإنه يجعلها بمعنى إن فليست امتناعية، وأما المضى في اللفظ فهو الغالب ليطابق اللفظ المعنى، وقد يأتي مضارعاً يراد به المضى كقول كعب:

لَقَدْ أَقَوْمُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ<sup>(٦)</sup>

وجعل المصنف ذلك إما لإرادة أن ذلك الأمر استمر وقوعه فيما مضى وقتاً بعد وقت، هذه عبارته، أى: استمر وقوع عدم الفعل المعلق عليه فيما مضى وقتاً بعد وقت؛ ولذلك قال

---

(١) البيت من الطويل، وهو للقطميش الضبي في شرح التصريح ٢/٢٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ٨٩٣، ١٠٣٦، ولسان العرب ١/٥٧٧ (عتب)، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٩، وتذكرة النحاة ص: ٤٠، والجنى الدانى ص: ٢٧٩، وشرح الأشموني ٣/٦٠١.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) سورة الحجرات: ٥.

(٤) سورة لقمان: ٢٧.

(٥) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٦) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص: ٦٦، ومغنى اللبيب ١/٢٦٤.

بعضهم: معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup> أن عدم طاعة رسول الله ﷺ لهم مستمر في الأزمنة الماضية؛ فإن الفعل المضارع يدل على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. قال الخطيبى: والفعل وإن دل على التجدد وقتا بعد وقت أيضا، لكن المضارع يدل على الاستمرار دون الماضي؛ فإنه ينقطع عند الاستقبال بخلاف المستقبل، فإن زمنه لا يتناهى.

(قلت) الفعل الماضى يدل على التجدد، بمعنى أنه حصل بعد أن لم يكن وأما إنه يدل على التجدد وقتا بعد وقت ثم ينقطع بخلاف المضارع؛ فإنه يدل على التكرار والاستمرار فلا؛ بل الدال على التكرار هو المضارع فقط، كما سبق، والماضى لا يدل على تكرر منقطع ولا مستمر. بقى هنا سؤال وهو: أن الفعل المضارع إذا كان مدلوله الاستمرار والتكرار لزم أن تكون (لو) تدل على امتناع الاستمرار مع الفعل المضارع، لا على امتناع أصل الفعل. والأمر بخلافه، وقد تقدم عند قول المصنف، وأما كونه اسما ما يمكن أن يجاب به، وقد يجاب بأن الدال على الاستمرار هو المضارع المراد به المستقبل، أما المراد به الماضى فلا، ولا يمتنع مع هذا أن يعبر بالمضارع وإن لم يفد حيثئذ الاستمرار؛ رعاية لما تدل عليه صورته من الاستمرار، وينبغى أيضا أن تقيد دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الحال.

قوله فى نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> يعنى: إنما أتى هنا بالمضارع لتزيله منزلة الماضى لكونه ممن لا خلف فى خبره. مقصود المصنف وإن كانت العبارة قلقة: أن المعنى لو رأيت فى الماضى، وإنما أخبر عنه ماضيا وإن كان مستقبلا؛ لأن من خبره لا يخلف يجعل المخبر به كالذى وقع، فلذلك أتى برأيت، ثم عبر بترى رعاية للأصل، فالعلة المذكورة فى كلام المصنف لا تصلح أن تكون للتعبير بالمضارع، بل هى علة لجعل الرؤية المستقبلية ماضية.

(قلت) يجوز أن (لو) فى هذه الآية ونحوها بمعنى الشرط المستقبل إن ثبت أن استعمالها بمعنى (إن)، وإنما لم أقل بمعنى (إن)؛ لأن (إن) للمشكوك فيه، والرؤية المستقبلية فى هذه الآية

(١) سورة الحجرات: ٧.

(٢) سورة البقرة: ١٥.

(٣) سورة البقرة: ٧٩.

(٤) سورة الأنعام: ٢٧.

محقة، وإنما لم أقل بمعنى (إذا) جريا على عبارتهم فى قولهم: تستعمل (لو) بمعنى (إن)، ولأن (إذا) تدل على ظرفية لا تدل عليها (إن)، ولولا ذلك لقلت بمعنى (إذا) فإن رؤيته لهم محقة. ولا شك أن قولهم: (لو) تأتي بمعنى (إن) لا يعنون به إلا أنها تكون للشرط فى المستقبل، سواء كان مشكوكا فيه أم محققا؛ لا يقال لو كانت بمعنى (إن) لما حذف الجواب؛ لأن الفعل المضارع بعد الشرط لا يحذف جوابه على مذهب البصريين؛ لأننا نقول ذلك فى الشرط الجازم، مثل: (أكرمك إن تقم) لأنهم عللوا ذلك بأن ظهور تأثير الحزم فى أداة الشرط، وعدم ظهوره فى الجواب فيه جمع بين القوة والضعف، وهما متنافيان، فعلمنا بذلك أنه لا يمتنع حذف جواب شرط فعله مضارع إذا لم يكن جازما، سواء كان الشرط فى الماضى، مثل: (ولو ترى)، أم فى المستقبل مثل (إذا). قوله كما فى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> يشير إلى أن رب لا يليها إلا الماضى، سواء كانت (ما) معها كافة أم نكرة موصوفة، فقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ﴾ استعمل فيه الفعل المضارع رعاية للأصل، وأريد به المضى؛ لأنه لما كان محققا صار كأنه قد وقع؛ وهذا بناء على أن الفعل يقدر بما لا يكون إلا ماضى المعنى. وفى المسألة خلاف مشهور.

وقوله: (أو لاستحضار) معطوف على قوله: (لتنزيله)، أى: قد يؤتى بالفعل المضارع ماضى المعنى، وإن لم يكن بعد (لو) لقصد استحضار الصورة؛ لأن الاستحضار من شأنه أن يكون للحال، الذى من شأنه أن يعبر عنه بالمضارع؛ فإثارة الريح السحاب الذى قد أرسل، وإن كانت ماضية إنما عبر عنها بالمضارع فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> لإفادة ذلك، والمقصود استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة.

(قلت) ويمكن أن يجعل ذلك لإفادة الاستمرار، فإن قلت: لو أريد الاستمرار لأتى بالفعل المضارع فى الجميع؛ قلت: وكذلك إذا أريد الاستحضار؛ إلا أن يقال: أتى بالفعل الماضى أولا؛ لأنه لو أتى بالمضارع لم يبق ما يدل على أن المراد الإخبار عن الماضى. وأما قوله تعالى:

(١) سورة الحجر: ٢.

(٢) سورة فاطر: ٩.

﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾<sup>(١)</sup> الآية فلعله قصد بها المستقبل؛ ليحصل من مجموع الآيتين الإخبار عن حالتى الماضى والاستقبال.

(فائدة) ذكر الوالد - رحمه الله - فى تفسيره فصلا يتعلق بما نحن فيه فقال عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ما نصه: فإن قلت: هل من فرق بين دخول لو الامتناعية على الماضى ودخولها على المضارع؟ قلت: قد تبعت مواقعها فوجدتها إذا دخلت على مضارع كان ممكنا متوقعا، أو كالمتوقع، ويكون المقصود إثبات الجواب، مثال المتوقع هذه الآية، فإن مشيئة الله الانتقام منهم متوقعة، إلا إن عنى زمن الخطاب، والمقصود إثبات الانتقام على ذلك التقدير لا نفى المشيئة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصْبَانَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَارْيَاكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾<sup>(١٣)</sup>، ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾<sup>(١٤)</sup>، كذلك إذا

(١) سورة الروم: ٤٨.

(٢) سورة محمد: ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٦٥، وهى بالياء.

(٤) سورة الأنعام: ٢٧.

(٥) سورة الرعد: ٣١.

(٦) سورة الأعراف: ١٠٠.

(٧) سورة يس: ٦٦.

(٨) سورة يس: ٦٧.

(٩) سورة الزخرف: ٦٠.

(١٠) سورة الإسراء: ١٠٠.

(١١) سورة محمد: ٣٠.

(١٢) سورة الأنبياء: ٣٩.

(١٣) سورة الواقعة: ٦٥.

(١٤) سورة الواقعة: ٧٠.

جاء بعدها أن واسمها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا<sup>(٢)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا<sup>(٣)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا<sup>(٤)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ<sup>(٥)</sup>﴾ ومثال ما هو كالمتوقع.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعَتْ كَلَامُهَا أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

لظل يردد، فهذا صورته بصورة المتوقع، وإن لم يكن متوقعا. والذي قبله محتمل. والمقصود في هذه المواضع كلها إثبات الثاني على تقدير الأول، والأول ممكن، وإن لم يكن واقعا. وحيث دخلت على الماضي تارة يكون المقصود امتناعه، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ<sup>(١)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا<sup>(٢)</sup>﴾: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا<sup>(٣)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ<sup>(٤)</sup>﴾، ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا<sup>(٥)</sup>﴾، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا<sup>(٧)</sup>﴾، ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ<sup>(٨)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا<sup>(٩)</sup>﴾، ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا<sup>(١٠)</sup>﴾، ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ<sup>(١١)</sup>﴾ المقصود في هذا كله الحكم بانتفاء الأول ممكنا كان أم ممتنعا، وتارة يكون المقصود إثبات الثاني، كقوله:

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) سورة النساء: ٦٦.

(٣) سورة النساء: ٦٤.

(٤) سورة الزمر: ٤٧.

(٥) سورة الرعد: ٣١.

(٦) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٧) سورة الفرقان: ٥١.

(٨) سورة السجدة: ١٣.

(٩) سورة الأنعام: ١١٢.

(١٠) سورة الزمر: ٤.

(١١) سورة الأحقاف: ١١.

(١٢) سورة الأنفال: ٢٣.

(١٣) سورة آل عمران: ١٥٤.

(١٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(١٥) سورة التوبة: ٤٢.

(١٦) سورة المؤمنون: ٧١.

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾<sup>(٣)</sup> المقصود في هذه المواضع إثبات الثاني على تقدير الأول، مع العلم بأن الأول غير واقع، ومتى كان الفعل ماضيا يراد به حقيقته من المضى في الزمان إما حقيقة، كقوله: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾ وإما فرضا كقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ -الأحسن في هذا أنه لا يراد به الزمان الماضي، بل الملازمة بين الرد متى كان، والعود، مثل قوله:

وَلَوْ أَنَّ لِيَّ الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحٌ<sup>(٤)</sup>

النحاة يعدونه قليلا؛ لكونه مستقبلا، وحسنه ما أشرنا إليه من الغرض الذي يجعله كالواقع. ومتى كان الفعل الذي دخلت عليه مضارعا؛ فظاهر كلام النحاة أنها تقلبه ماضيا، وما ذكرناه من مواقعه يفهم منه أنه باق على حقيقته. فالوجه أن يقال: إنه قصد بصيغة المضارع التنبيه على أن ذلك وإن كان ماضيا فهو دائم غير منقطع، بخلاف ما إذا أتى بلفظ الماضي؛ فإنه يحتمل الانقطاع وعدمه؛ وبذلك يحصل المحافظة على قلبه ماضيا، ولا يعرض عن لفظه بالكلية. اهـ كلام الوالد -رحمه الله تعالى-

(تنبيه) قال في المفتاح: مثل ربما في أحد قولي أصحابنا البصريين، قال بعض المحشين على كلامه: يريد أن (ما) كافة والقول الآخر أن (ما) ليست كافة، بل نكرة موصوفة بيبود، والعائد محذوف، أبدل منه: لو كانوا مسلمين. قلت: الظاهر أن من شرط مضي الفعل بعد ربما يقول به، سواء كانت (ما) نكرة موصوفة، أم كافة، والظاهر أنه يشير بالقولين إلى الخلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضيا أو لا.

(تنبيه) أتعرض فيه -إن شاء الله تعالى- لأكثر أدوات الشرط اللفظية والمعنوية وما يتعلق بها من علم المعاني.

(١) سورة التوبة: ٤٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٣) سورة الأنعام: ٢٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في الأغاني (٢٢٩/١)، وأمالى المرتضى ٤٥٠/١، والحماسة البصرية ١٠٨/٢، والدرر اللوامع ٩٦/٥، وسمط اللآلئ ص: ١٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص: ١٣١١، وشرح شواهد المغنى ص: ٦٤٤، والشعر والشعراء ٤٥٣/١، ومغنى اللبيب ٢٦١/١، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٤، ولرؤية في همع الهوامع ٦٤/٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٦٠٠/٣، وشرح ابن عقيل ص: ٥٩٣.

فمنها: (إذ ما) وهى حرف فى مذهب سيبويه، خلافا للمبرد فى أحد قوليه، وابن السراج والفراسى، فى زعمهم أن (إذ ما) اسم ظرف زمان، وهى كإذا فى الدلالة على المستقبل. قال السكاكى: سلبت الدلالة على معناها الأصلى، وهو المضى، بإدخال (ما) للدلالة على الاستقبال. قلت: يريد أن (ما) الكافة عن الإضافة أورثتها إبهاما فقوى شبهها (يان) فى الاستقبال.

ومنها: (متى)، وهى لتعميم الأوقات فى الاستقبال، أى: تدل على وقت من الأوقات المبهمة فى الاستقبال، بحسب الوضع، و(متى ما) أعم منها؛ لأنها للدلالة على كل وقت من الأوقات المستقبلية، كذا قال الخطيبى، وما قاله غير موافق لكلام الأصوليين، ولا للفقهاء. أما الأصوليون: فإنهم جعلوا أسماء الشرط كلها عامة، من غير فرق بين (متى) و(متى ما) وغيرهما، وأما الفقهاء: فالصحيح عندنا أن (متى) لا تقتضى التكرار، وكذا الصحيح فى (متى ما) ونقله أبوالبقاء عن ابن جنى، ولا يشترط فى (متى) توافق زمن الفعلين، بل يصح (متى زرتنى اليوم زرتك غدا) ولا يصح ذلك فى (إذا) ثم قوله إن (متى ما) أعم من (متى) مخالف لبقية كلامه؛ فإنه جعل عموم (متى) باعتبار الصلاحية، وعموم (متى ما) باعتبار الاستغراق؛ وحيثئذ ليس بينهما اشتراك يصلح للعموم الاستغراقى.

ومنها: (أيان) لتعميم الأوقات كمتى.

ومنها: (أين) لتعميم الأمكنة والإحياز، والحيز عند المتكلمين أعم من المكان؛ فإنه محل الجوهر الفرد وغيره، والمكان محل الجسم فقط، و(أينما) أعم منها، وكالتفصيل السابق بين (متى) و(متى ما)، و(أين) و(أينما) فصل السكاكى والخطيبى بين (إذا) و(إذا ما) فقالا: إن معنى (أجيئك إذا طلعت الشمس): المجيء فى طلوعها فى غير ذلك اليوم، و(أجيئك إذا ما طلعت الشمس) معناها: المجيء عند طلوعها فى أى يوم كان.

ومنها: (حيثما) وهى نظير (أينما)

ومنها: (من) لتعميم أولى العلم مطلقا، والصحيح أنها تعم المؤنث، وقد حققنا هذه المسألة فى شرح مختصر ابن الحاجب، وسيأتى بقية الكلام على (من) فى باب الاستفهام.

ومنها: (ما) لتعميم الأشياء كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾<sup>(١)</sup> وقولنا: لتعميم الأشياء؛ جرى على عبارتهم، والأولى أن يقال للتعميم، ولا يقيد بالأشياء؛ فإنه يخرج عنه نحو قولنا ما لم يشأ الله لم يكن؛ فإن المعلوم لا يسمى شيئا.

(١) سورة سبأ: ٣٩.

ومنها: (مهما) قال تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

ومنها: (أى) لتعميم ما تضاف إليه، على بحث فى كيفية الاستغراق فيهما، والفرق بين عمومها وخصوص الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه، وقد حققناه فى شرح المختصر.  
ومنها: (كيفما) على قول.

وبقيت أدوات يحصل بها التعليق وليست شرطا، منها: (أما) و(لما) و(لولا) فمعنى (أما) مهما يكن من شيء، وهو حرف بسيط، وليست شرطا، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان، ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف إخبار تتضمن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهى من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية، وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى (أما زيد فذاهب) الإخبار بأنه سيذهب فى المستقبل؛ لأن زيد ذاهب جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلا، و(لما) التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، ويسمى حرف وجوب لوجوب، ويقال: حرف وجود لوجود، وقيل: هى ظرف زمان بمعنى حين، وجوابها فعل ماضى لفظا ومعنى، أو منفى بما، أو مضارع منفى بلم، أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قد يقرن بالفاء، ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، وبمضارع مثبت. وأما (لولا) فحرف امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصريين، فاعل عند الكسائى، ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان. وأما (لو) فقد تقدم الكلام عليها، وقد علها التوخي هى ولولا من المنتظم فى سلك الشرط.

### تنكير المسند:

ص: (وأما تنكيره ... الخ).

(ش): ذكر الخطيبى الشارح هنا أن هذه الأحوال التى يذكرها أهل هذا العلم لا يقصدون أنها موجهة لهذه الأمور، بل إنها أمور مناسبة؛ ولهذا فسروا مقتضى الحال بالاعتبار المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا أو لا، قال: والمقصود أن الغالب عند انتفاء هذين الأمرين إما تنكير المسند وهو الغالب، أو تعريفه بالإضمار، أو اسم الإشارة؛ لأن غيرهما من المعارف

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.



يندرج تحت الأمرين، ففيهما يستلزم نفيه، والحمل على الغالب أولى، فتكثير المسند عند انتفاء الأمرين أولى.

(قلت) قوله: إن غير اسم الإشارة والمضمر يندرج تحت الأمرين فيه نظر؛ لأن المضمر واسم الإشارة كغيرهما فيما ذكره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم العهد، أو الحصر، صح عموم ما ذكره المصنف، ووجهه أن التعريف إن كان بأداة عهدية، أو بمضمر، أو اسم إشارة فهو معهود، وإن كان بأداة عهدية، أو جنسية، أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر، وإن لم يكن التعريف يستلزم ذلك بطل ما ذكره، من غير فرق بين المضمر واسم الإشارة، وبين غيرها، وحاصل ما ذكره المصنف أن تكثير المسند يكون لإرادة عدم الحصر، وإرادة عدم العهد.

(قلت) وفيما قاله نظر؛ لأنه إذا أراد الحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتكثير حسن، فينبغي أن يقول: لعدم إرادة الحصر والعهد؛ فإن عدم الإرادة أعم من إرادة عدم، ثم عدم إرادتهما أعم من عدم إرادة أحدهما؛ فينبغي أن يقول: لعدم إرادة واحد منهما، وقد ينكر للتفخيم نحو: ﴿هَذَا لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup> إن قلنا إنه خبر مبتدأ محذوف، أو للتحقيق، مثل: (ما زيد شيئاً) لا يقال قولنا: ليس شيئاً إن كان معناه حقيراً صلح للمدح والذم؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل إلا للتحقيق، وعندى أنه لا حاجة لما ذكره المصنف، ولا يبغي الاقتصار عليه، بل ينبغي أن يكون تنكيره لأحد أسباب تنكير المسند إليه. هذا ما ذكره المصنف، ويريد أنه قد يكون لتكثير المسند إليه، كقولك (رجل في الدار قائم)؛ لأن المعرفة لا يخبر بها عن النكرة، كذا قالوه، لكن المعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو: (كم مالك)، و(اقصد رجلاً خيراً منه أبوه) وقال ابن مالك وغيره إنه يخبر في بابي كان وإن بمعرفة عن نكرة اختياراً ومن منع ذلك يتأول قوله:

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ يَبْتِ رَأْسَ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٢)</sup>

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: ٧١، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦، وخزانة الأدب ٩/٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣، والدرر ٢/٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٥٠/١، وشرح شواهد المغني ص: ٨٤٩، وشرح المعضل ٧/٩٣، والكتاب ١/٤٩، ولسان العرب ٩٣/١ (سبأ)، ٩٤/٦ (رأس)، ١٤/١٥٥ (جنى)، والمحتسب ١/٢٧٩، والمقتضب ٤/٩٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص: ٤٥٣، ٦٩٥، وجمع الهوامع ١/١١٩.

أوله السكاكى والزمخشري على القلب، يعينان أن الأصل يكون مزاجها عسلا وماء، لكن لا يلزم من عدم جواز الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة أن لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة الموصوفة.

### تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف:

ص: (وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم).

(ش): مثال الإضافة: (زيد غلام رجل) لأن الكلام إنما هو فى الإضافة مع التنكير، ومثال التخصيص بالوصف لكون الفائدة أتم: (زيد كاتب مجيد) وأما تمثيل السكاكى بقولك: (زيد رجل فاضل) فلا يصح؛ لأن الصفة هنا لحصول الفائدة لا لإتمامها؛ لأن الرجولية لزيد لم يقصد الإخبار بها، وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه، وأما ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف فلم يتعرض له المصنف؛ لأنه يظهر مما سبق من أسباب التقييد، فإذا زالت لم تخصص.

### تعريف المسند:

ص: (وأما تعريفه فإفادة السامع ... الخ).

(ش): تعريف المسند يكون لإفادة السامع حكما على شىء معلوم له بإحدى طرق التعريف، بآخر مثله، أى إذا كان السامع يعلم للمحكوم عليه إحدى صفتين وأردت أن تفيده الأخرى فاجعل المعلوم للسامع مبتدأ، والمجهول له خبرا، كما إذا كان السامع يعرف زيدا باسمه ووصفه، ويجهل كونه أخاه، فتقول: (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخا أم لم يعرف أن له أخا، وإن عرف أن له أخا، وأردت أن تعينه قلت: (أخوك زيد) أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك؛ فإن قلت: المصنف قال: إنك تقول (زيد أخوك) سواء عرف أن له أخا، أم لا، ثم قال: إن عرف أن له أخا وأردت أن تعينه قلت (أخوك زيد)، وهذا القسم حاصل إذا علم أن له أخا الذى قال فيه آتفا إنك تقول: (زيد أخوك). قلت: يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخا، فإن كان يعلم زيدا قلت: (زيد أخوك)؛ لأن أخوك وإن كان معلوما من وجه، فزيد أولى أن يكون مبتدأ؛ لأنه معلوم باسمه وشخصه أو صفته فهو أكد علما من أخوك، وإن لم يكن يعلم زيدا فليقل: (أخوك زيد) لأن أخوك حيثئذ معلوم من وجه فهو أولى بالإسناد إليه من المجهول من كل وجه، وكذلك الألف واللام سواء كانت عهدية أم جنسية فمن عرف زيدا

باسمه ووصفه وعلم أنه قد كان من شخص انطلاق تقول له: (زيد المنطلق) أى: هو ذلك المنطلق المعهود فى ذهنك وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق الذى فى ذهنه هو زيد قلت: (المنطلق زيد).

وقد أورد المصنف أنه إذا لم يعرف فى المثال الأول أن له أخا أصلا، لم يكن معلوما عنده بإحدى طرق التعريف فلا يكون من هذا الباب، وكذا عكسه وهو: (أخوك زيد) إذا قلته لمن يعتقد أن له أخا، ثم الألف واللام فى هذين المثالين عهدية، وقد تكون جنسية كما إذا عرف السامع إنسانا بعينه ووصفه، وهو يعلم جنس المنطلق وأردت أن تعرفه انطلاق زيد فتقول (زيد المنطلق) وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: (المنطلق زيد) هذا مضمون كلام المصنف.

وقوله "إحدى طرق التعريف". الباء فيه يتعلق بمعلوم، وقوله: "بآخر" يتعلق بقوله "حكما"، أو بقوله: "إفادة". وقوله: "مثله" يريد فى أنه معرفة، لا فى اتحاد جهة تعريفهما؛ فإن جهة التعريف فى المثالين السابقين فى أحد الاسمين العلمية وفى الآخر التعريف بالإضافة إلى المضمهر، ويرد عليه فى قوله: "إحدى طرق التعريف" أن علم إحدى صفتى الشيء لا ملازمة بينه، وبين إحدى طرق التعريف؛ فقد يعرف الشيء بصفة من غير تعريف لفظى، كقولك (رجل فى الدار عندنا) وقد تكون فيه إحدى طرق التعريف وهو مجهول كقولك: (الرجل خير من المرأة) فينبغى أن يكون المرعى هنا التعريف المعنوى المقابل للتجهيل لا التعريف اللفظى المقابل للتذكير وقوله: "أو لازم حكم"، أى: إذا كان السامع غير جاهل بهما، ولكن قصد المتكلم إعلامه بأنه يعرف أحدهما وحكم به على الآخر، كقولك: الذى أثنى على أنت، لمن يعلم أن الثناء نقل إليك، ولا يدري هل تعلم أنه المثنى أو لا، تقديره: علمت أن المثنى أنت، وتقول: أنت المثنى على، فى عكسه. وقوله: (وعكسهما) هو بالخفض معطوف على المثالين، وهما أخوك زيد، والمنطلق عمرو (وقوله: والثانى قد يفيد قصر الجنس) يريد بالثانى ما فيه الألف واللام سواء كانت دخلت على المسند أم المسند إليه، فتارة لا يفيد قصر الجنس على شيء كقول الخنساء:

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الوافر وهو للخنساء فى شرح ديوانها ص: ٨٢، ودلائل الإعجاز ص: ١٨١، وشرح عقود الجمعان ١/ ١٢١، والإيضاح ص: ١٠٥. وفى المطبوع: "الجميل" وما أثبتناه من مصادر التخريج.

وقد يفيد قصر الجنس كقول المصنف (على شيء) إنما لم يقل على المسند؛ لأنه تارة يفيد قصر المسند، وتارة قصر المسند إليه، وذلك في: زيد المنطلق، والمنطلق زيد. وفي كلامه نظر؛ لأن ذلك لا تختص به الألف واللام، بل الإضافة كذلك، فلا حاجة لقوله: (كذلك) فإن قولك: زيد صديقي، قد يقال بإفادته للحصر على قول من جهة ما دل عليه من استغراق الإضافة، لا بالمعنى الذى حصل به القصر فى قولنا: زيد المنطلق؛ فإن المدرك فيه الإخبار بالجنس، كما تنبئ عنه الألف واللام، أما الإضافة فإنها لا تنبئ عن الجنس؛ ولذلك تقول: إن قولنا زيد المنطلق لا فرق فى إفادته الاستغراق بين أن تكون الإداة فيه جنسية أو استغراقية إلا أن المدرك فيهما مختلف، وذلك تارة يكون تحقيقاً، مثل: زيد الأمير، والأمير زيد، إذا لم يكن أمير سواه، وتارة مبالغة لكمالته فى ذلك الوصف، نحو: عمرو الشجاع والشجاع عمرو، وقد يقال إن بيت الخنساء من ذلك.

واعلم أن (زيد المنطلق) ليس موضوعاً للحصر، بخلاف (المنطلق زيد) كما تقرر فى الأصول؛ فحيث حالة إرادة القصر فى (المنطلق زيد) بوضع اللفظ وحالة إرادته فى (زيد المنطلق) تحتاج لقريضة، والسكاكى قال: زيد المنطلق، والمنطلق زيد فى المقام الخطائى يلزم من كل منهما أن لا يكون غير زيد منطلقاً، والمقصود تارة يكون الجنس نفسه من غير اعتبار التقييد بظرف أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار تقييده كقولك: هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيراً، وحيث أريد القصر لا يعطف عليه، فلا يقال: زيد المنطلق وعمرو؛ لأنه يلزم اجتماع القصر وعدمه، وسيأتى ذلك فى باب القصر.

**وقوله (وقيل الاسم متعين) لا يخفى أن الكلام فى هذا الفصل مبنى على أصل، وهو أن المبتدأ والخبر متى كانا معرفتين فالأول هو المبتدأ، والثانى هو الخبر، هذا هو المشهور، وقيل: إن اختلفت رتبتهما فى التعريف فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق. وقيل: أنت بالخيار أيهما شئت اجعله مبتدأ، وهو قول أبى على<sup>(١)</sup>، وظاهر قول سيويه فى باب كان. وقيل: المعلوم عند المخاطب مبتدأ، والمجهول خبر. وقيل: الأعم هو الخبر، وقيل: الاسم متعين للابتداء**

(١) أبوعلى: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبوعلى الفارسى، واحد زمانه فى علم اللغة، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وله صنف الإيضاح فى النحو والتكملة فى التصريف، توفى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، انظر بغية الوعاة (١/٤٩٦).

والوصف متعين للخبر، قاله الإمام فخر الدين<sup>(١)</sup> في "نهاية الإيجاز"، وقال المصنف: لا يقال: زيد دال على الذات، فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو الخبر أبداً؛ لأننا نقول: المنطلق لا يجعل مبتداً إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتداً كذا قاله المصنف، وقد يقال: إن الدال على الوصفية إنما هو منطلق، أما المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذى وهى فى الجمود والدلالة على الذات كزيد؛ ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفاً مباشراً للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله.

بقى النظر فى أنا إذا قلنا: المنطلق زيد، فهل نقول المبتداً الألف واللام خاصة، كما أن الذى هو المبتداً دون صلته، أو نقول المبتداً الألف واللام وما اتصل بها؟ فيه نظر، وقد يقال بمثله فى الذى إلا أن اتصال الألف واللام بصلتها أشد.

## كون المسند جملة:

ص: (وأما كونه جملة ... الخ).

(ش): كون المسند جملة إما للتقوى والمراد تقوى الحكم بنفس التركيب، نحو: أنا قمت، وإنما قلنا بنفس التركيب؛ لأن التقوى قد يكون بالتكرير وبالحرف، مثل: إن واللام، وعلمنا أن المفيد للتقوى فى (زيد قام) ليس مجرد تكرار الإسناد فإن ذلك موجود فى المفرد نحو (زيد قائم) ولا تقوى فيه، وإما أن يؤتى بالجملة لكون المسند سببياً، وقد تقدم مثل: زيد أبوه قائم إذ القيام غير حاصل للمسند إليه أولاً.

ص: (واسميتها ... الخ).

(ش): ينبغى أن يكون هذا استطراداً، أى: اسمية الجملة أو فعليتها مسندة كانت أم لا؛ لأن أمثلتهم ليس فيها تقييد الكلام بجملة هى مسندة فتكون الجملة اسمية لإفادة الثبوت والاستقرار، لما تقدم من أن الاسم يفيد ذلك وتكون الجملة فعلية لما تقدم من إفادة التحدد

(١) فخر الدين: محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ صاحب كتاب نهاية الإيجاز فى علم البيان، انظر كشف الظنون ١٩٨٦/٢.

الذى يقتضيه الفعل، ومن رعاية ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به رعاية لمعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقد ذكر المصنف فى الإيضاح وجها آخر، وذكر أنه أشبه بأصول الفلاسفة، وقد قصدت تطهير هذا الكتاب منه.

(قلت) والوجهان بناء على أن سلاما محكى منصوب بفعل، وفى الآية قول إنه مفعول بقالوا أو مطلقا، والمعنى قولا سلاما. قلت: والمسند هنا ليس جملة فلذلك قلنا: إن المراد تعليل إتيان الجملة فعلية مطلقا وعلى التفصيل بين الاسمية والفعلية جاء قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أى: تجدد دعائكم أم صمتكم المستمر؛ لأن الصمت عندهم هو الذى كان عادة مستمرة، وكذلك: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ﴾<sup>(٤)</sup> أى: هل أحدثت لنا ما لم تكن تألفه أم أنت على اللعب الذى كان مستمرا من الصغر على زعمهم. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup> بعد من يقول آمنا، فالمراد إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم؛ ولهذا أطلق مؤمنين وأكد بالباء، ونحوه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾<sup>(٦)</sup>. وقد يقال عليه: إن الاسم إذا كان دالا على الثبوت وعلى النسبة كيف يدل فنيه على نفى كل منهما، ونفى الأخص أعم من نفى الأعم.

وأما شرطية الجملة فلما مر، وقوله: (وظرفيتها) لاختصار الفعلية مثاله: زيد عندك أبوه، أو زيد عندى، أو فى الدار وأن التقدير استقر فى الدار فهو لاختصار ذلك، وقد بناه المصنف على رأيه من أنها مقدرة بفعل، والجمهور أنها مقدرة باسم. وقول المصنف: (ظرفية الجملة) على هذا الشرح لا يصح؛ لأن الظرف ليس بجملة إلا إذا قلنا فى: زيد عندك أبوه: إن العمل للظرف نفسه، بل الظرف على هذا ليس بجملة، إنما هو جزء الجملة، وكأنه يعنى بظرفية الجملة أن ينطق بظرفيتها.

(١) سورة الذاريات: ٢٥.

(٢) سورة النساء: ٨٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٥.

(٥) سورة البقرة: ٨.

(٦) سورة المائدة: ٣٧.

## تأخير المسند:

ص: (وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر).  
(ش): هذا واضح وقد تقدم ذكره؛ لأن كل ما اقتضى تقدم المسند إليه من كونه الأصل وغيره اقتضى تأخير المسند.

## تقديم المسند:

ص: (وأما تقديمه... الخ).

(ش): تقديم المسند إما لتخصيص المسند بالمسند إليه، كقولك: تيمى أنا، فى جواب من قال: أنت حجازى وشاعر، وكقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾<sup>(١)</sup> المعنى اختصاصها بذلك دون خمور الدنيا، ولذلك لم يقدم الظرف فى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله سبحانه وتعالى، نعم هنا سؤال، وهو أن مدلول فيها غول ما الغول إلا فيها فنفيه ما اختصت بالغول، وهذا غير المراد؛ لأن ما اختصت بالغول أعم من أنها اشتركت هى وغيرها فيه، وليس هو مراداً، وجوابه يطول ذكره وستكلم عليه فى الاختصاص بتقديم المعمول، أو إما أن يقدم المسند ليفيد التنبيه من أول الأمر على أن المتقدم خبر، كقول حسان رضى الله عنه يمدح رسول الله ﷺ:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا      وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ  
لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مِعْشَارَ جُودِهَا      عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

يعنى لو أخر فقال همم له، لتوهم أنه صفة، وقد يقال كان الوهم يزول بأن يقال همم لا منتهى لكبارها له، فإن له حينئذ يتعين للخبرية، إلا أن يقال يحتمل أن يكون صفة ثانية والخبر محذوف بقرينة، ولا مانع من الوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور، وإن كان قليلاً مرجوحاً، قلت: ويمكن أن يقال التقديم هنا إما للاختصاص، وإما للتفاوت ومسرة السامع مثل:

عَلَيْهِ مِنَ الرَّحْمَنِ مَا يَسْتَحِقُّهُ

(١) سورة الصافات: ٤٧.

أو عكسه كما تقدم فى المسند إليه. وإن كان المصنف أهمل هذا القسم هنا، ولا وجه لإهماله. وإما لإرادة التشويق إذا ذكر المسند إليه كقوله:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ<sup>(١)</sup>

ولك أن تقول: إنما حصل التشويق من صفة المسند لا منه، ومن الناس من قال: إن ثلاثة مبتدأ سوغ الابتداء به الإفادة على رأى الجرجاني، أو التعيين كقولهم فى عمر -رضى الله عنه- رجل اختار لنفسه، وتشرق: خبره، وفى هذا البيت من البديع الجمع والتفريق.

ص: (تنبيه... الخ).

(ش): التنبيه يذكر فيه ما له تعلق بالكلام السابق، ويدخل فيه دخولا خفيا، ومضمون هذا التنبيه أن ما ذكره فى هذا الباب والذى قبله، وهما بابا المسند إليه من الذكر والحذف وغيرهما، أى: من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، ونحو ذلك، والتوابع، والإفراد والجملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية يجرى كثير منه فى غير المسند والمسند إليه، وأن من أتقن اعتبار ذلك فيهما ما لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحق بها، وغير ذلك والله تعالى أعلم.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم، وأورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص: ٧٩، وفى الأغاني: ١٥/٧٩، ٨١، والتلخيص ص: ٣٣، والإيضاح ص: ١٠٧، وشرح عقود الجمان ١٢٤/١ وبلا نسبة فى تاج العروس (شرق).



## باب أحوال متعلقات الفعل

ص: (أحوال متعلقات الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ... الخ).

(ش): هذا الباب لأحوال متعلقات الفعل، ولم يستوعبها المصنف، بل ذكر منها الفاعل والمفعول، وذكر الفاعل فيه نظر؛ لأنه مسند إليه، فكان ذكر أحواله بباب المسند إليه أليق، ثم الأحوال التي يريد بها هي الذكر والترك، والتقديم والتأخير فقط، والترك لا يأتي في الفاعل؛ لأنه لا يحذف، ثم ينبغي أن يقول: الفعل وما في معناه مما يعمل عمله، ولا شك أن الفعل مع المفعول، كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط، فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه، والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه، فالمتكلم تارة يريد الإخبار عن الفعل. أى: الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول، فيقول: وقع ضرب، ونحوه ليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب. وظاهر عبارة المصنف أنه مع إرادة غير الحديث لا يؤتى بالفعل؛ فلا تقول حضر شيء ونحوه، وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الإخبار به، فيذكر فاعله أبداً عند البصريين إلا في مواضع مستثناة. ويجوز الحذف عند الكسائي، ثم إن كان متعدياً فتارة يقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون فاعل فينبى للمفعول، تقول: ضرب زيد، وتارة يقصد الإخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله، فهو على ضربين:

أحدهما: أن يقصد إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق من غير اعتبار عموم ولا خصوص، ولا تعلق بمن وقع عليه، فالمتعدى حيثئذ كاللازم فلا يذكر مفعوله، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار بتعلقه بالمفعول، ولا يقدر حيثئذ؛ لأن المقدر كالمذكور، وهذا لا يتأتى في الفاعل، بل متى ذكر الفعل الصناعي وجب الإتيان بالفاعل أو نائبه.

قلت: وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم، وكأنهم يعنون باللازم حقيقة. قال المصنف: وهذا قسمان: أحدهما: أن يجعل إطلاق الفعل كناية عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة، والثاني: أن لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> أى: من له صفة العلم، ومن ليست له، ثم نقل عن

(١) سورة الزمر: ٩.

السكاكى أنه قال ثم إن كان المقام خطايا يعنى بالخطاى ما يقع فيه بظاهر اللفظ مثل المطلق فإنه عام عموما خطايا كمقام المدح والذم، والتخويف والإنذار، والبشارة ونحوها. بمعنى أن المخاطب إذا لم يره مفيدا حمله على جميع أفراده على البدل بخلاف الاستدلالى؛ فإنه لا بد فيه من برهان، فإن كان المقام خطايا أفاد ذلك، أى: تنزله منزلة اللازم مع التعميم فى أفراد الفعل، لا يقال: كيف يكون لازما، ويفيد التعميم لأننا نقول: مراده التعميم؛ فى أفراد الفعل لا فى المفاعيل، فإنك إذا قلت: قام زيد، قد تريد به أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البدل ولا مفعول دفعا؛ لأن حمله على أحد الأفعال دون غيره عين التحكم بغير دليل فيحمل على الجميع، ثم جعل يعنى السكاكى قولهم: فلان يعطى ويمنع محتملا لذلك، وإفادة تعميم الفعل كما سيأتى يعنى بتعميم المفعول العموم الشمولى فى المفاعيل وبتعميم الفعل العموم البدلى فى الأفعال، وإنما لم يقل فيه عموم المفعول؛ لأن الغرض أن الفعل جاء قاصرا فلا مفعول له، وقد نازعه الخطيبى الشارح فى النقل عن السكاكى بما يعرفه من وقف على كلامه فلا حجة للإطالة بذكره، وقول المصنف: (وإن لم يكن خطايا فلا يفيد ذلك) قال الخطيبى: الإشارة فى قول المصنف ذلك غير ما ذكره مما لا يخفى ضعفه، وأما القسم الأول وهو أن يكون الفعل المطلق الذى جعل لازما كناية عنه متعلقا بفعل مخصوص دلت عليه قرينة فكقول البحرى يمدح المعتز بالله:

شَجَوُ حُسَادِهِ وَغَيَظُ عَدَاةُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِى<sup>(١)</sup>

أى: ليس فى الوجود ما يرى ويسمع إلا آثاره المحموده، فإذا أبصر مبصر لا يرى إلا محاسنه، وإذا سمع سامع كذلك، فغيظ عداه أن يقع إبصار أو سمع فإنه كيف وقع لا يقع إلا على محاسنه، بخلاف ما لو قال أن يرى مبصر محاسنه؛ فإنه ليس فيه حيثئذ ما يقتضى أنه ليس فى الوجود ما يبصر غير محاسنه، فإن قلت: المصنف قد جعل هذا قسما من جعل المتعدى لازما فكيف يقول بعد ذلك إنه كناية عن مفعول وإن التقدير أن يرى آثاره. قلت: لا منافاة بين الكلامين بأن يجعله قاصرا، وهو كناية عن رؤية خاصة وسمع خاص، وخصوصيته باعتبار أنه

(١) البيت من الخفيف أورده محمد بن على الحرجانى فى الإشارات ص: ٨١، والمعتز بالله ابن المتوكل على الله، والمستعين بالله ابن المعتصم بالله ابن بنى العباس.

نوع خاص من الإبصار باعتبار مفعوله الخاص فهو قاصر مكنى به عن متعد لا يصلح لا لمفعول واحد نعم لك أن تقول المتعدى لمفعول واحد كيف يكنى عنه بالقاصر، والقاصر ليس لازما للمتعدى للواحد، بل ولا يجتمع معه. (قوله: وإلا) أى: وإن لم يكن قطع النظر عن المفعول، بل قصد ولم يذكر لفظا فإنه يقدر بحسب القرائن.

(تنبيه) مما ذكرنا يعلم إنه لا بد فى الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة، فلا تقول: قام قائم، وضربت مضروبا، وما أوهم ذلك فليؤول كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وليس منه ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿فَلَيْتَآفِسِ الْمُتَآفِسُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فإن الألف واللام تفيد زيادة، ولا نحو: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأن الفاعل مقيد بالصفة؛ ولعل الجواب عما ورد من ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة. التقدير رسولا عظيما: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾<sup>(٧)</sup> شفيح أو يكون التكرير الواقع فى مثله لمعنى من المعانى السابقة. ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتِكَ﴾<sup>(٨)</sup> المعهودة التى عرف أنك فعلت، ورأيت بخط الوالد -رحمه الله- فى بعض التعليقات ما نصه: يقال: جاء شىء، ولا يقال: جاء جاء، وإن كان الجائى أخص من شىء؛ لأن جاء مسند والمُسند إليه الفاعل، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عرف الجائى عرف المجىء، فلا يبقى فى الإسناد فائدة. والشىء قد يعرف ولا يعرف مجيئه. وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو: أتانى آت، ونحو: هُرَيْرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمٌ.

فإن التكرير فى مثل ذلك لمعنى خاص، وكلامنا إنما هو فى جاء جاء من غير إرادة شىء خاص ثم أخذ فى تفصيلها.

(١) سورة المزمل: ١٥.

(٢) سورة الشعراء: ١٩.

(٣) سورة المعارج: ١.

(٤) سورة الواقعة: ١.

(٥) سورة المطففين: ٢٦.

(٦) سورة يوسف: ١٠.

(٧) سورة المعارج: ١.

(٨) سورة الشعراء: ١٩.

## حذف المفعول للبيان بعد الإبهام:

ص: (ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام ... الخ).

(ش): حذف المفعول مع تقديره لأحد أمور، منها: أن يقصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، ما لم يكن تعلقه بها غريبا؛ فإنه لا يذكر كما ذكرنا نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(١)</sup> أى فلو شاء هدايتكم لهذاكم فإنه إذا سمع السامع فلو شاء تعلق نفسه بشيء أبهم عليه، لا يدرى ما هو فلما ذكر الجواب استبان بعد إبهامه. وأكثر ما يقع ذلك بعد (لو)؛ لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها وكذلك غيرها من أدوات الشروط، وقد يكون مع غيرها استدلالا لا بغير الجواب كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> وقد يذكر إذا كان فيه غرابة لتأنيس السامع به كقوله:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ<sup>(٣)</sup>

وقال التنوخي: إنه إنما ذكر في البيت لاحتياجه في الوزن إلى ضمير بكيته فاحتاج لما يفسره ولتعظيم بكاء الدم أيضا أو يذكر لأن المذكور في جواب لو خلافه كقول ابن عباد:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي لَبَكَيْتُ تَفَكُّرًا

فإنه ليس المراد: فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا، ولكن لو شئت أن أبكى البكاء الحقيقى، فالمراد بالبكاء فى الأول البكاء الحقيقى، وفى الثانى المجازى، إشارة إلى أنه من النحول لم يبق فيه محل لدمعه ولا شيء من الفضلات، فلو عصر عينيه لخرج منهما التفكير بدل الدمع، وأورد أنه: هلا يكون المراد فلو شئت أن أبكى تفكرا لبكيت تفكرا، معناه أنه فنى حتى صار قادرا على البكاء التفكيرى؛ فيكون كالبيت قبله، وأجيب بأنه ليس التفكير مذكورا فى الشرط، وردّ بأن قوله: غير تفكرى يعنى عنه. قلت: وأيضا يكون محذوفا، ويتنازع فى تفكر المذكور فعلا الشرط وجوابه.

(١) سورة الأنعام: ١٤٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للجوهري من شعراء الصاحب بن عباد.

(تنبيه) قد يقال: ما الحكمة فى اطراد أو كثرة حذف مفعول المشيئة دون غيره من الأفعال؟

فالجواب: أن المشيئة يلزم من وجودها وجود المشيء، وإذا كان كذلك فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب؛ ولذلك كانت الإرادة كالمشيئة فى وجوب اطراد حذف مفعولها، صرح به ابن خطيب زملكان فى البرهان، وصاحب الأقصى القريب، وهو واضح، وبعد أن خطر لى هذا الجواب بسنين كثيرة رأيت التوخى قد وقع عليه فقال فى الأقصى: علة ذلك أن مادة المشيئة والشيء واحد، فالمشيئة جعل ما ليس بشيء شيئاً، فمعمولها لا يتأخر عنها وهو بعد لو منفى لانتفائه فى الجواب، فانتفاء المشيئة لازم لانتفائه فانتفاؤه بالوضع، وانتفاء المشيئة بالزوم، فحذف مفعول المشيئة، لينصرف الانتفاء إلى المشيئة فيكون انتفاء مفعولها تابعا لها. اهـ

(تنبيه) وإذا حذفته بعد لو فهو المذكور فى جوابها أبداً، كذا قالوه، وقد يرد عليهم قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَكًا﴾<sup>(١)</sup> فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة لأن المعنى يعين ذلك، وبذلك فسرهُ الوالد -رضى الله عنه- فى تفسيره.

### حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد

وإما<sup>(٢)</sup> أن يحذف المفعول كى لا يتندر ذهن السامع ابتداء الإرادة غير المقصود كقول الشاعر:

وَكَمْ دُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ      وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ<sup>(٣)</sup>

فإنه لم يفهم أن المحزوز اللحم، حتى علم أن الحز وصل إلى العظم، فلو قال: حزن اللحم لربما توهم السامع أولاً أن المقصود الإخبار بحز اللحم من غير نظر إلى انتهائه إلى العظم وقولنا (ابتداء) هو كقولنا: إنه يتعين التقديم فى نحو فى الدار رجل ويؤتى بالفصل فى نحو زيد هو الفاضل غير أنهم أوجبوا التقديم فى المثال الأول ولم يوجبوه فى زيد هو الفاضل.

(١) سورة فصلت: ١٤.

(٢) معطوف على إما للبيان بعد الإبهام ص: ٦٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبحراني، وأورده محمد بن على الجرجاني فى الإشارات ص: ٨٢، والمخاطب فى البيت أبو الصقر ممدوح البحراني.

## حذف المفعول لإرادة ذكره ثانياً:

وإما لإرادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه هذه عبارة المصنف، ومراده أن يراد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل الثانى على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية كقوله:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُودَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مَثَلًا<sup>(١)</sup>

فأراد إيقاع نفى الوجدان على المثل صريحا بخلاف ما لو قال قد طلبنا لك مثلاً فى السؤدد فلم نجد هذا إنما يكون لو تعذر ذكر مفعولى الفعلين فإن هذا المعنى يحصل بذكرهما، والأحسن ما ذكره المصنف ثانياً وهو أن تقول: إنه قصد التأدب مع المملوح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلاً، وفى البيت نقد وهو أن عدم وجدان مثل فى هذه الصفات الثلاث لا ينفى وجدان واحد منها فهذا موضع أن يقول ولا فى الفضل ولا المكارم وتركه على وجه يتزن به البيت.

## حذف الفعل لإرادة التعميم مع الاختصار:

وإما أن يكون الحذف للتعميم مع الاختصار، مثل: قد كان منك ما يؤلم، أى: يؤلم كل أحد وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾<sup>(٢)</sup> أى: كل أحد، ولو صرح به لأفاد التعميم دون الاختصار، لا يقال: المعنى يدعو من يشاء بقرينة قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأن الواقع أن كل أحد دعاه الله إلى دار السلام، فإن قلت: إذا قدرت يدعو من يشاء، وقد شاء دعاء كل أحد طابق ما بعده وحصل العموم؛ لأن المعنى من يشاء أن يدعو. قلت: إنما يحذف فى الأول ما فى الثانى، والذى فى الثانى تقديره: من شاء أن يهديه، فلو قدرنا مثله فى الأول لكان تقديره يدعو من يشاء هدايته، وهو غير المراد، ويمكن النزاع فيه وأن يقال تقدير من يشاء هدايته يدل على تقدير من يشاء دعوته؛ لأن قرينة كل مفعول محذوف فعله فالجواب حيثئذ أنا لو قدرنا يدعو من يشاء لأوهم انقسام الناس إلى مدعو وغيره كاتقسامهم إلى مهدي

(١) البيت من الخفيف، وهو للبحرئى فى يد الخليفة المعتر.

(٢) سورة يونس: ٢٥.

(٣) سورة يونس: ٢٥.

وغيره، ولك أن تقول: الحذف للاختصار، وأما التعميم فمن أين استفدناه؟! وإفادة التعميم من هذه الآية إنما حصل من خصوص الآية بدليل خارجي.

### حذف الفعل لمجرد الاختصار

وإما للاختصار عند قيام قرينة دالة على إرادة الاختصار نحو: أصغيت إليه أي: أذني وهو من الأفعال التي أُميتَ ذكر مفعولها ومنه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾<sup>(١)</sup> أي: أنفسكم، وبنى على امرأته، أي: قبة، ورجع عن الغواية أي: نفسه. ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> أي ذاتك. (قلت) وعندي أن ترك المفعول هنا للتعظيم، وعلى ما سبق صحح الرمخشري قول أبي نواس:

وَإِذَا نَزَعْتَ عَنِ الْغَوَايَةِ فَلْيَكُنْ لِلَّهِ ذَاكَ النَّزْعُ لَا لِلنَّاسِ<sup>(٣)</sup>

قال: لأن الفعل متعد في أصله فلا عليه إذ نظر إلى الأصل.

### حذف الفعل لرعاية الفاصلة

وإما لرعاية الفاصلة، وعبارة المصنف للرعاية على الفاصلة، وفيها نظر، ولعله ضمنه معنى المحافظة، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾<sup>(٤)</sup> أي: ما قلاك فإنه روعى قوله تعالى: ﴿سَجَى﴾<sup>(٥)</sup>.

### حذف المفعول لاستهجان ذكره

وإما لاستهجان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى مني<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة: ١٩٨.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه ص: ٢٨٤ والطراز ح ٣ ص: ١٨١، وفي المصباح ص: ٢٧٢.

(٤) سورة الضحى: ٣.

(٥) سورة الضحى: ٢.

(٦) أخرجه بنحوه الطبراني في الصغير، ومن طريقه أبونعيم والخطيب، وفي سنده بركة بن محمد الحلبي، ولا بركة فيه ! فإنه كذاب وضاع، وقد ذكر له الحافظ ابن حجر في "اللسان" هذا الحديث من أباطيلة. وقد أورد الشيخ الألباني في "آداب الزفاف"، ص ٣٣ من الأحاديث ما يبطل هذا القول.

## حذف المفعول لنكتة أخرى:

(قوله: وإما لنكتة أخرى) أى: لمعنى آخر يقتضى الحذف، كخوف ذكره وإرادة الإنكار لدى الحاجة وجعل السكاكى من الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ امِرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾<sup>(١)</sup> وقال الزمخشري: ترك المفعول؛ لأن الغرض الفعل لا المفعول، قال المصنف فى الإيضاح: قد يشتبّه الحال فى الحذف وعدمه؛ لعدم تحصيل معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٢)</sup> قد يتوهم أن معناه نادوا فلا حذف، ولا يصح، لأنه يلزم الاشتراك لو كان المسمى متعدداً أو عطف الشيء على نفسه إن كان واحداً، بل هو بمعنى سموا فالحذف واقع والله تعالى أعلم.

### تقديم المفعول على الفعل:

ص: (وتقديم مفعوله ونحوه عليه ... الخ).

(ش): تقديم مفعول الفعل عليه يكون لرد الخطأ فى التعيين، والمراد أن المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين، والغرض أنه واقع على غيره: كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً غير زيد، وتؤكد هذا بقولك: لا غيره - كذا قاله المصنف - وينبغى أن يقيد كونه تأكيداً بما إذا كان مراداً به الاختصاص، فإن لم يرد فيكون قولك لا غيره تأسيساً لا تأكيداً، إلا أن يريد أنه تأكيد لتعلق الفعل بالمفعول السابق، وإن أفاد نفى غيره، قال المصنف: ولذلك لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لتناقض دلالة الأول والثانى؛ لأن ما زيدا ضربت، خاطبت به من يعلم أن إنساناً ضربته، ولكنه غلط فى تعيينه وأصاب فى معرفة إنسان فى الجملة، وقولك: ما زيدا ضربت ولا غيره، يخالف ذلك، ولك أن تقول: لم لا يقدم المفعول إذا كان الخطاب مع من يعتقد أنك ضربت زيدا وهو مخطئ فى أصله، وفى تعيينه بأن يكون الواقع أنك لم تضرب أحداً، ويصح حينئذ: ما زيدا ضربت ولا غيره، قال: وكذلك لا يجوز أن تعقب الفعل المنفى بإثبات ضده كقولك: ما زيدا ضربت ولكن أكرمته؛ لأن التقديم إنما يكون لرد الخطأ فى تعيين المفعول فيرد إليه بالتقديم لا لرفع الخطأ فى المسند، بل إنما يحسن الرد هنا بأن يقال: ما زيدا ضربت ولكن عمرا. وأما نحو قولك: زيدا عرفت، فإن قدر العامل

(١) سورة القصص: ٢٣.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.



قبل قولك: زيدا، فليس مما نحن فيه؛ لأن المفعول حينئذ غير مقدم، فلا يكون فيه إلا تأكيد بإعادة الجملة، وإن قدر بعد المنصوب كان مما نحن فيه، فيكون للتخصيص ما لم ينصرف عنه على أن التأكيد حاصل على التقديرين. وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثُمُودُ فَبَهْدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(١)</sup> للتخصيص؛ لأن عامل ثمود على قراءة النصب مؤخر؛ لأن أما بمعنى: مهما يكن من شيء، فهو بمعنى فعل، فلا يليها فعل؛ لأنه يجتمع فعلان - كذا قالوه - وفيه نظر سيأتي قريبا. وكذلك تقديم ما ليس مفعولا صريحا كقولك: يزيد مررت، وهو المراد بقوله: ونحوه، على ما قيل، والمراد به نحو المفعول من الحال والظرف ونحوهما؛ فيكون تقديم المعمول مطلقا مفيدا للاختصاص.

قوله: (والتخصيص لازم ... الخ) أى: التخصيص لازم للتقديم، ويدخل فى قوله سائر المعمولات مع عواملها، فالظاهر أن ذلك لا اختصاص له بالمفعول، وقد صرح ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص. وقال صاحب الفلك الدائر: إن هذا لم يقل به أحد وزاد ابن الأثير فقال: تقدم الظرف فى الكلام المثبت يفيد الاختصاص، نحو: إن إلى مصير هذا الأمر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذلك تقديم الحال على صاحبها مثل: جاء راكبا زيد.

(قلت) هذا والذى قبله ليس من تقديم المعمول على عامله، بل من تقديم بعض المعمولات على بعض، وسيأتى أنه لا يفيد الاختصاص.

وقوله (لازم للتقديم غالبا) يعنى: أن الغالب أن التقديم يكون للتخصيص، وقد يخرج عن ذلك لغرض غيره كما تقدم فى تقديم المسند إليه، فإن قلت: قوله غالبا، كيف يجتمع مع قوله لازم؟ قلت: لا يعنى بقوله لازم للتقديم أنه لا يفارقه، بل يعنى أنه لازم الإمكان ولكون التقديم مفيدا للاختصاص تقول ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٣)</sup> معناه نخصك بالعبادة والاستعانة، وفى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) سورة فصلت: ١٧.

(٢) سورة الغاشية: ٢٥.

(٣) سورة الفاتحة: ٥.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٨.

معناه: إليه لا إلى غيره، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾<sup>(١)</sup> أخرت الصلة فى الشهادة الأولى وقدمت فى الثانية؛ لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم، والغرض فى الثانى إثبات اختصاصهم بشهادة النبى ﷺ عليهم، ثم ذكر أنه يفيد وراء التخصيص شيئاً آخر، وهو الاهتمام بالمعمول المقدم؛ ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى (باسم الله) متأخراً فيقدم (باسم الله اقرأ) وأورد أنه يتعين أن يكون مقدماً ليوافق قوله سبحانه وتعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup> وأجيب بأن الأهم ثم ذكر القراءة لأنها أول سورة نزلت وبأن ﴿باسم ربك﴾ يتعلق باقراً المذكور ثانياً، ومعنى اقرأ الأولى أوجد القراءة بتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم، وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين المؤكد والمؤكد؛ لأن اقرأ الثانى تأكيد لاقراً الأول وفصل بينهما ﴿باسم ربك﴾ وقد يجاب بأمور، منها: أن هذا ليس بتأكيد، فإن اقرأ الأول نزل منزلة اللازم كما سبق، وإن جعل ﴿اقْرَأْ﴾ تأكيداً للأول لم يصح؛ لأن الثانى أخص ولا يكون الأخص تأكيداً للأعم بخلاف العكس، ومنها أن الممتنع الفصل فى التأكيد الاصطلاحى، وهذا تأكيد لغوى بيانى لا يمتنع معه الفصل. ومنها: التزام جواز الفصل فى مثله كقوله سبحانه ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَبِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> فقد فصل بين يرضين وكلهن بالحار والمجرور، هذا وهو ليس معمولاً للمؤكد، فما كان معمولاً أولى، وادعى الزمخشري أن الاختصاص فى ﴿وَأَيَّاهُ فَارْهَبُون﴾<sup>(٤)</sup> أبلغ منه فى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والظاهر أن يريد لما فيه من تكرير المفعول المستدعى لتكرير الجملة، وفيما ذكره نظر، والذى يظهر العكس، فإن ﴿وَأَيَّاهُ فَارْهَبُون﴾ لا دلالة فيه على التقديم حتى يفيد الاختصاص؛ لأن عامل إياى جاز أن يكون متأخراً عن إياى، وأن يكون متقدماً عليه، فلا يكون المفعول مقدماً، فلا اختصاص لا يقال لا يصح ذلك فإنه لو تقدم

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

(٢) سورة العلق: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٥١.

(٤) سورة البقرة: ٤٠.

العامل لما انفصل الضمير كما ذكره شيخنا أبو حيان فى تفسير هذه الآية رادا على من زعم ذلك؛ لأننا نقول من أسباب الانفصال حذف العامل كما ذكره ابن مالك، وأما ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup> فلا ضرورة فيه، ولا دليل على حذف عامل إياك ومفعول نعبد، بل إياك معمول نعبد المذكور، فيتحقق فيه التقديم المفيد للاختصاص.

واعلم أن ابن الحاجب قال فى شرح المفصل: إن الاختصاص الذى يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وهم، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٣)</sup> وهو استدلال ضعيف؛ لأن ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن إرادة الحصر فى الآية الأولى، ولو لم يكن فما الذى يمنع من ذكر المحصور فى محل بغير صيغة الحصر، كما تقول: عبدت الله، وتقول: ما عبدت إلا الله، كل سائغ. قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلا تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾<sup>(٥)</sup> بل قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٦)</sup> من أقوى أدلة الاختصاص فإن قبلها ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾<sup>(٧)</sup> فلو لم تكن للاختصاص، وكان معناها أعبد الله لما حصل الإضراب الذى هو معنى (بل). وقد رد الشيخ أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِى أَعْبُدُ﴾<sup>(٨)</sup> وجوابه أنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة، ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٩)</sup> وجوابه أنا لا ندعى الزوم، بل

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة الزمر: ٢.

(٣) سورة الزمر: ٦٦.

(٤) سورة الحج: ٧٧.

(٥) سورة يوسف: ٤٠.

(٦) سورة الزمر: ٦٦.

(٧) سورة الزمر: ٦٥.

(٨) سورة الزمر: ٦٤.

(٩) سورة الأنعام: ٨٤.

الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الحقيقة، وكذلك الجواب عن قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾<sup>(١)</sup> إن جعلنا ما بعد الظرف مبتدأ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وربما يستدل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فإن المقصود منه إنما يحصل بادعاء الاختصاص، ويشهد له ﴿أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَّنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

(تنبيه) يشترط في كون التقديم مفيدا للاختصاص على القول به أن لا يكون المعمول مقدما وضعا؛ فإن ذلك لا يسمى تقديمًا حقيقة، وذلك كأسماء الاستفهام، وكالمبتدأ عند من يجعله معمولا لخبره وأن لا يكون التقديم لمصلحة التركيب مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> على قراءة النصب، خلافا لما في الإيضاح في الثاني من إفادة الاختصاص.

(تنبيه) وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿أَغْيَرِ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾<sup>(٨)</sup> فإن التقديم في الأول قطعاً ليس للاختصاص، وفي إياه قطعاً للاختصاص، كما يظهر بالتأمل.

(تنبيه) سلك الوالد رضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع إما بتقديم الفاعل المعنوي، أو بتقديم المعمول مسلکا غير ما هو ظاهر كلام البيانين.

وها أنا أذكر تصنيفا لطيفا له في ذلك سماه الاقتناص، وهو: "قد اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى، والبيانون على إفادته الاختصاص، ويفهم كثير

(١) سورة إبراهيم: ١٠.

(٢) سورة التوبة: ٩.

(٣) سورة التوبة: ٦٦.

(٤) سورة يونس: ٤١.

(٥) سورة الملك: ٢٩.

(٦) سورة يونس: ٨٤.

(٧) سورة فصلت: ١٧.

(٨) سورة الأنعام: ٤٠، ٤١.

من الناس من الاختصاص الحصر فإذا قلت زيدا ضربت، يقول معناه ما ضربت إلا زيدا، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا فى ذلك لفظة الحصر، وإنما قالوا الاختصاص. قال الزمخشري فى تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا﴾<sup>(٣)</sup> والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة، وقال فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٤)</sup> معناه أغفر الله أعبد بأمركم وقال فى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا﴾<sup>(٥)</sup> الهزمة للإنكار، أى: منكرا أن أبغى ربا غيره، وقال فى قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾<sup>(٦)</sup> إنه أمر بالإخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته مخلصا له دينه، وقال فى قوله تعالى: ﴿أَغْفِرِ دِينَ اللَّهِ يَتَغُونَ﴾<sup>(٧)</sup> قدم المفعول الذى هو غير دين الله على فعله، لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذى هو معنى الهزمة متوجه إلى المعبود بالباطل، وقال فى قوله تعالى: ﴿أَنْفُكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾<sup>(٨)</sup> إنما قدم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل فى شركهم، ويجوز أن يكون إفكا مفعولا به يعنى أتريدون إفكا ثم فسر الأول بقوله: ﴿آلِهَةً دُونَ اللَّهِ﴾<sup>(٩)</sup> على أنها إفك فى أنفسها، ويجوز أن يكون حالا، فهذه الآيات كلها لم يذكر الزمخشري لفظ الحصر فى شيء منها، ولا يصح إلا فى الآية الأولى فقط، والقدر المشترك فى الآيات الاهتمام، ويأتى الاختصاص، فى أكثرها، ومثل قوله تعالى: ﴿أَنْفُكَا آلِهَةً﴾<sup>(١٠)</sup> قوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(١١)</sup> وما أشبهها لا يأتى فيه إلا الاهتمام، لأن ذلك منكر من غير اختصاص، وقد يتكلف لمعنى الاختصاص فى ذلك كما فى بقية الآيات، وأما الحصر فلا، فإن قلت: فما الفرق بين الاختصاص والحصر؟

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة الزمر: ٦٤.

(٣) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٤) سورة الزمر: ١٤.

(٥) سورة آل عمران: ٨٣.

(٦) سورة الصافات: ٨٦.

(٧) سورة سبأ: ٤٠.

قلت: الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره، كضرب زيد فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصا لما انضم إليه منك ومن زيد، وهذه المعاني الثلاثة، أعنى: مطلق الضرب، وكونه واقعا منك، وكونه واقعا على زيد، قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا قلت زيدا ضربت، علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود، ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان؛ فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، فقصده من جهة خصوصه هو الاختصاص وأنه هو الأعم عند المتكلم وهو الذي قصد إفادته للسامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى، وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور وإثبات المذكور يعبر عنه بما وإلا أو وإنما، فإذا قلت: ما ضربت إلا زيدا، كنت نفيت الضرب عن غير زيد وأثبتته لزيد، وهذا المعنى زائد على الاختصاص، وإنما جاء هذا في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> للعلم بأنه لا يعبد غير الله، ولا يستعان بغيره، ألا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فإن قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٢)</sup> لو جعل غير دين الله ييغون في معنى ما ييغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيتهم غير دين الله، ولا شك أن مجرد بغيتهم غير دين الله منكر، وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها ألا ترى أن: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾<sup>(٣)</sup> وقع الإنكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر، وأن أبغى ربا غيره منكر من غير حصر، ولكن الخصوص وهو غير الله هو المنكر وحده ومع غيره وكذلك: ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وعبادتهم إياهم منكرا من غير حصر، وكذلك قوله: ﴿أَلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ﴾<sup>(٥)</sup> المنكر إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر، فمن هذا كله يعلم

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة آل عمران: ٨٣.

(٣) سورة الزمر: ٦٤.

(٤) سورة سبأ: ٤٠.

(٥) سورة الصافات: ٨٦.

أن الحصر في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> من خصوص المادة لا من موضوع اللفظ، بل أقول: إن المصلي قد يكون مقبلاً على الله وحده، لا يعرض له استحضر غيره بوجه من الوجوه، وغيره أحقر في عينه من أن يشتغل به في ذلك الوقت يبغي عبادته وإنما قصد الإخبار بعبادة الله وأول ما حضر بذهنه عظمة من هو واقف بين يديه، فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليطابق اللفظ المعنى، ويقدم ما يقدم حضوره في القلب وهو الرب سبحانه وتعالى، ثم بناء عليه ما أخبر به من عبادته فمعنى اختصاصه بالعبادة اختصاصه بالإخبار بعبادته، وغيره من الأكوان لم يخبر عنه بشيء، بل هو معرض عنها، وإذا تأملت مواقع ذلك في الكتاب والسنة وأشعار العرب تجده كذلك ألا ترى قول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا      وَنَارُ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

لو قدرت فيه الحصر بما وإلا هل يصح المعنى الذي أراده، وقد قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادق عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض بعض الناس عليه فقال: تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا غيرها، وهذا الذي قاله هذا القائل بناء على فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك لما بيناه، ثم قال هذا القائل: وتقديم هم أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: ﴿لَنْ يَدْخُلَ﴾ و﴿لَنْ تَمَسَّنَا﴾<sup>(٣)</sup> وهذا من هذا القائل استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها، وهذا فهم عجيب: ثم قال هذا القائل: ثم إن التعريض في قوله (يأهل الكتاب) وبما كانوا، وأن قولهم ظاهر معنى قول الزمخشري قال هذا القائل: وأما في قوله: وأن اليقين مشكل؛ لأنه ليس فيه تعريض بأن اليقين ما عليه من آمن، بل تصريح، قلت: مراد الزمخشري أن التصريح بأن من آمن يوقنون، تعريض بأن أهل

(١) سورة الفاتحة: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٤.

(٣) سورة البقرة: ٨٠.

الكتاب لا يوقنون فكيف يرد عليه هذا؟! ثم قال هذا القائل: فالوجه أن يقال: وأن اليقين عطف على قوله: تعريض لا على معمولاته من يأهل الكتاب الخ، وكأنه قال: وفي تقديم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض، وأن اليقين، قلت: مراد الزمخشري أنه تعريض بنفسى اليقين عن أهل الكتاب، فكأنه قال دون غير من آمن، فلا يرد عليه ولا يحتاج إلى تقدير العطف على ما ذكره هذا القائل، وهو إما أن يقدر دون غيرهم، أو لا فإن قدر فهو تعريض لا تصريح، وإن لم يقدر فلا يحتاج إلى بناء يوقنون على هم، فحمل كلام الزمخشري على ما زعمه هذا القائل لا يصح بوجه من الوجوه، وهذا القائل فاضل، وإنما ألجأه إلى ذلك فهمه الحصر، وهو ممنوع، وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بما وإلا كقولك: ما قام إلا زيد، صريح فى نفى القيام عن غير زيد، ويقتضى إثبات القيام لزيد، قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهذا هو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم، لأن إلا موضوعة للاستثناء وهو الإخراج، فدلالته على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام، ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه؛ فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بإنما وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد إذا قلت: إنما قام زيد، بالمنطوق ونفيه عن غيره بالمفهوم.

القسم الثالث: الحصر الذى قد يفيد التقديم، وليس هو على تقدير تسليمه، مثل الحصرين الأولين، بل هو فى قوة جملتين إحداهما ما صدر به الحكم نفياً كان أو إثباتاً، وهو المنطوق، والأخرى ما فهم من التقديم والحصر يقتضى نفى المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم، لأن المفهوم لا مفهوم له، فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا إياك أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنك لا تكرمه، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾<sup>(١)</sup> أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ بيانا لما سكت عنه فى الأولى، فلو قال: ﴿بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه عند من يزعم أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس

(١) سورة النور: ٣.

(٢) سورة البقرة: ٤.



ذلك مقصودا بالذات والمقصود بالذات، قوة إيقانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم كالمدهوس، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: "يوقنون بالآخرة" لا غيرها فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة. إذا عرفت هذا فتقديمهم أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير لا يوقنون إلا بالآخرة، كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن غيرها، كما زعم هذا القائل، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر، ولم يدل عليه بجملة واحدة، مثل ما وإلا، ومثل إنهم، وإنما دل عليه بمفهوم مستفاد من منطوق، وليس أحدهما متقيدا بالآخر، حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور، بل أفاد نفي الإيقان مطلقا عن غيرهم، وهذا كله إنما احتجنا إليه على تقدير تسليم ما ادعاه هذا القائل من الحصر، وقد سبق إلى فهم كثير من الناس، ونحن قد منعنا ذلك أولا، وبيننا أنه لا حصر في ذلك، وإنما هو اختصاص، وفرقنا بين الاختصاص والحصر، وقول هذا القائل: تقديمهم، من أين له أن هذا تقديم، فإنك إذا قلت: هو يفعل، احتمل أن يكون مبتدأ أخبره يفعل، واحتمل أن يكون أصله: يفعل هو، ثم قدمت وأخرت. والزمخشرى لم يصرح بالتقديم، وإنما قال: بناء يوقنون على هم، ولكننا مشينا مع هذا الفاضل على كلامه، وكل ذلك أوجبه الوهم والتباس الاختصاص بالحصر، والله عز وجل أعلم.

تقديم بعض معمولات الفعل عليه:

ص: (وتقديم بعض معمولاته على بعض ... الخ).

(ش): تقديم بعض معمولات على بعض يكون لأحد أمور:

إما لأن ذلك التقديم هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل فإن أصله التقديم على سائر معمولات الفعل؛ لكونه عمدة وكذلك المفعول الأول في باب أعطيت زيدا درهما؛ لأنه في الأصل الفاعل المعنوي، وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول، لا صدوره من الفاعل كقولك: قتل الخارجي فلان، فإن الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير وإزاحة شره لا لقاتله من هو، وإما لأن في تأخير خيفة أن يلتبس

المعنى بغيره كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾<sup>(١)</sup> فإنه لو قيل: يكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيختل المقصود. قلت: فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجار والمجرور، فهذا ماش على الأصل فلا حاجة لتعليقه وما كان بالوضع والذات لا يعلل بالغير، ثم لا يسمى ذلك تقديمًا، فإن التقديم يكون لشيء نقل عن محله إلى ما قبله، كذا صرح به الزمخشري وهو القياس.

الثاني: أن هذا التوهم إنما كان يصح أن لو كان يكتم يتعدى بمن، وليس كذلك فإنه يتعدى بنفسه، فهذا الوهم ليس له مجال، وما يقع في كلام الناس من تعدية يكتم بمن الظاهر أنه ليس له أصل: وإما أن يقدم وإن كان أصله التأخير رعاية للتناسب فواصل الآي نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(٢)</sup>.

قال السكاكي: الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضه على بعض كون العناية بما تقدم أتم، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك التقديم، ولا يكون مقتضى للعدول عنه، وذكر من ذلك أمثلة كالمفعول الأول من باب علمت، وباب أعطيت وكسوت؛ فإنه من الأول في حكم المبتدأ ومن الآخرين في حكم الفاعل ولا يكون، وكتقديم المبتدأ المعرف، والفاعل على المفعول والحال والتمييز، وكتقديم المفعول الذي وصل إليه الفعل بلا واسطة على المتعدى بالحرف.

الثاني: أن تكون العناية بتقديمه لالتفات الخاطر إليه، وإن كان مؤخرًا في الأصل، وجعل منه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾<sup>(٣)</sup> على القول بأن لله مفعول ثان، ومثل قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾<sup>(٤)</sup> قدم فيه المجرور لاشتغال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل، فكانت مظنة أن السامع يصير مفكرًا أكانت القرية كلها كذلك أم قطر

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) سورة طه: ٦٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٠.

(٤) سورة يس: ٢٠.

دان أم قاص؟ بخلاف ما فى سورة القصص، ومثل قوله تعالى فى سورة النمل: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾<sup>(١)</sup> لأن ما قبلها: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾<sup>(٢)</sup> فالجهة المنظور إليها كون أنفسهم وآبائهم ترابا، وهو الموعود به، فلذلك قدم، وفى سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> لأن قبلها: ﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا﴾<sup>(٤)</sup> فالجهة المنظور إليها كونهم ترابا وعظاما، وجعل من ذلك كون التقديم يمنع اختلال المعنى، كقوله تعالى فى سورة المؤمنين: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أخر لأخر عن الصلة وما عطف عليها فقيل من قومه بعد: ﴿وَأَتَرَفَانَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فلا يدرى حيثئذ أنهم من قومه أو لا، بخلاف قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾<sup>(٦)</sup> جاء على الأصل لعدم المانع، وجعل منه أيضا مراعاة الفاصلة كقوله تعالى: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾<sup>(٧)</sup> وفى الآخري ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾<sup>(٨)</sup> قال المصنف: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أنه جعل تقديم لله على شركاء للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ لأن الآية مسوقة للإنكار التويخى، فيمتنع أن يكون بعده وجعلوا لله، منكر من غير اعتبار تعلقه بشركاء؛ إذ لا ينكر أن يكون مجرد الجعل متعلقا به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وعكسه فلا فرق، وعلم من هذا أن كل متعدد لمفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية قلت: الصواب مع السكاكى، وكون كل واحد من المفعولين متعلقا بالآخر، والخطاب تويخى لا يمنع أن يكون الاعتناء بأحدهما أشد، ولا شك أن مجرد جعل الشركاء مع قطع النظر عن كونهم لله

(١) سورة النمل: ٦٨.

(٢) سورة النمل: ٦٧.

(٣) سورة المؤمنون: ٨٣.

(٤) سورة المؤمنون: ٨٢.

(٥) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٦) سورة المؤمنون: ٢٤.

(٧) سورة طه: ٧٠.

(٨) سورة الأعراف: ١٢٢.

تعالى، لا يقبل التوبيخ، ومجرد جعل أمر ما لله يتندر الذهن منه إلى الإحجام عنه لعظم المقام، فلا شك أن العناية قد تشتد بأحدهما فيقدم، وهو لم يعلل بمطلق العناية، بل بعناية خاصة. وليعلم أن هذا الكلام يخالف قوله في حد المسند: وفائدة التقديم، أى: تقديم لله على شركاء استعظام أن يتخذ له شريك ملكا كان أم جنيا أم غيرهما، وذلك لأن هذه الفائدة لا تحصل إلا بالتقديم فتنشأ من ذلك عناية ذكر اسم الله تعالى أولا، وإن تساويا فى العناية الناشئة من الإنكار التوبيخى، ثم قال: وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى، أى: فى قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup>، والتقديم لرعاية الفاصلة، أى: فى قوله تعالى: ﴿رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾<sup>(٢)</sup> من القسم الثانى، وليساً منه، يريد بقوله: وليساً منه أن (من قومه) إذا قلم على الذين كفروا كان حالا من الملاء، والذين كفروا صفة لقومه، لا الملاء حتى يكون حق من قومه التأخر عنه بناء على أن حق الحال التأخير عن التوابع والمصنف فهم من كلام السكاكى أن القسم الثانى هو أن يتقدم ما حقه التأخير فلا جرم أنه لا يكون من قومه من القسم الثانى، وكذا تقديم هارون على موسى؛ لأن أحدهما معطوف على الآخر بالواو، وليس من حق أحدهما التأخير عن الآخر، ولا شك أن ما فهمه المصنف عن السكاكى هو ظاهر عبارته، وأجيب بأن القسم الأول وهو أن يكون المقدم ما عرف له فى اللغة تقدم بالأصالة، كالمبتدأ المعرف إذا لم يعرض ما يقتضى العدول عنه، فيكون التقديم لمجرد الأصالة، والقسم الثانى أن يكون للعناية ببيان ما تقدم إما لكونه نصب عينك أو لغير ذلك، سواء كان حق ما تقدم لغير التأخير أم لا، وإذا تقرر هذا فالتقديم المذكوران داخلان فى القسم الثانى، لأن رعاية الفاصلة والاحتراز عن الإخلال أورثا كون المتقدم نصب عينك، ولا يمتنع اجتماع الأسباب فى مثل ما نحن فيه على مسبب واحد، وفيما قاله نظري؛ لأن كلا منهما سبب للعناية، ثم قال: إن تعلق (من قومه) بالدنيا على تقدير تأخره غير معقول المعنى إلا على وجه بعيد، وردُّ عليه بمنع ذلك، لأن الدنيا ليست اسما، بل صفة، والألف واللام فيها موصولة، التقدير التى دنت من قومه، ولا شك أن فيه تعسفا.

(١) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٢) سورة طه: ٧٠.

وبقى من أسباب تقديم بعض المعمولات على بعض إفادة الاختصاص، كما تقدم عن ابن الاثير فى نحو: (إن إلينا إيابهم)<sup>(١)</sup>، وجاء راكبا زيدا، لكنه مخالف لكلام الجمهور، والله تعالى أعلم.

## باب القصر

ص (القصر حقيقى ... إلخ).

(ش): هذا هو الباب الخامس، والقصر: هو الحصر، وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطرق الأربع كذا قالوه، وسيأتى أنها أكثر من أربع، وهو يجرى بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والظرف والحال وغيرهما، إلا ما سيأتى، وهو منقسم بالاستقراء إلى قصر حقيقى، وقصر غير حقيقى، أى: مجازى. واعلم أن القصر الحقيقى ينظم حكمين: إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه، وكلاهما حقيقة، والقصر المجازى ينظم حكمين: إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عن غيره، وهو مجاز كما سنبينه.

وكل واحد من هذين ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد بالصفة الصفة المعنوية، لا النعت الذى يتكلم عليه النحوى. قيل: المراد لا النعت فقط، فإن الصفة المعنوية أعم من أن تكون نعتا أو غيره، وليس كذلك، بل المراد إخراج النعت فإن النعت لا يكون مقصورا على معنوية أبدا ولا عكسه، لأن أداة الاستثناء لا تقع بين الموصوف والصفة، لا يقال بل تقع بينهما على رأى الزمخشري، وسيأتى فى كلام المصنف عند الكلام على الحال ما يقتضى اختياره؛ لأننا نقول: إن سلمنا ذلك على ضعفه ومخالفته لكلام الجمهور، فإلا الوقعة بين الموصوف والصفة لا يتحقق فيها استثناء لا بالتفريغ ولا بخلافه فليتأمل، لا يقال: يقع القصر بين الموصوف والصفة فى نحو: رأيت رجلا إنما هو قائم، فإن جملة إنما نعت؛ لأن القصر هنا إنما وقع بين مبتدأ هذه الجملة وخبرها، فالأول من الحقيقى قصر الموصوف على الصفة، كقولك: ما زيد إلا كاتب، فإنك قصرت فيه الموصوف، وهو زيد على الصفة، وهى الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد؛ لأنه كيف يكون للذات صفة واحدة؟ أم كيف يمكن إحاطة العلم بذلك أن لو كان؟

(١) الغاشية: ٢٥.

والثاني من الحقيقي: قصر الصفة على الموصوف، وهو يجرى كثيرا بين المبتدأ والخبر، كقولك: ما كاتب إلا زيد، والفعل وفاعله نحو: ما قام إلا أنا، وما ضرب عمرا إلا زيد، والحال كقولك: ما جاء زيد إلا راكبا؛ لأنك قصرت المجيء على صفة الركوب، معناه ما جاء في حال إلا في حال الركوب، فهو بمعنى ما زيد إلا راكب، كذا قالوه، وفيه نظير؛ لأن هذا يتعذر مثل ما قبله، ثم التحقيق في: ما جاء زيد إلا راكبا أن القصر بين مجيء زيد وحال الركوب لا بين زيد والمجىء، وإنما كثر هذا القسم؛ لأنه لا يتعذر مثلا العلم بأنه ليس في الدار إلا زيد، وقد يقصد بالقصر الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير الصفة عند قصر الموصوف عليها أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه، ويكون قصرا حقيقيا على سبيل الادعاء، كقولك: ما حاتم إلا جواد؛ فإن قلت: الخطاب الادعائي ما الذي يتميز به عن المجازي وعن الكذب؟ قلت: إنما يتميز عن المجاز الإفرادي وهو مشتمل على المجاز التركيبي، فقولك: ما زيد إلا قائم دل على سلب جميع الصفات غير القيام على سبيل المجاز الحاصل من مجموع الكلام، وإن كانت مفردات هذا التركيب حقائق. قوله (والأول) أى إذا كان القصر غير حقيقى فهو قسمان:

أحدهما: تخصيص أمر بصفة دون صفة، أو مكان صفة، فالأول كقولك لمن يعتقد أن زيدا شاعر منجم: ما زيد إلا شاعر.

والثاني: كقولك لمن يعتقد أن زيدا منجم فقط: ما زيد إلا شاعر.

الثاني: تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر، كقولك لمن يعتقد أن زيدا وعمرا شاعران: ما شاعر إلا زيد، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر، كقولك لمن يعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد: ما شاعر إلا زيد، فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقى ضربان، فالأقسام حينئذ أربعة والمخاطب بالأول من ضربى كل، وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر من يعتقد الشركة، أى: مشاركة الصفة لغيرها أو مشاركة الأمر لغيره، وهذا يسمى قصر أفراد لقطعة للشركة بين الصفتين فى موصوف واحد، وبين الموصوفين فى صفة واحدة، بخلاف من يعتقد مكان صفة، أو أمر إمكان أمر، فإنه يسمى قصر قلب؛ لأنه قلب لما عند المتكلم، وإن كانت الصفتان أو الأمران متساويين عنده، بمعنى أنه غير حاكم على أحدهما بعينه ولا بإحدى الصفتين بعينها، فإنه يسمى قصر تعيين، قال المصنف: فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم، من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم،

ولا يعلم بأيهما اتصف بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقد أنه قائم وقاعد كما سبق، قال: وبقولنا: ما قائم إلا زيد من يعتقد أن عمرا قائم لا زيدا، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل منهما، لكن لا يعلم من هو بعينه. قلت: وثالث أيضا، وهو من يعتقد أيضا أنهما قائمان كما سبق، فقول المصنف أو تساويا عنده يحتمل أن يكون التقدير: من يعتقد العكس أو تساويا عنده، وهو ظاهر كلامه في الإيضاح، ويحتمل أن يكون تساويا عنده يعود إلى قصرى الأفراد والقلب، أى: من يعتقد الشراكة، أو تساويا عنده، أو يعتقد العكس، أو تساويا عنده، وسيأتى ما يدل عليه.

### ص: (وشرط قصر الموصوف ... الخ).

(ش): يريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا أن تكون الصفتان غير متنافيتين، فالمنفى فى قولنا: ما زيد إلا شاعر، هو كونه كاتباً مثلاً، وليس المنفى كونه مفحماً عاجزاً عن الشعر؛ لأن ذلك ينفيه قولنا: هو شاعر، من غير قصر، والسامع لا يمكنه أن يتخيل اجتماعهما فى ذهنه بخلاف ما لا ينافى الشعر، فإنه قد يعتقد اجتماعه معه فينفيه بالقصر وقول المصنف: إن ذلك شرط فى قصر الموصوف أفرادا، ظاهره أنه ليس شرطاً فى قصر الصفة أفرادا، وفيه نظر؛ لأن قولك: لا جواد إلا حاتم، فى قصر الأفراد إنما يصح إذا كان الجود يمكن أن يتصف به اثنان، فإن لم يمكن كقولك: لا أب لزيد إلا عمرو، فلا يتأتى فيه قصر الأفراد؛ لأن اشتراك اثنين فى أبوة زيد إذا لم يرد به الأب الأعلى لا يمكن. قوله: (وقلبا) أى: وشرط قصر الموصوف قلبا (تحقق تنافيهما) حتى يكون المنفى فى قولنا: ما زيد إلا قائم، كونه قاعدا لا كونه أسود أو أبيض ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها. قوله (وقصر التعيين أعم) يعنى لأن اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين أعم من جواز اجتماعهما وامتناعه، فكل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الأفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين، أى: من غير عكس. قلت: ومن هنا يعلم أن قوله: أو تساويا عائدا إلى كل من قصرى الأفراد والقلب. قال المصنف: وأهمل السكاكى القصر الحقيقى وأدخل قصر التعيين فى قصر الأفراد، فلم يشترط فى قصر الموصوف أفرادا عدم تنافى الصفتين، ولا فى قصره قلبا تحقق تنافيهما. قيل: لا يحتاج إلى اشتراط عدم التنافى بين الصفتين فى الأفراد؛ لأن العقل مستقل بالحكم بعدم اجتماع المتنافيين، وكذلك التنافى بين الأمرين ظاهر فى القلب فلم يحتج لذكره، وقيل: إنما لم يشترط السكاكى التنافى فى القلب؛ لأنه لا دليل على اشتراطه وما ذكره المصنف لا يدل؛ لجواز أن يكون انتفاء

غيرها يحصل من إثباتها بطريق من طرق القصر، مع عدم التنافي؛ إذ لا مانع من أن يعتقد المخاطب صفة مكان صفة، وهما لا يتنافيان.

## طرق القصر

### أولا العطف:

ص: (وللقصر طرق منها العطف).

(ش): القصر يكون بالعطف وغيره، وقد ذكر المصنف طرقا، ونحن نذكر إن شاء الله ما ذكره، ثم نذكر ما أهمله في آخر الكلام، فمن طرق العطف كقوله في قصر الموصوف على الصفة إفرادا: زيد شاعر لا كاتب، وما زيد شاعرا بل كاتب، وقلبا: زيد قائم لا قاعد، وما زيد قاعدا بل قائم. وفي قصر الصفة على الموصوف: زيد شاعر لا عمرو، وما عمرو شاعرا بل زيد. قلت: أما العطف بلا فأى قصر فيه؛ إنما فيه نفى وإثبات فقولك: زيد شاعر لا كاتب، لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت، إما حقيقة أو مجازا، وليس هو خاصا بنفى الصفة التى يعتقدونها المخاطب. وأما العطف ببل فأبعد؛ فإن قولك: ما زيد قائما بل قاعد، لا قصر فيه، وهو أبعد من القصر عما قبله؛ لأن فى (إلا) جمعا بين نفى وإثبات، وذلك لا يستمر فى بل، إذا جوزنا عطفها على المثبت، مثل: زيد شاعر بل كاتب، ثم إطلاق أن بل العاطفة للقصر لا يصح؛ لأنه يقتضى أن قولك: ليس زيد قائما بل قاعد لا قصر فيه، فإنها ليست عاطفة؛ لأن بل لا تعطف إلا المفرد كم صرح به النحاة.

فائدة تتعلق بالعطف بلا وتحقيقه ملخصا من كلام الوالد -رضى الله عنه- وقع السؤال عن: قام رجل لا زيد، هل يصح هذا التركيب فإن الشيخ أباحيان منعه وشرط أن يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها، وسبقه لذلك السهيلي فى نتائج الفكر وقال: لأن شرطها أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها؟ فقال السائل: إن فى ذلك نظرا لأمر: منها: أن قام رجل لا زيد، مثل: قام رجل وزيد فى صحة التركيب، فإن امتناع قام رجل وزيد فى غاية البعد؛ لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثله قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وإن كان



معناهما متعاكسين، بل قد يقال قام رجل لا زيد أولى بالجواز من قام رجل وزيد؛ لأن قام رجل وزيد إن أردت بالرجل زيدا كان تأكيدا، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه عينه والتأكيد والإلباس متتفیان فی قام رجل لا زيد، وأی فرق بین زيد كاتب لا شاعر، وجاء رجل لا زيد، وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأبيض، وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يتأتى ذلك في العام والخاص مثل: قام الناس لا زيد، وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد، وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> الآية نظير؛ لأن جبريل إما معطوف على الجلالة الكريمة أو على رسله على القولين؛ إذ لا قائل إن المعطوف الأخير معطوف على متوسط، بل إما على الأول، وإما على ما قبله قولان سمعتهما من الشيخ أبي حيان، والمراد بالرسل الأنبياء؛ لأن الملائكة وإن جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة يصرف هذا، ولأى شيء يمتنع العطف بلا في نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ لأن زيدا موجب، وتعليههم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف؛ لأن الإطناب قد يقتضى مثل ذلك، ولا سيما والنفي الأول عام والثاني خاص، فأسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد، وهذا جملة السؤال، فأجاب ما ذكره السهيلي وأبو حيان ذكره أيضا الأبدى في شرح الجزولية قال: لا يعطف بلا إلا بشرط أن يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو: جاءني رجل لا امرأة، وعالم لا جاهل، فلو قلت: مررت برجل لا عاقل لم يجز؛ إذ ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهو لا يدخل إلا لتأكيد النفي، فإذا أردت ذلك المعنى جئت بغير، فتقول: مررت برجل غير عاقل وغير زيد، ويجوز: مررت بزيد لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثاني. انتهى. وإذا ثبت أنها لا تدخل إلا لتأكيد النفي اتضح الشرط المذكور؛ لأن نفي الخطاب يقتضى في: قام رجل نفي المرأة، فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم، وكذلك: قام زيد لا عمرو، وأما: قام رجل لا زيد، فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلم يوجد نفي يؤكد لا، وقوله تأكيد النفي لعله يريد النفي المؤكد، أو لعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكد، بخلاف ما إذا جاءت

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

أول الكلام قد يراد بها أصل النفي، مثل: لا أقسم، وقد خطر لى فى ذلك أمران غير ما قاله الأبدى.

أحدهما: أن العطف يقتضى المغايرة، والمغايرة فى إطلاق أكثر الناس تقتضى المباينة، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص، وبين العام والخاص، وبين الجزء والكل مغايرة، فحيث لا يتمتع العطف فى: جاءنى رجل وزيد لعدم المغايرة أعنى: المباينة، فإذا قال أردت زيد غير زيد جاز، وليس مما نحن فيه، ولو قلت: جاء زيد ورجل، فمعناه ورجل آخر؛ لوجوب المغايرة؛ ولذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل فتقديره لا رجل آخر؛ لأننا نحافظ على مدلول اللفظ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد.

الثانى: أن مبنى الكلام على الفائدة، وقام رجل لا زيد مع إرادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا فائدة فيه مع إرادة حقيقة العطف، بل نقول فاسد، لأنك إن أردت الإخبار بنفى قيام زيد والإخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره فمتناقض وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد، فطريقك أن تقول غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد، وقام زيد لا رجل فى الامتناع إلا أن يراد بالرجل غير زيد فيصح فيهما إن صح وضع لا فى هذا الموضع موضع غير، وفيه نظر وتفصيل، والفرق بين العطف بلا ومعنى غير أن العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق، ولا تعرض فيه للأول بتأكيد النفى بالمفهوم إن سلم وغير تقييد الأول ولا تعرض فيها للثانى، إلا بالمفهوم إن كانت صفة، وإن كانت استثناء ففى كونه بالمنطوق أو المفهوم بحث، وهذان الوجهان أحسن مما ذكره السهيلي والأبدى؛ لأنهما بنياه على صحة مفهوم اللقب، وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه، كأنه تبع فيه الشيخ شهاب الدين العراقي، وهو غفلة منه أو تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء ممن لا إحاطة له بالعلوم العقلية، وكذلك مثل بالزنا والإحصان، وتلك كلها ألفاظ متباينة المعنى، والتباين أعم من التنافى، وقد أشار إليه البيضاوى فى الفصيح، والناطق بقوله والزنا والإحصان متباينان، وكذلك الحيوانية والبياض، ويظهر أن يقال يصح قام كاتب لا شاعر؛ لأن كاتباً لا يصدق على شاعر؛ إذ معنى الكتابة ليس فيه شىء من معنى الشعر، فالفقيه والنحوى الصرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق، وأما: قام الناس لا زيد، ونحوه من عطف الخاص على العام، فإن أريد بالناس غير زيد جاز، وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيد على جهة الاستثناء، فكان يخطر لى جوازه،

لكنى لم أر أحدا من النحاة عدّ (لا) من حروف الاستثناء. وأما لو أريد بالناس غير زيد فحائز بقريئة العطف، ويحتمل أن يمتنع كما امتنع الإطلاق فى: قام رجل لا زيد، فإن احتمال إرادة الخصوص فى الأول، كاحتمال إرادة التقييد فى الثانى، ولا يأتى احتمال الاستثناء للثانى، وأظن كلام بعض النحاة فى: قام الناس ليس زيدا أنه جعلها بمعنى لا، وأما قام الناس وزيد فجوازه واضح. وإنما جوزت العطف هاهنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة، لأن العطف يستدعى مغايرة يحصل بها فائدة، وعطف الخاص على العام وإن أريد عموميه يحصل به فائدة التقوية؛ فلذلك سلكته هنا ومنعته فى النفسى. وأما استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك - رحمه الله تعالى - بعطف جبريل فلعله يريد أنه مذكور بعده؛ لأن هذا القدر هو المحتاج إليه فى أنه يقتضى تخصيصا أولا، وأما قول السائل: لأى شىء يمتنع العطف فى نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ فلما تقدم من أن لا يعطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا وتأكيدا للمفهوم والمنطوق فى الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك؛ لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق، ولا يمكن عطفها على المنفى. وقوله: أسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد، ممنوع لأن العطف فى: ولا زيد بالواو، وليس فيه أكثر من خاص بعد عام، وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو.

## ثانيا النفى والاستثناء:

ص: (ومنها النفى والاستثناء).

(ش): من أدوات الحصر الاستثناء، كقولك فى قصر الموصوف ما زيد إلا شاعر، سواء كان قصر قلب أو أفراد، وفى قصر الصفة على الموصوف: ما شاعر إلا زيد. قلت: والاستثناء قصر سواء كان مع النفى أم الإيجاب، كقولك: قام الناس إلا زيدا فإنك قصرت عدم القيام على زيد، لا يقال: لو قصرت عدم القيام على زيد لكان فى قولك: قام الناس إلا زيدا نفى لقيام غير الناس؛ لأننا نقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: ما قام الناس إلا زيدا لم تقصر القيام على زيد مطلقا، إنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس، فقولهم من طرق الحصر النفى والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض للنفى. ومنها: (إنما) كقولك فى قصر الموصوف على الصفة: إنما زيد كاتب، وفى قصره الصفة على الموصوف: إنما قائم زيد.

واعلم أن النحاة يقولون: إن الأخير هو المحصور، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فالقائم هو المحصور، ومقتضاه أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة على الموصوف، وعبرة البيانين هي المحررة فإن الأول هو المحصور، والثاني محصور فيه، وعبرة النحاة فيها تحوز، والصواب أن الأخير محصور، فيه لا محصور غير أنهم تساهلوا في ذلك كما تساهل الأصوليون في قولهم: المشترك، وإنما هو مشترك فيه وقد اختلف في القصر بإنما، فأثبتة الجمهور، ونفاه كثير. والمثبتون قيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم، واستدلوا بالذهابون إلى أنها للحصر بأمور. منها: إطباق العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب على أن معناه ما حرم عليكم إلا الميتة، لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع، فإنها للقصر، فكذا ذلك قراءة النصب، والأصل استواء معنى القراءتين، واعترض على هذا بأننا نمنع حصول القصر في قراءة الرفع بناء على أن نحو: العالم زيد، لا يفيد الحصر، وقد تقدم في باب المسند نحو: العالم زيد، وزيد العالم عند السكاكي يفيد أن الحصر في بعض المواضع، ثم فيه نظير؛ لأن الحصر ليس مستفادا هنا من التقديم بل من عموم الموصول كقولك: كل محرم الميتة، لا يقال لو كانت للحصر لزم أن لا يكون غير المذكورات محرما؛ لأن المعنى تحريم الأكل، فلا يدخل غيره. ومن أين لنا أن غير هذه المذكورات في الآية من المأكولات كان محرما ذلك الوقت. ومنها أن (إن) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بد أن يكون للقصر ليحصل بالقصر الجمع بين النفي والإثبات، ورد عليه بأن (ما) كافة لا نافية، قال الشيخ أبو حيان: والذي قال ذلك لم يشم رائحة النحو.

قلت: نقل القرافي أن الفارسي قال في الشيرازيات: إن ما في إنما نافية لكني رأيت في الشيرازيات ما لعله أخذه منه، وهو أنه قال - بعد أن ذكر أن (إنما) للحصر - أن الحصر أيضا في: شر أهراً ذا ناب، وشيء جاء بك، ثم قال: والأول أسهل من هذا؛ لأن معه حرفا قد دل عندهم على النفي، فصار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا؛ لقيام حرف آخر معه مقامه، وليس في المثالين الأولين شيء من ذلك. انتهى. وليس صريحا في أنها باقية في النفي؛ لأن قوله: لأن معه حرفا قد دل على النفي، يريد حرفا يدل على النفي والإثبات وهو إنما، وإنما لم يدل على النفي والإثبات؛ لأن الإثبات مستفاد من اللفظ مجردا عن إنما، ولو أراد بالحرف

(١) سورة البقرة: ١٧٣.

الدال على النفي (ما) من (إنما) لما قال فصار حذف حرف النفي فيه أسهل؛ إذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفاً، والحق في ذلك أن الإمام لم يرد إلا أن ما أصلها إذا لم تكن شيئاً من الأقسام المعروفة للنفي، وإن وضعها الإثبات، والغالب أن الحرفين إذا ركبوا وصارا لمعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معنى كل واحد منفرداً، فلما كانت (ما) التي ليست لشيء من الأقسام المعروفة في الأصل للنفي، و(إن) للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما، فلم يمكن تواردهما على شيء واحد ولم يمكن صرف النفي للمذكور فتعين عكسه، وقول النحاة إن (ما) كافة، لا ينافي هذا؛ لأن الكف حكم لفظي لا ينافي أن يقارنه حكم معنوي، ثم إن المصنف نقل عن النحاة أنها لا ثبات المذكور، ونفي ما سواه، وهو قول بعضهم لا كلهم. ومنها: أن (إن) للتأكيد و(ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفاد الحصر. قاله السكاكي، ويرد عليه أنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر لكان قولك: إن زيدا لقائم، يفيد الحصر، وقد يجاب بأن مراده أنه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر، ثم هو ممنوع، والتأكيد اللفظي والمعنوي كل منهما يتكرر ولا حصر. ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup> فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت إنما للحصر ليكون معناه لا آتيكم به، إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله، وأصرحها ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ لجواز أن يدعى في غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ، لكن الظاهر أن من منع الحصر بإنما فهو لحصر المبتدأ في الخبر أ منع، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾<sup>(٤)</sup> وفي الآية نكتة، وهو التنبيه على أن المجازي لا يكون فعله ظلماً على الحقيقة، وهذا المعنى أحسن من قول الزمخشري أن المعنى إنما السبيل على الذين ينتدئون الناس بالظلم. ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup> لا يستقيم المعنى إلا بالحصر. ومنها: قوله

(١) سورة الملك: ٢٦.

(٢) سورة هود: ٣٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٤) سورة الشورى: ٤١، ٤٢.

(٥) سورة الأعراف: ٢٠٣.

تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾<sup>(١)</sup> إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة إن تولوا فعليك البلاغ، وهو (عليه البلاغ تولوا أم لا، وإنما ترتب على توليهم نفى غير البلاغ مما قد يتوهم نسبته له ﷺ).

ومنها: انفصال الضمير بعدها في قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(٢)</sup>

قال عبد القاهر: ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه فإنه، متمكن أن يقول أَدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي. واعلم أن انفصال الضمير بعد إنما فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ضرورة، لا يجوز إلا في الشعر، وهو المنقول عن سيبويه. والثاني: أنه يجوز الفصل والوصل، وإليه ذهب الزجاج.

والثالث: أنه يجب الفصل، قاله ابن مالك. وقال الشيخ أبو حيان: إنه غلط فاحش، وجهل بلسان العرب، وقول لم يقله أحد، ثم رده بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بَوَاحِدَةً﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تَوْفِقُونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٦)</sup> قال: ولو كان على ما زعم لكان التركيب: إنما يشكو بتي وحزني أنا، وإنما يعظكم بواحدة أنا، وكذلك الجميع. قلت: لسان حال ابن مالك يتلو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وكلام ابن مالك هو الصواب، وليس منفردا به، وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين: إحداهما: أن إنما للحصر، وهو الذي عليه أكثر الناس. والثاني: أن المحصور بها هو الأخير لفظاً، وهذا الذي أجمع عليه البيانون، وعليه غالب الاستعمالات، وإذا ثبت له هاتان القاعدتان صح ما ادعاه؛ لأنك لو وصلت لما فهم، والتلبس قولك: إنما قمت موضوعة للم يقع إلا القيام، فلو

(١) سورة آل عمران: ٢٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ١٥٣/٢، ولسان العرب (٣١/١٣) (أنن)، وتاج العروس (ما).

(٣) سورة يوسف: ٨٦.

(٤) سورة سبأ: ٤٦.

(٥) سورة النمل: ٩١.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٥.

أردت به ما قام إلا أنا، لم يفهم ذلك، ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول: إنما قام أنا، كما تقول: ما قام إلا أنا، وبهذا علم أنه لا يرد ما ذكره الشيخ من الآيات؛ لأن كلا منها لم يقصد فيه حصر الفاعل، بل حصر الأخير، ولو قصد حصر الفاعل لانفصل كما قاله ابن مالك، وأجمع عليه من سلم هاتين القاعدتين، وهم أكثر الناس، وقول سيبويه: إن انفصال ضرورة لا يرد عليه؛ لأنه بناء على أن إنما ليست للحصر كما هو المنقول عنه، وقول الزجاج: يجوز الأمران لا يرد عليه لأنه بناء على أن إنما وإن كانت للحصر فليس من شرط المحصور أن يكون هو الأخير، بل يجوز أن يفصل ليكون قرينة في حصر الفاعل، وأن يصل ويريد حصر الفاعل بقرينة معينة، كما صرح الشيخ أبو حيان بنقله عنه فثبت أن من خالف ابن مالك في المسألة لم يخالفه في هذا الحكم، إنما خالفه فيما بنى عليه من القاعدتين إما في الأولى، وإما في الثانية، فظهر أن الحق مع ابن مالك وانظر إلى قول ابن مالك يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما فإنك إن تأملت أنه لم تستطع أن تقول خلافاً لسبويه؛ فإنه لم يقل يتعين انفصاله بعد إنما، بل قال: إن حصر بإنما، وسبويه لا يقول إن حصر بإنما لا انفصل، بل يقول: الحصر بإنما لا وجود له، فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد، ولو قيل لسبويه: ما تقول لو وقع الحصر بإنما في انفصال الضمير لما علمنا ما يقول، والظاهر أنه يقول بالفصل.

(تنبيه) قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> ينبغي أن يعتقد أن (وأعلم) جملة مستأنفة أو معطوفة على إنما أشكو، وليست معطوفة على أشكو؛ إذ لو كان للزم أن المراد: لا أعلم من الله ما لا تعلمون، وليس كذلك.

### ثالثا التقديم:

ومنها: التقديم، أى: تقديم ما هو متأخر رتبة، مثل: تميمي أنا وأنا كفيت مهمك، والمثال الثاني يعلم حكمه مما سبق في أنا قمت.

(تنبيه) بقى للقصر طرق بعضها باتفاق، وبعضها باختلاف، منها: الفصل، وقد تقدم الكلام عليه، ومنها: ذكر المسند إليه كما تقدم نقله عن السكاكي: وتقدم البحث فيه، ومنها: تعريف المبتدأ في نحو: المنطلق زيد على قول، ومنها: تعريف الخبر في نحو: زيد المنطلق قال الإمام

(١) سورة يوسف: ٨٦.

فخر الدين في "نهاية الإيجاز": إذا قلت: زيد المنطلق فاللام تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه ثم إنها إما أن تكون لتعريف المعهود السابق، كما إذا عرف وجود انطلاق ما، وبقولك: زيد المنطلق عني أن صاحب ذلك الانطلاق المعهود هو زيد، فقد أفاد حصر الانطلاق في زيد، وإما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيدا للحصر فإذا قلت: زيد المنطلق، وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخصها وعمومها أفاد الحصر، ثم إن أمكن الانحصار فذلك على حقيقته، وإلا فهو على سبيل المبالغة وقد يفيد هذا القسم مع انحصار الخبر في المبتدأ بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر به عنه حدا يصير معرfa بحقيقته وأما كون اللام في الخبر هل تفيد العموم، فالأشبه أنه غير جائز إلا على تأويل، وهو أن يكون معنى أنت الشجاع أنت كل الشجعان، وهو تأويل غير حسن، فحاصله أنك إذا قلت: زيد المنطلق أفاد حصر انطلاق معين، أو حصر حقيقة الانطلاق إما تحقيقا وإما مبالغة. انتهى كلامه. ولا يخفى ما فيه ومما ذكر من أدوات الحصر قولك: جاء زيد نفسه، على ما نقله بعض شراح هذا الكتاب هنا عن بعضهم. ومنها: إن زيدا لقائم على ما نقله المشار إليه أيضا. ومنها: قلب بعض حروف الكلمة فإنه يفيد الحصر على ما نقله الزمخشري في "الكشاف" عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾<sup>(١)</sup> فإن القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ الطاغوت؛ لأن وزنه على قول فعلوت من الطغيان، كملكوت ورحموت، قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه فعلوت، ففيه مبالغت كسميته بالمصدر، والتاء تاء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص؛ إذ لا يطلق على غير الشيطان، ومنه نحو قولك: قائم، في جواب: زيد إما قائم أو قاعد، على ما ذكره الطيبي في "شرح البيان" قبل الكلام على كون المسند مفردا فعليا.

وعد بعضهم من تراكيب القصر أيضا: زيد قام ولم يقم غيره، أو لم يقم أحد غير زيد، وفيه نظر، لأن هذين تركيبان حصل القصر من مجموعها. ومنها: تقديم المعمول في نحو: زيدا ضربت كما سبق. ومنها: أنما بالفتح، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(٢)</sup> أنما لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم، كقولك:

(١) سورة الزمر: ١٧.

(٢) سورة الأنبياء: ١٠٨.



إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن إنما يوحى إلى مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد، وإنما إلهكم بمنزلة إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية. قلت: هذا صريح في أن أنما بالفتح للحصر، وبه صرح التنوخي في كتاب "الأقصى القريب" ونقله الطيبي أيضاً، وأنه يقال: إن كل ما أوجب أن إنما بالكسر للحصر، أوجب أن أنما بالفتح للحصر، وفيه نظر، والشيخ أبوحيان رد على الزمخشري ما زعمه من أن أن المفتوحة للحصر، وقال: يلزم انحصار الوحي في الوحدانية، وأجيب عنه بأنه حصر مجازي باعتبار المقام، قلت: وجواب آخر، وهو أن هذا لازم سواء كانت أنما المفتوحة للحصر أم لا؛ لأن هذا الإلزام جاء من إنما، ولو قلت: إنما يوحى وحدانية الله تعالى لزم ذلك، وإنما الذى أوقع الشيخ في هذا السؤال قول الزمخشري: وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي مقصور على الوحدانية، فأفهم أن هذا القصر نشأ عن كونهما معا للحصر، وليس كما قال فليتأمل.

ومنها: حذف المسند لادعاء التعيين أو للتعيين نحو: يعطى بدرة ويفعل ما يشاء كما سبق، ومن هنا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾<sup>(١)</sup>: معناه لا يقول إلا الحق ولا يهدي إلا سبيل الحق. قال الطيبي: أما دلالة وهو يهدي السبيل فظاهر؛ لأنه على منوال أنا عرفت، وأما والله يقول الحق فلا أنه مثل: ﴿اللَّهُ يَسُطُ﴾<sup>(٢)</sup> وهو عنده يفيد الحصر اهـ. قلت: هذا عجيب فإن أنا عرفت والله يسقط حصر فيه الفاعل، ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق إلا الله، والزمخشري لم يتعرض لذلك بالكلية، فإنه وجه المعنى هنا ليس على الحصر، وإنما أراد حصر المفعول ألا تراه صرح بذلك، وقال لا يقول إلا الحق، ولا يهدي إلا السبيل، فلم يقع الطيبي على مراده مع وضوحه. فإن قلت: من أين أخذ الزمخشري الحصر من هذه الآية الكريمة؟ قلت: إما أن يكون من مفهوم الصفة عند القائل به، وإما من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية؛ ولذلك قال في سورة غافر: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾<sup>(٣)</sup>: معناه من هذه صفاته لا يقضى إلا بالحق، وحيث وجدت العلة وجد المعلول، وحيث انتفى المعلول ثبت ضده، فعلى هذا يستفاد الحصر.

(١) سورة الأحزاب: ٤.

(٢) سورة الرعد: ٢٦.

(٣) سورة غافر: ٢٠.

## اختلاف طرق القصر:

ص: (وهذه الطرق تختلف ... الخ).

(ش): يعنى أن هذه الطرق وإن اشتركت فى إفادة القصر، فإنها تختلف من وجوه، منها: أن دلالة الرابع وهو التقديم بالفحوى، ودلالة ما قبله بالوضع، ونعنى بالفحوى المفهوم، وهو مخالف لاصطلاح الأصوليين؛ فإن الفحوى عندهم مفهوم الموافقة، لا مفهوم المخالفة، وما نحن فيه مفهوم مخالفة، وليعلم أن القصر يتضمن قضيتين إثباتا ونفيا، فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطقاً ولا مفهوماً، بل تارة يكون كله منطقاً، مثل: زيد قائم لا قاعد، وتارة يكون بعضه منطقاً وبعضه مفهوماً، فإن كان يأنما فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفى لغيره بالمفهوم، نحو: إنما زيد قائم، فإثبات القيام لزيد منطق، ونفيه عن غيره مفهوم، وإن كان يالا والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم، سواء كان نفياً، نحو: ما قام أحد إلا زيد، أم إثباتاً، نحو: قام الناس إلا زيداً، وإن كان الاستثناء مفرغاً، نحو: ما قام إلا زيد، فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق، وسيأتى فى كلام المصنف أن النص فيه على المثبت فقط ولا نعنى ما نحن فيه، بل نعنى عدم العطف عليه، أى: لا تقول: ما قام إلا زيد لا عمرو، ولكن تقدم فى كلام الوالد أنه بالمفهوم فى المفرغ، وإن كان بالتقديم، نحو: تميمى أنا، فالحكم للمذكور منطق، ونفيه عن غيره بالمفهوم، وإذا تأملت ما قلنا علمت أن قول المصنف غير ماش على التحقيق.

ص: (والأصل فى الأول ... الخ).

(ش): هذا وجه ثان وهو أن الأصل فى الصيغة الأولى، وهى العطف ذكر الطرفين فإنها مصرحة بالمشبث والمنفى كقولك: زيد قائم لا قاعد، وما هو قائم بل قاعد أولاً غير، كذا قالوه، وفيه نظر؛ لأن لفظ "لا غير" لا يستعمل مقطوعاً عن الإضافة، ولا يترك ذلك إلا لمعنى يقتضى كراهة الإطناب، وأما بقية الصيغ فالأصل فيها النص على المثبت فقط، هكذا قال المصنف، ولا نعنى أن النفى غير مستفاد نصاً، بل بمعنى أنه لا يذكر بعده التصريح بالنفى، وقد يترك النص على المنفى فى الأول رغبة فى الإيجاز. وقوله (والنفى لا يجمع الثانى) أى: النفى: بل لا يجمع النفى والاستثناء؛ (لأن شرط المنفى بلا أن يكون منفياً قبلها بغيرها) وفيه نظران: أحدهما: أن هذا إذا عطف على المستثنى منه: أما إذا عطف على المستثنى يالا، فما المانع وهو مثبت ويشهد لذلك بطلان عمل لا إذا وقع خبرها بعد إلا وامتناع دخول الباء، ويكون حكم المنفى بلا مستفاداً مرتين إحداهما بالخصوص، والأخرى بالعموم.

**الثاني:** أن قوله بغيرها قيد ليس صحيحاً؛ فإن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفياً قبلها، سواء أكان نفيه بها أم بغيرها، نحو قولك: لا رجل في الدار لا زيد، وهو ممتنع وقد يجاب بأن مقصوده لا العاطفة، وهذا المثال المنفى فيه ليس منفياً قبلها بلا العاطفة، بل بلا التي لنفى الجنس، لا يقال: يجوز: لا رجل في الدار لا زيد ولا عمرو، فهذا منفى بلا، وقد نفى قبله بلا فاحترز عنه؛ لأن لا زيد ولا عمرو بدل مفصل من لا رجل وهو على نية تكرار العامل، فهو جملة أخرى والكلام في لا التي هي حرف تعطف المفرد، وإذا تقرر أن النص على المنفى أصل في الوجه الأول، فهو لا يجوز أن يجمع الثاني، فلا تقول: ما أنا إلا قائم لا قاعد، وقد تقدم في كلام الوالد - رحمه الله - التعرض لهذه المسألة وتجويزها، وأما الأخيران، وهما إنما والتقديم، فيجوز فيهما التصريح وعدمه، فتقول: إنما أنا تميمي لا قيسي؛ لأن النفي فيهما غير مصرح به، بل مستفاد بالمفهوم، فجاز العطف على تميمي، وإن كان معناه: ما أنا إلا تميمي؛ لأن النفي غير المصرح به لا يتمتع أن يعطف عليه بلا، كما تقول: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو، وإن كان معناه النفي، ولو صرحت بالنفي لما صح بلا، وشرط السكاكي لجواز مجامعة لا للثالث، أي: القصر بإنما أن لا يكون الموصوف مختصاً بالوصف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإن كل أحد يعلم أن الذي لا يسمع لا يستجيب، فلا يصح أن يقال: لا غير. قلت: فيه نظران:

أحدهما: أنه إذا لم يكن الموصوف مختصاً بالوصف، لا يجوز الحصر بإنما؛ لأنه خلاف الواقع فإن كان مجازاً فلا مانع من تأكيده بالعطف، وكأنه يريد اختصاصه عقلاً.

**الثاني:** أنه إذا صح قصره بإنما، فما المانع من صحة العطف، والشيخ عبد القاهر جعل ذلك شرطاً في حسن العطف، لا في جوازه واستقر به المصنف، ولا شك في قربه بالنسبة إلى عدم اشتراط ذلك.

**ص: (وأصل الثاني أن يكون ما استعمل ... الخ).**

**(ش):** هذا وجه آخر وهو أن الحصر بالاستثناء أصله أن يكون المخاطب يجهل ما استعمل له، وهو إثبات الحكم المذكور إن كان قصر أفراد، أو نفيه إن كان قصر قلب، كما تقول لصاحبك: إذا رأيت شبحاً على بعد ما هو إلا زيد، ومثاله في

(١) سورة الأنعام: ٣٦.

القرآن: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> هذا هو الأصل، وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له القصر بما وإلا إفراداً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي ﷺ إلا أنه نزل استعظامهم له على الموت تنزيل من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول لابد من موته، فمن استبعد موته فكأنه استبعد رسالته، وهذا هو الصواب، وبه يظهر أن هذا قصر قلب، لا قصر إفراد؛ فإن اعتقاد الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان، وإنكارهم الموت ينفي أن يجتمع معه الإقرار بالرسالة، حتى يكون قصر إفراد، وبهذا يعلم أن ما قلناه خير من قول غيرنا: إنهم نزلوا لاستعظامهم موته ﷺ منزلة من ينكر موته، ويثبت له صفتي الرسالة وعدم الموت؛ فيكون قصر إفراد؛ لأن ما ذكرناه لا يؤدي إلى أنهم نزلوا منزلة من يعقد أمرين متنافيين، ومثل المصنف لتنزيل المعلوم منزلة المجهول في قصر القلب بقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾<sup>(٣)</sup> فإنهم اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشراً، فنزلوا علم الرسل بأن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر منزلة من لا يعلم؛ فلذلك خاطبهم بقولهم: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ ثم ذكر المصنف جواب سؤال مقدر وهو أن الرسل قد علموا أن المرسل إليهم يعلمون أنهم بشر فكيف خاطبهم بالاستثناء في قولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وهو إنما يخاطب به من يجهل ذلك الحكم فأجاب بأنه من مجازاة الخصم؛ إذ شأن من يدعى عليه خصمه الخلاف في أمر لا يخالف فيه أن يعيد كلام خصمه على صفته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته، أى: إفحامه وإسكاته، وليس ذلك لتسليم انتفاء الرسالة. وقوله: وكقولك معطوف على قوله: كقولك لصاحبك، وقد رأيت شبهاً، وهو مثال لقوله قبل ذلك بخلاف الثالث، فالمثال الأول تمثيل للأول، والثاني للثاني لفا ونشراً فالثالث وهو الحصر بإنما عكس الحصر بإلا؛ فإن الحصر بإنما أصله أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم، أى: المثبت، كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه: إنما هو أخوك، تريقاً له. وقد

(١) سورة آل عمران: ٦٢.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٣) سورة يس: ١٥.

(٤) سورة إبراهيم: ١١.

ينزل المجهول منزل المعلوم فيستعمل له الثالث وهو الحصر بإنما نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإن الصحابة لم يكونوا يعلمون أن الكفار يصلحون فكان من حقهم أن يقولوا مانحن إلا مصلحون، ولكنهم ادعوا بلسان الحال أن صلاحهم أمر ظاهر لا يستطيع أحد إنكاره؛ فلذلك أتوا بصيغة (إنما) التي الأصل فيها ذلك؛ ولذلك جاء ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> مؤكدا بحرف الاستفتاح وإن ويجعل الجملة اسمية، وضمير الفصل -إن كان هم فصلا- وتعريف المسند، ثم ذكر المصنف أن لإنما في القصر مزية على العطف؛ لأنه يعلم منها الحكمان المثبت والمنفى معا، بخلاف العطف؛ فإنهما يعلمان على الترتيب. قال الخطيب: وبخلاف ما وإلا في نحو ما زيد إلا قائم قلت: فيه نظر؛ لأن الاستثناء المفرغ يعلم فيه النفي والإثبات دفعة واحدة، وهذه المزية لإنما لا يشاركها فيها التقديم، وأكثر ما تستعمل إنما في موضع يكون الغرض بها فيه التعريض بأمر، وهو مقتضى الكلام بعد ما نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه تعريض بزم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

ص: (ثم القصر كما يقع ... الخ).

(ش): القصر أمر يقع بين المسند والمسند إليه، سواء أكانا مبتدأ وخبراً، أم فعلاً وفاعلاً، ويقع بين غيرهما كالمفعول الثاني مع الأول والحال والظرف وغير ذلك. ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمصدر المؤكد بالإجماع، فلا. نقول: ما ضربت إلا ضرباً، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٤)</sup> فتقديره: ظنا ضعيفا، وكذلك لا يقع القصر بين النعت والمنعوت، كما سبق فمن أمثلة القصر: ما ضرب زيد إلا عمراً قصر قلب كان أم قصر أفراد. قال تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> قال المصنف: وهذا مثال لقصر القلب، لا قصر الأفراد؛ فإنه ليس المراد لم أزد على ما أمرتني به، بل المراد أنني قلت ما أمرتني به. قلت: هذا من المصنف يقتضى أن قصر القلب ليس فيه نفى لغير المذكور، وليس كذلك،

(١) سورة البقرة: ١١.

(٢) سورة البقرة: ١٢.

(٣) سورة الرعد: ١٩.

(٤) سورة الحاثية: ٣٢.

(٥) سورة المائدة: ١١٧.

والذى قاله من أن المراد أننى قلت ما أمرتنى به صحيح، ولا ينافى ذلك أن يكون نفى الزيادة عليه فهذه هى حقيقة القصر، نعم هو قصر قلب لغير ما ذكره، وهو أنه واقع فى مقابلة قول النصارى عنه (أنه قال: ﴿اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>) فإن نسبتهم ذلك إليه لا تجتمع مع نسبتهم إليه الاعتراف بالوحدانية، ثم مما تختلف فيه أدوات القصر أن المقصور عليه يؤخر مع كلمة الاستثناء عن المقصور، والسرف فى ذلك أن القصر أثر عن الحرف، الذى هو إلا، ويمتنع ظهور أثر الحرف قبل وجوده، وذلك سواء كان بين مبتدأ وخبر، أم فعل وفاعل، أم غيرهما، فتقول: ما ضرب إلا زيد، فزيد مقصور عليه، والضرب مقصور. وتقول فى قصر الفاعل على المفعول ما ضربت إلا زيدا، وفى قصر المفعول على الفاعل: ما ضرب عمرا إلا زيد. وتقول فى قصر المفعول الأول على الثانى: ما ظننت قائما إلا زيدا، وما كسوت جبة إلا زيدا وفى قصر ذى الحال على الحال: ما جاء زيد إلا راكبا، وفى عكسه: ما جاء راكبا إلا زيد.

هذا هو الأصل، وقد يقع خلافه، وإليه أشار المصنف بقوله: (وقل تقديمهما بحالهما) احترازاً عن تأخير حرف الاستثناء، والمستثنى على المستثنى منه، كقولك: ما ضرب إلا عمرا زيد، وما ضرب عمرا إلا زيد. والمراد: ما ضرب زيد إلا عمراً احترازاً من قولنا: ما ضرب عمرا إلا زيد، لغير هذا المعنى؛ فإنه ليس قليلا، وإنما كان هذا النوع قليلا؛ (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) كالضرب الصادر من زيد فى: ما ضرب زيد إلا عمرا والواقع على عمرو فى: ما ضرب عمرا إلا زيد، ومن هذا القليل ما أنشد سيبويه:

النَّاسُ إِلْبَ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ مِنَّا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَرَدَ

وأنشد صاحب المغرب:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

(تنبيه) مقتضى عبارة المصنف والشارحين أن القصر يدور بين الفاعل وبين المفعول الأول والثانى، ونحوه، وفيه نظر فقد يقال: بل هو أبدا فى الحملة الفعلية دائر بين الفعل والمقصور عليه، فيكون بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول، وعلى هذا ويشهد له عبارة المصنف فى الإيضاح حيث قال: لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، والمعنى يشهد لذلك فإن المقصور المصدر المستفاد من الفعل لا الفاعل.

(١) سورة المائدة: ١١٦.

(تنبيه) قال المصنف فى الإيضاح: وقيل إذا آخر المقصور عليه والمقصود عن إلا، وقدم المرفوع كقولنا: ما ضرب إلا عمرو زيدا، فهو كلامان، التقدير ما ضرب أحد إلا عمرو، وزيدا المذكور منصوب بفعل محذوف، كأنك قلت: ما ضرب إلا عمرو، أى: ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: من ضرب؟ فقلت: زيدا، أى: ضرب زيدا، كما سبق فى قوله:

### لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لِحُصُومَةٍ

قال المصنف: وفيه نظر لاقتضائه الحصر فى الفاعل والمفعول معا قلت: فيه نظر؛ لأنه إنما يقتضى حصر الفاعلية فقط، لا حصر المفعولية، ولو اقتضى حصر المفعولية لحملنا ذلك على أنه بعامل مقدر لا بالأول فلا معية ثم نقول: ما ذكره المصنف يبنى على أنه هل يجوز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا أو لا؟ وقد تكلم الوالد -رحمه الله- على ذلك فى كتاب الحلم والأناة فى تفسير ﴿غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾ وها أنا أذكر شيئا منه قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾<sup>(١)</sup> المختار أن يؤذن لكم حال، والباء مقدرة، وغير ناظرين حال ثان، وجوز الشيخ أبوحيان أن الباء للسببية، ولم يقدر الزمخشري حرفا، بل قال: (أن يؤذن) فى معنى الظرف، أى: وقت أن يؤذن، وأورد عليه أبوحيان أن المصدر لا يكون فى معنى الظرف، وإنما ذلك فى المصدر الصريح، نحو: أحييتك صياح الديك، ويمتنع من جهة المعنى أن يكون (غير ناظرين) حالا من يؤذن، وإن صح من جهة الصناعة. قال الزمخشري: وقع الاستثناء على الوقت والحالة معا، كأنه قيل: لا تدخلوا إلا وقت الإذن، ولا تدخلوا إلا غير ناظرين، فورد عليه أنه يكون استثناء ظرف وحال بأداة واحدة، والظاهر أنه قال ذلك تفسيرا معنى قوله: وقع الاستثناء على الوقت والحال معا، أى: لأن الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده، فالمستثنى فى الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال، كأنه قيل له: لا تدخلوا إلا دخولا موصوفا بكذا، ولست أريد تقدير مصدر عامل، فإن العمل للفعل المفرغ، وإنما أردت شرح المعنى، ومثل هذا الإعراب مختاره فى مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولو قدرنا

(١) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٢) سورة البقرة: ٢١٣.

اختلفوا بغيا لفات الحصر فيمكن حمل كلامه على هذا، وأورد عليه أبوحيان أنه لا يصح أن يكون حالا من لا تدخلوا؛ إذ لا يقع عند الجمهور بعد إلا إلا المستثنى أو صفته، وهو إيراد عجيب؛ لأن الزمخشري لم يرد: لا تدخلوا غير ناظرين، حتى يكون الحال قد أخرج بعد إلا، وإنما أراد أنه حال من لا تدخلوا؛ لأنه مفرغ، فإن قلت: قولهم لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا، هل هو متفق عليه؟ قلت: قال: أبوحيان: من النحويين من أجازها، فأجازوا ما أخذ أحد إلا زيد درهما، قال: وضعفه الأخفش والفارسي، واختلفا في إصلاحها فتصحيحها عند الأخفش أن يقدم المرفوع، فنقول: ما أخذ أحد زيد إلا درهما. قال: وهو موافق لما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، وتصحيحها عند الفارسي أن تزيد منصوبا قبل إلا، فنقول: ما أخذ أحد شيئا إلا زيد درهما. قال: أبوحيان: لم يزد تخريجه لهذا البديل فيهما، كما ذهب إليه ابن السراج، أو على أن يجعل أحدهما بدلا والآخر معمول عامل مضمر، كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول ابن مالك، خلافا لقوم أنه يعود إلى قوله لا بدلاً فلم ينقل خلافاً في صحة التركيب، والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب، منهم من قال تركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج. انتهى. وحاصله أن غير الفارسي والأخفش يجوز هذا التركيب، وهم بين قائل: هما بدلان كابن السراج، وقائل: أحدهما بدل كابن مالك، فليس فيهما من يقوم هما مستثنيان بأداة واحدة، ولا نقل ذلك أبوحيان عن أحد، وقوله أولاً: إن من النحويين من أجازها محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء، ولم يتلخص لنا من كلام أحد النحاة ما يقتضى حصرين، وقال ابن الحاجب في شرح المنظومة في تقديم الفاعل: قولك: ما ضرب زيد إلا عمراً، يجب تقديم الفاعل؛ لأن الغرض مضروبية زيد في عمرو خاصة، أي: مضروب لزيد سوى عمرو، فلو قدر له مضروب آخر لم يستقم، فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى، ولا يستقيم أن يقال: ما ضرب إلا عمراً زيد؛ لأنه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ، كقولك: ما ضرب إلا زيداً عمرو، أي: ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمراً كان الحصر فيهما، والغرض الحصر في أحدهما، فيرجع الكلام لمعنى آخر غير مقصود، وإن لم يجوز كانت المسألة ممتعة لبقائها بلا فاعل ولا نائب؛ لأن التقدير حينئذ ضرب زيد، وفي الثانية يكون عمرو منصوباً بفعل مقدر؛ فيصير جملتين، ولا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول، وقال ابن الحاجب في أمالي الكافية: إذا قلت: ما ضرب



إلا زيد عمرا، فلا يمكن أن يكون قبلهما عاملان؛ لأنه إثبات أمر خارج عن القياس من غير ثبت، ويلزم جوازه فيما فوق الاثنين، وهو ظاهر البطلان، فلذلك حكموا أن الاستثناء المفرغ إنما يكون لواحد، ويجوز: ما ضرب إلا زيد عمرا، على أن يكون عمرا منصوبا بضرب محذوفا. انتهى، قال الوالد -رحمه الله-: وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله: ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمرا، وقوله: إن الحصر فيهما معا، والسابق إلى الفهم أنه لا ضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فلم أجده كذلك، وإنما معناه: لا ضارب إلا زيد لأحد إلا عمرا فانتفت ضارية غير زيد لغير عمرو، وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد، وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره، وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره، وإنما المعنى نفى الضارية مطلقاً عن غير زيد، ونفى المضروبية مطلقاً عن غير عمرو، وإذا قلنا: وقع ضرب إلا من زيد على عمرو، والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل أن الفعل مسند إلى فاعل، فلا ينتفى عن المفعول إلا ذلك القيد، والمصدر ليس كذلك، بل هو مطلق فينتفى مطلقاً إلا الصورة المستثناة منه بقيودها، والذي يظهر أنه لا يجوز استثناء شيئين بأداة، بلا خلاف كما لا يكون للفعل فاعلان.

ص: (ووجه الجميع... الخ).

(ش): هذا الكلام لا يناسب هذا الفصل؛ فإن هذا الفصل يتعلق بما بعد أداة القصر وجاءت هذه القطعة فاصلة، قال: وجه الجميع، أى: الحصر فى جميع صور الحصر بما وإلا، سواء كان بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو غيرهما أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفس فيه إلى متعدد، فهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوى لا الصناعى، فإن تقدير المستثنى منه والتفريغ لا يجتمعان، ولا بد أن يكون عاماً؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام وينبغى أن يحمل العموم على الشمول مطلقاً مطلقاً؛ ليدخل فيه نحو العدد والجموع المنكرة، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى فى جنسه، مثل: ما قام إلا زيد، التقدير أحد، وما أكلت إلا تمرأ، التقدير مأكولا، ولا بد أن يوافقه فى صفته، أى: فى إعرابه، وحينئذ وجب القصر إذا أوجب منه شيء بإلا، ومقتضى كلام الشارح أنه فهم أن هذا علة لتأخير المقصور عليه، وأحوجه إلى ذلك أنه رآه فاصلاً بين بعض الكلام وبعض، ولكن هذا لا يظهر أنه علة لذلك، بل يظهر أنه علة لحصول القصر.

## تأخير المقصور عليه في (إنما):

ص: (وفي إنما يؤخر المقصور عليه).

(ش): قد عرف مما سبق أن ضابط المقصور عليه أن يكون بعد إلا، سواء كانت متقدمة أو متأخرة، وأما إنما فضابط المقصور عليه أن يكون متأخراً، فتقول في معنى: ما قام؟ إلا زيد: إنما قام زيد، وفي معنى: ما ضربت إلا زيدا: إنما ضربت زيدا، وفي معنى: ما ظننت زيدا إلا قائماً: إنما ظننت زيدا قائماً، وهذا هو المشهور، وقد تقدم عن الزجاج أن مذهبه أن المحصور لا يتعين أن يكون هو المتأخر، بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة.

(تنبيه): يرد على قولهم: المحصور هو الأخير، أمور، منها: أن قولك: إنما قمت، معناه لم يقع إلا القيام، فهو حصر الفعل، وليس الأخير فإن الأخير هو الفاعل، وهو الضمير فلو قصدت حصره لفصلت الضمير كما سبق. ومنها: قوله ("إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكَل")<sup>(١)</sup>. فإن المراد ما ذكرناه إلا أن يكون لذلك تأويل. ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن المراد ما يريد أن يوقع العداوة إلا فيهما. ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن المراد لم يقع إلا أن أشرك آبأؤنا من قبل، ومقتضى قواعدهم أن المراد ما أشرك آبأؤنا إلا من قبل، أى: لم يشركوا من بعدنا، بل من قبلنا. ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، مقتضى ما قالوه أن المعنى ما فتنتم إلا به، وليس المراد؛ فإنه لا يصح فيه قصر القلب، ولا قصر الأفراد؛ لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره، ولا أنهم فتنوا بغيره فقط؛ فتعين أن المعنى لم يقع إلا أنكم فتنتم به. ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾<sup>(٥)</sup>، ليلزم

(١) الحديث أخرجه البخارى فى "الفضائل"، باب: مناقب قرابة رسول الله ﷺ، (٩٧/٧)، (ح/ ٣٧١١)، وفى مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم فى "الجهاد والسير"، (ح ١٧٥٩)، من حديث عائشة.

(٢) سورة المائدة : ٩١.

(٣) سورة الأعراف : ١٧٣.

(٤) سورة طه : ٩٠.

(٥) سورة مريم : ٣٥.

على ما قالوه أن التقدير: ما يقول له إلا كن، وليس المعنى عليه، إنما المعنى فلا يقع شيء إلا قوله كن، فيكون فيه نفى ما ليس كن من الأتوال والأفعال. ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ﴾<sup>(١)</sup>، مقتضى ما قالوه أن المراد ما يأتيكم به الله، بدليل أنه جواب لقولهم: ﴿فَاتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(قوله: ولا يجوز تقديمه على غيره) أى: بخلاف إلا، وقوله (للإلباس) لأنك لو قلت: إنما القائم زيد لكان فى المعنى عكس قولك: إنما زيد القائم، وتقول: إنما ضرب زيد عمرا، ولو قلت: إنما ضرب عمرا زيدا؛ لأوهم عكس ذلك المعنى، وهذا الذى ذكره المصنف.

### ص (وغير كالا) فى إفادة القصيرين وامتناع مجامعة لا).

(ش): أى: حكم غير حكم إلا فى إفادة قصرى الأفراد والقلب، وامتناع مجامعة لا؛ لأنها حرف استثناء، فلا يعطف عليها بلا، وينبغى أن يقيد بالاستثنائية. أما الصفة فلا، وإنما لم يورد عليه مثل ذلك إلا، وهى أيضا تقع استثناء وصفة؛ لأن وقوع إلا صفة خلاف الغالب، وإنما خص الكلام بالإلا وغير، دون غيرهما من أدوات الاستثناء؛ لأنه يتكلم فى المفرغ، وهو لا يكون بغيرها خلافا لابن مالك.

---

(١) سورة هود : ٣٣.

(٢) سورة هود : ٣٢.

## باب الإنشاء

ص: (الإنشاء إن كان طلباً استدعى مطلوباً... إلخ)

حقيقة الإنشاء التي يتميز بها الخبر سبقت، وهو ينقسم إلى طلب وغيره، كذا قالوه، والأحسن أن يقال: إلى طلب وغيره، وقد عدوا من غير الطلبي: نعم الرجل زيد، وربما نصحك عمرو، وكما غلاماً شريف، وعس أن يجيء زيد وفيه نظر؛ لأن الأول قد يقال: إنه خبر، وقول كثير من النحاة: إن نعم وبس لإنشاء المدح والذم، لا ينافي ذلك لجواز أن يريدوا دلالتها على ذلك الناشئة بالإخبار. قال الطيبي في شرح التبيان: قال الاستراباذي في كون فعلى التعجب وفعلى المدح والذم وكـم الخبرية إنشاءً نظر؛ لاحتمالهما الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر، وإن لم يحتملا باعتبار المدح والذم، ومن ثم لما بشر أعرابي بينت، فقيل: نعمت المولودة قال: والله ما هي بنعمت المولودة. قال الجرجاني: وهم؛ لأن هذه الأفعال لا تحتملها باعتبار النسبة التي يحصل بها الكلام. انتهى. ومما يدل على أنهما خبران وقوع نعم خبر إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ووقوعها جواب القسم في قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذلك بس، قال تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وأما: ربما نصحك عمرو، فلا إشكال في كونه خبراً، وكذلك كم الخبرية. قال ابن الحاجب في أماليه: كم رجال عندي، يحتمل الإنشاء والإخبار، أما الإنشاء فمن جهة التكثير؛ لأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله: رجال، والتكثير معنى محقق ثابت في النفس، لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصدق، وإن لم يطابق فكذب، ويحتمل الإخبار باعتبار العندية فإن كونهم عنده له وجود من خارج، فالكلام باعتباره يحتمل الصدق والكذب، فهو كلام يحتمل للأمرين باعتبار الاحتمالين المذكورين المختلفين، قلت: هذا الكلام ضعيف، والذي يظهر القطع به أن هذا خبر؛ لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيراً حتى يكون السائل معنيه اعتقاد الكثرة الواقع في النفس، والتعبير عن ذلك بكم إخبار عن أمر خارجي، وإنما تعني بقولنا: الخبر له خارج ما كان خارجاً عن كلام النفس، فنحو: طلبت القيام، حكم نسبته لها خارج بخلاف: قام، كما صرح به ابن الحاجب وغيره، فقولنا: كم رجال عندي على الأول من الاحتمالين اللذين ذكرهما إخبار

(١) سورة النساء: ٥٨.

(٢) سورة النحل: ٣٠.

(٣) سورة البقرة: ١٠٢.

عن اعتقاد الكثرة كقولك: اعتقدت هذا كثيراً فليس من الإنشاء فى شىء، وعلى الاحتمال الثانى إخبار عن الكثرة فى الخارج، وقوله: لأن المتكلم عبر عما فى باطنه يستلزم أن يكون نحو: وأبغضت زيداً، وعزمت على كذا إنشاء، ولا قائل به. وقوله: إن التكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود له من خارج، صحيح لكن المراد بالخارج ما سبق، وأما عسى أن يحىء زيد، فهو ترج كالتمنى، وسنذكره وهو طلبى نعم من الإنشاء غير الطلبى صيغ العقود، وإن قلنا: إن الوعد إنشاء كما يوهمه كلام ابن قتيبة فهو غير طلبى، إذا تقرر هذا فالذى نتكلم فيه الآن هو الإنشاء الطلبى، وهو يستدعى مطلوباً ضرورة، وكونه غير حاصل وقت الطلب ضرورى؛ لأن الحاصل لا يطلب، والإنشاء لا يتعلق بالمستقبلات.

## أنواع الإنشاء

### ١- (التمنى)

ص: (وأنواعه كثيرة منها التمنى... الخ).

(ش): أنواع الإنشاء الطلبى كثيرة، منها: التمنى، واللفظ الموضوع له لیت، ولا يشترط إمكان التمنى، بل قد يكون التمنى قريباً، مثل: لیت زیداً يقدم، وهو مشرف على القىوم، وقد يكون بعيداً ممكناً، وقد يكون غير ممكن، ومثله المصنف بقوله: لیت الشباب يعود قال الوالد -رحمه الله-: عود الشباب ممكن عقلاً ممتنع عادة. قال السكاكى: تقول لیت زیداً جاءنى، فتطلب غير الواقع فى الماضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، وليت الشباب يعود مع جزمك بأنه لا يعود وليت زیداً يأتينى فيحدثنى فى حال لا تتوقعها ولا طمع لك فيها، فهذه أحسن من عبارة المصنف والقدر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع. انتهى. وحاصله أن ما أفهمه كلام المصنف من أن عود الشباب مستحيل عقلاً ممنوع، وهو سؤال حسن، لكن يمكن أن يقال: عود الشباب مستحيل عادة، إن فسرنا الشباب بالسن الذى لا يتجاوز الثلاثين، وكونه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه جمع بين النقيضين فهو مستحيل عقلاً، وإن فسر الشباب بعود تلك القوة والنشاط الحاصل قبل الشيخوخة، جاء ما ذكره الوالد -رحمه الله- وقد يقال باستحالته أيضاً؛ فإن نفس تلك القوة يستحيل عودها، إنما الممكن عقلاً عود مثلها، لكن القطع حاصل بأن المراد من قولنا: لیت الشباب يعود، عوده بالجنس أو بالنوع، لا بالشخص. بقى على المصنف وعلى السكاكى سؤال آخر، وهو أن ما لا يتوقع، كيف يطلب؟ فالأصوب ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمنى والترجى والقسم والنداء ليس فيها طلب، بل تنبيه ولا بدع

فى تسميته إنشاء وإنما تنازع فى جعله طلباً، وسؤال آخر وهو قوله ولا يشترط إمكانه يقتضى أنه قد يكون قريباً وبعيداً، ويدخل فى ذلك الترجى، وظاهر كلام النحاة أنه إن كان قريباً فله الترجى، وإن كان بعيداً فله التمنى، وقد صرح بذلك المصنف فى آخر الكلام ثم مقتضى كلامه أن المستحيل أحد محال التمنى، والذى يظهر أن استعماله فيه يقع على خلاف الأصل، وقد أعرب التنوخى فقال فى الأقصى القريب المتمنى يكون معشوقاً للنفس، والمرجو قد لا يكون، ويكون المرجو متوقعاً، والمتمنى قد لا يكون فالترجى أعم من التمنى من وجه، والتمنى أعم من الترجى من وجه.

(تنبيه) قال التنوخى أيضاً المرجو بلعل حصول خبرها لاسمها، وقد يكون حصول اسمها لخبرها، وقد يكون حصول الجملة من اسمها وخبرها. انتهى. ولعله يريد بحصول اسمها لخبرها نحو قولك: لعل القيام موجود وبحصول الجملة قولك: لعل أن يقوم زيد، وهذا بعينه ينقل إلى التمنى، وما قاله لا تحقيق له؛ فإن المعنى فى الجميع حصول الخبر للاسم؛ لأن الموضوع لا يطلب حصوله، ثم قال المصنف: وقد يتمنى بهل مثل: هل من شفيع، حيث يعلم أنه لم يكن قال تعالى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيُشْفِعُوا لَنَا﴾ لإبراز التمنى فى صورة الممكن، وقد يتمنى بلو كقولك: لو تأتيتى فتحديثى، وإنما يتعين لذلك إذا كان بالنصب، فإن لم يكن احتمال ومجىء لو بمعنى التمنى مذهب سيويه، وأنكره كثير من النحاة والاستدلال على جوازه بقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> بنصب نكون فيه نظراً لحواز أن يكون معطوفاً على كرة كقول الشاعر:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي      أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢)

(١) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل فى خزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤، والدرر ٢٠٩٠/٤، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٤٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٦٥٣/٢٠ ولسان العرب ٤٠٨/١٣، والمحتسب ٣٢٦/١، ومغنى اللبيب ٢٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٧٧/٤، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، والجنى الدانى ١٥٧، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨، والرد على النحاة ١٢٨، ورصف المباني ص ٤٢٣، وشرح الأشمونى ٥٧١/٣، وشرح ابن عقيل ٥٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٤ وشرح قطر الندى ٦٥، وشرح المفصل ٢٥/٧، والصاحبى فى فقه اللغة ١١٢-١١٨، والكتاب ٤٥/٣.

قال السكاكي: وكان هلا وألا حرفي التحضيض والتنديم مأخوذتان من هل، وكذلك لولا ولوما زيدت على بعضها لا، وعلى بعضها ما، وألا قلبت فيها الهاء همزة، وركبت هذه الحروف ليتولد منها في الماضي التنديم نحو: هلا أكرمت زيداً، وفي المستقبل التحضيض نحو: هلا تقوم، وقد يتمنى بلعل، أى: تستعمل لعل فيما بعد، ومن هنا يعلم اختصاص التمنى بالبعد كما أشرنا إليه، ويعطى حينئذ حكم التمنى في نصب الجواب، فإن لعل لو كانت على وضعها من التراخي لما انتصب الجواب لا يقال قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾<sup>(١)</sup>، فيه جواب الترجى، لأننا نقول: هذا تمن لا ترج، واستشهاد بعض النحاة على نصب جواب الترجى لا ينافي هذا؛ لأن النحوى ينظر في الترجى والتمنى إلى اللفظ، والبيانى ينظر إلى المعنى وقول المصنف (بعد المرجو عن الحصول) قد يقال: كيف يجتمع ذكر الترجى مع البعد؟ وجوابه أنه لما ذكر الترجى المصطلح عليه أنه للقرب، بل ذكر المرجو المشتق من الرجاء، ولا شك أن الرجاء لغة لأعم من القريب والبعيد، وقول المصنف: ليتولد، وقوله: لتضمينهما معنى التمنى، يشعر بأن معنى التمنى يجتمع مع الاستفهام في هل وألا وهلا، ومع الامتناع في لولا وأنهما يسلبان معنى الاستفهام والامتناع، ويخلفه التمنى، وفيه نظر بالنسبة إلى هل ولو، وسيأتى عن التنوخي تحقيقه في بقاء الترجى مع الاستفهام في لعل وأما الاستفهام في هلا وألا، والامتناع في لولا ولوما فلا شك في عدمه إلا أن يريد بقاء التحضيض والتنديم. ثم قول المصنف: ليتولد منه في الماضي التنديم، وفي المضارع التحضيض، صواب العبارة أن يقول: وفي المستقبل؛ لأن المضارع إذا وقع بعد هذه الحروف احتمل المضى والاستقبال كما ذكره ابن مالك وغيره، والتحضيض لا تعلق له بالمضارعة التي هي صفة لفظ الفعل، بل بالاستقبال الذى هو أحد مدلوليه أو مدلوله.

(تنبيه) قد يتضمن التمنى معنى الخبر، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا﴾<sup>(٢)</sup>: يجوز أن يكون ولا نكذب معطوفاً على نرد أو حالاً، قال: ولا يدفعه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأنه تمن قد تضمن معنى

(١) سورة غافر: ٢٤٤.

(٢) سورة الأنعام: ٢٦.

(٣) سورة الأنعام: ٢٧.

العدة فتعلق به التكذيب، وهذا ما قدمنا الوعد به عند الكلام على حد الإنشاء والخبر، وقول الزمخشري: إن التكذيب تتعلق به العدة، مخالف لما ذكره ابن قتيبة.

## ٢- الاستفهام

ص: (ومنها الاستفهام... الخ).

(ش): الاستفهام أحد أنواع الطلب استفعال، فهو طلب الفهم، وقد يخرج عن ذلك لتقرير أو غيره، وله ألفاظ ذكرها المصنف، وهى الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان بفتح الهمزة وبالكسر قليل، وهى لغة سليم، وبقي على المصنف أم فإنها استفهامية متصلة كانت أم منقطعة، وسيأتى بسط الكلام على ذلك عند قول المصنف، والباقية لطلب التصور وكذلك يقع الاستفهام بمهما وكأى، وكذلك يستفهم بلعل عند الكوفيين. وقال التنوخي: إنها يبقى معها حيثذ معنى الترحى قال ابن مالك فى المصباح: إن ألفاظ الاستفهام غير الهمزة نائبة عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور فقط، وقد يكون لطلب التصديق فقط، وقد يكون لطلب أيهما كان، وقدم المصنف ما يطلب به أيهما كان لمزيد الفائدة فيه لتحصيله الاستفهام عن أيهما شئت، بخلاف ما لو قدم ما يخص أحدهما، فإنه حيثذ لا تحصل الفائدة لمزيد القسم الآخر، وأيضاً فالهمزة أم الباب فهى الجديرة بالتقديم، إذا علم ذلك فما أذكر -إن شاء الله تعالى- ضوابط يتميز بها حقيقة الاستفهام عن التصديق، وحقيقة الاستفهام عن التصور ما بين لفظي ومعنوي.

فمن ذلك: الاستفهام عن التصديق: حقه أن يؤتى بعده بأمر المنقطعة دون المتصلة، والاستفهام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بأمر المتصلة دون المنقطعة، وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكرى رأيت ابن مالك صرح به فى المصباح بلفظه ولله الحمد، ومن ذلك الاستفهام عن التصديق، يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها وانتفاءها، والاستفهام عن التصور يكون عند التردد فى تعيين أحد شيئين، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط بأحدهما، لا بعينه مسندين أم مسنداً إليهما أم من تعلقات الإسناد، وهذا الضابط هو أيضاً ضابط الفرق بين أمر المتصلة والمنفصلة، ومن الفرق بينهما أن المتصلة لا يكون قبلها إلا استفهام إما لفظاً ومعنى، نحو: أزيد أم عمرو قائم، أو لفظاً لا معنى، نحو: سواء على أقمت أم قعدت، فإن الاستفهام لفظي لا معنوي، والمنقطعة قد لا يأتى قبلها الاستفهام لا لفظاً ولا معنى، وإذا تأملته مع ما بعده علمت



أن (أم) قد لا يكون معها ما يصرفها لانقطاع ولا اتصال، حتى يعرض ذلك على المعنى ولنوضح ذلك بالأمثلة، فإذا قلت: أقام زيد أم قعد، احتمل أن يكون المعنى أى الأمرين كان منه، ويكون استفهاماً واحداً لطلب التصور، وأم فيه متصلة وبذلك صرح الشيخ أبوحيان، ومثله قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾<sup>(١)</sup> إلا أن الهمزة فيه للتقرير، وكذلك أزيد قائم أم هو قاعد، ومنه:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا      أَمَوْتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ<sup>(٢)</sup>

وكذلك لو كانت الجملتان لشخصين، وبذلك صرح الشيخ أبوحيان، وأنشد بدر الدين ابن مالك - رحمه الله -:

فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

واحتمل أن تكون استفهمت فى هذه المثل عن الأول، ثم أردت إضراباً عنه، واستفهاماً ثانياً فتكون أم منقطعة، ويكون ذلك استفهاماً عن التصديق تالياً للاستفهام بالهمزة، وعن التصديق أيضاً، وقد يأتى فى بعض المثل قرينة ترجح أو تعين الاتصال، كقولك: أرضيت أم غضبت، أو الانقطاع كقولك: أقمت أم طلعت الشمس؛ ولذلك اجتمع العقل والنقل على أن أم منقطعة فى قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا﴾<sup>(٣)</sup> ولو قلت ألهم الإكرام أم لهم الإهانة، لكانت متصلة قطعاً فقد اتفقا فى التركيب اللفظى، واختلفا فى المعنى قطعاً. ومن الأمثلة المحتملة أيضاً قولك: أعندك زيد أم عندك عمرو، والظاهر فيه الاتصال، واضبط هذا المثال فسيحتاج إليه فيما بعد، وإذا قلت: أقام أم لم يقم، فكذلك غير أنه يبعد أن تكون أم فيه منقطعة؛ لأنه يلزم أن يكون فيه إضراب عن الأول إلى الاستفهام عن الثانى، وذلك إنما يكون فى سنن لا يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر، ولا

(١) سورة ص : ٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة فى ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥١/٧، وأوضح المسالك ٣/٣٦٨، وجواهر الأدب ص ١٨٧، والدرر ٩٧/٦، وشرح الأشموني ٤٢١/٢، وشرح التصريح ١٤٢/٢، وشرح شواهد المغنى ١٣٤/١، ومغنى اللبيب ٤١/١، والمقاصد النحوية ١٣٦/٤، وهمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) سورة الأعراف : ١٩٥.

شك أن قولك: أقام يفهم ما يفهمه قولك أم لم يقم من التردد في القيام، ويشهد لما قلناه قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup> أن أم فيه متصلة، وأن المعنى أفلا تبصرون أم أبصرتم. وقد نقل ابن عطية وغيره هذا التقدير عن سيويه، فإن توهم متوهم أنه لا يصح قولنا: أقام أم لم يقم، لعدم فائدة ذكر أم، فهذه الآية الكريمة بتفسير سيويه والزمخشري قاطعة لتوهمه، ثم له من الفائدة تعيينه لطلب التصديق، وقد يقال: كيف تكون أم فيه متصلة، وقد قلتم إن أقام زيد معناه أم لم يقم، وأنه استفهام تصديق؟ فإذا صرح بهذا المعنى فقبل أم لم يقم، كيف ينقلب استفهام تصور كما سبق؟ وإذا قلت زيد أم عمرو قائم فلا يخفى أنها متصلة، وأنه استفهام تصور عن المسند إليه، وإذا قلت أقائم أم قاعد زيد فاستفهام عن المسند للتصور، وهي متصلة، وإذا قلت: أزيداً أم عمراً ضربت، فمتصلة وهو استفهام عن تصور المفعول، هذا كله إذا ذكرت أم، فإن لم تذكر فقلت: أقام زيد احتمال أن تكون لطلب التصديق، وأن تكون لطلب تصور المسند، وأن تكون لطلب تصور المسند إليه؛ لأن ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد، ومن جازم بوقوع قيام، ويشك في المسند إليه، ومن جازم بوقوع فعل من زيد، ويشك أنه القيام أو لا، فالمعنى على الأول: أقام أو لا، وعلى الثاني أقام زيد أم عمرو، وعلى الثالث أقام زيد أم قعد، وكذلك أزيد قائم، غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق؛ لأن النسب هي الحدية بالاستفهام، ولذلك كان إيلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس، إذا تقرر ذلك فلنلحقه بفائدة وهي الاستفهام عن التصديق، هل يكون المطلوب به الثبوت أو الانتفاء؟ قال ابن مالك في المصباح: الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في ذهن من تصور أو تصديق موجب، قيل: أو منفى، فحكي قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أو لا، وكأنه أشار بقوله قيل إلى ما ذكرناه عن المفتاح، ولعله فهم أن الاستفهام عن التصديق تارة يطلب به الثبوت، وتارة يطلب به الانتفاء، والذي يظهر والله أعلم أن هذا ليس مراده، فإن الاستفهام لا يطلب به الثبوت ولا الانتفاء، وإنما يطلب به الواقع منهما في الوجود وهو أحدهما لا بعينه، فقول السكاكي: أو الانتفاء ليس معناه أو طلب تعيين الانتفاء، بل المراد طلب تعيين أحدهما، وإنما بدر الدين فهمه على غير وجهه، وكيف يتخيل أن يطلب بالاستفهام إحدى النسبتين بعينه، فحيث

(١) سورة الزخرف : ٥١ ، ٥٢ .

القولان اللذان ذكرهما بدر الدين فاسدان، فإن قلت: لعل صاحب المصباح أراد الإثبات والنفي اللفظيين قلت: ذلك بعيد من كلامه، وإن أراد ذلك فممنوع، فإنه يصح لك أن تقول: ألم يقم زيد، ولعل الذى أوقعه فيه أن غالب ما ورد من ذلك ليس على بابه، بل التوبيخ أو التقرير مثل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنُمِي      بما لَأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زَبَادٍ<sup>(٤)</sup>

وقوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا      وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونُ رَاحٍ<sup>(٥)</sup>

ولكن يرد عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> فقد تقدم أن تقديره عند سيويوه، أم أبصرتم وأنها متصلة، وإذا كانت متصلة كان الاستفهام على بابه، ويرد عليه إجماعهم على أقام زيد أم لم يقم، فإن لم يقم مستفهم عنه، سواء كانت متصلة أم منقطعة، وقد صرح الجزولي وغيره بوقوع الاستفهام المحض عن النفي، وإنما خالف فى ذلك أبو على الشلوين فمنعه، ورد عليه ابن مالك فى باب لا بقوله:

أَلَا اضْطَبَّارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ      إِذَا أَلَاقَى الَّذِى لَأَقَاهُ أَمْثَالِي<sup>(٧)</sup>

بلى هنا سؤال، وهو أنه قد يقال: الاستفهام لا يكون إلا لطلب التصديق؛ لأنه إذا قصد

(١) سورة الزمر : ٣٦.

(٢) سورة الكهف: ٧٥.

(٣) سورة الرعد: ٤٤.

(٤) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير فى الأغاني ٢٠١/١٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو لحرير فى ديوانه ص ٨٥، ٨٩، والحنى الدانى ص ٣٢ وشرح شواهد المعنى ٤٢/١ ولسان العرب ١٠١/٧ (نقص)، ومغنى اللبيب ١٧/١، وبلا نسبة فى المحاضرات ٤٦٣/٢، ٤٦٩/٣، وهدف المباني ص ٤٦، وشرح المفصل ١٢٣/٨، والمقتضب ٢٩٢/٣.

(٦) سورة الزخرف: ٥١.

(٧) البيت من البسيط: لقيس بن العلوخ فى ديوانه ص: ١٧٨، وجرار الأدب ص ٤٤٥، وخران الأدب (٧٠/٤)، وتاج العروس (ألا).

تعيين المسند إليه، فأنت تطلب العلم بوقوع النسبة الخاصة من المسند إليه الخاص، فإذا قلت: زيد أم عمرو وقائم كنت طالبا لتصديقين معا قيام زيد وقيام عمرو، وقد يجاب بأن طلب النسبتين الخاصتين وقع هنا التزاما، وليس هو عين المستفهم عنه، بل لازم له، وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لابد منه بكل حال إما استقلالاً أو تبعاً، وقد يعكس هذا فيقال كل استفهام فهو طلب تصور لأنك إذا قلت: أقام زيد، فالمعنى أقام أم لم يقم، فمعناه أى المحتملين وقع قيامه أم عدم قيامه؟ و(أى) إنما يسأل بها عن التصور فأنت تعلم أحد الأمرين لا محالة؛ لأن النقيضين لا يرتفعان وأنت تريد تعيين الواقع منهما فصار كقولك: أقائم أم قاعد زيد فى أنه لتصور المسند، وما من استفهام إلا يمكن أن يقال معه أى، وقد تقرر أنها إنما يسأل بها عن التصور، وجوابه أنا لا نسلم أن أيا يصلح فى قولك: أقام زيد أم لم يقم إذا قلنا: إنه استفهام تصديق، وكيف يكون ذلك وهما استفهامان وليس كل استفهام يصلح أن يقال فيه أى من جهة المعنى، وإن صلح من جهة اللفظ ألا ترى أنك لو قلت فى قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ﴾<sup>(١)</sup> إنه يصح أن يعبر عنه بأن يقال أى الأمرين لهم الأرجل أم الأيدي، لكنك مخالفا لضرورة العقل، وإن صح لفظا وبعد أن انكشف الغطاء عن ذلك فلنعد لشرح كلام المصنف، فالهمزة يطلب بها أيهما كان من تصديق أو تصور، ومثل المصنف استفهام التصديق بقولك: أقام زيد، وأزيد قائم وليس على إطلاقه، بل ذلك حيث كان المراد أم لم يقم، وأردت الانقطاع، فإن كان المراد أم عمرو أو أم قعد فلا كما سبق، فإن قيل عذره فى ذلك أن هذه الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيما ذكره، قلنا: ظاهرة فى أن المعنى أم لم يقم، لكن ليست ظاهرة فى أن أم منقطعة، وأما تمثيله بزيد قائم، فلا يصح على شىء من التقادير أما على أن يكون المعنى أم عمرو أو أم قاعد، فواضح، وأما على أن المعنى أم لم يقم فهو لا يصح على رأى المصنف؛ فإنه يرى أن الذى يلى الهمزة هو المستفهم عنه، فتعين أن يكون هو المسند إليه، لا الجملة، وإن كنا نوافق المصنف على ما قاله، بل نصحح هذا المثال لما سيأتى، وأما الاستفهام عن التصور فإما عن تصور المسند إليه، ومثله المصنف بقولك: أدبس فى الإناء أم غسل، وهو مثال صحيح وإما عن تصور المسند، ومثله المصنف بقولك: أفى الخاية دبسك أم فى الزق، وفيه تساهل؛ فإن فى الخاية ليس مسندا، بل المسند الاستقرار الذى هو عامل فى هذين الجارين والمجرورين،

(١) سورة الأعراف: ١٩٥.

ويمكن تأويل كلامه على أنه لم يرد بالمسند الظرف، بل الاستقرار الذى يتعلق به الظرف، وإما عن تصور شىء من تعلقات المسند، ولم يذكره المصنف، وكلام الخطيبى يوهم نفيه، وليس كما قال وذلك قولك: أزيذا أم عمرا ضربت، ويصح التمثيل له بما مثل به المصنف للاستفهام عن المسند، وهو أفى الخايبة دبسك أم فى الزق. قوله (ولكونها) أى: الهمزة (لا تختص بتصور ولا تصديق) مقلوب صوابه أن يقال: لا يختص بها تصور ولا تصديق، وإن كان الواقع أن الهمزة لا تختص بالتصور ولا بالتصديق؛ لأن كلا منهما يوجد فى استفهام غيرها، وكل من التصور والتصديق لا يختص بالهمزة؛ لأنها استعملت فى الآخر، ولكن المصنف يريد أن الهمزة تستعمل فيهما، والتعبير عن ذلك أن يقول: لكون الهمزة لا يختص بها تصور ولا تصديق، بل تخرج عن كل منهما للآخر لم يقبح كذا وكذا، ثم على المصنف اعتراض، وهو أن عدم قبح ما سيذكره ليس ناشئاً عن استعمال الهمزة فى التصور والتصديق، كما ذكره، بل هو ناشئ عن استعمالها فى التصور فينبغى أن يقول: ولكونها لا يختص بها تصديق لم يقبح: أزيذاً ضربت، وأزيد قائم، والذى ذكره الشارح أن لذلك حالتين إن أريد التصور لم يقبح، وإن أريد التصديق قبح لما سيأتى من قبح نظيره فى هل قلت المراد أنك إذا قلت: أزيذاً ضربت كان محتملاً لأن تريد أضربت أم لم تضرب فيكون طلب تصديق فيقبح، وأن يكون المراد عمرا فيكون طلب تصور فلا يقبح، وهذا الذى ذكره فاسد؛ لأن المصنف والشارح المذكور قالا: إن المستفهم عنه هو ما يلى الهمزة فتعين أن يكون المستفهم عنه هو (زيذا) فيكون تصورا؛ ولذلك حزم المصنف بعدم قبحه؛ لأنه لا يحتمل عنده غير التصور، نعم يمكن أن يقال (زيذا) هو المستفهم عنه، فتارة يستفهم عنه أهو الذى وقع له التخصيص بالضرب، أو لا وذلك طلب تصور، وتارة يستفهم عن ثبوت تخصيصه بالضرب؛ لأن تقدير: أزيذا ضربت: أما ضربت أحداً إلا زيذا، وأنت لو صرحت بذلك لكنت طالبا للتصديق والمستفهم عنه هو زيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج زيذا أن يكون مستفهما عنه، أى: عن اختصاصه كأنك قلت: أشاركه أحد أم لا؟ وإنما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستفهم عنه ما يلى الهمزة على رأى المصنف. بقى النظر فيما هو موضوع اللفظ، والذى يظهر إن قلنا بالاختصاص أن موضوع اللفظ طلب التصديق، وأن التقدير أما ضربت أحداً غير زيد، لكن المصنف قال: إن ذلك لا يصح، وكأنه لاحظ أن المعنى طلب التصور، وهو واضح عند تقدير عدم الاختصاص، أما على تقدير الاختصاص ففيه عسر؛ لأن مدلول زيذا عرفت ما عرفت إلا زيذاً، فإذا دخلت

الهمزة صار معناه ما عرفت إلا زيدا، وذلك استفهام تصديق وما ذكره المصنف يؤدي إلى أن يكون التقدير أزيذا الذي ما ضربت إلا هو، وفي تنزيل اللفظ عليه عسر، نعم يشكل على أنه إذا كان لطلب التصديق في الموجب لقبه. قولكم: لأن التخصيص يستدعي حصول التصديق؛ قلنا: مسلم؛ ولكن التخصيص يستدعي التصديق بإسناد أصل الفعل لا حصول التصديق بالاختصاص، فقولك: أزيذا ضربت، يستدعي حصول التصديق بأن ثم مضروبا، وليس هو المستفهم عنه، بل المستفهم عنه اختصاصه بالمضروبية، ولم يحصل به تصديق، ويمكن أن ينازع في أصل حصول التصديق؛ لأن قولك: أزيذا ضربت إذا جعلناه للاختصاص وحللهناه لنفي وإثبات صار كقولنا: أما ضربت إلا زيدا، وأنت لو قلت: ما ضربت أحداً غير زيد لما دل على ضرب زيد إلا بالمفهوم الذي ينكره كثير من الناس، ولو كانت غير استثنائية، فالاستثناء من النفي ذهب ذاهبون إلى أنه ليس بإثبات ثم قال: (والمسئول عنه بها ما يليها) أى: المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها مثال ذلك: أقائم أم قاعد زيد إذا استفهمت عن المسند، وإن استفهمت عن المسند إليه قلت: أزيد أم عمرو وقائم، أو عن تعلقات الفعل قلت: أزيذا أم عمرا ضربت، وأقائما أو جالسا ضربت، وقوله (كالفعل في أضربت زيدا) عبارة توهم أن المراد الفعل فقط، ويكون لتصوير المسند، وإنما تريد عن وجود الفعل ويكون استفهام تصديق كما بينه في الإيضاح، وقد تقدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر، وقوله: (والفاعل في أنت ضربت) يريد به الفاعل المعنوي لا الصناعي، فإنه لا يتقدم على فعله، وقد يقال هذا يفضى إلى أن أزيد قام استفهام عن زيد لا عن القيام، وذلك يفضى إلى أنه لا يصح: أزيد قام أم قعد، وأنه لا يصح أزيد فعل كذا، حتى يكون الفعل قد تحقق وقوعه، وفيه بعد، ثم يخلش فيما جزموا به من أن المستفهم عنه ما يليها نص سيبويه فيما نقله شيخنا أبو حيان عنه، قال في تمثيله: أزيد عندك أم عمرو، وأزيذا لقيت أم بشرا فتقديم الاسم أحسن، ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو كان جائزا حسنا، كما جاز: أزيد عندك أم عمرو، وتقديم الاسمين جميعا مثله وإن كان ضعيفا. انتهى كلام سيبويه. واختاره الشيخ أبو حيان، ثم نقول: "إذا كان مع الهمزة أم وجعلنا المستفهم عنه ما يليها يلزم تقديم الاسمين؛ لأن المستفهم عنه أحدهما، فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما، وقد قال سيبويه: إنه ضعيف، ثم إن السكاكي والمصنف جعلنا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك: أزيد منطلق، ولو كان المستفهم عنه، هو زيد لكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق ثم نقول: التصديق ليس له لفظ

واحد يلي الهمزة بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر، فلا يمكن أن يلي لفظة الهمزة إلا أن يقال: المعبر فيه هو الفعل، ثم نقول: يستحيل أن يلي الهمزة المستفهم عنه، بل بعضه. ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك: أزيداً ضربت أم عمرا المضروب مبهما لا زيد فقط، ثم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> يلزم أن يكون استفهما عن المسند إليه، وليس كذلك بل عن النسبة بدليل: ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقول المصنف: (والمستول عنه بها هو ما يليها) ظاهر، وقوله بها وذكره لذلك في هذا المحل وقطعه النظر عن النظر دون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره - يقتضى أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها، وليس كذلك، بل غيرها يشاركها في ذلك، وقد ذكره الطيبي في التبيان.

(تنبيه): قولنا: لا يستفهم عن المسند إليه حتى يتحقق حصول مطلق النسبة، قد يلزم أن تكون النسبة ماضية فلا يصح: أزيد سيقوم أم عمرو، وليس كذلك، بل يستفهم عن الفعل المستقبل وعن فاعله إذا ترجح وقوعه، وهذا مع كونه واضحا صرح به صاحب الأقصى القريب.

(تنبيه) إن قيل: التصديق مسبق بالتصور، فإذا حصل التصديق كيف يطلب التصور، وقد قلتم إنه تارة يسأل عن التصور والتصديق معلوم؟ قلنا: إنما نعني بالتصديق اعتقاد وجود النسبة فمن قال: أزيد قام أم عمرو مصدق بأن ثم قياما لكنه يجهل فاعله.

### (هل) لطلب التصديق:

ص: (وهل لطلب التصديق... الخ).

(ش): الأداة الثانية (هل) وهى لطلب التصديق، وقول المصنف (فحسب) أى: فقط، وهذه الكلمة ملازمة للإضافة معنى وتقطع عنها لفظا، فبنى على الضم فى الأكثر، وقد أوضحنا ما يتميز به طلب التصديق فى الهمزة وأمثله وهى بعينها أمثلة الاستفهام بهل، وعبارة الطيبي فى التبيان: هل مختصة بطلب التصديق، وهى فاسدة. والصواب أن طلب التصديق مختص بها، وذلك كقولك: هل قام زيد؟ ولا يحتاج أن نقول هنا على أحد التقادير؛ لأنه لا يصلح إلا للتصديق فيحمل عليه، وقوله: وهل عمرو قاعد؟ فيه ما سبق من البحث، وذكر المثاليين؛ لأن أحدهما جملة اسمية والآخر فعلية، ثم قال: (ولهذا) أى: ولكون هل لا يطلب بها إلا التصديق

(١) سورة يونس : ٥٩ .

(٢) سورة يونس : ٥٩ .

(امتنع هل: زيد قام أم عمرو)؟ لأن أم المتصلة إنما تستعمل عند طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة، والتصديق طلب النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة، وهما متنافيان. قال السراج تبعاً لصاحب المفتاح: بخلاف أم النقطعة فيجوز أن تعادل هل فنقول: هل قام زيد أم قعد بشر؟ قال سيويه: تقول هل تأتيني أم تحدثني؟ قلت: (أم) لا تقع بعد (هل) إلا منقطعة؛ لأنها لا يطلب بها إلا التصديق ولا تكون (أم) معه إلا منقطعة كما سبق، ولأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة. قال ابن الصائغ: ولا يجوز استعمال (أم) بعد (هل) إلا أن تريد المنقطعة، كقوله:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرُّحَى رَحَى الْحَرْبِ أَمْ أَضَحَّتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ<sup>(١)</sup>

قال سيويه: هو على كلامين، فقول السكاكي حيثئذ: امتنع أن يقال: هل عندك عمرو أم بشر؟ بخلاف: أم عندك بشر، يقضى بأن هذا التركيب ممتنع وأن (أم) هذه متصلة، وقد اعترض عليه في ذلك، ولا اعتراض؛ لأنه يعنى أنا إذا لم نقدر عندك قبل العاطف تكون (أم) هذه متصلة، وهذا التركيب ممتنع عند البيانين لما قاله، وعند النحاة لعدم تقدم الهمزة فلو ساغ هذا التركيب لكانت (أم) هذه متصلة. نعم إطلاق امتناع: هل قام زيد أم عمرو، من السكاكي والمصنف فيه نظر؛ لأنه إنما يمتنع حيث لم يقدر فعل قبل العاطف، فإن قدر جاز، وكان على كلامين كما صرح به ابن الصائغ واقتضاه كلام سيويه، ونص عليه ابن مالك في شرح الألفية وقال السكاكي: إنه يقبح: أعندك زيد أم عندك عمرو بانقطاع (أم)، قلت: بل ينبغى أن يمتنع؛ لأن الظاهر من (أم) هذه أنها متصلة، فإنه على معنى: أعندك زيد أم عمرو، ولا فرق بينهما إلا أن هذا جملتان ولا أثر لذلك في الاتصال وعدمه، بل يكون المعنى على كلامين في الثانى منهما استفهام مع إضراب، وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا إضراب، فالظاهر أن (أم) فيه متصلة، وأنه لا يجوز قوله: وقبح هل زيدا ضربت؟ لأن التقديم على ما قرره يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل، والمستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب، فقولك: هل زيدا ضربت؟ لا يكون استفهاماً عن التصديق؛ لأنه تحصيل الحاصل، ولا عن

(١) البيت من الطويل، وهو لمالك بن الريب في ديوانه ص ٤٦، والأزهرية ص ١٢٧ وخزانة الأدب ٢٩٤/١١، وشرح أبيات سيويه ١١٣/٢، والكتاب ١٧٨/٣ ولسان العرب ٦١٦/١١ (مثل)، وبلا نسبة في اللامات ص ١٥٥.



التصور؛ لأن (هل) لم توضع له، وقد تقدم ما عليه من الاعتراض. قال الشارح: وإنما قال (قبح)، ولم يقل (امتنع) وإن كان ما ادعاه جمعا بين متنافيين فهو يقتضى المنع؛ لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بمحذوف تقديره: هل ضربت زيدا ضربته، لكن هذا التقدير بعيد؛ لأن فيه حذف عامل المفعول المذكور، وحذف مفعول الثانى؛ فلذلك كان بعيدا فكان الحمل على غيره راجحا، وقيل: إنما حكم بقبحه دون امتناعه؛ لأن الذى أدى إلى الامتناع هو التخصيص، والتخصيص ليس بلازم، بل راجح ولا سيما فى نحو: هل رجل قام، فلو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب، فلما كان المفضى إلى الامتناع راجحا كان هذا قبيحا لمخالفته الراجح. قال المصنف (دون ضربته) أى: لا يقبح: هل زيدا ضربته؛ لأن القبح إنما جاء فى: هل زيدا ضربت لتحقق التقديم المقتضى للاختصاص المقتضى لحصول التصديق بالنسبة، وأما: هل زيدا ضربته، فيجوز أن يكون العامل فى (زيدا) متقدما عليه، التقدير: هل ضربت زيدا ضربته، فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاص فليس فى الجملة ما يقتضى التصديق فصح الاستفهام بهل عن التصديق. قلت: وما ذكره المصنف من صحة: هل زيدا ضربته، وعدم قبحه، ومن قبح: هل زيدا ضربت المقتضى لجوازه فى الجملة ممنوع؛ فإن أدوات الاستفهام غير الهمزة إذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا فى ضرورة شعر. هذا نص ابن عصفور فى المقرب، وقال سيويه فى باب ما يختار فيه النصب من أبواب الاشتغال: ولو قلت: هل زيد ذهب؟ لم يجز، وكذلك قال غيره، وقال شيخنا أبو حيان: لو قلت: هل زيدا ضربت لم يجز إلا فى الشعر، فإذا جاء فى الكلام. هل زيدا ضربته، كان ذلك على الاشتغال. هذا مذهب سيويه، وخالفه السكاكى، وجوز أن يليها الاسم، وإن جاء بعده الفعل. انتهى. وإنما المصنف تبع فى ذلك قول الزمخشري فى المفصل فإنه قال: فصل وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمرا، إلى أن قال: والمرفوع فى قولهم: هل زيد خرج فاعله فعل مضمرا يفسره الظاهر، لا يقال إذا قدر الفعل قبل الاسم فإنما وليها الفعل؛ لأننا نقول: مرادهم أن يليها الفعل لفظا، وهذا كما أن لم وقد وسوف ولن لما كان الفعل مختصا بها لم يليها إلا صريح الفعل، وكذلك لو على مذهب البصريين، وإن كان الصحيح خلافه لمصادمته لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ثم نقول: إن جاز ذلك على رأى الكسائى وجب فيه الاشتغال،

(١) سورة الإسراء : ١٠٠.

وتقدير الفعل قبله، وحينئذ فلا تقديم فلا اختصاص فلا قبح، فحينئذ قبح هذا باطل قطعاً، بل هو بين امتناع وحسن، فجوازه مع قبحه لم يقل به قائل، ثم يرد على الزمخشري من جهة المعنى ما سيأتى، ثم اعترض المصنف على السكاكى بأنه جعل قبح: هل رجل عرف، للتقديم المفيد للاختصاص قال: ويلزمه أن لا يقبح: هل زيد عرف؛ لأنه يرى أن نحو: زيد عرف ليس فيه اختصاص. قلت: ومن أين للمصنف أن السكاكى يوافق على قبح: هل زيد عرف، إذا كان المقضى لقبح: هل رجل عرف، عنده إنما هو التقديم المفيد للاختصاص، بل قد يكون له وقد لا يكون، وإنما يقول به غالباً إذا لم يكن للابتداء بالنكرة مسوغ سواه، وقولنا: هل رجل عرف، للابتداء بالنكرة فيه مسوغ، وهو حرف الاستفهام فليس متعينا للاختصاص، ولا راجحاً فيه، فكان من حقه أن يفصل فيه بين أن يقصد الاختصاص، فيقبح أو لا فلا يقبح، والزمخشري لا فرق عنده بين زيد عرف، ورجل عرف فى إفادتهما الاختصاص، وقد جوز هذين التركيبين ولم يقبحهما، وسببه أنه يرى أن العامل سابق فلا تقديم فلا اختصاص، لكن يلزمه القول بقبحهما؛ لأن المستفهم عنه ما يلى الأداة فيلزم أن يكون هو المسند إليه هنا فيكون تصوراً، وهو لا يجوز بها ولا عذر عن ذلك، إلا أن يقال المستفهم عنه ما يليها إما لفظاً أو تقديرًا، والذي ولى هنا تقدير الفعل قوله: (وعلل غيره) أى: علل غير السكاكى قبح: هل زيد عرف وهل رجل عرف (بأن هل فى الأصل بمعنى قد) كما جاء فى قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(١)</sup> فإذا استعملت فى الاستفهام كان أصله أن يؤتى معها بالهمزة إلا أنه لما كثر وقوعها فى الاستفهام تركوا الهمزة، وكما قبح: قد زيد عرف، يقبح هل زيد عرف. هذا معنى كلام المصنف. قلت: قوله: أصل هل أن تكون بمعنى قد، إن عنى به أنها حال كونها استفهامية بمعنى قد فهو بعيد؛ لأن ذلك يخالف إطباق المعربين على تسميتها حرف استفهام، وإن عنى أن معناها الأصلي قد، ثم استعملت فى الاستفهام، فذلك ممنوع ولو صح لا يقضى بمساواتها لقد فى هذا الحكم، وقولهم: إنهم تركوا الهمزة قبلها؛ لكثرة وقوعها فى الاستفهام يعنى أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر همزته وفيه نظير؛ لأنه ليس كل شىء كان متعينا لشيء يلزم فيه ترك أداة ذلك الشىء، فترك الهمزة قبلها لئلا يجمع بين حرفى استفهام لا لكثرة وقوعها فى الاستفهام، والذي أوقع المصنف فى ذلك كلام الزمخشري فى

(١) سورة الإنسان : ١.

المفصل حيث قال: وعند سيبويه: أن (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا فى استفهام، وقد جاء دخولها عليها فى قوله:

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْثُوعٍ بِسَدْتِنَا أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ<sup>(١)</sup>

وإذا أخذ على إطلاقه يلزم أن تكون (هل) حيث وقعت بمعناها، فتخرج عن الاستفهام بالكلية، والذي أوقعه فى ذلك قول سيبويه، وكذلك (هل) إنما هى بمنزلة (قد) إلا أنهم تركوا الألف واللام قبلها إذا كانت لا تقع إلا فى الاستفهام، وقد أول السيرافى كلام سيبويه على أن المراد أن (هل) يستقبل بها الاستفهام، كما أن قد يستقبل بها الخبر وقال السيرافى فى هذا البيت: وهذا غير معروف، والرواية أم هل رأونا، وقال ابن مالك: (هل) يتعين مرادفتها لقد إذا دخلت عليها الهمزة، ورد عليه شيخنا أبو حيان وقال: لا تقع مرادفة لها أصلا وخارج البيت على الزيادة وبالجملته فهما وأكثر النحاة متفقون على أنه عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى قد، وقد أورد بعض الشارحين أنها لو حملت على قد لا تمتنع: هل زيد قائم، كما امتنع: قد زيد قائم، وأجيب بأنها حملت على الهمزة فى ذلك، وإنما لم تحمل على الهمزة فى عدم قبح: هل زيدا ضربت؛ لأنها وجدت ما تستحقه، فلم تحمل على ما هو غير أصلها، وبالجملته ما ذكره الزمخشري من كون (هل) بمعنى (قد) إن أراد المرادفة فهو فى غاية البعد، وأما قول المصنف: إنها فى الأصل بمعنى (قد) وما أوهمه كلامه من أن أصلها ذلك، ثم صارت للاستفهام، فلم يقل به أحد فيما علمت.

### (هل) تخصص المضارع بالاستقبال

ص: (وهى تخصص المضارع بالاستقبال... الخ)

(ش): لما كانت (هل) ليست أصلا فى الاستفهام، بل فرعا تقاصرت عن الهمزة فاختص المضارع بعلمها بالاستقبال، فلا يجوز أن تقول: هل تضرب زيدا، وهو أخوك لأن هذا

(١) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل فى ديوانه ص ١٥٥، والجنى الدانى ص ٣٤٤، والدرر ١٤٦/٥ وشرح شواهد المغنى ٧٧٢/٢، وشرح المفصل ١٥٢/٢، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٣٥٨، والأشباه والنظائر ٤٢٧/٢، ٥٥/٧، وتذكرة النحاة ص ٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٨١.

استفهام توبيخ، والتوبيخ لا يكون على المستقبل إنما يكون على الحال أو الماضي، واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بالهمزة، ويصح أن تقول: أنضرب زيداً وهو أخوك توبيخاً على ضرب واقع. هذا مراد المصنف، ومراده بالحال حال الضرب فلا يتوهم ما يوهمه كلام بعضهم من أنه يمتنع لأجل الحال الصناعية في قوله: وهو أخوك، وكلام السكاكي شاهد لما قلناه، لأنه قال: وهو في حال الفعل لم يبق إلا أن يقال: لا نسلم أن التوبيخ لا يكون إلا على مستقبل، وربما يوبخ على مستقبل لظهور القرائن من وعيد وغيره على أنه سيقع ثم وقعت بنقل يشهد لما قلت: إنه مراد المصنف، وهو أن سيبويه قدر في قول الشاعر:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ      يَبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطُ<sup>(١)</sup>

ما كنت وقدر في قولهم: كيف أنت وقصعة من تريد؟ كيف تكون بالمضارع، قال ابن ولاد وجماعة إنما قدر كنت مع ما وقدر تكون مع كيف؛ لأن ما أنت والسير استفهام توبيخ، وهو لا يكون إلا على ماض بخلاف كيف أنت وقطعة من تريد، ونقل ذلك جماعة من النحاة ولم يردوا على القائل إن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ماض، بل منهم من وافقه، ومنهم من قال: إن سيبويه لم يقصد ذلك فثبت بهذا أن استفهام التوبيخ لا يكون إلا على ماض، ذكروا ذلك في باب المفعول معه، ثم رأيت القاضى التنوخى قال في الأقصى القريب: إن الإنكار قد يكون على مستقبل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾<sup>(٣)</sup> قال: أنكر أن حكم الجاهلية مما يبغي لحقارته، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى، وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال، وهو كلام لا ينتهض لدفع ما ذكره الأئمة من أن الآيتين لا دليل فيهما؛ لأن الإنكار فيهما وقع على ماض، وإن كان منكراً، سواء أوقع ماضياً أم مستقبلاً، ولا يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> لأن الاستبدال وهو طلب

(١) البيت من المتقارب: لأسامة بن حبيب الهذلي، في الدرر (٣/ ١٥٧)، شرح أشعار الهذليين، ولسان العرب (عبر).

(٢) سورة المائدة: ٥٠.

(٣) سورة الزمر: ٣٧.

(٤) سورة البقرة: ٦١.

البدل وقع ماضيا نعم قد يشهد له قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك قول الشاعر:

أَتَرَكُ إِنْ قَلْتُ دَرَاهِمُ خَالِدٍ      زِيَارَتُهُ إِنِّي إِذَا لِلَّيْمِ<sup>(٢)</sup>

(هل) لإختصاص التصديق بها إلى آخره

ص: (ولاختصاص التصديق بها إلى آخره).

(ش): يريد أن (هل) لها مزيد اختصاص بما هو أظهر في الزمان عن الهمزة، كالفعل فإن الفعل أظهر في الزمان من الاسم؛ لأنه يدل عليه تضمننا على الصحيح، والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية، وقوله: كالفعل مقتضى الكاف أن شيئا آخر أظهر في الدلالة على الزمان من غيره، ويحتاج إلى مثال؛ فإن دلالة الفعل على الزمان أظهر من دلالة الاسم، وليست دلالة الاسم أظهر من غيرها، وغيرهما لا يدل بالكلية على الزمان إلا أن يقال: إن اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلالتى الفعل وسائر الأسماء، إذا تقرر هذا فهذا الاختصاص بالفعل نشأ عن كل واحد من الأمرين السابقين.

أحدهما: تخصيصها بالمضارع، وهذا واضح؛ لأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصا، فإذا كان لها تأثير في المضارع وهو أخص من الفعل صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة.

الثاني: اختصاص التصديق بها؛ لأن الفعل صفة لكونه عرضا، والمطلوب بالتصديق لا يكون إلا صفة لأنه حكم بالإثبات أو النفي لأنهما لا يتوجهان إلى الذوات من حيث إنها ذوات، بل لما يتعلق بها من وجود وعدم، فثبت لكل واحد من الأمرين أن (هل) لها مزيد اختصاص بالفعل (ولهذا) إذا ثبت هذا الاختصاص (كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أدل على طلب الشكر من قولنا: فهل تشكرون، ومن قولنا: فهل أنتم

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمارة بن عقيل بن جرير الشاعر، وخالد المذكور هو ابن يزيد بن الشيباني، يمدحه ويذم تميم بن خزيمة النهشلي بقصيدة منها البيت.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٠.

تشكرون؛ لأن إبراز ما سيتجدد) وهو الفعل فى قالب الثابت المستقر، بحيث تكون الجملة اسمية، والمبتدأ والخبر فيها اسمان (أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله من الإتيان بالفعل، وكذا: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أدل على طلب الشكر من: أفأنتم شاكرون؛ لأن ترك الفعل من (هل) أدل على كمال العناية لتحويله عن أصله، بخلاف الهمزة، وقول المصنف: فهل أنتم تشكرون، أخذه من السكاكى، وفيه نظر؛ فإن هذا التركيب لا يصح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على الاسم لفظاً، إلا إن كان فرعه على القول الضعيف، وقد أورد أن ما ذكره المصنف قد يعكس فيقال: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أقل دلالة من أفأنتم شاكرون؛ لأن الجملة الاسمية الدالة على الثبوت لا معارض لها مع الهمزة، فلا تنقص قوتها الثابتة، إلا إذا غلب فأما إذا لم يغلب فلا أثر له، وعندى أن السؤال أقوى من الجواب، وجوابه عندى أن (هل) لا دلالة لها على التجدد، بل الفعل هو الدال عليه، فإذا لم يوجد فليس فيها شيء يعارض بالجملة الاسمية، وكونها لها اختصاص بالفعل الدال على التجدد لا يقضى لها بدلالة على التجدد؛ حيث لا فعل.

قوله: (ولهذا) أى: ولكون هل أدعى من الهمزة للفعل (لا يحسن: هل زيد منطلق، إلا من البليغ) لأن البليغ لا يستعمل ذلك إلا حيث كان يستفهم عن استمرار الانطلاق، ويحواله لذلك عن الإتيان بالفعل بخلاف غيره. قلت: والكلام إذا ذكرت قواعده استعمله من له فهم، وهذا لا يختص بهذا المحل، وإنما يصرف البياني كل كلام إلى قواعده، بناء على أنه إذا على أصل وضعه فى اللغة، وأما من لا يتكلم على الوضع فليس الكلام معه، فهذا فيه نظر إن كان المراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغى أن يقع فيكون فى معنى النهى، وإن كان المراد الإخبار بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من البليغ، فإن صدر من غيره لم يحسن، أى: لم يستحسن لعلم العلم بأن كلامه مطابق بقرينة.

(تنبيه) قول المصنف واختصاص التصديق بها هو الصواب، وعبارته فى الإيضاح: واختصاصها بالتصديق، والصواب ما فى التلخيص فإن (هل) لا تختص بالتصديق، ولو اختصت به لما استفهم عن التصديق بالهمزة، بل التصديق مختص بهل بمعنى أن (هل) لا تكون بغيره. أما قول المصنف: وهى تخصص المضارع بالاستقبال فهو مقلوب، فإن الاستقبال قد يكون للفعل الماضى، ثم هذه العبارة لا ينبغى أن يقع المضارع بعدها للحال، بل

الصواب أن يقال تخصص الاستقبال بالمضارع بمعنى أنه لا يكون المضارع إلا للاستقبال، وهو المقصود وكذلك قوله في الهمزة مقلوب كما سبق.

### هل قسمان: بسيطة ومركبة:

ص: (وهي قسمان إلى آخره)

(ش): يعني أن (هل) قسمان: أحدهما: تسمى بسيطة، وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا: هل الحركة موجودة؟ والثاني: مركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا: هل الحركة دائمة؟ ولك أن تقول: لا يطلب وجود شيء إلا لشيء؛ لأن الوجود لا يقوم بنفسه، ولكن المراد بالأول الصفة، والثاني حال يعرض للصفة، ثم لك أن تقول ذلك، ولكن لا يختص بهل بل الهمزة كذلك، ثم البساطة والتركيب ليسا في (هل) بل في متعلقها. ثم قوله: يطلب بها وجود يرد عليه أنه قد يطلب بها العدم والتحقيق أنه لا يطلب إلا النسبة الواقعة من وجود وعدم، فليحمل قولهم الوجود على تحقق النسبة من وجودها وعدمها.

(تنبيه): ذكر بعضهم أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجنس في النفس إثبات ما يستفهم عنه بخلاف (هل)، فإنه لا يترجح عنده نفي ولا إثبات، نقله شيخنا أبو حيان، وللهمزة وهل أحوال معنوية سنعقد لها فصلا في آخر الباب، ولها أحكام لفظية محلها علم النحو.

### بقية ألفاظ الاستفهام يطلب بها التصور إلى آخره:

ص: (والباقية يطلب بها التصور إلى آخره)

(ش): هذا هو القسم الثالث وهو ما يطلب به التصور فقط، وهي بقية ألفاظ الاستفهام، وقد استدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> فإن "إن كُنتُمْ صادقين" يدل على أن المطلوب التصور وعلى أن من شرط طلبه تقدم التصديق، ألا تراه معلقا على الصدق، وبقية ألفاظ الاستفهام تقاس على متى، وقوله الباقية إن أراد باقى ما ذكره فصحيح، وإن أراد باقى ألفاظ الاستفهام فيرد عليه أم المنقطعة، كما تقدمت الإشارة إليه فإنها لا تكون إلا للتصديق بخلاف المتصلة، فإنها لا تكون إلا للتصور، ولا شك أنها من أدوات

(١) سورة الملك : ٢٥.

الاستفهام وقد عدّها معهن السكاكي في المفتاح، ووجهه أنها إن كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح، أو منقطعة فهي مقدرة بيل، والهمزة لا يقال إن كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام؛ لأنها لا تستعمل إلا مع الهمزة، وإن كانت منقطعة ففيها إضراب؛ لأننا نقول كون المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام، ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه، وكون المنقطعة فيها إضراب لا يخرجها عن أن تكون استفهامية؛ لأن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها، وإنما نعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المتمحضة للإضراب، وقد صرح النحاة بعدّ (أم) من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبوحيان وغيره، إذا عرف ذلك، فمن ألفاظ استفهام التصور "ما" ويطلب بها أحد أمرين، إما شرح الاسم، أي: شرح مدلول الاسم لغة، وكان الأولى أن يقول الكلمة لتعم الفعل والحرف، لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى أو يقال الاستفهام عن الفعل والحرف يرجع إلى الاستفهام عن الاسم؛ لأنك إذا قلت: ما ضرب، وما من تقديره "ما" مدلول ضرب وما مدلول من، وإما أن يطلب بها ماهية المسمى كقولك: ما الإنسان؟ وتريد شرح الحقيقة الإنسانية، وإنما سمي الأول شرح الاسم؛ لأن تقديره "ما" مدلول هذا الاسم وما وضع له وتقدير الثاني ما هذه الماهية التي هي مسمى هذا الإنسان، فإن الشخص قد يعرف أن الإنسان اسم لرجل من بني آدم، تقول: ما الإنسان؟ سائلا عن حقيقته، وأول هذين القسمين، وهو السؤال عن الاسم يكون متقدما في الزمان عن قسمي (هل) أي: عن الاستفهام بهل البسيطة، وبهل المركبة؛ لأن شرح الاسم سابق عليهما، لأن الاستفهام عن ثبوت شيء، أو عن ثبوت شيء لشيء فرع عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء، فتقول أولا ما العنقاء، ثم تقول: هل هي موجودة؟ ثم تقول: هل هي تستمر أبدا؟ وأما القسم الثاني وهي "ما" التي يطلب بها المسمى، فهو متقدم على المركبة؛ فهي متوسطة بين "هل" البسيطة و"هل" المركبة، لأن طلب وجود الشيء مسبوق بالعلم بماهية ذلك الشيء تقول: ما الحركة؟ فإذا عرفت مدلولها لغة، تقول: هل هي موجودة؟ فإذا عرفت أنها موجودة تقول: ما هي؟ أي: ما ماهيتها؟ فإذا عرفت أنها موجودة تقول: هل هي دائمة؟ لأن الاستفهام عن وجود الشيء لا يشترط أن يكون مسبوقا بالعلم بماهية ذلك الشيء، وأما العلم بدوام ذلك الشيء فإنه يستدعي العلم بحقيقته، كذا قالوه، ولا يخلو عن نظر؛ فإنه إن كان السؤال عن الدوام يستدعي سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك.



## من للاستفهام للعارض المشخص:

ص: (ويمن عن العارض المشخص لدى العلم كقولنا من في الدار)

(ش) من ألفاظ الاستفهام عن التصور "من" فإن قلت: إذا كانت "من" لا يسأل بها إلا عن التصور فكيف حصل الجواب عن قول عيسى عليه **﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾** <sup>(١)</sup> وهو طلب تصور كما زعموا بالتصديق، وهو قول الحواريين **﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾** <sup>(٢)</sup> قلت: أجاب الوالد -رحمه الله- في بعض تعاليقه عن ذلك بأن "من" وإن كانت سؤالاً عن التصور فالسائل بها تارة يحزم بحصول المبهم، ولكن يسأل عن تعيينه، وتارة لا يحزم، كمن يرجو ناصراً يجوز أن لا يوجد، ويرجو أن يوجد ويطلب تعيينه، فقلوه: من أنصاري، محمول على ذلك قاله عيسى -عليه الصلاة والسلام- راجياً من الله تعالى إقامة ناصر له، سائلاً عن عينه، فهو سؤال عن التصديق والتصور، لكنه أخرجه مخرج التصور ثقة بالله سبحانه وتعالى وأدبا معه تعالى ومع السامعين، فكان الأكمل السؤال عن التصور، وجعل السؤال عن التصديق مطلوباً فيه. والحواريون تفتنوا لذلك فأجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معاً كأنهم قالوا هنا من ينصرك وهم نحن، وقالوا أنصار الله؛ لأن نصرته نصرة الله، بمعنى نصرة دينه وليسينوا أن نصرتهم له خالصة لله لا يشوبها غيره من حظوظ البشرية.

(تنبيه) قولنا: من عندك؟ يطلب بها التصور لا التصديق كما سبق؛ لأنه يتضمن أمرين: أحدهما: استقرار شخص أو أشخاص عند المخاطب، وأن المتكلم عالم بذلك فلا يسأل عنه. والثاني: تعيين ذلك الشخص أو الأشخاص، وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محض، وإن كان يستلزم نسبة الاستقرار عند المخاطب إلى ذلك الشخص، وهو أخص من النسبة التي كانت حاصلة للمتكلم أو لا؛ لأنها نسبة الأعم ذكره الوالد -رحمه الله- قال ومن هنا غلط بعض الناس فظن أن المطلوب بها التصديق.

(فائدة) تترتب على هذا ذكرها الوالد أيضاً أن الجواب مفرد لا مركب، ولا يقدر له مبتدأ ولا خبر، فإذا قلت: من عندك؟ فقيل: زيد، كان بمنزلة قولك: ما الإنسان فتقول: حيوان

(١) سورة الصف: ١٤.

ناطق، فهو ذكر حد يفيد التصور فقط، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> وقد جاء فى الآية الأخرى: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب، وليس اقتصارا على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها.

(فائدة أخرى) تترتب على ذلك يقال فى الجواب عن ذلك: زيد، إن كان واحداً، أو زيد وعمرو وإن كانا اثنين، أو زيد وعمرو وبكر إن كانوا ثلاثة، وعلى هذا إلى أن يستغرق، ولو ذكر بعض من عنده لم يكن جواباً صحيحاً، بل الجواب المطابق ما لا يزيد ولا ينقص، كما أن الجواب الصحيح بالحد أن يكون جامعاً مانعاً، ومن هنا تعلم أن المسئول عنه بمن هو ماهية من عنده، أعم من القليل والكثير، وبه تعلم أن "من" الاستفهامية ليست للعموم فى الأفراد، بل للماهية بخلاف ما قاله الأصوليون؛ حيث استدلوا بذلك على العموم فإن أرادوا العموم بالمعنى الذى ذكرناه فصحيح، وإن أرادوا أنها تدل على الأفراد فممنوع.

(فائدة أخرى) "من" صالحة للذكر والمؤنث، وللمفرد والمثنى والمجموع، هذا حظ النحوى منها، وحظ الأصولى أنها للعموم. قال الوالد - رحمه الله فهل - العموم فى جميع هذه المراتب أو فى الآحاد، وتظهر فائدة ذلك إذا قال من دخل دارى من هؤلاء فأعطه درهما، فإن قلنا بالأول أخذ كل واحد درهما، وإن قلنا بالثانى أخذ كل واحد درهما بدخوله ونصف درهم بدخوله مع آخر، وإن دخل ثلاثة فعلى الأول يعطيهم ثلاثة لكل واحد درهم، وعلى الثانى يعطيهم ثلاثة؛ بدخول الآحاد لكل واحد درهم، ودخول الثلاثة لكل واحد ثلثه وثلاثة، لأن صفة الأعمية فيهم ثلاث مرات فيستحقون بها ثلاثة لكل واحد درهم فمجموع ما يستحقونه سبعة، وعلى هذا القياس قال: ولم أره منقولا ولا مخلص عنه فيما يظهر لى الآن، إلا أن يقال لا عموم لها إلا فى مراتب الافراد، ولكن الأسبق إلى الفهم أنها عامة فيما يصلح، وهى تصلح للأفراد وللمجموع الأفراد، ولكل مرتبة من مراتب المثنى والمجموع، وفيه احتمال آخر، وهو أنه لا يعطى المجموع إلا درهما ومأخذه ما حققناه من أن "من" لا تدل على الأفراد، بل على الماهية مجردة عن وحدة وتعدد، ويظهر أثر ذلك فى النفى فإذا قلت: لا تشتم

(١) سورة الزخرف : ٨٧.

(٢) سورة الزخرف : ٩.

من يشتمك فالظاهر أن المراد الحقيقة ومعناه غير معنى لا تشتم كل من شتمك، إذا عرف ذلك، فقول المصنف يسأل بها عن العارض، يعنى أن الكلى لا يوجد فى الخارج إلا فى ضمن جزئى وذلك الجزئى مشخص لذلك الكلى فزيد مثلاً عارض لماهية الإنسان الكلى ومشخص لها، فتقدير كلامه يسأل بمن عن الشيء العارض للماهية الكلية المشخص لها كقولك: من فى الدار؟ فتقول: زيد، المعنى أى: عارض مشخص لحقيقة الإنسان هو، ومثله المصنف فى الإيضاح بقولك: من فلان؟ فتقول: زيد، وهو فاسد؛ لأن فلاناً كناية عن العلم فكيف يجاب بذكر العلم. ولعل المراد إذا قال شخص فلان يعمل كذا فتقول: من فلان؟ فيقال: زيد، لكن فى الاستفهام عن ذلك بمن فيه نظر، فينبغى أن يقال ما فلان؟ لأنه استفهام عن الاسم، فليكن بما سبق، وأورد عليه المصنف أن ما ذكره لا يطرد؛ لأنك تقول من زيد كقوله (للجارية السوداء<sup>(١)</sup>) "من أنا؟" وقوله تعالى: ﴿مَنْ فِرْعَوْنُ﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة الاستفهام، ولست تطلب بها مشخصاً لذى العلم؛ لأن زيدا هو المشخص، (وقال السكاكى: يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك؟ أى: أى الأجناس عندك؟) وجوابه إنسان أو حيوان، مثلاً لأن الجنسية شاملة، قال تعالى: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أى: أى جنس خطبكم؟ فكان جوابهم يعين جنسهم، وهو قولهم: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا﴾<sup>(٤)</sup>، ويسأل بما عن الوصف، تقول: ما زيد؟ وجوابه: كريم أو فاضل، وبمن عن الجنس من ذوى العلم، تقول: من جبريل؟ أى إنسى أم ملك؟ قال فرعون ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾<sup>(٥)</sup> أى: من أى جنس؟ قال المصنف: وفيه نظر، يريد أنه لا يقال فى جواب من زيد؟ هو بشر، ونحوه كذا ادعاه، قيل: وهو ممنوع، بل يقال فى جوابه ذلك، قلت: لعل المصنف لاحظ أن "من" إنما تستعمل لما يعقل والجنس الكلى ليس بعاقل؛

(١) هو حديث الجارية المشهور الذى أخرجه مسلم فى "المساجد ومواضع الصلاة" باب: تحريم الكلام فى الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة (ح ٥٣٧)، عن حديث معاوية بن الحكم السلمى.

(٢) سورة الدخان: ٣١.

(٣) سورة الذاريات: ٣١.

(٤) سورة الذاريات: ٣٢.

(٥) سورة طه: ٤٩.

لأنه حقيقة كلية، ولا يسأل عنه بمن؛ ولذلك قال النحاة: إنه حيث أريد الجنس يؤتى بما، وقال بعض شراح المفتاح: إنه يسأل "بمن" عن الجنس أى الحقيقة، والحقيقة أعم من المطلقة والمقيدة، فإذا قيل: من فلان؟ فالسؤال عن الحقيقة المقيدة بالشخص، فيجاب بالحقيقة المشخصة، كما يقال: إنه بشر، صفته كيت وكيت، فيصح الجواب بنحو: جنى أو بشر، لا مطلقا بل مقيدا، فالمثال الذى أورده صاحب الإيضاح ليس منافيا لما قاله صاحب المفتاح، والذى قاله فى الإيضاح إنه يجاب بزيد صحيح، لأن معنى زيد البشر المتصف بصفات معينة. انتهى. ولا يرتاب أن "من" يسأل بها عن الشخص كما قال المصنف، ويدل عليه قراءة بعضهم ﴿مَنْ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة الرفع وقوله ﷺ "من أنا"<sup>(٢)</sup> وهو سؤال عن الصفات، وقد وقع السؤال بها عن الاسم، كحديث الإسراء "من أنت؟ قال: أنا جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ"<sup>(٣)</sup>، وقيل: إنما نظر فيه من جهة أن قوله: يسأل بما عن الجنس، وعن الوصف يخرج عنه السؤال عن النوع وعن الحد وفيه نظر؛ لأنه إنما أراد بالجنس الكلى، وهو أعم من الجنس والنوع، يدل عليه أنه جعل من جبريل سؤالا عن الجنس، وقال: إن جوابه يصح بأن يقال بشر، وهو نوع لا جنس، ويحتمل أن يكون نظر فيه من جهة قول السكاكى إنه يسأل بما عن الوصف، فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل عن الصفات المميزة بما، بل يسأل عنها بأى، وإنما يسأل بما عن مفهوم اللفظ، وعن حقيقة الشيء؛ ولذلك انفرد النوع والجنس بأن كلا منهما مقول فى جواب ما هو، بخلاف الفصل والخاصة والعرض العام، وقد يجاب عنه بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقتها، فيستفهم بها عن الصفات، وهذا لا ينافى كلام المنطقيين فإنهم إنما يتكلمون فى موضع اللفظ الحقيقى، وما ذكره السكاكى يوافق كلام ابن الشجرى فإنه قال: يقال: ما معك؟ فتقول: درهم أو ثوب أو فرس، ويقال من معك؟ فتقول: زيد، فيقال بعد ذلك فى السؤال فى صفته، فما زيد؟ فتقول: رجل فقيه أو طويل أو بزاز انتهى. ولم يذكر المصنف أن "من" يسأل بها عن الوصف، وقال بعض الشارحين: إن "من"

(١) سورة الدخان: ٣١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هذا حديث الإسراء أخرجه بطوله البخارى فى "الصلاة"، باب: كيف فرضت الصلوات فى الإسراء، (١/٥٤٧)، ومسلم فى "الإيمان"، (ح ١٦٣)، عن أبى ذر.

يسأل بها عن الوصف، كما يسأل بما، إذ لا فرق بينهما إلا إن ما لما لا يعقل. قلت: وهذا الفرق يلجئ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف؛ لأن الوصف ليس بعقل، فلا يسأل عنه بمن التي هي للعقل، فإنه أراد بالوصف نحو: عالم وقائم، فإنه يسمى وصفاً باصطلاح النحاة فقد دخل ذلك في قولنا إن "من" يسأل بها عن العارض المشخص على ما سبق.

(تنبيه) قد يعترض على السكاكي في قوله: يسأل "بما" عن الجنس، فيقال ما عندك؟ أى أى الأجناس، فيقال: أى لما يميز أحد المتشاركين عن الآخر فى أمر يعمهما، وما على رأى السكاكي سؤال عن الجنس، وكيف يفسر أحدهما بالآخر، وجوابه أن يقال: الأجناس مشتركة فى مطلق حقيقة الجنسية، فيسأل بأى عن الجنس، أى تعيين الجنس من بين الأجناس فتأتى بأى لتمييز جنسا معينا بين مطلق الجنسية.

يسأل بأى (عما) يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما:

ص: (ويسأل بما عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما نحو ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾<sup>(١)</sup> أى: أنحن أم أصحاب محمد ﷺ .

(ش): أى من أسماء الاستفهام، فإذا أريد به الاستفهام يسأل بها عن شىء يميز، أى: يعين، ولو قال: يطلب بها التمييز لصح، وقوله: فى أمر يتعلق بالمتشاركين، والمراد أنه يطلب بأى تمييز أحد المتشاركين فى أمر من الأمور شامل لهما، سواء كان ذاتيا أم غيره، مثاله: قولك: أى الرجلين أو الرجال عندك؟ فالرجلان مثلا مشتركان فى الرجولية، وهو أمر يعمهما، والذي يميز أحدهما هو الوصف الذى يذكره المجيب، وتمييزه يقع باعتبار النسبة التى تضمنتها عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾<sup>(٢)</sup> الأمران المشتركان هما الفريقان، ولكن لا بأس باعتبار ما يشتركان فيه أيضا من الإقامة المدلول عليها بقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ والذي يميز أحدهما من الآخر هو الجواب بالتعيين، والأمر الذى يقع التمييز به هو الخيرية، هذا هو الظاهر والمراد بالعموم حيثئذ عموم الشمول، ويحتمل أن يقال معناه ما يميز أحد المتشاركين بالنسبة إلى أمر يعمهما باعتبار الصلاحية، فقولك: أى الرجلين قام؟

(١) سورة مريم : ٧٣.

(٢) سورة مريم: ٧٣.

يكون الأمر أن فيه الرجلين والأمر الذى يعمهما باعتبار الصلاحية هو القيام، وهو الذى يقع التمييز فيه، فإن قلت: السكاكى قال: إنه يسأل "بمن" عن الجنس فتقول: من جبريل؟ أملك أم بشر؟ وقد قال هنا فى ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرُشَهَا﴾<sup>(١)</sup> معناه الإنسى أم الجنى؟ فيلزم اتحاد الاستفهام "بمن" "وبأى" قلت: أخذه هناك باعتبار الجنسية، وهنا باعتبار دورانه بين ما يصلح فيه، ولا شك أن بين السؤال بأى "وبمن" على رأى السكاكى عموما، وخصوصا من وجه فإن أيا يطلب بها تمييز أحد المتشاركين فى شىء أعم من أن تكون تلك الأفراد أجناسا أم غيرها، إلا أنه خاص بتلك الأفراد، ويسأل بما عن الأجناس أعم من أن تكون محصورة فى أشياء معينة أولا، إلا أنه خاص بالأجناس

واعلم أن إطلاق البيانين هنا يقتضى أن أيا يسأل بها عن المتشاركين فى أى شىء كان، وهو مخالف لكلام المنطقيين، فإنهم جعلوا السؤال عن الجنس والنوع ما هو، والسؤال عن الفصل أى شىء هو، وهو يقتضى أن لا يقال: أى شىء زيد، ويريد السؤال عن الجنس أو النوع. بقى على المصنف فى قوله: "أحد المتشاركين" فإنه إن كان قاله بالثنية فيرد عليه الجمع مثل: أى الرجال وهم متشاركون، لا متشاركين وبأن قال متشاركين بالجمع والواو والنون، فيرد عليه نحو أى الثياب أو الثوبين فإنه لا يقال فيه متشاركين، بل مشاركة أو متشاركين، وقد يجاب بأنه إنما قال متشاركين بالثنية ومراده بهما المسئول وغيره، سواء كان واحدا أم أكثر، فإذا قلت: أى الرجال قام؟ معناه: زيد أم غيره.

### (كم) للاستفهام عن العدد:

ص: (وبكم عن العدد نحو ﴿سَلِّ بَنَى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>).

(ش): "كم" تقع فى الغالب للاستفهام عن العدد، فإذا قلت: كم درهما لك؟ كأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون، وقد يكون الشىء واحداً فيكون التمييز لأجزائه، وقد يحذف المميز ويقال: كم درهمك؟ وكم مالك؟ أى: كم دانقا؟ وكم ثوبك؟ أى كم شبرا، وكم زيد ماكث؟ أى: كم يوما، وكم رأيك؟ أى: كم مرة، وكم سرت؟ أى: كم فرسخا، أو كم

(١) سورة النمل: ٣٨.

(٢) سورة البقرة: ٢١١.

يوماً؟ قال تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> أى: كم يوماً، أو كم سنة، أو كم ساعة. قال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ      فدعاءً قد حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

قال المصنف: على رواية النصب، وعلى رواية الرفع تحتل الاستفهامية والخبرية، فعلى الأول يقدر المميز منصوباً، وعلى الثانى مجروراً. قلت: والذى يظهر من جهة المعنى أن المراد الخبرية، وقول المصنف: إنه على رواية النصب يتعين الاستفهام ليس صحيحاً، فإن كم الخبرية قد تنصب المميز، وعلى ذلك أنشد سيويه هذا البيت، وأنشده ابن عصفور على ذلك، وأما على رواية الجر فتعين الخبرية أيضاً.

(كم) للاستفهام عن الحال:

ص: (وبكيف عن الحال).

(ش): أى: ويستفهم بكيف الاستفهامية عن الحال، تقول: كيف زيد أصحيح أم سقيم؟ أطويل أم قصير؟ وفى كلام بعضهم أنه إنما يسأل بها عن الصفات الغريزية لا الخارجية، وإنه لا يقال: كيف زيد أفأثم أم قاعد؟ قلت: ويرد عليه قوله تعالى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه بمعنى فأتوا حرثكم كيف شئتم على ما ذكره هو، وهى حال غير غريزية، وفى كلام النحاة وغيرهم أن معنى كيف: على أى حال، ولا يتوهم من هذا أن كيف أحص من أى. قال بدر الدين بن مالك: ليست (كيف) موضوعة لهذا المعنى، بل تستلزمه، ألا ترى أن جوابها إنما هو بالصفات لا بالمصادر. اهـ. قال شيخنا أبو حيان: وهو كلام جيد.

(أين) للاستفهام عن المكان:

ص: (وبأين عن المكان، وبمتى عن الزمان)

(ش): يعنى أين إذا كانت استفهاماً، وهذا واضح تقول: أين زيد؟ جوابه: فى السوق أو فى البيت، وتقول: متى يحضر؟ فجوابه اليوم أو غداً.

(١) سورة الكهف : ١٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٣ .

## (أَيَان) للاستفهام عن المستقبل:

ص: (وبأَيَان عن المستقبل، قيل: وتستعمل في مواضع التفخيم مثل ﴿يَسْأَلُ أَيَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾).

(ش): أَيَان يستفهم بها عن الزمان، تقول: أَيَان تجيء، وقصرها المصنف على المستقبل في هذا المختصر، ولكنه في الإيضاح أطلق أنها للزمان، وكذلك أطلقه السكاكي، وقد مثلاه بأَيَان جئت وهو صريح في أنها تستعمل للماضي، فهو مخالف لكلامه هنا، لكن ما ذكره هنا هو الصواب، وهو الذى جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان، ولم يذكر فيه خلافاً، وحمل ذلك على ما إذا وليها فعل دون ما إذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى: ﴿أَيَانَ مُرْسَاهَا﴾<sup>(١)</sup> وفيه نظر؛ لأن مرساها المراد به المستقبل، فكذلك ما أشبهه، وقوله: قيل: وتستعمل في مواضع التفخيم، ينبغي أن يقول: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم كما هو مقصوده على ما يظهر، وقد نقله في الإيضاح عن علي بن عيسى الربعي، ومثله المصنف بقوله تعالى: ﴿أَيَانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَيَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٣)</sup> قلت: وفي تمثيل المصنف بهذه الآية نظر فإنه كلام محكى عن الإنسان الذى يحسب ﴿أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذى لا يقر به، والمشهور عند النحاة أنها "كمتى" تستعمل في التفخيم وغيره.

## استعمالات أنى:

ص: (وأنى إلى آخره)

(ش): أنى إذا كانت استفهاماً فلها استعمالات أحدها بمعنى كيف، ومن أحسن أمثله قوله تعالى: ﴿أَنى يُخَيِّ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(٥)</sup> وبه مثل الأعلام، والثاني بمعنى من أين، وهى عبارة سيبويه كقوله تعالى: ﴿أَنى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٦)</sup> أى: من أين، والفرق بين أين ومن أين، أن أين

(١) سورة النازعات: ٤٢.

(٢) سورة الذاريات: ١٢.

(٣) سورة القيامة: ٦.

(٤) سورة القيامة: ٣.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٦) سورة آل عمران: ٣٧.



سؤال عن المكان الذى حل فيه الشيء، ومن أين سؤال عن المكان الذى برز منه الشيء، ويقع فى عبارة كثير أنها بمعنى أين والظاهر أن مراده من أين، وأنه تجوز فى العبارة، والثالث بمعنى متى، وقد نقل عن الضحاك فى قوله تعالى ﴿فَأْتُوا حَرَّتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ويرده سبب النزول، وأما تمثيل المصنف وغيره لأننى الاستفهامية بقوله ﴿فَأْتُوا حَرَّتُكُمْ﴾ ففيه نظر؛ لأنها لو كانت هنا استفهامية لا كتبت بما بعدها؛ لأن من شرط الاستفهامية أن يكفى بما بعدها من فعل كقوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> أو اسم مثل ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية، وأقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، وجوابها محذوف، وقال قطب الدين الشيرازى: إن "أنى شئتم" فى هذه الآية الكريمة بمعنى: من أى جهة شئتم، وجعلها بهذا المعنى قسما غير كونها بمعنى من أين، وهو فاسد؛ لأن قولنا: من أى جهة شئتم مساو لقولنا: من أين شئتم فتكون بمعنى من أين.

(تنبيه) لا يخفى أنك يمكن أن تستعمل لفظ أى فى جميع مواضع هذه الألفاظ المستفهم بها عن التصور، فتقول فى: أزيد أم عمرو قائم، أى: الرجلين قام؟ وفى: أقائم أم قاعد زيد، أى: الأمرين فعل؟ وكذلك فى الجميع كما تقول فى اسم أيبك: أى شىء اسمه؟ وفى: ما ماهيته أى شىء ماهيته؟ وفى: من جبريل؟ أى شىء جبريل؟ وفى كم عدد هذا؟ أى شىء هو؟ وفى: كيف زيد؟ أى حال عليه زيد؟ وفى: أين هو؟ أى مكان فيه هو؟ وفى: متى تقوم؟ أى زمان تقوم فيه؟ وفى: أنى تذهب؟ أى مكان تذهب فيه؟

ثم بين "متى" و"أيان" عموم وخصوص فإن متى أعم، وأى وما بينهما عموم وخصوص من وجه كما سبق، وأما البقية فالظاهر أنهما متباينان، وإن تلازم بعضها فإن قلت: قد قال المنطقيون: إن مقولة الكم أعم من مقولة الكيف وجودا، ويلزم منه أن يكون المسئول عنه بكم أعم من المسئول عنه بكيف، إما مطلقا أو من وجه. قلت [لا شك أن الكم كيف لا كون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم، وهو كيف]<sup>(٤)</sup>، ولكن لفظ كم لا يصلح أن

(١) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٢) سورة آل عمران: ٤٧.

(٣) سورة آل عمران: ٣٧.

(٤) كذا عبارة الأصل.

يحل موضعه لفظ كيف، والأخص قد يوجد على وجه يستعمل له لفظ لا يستعمل له اللفظ الموضوع للأعم، ألا ترى أنك لاتقول كم زيد إلا إذا أردت أجزاءه، وأنها لا تستعمل إلا مع متعدد أو ذى أجزاء يصح إرادة كل منها بخلاف كيف، ولا تكاد العرب تجيز كيف دراهمك تريد كم عددها، وأيضا لو كانت "كيف" بمعنى "كم" لصح أن تقول فى نحو:

**كم عمة لك يا جرير وخالة**

كيف عمة لك، وهو ظاهر الامتناع لتغاير المعنى.

**هذه الكلمات تستعمل كثيرا فى غير الاستفهام:**

ص: (ثم هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام)

(ش): يعنى أن هذه الكلمات الموضوعه للاستفهام قد تستعمل فى غيره مجازا، فمن ذلك الاستبطاء كقولك: كم أدعوك، لمن أكثر من دعائه، ويحتمل أن يكون أريد به النهى عن التأخر، والأحسن أن يجعل الفعل مضارعا، فيقال: كم أدعوك؛ لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء، بخلاف دعوتك قد يصدر من موبخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه، أو بعد تعذر الإجابة، وكلام المصنف يقتضى أن ذلك لا يختص به "كم"؛ لأنه قال فى الإيضاح: وعليه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup>، وكلام الخطيبى يقتضى أنه فهم أن ذلك فى "كم" فقط، وليس كما قال، ومن ذلك التعجب، ونعنى ما ليس معه توبيخ، وهو يشارك الاستفهام فى أن التعجب مما خفى سببه والاستفهام يكون عما خفى نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> وتقول: أى رجل هو، للتعجب، ومن ذلك التنبيه على ضلال المخاطب نحو: ﴿فَإِنَّ تَذَهُبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وجعله السكاكى من استفهام التوبيخ والإنكار، ومنه قول أبى عمرو بن العلاء للأصمعى أين عزب عنك عقلك؟ ومن ذلك الوعيد كقولك لمن يسىء الأدب: ألم أؤدب فلانا إذا كان عالما بذلك، ومن ذلك

(١) سورة البقرة: ٢١٤.

(٢) سورة النمل: ٢٠.

(٣) سورة التكوين: ٢٦.

التقرير، وسيأتى تحرير حقيقته، وقد جعل منه السكاكى على ما يوجد فى بعض نسخ المفتاح قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾<sup>(١)</sup> وهو مشكل؛ لأن ذلك لم يقع منه، وسيأتى حل هذا الإشكال فى آخر الكلام -إن شاء الله تعالى-.

ثم يكون المقرر به تاليا للهمزة، كما مر من أن المستفهم عنه ما يلى الهمزة، وقد تقدم ما عليه من الأسئلة، فإن أردت التقرير بالجملة، قلت: أفعلت؟ وإن أردت التقرير بالمفعول قلت: أزيذا ضربت؟ وإن أردت التقرير بالفاعل قلت: أنت فعلت؟ فإن قلت: لو كان الاستفهام فيه عن الفاعل لاستدعى العلم بالنسبة فى قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ وهو القول والقول مفعوله اتخذوني، فهو قول لا يمكن صدوره من عيسى ﷺ، وهو لم يقله، فلم يقع التصديق بأصل النسبة فلا تكون صورة الاستفهام هنا عن الفاعل، وإنما قلنا صورة الاستفهام، لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة، قلت: قد قيل اتخذوا عيسى إلها، وهذا القول لو صدر عنه لكان التعبير عنه باتخذوني، فعبّر به فى الاستفهام، فأصل النسبة معلوم بهذا الاعتبار.

قال فى الإيضاح وذهب الشيخ عبدالقاهر والسكاكى وجماعة فى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> إنه من هذا الباب لأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأصنام، بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعله، وإنما سألوا عن الفاعل؛ ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا﴾ ولذلك: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل، وفيه نظر؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس فى السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه -عليه السلام- هو الذى كسر أصنامهم. انتهى.

قلت: ما نقله عن عبدالقاهر والسكاكى إنما هو تقرير لكون المقرر به هو الفاعل لا الفعل، وهذا لا يناسب قولهما: لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل، ولا يناسب أيضا ذكر هذا بعد قوله: المقرر به ما يلى الهمزة، وعلى كل تقدير فقول المصنف: إذ ليس فى السياق أنهم كانوا عالمين فيه نظر، أما أولا فلأن الدليل لا ينحصر فيما تضمنه السياق، وهم

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٣.

كانوا كفارا، ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم، وأما ثانيا فلقوله ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ فإن "بل" في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت إضرابا عما قبلها على وجه الإبطال له، ولو كانت استفهاماً محضاً قصد إبطاله بالنفي كأنهم قالوا له: أأنت فعلت؟ فقال: لم أفعل، بل فعله كبيرهم، وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة مثل: ﴿لَا كَيْدَ أَصْنَامُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، قولهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. قال الخطيبى: ولو سلم فلا يلزم من عدم علمهم مدعى المصنف؛ لأنه ما ادعى لزوم عدم العلم، بل ادعى عدم لزوم العلم. وقوله (والإنكار كذلك) أى: فى إيلاء المنكر الهمزة نحو ﴿أَغْيِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فالمنكر هنا المفعول، وهو غير الله عز وجل، لا نفس الدعاء، وقد يكون المنكر الفعل كقوله تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، فالمنكر عدم كفاية الله عبده.

قوله (لأن نفي النفي إثبات) يعنى أن الإنكار إذا دخل على النفي كان لنفي النفي، وهو إثبات، ولذلك قيل: إن أمدح بيت قالته العرب:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونُ رَاحٍ

نقله ابن الشجرى فى أماليه، ولولا صراحته فى تقدير المدح لما قيل ذلك.

قوله (وهذا مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير) يعنى أن من قال: إنها للتقرير أراد تقرير ما دخله النفي وهو الله كاف عبده، ومن قال للإنكار أراد إنكار الجملة المنفية، والأول هو معنى قول الزمخشري: إن الهمزة فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup> للتقرير، وما قاله متعين إن كان الخطاب فى ألم تعلم للنبي (أو لا أحد من المسلمين، وإن كان الخطاب لحسن الكافر الجاحد لقدرة الله سبحانه وتعالى، فيحتمل أن يقال: الاستفهام للتوبيخ، بمعنى أنهم وبخوا على عدم العلم، وإن كان مع الكافر المعاند بلسانه فقط فيصح أن يكون استفهام إنكار وتكذيب لهم فيما يتضمنه كفرهم من قولهم إن الله تعالى ليس كذلك، وهذه

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٠.

(٣) سورة الأنعام: ٤٠.

(٤) سورة الزمر: ٣٦.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦.

الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين أو لأحد من المسلمين أو الجاحدين من مشركي أهل مكة أو المنكرين بألستهم وهم اليهود، وهى أقوال ثلاثة حكاها الإمام فيما يعود إليه ضمير ﴿أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فالظاهر أن الخطاب فى "ألم تعلم" للواحد من صاحب ذلك الضمير.

قوله: (ولإنكار الفعل صورة أخرى) يعنى: أنه قد يلى الاسم الهمزة، ويكون المنكر الفعل، وذلك بأن يكون الفعل دائراً بين اسمين لا يتجاوزهما، فإذا أنكر وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لزم منه إنكار الفعل (كقولك: أزيذا ضربت أم عمرا)؛ حيث لا يمكن ضرب ثالث إذا كان للإنكار، فإنه إنكار لضرب كل منهما، ويلزم من ذلك إنكار الفعل؛ لأن نفي المتعلق نفى للمتعلق؛ ولذلك قال: (لمن يردد الضرب بينهما) يعنى إذا علم أن الضرب لا يتجاوزهما لثالث. ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَرَّمَ آمِ الْأَنْثَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> فإن المقصود إنكار أصل التحريم، وأخرج فى قالب طلب التعيين، وكذلك: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه إذا نفى الفعل عمن لا فاعل له غير المنفى عنه انتفى الفعل من أصله، ويكون استفهام الإنكار بكم وكيف مثل: كم تدعونى، وكيف تؤذى أبك، ثم استفهام الإنكار على قسمين.

أحدهما: يراد به التوبيخ، وهو من أنكر عليه إذا نهاه، أى ما كان ينبغى أن يكون هذا نحو: أعصيت ربك؟ أى: بمعنى لا ينبغى أن يكون، كقولك للرجل يركب الخطر: أتركب فى غير الطريق، والغرض منه الندم على ماض والارتداع عن مستقبل، ويقال أين مغيبك للتوبيخ والتفريع، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وضابط هذا القسم أن يكون ما يلى الهمزة فيه واقعا، لكنه مستقبح. الثانى: للتكذيب، وضابطه أن يكون ما يلى الهمزة فيه غير واقع وقصد تكذيبهم فيه، وسواء أكان زعمهم له صريحا مثل: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾<sup>(٥)</sup>، أم إلزاما مثل: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فإنهم لما جزموا بذلك جزم من شاهد خلق الملائكة كانوا كمن

(١) سورة البقرة : ١٠٨ .

(٢) سورة الأنعام : ١٤٣ .

(٣) سورة يونس : ٥٩ .

(٤) سورة القصص : ٦٢ .

(٥) سور الطور : ١٥ .

(٦) سورة الزخرف : ١٩ .

زعم أنه شهد خلقهم، وتسمية هذا استفهام إنكار من أنكر إذا جحد، وهو إما بمعنى لم يكن كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾<sup>(١)</sup> أو بمعنى لا يكون، نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله:

أَتَرَكُ إِن قُلْتُ دَرَاهِمُ خَالِدٍ      زِيَارَتُهُ إِنِّي إِذَا لِلَّيْمِ

ويقال متى قلت للجحد، وحمل الزمخشري تقديم الاسم في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾<sup>(٣)</sup> على أن المعنى أفأنت تقدر على إكراههم على سبيل القصد، أى: إنما يقدر على ذلك الله، ولم يقدر السكاكى فيه تقديمًا، بل جملة على الابتداء دون تقدير التقديم كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما فى: أنا قمت، فلا يفيد غير تقوى الحكم، ونقل فى الإيضاح عن السكاكى أنه قال: إياك أن تغفل عما سبق فى: أنا ضربت من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى بينهما، فلا تحمل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> على التقديم، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادًا به تقوية حكم الإنكار.

قال المصنف: وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن الاسم إذا كان مظهرًا وولى الهمزة لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلاً لما بعده، فممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب إليه، فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيها. انتهى.

يعنى فيلزم أن لا يحصل الإنكار فى نحو: "أأنت فعلت؟" على شىء من التقادير عنده، ولا شك أن كلامه مشكل؛ فإن التقديم والتأخير لا تعلق له بكون المنكر أو المستفهم عنه الاسم الذى يلى الهمزة مقدر التقديم والتأخير أم لا، ومن ذلك التهكم نحو قوله: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم تفسير التهكم فى باب المسند إليه، وقد قيل: إن تقدير الآية تأمرك أن تأمر أن نترك؛ لأن الشخص لا يطالب بفعل غيره، ومن ذلك

(١) سورة الإسراء: ٤٠.

(٢) سورة هود: ٢٨.

(٣) سورة يونس: ٩٩.

(٤) سورة يونس: ٥٦.

(٥) سورة هود: ٨٧.

التحقير كقولك: "من هذا" و"ما هذا"؟ فإن قلت: المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر، والذي يليها في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾<sup>(١)</sup> الإصفاء بالبنين وليس هو المنكر، إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً، قلت: إما أن يقال إن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم، وإما أن يقال: المراد مجموع الجملتين ينحل منهما كلام واحد، التقدير جمع بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات، وتكون الواو فيه للمعية؛ لأن زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما، وإن كانت فاحشة، فإن قلت: فقولـه تعالى: ﴿اتَّأَمَّرُوا النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنَسَّوْا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر كما تقتضيه قاعدة أن ما يلي الهمزة هو المنكر، ولا أن يكون المنكر نسيان النفس فقط؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له، ولا مجموع الأمرين؛ لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر، ولا نسيان النفس بشرط الأمر؛ لأن النسيان منكر مطلقاً، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر؛ لأن المعصية لا تزداد شناعتها بانضمامها إلى الطاعة؛ لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب، وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه، وأمره بغيره بالبر كيف يضاعف معصية نسيان النفس؟! ولا يأتي الخير بالشر، وقريب منه في المعنى قوله ("إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث"<sup>(٣)</sup>) فإن الرفث مذموم مطلقاً. ومنه قول الشاعر:

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ      عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وليس منه: لا تأكل السمك وتشرب اللبن في المعنى؛ لأن كلا منهما على انفراده ليس مذموماً، بل المذموم مجموعهما، وكل منهما جزء علة.

قلت: لا يرتاب في أن فعل المعصية مع النهي عنها أفحش؛ لأنها تجعل حال الإنسان كالمتناقض، وتجعل القول كالمخالف للفعل؛ ولذلك كانت المعصية مع العلم أفحش منها مع الجهل، ولكن الجواب عن قوله: إن الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من

(١) سورة الإسراء : ٤٠.

(٢) سورة البقرة : ٤٤.

(٣) أخرجه البخاري في "الصوم"، باب : هل يقول: إني صائم إذا شئتم، (١٤١/١٤)، (ح ١٩٠٤)، ومسلم في "الصيام"، (ح ١١٥١). عن أبي هريرة.

جنسها فيه دقة، ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(١)</sup> بلفظ الاستفهام ورفع فرعون؛ ولذلك قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ فذكر ذلك عقبه يرشد لإرادة التهويل؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْئَةٌ﴾<sup>(٢)</sup> وفي الصحيحين عن ابن عباس -رضى الله عنهما- فى "مرض رسول الله (يوم الخميس)"<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

والتعظيم قريب من التهويل، ومن ذلك الاستبعاد مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ﴾<sup>(٤)</sup>، أى: يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه.

هذا ما ذكره المصنف فى التلخيص، وزاد فى الإيضاح أنه قد يراد به التعجب والتوبيخ معا، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وزاد أيضا الأمر نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد تقدم أن "هل" تستعمل فى التمنى فهذا أيضا مما نحن فيه، وزاد غيره التهديد، ومثله: بألم أؤدب فلانا، وقد تقدم التمثيل به للوعيد. ولا شك أن معناهما متقارب، وزيد أيضا العرض نحو: ألا تنزل فتصيب خيرا، والتحضيض كقولك لمن بعثته لمهم فلم يذهب: أما ذهب، والزجر، كقولك لمن يؤذى أباه أتفعل هذا. ذكر الثلاثة فى المصباح، وقد تأتى الهمزة للأمر كما قيل فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup> معناه أسلموا.

(١) سورة الدخان : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) سورة الدخان : ٣١ .

(٣) سورة القارعة : ١٠ .

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى "الجهاد والسير"، باب : هل يستشفع أهل الذمة؟ ومعاملتهم، (٣٠٥٣)، ومسلم فى "الوصية"، (ح ١٦٣٧).

(٥) سورة الدخان : ١٣ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨ .

(٧) سورة الأنبياء : ١٠٨ .

(٨) سورة القمر : ١٧ .

(٩) سورة آل عمران : ٢٠ .



وتأتى الهمزة للتسوية المصريح بها، كقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وغيرها، كقوله سبحانه وتعالى حكاية: ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو سعيد السيرافي في: علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ هذا ليس باستفهام، والمتكلم به بمنزلة المسئول عنه، والمخاطب بمنزلة السائل. وقد خرجت الهمزة أيضا عن معناها في رأيك موافقة أخبرني قال في المصباح: وقد تأتي للمبالغة في المدح كقوله:

بَدَا فَرَاعُ فُؤَادِي حُسْنُ صُورَتِهِ فَقُلْتُ هَلْ مَلِكٌ ذَا الشَّخْصُ أَمْ مَلِكٌ

أو في الذم كقول زهير:

فَمَا أَدْرَى وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرَى أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً<sup>(٣)</sup>

أو التذلل في الحب كقوله:

بِاللَّهِ يَا طَبِيبَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَى مِنْكَ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ<sup>(٤)</sup>

وعليه اعتراض سيأتي في البديع، والتحقيق في أكثر هذه الأمور رجوعها إلى الاستفهام الحقيقي.

(تنبيه) هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقة يسمى الإغنيات، وسماه ابن المعتز تجاهل العارف، وهل تقول إن معنى الاستفهام فيه موجود، وانضم إليه معنى آخر أو تجرد من الاستفهام بالكلية؟ محل نظر، والذي يظهر الأول ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن "لعل" تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي. وقال التنوخي أيضا في نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(٥)</sup> ليس استفهاما محضا، ومما يرجح الأول أن الاستبطاء في قولك: كم أدعوك، معناه أن الدعاء قد وصل إلى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أفهم عدده، والعادة تقضى بأن الشخص إنما

(١) سورة البقرة : ٦ .

(٢) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٣) البيت من الوافر: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص: ٧٣، ولإشتقاق ص: ٤٦، مغنى اللبيب ص: ٤١، ١٣٩ .

(٤) البيت من البسيط، للمجنون في ديوانه ص: ١٣٠، للرجي في شرح التصريح (٢/٢٩٨)، والمقاصد النحوية (١/٤١٦) .

(٥) سورة الحاقة : ١ .

يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء، وأما التعجب فلاستفهام معه مستمر؛ لأن من تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، وكأنه يقول: أى شيء عرض لى فى حال عدم رؤية الهدد وأصله أى شيء عرض له، لكنه قلبه إلى نفسه مبالغة فى الصفة، وأما التثنية على الضلال فى نحو قول الإنسان: أين تذهب؟ مريدا التنبيه على الضلال، فالاستفهام فيه حقيقى؛ لأنه يقول: أخبرنى إلى أى مكان تذهب فإنى لا أعرف ذلك، وغاية الضلال لا يشعر بها إلى أن تنتهى، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فيأتى ما حصل به تحقيق المراد منه، وأما التقرير فاعلم أنهم لم يفصحوا عن مرادهم به، فهل نقول إن المراد به الحكم بثبوته كقولك: قررت هذا الأمر، أى: أثبتته، فيكون حيثئذ خبراً، فإن المذكور عقب الأداة واقع نفيًا كان أم إثباتاً. فالتقرير فى ﴿ألم نشرح﴾ للفعل وهو الشرح، أو المراد أنه طلب إقرار المخاطب به، مع كون السائل يعلم، فهو استفهام يقرر المخاطب، أى: يطلب منه أن يكون مقر به. ورأيت فى كلام أهل الفن ما يقتضى كلا من الاحتمالين.

وأنت إذا تتبعت الأمثلة فى ذلك قطعت فى بعضها بأن المراد الأول كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(٢)</sup> إن جعلناه تقريراً، وفى البعض بأن المراد الثانى كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> فإنهم يطلبون إقراره به، كما صرح به المصنف فى الإيضاح، ويتظرون جوابه، فإذا أريد باستفهام التقرير المعنى الأول فذلك خبر صرف، وإن أريد الثانى فهل معنى الاستفهام باق فيه أو لا؟ الذى يقتضيه كلام الجميع أنه لا، والذى يظهر خلافه، وأقدم عليه دقيقة وهى أن الاستفهام طلب الفهم، ولكن طلب فهم المستفهم أو طلب وقوع فهم لمن يفهم كائناً من كان، فإذا قال: من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذى لا يعلم قيامه: هل قام زيد؟ فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر، إذا تقرر هذا، فلا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه، وإذا سلمت ذلك انزاحت عنك شكوك كثيرة، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة فى القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفاً إلى

(١) سورة التكويد: ٢٦.

(٢) سورة الإنسان : ١.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٢.

غير المستفهم عنه، فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين، وبهذا انجلى لك أن الاستفهام التقريري بهذا المعنى حقيقة، وأن قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾<sup>(١)</sup> حقيقة، فإنه طلب به أن يقر بذلك في ذلك المشهد العظيم تكذيباً للنصارى وتحصيلاً لفهمهم أنه لم يقل ذلك، وهذا ما قدمنا الوعد به في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. فإن قلت: المقرر به هو ما يلي الهمزة، كما تقرر؛ فيلزم أن يكون طلب منه أن يقر بأنه قال ذلك، وهذا لم يطلب، بل طلب منه أن يقر بالواقع، والواقع أنه لم يقل: قلت، بل المطلوب منه أن يقر بالأمر الواقع، ولا ينافي هذا قولهم: إن المقرر به هو ما يلي الهمزة؛ فإن المراد أن المقرر به هو الفاعل، وتقديره: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾<sup>(٣)</sup> أم غيرك، فقد طلب منه أن يقر بالفاعل منه ومن غيره، وهذا معنى قولهم: إن المستفهم عنه ما يلي الهمزة، وإن كان المستفهم عنه في قولك: أزيد قائم أم عمرو، كلا من زيد وعمرو، ولكن مقصودهم ما يليها من مسند مع معادلة أو مسند إليه، كذلك وقد انجلى لك بهذا قول السكاكي: إن ذلك استفهام تقرير، بعد أن كان في غاية البشاعة، واتضح لك إمكان حمل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها مع تنزيه الباري عز وجل عن أن يطلب الفهم لنفسه تبارك وتعالى، وهذا ما قدمت الوعد.

وأما استفهام الإنكار فقد يكون الاستفهام به لطلب فهم السامعين لذلك الشيء المنكر فينكرونه. وأما التهكم فقد يكون فيه الاستفهام أيضاً مصروفاً إلى المخاطب. وأما التحقير فقد يكون استفهاماً بمعنى أن ذلك وصل في الحقارة إلى أن لا يعلم حقيقته فيستفهم عنه. وأما الاستبعاد فيمكن فيه ما سبق في التنبيه على الضلال. والأمر يجوز أن يكون مفهوماً مع بقاء قصد إفهام الناس حالهم، وطلب نطقهم بذلك. والعرض والتحضيض والزجر والمبالغة لا تعد في اجتماع الاستفهام مع كل منها، فحاصله تكمل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر بمعاونة القرائن اللفظية أو الحالية. ومما يؤيد ما قلناه أن ابن الحاجب قال في شرح المفصل: إن الطلب لا يمكن أن يستعمل مراداً به نوع آخر من الطلب، بل قد يستعمل ويراد

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة التكوين : ٢٦.

(٣) سورة الأنبياء : ٦٢.

به الخبر، وأما طلب آخر فلا، وأنت تجد كثيرا من هذه المعاني السابقة طلبا فإذا تكلفت لبقاء معنى الاستفهام فيه، وأن القرينة دلت على إرادة شيء آخر معه، خلصت من هذا.

(تنبيه) قوله سبحانه ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾<sup>(١)</sup>، يحتمل أن يكون استفهام تقرير، وكذا صرح به بعضهم، ووجهه أنه طلب منهم أن يقرؤا بما عندهم في ذلك؛ ولهذا قال مجاهد: التقدير لا فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا لا جعلوا كأنهم قالوها، وهو قول الفارسي والزمخشري. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون ميتة، والمراد بمحبتهم لأكل لحم أخيهم غيته على سبيل المجاز، وجاء فكرهتموه بمعنى الأمر، أى: أكرهوه، قيل: إن "فكرهتموه" أمر، وقد يأتي الأمر بصيغة الماضي، نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه. ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب؛ لأنهم لما كانت حالتهم حال من يدعى أنه يحب أكل لحم أخيه نسب إليهم ذلك وكذبوا فيه ويكون فكرهتموه خبرا.

(تنبيه) نقل الشيخ أبوحيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون "بهل" إنما تستعمل فيه الهمزة، ثم نقل الشيخ عن بعضهم أن (هل) تأتي تقريرا وإثباتا في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> فأما قول الزمخشري: إن ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٣)</sup> للتقرير فتحمل على أنها بمعنى "قد" كما هو مذهبه، فإن الهمزة مقدرة قبله، فالتقرير حينئذ بالهمزة. وقال شيخنا أيضا: إن طلب بالاستفهام تعيين أو توبيخ أو إنكار أو تعجيب كان بالهمزة دون هل، وإن أريد به الجحد كان بهل ولا يكون بالهمزة، ومراده بالجحد القسم الثاني من قسمي الإنكار المتقدمين، ومراده بالإنكار القسم الأول فتعين في (هل) التي للجحد الاستثناء مثل: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر، ولا يجوز: أزيد إلا قائم.

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

(٢) سورة الفجر : ٥ .

(٣) سورة الإنسان : ١ .

(٤) سورة سبأ : ١٧ .

## الأمر من أنواع الطلب:

ص: (ومنها الأمر... الخ)

(ش): من أنواع الطلب الأمر، وهو يعنى أمر حقيقة فى القول الطالب للفعل إيجاباً، وكذا ندبا على المشهور، وصيغته نحو: أكرم زيدا، والمقترن باللام، نحو: ليحضر زيد واسم الفعل نحو: نزال ودراك.

قال: (والأظهر أن هذه الصيغ موضوعة لطلب الفعل استعلاء). وينبغى أن يقول طلبا جازما؛ فإنه يدخل فى عبارته المندوب، والصحيح أن صيغة افعل موضوعة للإيجاب، وإن كان الأمر الأعم منه ومن المندوب. والمصنف لم يفرق بين الأمر وبين صية افعل. والتحقيق ما قلناه، وقوله: الأظهر يحتمل أن يريد به كونها لطلب الفعل ليكون دفعا لمن ادعى أنها حقيقة فى الإباحة مثلا، ويحتمل أن يكون دفعا لقول من قال: إنها للطلب، ولكن اشترط العلو كالمعتزلة أو لم يشترط الاستعلاء ولا العلو، كالإمام فخر الدين وأتباعه مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ولا حجة فيه إما لكونه مشتقا من الأمر، بمعنى المشورة والفعل، وإما لأن فرعون إذ ذاك كان مستعليا لهم، وكلامه فى الإيضاح يدل على إرادة كونها لطلب الفعل؛ لأنه لا يستدل على ذلك بإطباق أئمة اللغة على إضافة هذه الألفاظ للأمر بقولهم: صيغة الأمر، واستدل المصنف عليه بتبادر الذهن عن سماع هذه الألفاظ على ذلك، وهذا بناء منه على أن التبادر علامة الحقيقة، كما هو المشهور، وإن كان قد منع ذلك المصنف بما يطول ذكره، وقد تكلمنا عليه فى شرح مختصر ابن الحاجب، بقى على المصنف إشكال وهو أن قوله: الأظهر أن صيغته موضوعة لطلب الفعل، وقوله لتبادر الذهن إليه عند سماع هذه الصيغة يقتضى أن مجرد سماعها يفضى بتبادر الذهن إلى أنها أمر، وذلك ينفى اشتراط الاستعلاء، وإن كان يتبادر إليها بقرينة الاستعلاء فالتبادر بشرط القرينة شأن المجاز لا الحقيقة، ثم لو أراد هذا لكان الاستدلال على الاستعلاء لا على كونها للطلب، وهو خلاف ما سبق، ويرد على المصنف النهى فإنه طلب لفعل؛ لأن مطلوبه كف النفس، وخرج بقوله الاستعلاء: الدعاء والالتماس، واعترض على المصنف بأن اسم الفعل لا يسمى أمرا فى اصطلاح النحاة، وأجيب بأنه يسمى

(١) سورة الشعراء : ٣٥.

أمرأ، فى اصطلاح أهل المعانى، وقد عدّه صاحب المفصل أمراً وقول المصنف لطلب الفعل استعلاء لا يقتضى أنه للوجوب أو له وللندب كما توهمه بعضهم، وربما استفيد الأمر من غير هذه الصيغ، مثل: أوجبت، وما أشبهه. وقول المصنف: استعلاء، لا يصح أن يكون مفعولاً من أجله، لكن أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض، تقديره على الاستعلاء، أى: على جهة الاستعلاء، والنصب يكون بإسقاط على كما مر فى قوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(١)</sup> على قول، ثم إذا ثبت أنها حقيقة فى طلب استعلائى، فقد تستعمل لغيره، وذلك على أقسام:

**الأول:** الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أى: ابحت لك مجالسة أيهما شئت. قلت: إن كانت أو فى هذا المثال على بابها، فالمعنى جالس أحدهما، فإن أرادوا أن ذلك لا يجب فهو ممنوع، وما الذى صرفه عن وجوب مجالسة أحد لا بعينه وهو صريح اللفظ، وكون الأصل الجواز أو الحظر لا يقتضى ذلك، وإن أرادوا مع ذلك أنها للإباحة بمعنى أن مجالسة أيهما شاء مباحة، فذلك لا يدفع الجواز، ثم تصوير "أو" حيثئذ للتخيير، مثل: خذ من مالى درهماً أو ديناراً، وإن كان المراد أنها بمعنى الواو فما الذى صرفه عن وجوب مجالستها؟ كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، والنحاة يقولون: إن "أو" فى هذا للإباحة، وكلامهم مشكل؛ لأنهم بين قائل إنها بمعنى الواو، وإنها للإباحة، ولا أدرى ما الذى اقتضى أنها للإباحة إذا كانت بمعنى الواو وهذا رأى ابن مالك، وشيخنا أبوحيان يقول: هى ليست بمعنى الواو، والفرق بينهما أنه لو قال: جالس الحسن وابن سيرين، كان له أن يجالس أيهما كان وحده، وأن يجالسهما معاً، وإذا قال: جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجالسهما معاً، وليس له أن يجالس أحدهما وحده. قلت: ولا أدرى ما الذى أباح له مجالستهما معاً إذا كانت "أو" على معناها الحقيقى، ولا أدرى ما الذى منع أن يجالس كلا وحده إذا أتى بالواو، وهى لا تدل على المعية، نعم لو كانت مجالسة الحسن وابن سيرين حراماً فقال: جالس الحسن أو ابن سيرين، قلنا: إنها للإباحة بمعنى أنه أباح مجالسة أحدهما؛ لأنه أمر بها، والأمر بعد الحظر للإباحة على الصحيح، والعلاقة بين الإباحة والطلب أن كلا منهما مأذون فيه، ولا يقال الجزئية؛ لأن المباح جنس

(١) سورة التوبة: ٥.

للوأجب على قول فإن كلامنا فى المباح المستوى الطرفين، وليس جنسا للأوجب فتأمل ذلك فقد غلط فيه الأكابر، ثم قولهم: الشىء إن كان أصله على التحريم، ثم أمر به فأو للتخير، مثل: خذ من مالى درهما أو ديناراً، وإن لم يكن فهو للإباحة، مثل: جالس الحسن أو ابن سيرين كلام عجيب؛ فإن الإباحة فى جالس الحسن أو ابن سيرين ليست من اللفظ، وكذلك التحريم فى خذ درهما أو ديناراً، بل من خارج فحيث كل من هذين المثالين كالآخر يقتضى إباحة أحدهما، والتخير وأما إباحة الآخر من أحدهما، وامتناع ذلك فى المثال الآخر فليس من اللفظ، ثم إن الأصوليين قاطبة فسروا الإباحة بالتخير، وإن كان التحقيق خلافه فإن الإباحة إذن فى الفعل، وإذن فى الترك ينظم إذن معاً، والتخير إذن فى أحدهما لا بعينه.

**الثانى:** التهديد مثل ﴿اعملوا ما شئتم﴾ وفيه خروج عن الإنشاء، فإن التهديد خبر دل على إرادته القرينة والعلاقة فيه المضادة؛ ولذلك لا يمكن إرادة الإيجاب، والتهديد بصيغة واحدة، وإن جوزنا استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه أو فى معنيه الحقيقيين، وهذا أحسن ما يمثل به لقولنا: شرط استعمال المشترك أو الحقيقة والمجاز فى معنيهما عدم التضاد، أى: عدم تضاد الاستعمالين، لا عدم تضاد المعنيين.

**الثالث:** التعجيز كقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾<sup>(١)</sup> إذ ليس المراد طلب ذلك منهم، قال بعضهم: لأنه محال، قلت: التكليف بالحال جائز على الصحيح، لكن القرائن تفيد القطع بعدم إرادة هذا؛ فإنه غير مناسب لما هو المقصود قطعاً من التعجيز، والعلاقة فيه أيضاً المضادة، وهو أيضاً خبر بعجزهم دلت على إرادته القرينة.

**الرابع:** التسخير نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(٢)</sup> والتسخير فى اللغة: التذليل والإهانة، والمراد أنه عبر بهذا عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فيما أن يكون المراد أنه لم يصدر قول، ولكن حالهم حال من قيل لهم ذلك، أو يكون المراد أنهم قيل لهم ذلك قولاً لم يقصد به طلب، بل قصد به الإخبار عن هوانهم، وعلى التقديرين يكون خبراً، والعلاقة فيه

(١) سورة البقرة : ٢٣ .

(٢) سورة البقرة : ٦٥ .

تحتّم مقتضاه لتحتّم مقتضى الخبر عن الماضي، وتوهم القرافى أن المراد بالتسخير الاستهزاء، فيقال: ينبغى أن يقال: السخرية، وليس كما قال.

الخامس: الإهانة مثل: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾<sup>(١)</sup> الآية والفرق بين هذا والذى قبله أن المقصود من: كونوا حجارة، الإهانة والذى قبله قصد فيه صيرورة الشيء إلى الحالة التى صدرت بها صيغة الأمر، فهذا أعم مما قبله، ومثله المصنف فى الإيضاح والأصوليون بقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> وفيه نظر؛ لجواز أن تكون حقيقة الأمر، والإهانة مفهومة من أمرهم بذلك مع كونه فاعلوه فى من قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ بالاستعارة التهلكية

السادس: التسوية مثل ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾<sup>(٣)</sup> أى: صبركم وعدمه فى عدم النفع سواء، وعلاقته مضادة التسوية بين الشئيين للوجوب، وهو أيضا خروج من الإنشاء إلى الخبر.

السابع: التمنى كقول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِى بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ<sup>(٤)</sup>

فإن الليل لا يقبل أن يطلب منه الانجلاء، وإنما هذه الصيغة كناية عن تمنى أمنية فيكون باقيا على إنشائيته وجعلوه تمنيا لا ترجيا؛ لأن التمنى لما بعد ومن شأن المحب أن يستبعد انجلاء الليل، والياء ثابتة فى قوله انجلى؛ لإشباع الكسرة لقصد التصريح، لا أنها من أصل الكلمة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى

الثامن: الدعاء، وهو الطلب من الأعلى على سبيل التضرع، مثل: اللهم اغفر لى.

(١) سورة الإسراء : ٥٠.

(٢) سورة الدخان : ٤٩.

(٣) سورة الطور : ١٦.

(٤) البيت من الطويل، لامرئ القيس فى ديوانه ص: ١٨، وخزانة الأدب (٣٢٦/٢) ولسان العرب (شلل).



**التاسع:** الالتماس، وهو الطلب من المساوى كقولك بلا استعلاء لمن يساويك رتبة: اسقني ماء، قلت: والدعاء والالتماس استعمال افعل لهما حقيقة، فلا ينبغي أن يعدا مما خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته، هذا ما ذكره المصنف، وزاد غيره شيئا آخر، ويمكن أن تزداد تلك الزيادة فنقول حينئذ.

**العاشر:** الندب، وهذا لم يحتج لعهده المصنف؛ لأنه اقتضى كلامه أن صيغة افعل حقيقة فى الندب أيضا، فهو داخل فى حقيقة افعل، وهو إنما يذكر هنا ما خرج عنها غير أن الصحيح أن صيغة افعل للندب مجازا، وعدوا منه قوله ﴿فَكَاتَبُوهُمْ﴾ والشافعى نص على أن الأمر فيه للإباحة، وأنه من الأمر بعد الحظر، ونقل صاحب التقريب قولاً أنها واجبة إذا طلبها العبد، وجعلوا منه التأديب مثل: كل مما يليك، فإن الأدب مندوب إليه، لكنه متعلق بمحاسن الأخلاق، فهو أخص من المندوب، وقد نص الشافعى فى الأم والبويطى والرسالة على أن الأكل من غير ما يليه إذا لم يكن نحو التمر حرام.

**الحادى عشر:** الإرشاد، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> قال الغزالى والإمام: الإرشاد: الندب لمصالح الدنيا والآخرة، فيحتمل أن يكون قسرا من المندوب تحصل به مصلحتان دنيوية وأخروية، فيكون حكما شرعيا، ويحتمل أن يكون من نوع الإشارة والإخبار أن ذلك مصلحة فى الدنيا، فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعى.

**الثانى عشر:** الإنذار، نحو ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾<sup>(٢)</sup> فمنهم من عد من التهديد، ومنهم من جعله قسما آخر، وأهل اللغة قالوا: التهديد: التخويف، والإنذار: الإبلاغ، فهما متقابلان.

**الثالث عشر:** الامتنان، نحو: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> والظاهر أنه قسم من الإباحة، لكن معه امتنان.

**الرابع عشر:** الإكرام، مثل قوله تعالى ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾<sup>(٤)</sup> وهو أيضا من الإباحة.

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٢) سورة إبراهيم : ٣٠ .

(٣) سورة النحل : ١١٤ .

(٤) سورة الحجر : ٤٦ .

الخامس عشر: الاحتقار، نحو ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾<sup>(١)</sup> وفيه نظر أيضا، ولولا أن الإلقاء سحر لكنت أقول إنه أمر إباحة.

السادس عشر: التكوين، كقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup> وهو قريب من التسخير، إلا أن هذا أعم.

السابع عشر: الخبر، نحو "إذالم تستح فاصنع ما شئت"<sup>(٣)</sup>؛ إذ الواقع أن من لم يستح يفعل ما يشاء، وقيل: المعنى إذا وجدت الشيء مما لا يستحيا منه فافعله، فيكون إباحة، وقد تقدم أن غالب هذه الاستعمالات بنقل صيغة افعل إلى الخبر.

الثامن عشر: بمعنى الإنعام، مثل ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ذكره الإمام في البرهان قال: وإن كان فيه معنى الإباحة، فالظاهر منه تذكّر النعمة.

التاسع عشر: التفويض، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(٥)</sup> زاده الإمام أيضا.

العشرون: التعجب، ذكره الهندي، ومثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾<sup>(٦)</sup> وقد تقدم التمثيل له بغيره، وذكره أيضا العبادي في ترجمة الفارسي من أصحابنا ومثله بقوله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾<sup>(٧)</sup> والظاهر أنه أمر إيجاب معه تعجب.

الحادي والعشرون: الأمر بمعنى التكذيب، ذكره العبادي عن الفارسي أيضا كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا﴾<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة يونس : ٨٠.

(٢) سورة مريم : ٣٥.

(٣) أخرجه البخاري في "الأدب"، باب: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، (٥٣٩/١٠)، (ح ٦١٢٠) من حديث أبي مسعود.

(٤) سورة البقرة : ٥٧.

(٥) سورة طه : ٧٢.

(٦) سورة الإسراء : ٥٠.

(٧) سورة الإسراء : ٤٨.

(٨) سورة آل عمران : ٩٣.

(٩) سورة الأنعام : ١٥٠.

الثاني والعشرين: بمعنى المشورة، مثل: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾<sup>(١)</sup> ذكره عن الفارسي أيضا.

الثالث والعشرين: الأمر بمعنى الاعتبار، ذكره العبادي أيضا في ترجمة غير الفارسي، ومثله بقوله تعالى: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابع والعشرون: التحريم، فإن جماعة ذهبوا إلى أن الأمر مشترك بين معان، أحدهما: التحريم، كما نقله الأصوليون، فإذا كنا نذكر الاستعمالات لغير الأمر مجازا فذكر هذا أولى؛ لأنه استعمال حقيقي عند القائل به ولا بدع في استعماله عند غيره في التحريم مجازا بعلاقة المضادة، ويمكن أن يمثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِن مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> لكنه يعبده فإن مصيركم إلى النار، فإنه لا يناسب التحريم، وكذلك ﴿تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>.

الخامس والعشرون: التعجب، نحو: أحسن بزيد، وقد ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، وغالب هذه المعاني فيها نظر.

### اختلاف صيغة الأمر عند تجردها عن القرائن:

ص: (ثم الأمر قال السكاكي حقه الفور... الخ).

(ش): اختلف الناس في صيغة الأمر عند تجردها عن القرائن، هل تقتضي الامتثال على الفور أم على التراخي أم لا تدل على أحدهما بل على الأعم؟ فالجمهور على الأخير، ونسب إلى الشافعي - رضي الله عنه - وأكثر أصحابه؛ وقيل: على الفور عن الحنفية، وهم ينكرونه وهو اختيار أبي حامد المروزي والصيرفي من أصحابنا، والمتولى كما ذكره في كتاب الزكاة؛ وقيل: على التراخي، وهذا القول نقل عن كثيرين، واستدل عليه بما يقتضي أن مرادهم أنه لا يوجب الفور، فهو قول الجمهور، وإطلاق التراخي على ذلك لا بدع فيه، ألا ترى إلى قول الناس أجمعين الحج على الفور أو التراخي قولان، يعنون بالتراخي جواز التأخير، ولم يقل أحد:

(١) سورة الصافات: ١٠٢.

(٢) سورة الأنعام: ٩٩.

(٣) سورة إبراهيم: ٣٠.

(٤) سورة الزمر: ٨.

إنه يجب تأخيره وأما القول بأن الأمر على التراخي بمعنى أنه يجب تأخيره، فقال إمام الحرمين في البرهان وفي الملخص: إنه ليس معتقد أحد. قلت: ورأيت في العدة في الأصول لابن الصباغ أن طائفة من الواقفية قالوا: لا يجوز على الفور، وهذا يخلد في قول الإمام إنه ليس معتقد أحد، لكن قال عنهم: إنهم خرقوا الإجماع، وقيل بالوقف، بمعنى لا أدري، وقيل بالوقف بمعنى أنه مشترك، ومحل الحجاج على هذه المسألة أصول الفقه، واستدل السكاكي بأنه الظاهر من الطلب، وقد ينازع في ذلك. والمثال الذي ذكره من اسقنى الماء، لا يدل؛ لأن معه قرينة، وهو أن طلب الماء إنما يكون لعطش يوجب الفور، واستدل أيضا بأن من قال لعبده افعل كذا، ثم قال له افعل كذا يفهم منه أنه رجع عن الأول، ولو لم يكن للفور لما أفاد ذلك وعبرة المصنف دون الجمع وإرادة التراخي والصواب أن يقول: أو إرادة التراخي وإطلاق المصنف ليس بجيد؛ فإن السكاكي قيده بالأمرين المتضادين، مثل: قم، ثم تقول: اضطجع، فإنه لا يمكن إرادة الجمع لاستحالاته، ولا التراخي. قال المصنف: (وفيه نظر) يحتمل أن يريد النظر في أصل الدعوى، فإن الحق أنه ليس على الفور، ويحتمل أن يعود إلى هذين الدليلين فإنهما ممنوعان، ولم يتعرض المصنف لكون الأمر للتكرار أو المرة، ولا لغيره من مسائل الأمر؛ لأنه أحاله على كتب الأصول.

## النهى من أقسام الإنشاء:

ص: (ومنها النهى... الخ).

(ش): من أقسام الإنشاء: النهى، وهو طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء، وفيه من الخلاف في اشتراط العلو أو الاستعلاء ما في الأمر، ومذهب أبي هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل، وأما حكاية الخطيبى الخلاف أن مطلوبه الكف أو الترك فغلط؛ لأن الكف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل، وقد صرح الأصوليون بما قلنا، نعم في كلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل، وليس كذلك، والقول به ضعيف، نسبة الشيخ أبو الحسن الأشعري لبعضهم، ورد عليه. (وصيغته) أى: صيغة النهى (لا تفعل) بلا الجازمة احتراز عن لا غير الجازمة، وحقيقته المذكورة أعم من التحريم والكراهة، ولكن صيغة "لا تفعل" حقيقة في التحريم، وكلام المصنف يقتضى أنها حقيقة في الطلب الأعم من التحريم والكراهة، كما فعل في الأمر وليس كذلك، وقد تخرج صيغة "لا تفعل" عن حقيقتها فتستعمل مجازا في أحد

أمور، منها: الكراهة وهو كثير، ومنها: التهديد، كقولك لمن لا يمثل أمرك: لا تمثل أمري، ومنها: الإباحة، وذلك في النهي بعد الإيجاب، فإنه إباحة الترك، ومنها: بيان العاقبة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾<sup>(١)</sup> أى: عاقبة الظلم العذاب لا الغفلة، كذا قيل، وعلل بأن النبي (لا يخاطب بمثل ذلك. قلت: النبي ﷺ منهى عن كل ما نهى عنه غيره، إلا ما خص، وأما خطابه بذلك مع القطع بأنه لا يصدر منه فعله ليعلم أن غيره منهى عنه من باب أولى، ومثله الإمام بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ومنها: الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾<sup>(٣)</sup>، ومنها: الالتماس، كقولك لنظيرك: لا تفعل هذا، والظاهر أن صيغة "لا تفعل" فيهما حقيقة. ومنها: اليأس كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يخفى ما فى هذا، ومنها: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قاله فى البرهان، وفيه نظر، بل هو للتحريم، وينبغى أن يمثل له بقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ويمكن أن يكون منها التسوية مثل: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾<sup>(٧)</sup>، ومنها: الإهانة مثل: ﴿اٰخِسْتُوا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، ومنها: التمنى نحو قولك: لا ترحل أيها الشباب، ومنها: الامتنان نحو: ﴿وَلَا تَاْكُلُوا﴾<sup>(٩)</sup>. ومنها: الاحتقار والتقليل كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾<sup>(١٠)</sup> فهو احتقار للدنيا، قاله الإمام فى البرهان، وفيه نظر، بل هو للتحريم. ومنها: نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(١١)</sup> وفيه نظر؛ لأنه نهى تحريم. وغالب ما تقدم من المعانى التى استعملت فيها صيغة افعل ممكن وروده هاهنا.

(١) سورة ابراهيم : ٤٢ .

(٢) سورة آل عمران : ١٦٩ .

(٣) سورة آل عمران : ٨ .

(٤) سورة التوبة : ٦٦ .

(٥) سورة المائدة : ١٠١ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٧) سورة الطور : ١٦ .

(٨) سورة المؤمنون : ١٠٨ .

(٩) سورة البقرة : ١٨٨ .

(١٠) سورة طه : ١٣١ .

(١١) سورة البقرة : ١٩٥ .

## هذه الأربعة تقدير الشرط بعدها:

ص: (وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها... الخ)

(ش): أى: هذه الأنواع الأربعة من الإنشاء، وهى: التمنى، والاستفهام، والأمر، والنهى يجوز أن يجزم بعدها المضارع، وإنما قال يجوز؛ لأنه لا يجب، بل يجوز رفعه على الاستئناف. وفى جازمه أقوال:

الأول: أن كلا منهما ضمن معنى حرف الشرط وفعله، فمعنى أسلم تسلم، إن تسلم وضمن أسلم معنى أن تسلم، ونسب هذا للخليل وسيبويه، واختاره ابن مالك.

الثانى: أن جملة الشرط حذفت، ونابت هذه الأشياء عنها فى العمل، وهذا مذهب الفارسي والسيرافي، وصححه ابن عصفور.

الثالث: أن الجزم بلام مقدرة.

الرابع: أنها مجزومة بشرط مقدر قبلها، واختاره شيخنا أبوحيان، أى: قبل المجزوم؛

وبعد هذه الأمور. وهذا هو الذى قاله المصنف، فقوله: يجوز تقدير الشرط

بعدها، أى: بعد التمنى والاستفهام والأمر والنهى، وإنما حصل الجزم بعد

الأربعة، لأن الشرط سبب للجزاء، أعنى: سببا فى الأعيان، وإن كان مسببا فى

الأذهان فتناسبا، وبما ذكرناه يعلم الجواب من كونه لم يقع الجزم بعد النداء،

وإن كان أيضا طلبا؛ لأننا نراعى فى الطلب الذى يجزم جوابه أن يكون قصد منه

فائدة سبب يترتب عليها، والنداء ليس فيه طلب غير إقبال المخاطب، وقد أورد

على تقدير الشرط قوله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾<sup>(١)</sup>، فإنه لو كان

التقدير أن تقل لهم يغفروا، للزم من القول الغفران، وأجيب عنه بأن القول لهم

سبب، وقد يتخلف الغفران لمانع، وقيل: يغفروا محكى بالقول، وأصله اغفروا،

ولكنه جاء على المعنى، كقوله: قال زيد قام، ويكون لفظه قمت، ومنه حلف

زيد ليخرجن، وإنما قال لأخرجن، ونظير الآية قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ

آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> وأما قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِنِي﴾<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الحاثية: ١٤.

(٢) سورة إبراهيم: ٣١.

(٣) سورة مريم: ٥، ٦.

على قراءة الرفع، فقال الزمخشري: إنه على الصفة، وقال السكاكي: إنه على الاستئناف، كأنه قيل له: ما تصنع به؟ قال: يرثنى. فلم يكن داخلا في المطلوب بالدعاء، ولا يكون صفة لما يلزم عليه من عدمه استجابة الدعاء، فإن يحيى مات فى حياة زكريا -عليهما الصلاة والسلام- قلت: يرد عليه شيان:

أحدهما: أن هذا المحذور الذى فر منه لازم له على قراءة الجزم، فمهما كان عذر عنهما كان عذرا عن كونه صفة، وعن استجابة الدعاء.

الثانى: أن هذا الذى ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور، بخلاف الاستئناف فإنه يلزم عليه أن يكون أخبر بأنه يرثه فيلزم الخلف وهو ممتنع فى هذا المحل، وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف، بل يلزم عدم ترتب الغرض، فإن التقدير أطلبه ليرثنى، وفيه نظر، وإنما الصواب أن المراد إرث العلم والنبوة، كما ذكره المفسرون والسلف. وقد وقع ذلك واستجيت دعوته (وحصل له مقصوده بتمامه قبل موت يحيى -عليهما الصلاة والسلام-

**الغرض مولد عن الاستفهام:**

**ص: (وأما العرض إلى آخره)**

(ش): العرض كقولك: ألا تنزل تصب خيرا، تقدم أنه مولد عن الاستفهام؛ فلذلك يجزم الفعل فى جوابه، كما يجزم الاستفهام. وإنما لم يقل: إنه استفهام؛ لأنه لا يريد نقل ما فى الخارج لما فى الذهن؛ فإنه عارف. قلت: وقد تقدم أنه يمكن رجوعه إلى الاستفهام، وكأن المصنف يريد أنه لما كان صيغة استفهام، ألحق بالاستفهام وكلام غيره يقتضى أنه نوع خامس من الطلب يجزم الجواب بعده، كما يجزم بعد الأربعة.

**يجوز فى غير الأمور الأربعة القرينة:**

**ص: (ويجوز فى غيرها القرينة)**

(ش): أى: يجوز فى غير هذه الأمور تقدير الشرط نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(١)</sup> التقدير:

إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي لا غيره، والفاء هى القرينة فى ذلك، وحذف الجملة الشرطية أطلق الجمهور جوازه، فأما حذفها وبقاء إن فالأكثرون على الجواز، وذهب بعضهم إلى أنه

(١) سورة الشورى : ٩.

يحذف الفعل إلا مع بقاء "لا" التي قبله منفيًا بها، وهو الذى ذكره الشيخ أبو حيان فى تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وإن كان اختار فى شرح التسهيل الجواز مطلقا. ويجب أن يستثنى من عبارة من تكلم على حذف فعل الشرط إن سيفا فسيف: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، فالكلام حينئذ إنما هو فى حذف جملة الشرط بأسرها، وأما حذفها مع إن فالزمخشرى كثير الاستعمال له، ورد عليه الشيخ أبو حيان حيث قدر إن فعلتم فتاب عليكم بأن حذف حرف الشرط وفعله لا يجوز إلا بعد الأمر ونحوه مما يجزم فى جوابه، غير أن الشيخ نقل عند قوله تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> عن الفارسى جواز ذلك، وتقديره كما قيل ﴿فَيَقْسِمَانِ﴾ وفيه تكلف ولم يمنعه، وكذلك نقله عن الزمخشرى فى تقديره فى قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(٤)</sup> ولم ينكره، قال السكاكى وغيره: يحذف الجزاء كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> الآية، وذكر غيره أنه يحذف الشرط والجزاء معا قال الشاعر:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ<sup>(٦)</sup>

ونص ابن مالك وابن عصفور على أن ذلك ضرورة، وغيرهما أطلق الجواز، هذا إذا حذفنا مع بقاء "إن" فإن حذفت "إن" أيضا فالظاهر جوازه إذا دل عليه دليل.

## النداء من أنواع الإنشاء:

ص: (ومنها النداء... الخ).

(ش): أى الخامس من أنواع الإنشاء: النداء، وحقيقته طلب إقبال المدعو على الداعى بأحد حروف مخصوصة، وأحكامه معلومة فى النحو، وقد يستعمل فى غير معناه مجازا، فمن

(١) سورة المزمل : ٢٠.

(٢) سورة التوبة : ٦.

(٣) سورة المائدة : ١٠٦.

(٤) سورة الشورى : ٩.

(٥) سورة فصلت : ٥٢.

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ص: ١٨٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦.



ذلك: الإغراء، وهو فى الاصطلاح إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، والمراد به هنا الابتلاء، وقد تستعمل فيه صيغة النداء كما نقول لمن يتظلم ويتشكى من الظلم يا مظلوم، فإنه ليس نداء حقيقة؛ لأن الغرض أن المخاطب أقبل يتظلم، ولكنه ترغيب له فى شكوى الظلم، ومن ذلك: الاختصاص، كقوله أنا أفعل أيها الرجل، وغفر الله لنا أيها العصابة، أى: مخصصا به دون الرجال، واغفر لنا مخصصين من بين العصابات، والاختصاص حقيقة اسم ظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد، وأى هذه مبنية على الضم كحالها فى النداء وليست منادى. وزعم السيرافى أنها فى الاختصاص معربة، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ تقديره هو أيها الرجل، أى المخصوص به، وأن تكون مبتدأ تقديره أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. وذهب الأخفش إلى أنه منادى، قال: ولا يمتنع أن ينادى الإنسان نفسه، كقول عمر - رضى الله عنه - "كل إنسان أفاقه منك يا عمر"<sup>(١)</sup>. وإذا تأملت ما ذكرناه علمت أن الاختصاص على قول الجمهور ليس طلبا وعلى رأى الأخفش طلب؛ لأنه نداء، ولا يكون ذلك فى ضمير الغائب، فلا يجوز: اللهم اغفر لهم أيها العصابة. قال سيبويه: أراد أن يؤكد؛ لأنه قد اختص حين قال: أنا ولكنه أكد ولم يعرف المختص إلا بلفظ أيها وأيتها، وإنما وقع علما أو مضافا أو معرfa بالألف واللام، وقد خالف النداء فى أنه لا يبدأ به، ولا يستعمل بسائر أحرف النداء، واستعمل معرfa بالألف واللام، وهو أقسام؛ قسم منقول من النداء وهو ما سبق، وقسم تتبع فيه النقل، مثل: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وقسم يجوز فيه الأمران،

(١) هو حديث عمر - رضى الله عنه - فى نهيه عن المغالاة فى صدقات النساء، فهو صحيح بلفظ: ولا تغالوا فى صدقات النساء". أما ما شاع على الألسنة من اعتراض المرأة على عمر وقولها: "نهيت الناس أنفا أن يغالوا فى صدقات النساء، والله تعالى يقول فى كتابه: ﴿وَأَتَيْتُمُ إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا﴾، فقال عمر: كل أحد أفاقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً...." الحديث فهو "ضعيف" يرويه مجاهد عن الشعبي عن عمر، أخرجه البيهقى فى الكبرى"، (٧/٢٣٣)، وقال: "هذا منقطع". وكيف تكون المرأة أفاقه من عمر، وهو الملهم المحدث، الذى نزل القرآن على لسانه. وراجع كلام الشيخ الألبانى على هذا الخبر فى "الإرواء"، (٦/٣٤٧، ٣٤٨).

وهو خمسة: أهل، كقوله ﷺ: "سلمان منا أهل البيت"<sup>(١)</sup> وآل، نحو: نحن آل فلان كرام، ومعشر: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"<sup>(٢)</sup>، وبني

### إنا بني نهشل لا ندعى لأب

والعلم، نحو: بك الله نرجو الفضل، بنا تميما يكشف الضباب.

(تنبيه) اقتصر المصنف من الإنشاء الطلبي على ما ذكره، وبقي عليه الترجى، نحو: لعل الله يأتينا بخير، ونقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء وإذا كان الترجى إنشاء فهو طلب كالتمنى، وما قيل من أنه قد يكون "لعل" إشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(٣)</sup> إن سلم لا يقضى على غيره مما فيه طلب، ولا يقال استغنى بذكر التمنى عن ذكر الترجى؛ لأنهما بابان مختلفان، ولأنه قال في التمنى إنه قد يتمنى: بلعل، فيعطى حكم ليت. وتقع "لعل" للتقليل عند السكاكي والأخفش، وللإستفهام عند الكوفيين كما سبق، وللشك عند الفراء والطوال. قال التنوخي في الأقصى القريب: وقد تجيء "لعل" للإشفاق والتقليل والاستفهام مع بقاء معنى الترجى، وأما القسم فهو إنشاء إجماعا، كما نقله القرافي أيضا، قيل: وإنما لم يذكره لكونه ليس طلبا؛ لأنه لتأكيد الخبر مثل: والله لأفعلن، أو الطلب على سبيل الاستعطاف مثل:

---

(١) "ضعيف جداً" أخرجه الحاكم في "المستدرک"، (٥٩٨/٣)، وسكت عنه، ورده الذهبي بقوله: "قلت: سنده ضعيف". لذلك أورده الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (ح ٣٢٧٢)، وزاد نسبته، إلى الطبراني من حديث عمرو بن عوف، وقال ضعيف جداً. وقد صح موقوفا على علي - رضي الله عنه.

(٢) الحديث متفق على صحته بلفظ: "لا نورث ما تركنا صدقة"، أما بهذا اللفظ، فقد قال الحافظ ابن حجر في "الفتح"، (١٠/١٢): "فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ "نحن"، ولكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ: "إنا معاشر الأنبياء لا نورث...". الحديث. أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه، وهو كذلك في مسند الحميدى عن ابن عيينة، وهو من أئمة أصحاب ابن عيينة فيه. وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور، وأخرجه الطبراني في "الأوسط"، بنحو اللفظ المذكور، وأخرجه الدارقطني في "العلل"، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ: "إن الأنبياء لا يورثون".

(٣) سورة الشورى: ١٧.

بحياتك أخبرني. وفيه نظر؛ لأن تأكيد الطلب طلب، ولا ينحصر ذلك في الاستعطاف، فإنك تقول: بالله اضرب زيدا. وأما التحضيض فهو إنشاء فذكره المصنف في باب التمني، وجعله قسما منه. وأما العرض فهو إنشاء، وقد جعله مولدا عن الاستفهام، ويرد عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض قسما من الاستفهام، كما جعل التحضيض قسما من التمني، أو يجعلهما قسمين برأسهما؛ لأن حرف الاستفهام في كل منهما؛ لأن في كل منهما أداة استفهام اتصل بها "لا" بل أولى لأن "هلا" استعملت فيها "هل" للتمني، ثم زيد عليها "لا" فاستمر فيها عنده معناها المجازي من التمني، وأما: ألا تنزل عندنا، فإن الهمزة لم تنتقل عن الاستفهام قبل العرض لغيره.

### الخبر يقع موقع الإنشاء:

ص: (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء... الخ).

(ش): يعني أن الخبر، أى: صيغته وهى ما ليست من صيغ الإنشاء قد تستعمل ويراد بها الإنشاء، وذلك إما للتفاؤل نحو: غفر الله لك، فإنه أبلغ من "رب اغفر له" فإن صيغة غفر أصلها للمضى، والماضى لا يتعلق به الطلب، فالتعبير عنه بذلك يحصل به تفاؤل ومسرة، ولقصد التفاؤل سميت الفلاة مفازة، والعطشان ناهلا، والدبيع سليما، إلا أن هذه العلة قاصرة من صور التعبير بالخبر عن الإنشاء على الماضى، وقد يؤتى بصيغة الخبر لإظهار الحرص على وقوع المطلوب، وقد مر هذا فى صيغ الشرط كقولك: أحيا الله السنة، بمعنى الدعاء بإحيائها، والدعاء بصيغة الماضى إذا صدر من البليغ احتمال التفاؤل، واحتمل إظهار الحرص معاً؛ لأنه قد يريدان بخلاف غير البليغ فإنه لا يعلم ذلك، ولا يخلو هذا الكلام عن نظر كما سبق فى نظيره وقد يأتى الإنشاء بصيغة الخبر، كقول العبد للمولى إذا حول وجهه إليه: ينظر المولى إلىّ، فإنه أكثر تأديبا من قوله انظر إلىّ، بصيغة الأمر، وإن كان الأمر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا إلا أنه لما كان صيغة أمر اجتنب، وعلل السكاكى حسنه بأمر آخر وهو أن فيه كناية؛ لأنه ذكر اللازم وأراد الملزوم؛ لأن وقوع النظر لازم لقوله: ينظر، أى: لازم فى الغالب. قلت: فيه نظر؛ لأننا إن جعلناه كناية كان خبرا لفظا ومعنى، وكان حقيقة وهو قد جعله إنشاء بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجاز فليتأمل، وأما بحمل المخاطب على المطلوب منه، أى: ترغيبه فيه بأن يكون المخاطب يرغب فى تصديق الطالب، فإذا قال له: أنت تحسن إلى غدا، وقصد أن لا يكذبه أحسن إليه، فإن قلت الفرض

أنه إنشاء فتكذيبه لا يحصل أبداً، سواء أحسن إليه أم لم يحسن. قلت: وإن كان إنشاء إلا أن صيغته صيغة الخبر، فربما توهم السامع أنه خبر فكذبه، والأحسن أن يقول يجب أن لا يتوهم كذبه من لم يفهم إرادة الإنشاء ومن مجيء الإنشاء بلفظ الخبر قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقيل: إنه نهى مجزوم، ولكن ضمت السين إتباعاً للضمير كقوله ﷺ: "إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم"<sup>(٣)</sup>. وقال القاضي أبو بكر في كل ما يقال: إنه خبر بمعنى الإنشاء: إنه باق على خبريته، ولا يلزم الخلف بالنسبة إلى العصاة فإنه خبر عن الحكم الشرعي، وفيما قاله بحث محله أصول الفقه. وأما استعمال صيغة الإنشاء للخبر فقد تقدم كثير منه في صيغة افعل.

### الإنشاء كالخبر في الأبواب الخمسة السابقة:

ص: (تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر)

(ش): لما قدم الأبواب الخمسة السابقة على الإنشاء من أحوال الإسناد الخبري، والمسند والمسند إليه، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر أراد أن يبين أن غالب ما سبق اعتباره في الخبر يمكن أن يعتبر في الإنشاء من الحقيقة والمجاز، وكونه عقلياً وغيره، وكون الخطاب مؤكداً وغير مؤكداً إلى غير ذلك مما لا يخفى على الفطن، والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

### (تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله الفصل والوصل)

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) سورة الواقعة : ٧٩.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في "جزاء الصيد"، باب إذا أهدى المحرم حماراً وحشياً حيا لم يقبل، (٣٨/٤)، (ح ٨٢٥)، وفي غير موضع، ومسلم في "الحج"، (ح ١١٩٣) من حديث الصعب بن جثامة.